عزمي بشارة

ثورة مصر

الجزء الثاني

من الثورة إلى الانقلاب



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

ثورة مصر

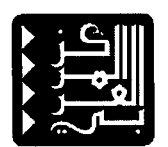
الجزء الثاني

من الثورة إلى الانقلاب

ثورة مصر

الجزء الثاني
من الثورة إلى الانقلاب

عزمي بشارة



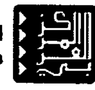
المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الفهرسة في أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
بشارة، عزمي
ثورة مصر/ عزمي بشارة.
2 ج. في 2 مج ؛ 24 سم.
محتويات: ج. 1. من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير، ج. 2. من الثورة إلى الانقلاب
يشتمل على ببليوغرافية (ص. 551-631) وفهرس عام.
ISBN 978-614-445-092-5
1. مصر - تاريخ - ثورة 1952. 2. مصر - أحوال سياسية - ثورة يوليو 1952. 3. الثورات - مصر - تاريخ. 4. الثورة المصرية (25 يناير 2011) 5. مصر - تاريخ - ثورة 25 يناير 2011. 6. مصر - أحوال سياسية - حسني مبارك، 1981-2011. 7. مصر - أحوال سياسية - ثورة 25 يناير 2011. 8. رجال الأعمال المصريين - الجوانب السياسية - مصر - تاريخ - حسني مبارك، 1981-2011. 9. مصر - أحوال اجتماعية - حسني مبارك، 1981-2011. 10. حركات الاحتجاج - مصر. 11. المعارضة (سياسة) - مصر. 12. مصر - الجيش. 13. القوات المسلحة - مصر. 14. مصر - أحوال سياسية - محمد مرسي، 2012-2013. أ. العنوان.
320.962056

العنوان بالإنكليزية

The Egyptian Revolution
Volume II
From Revolution to Coup d'Etat
by Azmi Beshara

الناشر



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

شارع رقم: 826 منطقة 66
المنطقة الدبلوماسية الدفنة، ص. ب: 10277 الدوحة قطر
هاتف: 00974 44199777 فاكس: 00974 44831651

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 11 4965 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان
هاتف: 8 991837 1 00961 فاكس: 00961 1991839

البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى
بيروت، أيار/ مايو 2016

المحتويات

قائمة الجداول والأشكال

الجداول

الأشكال

الفصل الأول

بدلًا من مقدمة

توقفنا في الجزء الأول من هذا الكتاب عند 11 شباط/ فبراير 2011. ولو توقف عند تلك النهاية رجل هبط لتوّه على الأرض من الفضاء لحسب أنه عثر أخيرًا على نهاية سعيدة. إذ لو أمعن النظر في نص الجزء الأول لوجد في واقع الثورة الموصوف فيه احتمالات لنهايات عدة، ولعثر على مبررات للأمل، وأخرى لا تقل وجاهة، تحذّر من انتكاسة وإخفاق. والحقيقة أن قصة الثورة المصرية هي قصة أمل كبير انتهى إلى مأساة، وحلم أجيال استحال كابوسًا[1]. وكان المؤلف قد

---

(1) من مشاهد هذا الكابوس بعد ثورة مجيدة أثارت إعجاب العالم أجمع وقدمت الشهداء وتخللتها عملية تنوير حقيقية في آن، وصولُ ضابط مخابرات عسكرية متوسط الذكاء والمواهب إلى رئاسة مصر بعد انقلاب عسكري وحكمها فعلًا بيد من حديد، وبنشر ثقافة الكراهية وبناء الخطاب السياسي على الخوف والتخويف والجهل والتجهيل.

في مقدمة كتابه عن انقلاب عسكري في سياق آخر كتب ماركس في الثامن عشر من برومير لويس بونابرت: «أما فكتور هوغو فيحصر نفسه في حملات لاذعة وبارعة النكتة ضد ناشر الانقلاب المسؤول. والحادث نفسه يبدو في مؤلفه كأنه صاعقة في سماء صافية. وهو لا يرى فيه إلا عملًا عنيفًا قام به فرد واحد. إنه لا يلاحظ إنه يُعظّم من شأن هذا الفرد، بدلًا من أن يُصغّره، بما نسب إليه من قوة مبادرة شخصية ليس لها نظير في تاريخ العالم. أما برودون فيسعى إلى أن يصور الانقلاب كنتيجة لتطور تاريخي سابق عليه. وهكذا يصبح التركيب التاريخي للانقلاب، من دون أن يدري، تبريرًا تاريخيًا لبطل هذا الانقلاب. وهكذا وقع في الخطأ الذي يقع فيه مؤرخونا الموسومون بالموضوعيين. أما أنا فإني أثبت، على النقيض، كيف أن الصراع الطبقي في فرنسا أوجد الأحوال والعلاقات التي مكّنت شخصًا سخيفًا متوسط المواهب من أن يؤدي دور بطل». انظر: Karl Marx, «Vorwort zur Zweiten Ausgabe (1869),» in: *Karl Marx, Friedrich Engels. Werke, Band 8: Der achtzehnte Brumaire des Louis Bonaparte* (Berlin: Dietz Verlag, 1986), pp. 559-560.

استعنا في الاقتباس بالعربية بنسخة مترجمة على الإنترنت من دون مكان وتاريخ النشر [لكننا دققنا هذه الترجمة بعض الشيء]: <http://revsoc.me/wp-content/uploads/%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%85%D9%86-%D8%B9%D8%B4%D8%B1-%D9%85%D9%86-%D8%A8%D8%B1%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%B1.pdf>.

كتاب ماركس هذا هو مقالة ساخرة لاذعة في الواقع أكثر مما هي تحليل من النوع الذي يعد به. وأوردت هذا الاقتباس لتأكيد أن الهدف من هذا الكتاب ليس حملة نقد لاذعة ضد شخص مدبر الانقلاب، على نهج بعض الكتاب المعارضين للانقلاب راهنًا، ولا تبريره تاريخيًا من دون تحميل =

تعرّض شخصيًا لبعض مشاهد الكابوس، فعند كتابة هذا الجزء من الكتاب كان كثر من شباب الثورة، من خيرة شباب مصر والأمة العربية، ممن قابلناهم حين إعداد الجزء الأول منه، قد زج بهم في غياهب السجون أو فرّقتهم المنافي.

الباعث على البحث والتفكير أنه لم تكن ثمة ضرورات تاريخية وحتميات أوصلت مصر إلى هذه النتائج؛ إذ إنها تولّدت في النهاية من صيرورات ساهمت في تحديد مسارها قرارات وخيارات بشرية مختلفة في التعامل مع المعطيات. وكان يمكن أن تسير الأمور على نحو مختلف، لو تصرف الثوريون والأحزاب والقوى السياسية بشكل مختلف، ولو تصرفت نخبة النظام القديم بشكل مختلف أيضًا.

نقصد بالمرحلة الانتقالية نحو الديمقراطية تلك المرحلة التي تدار فيها البلاد في خدمة هدف محدد، وضع فيها أسس النظام الديمقراطي، هذه الأسس التي يُتّفق عليها بالحوار وآليات أخرى من أشكال التوافق المختلفة. وتُستغَل المرحلة لإضعاف عناصر النظام القديم بكسر احتكارها السلطة، وتعزيز عناصر النظام الجديد. ويجب أن يحدد هدف المرحلة الانتقالية، إقامة النظام الديمقراطي، حيث لا تكون مرحلة انتقال إلى المجهول. ويصعب تحديد المدة، فهي مرتبطة بنضج القوى السياسية والمجتمع وجهاز الأمن وحال جهاز الدولة ومدة طواعيته للتحول الديمقراطي أو مقاومته له. وقصر المدة أو إطالتها ربما يجهض العملية بأكملها. وتختلف التقديرات في شأن استقرار الديمقراطية بعد الانتقال. فامتحان الديمقراطيّة عند ليجفارت ثبات نظام ديمقراطي تعددي يعمل بموجب إجراءات ديمقراطيّة، ويكون فيها مستجيبًا لرغبة المواطنين لفترة طويلة، ويقدرها بجيل كامل (30 إلى 35 عامًا بحسب مقاييسه)، وبعدها يعدّ ذلك نظامًا ديمقراطيًا مستقرًا بنظره[2].

= من قاموا به المسؤولية عن أعمالهم، بل إضاءة الطرق التي قادت إلى الانقلاب، ومنها الطرق الخلفية الموازية والأزقة المتوارية، وشرحها كاحتمالات كامنة في واقع مصر بعد الثورة، وهذه الاحتمالات الكامنة تتحقق عبر قرارات البشر وإراداتهم، والانقسامات في صفوف ثورة يوليو وسوء تدبير السلطة وعوامل نهوض قوى جهاز الدولة ضد الثورة، وطموح ضابط متوسط الذكاء والمواهب جاهز لفعل أي شيء من أجل أن يحكم.

(2) Arend Lijphart, *Democracies: Patterns of Majoritarian and Consensus Government in Twenty-One Countries* (New Haven, CT: Yale University Press, 1984), p. 38.

لا ندري إن أمكننا موافقته على ما استنتجه في شأن استقرار النظام الديمقراطي نفسه، لكن ليس لدينا معيار زمني للمرحلة الانتقالية، بل معيار نوعي:

- كسر احتكار قوى النظام القديم للسلطة بالتوافق أو بالقوة.

- اتفاق القوى السياسية الرئيسة المعارضة للنظام السابق، وجزء كبير من نخب النظام السابق نفسه على المؤسسات الديمقراطية، والتزام تنفيذ ذلك الاتفاق، أكانت هذه المؤسسات قائمة أم يجب إنشاؤها.

- الاتفاق على المبادئ الديمقراطية، سواء وضعت في صلب الدستور أم في مقدمته أم في وثيقة منفصلة. فالمهم هو وجود قناعة بضرورة التزامها.

كانت عوامل القوة فاعلة في المرحلة الأولى من ثورة 25 يناير؛ لكن بعضها انقلب إلى عكسه لعدم ملاءمته مهمات التحول والبناء. فمثلًا، أصبحت عفوية الثورة وشعبيتها تعني عجز القوى الثورية عن إنشاء تنظيم سياسي يطالب بالمشاركة في الحكم في المرحلة الانتقالية ويساهم في تحديد ملامحها. وبدلًا من الشروخ الإثنية غير القائمة في مصر، نشأ نتيجة سوء تدبير القوى السياسية في المرحلة الانتقالية، وعدم تذويتها[3] مبادئ الديمقراطية، شرخ بين القوى السياسية الدينية والقوى السياسية غير الدينية، وتحوّل بالتدرّج إلى شرخ يكاد يكون هوياتيًا، إضافة إلى عودة الشرخ الطائفي. ولم تتفق القوى السياسية المؤيدة لثورة يناير على مبادئ الديمقراطية التي تتوحّد عليها ضد النظام القديم وتمارس التعددية تحت سقفها. لهذا تمكن الجيش من اختراقها، وحتى التلاعب بها في النهاية، بالتحالف مع النظام القديم.

تشابكت في المرحلة الانتقالية دوائر ثلاث: الثورة الحقيقية الشعبية وقواها غير المنظمة كقيادة بديلة في ظل صراعات بين الأحزاب على السلطة قبل تحقيق الديمقراطية؛ وثورة التوقعات التي تضغط لتحقيق وعود الثورة الكبرى بأسرع وقت ممكن؛ وتزيد منسوب التذمر والشكوى بسبب قضايا متعلقة بمعيوش الناس، حين لم تتحكم الثورة بالنظام لتلبي سريعًا بعض هذه التوقعات؛ والثورة المضادة

(3) نشتق الفعل ذوّت من ذات، ونقصد بها الاقتناع العميق بالفكرة أو القيمة واستدخالها أو استبطانها.

التي تجلّت في استخدام أدوات الثورة، مثل التعبئة والتحشيد وتوقعات الشارع وخيباته السريعة ضد الثورة ذاتها. كما استُخدمت مؤسسات النظام القديم، مثل القضاء والدولة العميقة التي قاومت التغيير في عملية إفشال المؤسسات المنتخبة. وأجهدت ثورة التوقعات الثورة، قبل أن تقوم الثورة بإجهاضها.

اعتبرت إحدى أهم نظريات التحول الديمقراطي الشرخ في النخبة الحاكمة في النظام السلطوي شرطًا لسقوط النظام[4]. ويجب أن يضاف إلى ذلك أن هذا الشرخ يحدث في غياب آليات لتنظيم الخلافات داخل النخبة الحاكمة، فأي تعبير عن خلاف يعني انشقاقًا وضعفًا واحتمال الانهيار[5]. وسبق أن بينا في الجزء الأول من هذا الكتاب أن الشرخ وقع عمليًا في نخبة نظام مبارك، لكنه لم يقد «معتدلي» النظام إلى إجراء حوار مع معتدلي المعارضة. وما فعّل الشرخ وأظهره هو ثورة شعبية، قادت إلى تسلم الجيش مقاليد الحكم، لا تسليمها إلى طرف ديمقراطي مؤيد للإصلاح من داخل النظام. والمشكلة أن الجيش لم ير نفسه طرفًا (على

(4) Guillermo O'Donnell and Philippe C. Schmitter, *Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1986), p. 19.

(5) Graeme Gill, *The Dynamics of Democratization: Elites, Civil Society, and the Transition Process* (New York: St. Martin's Press, 2000), pp. 29-33.

يمثّل الانقسام داخل النظام أهم الدلائل على اعتلاله، إذ يتحول إلى فرق تبحث عن مصالحها أو تحاول تأمين مصالحها خارج النظام، أو فرقٍ متصارعة في شأن أفضل السبل في خدمة بقاء النظام، هل هي الإصلاح أم تشديد قبضة النظام الأمنيّة ضدّ المعارضة وضدّ الحركة الشعبيّة؟ وربما تكون قضيّة الخلافة هي باعث ذلك. وتبرز الصراعات وتهدد النظام عندما يواجه النظام تحديات حقيقيّة كالأزمات الاقتصادية والتحرك الشعبي الواسع. وربما يحصل الشرخ عندما لا توجد قنوات داخل النظام تسمح للجماعات المختلفة بطرح وجهات نظر مختلفة من داخل النظام ذاته بشكل منظّم. عندما يجري انقلاب على الديمقراطية يُدّعى عادة أن النظام الديمقراطي مسؤول عن انقسام المجتمع وتشظيه، فيَعِد الانقلاب المنتصر بتوحيد المجتمع ورص صفوفه ضدّ الأعداء الخارجيين والداخليين، ويصبح الأعداء الخارجيون والداخليون وجهي عملة واحدة هي التآمر على الأمّة، ويجري الابتعاد عن السياسة باعتبارها من أدوات الشقاق والخلاف والانقسام في المجتمع. كما تصبح السياسة مع الانقلاب أقرب من الإدارة: إدارة البلاد وإدارة الحكم. أو يتوجّه إلى أيديولوجيا واحدة، كما يصبح أي تهديد للوحدة مصدرًا لتهديد شرعية النظام.

انظر: غرايم جيل، ديناميات السيرورة الديمقراطية والمجتمع المدني، ترجمة شوكت يوسف (دمشق: دار التكوين، 2009)، ص 46.

الرغم من أنه جزء من النظام يفاوض على طبيعة النظام المقبل)، بل اعتبر نفسه فوق الأطراف. وهذه من خصوصيات الحالة المصرية.

شهدت المرحلة الانتقالية شرخًا بين القوى التي عارضت النظام السلطوي، كلٌ من منطلقه. وإذا كان انشقاق النخبة الحاكمة شرط سقوط النظام السلطوي، كما أكدنا، فإن وحدة قوى معارضة النظام السلطوي على مسألة واحدة هي النظام الديمقراطي، شرطُ التحول الديمقراطي. مثل هذا الشرخ يؤدي إلى عرقلة عملية التحول، ولا سيما إذا توحد بعض القوى الثورية من قوى النظام القديم.

علاوة على ذلك، أتاحت بعثرةُ القوى السياسية المؤيدة لثورة يناير وأجواءُ الحرية التي وفّرتها الثورة، لقوى عربية إقليمية معادية للتحول الديمقراطي على مستوى المنطقة فرصةَ ممارسة دور أكثر تأثيرًا من الدور الذي تمكّنت من ممارسته في أثناء الثورة ذاتها، ولا سيما من خلال تمويل قوى الثورة المضادة، والتأثير عبر الاستثمار في الإعلام. لكن الدور الخارجي على أهميته لم يكن مقرّرًا في حالة مصر، بل كان العامل الحاسم في رأيي هو عدم تمكن القوى المؤيدة لثورة يناير، وتلك التي انضمت إليها، من الاتفاق على مبادئ الديمقراطية وإقامة جبهة موحدة في مواجهة النظام القديم وفرض هذه المبادئ عليه، ومقاومة نخبة النظام القديم (ولا سيما في الجهاز الأمني والجيش) التغيير.

في غياب قوة سياسية ثورية واحدة تمسك بالحكم وتطهّر جهاز الدولة من العناصر المعادية للثورة، لم يكن ثمة بديل آخر إلا وحدة القوى المؤيدة للثورة في التمسك بخيار النظام الديمقراطي. والحقيقة أن الثورات التي قادت إلى سيطرة قوة سياسية قادرة على شن حملات تطهير جهاز الدولة بالقوة من العناصر غير الثورية، لم تنتج تاريخيًا أنظمة ديمقراطية، بل، في الأغلب، أنظمة سلطوية. وهذه خلاصة لتجربة مصادرة مؤسسة الكهنوت (الملالي) الثورة الشعبية في إيران، أو مصادرة البلاشفة الثورة الروسية، أو الكومنتانغ والحزب الشيوعي في الصين. ونحن لا نرى أن الخيارات محصورة في وجود تنظيمات كهذه لها تصور شامل لسلطة مطلقة وملء الجيش الفراغ، بل توجد طرائق أخرى للوصول إلى نظام ديمقراطي إذا توافرت الإرادة لدى القوى السياسية الأساس، ولم يكن لدى الجيش طموح للحكم.

يعدّد خوان لينز وألفرد ستيبان خمسة شروط تاريخية أساسية لتصليب

الديمقراطية في دولة غير فاشلة أو تثبيتها: وجود مجتمع مدني حي؛ وجود مجتمع سياسي يتمتع بحد أدنى من الاستقلال الذاتي والاعتبار في المجتمع؛ وجود حكم القانون الذي يضمن حريات المواطنين وقدرتهم على الاتحاد؛ توافر جهاز دولة بيروقراطي يمكن للحكومة الديمقراطية الجديدة استخدامه؛ توافر مجتمع اقتصادي ممأسس[6]. وعلينا أن نضيف الآن أيضًا وجود جيش قابل للاستخدام من النظام الديمقراطي وليست لديه طموحات سياسية.

أما بالنسبة إلى التحول الديمقراطي فيذكر لينز وستيبان أيضًا خمس قضايا رئيسة تعدّ شروطًا جوهريّة لأي تحوّل ديمقراطي ناجح:

- إذا كانت النخب السياسية الصاعدة مقتنعة بأن الديمقراطية هي أقل الخيارات سوءًا بسبب تجاربها السياسية الماضية، وأنها ملتزمة حماية عملية التحول الديمقراطي.

- إذا شملت عملية بناء المؤسسات خلال الانتقال الديمقراطي القوى السياسية، حيث لا تستنتج أي قوة سياسية مركزية أنها أُقصيَت، فيكون للجميع مصلحة في نجاح هذه العملية.

- إذا مُنح العسكر محفّزات جدية تُمكّنهم من تقدير أن ثمن بقائهم في السلطة سيكون ممكنًا أكثر من ثمن تركها.

- إذا كانت المؤسسات السياسية التي أُنشِئت خلال عملية الانتقال الديمقراطي لا تجعل الأغلبية حكرًا على مجموعة، أو تحرم مجموعة بعينها من الحصول على الأغلبية، وإذا كانت توفر محفزات للتسويات والتعاون بين الجماعات المتعارضة.

- إذا كان ثمة تاريخ من التفاوض ومد الجسور بين القوى المتعارضة، حيث يكون التزامهم المشترك العملية السياسية الانتقالية أعظم من الخلافات التي تفرّقهم[7].

---

(6) Juan J. Linz and Alfred Stepan, *Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1996), p. 7.

(7) المصدر نفسه، و Eva Bellin, «A Modest Transformation: Political Change in the Arab =

يبدو لنا أن التجربة المصرية الانتقالية قدمت إجابات سلبية عن أغلبية هذه الأسئلة الكبرى المترابطة التي تمثّل شرطًا لنجاح مرحلة التحول إلى الديمقراطية، لكن بوجود التحفظات الآتية:

- لا يوجد مشكلة عند النخب السياسة المصرية في الإجابة عن السؤال الأول بالإيجاب، بل وتأكيد أن الديمقراطية هي الخيار الأقل سوءًا، لكن التزامها حماية هذا الخيار مشكوك فيه على أقل تقدير.

- منح العسكر المحفزات الصحيحة، لكنهم لم يستنتجوا الاستنتاجات الصحيحة منها.

إلى جانب عناصر القوة التي كمنت في الثورة المصرية بموجب قراءتنا لها، وُجد فيها عناصر الضعف الآتية:

- لم يكن الثوريون أصحاب مشروع لما بعد سقوط النظام، ولم يكن لديهم مشروع سلطة وحكم. وكما سبق أن بيّنا في الجزء الأول، كانوا أشبه بحركة احتجاجية كبرى وجدت نفسها في حالة ثورة.

- لم تكن القوى السياسية المنظمة القادرة على أداء دور ما بعد الثورة هي القوى الثورية نفسها.

- تضمنت عملية إسقاط مبارك، أي الثورة ذاتها، عنصرين متفاعلين: **أولًا**، ثورة شعبية مدنية واسعة ذات طابع ديمقراطي. وثانيًا، انقلاب عسكري[8] قام

World after the «Arab Spring»,» in: Clement Henry and Jang Ji-Hyang, eds., *The Arab Spring: Will it Lead to Democratic Transitions?* (New York: Palgrave Macmillan 2013), p. 39. =

(8) لأننا نستخدم كلمة «انقلاب» في هذا الجزء من الكتاب أول مرة، نود أن نذكر القارئ بتعريف مختصر له في مقابل الثورة، وسنستخدمه في تعريف الانقلاب في هذا الكتاب في مقابل الثورة: «الثورة تحرك شعبي واسع خارج البنية الدستورية القائمة، أو خارج الشرعية، يتمثّل هدفه في تغيير نظام الحكم القائم في الدولة. والثورة بهذا المعنى هي حركة تغيير لشرعية سياسية قائمة لا تعترف بها وتستبدلها بشرعية جديدة». «أما الانقلاب فمن الواضح أن المقصد به هو أنه يجري في داخل النظام القائم على أيدي جزء من النخبة الحاكمة أو أيدي جزء من المؤسسات الحاكمة بما في ذلك الجيش أو قسم منه، ويؤدي إلى توزيع جديد للسلطة داخل النظام نفسه. لكن لا يخلو التاريخ من انقلابات اضطرتها الخيارات السياسية إلى إحداث تغييرات جذرية في النظام، وقد سُمّيَت أو سمّت ذاتها 'ثورات' لهذا السبب». انظر: عزمي بشارة، في الثورة والقابلية للثورة، ط 2 مزيدة ومنقحة (بيروت: المركز العربي =

به الجيش على مبارك. ويمكن القول إن تاريخ المرحلة الانتقالية بعد الثورة هو تاريخ صراع بين مكوّن الثورة ومكوّن الانقلاب الكامن فيها، وانتصر الانقلاب في النهاية.

– كان من الممكن أن يتحول سقوط مبارك إلى سقوط النظام، أو يبقى مجرد سقوط الأسرة الحاكمة بسبب تحوّل ما داخل النظام نفسه. وتحقّق أحد الاحتمالين مرتبطًا بتوافر، أو عدم توافر، برنامج للقيام بهذا التحول عند من يستلم إدارة البلاد.

– الجيش هو الذي استلم حكم البلاد بعد الثورة مباشرة، بوساطة المجلس الأعلى للقوات المسلحة. ولم يكن قوة ديمقراطية، ولا جيشًا مهنيًا، على قناعة أن مهمته حماية البلاد والدستور، وأن عليه ترك الحكم لمؤسسات مدنية ينتخب الشعب من يقودها.

نشأت فرصة للتوصل إلى ميثاق وطني، أو مبادئ متفق عليها، على نمط مفاوضات الطاولة المستديرة بين النخب المعتدلة في النظام والمعارضة عند انهيار النظام السلطوي، كما في بولندا وإسبانيا، لكن هذا لم يحصل، بل تحولت هذه الفرصة إلى مناسبة للاستقطاب السياسي داخل قوى المعارضة ذاتها.

بحسب بعض نماذج التحول إلى الديمقراطية، عندما يتفكك النظام السلطوي يكون الانقسام إلى جناح معتدل يُؤثِر التحول الليبرالي، وآخر متشدد يعارضه، هو الأكثر شيوعًا؛ إذ يعارض المتشددون المغامرة السياسية المتجلية بانفتاح جزئي أو مبرمج للنظام، ويفضلون تشديد قبضته، في حين يرى المعتدلون عمومًا أن الأزمة خطر فعلي على النظام، وعليه كي يوسع قاعدة دعمه الشعبية أن يسمح للناس بالمشاركة وممارسة دور، أي إنه يرى في التدابير الليبرالية وسيلة لإبعاد الخطر وضمان الاستقرار[9]. وربما تؤدي اللبرلة إلى ردة فعل معاكسة تتجلى بانقلاب عسكري، كما في حالة اليونان في أواسط السبعينيات، وبوليفيا في تشرين الثاني/

= للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 34 و41. وبهذا المعنى فإن ما جرى بين 25 كانون الثاني/ يناير و11 شباط/ فبراير هو ثورة وانقلاب. واستمر الصراع بين العنصر الثوري والعنصر الانقلابي في الثورة المصرية حتى انتصر الأخير في 3 تموز/ يوليو 2013.

(9) جيل، ص 67-68.

نوفمبر 1979[10]، وكما في انقلابات تركية عدة. لكن، حُسِمت هذه المسألة في حالة مصر، حيث لم يبدأ الانفتاح من أعلى، بل قامت ثورة من الأسفل أطاحت رأس النظام، في حين بقي هيكل النظام الأساسي على حاله، وانتقل الحكم إلى الجيش.

يرتبط نجاح الحوار الذي يؤسّس لميثاق يمهد للتحول الديمقراطي، بين القوى السياسية والاجتماعية المختلفة، بحسم القوة الإصلاحية للصراع داخل النظام لمصلحتها، ووحدة المعارضة من جهة أخرى، كما يعتمد على دور القوى الاجتماعية الشعبية الضاغط على العملية التفاوضية. وعندما يفضي مثل هذا التفاوض إلى اتفاق بين الفاعلين على إجراء انتخابات، أو تحديد موعد لتخلي النظام عن الحكم، يسمى ذلك ميثاقًا في عرف منظّري التحول الديمقراطي. ويعرّفه أودونيل وشميتر أنه «اتفاق قد يكون غير علني بين مجموعة قوى ساعية إلى تحديد القواعد التي تحكم ممارسة السلطة على أساس تقديم ضمانات متبادلة لمصالح الأطراف المشاركة في العملية كلها»[11]. وغالبًا ما ينقسم النظام خلال هذه العملية إلى «معتدلين ومتطرفين»، مثلما تنقسم المعارضة على هذا الأساس، ويكون الميثاق اتفاقًا بين «المعتدلين» من الطرفين، حيث يقدّم كل منهما تنازلات للقوى غير المعتدلة في طرفه كي لا يغضبها فتنقلب على العملية[12]. ومن هنا تحوي العملية السياسية «المتطرفين» من الطرفين. هكذا اتفقت المعارضة والسلطة في كولومبيا وفنزويلا في عامي 1957 و1985، وكذلك الحكومة والمعارضة في إسبانيا، على إطار دستوري للديمقراطية الجديدة. وميزت اتفاقات الطاولة المستديرة التحولات في عددٍ كبير من دول أوروبا الشرقية في أواخر الثمانينيات[13].

اعترفت سلطتا اليونان (1974) وإسبانيا (1977) بالحزبين الشيوعيين فيهما. واعتُرف رسميًا بالأحزاب الماركسية في البرازيل في عام 1985، وبالحزب الشيوعي في تشيلي في عام 1989. لكن، كان المقابل اعتراف هذه الأحزاب

---

(10) المصدر نفسه، ص 68.

(11) O'Donnell and Schmitter, p. 37.

(12) جيل، ص 71.

(13) المصدر نفسه، ص 72.

بالنظام السياسي، وتبني النضال السياسي السلمي والموافقة على العمل من خلال القنوات الرسمية، ولا سيما الانتخابية، في إطار الاقتصاد الرأسمالي وحق الملكية الخاصة، الأمر الذي حصل فعلًا، فانتقلت الأحزاب السياسية في هذه الدول إلى مركز الخريطة السياسية. وهذا في رأينا ما لم يفعله الإخوان المسلمون في مصر، حين لم يعترفوا بالدولة العلمانية خلافًا لما فعله حزب العدالة والتنمية في تركيا، بمعنى أنهم أبدوا قابلية أقل لقبول ميثاق سياسي وطني مشترك. كما بقيت أوساط واسعة من الأحزاب المعارضة الأخرى تعدّ نفسها أقرب إلى النظام القديم منه إلى الإخوان، في حين بقي النظام القديم قائمًا وقادرًا على إنشاء تحالفات مع كل طرف في المعارضة وضده، وتمكن من إنهاك القوى المؤيدة للتغيير. كما أن القوى السياسية في مصر لم تتمهل ريثما تتوصل إلى اتفاق بالحوار، بل استعجلت الحسم بالانتخابات. وتصرفت كأن النظام مهزوم في ثورة شاملة، ورغبت في حسم مسألة السلطة بينها بالانتخابات، في حين كان النظام لا يزال قائمًا يدير العملية الانتقالية من خلال الجيش.

غالبًا، تمنح المواثيق ضمانات مشجّعة لمن يخشى أن يخسر كثيرًا من التحول الديمقراطي، ويقوم بالتالي بعرقلته. وكانت القوى الإسلامية وغير الإسلامية قد قدّمت مثل هذا الضمانات إلى الجيش المصري، لكن كل منها زايد على الآخر واتهمه بالتحالف مع الجيش. وخرج الجيش في النهاية الأقوى من هذه العملية.

عادة، عند الشروع بالمفاوضات يُصر النظام على أربعة مطالب: العفو عما ارتكبه المسؤولون في الماضي واستثناء الأحزاب الراديكالية من الحكومة المقبلة، ومواصلة قمع القوى غير المؤيدة للميثاق، وإرجاء الإصلاحات الاقتصادية، والموافقة على الأنموذج الرأسمالي الليبرالي، وفي المقابل تسعى المعارضة إلى توزيع فرص المشاركة في المجال السياسي[14]. لكن المعارضة المصرية لم تقبل بمثل هذه الشروط، ذلك أن النظام لم يقدم مشروعات إصلاح من هذا النوع بمبادرته، بل بعد اندلاع ثورة شعبية. وفي المقابل تصرفت المعارضة كأن الثورة

(14) المصدر نفسه، ص 78، و Diane Ethier, «Introduction: Processes of Transition and Democratic Consolidation: Theoretical Indicators,» in: Diane Ethier, ed., *Democratic Transition and Consolidation in Southern Europe, Latin America and Southeast Asia*, Macmillan International Political Economy Series (London: Macmillan, 1990), p. 11.

هزمت النظام، لكنها كانت تتعامل معه في الواقع في كل خطوة كان هو من يحدد إيقاعها، ما اضطرها إلى الخروج إلى الشارع في كل مرة أرادت تحدي إيقاعه في ضبط التغيير.

سبق أن تناولتُ ما سميته بؤس نظريات التحول الديمقراطي[15]، ولن أراجعها في هذا الكتاب، لكن أتمنى أن أضيف فرضيات نظرية خاصة بهذا البحث، أرجو أن تكون علمية بما فيه الكافية ليكون دحضها ممكنًا بالمثل النافي أيضًا:

- الثورات السياسية تحرك شعبي لتغيير نظام الحكم من خارجه، أما إصلاح النظام فيأتي من داخله. في حالة الثورة المصرية لدينا حركة شعبية قرعت جدران النظام من خارجه لدفعه إلى إصلاح نفسه، فهي لم تطرح بديلًا منه من خارجه ينتزع السلطة منه كما الثورات، ولا وجدت، أو أوجدت، لها تيارًا إصلاحيًا داخل النظام يمكنها الوثوق بإصلاحاته بالتدريج. وما دام أن جوًا ثوريًا ساد في الشارع المصري بعد إطاحة مبارك مباشرة، تمكّنت الثورة من إملاء بعض الإصلاحات عليه من خارجه بالضغط الاحتجاجي والمطلبي، لكنها لم تتمكّن من اختراقه، ولم تضمن ديمومة الإصلاح.

- خرج في مصر ثوار طالبوا بالديمقراطية، وأيّدتهم أغلبية صامتة، أو تعاطفت معهم، ولم يجد النظام من يلجأ إليه. كما ثبت في مصر أن الحاسم في مسألة الثقافة الديمقراطية في زمن التحول ليس ثقافة الجماهير، على أهميتها، وإنما ثقافة

---

(15) عزمي بشارة، في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص 51-70.

نشأت أغلبية هذه النظريات من مراقبة التحول في الموجة الثالثة على حد تعبير صامويل هنتنغتون. بدأت الموجة الديمقراطية الأولى بحسب هنتنغتون في عام 1828، وشملت ثلاثة وثلاثين بلدًا قامت فيها مؤسسات ديمقراطية في الحد الأدنى، كالولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وبعض المستعمرات البريطانية وبعض دول أميركا اللاتينية، وتبعتها ردّات مثل كل موجة ديمقراطية أخرى. وامتدت الموجة الثانية بين عامي 1943 و1962، وأعقبتها موجة معاكسة من الانقلابات العسكريّة وغيره بين عامي 1958 و1975. أما الموجة الثالثة فبدأت في عام 1974 في إسبانيا والبرتغال وأميركا اللاتينية، ثم ما لبثت أن اكتسحت الدول الشيوعية في نهاية ثمانينيات القرن الماضي وبداية تسعينياته، ومنها جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق ومنغوليا. انظر: Samuel P. Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*, Julian J. Rothbaum Distinguished Lecture Series; 4 (Norman: University of Oklahoma Press, 1991).

النخبة التي تسلمت الدفة من ثوارٍ شبابٍ غير منظمين، لم يطالبوا بتسلّم الحكم، بل طالبوا بتغييره، تاركين تفصيلات إنجاز هذا الهدف للنخب السياسية. ولم تكن النخبة السياسية قادرة على تنظيم اللعبة السياسية، ومنها تداول السلطة بينها بشكل ديمقراطي تعددي، ولم تكن مستعدة لأن تتوحّد لتغيير جهاز الدولة ونزع شأفة الاستبداد الكامنة فيه. وفي مصر كان للجيش دور غير ديمقراطي، لكن كان بالإمكان دفعه إلى التسليم بالديمقراطية، لو حافظت القوى الثورية على وحدتها خلف برنامج ديمقراطي. أما الجمهور فاحتفل بالثورة وشارك في الانتخابات، لكنه دخل في حالة من القلق والخوف من الفوضى عندما اشتبكت القوى السياسية في صراع حزبي، وحينما تخلّت في خضم هذا الصراع عن التمييز الواضح للرايات بين قوى ديمقراطية وأخرى غير ديمقراطية متحالفة مع جهاز الدولة القديم.

– لا يمكن تحقيق الانتقال الديمقراطي في دولة يمثّل فيها الجيش المؤسسة الرئيسة، لناحية قوته وقدرته على حفظ الأمن والاستقرار بعد الثورة، إذا لم ينحز الجيش إلى مطلب الديمقراطية بعد مروره هو نفسه بعملية تغيير قيمي وإصلاح، وإذا كان لديه طموح لحكم البلاد. فإما أن ينحازَ الجيش إلى مطالب الديمقراطية (حالة البرتغال كمثال 1974–1975)، أو أن تجري عملية تسوية مع الجيش، حيث يتعايش مع نظام تعددي يقلّص بالتدريج نفوذه السياسي (حالة تركيا وإندونيسيا والأرجنتين)، أو يسود الجيش بشق قوى الثورة وقمعها (حالة مصر)، أو يتحول الصدام مع الجيش إلى صدام مسلح تتوقف نتائجه على موازين القوى وغيرها من العوامل الداخلية والخارجية (حالة سورية).

– في حالات الإصلاح من أعلى، كما في أوروبا الشرقية وأميركا اللاتينية، فقدت النخب الحاكمة المبادرة في النهاية، واضطرت إلى التفاهم مع قوى المعارضة، أو الأوساط «المعتدلة» منها بدايةً، في نظام تعددي يسمح بتداول السلطة بدلًا من الفوضى والحرب الأهلية التي تهدد مصالح الجميع. أما في الدولة العربية (ما عدا حالة تونس) فقاوم النظام القديم التغيير، ولو على حساب التضحية بالبلد. وسورية هي المثال الأوضح على ذلك، في حين تقدم مصر أنموذجًا أقل حدة. واللافت هو سلوك الأنظمة العربية الحاكمة وعدم استعداد نخبها للقبول بالتنازل عن الحكم في مقابل التعددية وتداول السلطة لإنقاذ البلاد، حتى لو كان ثمن بقائها إبادة جزء من هذه الشعوب.

– لا يمكن مطلقًا تجاهل دور وسائل الإعلام في الوساطة بين ثقافة النخبة وثقافة الجماهير، فهي مكوّن مهم في إنجاز التحول الديمقراطي أو في عرقلته. فإذا كانت النخبة غير ديمقراطية، ووُضعت بتصرفها وسائل الإعلام الجماهيري، فإن ذلك يسهل تحشيد الجمهور باتجاه غير ديمقراطي، بل وربما يدخل الجيش في المعادلة الإعلامية ويعمل لحسابه من خلال تكوين أذرع إعلامية خادمة وداعمة له.

– ربما تطالب النخب السياسية بالديمقراطية ضد نظام معين لا تشترك فيه بالحكم، أو تتحول ضد الديمقراطية نفسها إذا لم تُشرك في الحكم، وهذا دليل ساطع على ضحالة ثقافتها الديمقراطية. فالنخبة التي تدعم الديمقراطية بناء على مقدار «حصتها» فيها فحسب، وتتوقف عن دعم التحول إذا نقصت حصتها فيه، هي نخبة غير ديمقراطية. ويمكن أن تشكل «التوافقية» حلًا موقتًا لضمان عدم معاداتها التحول الديمقراطي.

– لا تكفي الانتخابات لحسم التحول الديمقراطي؛ ففي نظريات الديمقراطية التي تكون فيها الانتخابات، أو ممارسة التعددية، مكوّنًا للديمقراطية، لا يكون بذلك بُعدها الإجرائي فحسب[16]، بل الشروط اللازمة لتحقيق حكم الشعب لنفسه من خلال ممثليه المنتخبين في انتخابات تعددية[17]. لكن قلما فُحص دور الانتخابات في عملية التحول الديمقراطي. وبناء على التجربة التي يجري فحصها في هذا الكتاب، لا تكفي الانتخابات للتحول الديمقراطي؛ إذ يجب أن تُجرى مثل هذه الانتخابات تحت سقف مبادئ ديمقراطية متفق عليها، وإلا سيكون الانقسام على المبادئ هذه، لا تحت سقفها، الأمر الذي ربما يطيح قضية الديمقراطية ويفسد مرحلة التحول إليها.

---

(16) أو كما تهكمت قوى سياسية مصرية باستخدام مصطلح «صندوقراطية» لتبرير الانقلاب على المؤسسات المنتخبة.

(17) Robert A. Dahl, *Democracy and its Critics* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1989), chap. 12.

يرى دال في كتابه المعروف عن النظام التعددي (1971)، أن الانتخابات هي الحد الأدنى الممكن واقعيًا للتعبير عن مبادئ الديمقراطية في نظام الحكم. انظر: Robert A. Dahl, *Polyarchy; Participation and Opposition* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1971).

- من ناحية أخرى، استخفاف قوى ديمقراطية بمسألة الانتخابات واعتبارها مجرد «صندوقراطية» ربما يدفعها إلى التحالف مع قوى غير ديمقراطية بهدف حماية قيم ليبرالية تهددها الأكثرية. وتثبت التجربة أن القوى غير الديمقراطية غالبًا لا تحرص على حماية القيم الليبرالية، وتستغني لاحقًا عن التحالف مع القوى الديمقراطية التي تحالفت معها خوفًا من الأكثرية.

ناقشتُ مطوّلًا في كتابي المسألة العربية النظريات التي ترى أن التحول الديمقراطي نتاج عملية تفاوض ومساومة بين قوى غير ديمقراطية، لأسباب لا علاقة لها بالديمقراطية، وبيّنتُ فيه صعوبة إجراء تحول ديمقراطي في بلداننا العربية، وبلدان العالم الثالث عمومًا، من دون نخب ديمقراطية ملتزمة الديمقراطية؛ إذ لا توجد مؤسسات تعيد إنتاج نفسها باستقلالية عن فعل الفاعلين وثقافتهم السياسية، فـ«لا ديمقراطية في العالم الثالث بدون ديمقراطيين»[18]. كما لا تسود أي ثقافة ديمقراطية، ولا تجدّد مؤسسات ذاتها وفقًا لبوصلة ديمقراطية في غياب نخبة سياسية ديمقراطية. ففي مثل هذه الحال تجري عمليات المساومة للحفاظ على الذات مع قوى النظام السابق ضد الديمقراطية ذاتها. وأعتقد أن الحالة المصرية التي توافر فيها نهوض ثوري ونخب سياسية عدة، في دولة غير هشة لا تنهار مؤسساتها بسبب التغيير، تثبت بجلاء أن عامل ثقافة النخب السياسية عامل حاسم؛ فتلك المساومات والمفاوضات على قواعد اللعبة في ما بينها، أو بينها وبين مكونات النظام القائمة بعد الثورة، لم تنتج قواعد لعبة ديمقراطية تنظم علاقاتها وتداول السلطة في ما بينها في المستقبل على نحو سلمي وفاعل، بسبب الافتقار إلى هذه الثقافة. وعلى العكس من ذلك، كانت هذه النخب مستعدة للتضحية بمبادئ الديمقراطية، وإنشاء تحالفات مع قوى النظام القديم في صراعها، فتحوّلت المساومات إلى مساومات مع قوى النظام القديم نفسه[19].

---

(18) بشارة، في المسألة العربية، ص 22-23.

(19) واجهت الثورات العربية مشكلة ثقافة النخب السياسية، فحيث يوجد اختلاف ثقافي وإثني جرى التسليم بتحويله إلى خلاف، وحيث يوجد خلاف سياسي، وهذا أمر طبيعي، جرى تحويله إلى صراع. فالاختلاف بين البشر معطى غير سياسي، والسياسة في النظام الديمقراطي فن إدارة الخلاف (لا الاختلاف، فهذا يفترض أن يكون مسلّمًا به). ويُطلق على ذلك تسمية التعددية الديمقراطية، أما حيث تفضل النخبة السياسية والثقافية فنًا آخر، هو تحويل كل اختلاف إلى خلاف، وكل خلاف إلى صراع، وكل صراع إلى حرب أهلية أو ما يشبهها، فتستحيل التعددية الديمقراطية.

أما في الدول التي يكون فيها للجيش دور رئيس، فلا يمكن التقدم باتجاه الديمقراطية ما دامت قيادة الجيش ترى أن دورها الرئيس يتجاوز الدفاع عن الوطن وطاعة القوى المدنية السياسية المنتخبة الملتزمة مبادئ الدستور، التي تتغير في الانتخابات أو يعاد انتخابها؛ ولا مفر للقوى الديمقراطية من مواجهة هذه المهمة. وتبدأ المساهمة الفكرية في هذا الموضوع بإثارة موضوع الجيش والسياسة، والعمل التثقيفي التوجيهي الصريح الهادف إلى تغيير موقف الجيش من دوره كأساس لوضع برنامج المطالبة بجيش مهني يحترم نظام الحكم الديمقراطي. ولا يجوز أن تبقى هذه المسألة موضوعًا للبحوث باللغات الأجنبية، ولا بد من مناقشتها بصراحة ووضوح في الفضاء العمومي العربي[20].

سيكون على أي بحث في تعثر الانتقال إلى الديمقراطية أن يتوقف عند مسألة الإسلام السياسي كقوة سياسية وأثرها في التحول الديمقراطي. وليست مهمة هذا الكتاب مراجعة أسباب قوة الحركات الإسلامية السياسية، ولا خلفياته التاريخية،

---

(20) من معايير نجاح عملية التحول الديمقراطي سيطرة السلطة المدنية على أجهزة الأمن. أما في مصر فلاحظنا توسع سيطرة العسكر على أجهزة الأمن، إضافة إلى الاستقلال الذاتي الذي يتمتع به الجيش ذاته. يضع باحثان في شؤون التحول في أوروبا الشرقية، في تلخيصهما معايير الانتقال الديمقراطي في وسط أوروبا وشرقها منذ عام 1989، ثمانية معايير يحاكم بموجبها النجاح في الانتقال بين دولة وأخرى، منها السيطرة المدنية على الجيش:

- المواطنة الشاملة، أي التي لا تقصي أفرادًا وجماعات على أساس العرق والإثنية والجندر وغيرها.
- حكم القانون، بمعنى أن الحكومة تعمل بموجب القانون، وثمة قوانين تحمي الأفراد والأقليات من طغيان الأغلبية.
- الفصل بين السلطات والحفاظ على استقلال القضاء.
- انتخاب الممسكين بزمام الحكم، وهذا ينطبق على السلطة التشريعية والتنفيذية.
- توافر انتخابات دورية يمارس فيها جميع البالغين حق التصويت من دون قسر أو إلزام.
- حرية التعبير وتوافر مصادر بديلة للمعلومات.
- حق إقامة الاتحادات والتنظيمات، ومنها الأحزاب السياسية وجماعات المصالح.
- السيطرة المدنية على قوات الأمن، أي إن على الجيش والشرطة أن يكونا محايدين سياسيًا مستقلَّين عن الضغط السياسي الداخلي وخاضعين لمراقبة السلطات المدنية.

انظر: Mary Kaldor and Ivan Vejvoda, «Democratization in Central and East European Countries: An Overview,» in: Mary Kaldor and Ivan Vejvoda, eds., *Democratization in Central and Eastern Europe* (London: Continuum, 2002), p. 54.

لكن من واجبه التوقف عند العقبة الكأداء المتمثلة بدور هذه الحركات والمواقف منها، ومسألة حركة الإخوان المسلمين في مصر لفهم مسار التحول الديمقراطي، فهي القوة السياسية الأكثر قوة وتنظيمًا بين القوى المعارضة لنظام مبارك، التي أيدت ثورة يناير.

لسنا هنا أمام قوة ثورية، فهي عمومًا حركة تؤمن بإصلاح المجتمع والتغيير بالتدريج، لكنها تحالفت بعد تردد مع ثورة سياسية للتخلص من نظام يهمّشها ويُقصيها، من أجل ممارسة دور سياسي أكبر في مصر بعد الثورة. فحركة الإخوان المسلمين ليست حركة ديمقراطية، بل كانت مستعدة في أقصى حالات تطورها للتكيّف مع الديمقراطية، والأهم من ذلك تكييف الديمقراطية معها، حيث تضبط مسائل الحريات العامة بموجب تصوّرها للشريعة. لذا لم يكن ممكنًا الاعتماد على جماعة الإخوان المسلمين لقيادة تحول ديمقراطي بسبب عدم حسمها الفكري قضية الديمقراطية ومتطلباتها وقيمها. وقلل من هذا الإمكان وجود قوى إسلامية سلفية تزايد عليها دينيًا، وكانت مستعدة للتحالف مع جهاز الدولة القديم ضدها. وفي المقابل، لم يكن في الإمكان إجراء التحول بإقصاء قوة سياسية رئيسة مثل الإخوان، لأن هذا يقود بالضرورة إلى نوع من الاجتثاث والاحتراب الأهلي. ولم تكن القوى السياسية العلمانية مستعدة للتحالف مع الإخوان المسلمين لإنجاز التحول الديمقراطي، بل كانت أكثر استعدادًا للتحالف مع النظام القديم لمنع تفرّد الإخوان بالحكم.

من هنا نقرر في إحدى أهم فرضيات هذا الكتاب، أن من غير الممكن الاستمرار في الحديث عن التحول الديمقراطي من دون مراجعة الحركات الإسلامية مواقفها من مبادئ الديمقراطية، لا إجراءاتها فحسب؛ وكذلك لا يمكن التقدم في هذا الموضوع من دون مراجعة القوى السياسية الأخرى مواقفها من إقصاء التيار الإسلامي.

نرجو أن يساهم هذا الكتاب لا في توثيق مرحلة مصيرية في تاريخ المنطقة العربية وصيرورة انتفاضتها ضد الاستبداد ومآلاتها فحسب، بل أيضًا في تقديم مساهمة في الإجابة عن بعض الأسئلة الكبرى أعلاه، انطلاقًا من دراسة حالة عينية وتوثيقها. فمختبر العلوم الاجتماعية هو الواقع ومنهجها الرئيس الذي يشكل

شرطًا للمناهج البحثية الأخرى كلها... إنه المنهج التاريخي الذي يبحث الظواهر في صيرورتها.

ملاحظة في المنهج

واصلنا في هذا الجزء من الكتاب التأريخ للثورة المصرية في عمل شامل. وهذا الجزء هو الأكثر صعوبة لراهنية موضوعاته وعدم توافر مصادر ثانوية عنها، لذلك كان لا بد من الاعتماد على المادة الخام وقولبتها، وهي متوافرة في الصحف والمواقع الإلكترونية الموثوقة، بعد مقارنتها وغربلتها وتنقيتها والتحقق مما ورد فيها بالتفاعل مع باحثين ومراقبين مصريين، منهم ممن شاركوا في الحوادث، وبإعمال العقل التحليلي والمقارنات وفهم السياقات. ويترك التحليل في هذه الحالة أسئلة غير مبتوت فيها ربما تجيب عنها مصادر غير منشورة، مثل البروتوكولات والوثائق لاحقًا. لذلك استعنا ببحوث قليلة أُجريت عن هذه المرحلة، إذا وجدت. وحلّلنا الخلفيات التاريخية والاقتصادية والاجتماعية باستخدام مناهج كمية إحصائية وأخرى كيفية بشكل متداخل. فالمؤلف لا يقبل الاختزالية في المنهج عند دراسة الظواهر المجتمعية التاريخية المركبة، فضلًا عن دراسة مرحلة تاريخية راهنة.

قارنا في هذا الجزء بعض المقدمات والاستنتاجات مع أدبيات في نظريات التحول الديمقراطي، للمساهمة في هذا النقاش النظري وتحيينه بمعطيات التجربة العربية المصرية والاستنتاجات النظرية منها. فالحديث هو في النهاية عن تعثر مرحلة التحول الديمقراطي في مصر.

حاولنا أخيرًا أن نؤلف سردية مكثفة لعالم الحوادث من دون استغراق تفصيلاتها، وبالوقوف على ما نعدّه مفاصل الحوادث، وأهم ما يؤثر فيها ويرتبط بها ورسم صورة مركبة قدر الإمكان من زوايا نظر مختلفة. لكن تبقى زاوية نظر المؤلف الباحث هي الطاغية بالطبع. ورافق السرد، أو أعقبه، جهد تفسيري اجتهد الباحث في أن يكون موضوعيًا قدر الإمكان، بمعنى تحليل المعطيات بأدوات علمية وبانحياز إلى الحقيقة، بقدر ما يمكن للباحث أن يتجرد من موقعه.

الفصل الثاني

عن اليوم التالي

تنحى مبارك ليلة الجمعة 11 شباط/ فبراير 2011، وعاشت ميادين مصر ليلة من أبهج لياليها استمرت طوال يوم السبت التالي. فكانت فرحة غير مسبوقة بتحقيق الإرادة في إسقاط نظام استبدادي طال حكمه عقودًا بثورة شعبية سلمية. وفيما باشر ناشطون بتنظيف ميدان التحرير والمناطق المحيطة به في سيميائية تحمل مقاربة جديدة للمجال العمومي كمجالٍ لمشاركة المواطنين، راح العالم كله يراجع مع مصر لحظات الميدان المؤثّرة. وتنافس المعلقون والمحللون في إغداق المدائح على الثورة وشبابها. وهمّشت تلك الفرحة العارمة بالنصر المتمثل بتنحي رأس النظام كل حديث عن تغيير النظام ذاته. فبدا لوهلة أن الثورة أنجزت حلمًا سابقًا على الاحتشاد في الميدان، مع أن هذا المطلب تطوّر بالتدريج فيه، ولم يكن هو الهدف الذي تحركت من أجله جماهير 25 يناير في نزولها الأول إلى الشوارع والساحات.

آثر الجيش المصري وجهاز الدولة الانحناء للريح، بل وتوسّل ريح الثورة أداة لتنحية مبارك وتجاوز المرحلة المضطربة التي عاشتها البلاد في أواخر عهده. ففي ليلة 10 شباط/ فبراير أنجز الجيش انقلابًا عسكريًا «أبيض»، وفرض على مبارك الخروج كلية من المشهد السياسي في خطوة استباقية كانت غايتها تجنّب تطور الثورة المصرية إلى مواجهة شاملة مع النظام، أو تحوّل النظام إلى مواجهة شاملة مع الشعب، إضافة إلى وأد سيناريو التوريث داخل بيت مبارك، وإبعاد مجموعة رجال الأعمال المتحلّقين حول ابنه، التي هيمنت على مفاصل الحكومة. وكانت النتيجة في الواقع إضعاف أركان النظام القائم الثلاثة: الحزب، الأمن، «الأسرة الحاكمة»، وتعزيز ركنه الرابع - الجيش - ليصبح الركن الوحيد الممسك بالدولة عمليًا.

ما كاد فجر الأحد التالي (13 شباط/ فبراير) يبزغ، حتى انجلت للجميع حقيقة أن الجيش هو المؤسسة الكبرى الفاعلة في مصر القادرة على اتخاذ قرارات

وتنفيذها في مرحلة عدم الاستقرار المؤسسي. غاب رأس الدولة المصرية وتولى المجلس العسكري الرئاسة من دون رئيس للدولة. وفي المقابل لم يكن للحركة الثورية المصرية رأس؛ إذ لم تبرز لها قيادة من بين صفوفها تسعى إلى تسلّم مقاليد الحكم في البلاد أو المشاركة فيه، لا بصيغة هيئة أو فرد. ولم تتمكن قوى الثورة المصرية التي جمعها الميدان من الالتئام من بعده في هيئة واحدة لها برنامج محدّد. كما لم يسعف الوقت القصير نسبيًا في الميدان الشباب الثوري تأسيس نفسه في هيئة تتمتع بشرعية تمثيل الثورة حصريًا. علاوة على ذلك، لم تساعد تجربة الشباب السياسية القصيرة والولاءات الحزبية لعدد كبير منهم في بلورة جسم موحد قادر على وضع أجندات المرحلة التالية في صورة حزب الثورة، أو قيادة موحدة للثورة، على الأقل.

نشأ ائتلاف شباب الثورة في السابع من شباط/ فبراير، أي قبل تنحي مبارك بأربعة أيام فقط. ولم يحاول هذا التنظيم الذي ظهر في الميدان وبرز بعنفوانه وتأثيره في الجموع الحاشدة، نسج علاقة تحالف وتعاون مع مؤسسات مدنية أخرى، مثل النقابات المستقلة... وغيرها[1]. كما لم يأخذ نفسه بجدية عند التعامل مع الأحزاب، ولا سيما أنه شمل ممثلين عن بعض الأحزاب، علاوة على أن الأحزاب نفسها مالت إلى التعامل معه ككيان موقت أنهى مهمته بعد تنحي مبارك.

يبدو أن المحللين أغراهم، بعد انقلاب 3 تموز/ يوليو 2013، أي بعد مرور عامين ونصف على تلك الأيام، افتراضُ وضوح رؤية القيادة العسكرية ومسارها منذ البداية، وأنها كانت ضالعة في مؤامرة؛ فراج ادعاء أن هذا الانقلاب مخططٌ سابقٌ وضع في تلك الفترة، حين تدخل الجيش علنًا في الثورة في 28 كانون الثاني/ يناير 2011. وقال بهذا فريقان على طرفي نقيض، أحدهما يوالي الحكم العسكري، ويتباهى بما يحسبه رؤية بعيدة الأمد للجيش، عجّلت بالانقلاب على مبارك في حركة استباقية لاحتواء الثورة، والتخلص من الإخوان في النهاية. أما الفريق الآخر، وجلّه من جماعة الإخوان المسلمين ومؤيديها، فيرى الأمر

---

(1) تحدت هذه النقابات المستقلة نقابات الدولة الرسمية بتنفيذ إضراب في اليوم الخامس من اعتصام الميدان، الذي شلّ المواصلات العامة في القاهرة، وأضربت معها الشركات العاملة في قناة السويس في 7 شباط/ فبراير.

مؤامرة تدين الجيش وتثبت أنه لم يكن مخلصًا للثورة منذ البداية، وأنه تآمر عليها منذ اللحظة التي هتف فيها شبابها باسم الجيش. وغالبًا ما يُستخدم التباهي الأجوف للفريق الأول المعجب ببعد رؤية الجيش وتخطيطه دليلًا على صواب رأي الفريق الثاني[2].

لا ننفي وجود ضباط طموحين سياسيًا في صفوف الجيش طوّروا تطلعات لإقامة حكم عسكري منذ بداية الحوادث. لكننا نرى، وهذا ما تثبته أوراق المشروع التوثيقي الذي حضّر لهذا البحث وشهاداته، أن الجيش تسلّم إدارة البلاد بعد انقلابه على مبارك، ومن ثم ناور لإدارة الأزمة بطريقة تحمي مصالحه غير القليلة، ومارس في الوقت ذاته لعبة شد وجذب مع القوى السياسية، لم يغب عنها عنصرا التخطيط قصير الأمد والتواطؤ الموقت مع القوى التي عدّها الجيش مركزية لها قدرة على التأثير في الشارع؛ مرة مع الإخوان المسلمين ومرة مع خصومهم، من أجل تمرير ما اعتبره مصلحة وطنية عامة، ويعدّه آخرون مصلحته (الجيش) الضيقة. قام الجيش بذلك كله محتفظًا برؤيته المتعالية على المدنيين وتصوراته السلبية عن الأحزاب ونفوره من الإخوان، في حين كان قادته يرون أنهم القوة المنضبطة الأكثر أهلية لإدارة البلاد.

تألف المشهد السياسي المصري بعد الثورة من نظام مهزوم معنويًا ضحّى

---

(2) على سبيل المثال، ظهر اللواء حسين فؤاد، وهو أحد قادة المخابرات العامة، وكان يشغل منصب وكيل الجهاز، في برنامج في قناة «القاهرة والناس»، وبيّن تصور الجيش للوضع في تلك الفترة، وملخصه أن أمواج ثورة 25 يناير كانت عالية، فاختار الجيش امتصاصها والتحايل عليها والظهور بمظهر المؤيد لها تحينًا لفرصة الانقضاض عليها، وأن وصول جماعة الإخوان المسلمين إلى السلطة كان جزءًا من هذا المخطط... إذ خشي النظام الدخول في مواجهة مع الجماعة بسبب اتساع شعبيتها، لكنه أتاح لها فرصة الوصول إلى الحكم لإظهار فشلها وإسقاط شعبيتها. وسبقه اللواء السابق ثروت فؤاد الذي صرح لجريدة الوطن أن الاستخبارات كانت تضلل الرئيس محمد مرسي وتمده بمعلومات خاطئة. انظر: أحمد عزب، «الثورة المضادة «تتباهى» بالتآمر على مرسي،» العربي الجديد، 19/ 4/ 2015، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/gnbNix>.

نوجه عناية القارئ إلى مسألة تتعلق بالمصادر الصحافية لهذا الكتاب، فكثير من الأخبار مأخوذ من أرشيفات المواقع الإلكترونية للصحف والمجلات المطبوعة فضلًا عن المواقع الإخبارية الإلكترونية، ولوحظ أن عددًا معتبرًا منها تعطلت أرشيفاته التي تخص فترة الأعوام الثلاثة الأولى للثورة؛ ونخشى أن بعضًا من هذا حدث عمدًا.

برأسه، وبدأ يبذل جهدًا لاحتواء الثورة بعناق أشبه بعناق الدببة، تارة من خلال إطراء شباب الثورة، وتبني لغة 25 يناير بوصفها «ثورة شعب مصر العظيم»، وتارة بمسايرته بتقديم تنازلات لا ترقى إلى تغيير النظام. واستغل الوقت لتحجيم الشرعية الثورية حتى لا يضطر إلى التضحية بالمزيد. وخلال هذه الفترة من المناورات، تمالكت المعارضة الحزبية القديمة نفسها وحاولت استجماع قواها «الهرمة» لتجدد شبابها المستحيل. وتمايزت في ما بينها باتساع قواعدها الشعبية وبقوة التنظيم. وحشدت موروثها من المناورة السياسية للوساطة بين النظام وقوى الحراك الثوري التي انشغلت، على تنوعها، بالتذكير بمطالب الثورة الأصلية، في مقابل سعي الأحزاب التقليدية الحثيث إلى إعادة الاعتبار لمواقعها السياسية وعصبيّاتها الحزبية التي توارت في الميدان. لكن، على الرغم من صخب هذه المناورات، فإنها لم تتمكن في المرحلة الأولى التي تلت رحيل مبارك من إخفاء حقيقة أن العاملين الأبرز والمؤثرين للمشهد السياسي كانا سيطرة الجيش من جهة، ونزول الشعب المصري بقوة في المجال العمومي وساحاته من جهة أخرى.

كان هذا هو المتغيّر الجديد، وكان السؤال: هل يتحوّل الشعب في المجال العمومي إلى قوة مساندة للتحول الديمقراطي، أم يتحول إلى قوة محافظة يخيفها عدم الاستقرار وتنفّرها الفوضى من التغيير؟ الإجابة عن هذا السؤال، وفهم شروطها وأسبابها، تتطلب رسم مسار المرحلة الانتقالية المصرية برمتها.

ثمة شروط كي يصبح الشعب المصري، على الأقل، الجزء المنخرط منه في المجال العمومي، قوةً مساندة للتحوّل إلى الديمقراطية. وتبدأ هذه بوجود قيادة متماسكة ذات هدف واضح معلن، يدعمها الشعب، ويظاهرها لتحقيقه بحسم، وباتفاق عريض، وتتمتع بالقدرة على تعبئة قواه باتجاه إنجاز الهدف. أما تهميش الصراع من أجل الديمقراطية لمصلحة تمايزات هوياتية وأيديولوجية تطمس الحدود الفاصلة بين الديمقراطي وغير الديمقراطي، وبروز الصراعات بين القوى المؤيدة للثورة، فمن شأنه أن يربك القوى الشعبية الفاعلة في المجال العمومي، وما يسمى «الأغلبية الصامتة» أيضًا، فهذه الأمور ستعني لها الفوضى فحسب؛ إضافة إلى ذلك، فإن الثورة عند هذه الفئات تعني ثورة في التوقعات. فهي تتوقع الكثير من الثورة التي لم تصل قواها إلى الحكم، وتحمّل الثورة مغارم خيبة التوقعات تلك.

تلا طرد مبارك من الحياة السياسية في مصر حالة من الضبابية والغموض؛ ففيما غاب رأس النظام لم تتزحزح الهياكل المؤسسية والبنى السلطوية المتجذرة في أركان الدولة المصرية. ففي أثناء المشهد الانتقالي انتظمت قوى الشبابية للثورة في ائتلافات عدة ضغطت على أجهزة الدولة وأدواتها، من أجل العمل على استكمال مطالبها المشروعة، والحؤول دون محاولات الجيش كبح جماح المد الثوري وتحويل مسار حركته إلى مجرد حركة إصلاحية محدودة تُخدَع بتبدل الوجوه، بينما تحمي بزعم الاستقرار البنى التقليدية التي ثار عليها الناس. ورسخت مجموعة «الإنجازات» والمكتسبات التي تحققت بعد إطاحة مبارك (إقالة حكومة أحمد شفيق وحل جهاز أمن الدولة وحل الحزب الوطني وإعادة التفكير بعملية اختيار المحافظين) قناعةً لحظية عند قطاعات واسعة ممن شاركوا في ثورة 25 يناير أن ثورتهم صيرورة لا تنتهي بمجرد تحقيق نصر سياسي بإسقاط رأس النظام وأعوانه. غير أن أهم ما افتقدته تلك القوى كان قيادة سياسية موحدة تمثل الثورة وقادرة على طرح رؤى بديلة من النظام، ومن ثم ترجمتها إلى مبادئ ملزمة لكل حزب وتنظيم قديم عاد يطرح نفسه باسم شرعية الثورة، علاوة على وضع خطة عمل لتحقيق مطالبها.

كتب المؤرخ طارق البشري في مقالة نُشرت بعد أقل من أسبوع من تنحي مبارك، أن ثورة 25 يناير لم تطرح أي هدف سياسي آخر لها في المجالات الوطنية والاجتماعية، بل هدفًا سياسيًا تنظيميًا بحتًا هو تحقيق النظام الديمقراطي بشقيه الحزبي والانتخابي وإقامة المؤسسات الدستورية الجماعية الانتخابية التي لا تتيح فرصة ظهور حكم فردي، ومن ثم يكون ضياع هذا الهدف أو عدم تحقّقه هو «إفشال كامل للفعل الثوري القائم». من هنا تكمن أهمية المرحلة الانتقالية التي إن لم يتوافر فيها عنصرا الاختيار الاجتماعي والعمل الجماعي الممثل لجماهير الشعب، فإنها ستنتج في الأغلب مثيلًا للنظام السابق في الجوهر، لكن في هيئة دستور جديد[3]. هذا يعني أن البشري اعتبر الديمقراطية مطلب ثورة 25 يناير

---

(3) طارق البشري: من أوراق ثورة 25 يناير (القاهرة: دار الشروق، 2012)، ص 17، و«الخائفون من الديمقراطية،» الشروق، 17/ 3/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=17032011&id=233e1157-d3e2-4933-be88-933cb697ac64>.

انظر أيضًا: طارق البشري، من أوراق ثورة 25 يناير (القاهرة: دار الشروق، 2012)، ص 17. =

الوحيد المتفق عليه. وتتفق فرضياتنا مع هذا الرأي. فلو بحثنا عن قاسم مشترك واحد بين قوى الثورة عدا إطاحة مبارك، وهو قاسم مشترك سالب، لوجدنا أنه اتفاق على التعددية ذاتها والحريات السياسية، وهو الاتفاق المترتب مباشرة عن على رفض الاستبداد. والديمقراطية هي النظام السياسي الذي ينظّم التعددية والحريات السياسية. لكننا، وبسبب الاتفاق مع هذه المقدمة بالضبط، نختلف مع استنتاجات البشري اللاحقة بضرورة عقد الانتخابات قبل كل شيء. ففي رأينا كان من المفترض أن يُعلن عن إقامة نظام ديمقراطي ووضع مبادئه فور سقوط مبارك، حيث تجرى الانتخابات في نظام ديمقراطي. **فالانتخابات لا تُعقد من أجل اختيار طبيعة النظام، وإنما تُعقد كإجراء ناجم عن خيار النظام الديمقراطي، وهو خيار الثورة المصرية.** وثمّة فرق بين عقد انتخابات في نظام غير ديمقراطي وعقدها في نظام ديمقراطي؛ فالانتخابات في نظام ديمقراطي انتخابات ملتزمة مبادئ هذا النظام، وتلتزم الأغلبية الناجمة عنها مبادئه. نحن لا نتحدث عن كتابة الدستور قبل إجراء الانتخابات أو بعده، بل عن التزام النظام السياسي (ومنها الأحزاب المشاركة فيه من خلال الانتخابات) مبادئ النظام الديمقراطي التي لا تقتصر على الانتخابات ذاتها، لأنها أحد مكوناتها. وأتفق مع البشري على أن الدستور يعكس القوى الحية في المجتمع، وعلى أن النصوص ليست هي أساس الحركة، لكن الحركة والواقع المعيش هما أساس النصوص التي يتعيّن أن تعكس هذا الواقع وهذا الحراك[4]. فعندما يوضع دستور للدولة، ينبغي أن يؤخذ في الحسبان «أولاً

= ثورة 25 يناير «لم تطرح هدفًا لها إلا الديمقراطية، والديمقراطية هي ما يتمثل في الحراك الشعبي الفعال وبقائه كعنصر حاسم من عناصر تكوّن المجتمع المصري وعلاقته بدولته وأجهزتها». و«لمّا قامت ثورة 25 يناير كان هدف التحقيق الديمقراطي هو الهدف شبه الوحيد الذي علت المطالبة به وبقيت عالية إلى اليوم. وفي ظني أن واحدية هذا الهدف لا تعني إهمال غيره من أهداف تحقيق الإرادة الوطنية الحرة التي تعبّر عن الصالح الوطني العام للشعب المصري وتمارس السعي في تحقيق نهضته الاجتماعية والاقتصادية مع القدر المأمول من العدالة الاجتماعية. إن واحديته لا تعني أن هذه الأهداف غير واردة، إنما تعني أن الديمقراطية هي الوسيلة الأساسية لتحقيق الأهداف السياسية والاجتماعية» (البشري، من أوراق ثورة، ص 28).

(4) يفيد التركيز على الثقافة السياسية في تفسير ثبات أو ديمومة الديمقراطية، لا في نشوئها. فالنظام، أي نظام وليس الديمقراطي فحسب، يكون أكثر استقرارًا عندما يكون منسجمًا مع القيم السائدة، شعبية كانت أم نخبوية. والسؤال الكبير هو عن إمكان التوفيق بين الثقافة السائدة والثقافة السياسية اللازمة لمساندة الديمقراطية، لكن التوفيق وحده لا يكفي، إذ يلزم أن تتغلغل الثانية في الأولى بعمل =

أن الدولة هي انعكاس للأمة، والأمة واقع سياسي واجتماعي في مرحلة معينة، وأن تنظيمات الدولة يتعين أن تقوم على وفاق مع ما يتراءى أنه يمثل القوى السياسية والاجتماعية للجماعات المعيشة التي تتكون منها الجماعة السياسية العامة وهي الأمة»[5]. لكن إذا تناقض هذا مع الديمقراطية، فلا مجال لنشوء الديمقراطية في البلد المعني أصلًا، أكُتِب الدستور قبل إجراء الانتخابات أم بعده؛ وإذا لم يتناقض، والإيمان بعدم التناقض هذا جعل الديمقراطية مطلبها الرئيس، فلا يجوز ألا تكون المبادئ الديمقراطية ملزمة للقوى السياسية المشاركة.

بدا إذًا أن المرحلة الانتقالية يحكمها سؤال أساس عما إذا كانت اللحظة التاريخية التي تمر بها مصر ستنتج عملية تحول ديمقراطي بالمعنى الأوسع، أي سياسي ومجتمعي في آن، أم أنها ستؤدي إلى حدوث فوضى مجتمعية وانفلات أمني تعجز القوى المجتمعية والسياسية عن تجاوزه. فوقوع مثل هذه الفوضى سيؤدي إلى تزايد الدور السياسي للعسكر أو ينتج نظامًا ديمقراطيًا هشًا[6].

لم تتأخر ملامح تعقيد المهمة وتركيبها عن الظهور. فالنقاش في شأن التعديلات الدستورية، والانقسام على المبادئ فوق الدستورية، والخلاف على ما يأتي أولًا، الدستور أم الانتخابات، وتغيير الحكومة المصرية مرات ثلاث في خلال المرحلة الانتقالية، والتعامل الأمني العنيف مع الاحتجاجات الشعبية، وتوافر فرصة لإسناد مواجهة هذه الاحتجاجات إلى «طرف ثالث» مجهول ظاهرًا ومُحرَّك عمدًا، ووجود قطاعات اجتماعية مهمشة في المدن جاهزة للاستخدام كهراوة للقمع، وانفلات العنف الطائفي في بعض الحالات... هذا كله بيّن أن عملية التحول الديمقراطي في مصر معقدة وطويلة، ودونها عراقيل سياسية واجتماعية وأمنية وعوائق مصلحية.

= مباشر ومخطط بوسائط مثل التعليم والإعلام وغيره، والأهم من هذا كله التزام المؤسسات القيم الديمقراطية فعلًا، حيث تُؤخذ بجدية.

(5) البشري، من أوراق ثورة، ص 10-11.

(6) شيماء حطب، «محددات مسار التحول الديمقراطي في مصر،» في: آية نصار [وآخرون]، الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 464.

فرض توق الناس المبرَّر والمفهوم للأمن والاستقرار بعد الثورة من جهة، وعدم إلمامهم بمقدار العوامل السياسية والاجتماعية المتفاعلة وكثرتها في رسم مستقبل ثورتهم من جهة أخرى، استراتيجيةً تدريجيةً طويلة النفس (قد تُتَّهم أنها «غير ثورية») في إنجاز عملية التحول الثوري نحو الديمقراطية. كما بيّنت العملية الانتخابية في الاستفتاء، وفي انتخابات مجلس الشعب، أن الانتخابات قبل تغيير النظام، ومنها تحديد مبادئ الدستور وإنشاء أحزاب جديدة، إنما تترجم القدرة على التنظيم عند الأحزاب القائمة قبل الثورة، لكنها لا تعكس بالضرورة الثقافة السياسية الجديدة التي حملها الثوار للمرحلة الجديدة.

في ندوة بعنوان «مصر في المرحلة الانتقالية»، عقدت بعد نحو شهر من الثورة المصرية، لم يجد أفراد ائتلاف شباب الثورة حرجًا من القول إنهم لا يمتلكون رؤية سياسية موحدة لمستقبل مصر لأن الائتلاف يضم قوى سياسية مختلفة من اليمين إلى اليسار[7]. اختصر هذا التصريح نقاط القوة والضعف في آن، فوفقًا له يصعب قبول الاحتجاج بأن الثوار ليسوا في الحكم، أو أن أحزابًا منظمة «خطفت» الثورة، أو حصدت نتائجها. ففي مرحلة تتلو اللحظة الثورية تمر «الكتلة الثورية» بالمنعطف الأكثر صعوبة في نضالها السياسي والاجتماعي، ذلك الذي يقتضي منها طرح برنامج واضح للتحول الديمقراطي وفرض نفسها للمشاركة في السلطة والعمل على اجتذاب قطاعات عريضة من جماهيرها لمنظومة قيم تتجاوز أوضاع التشظي الفكري والتشرذم المجتمعي.

لكن بعدما انتقلت العملية السياسية من الشارع المصري إلى أروقة السلطة، أصبحت نقاط القوة في اللحظة الثورية هي ذاتها مكمن الضعف في المرحلة الانتقالية؛ فغياب جسم تمثيلي موحد للقوى الثورية، أو أجندة عمل إيجابية متفق عليها، أصبح يحد من فاعليتها وتأثيرها، ولا سيما بعد انفراط عقدها، وسط بروز ائتلافات عدة تحمل اسم شباب الثورة. ونظن أن بعضها اصطنع خصيصًا لتذويب قوى شباب الثورة الفعلية في تنظيمات، بعضها وهمي، ولا يستطيع أحد التحكم بنشأتها أو فرزها على محك الثورة ودعم أهدافها ومكتسباتها الحقيقية.

---

(7) بسنت زين الدين، «ائتلاف شباب الثورة: لا نمثل إلا خمس جبهات سياسية.. ونبحث ابتكار أساليب جديدة للضغط،» المصري اليوم، 28/ 3/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=291841>.

وُجِد دائمًا من تعامل مع هذا التشظّي كحجةٍ لمنع قوى الثورة من المساهمة الفاعلة في صوغ أسس النظام السياسي الجديد وقواعده. وبدا انقسام هذه القوى على نفسها وتفتتها وتشرذمها واضحًا في أثناء الاستفتاء على التعديلات الدستورية في 19 آذار/ مارس 2011. وما كان نقطة قوة لقوى الثورة إبان اللحظة الثورية العفوية (نقصد بذلك عدم وجود قيادة أو شخصيات قيادية مركزية) أصبح نقطة الضعف في المرحلة الانتقالية[8] التي أصبحت تستهلك رصيد قوى الثورة ولم تضف إليه جديدًا، حيث لم تنجح في تحويل النضالات التي خاضتها في أثناء المرحلة الانتقالية إلى رأسمال سياسي رمزي. وأصبحت الثورة ممثلة بائتلافات عدة لا يدّعي أيٌّ منها التمثيل المطلق للثوار، ما ولّد حالًا من التشرذم، وغيَّب رؤية سياسية يمكن الإجماع عليها لمستقبل البلاد، وعجز عن طرح بديل ثوري يشارك في الحكم وفي التحكم بإيقاع المرحلة الانتقالية.

كان الشعب صامتًا بالنسبة إلى أولئك الذين شاركوا في الثورة. وكانت «قوة الشعب» المشاركة في الثورة – في نظر أغلبيتهم – فورةً قصيرة النفس. وتمخّضت عنها حوادث كان بعضها مخيبًا الآمال، وبعضها الآخر مثيرًا للقلق، ويدعو إلى الأسى أحيانًا، ويثير السخرية في أحيان أخرى. وحانت اللحظة الحرجة حين توجب ترجمة القوة الشعبية التي أطاحت الدكتاتور إلى ديمقراطية تمثيلية، وكانت معضلة واجهت شباب ثورة 25 يناير؛ فهؤلاء لم يختطفوا السلطة، كما أنهم لم يتمرسوا في أساليب الإدارة المصرية، ولا تأهلوا للعمل السياسي الحزبي الانتخابي، ما أثار خوفًا من أن انتخابات قريبة ستحصدها القوى الأكثر تنظيمًا وخبرة: جماعة الإخوان المسلمين وقواعد الحزب الوطني وأجهزته المنتشرة في كل مكان.

علاوة على ذلك، نشأ من افتراض أن انتهاء الثورة الديمقراطية لا بد من أن يفضي إلى نشوء نظام سياسي منتخب هاجسُ أن تعيد الانتخابات إنتاج نفوذ النخب الاقتصادية والاجتماعية التقليدية، ما يفسر رغبة عدد من قوى ائتلاف الثورة في تأجيل عقد الانتخابات فترة من الزمن حتى لا تكون العملية السياسية

(8) عزمي بشارة، تسجيل ندوة عن الثورة المصرية، في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 17/ 3/ 2011.

مقصورة على القوى الأكثر تنظيمًا: جماعة الإخوان المسلمين وبقايا الحزب الوطني المتمرسة في العملية الانتخابية. وأثبتت الانتخابات لاحقًا صدق هذا التصور في ما يتعلق بالقدرة الانتخابية للمجموعات الثورية، وإن أثبتت في الوقت ذاته أن القلق من بقايا الحزب الوطني كان مبالغًا فيه بالنسبة إلى العمل السياسي الحزبي، لكنه لم يكن مبالغًا فيه في ما يتعلق بنفوذ هذه الأوساط في بيروقراطية الدولة، وما يمكن تسميته بالدولة العميقة في مصر[9]. لكن التأجيل ما كان ليفيد القوى الثورية إن لم تشارك هي في السلطة في المرحلة الانتقالية، حيث يمكنها ذلك من اتخاذ خطوات ضد النظام القديم، وبناء قواعد اجتماعية راسخة لها.

لا ينفع الخيال السياسي واللجوء إلى وسائل التواصل غير التقليدية هنا، فهو لا يغير توازن القوى في عملية إدارة الدولة، ولا يغني عن وحدة الصف لانتزاع السلطة. لهذا لم ينفع كثيرًا مزاج الثناء على الأساليب التي سبقت الحشد في الميدان، والتصريح أن التحدي الذي يواجه الثورات العربية وقوى الثورة في مصر بالتحديد هو «تحرير الخيال السياسي والديمقراطي» في مرحلة

---

(9) يعود مصطلح الدولة العميقة إلى السياسة التركية الحديثة (Derin Devlet). والمقصود بها وصف تحالف قائم في جهاز الدولة، يشمل جهاز الأمن بشكل خاص، وهو تحالف معاد للديمقراطية والحياة المدنية، ويعرقل التحول الديمقراطي، ويقوم بعمليات سرية تآمرية أو يغطي على جرائم القوميين العلمانيين، ضد الديمقراطية، وضد اليسار والإسلاميين، وضد الأكراد أيضًا، وكل ما يهدد البنية القومية المحافظة الأتاتوركية للجمهورية. وهي المسؤولة عن عرقلة عمل الحكومات المدنية وإفشالها تمهيدًا للانقلابات العسكرية المتكررة في التاريخ التركي المعاصر. واستُعير هذا المصطلح في الحياة السياسية المصرية في المرحلة الانتقالية، وحتى الانقلاب. ونحن نعتبر توظيفه في مكانه من الناشطين السياسيين الذين اعتبروا أن جهاز الدولة عمل على عرقلة التحول الديمقراطي من جهاز الدولة. مع الفارق أنه في تركيا يستند إلى تاريخ من الوقائع منها الصحيح، ومنها الخيالي، من التنظيمات السرية العصبوية داخل جهاز الدولة منذ عصر السلاطين، أي إن مفهوم الدولة العميقة بالتركية يفترض وجود تنظيم فعلي يعمل بتخطيط، لا مجرد تواطؤ موضوعي، أكان يعمل بشكل مخطط في متابعة أهداف محددة أم لا. في حين نتعامل نحن مع مصطلح الدولة العميقة بتحميله معنى آخر، بمعنى جهاز الدولة، ومنه جهاز الأمن الذي تراكم عبر المراحل التاريخية، والذي تعود على خدمة السلطان، والحاكم الفرد، وطاعته. ويصعب دفعه لطاعة قوى تأتي من خارج الجهاز نفسه إذا لم تملك سطوة وقوة لفرض نفسها عليه. وفي تاريخ مصر كله لم يعرف هذا الجهاز طاعة سلطة شعبية منتخبة، ما خلا حالة واحدة هي حالة حزب الوفد الذي حاز الأغلبية دائمًا في الفترة بين ثورة 1919 وثورة يوليو 1952، لكنه حكم خلالها فترة متواصلة لا تتجاوز عامين.

ما بعد الانتفاضات الديمقراطية من أجل إيجاد مؤسسات تسمح بتدخل مباشر ومتزايد للمواطنين والعمل على استمرارية المشاركة الشعبية في صنع القرار، ومنع أن تكون العملية الانتخابية مجرد آلية يسيطر عليها المال السياسي والنخب السياسية القديمة، فهذا يلزمه نخب سياسية متحدة على الموقف من النظام. هنا لم تنفع التنظيرات أعلاه التي عوّلت على أن الشباب هم الذين قادوا السير على طريق التغيير، وأن من غير المتوقع أن يلتزم هؤلاء «وصفة» الديمقراطية التمثيلية التقليدية، بل المرجح أن يكونوا أكثر انفتاحًا على إمكانات تتيحها التكنولوجيا في ابتكار أشكال تمثيل أكثر جدية ومباشرة، مثلما استخدموا التكنولوجيا في مواجهة الآليات التقليدية للقمع وتعبئة الجمهور وحشده[10]. فهذا كلام يصلح للتنظير فحسب[11]. فكما يبدو لا يوجد بديل من تمكين الشباب ووجود استراتيجيا واضحة خارج إطار الانتخابات البرلمانية، بما في ذلك على مستوى المحليات، ومراكز الشباب، وتحصينهم من محاولات احتوائهم بتزين الإعلام وبعض الأحزاب بهم كأيقونات ثورية.

كان من الاقتراحات التي قدّمها اتحاد شباب الثورة في صدد العملية الانتخابية اقتراح «تعميم فكرة اللجان الشعبية» في الانتخابات المقبلة، لمساعدة القوات المسلحة والأمن في تنظيم اللجان الانتخابية، وكوسيلة لزيادة المشاركة الشعبية في العملية الانتخابية. هذا كله لم يفد، لأنه لم يتطرق إلى لب القضية، وهي عدم طرح قوى الثورة نفسها للإمساك بالحكم، أو المشاركة فيه، على الأقل؛ فمن جهة، لم تكن هذه القوى قوة ثورية منظمة هدفت إلى ذلك من الأساس، ومن جهة أخرى، لم تتوافر لديها القدرة على الفوز في أي انتخابات. وبيّنت الثورة

---

(10) Walden Bello, «The Arab Revolutions and the Democratic Imagination: Will Activists in the Arab World Bring about a New Stage of Democracy?,» (Foreign Policy in Focus, 16/3/2011), Retrieved on 1/5/2015, from the Web: <http://fpif.org/the_arab_revolutions_and_the_democratic_imagination/>.

(11) في عرض زيارتها لمصر بعد الثورة، تذكر هيلاري كليتون (وزيرة خارجية الولايات المتحدة) لقاءً لها مع طلاب وناشطين شباب وانطباعها عدم تحليهم بتجربة في السياسة، ولم يكن لديهم فكرة عن كيفيّة تنظيم أحزاب أو ترشيح مرشحين أو تنظيم حملات انتخابية. كما لم يكن لديهم برامج، ولم يبدوا اهتمامًا ببلورة برامج سياسية، بل كانوا يتناقشون في ما بينهم، ويلومون الولايات المتحدة على كثير من الأخطاء والخطايا، ولم يهتموا كثيرًا بالانتخابات. انظر: Hillary Rodham Clinton, *Hard Choices: A Memoir* (New York: Simon and Schuster, 2014), p. 346.

البون الشاسع بين القدرة على الفوز في وسائل التواصل الاجتماعي والفوز في الانتخابات، أي في نقل فاعلية الناس السياسية إلى صناديق الاقتراع. لذا بدا كأن لشباب الثورة مهمة محددة هي إسقاط الرئيس فحسب، وإفساح المجال أمام القوى السياسية القديمة للعمل: الإخوان، الأحزاب السياسية، وطبعًا الجيش ومن خلفه جهاز الدولة ... وهذه كلها لم تكن قوى ديمقراطية، كما أنها لم تنجح بتنظيم اللعبة السياسية بينها بموجب قواعد متفق عليها.

تميز عاما 2011 و2012 بكسر الأنظمة والقوى التقليدية احتكار الشباب لوسائل التواصل الاجتماعي التي ما لبثت أن طوِّعت في خدمة الأنظمة والأجهزة والقوى التقليدية أيضًا، وما عادت حكرًا على الشباب والقوى الاجتماعية التقدمية. فمنذ عام 2011 أنشأت الأجهزة الأمنية العربية «جيوشًا إلكترونية» تعمل من خلال حسابات وهمية في نشر شائعات ضد خصوم الأنظمة السياسيين على شبكات التواصل، إضافة إلى البروباغندا والتصدي لكل نقد بالتحريض يصل إلى حد البذاءات.

في كل حال، لا يجوز أن يُنظر إلى العملية السياسية بعد الثورة فحسب من منظور روابط وقوى الشباب التي قادتها، بل من زاوية مجمل الشعب المصري الذي من المفترض أنها ثورته؛ إذ أطلقت الثورة نشاط المواطنين والتعبير عن مواقفهم في المجال العمومي، وهم لا يتدفقون إليه بثقافة ميدان التحرير وحدها، بل بثقافة العهود السابقة أيضًا. ومن هنا برزت أهمية قصوى لهيمنة ثقافة ميدان التحرير في مفاصل حيوية مثل الإعلام والتعليم وغيرها. ويحتاج ذلك إلى قوى سياسية منظمة قادرة على التخطيط، والتنسيق أيضًا بينها لتنفيذ ما تخطط، والاضطلاع بمهمات في هذه المجالات، ولها نفوذ في عملية صنع القرار، أو تؤثر في هذه العملية من خارجها بشكل مخطط ومنظم.

من أهم الأمور في هذا المقام أن الشباب لم يكونوا على علم كافٍ بأجهزة الدولة ومفاصلها. بينما كانت هذه كتابًا مفتوحًا للجيش. وكانت القوى الحزبية التقليدية منجذبة إلى أجهزة القوة والسيطرة، ولا سيما الجيش الذي كانت تقدّره وتسانده، في حين كانت تستخف بالشباب ومطالبهم. وانتقلت الأمور بالتدريج من التقدير الموقت لشباب الثورة إلى الاستخفاف بهم بتعابير مثل «دول شوية

عيال». وساهمت وسائل الإعلام في حرق الطاقات الشبابية في برامج إعلامية وإعلانية، وجر الشباب إلى مشاهد استعراضية جرًّا، لتحويلهم إلى حالة مصطنعة، علاوة على استدعائهم فضاءات الاختلاف والتنازع والتحاسد. وبدا الأمر كأنه خطة ممنهجة لتفريغ الأيقونة الشبابية من رمزيتها، من كون هؤلاء الشباب حملوا همّ الثورة، ومن ثم الزج بهم تحت عنوان عدم النضج وتصدير الفوضى... إلخ. وبدأت عملية صنع هذه الصورة للشباب باكرًا. لكن، على الرغم من أن كثيرًا منهم كان يقظًا ومدركًا ذلك، فإن بعضهم لم يعِ أن انخراطه في هذه العملية ألحق ضررًا بالجميع.

الفصل الثالث

الجيش يمسك بالخيوط

عندما نزل الجيش إلى الشارع بطلب من النظام بعد انهيار قوات الأمن الأخرى، حاول المتظاهرون تحييد مؤسسة الدولة القوية الفاعلة هذه. وكي لا يقع شرخ غير مأمون العواقب بين الثورة والعسكر، رفع المتظاهرون شعار «الجيش والشعب إيد واحدة». وعلى الرغم من الهتافات بـ «حياة» الجيش، كانت العلاقة بين الجيش والمتظاهرين خلال الثمانية عشر يومًا في الميدان حذرة، ظاهرها الأمل بدور فاعل يقوم به الجيش في حسم الأمر لمصلحة الشعب وحماية الحراك الجماهيري، وباطنها شكوك في أدائه، وخشية من احتمال استمراره في حماية النظام القديم باعتباره جزءًا منه. وكان أداء الجيش نفسه في أيام الثورة مرد هذه الازدواجية.

سبق أن تناولنا مسألة سلوك الجيش في الميدان في الجزء الأول من هذا الكتاب. فمنذ البداية بدا للثوار كأن الجيش يرسل رسائل متناقضة؛ إذ روى شهود عيان أن الشرطة العسكرية أمدت قوات الشرطة المتمركزة في جوار مجلسي الشعب والشورى بالذخيرة حين نفد مخزونها في 28 كانون الثاني/ يناير (الأمر الذي يفسر حرق المتظاهرين سيارتي جيب للجيش وعددًا من سيارات الشرطة العسكرية ومدرعة من سلاح المدرعات)، لكن من ناحية أخرى ترك الجنود الثوار يخطون على الدبابات عبارة «يسقط حسني مبارك»، بما يحمله ذلك من رمزية. ولم تتوافر للثوار معلومات عمّا كان يجري في كواليس الهيئات العليا للمؤسسة العسكرية، فكانوا يصدرون أحكامهم بناء على ما كانوا يشاهدونه من سلوك الجيش في دائرة يراوح قطرها بين 2 و3 كلم حول ميدان التحرير.

بعد ثلاثة أيام من نزول الجيش إلى الشارع في القاهرة، أصدرت القوات المسلحة بيانًا في 31 كانون الثاني/ يناير 2011، كان بمنزلة تطوّر لافت أو إعلان حسن نيّة من المؤسسة العسكرية، تعهدت فيه أنها «لم، ولن، تلجأ لاستخدام القوة ضد الشعب العظيم»، وأقرت فيه بـ «مشروعية مطالب المتظاهرين» التي علا

سقفها إلى المطالبة بإسقاط رأس النظام[1]. لكن بعد يوم واحد، أثار سلوك الجيش في أثناء ما عُرف لاحقًا بـ «موقعة الجمل» في 2 شباط/ فبراير 2011 علامات استفهام وحيرة عند عموم المتظاهرين في شأن دوره؛ وطُرِحت تساؤلات في هذا اليوم عن حقيقة موقفه، بعد أن ترك المتظاهرين السلميين فريسة أعمال بلطجة مَن يحملون أسلحة بيضاء من مؤيدي النظام، ولم يتدخل لوقف معركة دارت يومًا بالكامل تقريبًا، على الرغم من وقوع ضحايا (قُتل 10 أشخاص وأصيب 1500). وسبق ذلك طلب الجيش من المتظاهرين إخلاء الميدان ليلة «موقعة الجمل» وفي أثناء حدوثها، وتلتها محاولات مستمرة منه لمحاصرة المتظاهرين في ميدان التحرير وتضييق الخناق عليهم.

طُرِحت تفسيرات عدة لسلوك الجيش هذا، منها أنه أعطى النظام فرصة أخيرة للبقاء، ونضيف نحن تفسيرًا آخر أنه أدى بشكل مجتزأ ومبتور جزءًا من واجبه كجيش يأتمر بأوامر الرئيس، حيث لم يرغب في أن يبدو الأمر منذ البداية كأنه انقلاب عسكري، بل تصرف طوال أكثر من أسبوعين كجيش رسمي من دون أن يطيع النظام في كل ما أمره به. وحاول في الوقت ذاته تحجيم الثوار بصفتهم خطرًا على المؤسسة الحاكمة عمومًا، لا على الرئيس فحسب. كان الجيش مرتبكًا في إدارة الأزمة، وحاول تجنّب الدخول في صراع مع الشارع دفاعًا عن عملية التوريث، لكنه أتاح في الوقت نفسه للنظام فرصة التخلص من الثورة بالقوة. وثمة مؤشرات كثيرة إلى كون المخابرات العسكرية كانت على علم بإعداد الاعتداء على الثوار في ميدان التحرير.

بيد أن حالًا من التململ ومؤشرات الرفض من تردد جنرالات المؤسسة العسكرية في حسم خياراتهم جاءت من داخل المؤسسة العسكرية نفسها، ومن الصفوف الوسطى والدنيا، وذلك حين رفض جنود أوامر أعطيت لهم بإطلاق

---

(1) يقول اللواء محمد العصار أن هذه التصريحات كانت رسالة واضحة للشعب ورسالة واضحة للآخرين بما هو اختيار القوات المسلحة في هذه اللحظة الفارقة في تاريخ مصر، وأن القوات المسلحة «اختارت الشعب وحماية الشعب وثورة الشعب». انظر فيديو المتحدث العسكري يلقي البيان بعنوان: «الجيش لن يستخدم القوة ضد المتظاهرين»، على يوتيوب، في 31/ 1/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 12/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=vBhTuwTWKMo>.

النار على المتظاهرين. ثم ما لبث أن انضم ضابط[2] برتبة رائد إلى المتظاهرين في ميدان التحرير، داعيًا إلى حماية الشعب لا النظام الذي فقد شرعيته[3]. وادعى هذا الضابط الذي خدم في الجيش 15 عامًا، وُطلب منه حراسة المدخل الغربي لميدان التحرير، أنه عبّر عن موقف «كثير من زملائه»، وأن خمسة عشر ضابطًا برتب تتفاوت بين رائد ومقدم انضموا إلى المتظاهرين. ولا يجوز التسرع بالاستنتاج أن هذه الحالة الاستثنائية كانت من الأسباب التي دفعت الجيش إلى حسم خياره؛ أي الخوف من انفراط اللحمة العسكرية والتماسك الداخلي بتأثير الضغط الذي مارسته قاعدة ضباط الرتب الأدنى. صحيح أن هؤلاء لم يُعرف عنهم انخراطهم في صفقات المال مع النظام التي استفاد منها جنرالات الجيش الكبار، لكنهم لم يشكّلوا قوة أو تنظيمًا. وعلى الرغم من أن قيادة الجيش نفسها كانت ضد التوريث في النظام، وكانت تتجاذبها الحيرة تجاه التعامل مع انتفاضة شعبية بهذا المقدار، فإن ذلك لم يحد من السلوك القمعي للشرطة والمخابرات العسكرية تجاه المتظاهرين. ومع اتضاح تردد الجيش، اتسع تأييد الثورة في صفوف الشعب بشكل مطرد، وما عاد ممكنًا تجاهل مقدار المشاركة في الثورة.

في البداية برز ملمحان رئيسان لسلوك المؤسسة العسكرية:

- إنها لم ترغب في التدخل في ما بدا صراعًا بين أركان النظام الحاكم (متجسدًا في هذه الحالة بعائلة مبارك) ونخب معارضة، بحجة أن الجيش يمارس سلطته التي أقرّها له الدستور، وأنها لا يتدخل في الحياة السياسية. وبناء عليه رفضت القوات المسلحة أن تكون أداة لقمع المتظاهرين (بحسب ما قاله قادة المجلس العسكري لشباب الثورة)[4]. لكنها لم تتردد في المرحلة الانتقالية في

(2) هو الرائد أحمد شومان.

(3) فيديو لحديث الضابط أحمد شومان إلى قناة الجزيرة بعنوان: «انضمام الرائد شومان لصفوف المحتجين في ميدان التحرير»، على يوتيوب، في 10/2/2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 12/4/2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=Df1tOJ1z6CU>.

(4) أكد محمود حجازي (عضو المجلس العسكري آنذاك) للشباب «أن ثوابت القوات المسلحة تقوم على أن القوات المسلحة لا يمكن أن تقفز على السلطة، وأن الجيش هو ملك للشعب، وبالتالي فإن الرصاص يوجه للعدو فقط، لأن مهمة أفراد القوات المسلحة تأمين البلد وليس مهاجمة الشعب، وبالتالي كان طبيعيًا أن نرفض استخدام السلاح ضد الشعب تحت أي مسمى». انظر: داليا عثمان، =

استخدام السلاح ضد المتظاهرين العزّل، الأمر الذي يعني أن الجيش لا يتورع في الحقيقة عن استخدام أقسى درجات العنف ضد «الشعب العظيم»، إذا كان ذلك في مصلحته.

- كان تطوّر الحوادث وتسارعها مفاجئًا للقوات المسلحة، مثلما فاجأ الشباب المبادرين أنفسهم. فوجدت القيادة العسكرية نفسها في موقف لم تختبره من قبل، بمعنى أن تشهد حركة احتجاجية في أنحاء البلاد كلها تطالب بتغيير نظام تدين له بالولاء، فيما هي ليست جزءًا من هذه الحركة ولا تقرر مجراها؛ فهي تخشى التغيير الثوري مع أنها غير راضية عما آلت إليه حصتها من السلطة في مرحلة نفوذ جمال مبارك.

في 11 شباط/ فبراير تخلى حسني مبارك عن رئاسة الجمهورية وأسند إلى القوات المسلحة إدارة البلاد رسميًا. غير أن القوات المسلحة كانت قد أمسكت بالفعل بزمام الأمور قبل تنحّيه عن الحكم بيوم واحد، وتحديدًا بعد صدور البيان رقم 1 في 10 شباط/ فبراير 2011 الذي أُعلن فيه أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة في حالة انعقاد دائم. وتولّت القوات المسلحة الحكم استنادًا إلى المادة 180 من الدستور، التي تنص على أنها مسؤولة عن أمن البلاد وحمايتها[5].

بهذا البيان الذي بدا تحركًا من الجيش في وجه مبارك، اعتبر المصريون أنه مارس دورًا تاريخيًا في حسم الصراع مع النظام لمصلحة الثورة، وأن المؤسسة العسكرية، بحكم تطلع شعبي إليها لا يخلو من طوباوية ورغبوية، كانت ملاذ الثوار. واستطاعت المؤسسة العسكرية في لحظة ما أن تفصل بين مسؤوليتها كمؤسسة وطنية والتزامها السياسي بقاء نظام مبارك. وانحازت لمهمتها الأولى

= «انقسام بين الشباب حول «الدستور» في الحوار مع المجلس العسكري ... و«الإخوان» الحاضر الأكبر،» المصري اليوم، 2/ 6/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/135850>.

كان هذا كما يبدو جزءًا من استراتيجية الجيش للتعامل مع شباب الثورة باحتوائهم حينًا، وتشويه صورتهم وزرع الانقسام والفرقة في صفوفهم حينًا آخر.

(5) «اللواء ممدوح شاهين: أمسكنا بزمام البلاد قبل التنحي بيوم... ومن حق القبطي الترشح للرئاسة،» الشروق، 17/ 3/ 2011. نسخة مؤرشفة على موقع مصرس الإلكتروني، تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 7/ 2015: <http://www.masress.com/shorouk/410864>. وقد ورد في موقع «مصرس» الإلكتروني أن رقم المادة هو 88 وهذا خطأ، والصحيح هو 180.

وأرسلت رسالة تقول فيها إنها تدافع عن الأمة، وإنها ليست حامية النظام[6]، على الرغم من أنها كانت ركنًا أساسيًا من منظومة الحكم التي قامت الثورة ضدها؛ حتى إن لم تكن شريكًا مباشرًا في صنع القرار السياسي، فإنها كانت أقوى دعامات هذا القرار. وبالتالي ساد مزيج من الحذر من الجيش وعدم الثقة به بين الثوار، لكن في نهاية الأمر سلّمت أغلبية هؤلاء بأن التعاون مع المؤسسة العسكرية هو خيارهم الوحيد، وأن استعداءها لن يكون في مصلحة الثورة.

على الرغم من التخوف من تفرّد العسكر بإدارة المرحلة الانتقالية، ساد الاعتقاد أن الخلاف ينحصر في إجراءات ومواقف سياسية لها علاقة بتحديات المرحلة، وأنه ينبغي ألا ينال من الثقة المتبادلة بين الشعب المصري والجيش[7]، ذلك أن الجيش هو المؤسسة الوحيدة الباقية التي يُعوَّل عليها في الحفاظ على البلاد في أثناء عملية الانتقال الديمقراطي، وإن أي تدهور في العلاقات المدنية - العسكرية لن يخدم الثورة[8] (راج في تلك المرحلة تعبير «عمود الخيمة» في وصف الجيش). إلا أن القوى التي كانت ترى أن انقلاب الجيش في 10 شباط/ فبراير 2011 كان رغبة منه في المحافظة على النظام بعد التخلص من مبارك، حيث يكون هو عموده الفقري، كانت قليلة العدد وكان صوتها خافتًا، لكنه سرعان ما ارتفع وأصبح مسموعًا[9].

---

(6) Steven Heydemann and Ellen Laipson, «Beyond Cairo: Prospects for Change in the Middle East,» *Hill*, 16/2/2011, Retrieved on 12/4/2015, from the Web: <http://thehill.com/blogs/congress-blog/foreign-policy/144449-beyond-cairo-prospects-for-change-in-the-middle-east>.

(7) «ائتلاف القوى الوطنية يحذر من محاولات الوقيعة بين الجيش والشعب»، الشروق الجديد، 9/ 4/ 2011، نسخة مؤرشفة على موقع مصرس الإلكتروني، تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 4/ 2015: <http://www.masress.com/shorouk/427880>.

(8) دفع هذا الأمر شخصيات مثل محمد البرادعي الذي بقي يطالب بـ «المشاركة المدنية» في المرحلة الانتقالية على تأكيد أن «الثقة بين الجيش والشعب خط أحمر يجب الحفاظ عليها من أجل الوطن». انظر: ابتسام تعلب، «البرادعي: الثقة بين الجيش والشعب «خط أحمر» لا يجب تجاوزه،» المصري اليوم، 10/ 4/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 12/ 4/ 2015 على الموقع الإلكتروني: <http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=293187>.

(9) كتب محمد طه عليوة صراحة أنّ الجيش حين استُدعي للنزول إلى الشوارع وجد قادته في ذلك فرصة سانحة لخلع الرئيس وحاشيته لإنقاذ النظام برمته. وأنّ البيان الذي أصدره المجلس الأعلى للقوات المسلحة في 1 شباط/ فبراير 2011 «شجّعت لهجته الجماهير إلى الاعتصام الذي تحوّل عصيانًا مدنيًا عمّ مدن مصر كلها تقريبًا». =

كان البيان رقم 1 الصادر عن المجلس العسكري الذي أُعلن فيه انضمام الجيش إلى ثورة الشعب ضد النظام، بيانًا انقلابيًا تولى فيه الجيش عمليًا مهمات سلطة الدولة في 10 شباط/ فبراير 2011. وتبيّن بعد ذلك التاريخ أثر الفرق الشائع بين الجيش المصري ودوره وتطلعاته، وبنية الجيش التونسي، في مجمل عملية التحول الديمقراطي[10]. أما البيانان رقم 2 ورقم 3 الصادران في 11 شباط/ فبراير 2011، فدوّنا قانونيًا ما أصبح في حكم الواقع، وهو أن السلطة السياسية يُمارسها الجيش، مع الإشارة إلى تخلي حسني مبارك عن إدارة شؤون البلاد. والتزم البيان الثاني إجراء التشريعات اللازمة وعقد انتخابات رئاسية حرّة، ورعاية القوات المسلحة مصالحَ الشعب «وعدم الملاحقة الأمنية للشرفاء الذين رفضوا الفساد وطالبوا بالإصلاح». وصدر البيان رقم 4 عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة في 12 شباط/ فبراير 2011 مؤكدًا التزام القوات المسلحة البيانات السابقة، وأن حكومة أحمد شفيق ستسيّر شؤون البلد حتى تأليف حكومة جديدة، وأن المجلس الأعلى يتطلّع إلى نقل السلطة إلى سلطة مدنيّة. وفي اليوم نفسه، أصدر المجلس الأعلى بيانًا حلّ فيه مجلسي الشعب والشورى، وقرّر تعطيل العمل بالدستور وتعديله، والتزم حماية مطالب الشعب المصري والانتقال السلمي للسلطة بشكل

= انظر: محمد طه عليوة، «مصر على أعتاب الجمهورية الثانية: التغيرات الدستورية قبل ثورة 25 يناير وبعدها،» في: جدل الدستور والمرحلة الانتقالية في مصر: بين 25 يناير و30 يونيو (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 48.

(10) يقول الباحثان هنري وسبرينغبورغ إنه على النقيض من الحالة التونسية، كانت مصر في أثناء حكم حسني مبارك دولة عسكرية. وسبق أن بيّنا أن هذا غير صحيح تمامًا، حيث كانت دولة بوليسية أكثر منها عسكرية، على الرغم من كون الجيش هو القوة الرئيسة في البلاد، إلا أن النظام المصري في عهد مبارك قام على أساس صفقة تاريخية لا يتدخل الجيش بموجبها مباشرة في السياسة إلا في الحالات القصوى. لكننا نتفق معهما على أن على الرغم من أن أعداد الشرطة المصرية تفوق عدد أفراد القوات العسكرية بنسبة 3 إلى 1 (يصل عددهم إلى 1.5 مليون في مقابل 450 ألف جندي)، إلا أن قوات الأمن والشرطة لم تكن مزوّدة بالمعدات الكافية، ويتقاضى أفرادها أجورًا زهيدة، كما يزدريهم أفراد الجيش. وخلافًا لما كان في تونس، سُمح للجيش المصري، بل شُجّع على تطوير إمبراطوريته الاقتصادية الخاصة به، التي خففت على الحكومة بعض نفقات المؤسسة العسكرية، والأهم من ذلك أنها أنشأت شبكة رعاية لشراء ولاء الضباط. انظر: Clement M. Henry and Robert Springborg, «A Tunisian Solution for Egypt's Military: Why Egypt's Military Will Not Be Able to Govern,» *Foreign Affairs* (21 February 2011), Retrieved on 30/6/2015, from the Web: <https://www.foreignaffairs.com/articles/tunisia/2011-02-21/tunisian-solution-egypt-s-military>.

ديمقراطي، وأنّه سيدير البلاد طوال ستة شهور حتى إجراء انتخابات عامة. كانت هذه قرارات قيادة أمسكت بالسلطة السياسية. فبيان تنحي مبارك نقل السلطة (إدارة شؤون البلاد على حد تعبيره) إلى أحد أهم مكونات النظام نفسه، أي الجيش.

في 14 شباط/ فبراير 2011 أصدر المجلس الأعلى أول قانون له (القانون رقم 1 لسنة 2011) قرّر في مادته الوحيدة «كل ما قررته القوانين واللوائح من أحكام قبل صدور الإعلان الدستوري يبقى صحيحًا ونافذًا ما لم يتم إلغاؤها أو تعديلها وفقًا للقواعد والإجراءات المقرّرة في الإعلان الدستوري».

ربما يبدو السؤال عن أسباب تدخل الجيش في السياسية ساذجًا بالنسبة إلى بعض الباحثين والمتخصّصين في مجال العلوم السياسية. وهو سؤال متعلق بنوع نظام الحكم، وكيف يحدّد عقيدة الجيش العسكرية ونوع القيم التي ينشرها في الجيش. ففي هذا الشأن كتب صامويل فاينر أنه بدلًا من السؤال عن الأسباب التي تدفع الجيش إلى التدخل في السياسة، «علينا بالتأكيد السؤال عن أسباب عدم تدخله في الأساس»[11]؛ إذ إن تحويل النظام الديمقراطي تلك المؤسسة القوية التي يمكنها استخدام العنف المنظم إلى جهاز خاضع للمؤسسات المدنية هو ما يحتاج إلى شرح.

إن الجيش في مصر (وفي غيرها من بلدان العالم الثالث) هو المؤسسة الأقوى والقوة السياسية/ الاجتماعية الأكثر تنظيمًا، ولها سابق عهد في إدارة البلاد سياسيًا، ولا سيما في مرحلة جمهورية يوليو الأولى، كما بيّنا في الجزء الأول من هذا الكتاب[12]. والأهم من هذا وذاك، أن ضباط الجيش في مصر أشبه

---

(11) Samuel E. Finer, *The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics*, with a New Introduction by Jay Stanley (New Brunswick, NJ: Transaction, 2002), p. 6.

(12) كتب هنري وسبرينغبورغ أن الجيش المصري بدا الفائز الأكبر بعد 11 شباط/ فبراير 2011، على الأقل في حينه، لكنهما توقعا أن يكون صعبًا عليه أن يتصرف في هذا الفوز بعدها. «فعلى الرغم من عديده وقوته المُعترف بها على نطاق واسع، لا يتمتع الجيش المصري بقوة احترافيّة شديدة كما يُهيّأ لكثير. إذ ضُخّمت صورة الجيش المصري وأُفسِدَ ضباطه الأساسيون من كثرة الاهتمام والتدليل في أثناء حُكم مبارك. كما أن تدريباته العسكرية لم تكن ممنهجة، ولم تكن صيانة معداته كافية على الإطلاق. ويعتمد الجيش بشكل كبير على الولايات المتحدة للحصول على التمويل والدعم اللوجستي، إضافة إلى أن الأسلحة التي منحتها الولايات المتحدة للجيش المصري، مثل طائرات F-16 ودبابات M1A1، =

برابطة أخوية ذات مصالح «كوربوراتية»، وأن الجيش نفسه في مصر مؤسسة تتمتع بإدارة ذاتية ذات مصالح اقتصادية منوعة واستثمارات تقاوم أي رقابة مدنية عليها، خصوصًا بعد إبرام اتفاقات كامب ديفيد مع إسرائيل.

باستخدام الإطار التحليلي لفاينر، يرجّح باحثون أن تدخّل الجيش المصري كان بخلاف رغبته. والحقيقة أن رغبته في التدخل تغيّرت مع مرور الوقت بناءً على تطورات الحوادث. وبالتالي، يفسّر هذا التحليل تحوّل موقف الجيش تجاه التدخل من موقف تدخّل دفاعي كما جرى في 28 كانون الثاني/ يناير 2011 إلى موقف تدخل أكثر طموحًا في 10 شباط/ فبراير، ولا سيما في أمور الإدارة المباشرة للشؤون السياسية[13]، الأمر الذي يعني أن التدخل العسكري حدث حين سنحت الفرصة لذلك. فبعد وقوع النظام السياسي المصري في مأزق، قرر الجيش استخدام قوته للخروج من المأزق بالتخلص من الرئيس، واقتنع لاحقًا بالتدريج بضرورة الإمساك بالسلطة[14].

= لا تُستخدم كثيرًا، وأغلبيتها غير فاعلة نسبيًا؛ ذلك أن وزير الدفاع محمد طنطاوي ألغى، نيابة عن الرئيس مبارك، قدرات الاتصال الأساسية والمتطورة والحديثة لهذه الأسلحة. ويبرر الطنطاوي ذلك أنه ضروري لإعاقة الاتصالات الجانبية بين الضباط، ولمنع إمكان التشغيل البيني مع القوات المتحالفة اسميًا، ومنها الدول العربية الصديقة. إن مبررات وجود الجيش المصري كانت دائمًا لدعم نظام مبارك، لا الدفاع عن الوطن». انظر: Henry and Springborg, «A Tunisian Solution for Egypt's Military,» Retreived from the Web: <https://www.foreignaffairs.com/articles/tunisia/2011-02-21/tunisian-solution-egypt-s-military>.

بدا للباحثين إذًا أن الجيش غير قادر على التصرف بفوزه هذا. وبالفعل شاب عمله في السنة الأولى من المرحلة الانتقالية كثير من الارتباك. لكنه عاود استجماع قواه حين ظهر مقدار التناقضات بين القوى السياسية والاجتماعية، ولا سيما تلك المؤيدة للثورة، وبعدما تبينت سهولة إرباك جماعة الإخوان المسلمين في أثناء تصدرها المشهد في إدارة الدولة، وسهولة عزلها سياسيًا واجتماعيًا عن باقي القوى السياسية. استخدم الجيش وسائل عدة، منها وسائل استخبارية في إحداث الفرقة، مستغلًا هشاشة النخبة السياسية وقابليتها للانقسام والاستقطاب والتنازع.

(13) Holger Albrecht and Dina Bishara, «Back on Horseback: The Military and Political Transformation in Egypt,» *Middle East Law and Governance*, vol. 3, nos. 1-2 (2011), p. 17, Retreived from the Web: <http://dx.doi.org/10.1163/187633711X591396>.

(14) إذا نظرنا إلى مراحل تطور علاقة العسكر بالسياسة حتى بعد الانقلاب في 3 تموز/ يوليو 2013 يمكن القول بالاعتماد على تصنيفات إريك نوردلنغر في كتابه الجنود في السياسة: الانقلابات العسكرية والحكومات، إن الجيش المصري تنقّل بين نمط النظام الوسيط (Moderator) الذي يتمتّع فيه الضباط بالفيتو على القرارات الحكومية، ونظام الوصاية (Guardian) الذي يسيطر فيه الجيش على الحكم مباشرة بهدف الحفاظ على مبادئ معيّنة أو الحفاظ على الوضع القائم، كما في حالة مجلس الأمن =

بدأ التغير بالتدريج بين 28 كانون الثاني/ يناير و10 شباط/ فبراير 2011، حين بدأ الضباط يطرحون أنفسهم على أنهم «يخدمون الدولة بدلًا من الحكومة في السلطة»، أي إن الجيش غيّر صياغة ولائه من ولاء للنظام إلى ولاء لـ «المجتمع» و«الأمة». وبهذا، نجح المتظاهرون في ميدان التحرير وغيره في صراعهم مع الإدارة السياسية من خلال تأثيرهم في موقف الجيش، وبالتالي تأثيرهم في رغبته في التدخل في 10 شباط/ فبراير 2011 لتنحية الإدارة السياسية التي كانت قائمة آنذاك من السلطة. لكن يجب أن ننتبه هنا على فهم الجيش للأمة ككيان موحد مجرد، واعتباره الأحزاب عناصر تقسيم وتجزئة وشرذمة، لا عناصر حيوية في جسد الأمة. كما علينا التنبه إلى أن الجيش يميل بسهولة إلى تجاوز فكرة خدمة الأمة ككل إلى ادعاء تجسيد الأمة وإرادتها وتمثيلها، أي إنه يميل بنزعته العادية إلى اعتبار نفسه الأمة الحقيقية بشكلها «النقي» غير المشوش بالمصالح الجزئية[15].

حدّد المجلس العسكري[16] المهمات المنوطة به في بيانه الرابع الذي صدر

= القومي في تركيا قبل أن يرسخ حزب العدالة والتنمية نفوذ المؤسسات المدنية، وحالة النظام الحاكم (Ruler) الذي يحكم فيه العسكر مباشرة، ويقودون الدولة نحو تحوّلات ثورية اجتماعية اقتصادية كما جرى في بداية جمهورية يوليو.

(15) في 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015 قال الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، عشية زيارته إلى المملكة المتحدة، في مقابلة مع محطة بي بي سي عبارة «الشعب المصري جزء من الجيش». ورأى كثر أنها كانت زلة لسان؛ لكنها زلة لسان معبرة جدًا بالتأكيد عن العقلية العسكرية التي نحاول تصويرها، هذا إذا كانت «زلة لسان فرويدية» (A Freudian Slip).

(16) أعلن التشكيل الخاص بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي ضم 20 عضوًا من قادة القوات المسلحة المصرية برئاسة المشير محمد حسين طنطاوي (القائد العام للقوات المسلحة ووزير الدفاع والإنتاج الحربي) وعضوية الفريق سامي حافظ عنان (رئيس أركان حرب القوات المسلحة) والفريق عبد العزيز سيف الدين (قائد قوات الدفاع الجوي) والفريق مهاب محمد حسين مميش (قائد القوات البحرية) والفريق رضا محمود حافظ (قائد القوات الجوية) واللواء محمد صابر (رئيس هيئة العمليات) واللواء حسن الرويني (قائد المنطقة المركزية العسكرية) واللواء أركان حرب إسماعيل عتمان (مدير إدارة الشؤون المعنوية) واللواء محسن الفنجري (مساعد وزير الدفاع) واللواء ممدوح شاهين (مساعد وزير الدفاع لشؤون القانون) واللواء مختار الملا (مساعد وزير الدفاع) واللواء محمد العطار (مساعد وزير الدفاع) واللواء أركان حرب محمد عبد النبي (قائد قوات حرس الحدود) واللواء أركان حرب محمد حجازي (قائد الجيش الثاني الميداني) واللواء أركان حرب صبحي صدقي (قائد الجيش الثالث الميداني) واللواء أركان حرب حسن محمد أحمد (قائد المنطقة الشمالية) واللواء أركان حرب محسن الشاذلي (قائد المنطقة الجنوبية) واللواء أركان حرب محمود إبراهيم حجازي (قائد المنطقة =

في 12 شباط/ فبراير 2011: «ضمان الانتقال السلمي للسلطة في إطار النظام الديمقراطي الحر الذي يسمح بتولي سلطة مدنية منتخبة لحكم البلاد، والدفاع عن استقرار الوطن، وإعادة ترتيب الأولويات على نحو يحقق المطالب المشروعة لأبناء الشعب».

أصدر المجلس بيانه الخامس هذا فيما كانت البلاد تعيش حالة انتشاء وذهول بعد تنحي مبارك وتولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي كلّفه مبارك إدارة شؤون البلاد بعد تخلّيه عن السلطة، وهو بمنزلة إعلان دستوري، تضمّن عددًا من القرارات المهمة التي تؤكد توليه مسؤولية الحكم في مصر. وشملت هذه القرارات: تعطيل العمل بالدستور؛ تولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد بصفة موقتة ستة شهور أو لحين انتهاء انتخابات مجلسي الشعب والشورى؛ تولي رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة (المشير محمد حسين طنطاوي) تمثيل المجلس أمام الجهات كلها داخليًا وخارجيًا؛ حل مجلسي الشعب والشورى؛ إعلان المجلس الأعلى للقوات المسلحة حقه في التشريع من خلال إصدار مراسيم في الفترة الانتقالية تحمل صفة القانون؛ تأليف لجنة لتعديل بعض مواد الدستور وتحديد قواعد الاستفتاء عليه؛ استمرار حكومة أحمد شفيق حتى تأليف حكومة جديدة؛ التزام الدولة تنفيذ المعاهدات والمواثيق الدولية التي هي طرف فيها.

بهذه القرارات جمع المجلس الأعلى السلطتين التشريعية والتنفيذية في

= الغربية)، إضافة إلى رؤساء بعض الهيئات في القوات المسلحة. انظر: «أضواء على أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة،» الشروق، 27/2/2011. ثمة نسخة منها مؤرشفة على موقع مصرس الإلكتروني: <http://www.masress.com/shorouk/397990>.

(بسبب حذف الجزء الخبري من أرشيف الشروق الجديد عن هذه الفترة!) ولوحظ في ما بعد أن أضيف اسم عبد الفتاح السيسي (رئيس المخابرات الحربية) في المصادر الرسمية، في حين لم يرد اسمه في الأخبار الأولى عن هذا التشكيل، ومنها صحيفة الشروق. وتكوّن المجلس العسكري من أفراد في الجيش ممن لم يكن لهم دور في عملية صنع السياسية قبل الثورة، باستثناء المشير حسين طنطاوي الذي شغل منصب وزير الدفاع منذ عام 1991. وكان سامي عنان (رئيس الأركان للقوات المسلحة) ثاني أكثر شخص تأثيرًا في المجلس العسكري بعد الطنطاوي، وكذلك ممدوح شاهين (مساعد وزير الدفاع) للشؤون الدستورية والقانونية، إضافة إلى محسن الفنجري (مساعد وزير الدفاع رئيس هيئة التنظيم والإدارة). وعمل هؤلاء على التواصل مع شباب الثورة والمجموعات والأحزاب السياسية.

يديه. وهذا مفهوم بالطبع إذا كان لمدة زمنية محددة، في خلال مرحلة انتقالية، فمقدار السلطات المركزة في هيئة واحدة في هذه الحالة، ودرجة تركيزها يحوّلان هذه الهيئة إلى سلطة مطلقة مهولة؛ فحتى مبارك لم يمسك بهاتين السلطتين بشكل مطلق. وكانت هذه الخطوة استجابة للفراغ السياسي الذي نشأ بعد تنحي مبارك، مع الاعتراف بعدم شرعية مجلس الشعب المنتخب في انتخابات مزورة في عام 2010. ولم تصل قوى ثورية إلى الحكم لتدير المرحلة الانتقالية، خلافًا لانقلاب 1952 العسكري الذي تحول إلى ثورة، وأدى إلى تولي الضباط الحكم وأداروا المرحلة الانتقالية، كما بينا في الجزء الأول.

طمأنت هذه القرارات دول العالم، ولا سيما حلفاء مصر في الولايات المتحدة، أن مصر ملتزمة اتفاقاتها الدولية، خصوصًا اتفاقات السلام مع إسرائيل، كما دللت على أن مؤسسة الجيش مستقرة في قادتها وسياساتها، وهذا ما كان يهم الولايات المتحدة بشكل أساسي في مصر. فما دامت قيادة الجيش ثابتة في موقعها ومحتفظة بولاء القوات المسلحة لها، ومستقرّة على سياساتها وتحالفاتها الدولية، فسيكون في الإمكان ضبط اتجاهات التطور وتجنّب المجهول.

في اليوم ذاته ظهر أحمد شفيق (رئيس حكومة تسيير الأعمال) الذي عيّنه مبارك خلفًا لأحمد نظيف خلال أيام الاعتصام في الميدان، ليؤكد التزام حكومته استعادة الأمن وحماية الاستثمار، محذّرًا من حدوث انهيار اقتصادي، على الرغم من تأكيده المطمئن توفر مخزونات السلع الأساسية[17]. صحيح أن نظام مبارك استمر بالعمل وإدارة شؤون البلاد، لكن هذا لم يعن أنه جرى تجاوز المرحلة الثورية؛ إذ وقعت ثورة أطاحت رأس الهرم المقلوب في نظام استبدادي. وكان النظام، متضمنًا قيادة الجيش، مرتبكًا ينتظر التطورات، ولو استمرت القوى السياسية بالعمل بروح الميدان، ولو بأساليب أخرى لكان في الإمكان إسقاط

(17) انظر فيديو التلفزيون المصري يذيع البيان بعنوان: «البيان الخامس للقوات المسلحة»، على يوتيوب، في 14/ 2/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<https://www.youtube.com/watch?v=NL96tr1eUeQ>.

انظر أيضًا: «مصر: المجلس العسكري يحل البرلمان ويعطل الدستور،» (بي بي سي عربي، 1/ 2/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/02/110213_egypt_army_parliament.shtml>.

النظام كله. لكن لا يوجد في التاريخ «لو». فلم تكن قوى الثورة منظمة وجاهزة بما يكفي، ولم تكن أيضًا مدركة حقيقة أن المعركة مع نظام مبارك لم تنته في 11 شباط/ فبراير 2011، بل بدأت بعده، حين كان النظام في أضعف حالاته بعد سقوط رئيسه. وفتحت قوة الشعب وإرادته المتجسدة في عملية إسقاط مبارك الباب واسعًا أمام جهد منظم لتغيير النظام. لكن القوى السياسية القديمة فضّلت الانفصال عن الحراك الثوري لخوض صراعها على سلطة لم تُنتَزع من أيدي قوى النظام القديم. وأدرك الجيش بسرعة فائقة عدم جدية الأحزاب، وتفكك الحالة الشبابية، فاستعاد النظام ثقته بنفسه بالتدريج، وتمكن في أقل من عام من سقوط مبارك من استجماع فلوله.

كان واضحًا أن الجيش الذي تدخل في ثورة يناير لم يكن جيشًا ثوريًا من الضباط ذوي الرتب الصغيرة الذين قاموا بانقلاب بمبادرتهم، كما حصل في 23 تموز/ يوليو 1952، بل كانت قيادة الجيش المحافظة، أحد أهم مكونات النظام السياسي بمصالحه وقيمه وثقافته، هي التي تدخلت في الثورة. ولم يكن الجيش راغبًا في تلبية مطالب الثوار في ميادين مصر[18].

تلخَّص الجزء الفوري من استراتيجية المجلس العسكري بعد الثورة بمداراة الروح الثورية السائدة وزخم الثورة المحلي والعالمي، وفرض السقف المنخفض على المطالب الجماهيرية في الوقت ذاته، وتقديم تنازلات جزئية تحصل على دعم قوى سياسية مع معارضة أخرى. وبدأ بذلك شق صفوف القوى السياسية

---

(18) يقول الباحثان هنري وسبرينغبورغ في مقالة لهما بعد الثورة مباشرة، إن الجيش، بتشكيلته الحالية، لن يكون قادرًا على تلبية مطالب المحتجين. «فمثلًا، لن يسمح الجيش لمعارضي مبارك، مثل الجمعية الوطنية للتغيير ومؤسسها البرادعي، أن يأخذوا دورًا قياديًا في تأليف حكومة جديدة، كما لن يسمح بأن يكون لمجلس الشعب قوّة فاعلة؛ ذلك أن الجيش يعتقد أن معارضي مبارك ومجلس الشعب سيسعيان إلى الحصول على دور رقابي، على الأقل، على الجيش والمحاولة لإخضاعه لسلطة حكومة مدنية في النهاية. وبناء عليه، فإن هذا الأمر غير مقبول بتاتًا للجيش، علمًا أن شبكة المحسوبية المرتبط بها ونفوذه الاقتصادي سيضعفان حال تسلم مدنيين السلطة. وسيسعى الجيش إلى رفض أي مطالب ودعوات إلى إجراء تحقيق واسع في 'الجرائم الاقتصادية' للنظام السابق، خصوصًا أن الجيش شارك في عدد منها». وثبتت صحة هذا التوقع. انظر: Henry and Springborg, «A Tunisian Solution for Egypt's Military,» on the Web: <https://www.foreignaffairs.com/articles/tunisia/2011-02-21/tunisian-solution-egypt-s-military>.

الثورية، وتلك الأوساط التي تبنت خطاب الثورة بعد تنحي مبارك. فالمنجزات الجزئية من دون خطة شاملة متفق عليها لتغيير النظام لا تؤدي إلا إلى الفرقة بين ما يبدو في نظر جزء من القوى السياسية تخاذلًا بالتخلي عن أهداف الثورة والاكتفاء بمنجزات ذات طابع مطلبي، وما يبدو من منظور جزء آخر مزايدة وتهوّرًا بالاستمرار حتى تغيير النظام.

تطبيقًا لبند تعيين لجنة لإجراء التعديلات الدستورية في البيان أعلاه، عين المجلس في بيانه الخامس مجموعة من القانونيين برئاسة المستشار طارق البشري لإعداد تعديلات في مواد محددة من الدستور، حدّدها المجلس في قرار التعيين نفسه، فكلّف اللجنةَ النظرَ في ست مواد ورد ذكر مضامينها في خطابات مبارك خلال الثورة، وإلغاء المادة 179 من دستور 1971، وتعديل المواد 77، 88، 89، 93. وكلها متعلقة بالانتخابات، أكان انتخاب رئيس للجمهورية أم مجلسي الشعب والشورى. ووسّعت اللجنة من تكليفها بإضافة تعديلات إلى بنود أخرى.

تضمن بيان المجلس العسكري مادتين فقط لم يرد ذكرهما في خطاب مبارك ذاك. فكان البيان استمرارًا لقرارات مبارك الإصلاحية التي صدرت تحت ضغط الثورة. كل ما حصل في لجنة التعديلات الدستورية هو تغيير اللجنة التي عيّنها عمر سليمان (نائب الرئيس) لإجراء التعديلات الدستورية، وكانت تضم يحيى الجمل وأحمد كمال أبو المجد والمستشار سري صيام وغيرهم، وتأليف لجنة أخرى بعد الثورة برئاسة المستشار طارق البشري وعضوية عاطف البنا (أستاذ القانون الدستوري في جامعة القاهرة) ومحمد حسنين عبد العال (أستاذ القانون الدستوري في جامعة القاهرة) ومحمد باهي أبو يونس (أستاذ القانون الدستوري في جامعة الإسكندرية) وصبحي صالح (المحامي بالنقض) وماهر سامي (نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا) وحسن البدراوي (نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا) وحاتم بغاتو (رئيس هيئة المفوضين في المحكمة الدستورية العليا)، وعُيّن الأخير مقررًا للجنة. لكن البنود التي طُلب منها تعديلها كانت عمليًا البنود عينها التي تضمنها خطاب حسني مبارك الثاني في 28 شباط/ فبراير 2011، التي وعد فيها بإجراء الإصلاحات التي باشر عمر سليمان بتنفيذها، أكان بالحوار مع الأحزاب السياسية أم بتعيين لجنة للتعديلات الدستورية.

كان ذلك إجراءً فوقيًا لا علاقة له بالثورة وقواها، واتخذ من دون مشاورتها، وإن لم يكن القرار معاديًا للثورة. لكن هدفه الأكيد كان إجراء انتخابات في أسرع وقت ممكن. فمن الواضح أن الجيش لم يكن واثقًا بقدرته على حكم البلاد مباشرة بعد ثورة كهذه، ورأى أن الانتخابات هي المخرج من الوضع الثوري القائم، لكنه أرادها قبل تغيير النظام القائم، ومن دون مشاركة القوى الثورية التي لم تتنظم. فمنذ هذه اللحظة، انشغل الجميع بالانتخابات، ورأت مجموعات من الشباب الثوري ضرورة مواصلة العمل في الميادين لإسقاط النظام. وسنناقش موضوع التعديلات الدستورية هذه لاحقًا.

في اليوم ذاته (13 شباط/ فبراير 2011) طلب قائد الشرطة العسكرية اللواء حمدي بدين من المحتجين إزالة الخيام من ميدان التحرير، فبحسب نص تصريحاته: «لم يعد مرغوبًا بوجود المحتجين في الميدان بعد الآن»[19]. وسبّب فض الاعتصام توترًا مبكرًا في العلاقة بين المجلس العسكري وجموع الناشطين، ذلك أن المؤسسة العسكرية لم تحبّذ أن تملي الاحتجاجات والتظاهرات التطورات السياسية، كما أراد المجلس العسكري منذ البداية أن يوضح أنه صانع القرار في المرحلة الانتقالية، وأن الثوار أنهوا مهمّتهم باستجابة مبارك لمطلبهم. من ناحية أخرى لم يخفِ المجلس قلقه حيال حال عدم الاستقرار التي عكستها التظاهرات والاحتجاجات التي تحمل مطالب فئوية، والتي انفجرت في طول البلاد وعرضها بعد الثورة، وتأخير عودة الحياة إلى مجراها الطبيعي في البلد، الأمر الذي يفسّر سرعة الطلب من المتظاهرين إخلاء ميدان التحرير بعد يوم واحد من تولي الجيش إدارة البلاد، واللجوء في مراحل لاحقة إلى استخدام الشرطة العسكرية لتفريق المعتصمين في الميدان بالقوة. ومثال على ذلك الاحتكاكات التي حدثت في جمعة الوفاء في 25 شباط/ فبراير 2011 بين الشرطة العسكرية والمتظاهرين، ثم في جمعة 1 أبريل (نيسان)، وجمعة التطهير والمحاكمة في 8 نيسان/ أبريل.

طرحت هذه العلاقة المركبة بين قوى شباب الثورة والمجلس العسكري

---

(19) «الشرطة العسكرية المصرية تطلب من المحتجين إخلاء ميدان التحرير» (رويترز عربي، 13/2/2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/5/2015، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE71C04620110213>.

تساؤلات جدية في شأن مستقبل العلاقات المدنية - العسكرية في المرحلة الانتقالية ودور الجيش في التحول الديمقراطي، وذلك بعد فترة وئام قصيرة.

لم يكن ممكنًا التصدي لطموحات الجيش بتوسيع صلاحياته وامتيازاته، ومحاولة تثبيتها في الدستور، وكذلك فرض الرقابة المدنية على ميزانية وزارة الدفاع التي كانت معفية منها، إلا بوحدة صف القوى المؤيدة للديمقراطية. فقبل الثورة كان للجيش المصري إدارة ذاتية خارج رقابة البرلمان، وكانت ثمة محاولات لتحصين أجهزة الأمن من المحاسبة القضائية أيضًا. ففيما عدا حالة الطوارئ شبه الدائمة التي تمنح هذه الأجهزة سلطات فوق القانون، أضيف إليها توسيع كامل لصلاحياتها في مكافحة الإرهاب بموجب تعديل البند 179 من الدستور في عام 2007، من دون أن تسري عليها بنود 41، 44، 45 من الدستور التي تقيدها بصلاحيات قضائية[20].

يمكن قبول مقولة «أن الجيش يميل إلى ملء الفراغ الذي ينتج من عجز السياسيين وفشل المؤسسات السياسية وفق أطروحة صامويل فاينر في كتابه **الرجل على ظهر الحصان**، فإن مآلات العلاقات المدنية السياسية تتحدّد بمدى قوة الأحزاب والقوى السياسية ونجاحها في تشكيل كتلة ديمقراطية مدنية في مواجهة الجيش وطموحاته السياسية»[21]. ولا ينطبق هذا على حالات التحول الديمقراطي فحسب، أو مراحل ما بعد الثورات. ويذكر هاني سليمان أمثلة على ذلك في حالات نجاح الانتقال الديمقراطي في الفليبين والمكسيك وكوريا الجنوبية وتشيلي، حيث حصل نوع من التوافق بين القوى السياسية الرئيسة، ما أدى إلى تدخّل عسكري أقل في السياسة، أو بموجب نظرية التوافق (Concordance) التي طرحتها ريبيكا شيف (Rebeca L. Schiff)، حيث تتوافق بموجبها أطراف النخبة: العسكرية والسياسية ونخب المجتمع المدني، ما يؤدي إلى تدخل عسكري أقل

(20) Bruce K. Rutherford, *Egypt after Mubarak: Liberalism, Islam, and Democracy in the Arab World*, Princeton Studies in Muslim Politics (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2008), pp. 248-250.

(21) هاني سليمان، العلاقات المدنية - العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 30.

في السياسة[22]، على العكس من حالات بنغلادش وباكستان وتايلاند[23]. ويمكننا الآن إضافة مصر إلى الحالات الثلاث الأخيرة من دون تردد.

لم يلغِ الجيش قانون الطوارئ المفروض منذ عام 1981، ولا عمل على إيقاف محاكمة المدنيين في المحاكم العسكرية، ولم يسعَ إلى تفكيك جهاز الأمن سيئ الصيت، بل اتجه إلى التحالف مع جهاز الأمن لاعتبارات متعلقة بالاستقرار في البلاد[24]. ونتفق مع هذا التقويم، لكننا نضيف أن المقصود كان سيطرة الجيش على جهاز الأمن الداخلي أكثر من فكرة التحالف معه، أو يمكن القول إنه تحالف معه بعد أن سيطر عليه. ومع أن عمليتين انتخابيتين ديمقراطيتين أُديرتا تحت سلطة المجلس العسكري: الانتخابات البرلمانية في نهاية عام 2011 والانتخابات الرئاسية في منتصف عام 2012، كان المجلس دائمًا قادرًا على السيطرة على آثار العمليات الانتخابية وتحديد نتائجها. فحل البرلمان بعد صدور حكم المحكمة الدستورية في عدم دستورية القانون الانتخابي، كما أصدر إعلانًا دستوريًا منح المجلس العسكري الصلاحيات التشريعية بدلًا من البرلمان كي لا تنتقل هذه السلطات إلى الرئيس المنتخب. كما منحه حق تكوين جمعية دستورية، فضلًا عن الاحتفاظ بالصلاحيات كلها المتعلقة بشؤون القوات المسلحة. كان ذلك الإعلان الذي صدر في آب/ أغسطس 2012 بمنزلة انقلاب عسكري بصياغة قانونية[25]. لكن الانتخابات أفشلت الانقلاب الثاني الذي نجح بعد فشل تجربة حكم الرئيس المنتخب في انقلاب ثالث في 3 تموز/ يوليو 2013.

أثار الحكم المباشر للمجلس العسكري نقاشات مبكرة وتساؤلات عدة عند

---

(22) Rebecca L. Schiff, «Civil-Military Relations Reconsidered: A Theory of Concordance,» *Armed Forces and Society*, vol. 22, no. 1 (Fall 1995), pp. 7-9.

(23) سليمان، ص 30-31.

(24) المصدر نفسه، ص 57، وحازم قنديل، «العودة إلى ظهر الحصان: الجيش بين ثورتين،» في: الربيع العربي في مصر: الثورة وما بعدها، إشراف وتحرير بهجت قرني (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 245.

(25) سليمان، ص 59-60، وعمر عاشور، «هل سقط حكم العسكر في مصر؟،» (الجزيرة نت، 15/ 8/ 2012)، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2012/8/15/%D9%87%D9%84-%D8%B3%D9%82%D8%B7-%D8%AD%D9%83%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1>.

باحثين كثر. واستبعد حازم قنديل في دراسته «العودة إلى ظهر الحصان» إمكان تأسيس الجيش مجددًا نظامَ حكم سلطوي كما حصل بعد انقلاب تموز/ يوليو 1952، مؤكدًا أن الجيش سيستعيد امتيازاته ومصالحه بعد سقوط مبارك، لكن لا يتسم بالقدرة على إعادة هيكلة النظام. وأرجع قنديل ذلك إلى البعد الشعبي الكبير في ثورة يناير 2011، الذي لم يكن قائمًا في عام 1952، وإلى التغييرات التي طرأت على الجيش بابتعاده عن السياسة كجيش مهني، وقوة أجهزة النظام الأمنية التي عزلت الجيش عن السياسة. فلم تكن مثل هذه الأجهزة الأمنية متوافرة في زمن الملك فاروق حينما كان ضباط الجيش غارقون في السياسة الحزبية[26]. وفي المقابل أكد جاويد مسعود وأوشا ناتاراجان في دراستهما «التحول الديمقراطي والإصلاح الدستوري في مصر وإندونيسيا» أن الجيش المصري، على الرغم من انحسار مهماته وقدراته منذ عام 1952، قادرٌ على إجراء الإصلاحات الديمقراطية[27]. لكن الحوادث أثبتت خطأ الفرضيتين، مع العلم أنهما منطقيتان ومعللتان بشكل جيد.

---

(26) قنديل، ص 217-247. سبق أن عرضنا تطور العلاقة بين الجيش والسياسة بتوسع في الجزء الأول من هذا الكتاب، من سيطرة الجيش على الحكم إلى إخضاعه للرئاسة في نهاية عهد عبد الناصر، ولا سيما في عهد السادات، إلى الصفقة التاريخية معه في مرحلة مبارك.

(27) جاويد مسعود وأوشا ناتاراجان، «التحول الديمقراطي والإصلاح الدستوري في مصر وإندونيسيا،» في: الربيع العربي في مصر، ص 281-311.

الحقيقة أن إندونيسيا شهدت ثورة شعبية في عام 1998 تخللتها أعمال عنف، كان بعضها ناجمًا عن الخلافات بين قادة الجيش أنفسهم، لكن الانتقال كان أكثر تدرجًا من حالة مصر، إذ تسلم نائب الرئيس يوسف حبيبي الحكم مدة عام (1998-1999)، وأجريت بعدها انتخابات فاز فيها عبد الرحمن وحيدي. وبقي للجيش تأثير واضح وصريح في عملية الانتقال الديمقراطي في البلاد. وفي انتخابات عام 2004 فاز الجنرال سوسيلو بامنج يوديون برئاسة الجمهورية على منافسته الرئيسة المعارِضة ميغاواتي سوكارنوبوتري. وفاز مجددًا في انتخابات عام 2009. وكان يوديون أحد عسكريي سوهارتو الذين توصلوا في عام 1997، أي بعد 31 عامًا من حكمه، إلى أن عليه التنحي. انظر: Theodore Friend, *Indonesian Destinies* (Cambridge, MA: Belknap Press of Harvard University Press, 2003).

نميل إلى رؤية الشبه مع الحالة المصرية، منها تاريخ النظام من سوكارنو إلى سوهارتو، ومن عبد الناصر إلى مبارك، مع وجود فوارق كثيرة بالطبع. لكن ما لفتنا هو تقويم التوافق بين النخب الإندونيسية، ومنها التيار الرئيس للإسلاميين، على المبادئ الديمقراطية، الأمر الذي لم يتوافر في الحالة المصرية. انظر: Joshua Kurlantzick, «Indonesia,» in: Isobel Coleman and Terra Lawson-Remer, eds., *Pathways to Freedom: Political and Economic Lessons from Democratic Transitions* (New York: Council on Foreign Relations, 2013), p. 151.

كان المجلس العسكري مرتبكًا في البداية، وقام بعملية شد وجذب مع القوى الثورية، وبدا أنه ينحني للريح المقبلة من ميادين مصر. لكنه استعاد المبادرة بالتدريج ووجّه الدفة في الاتجاه الذي أراده دائمًا: الحفاظ على امتيازاته وفرض وصايته على الجمهورية، وتحجيم دور الرأي العام بدءًا بشباب الثورة وصولًا إلى الأحزاب عمومًا، ولا سيما الإسلاميين.

لم يكن ممكنًا التصدي لطموحات الجيش بتوسيع صلاحياته وامتيازاته، ومحاولة تثبيتها في الدستور، وكذلك فرض الرقابة المدنية على ميزانية وزارة الدفاع إلا بوحدة صف القوى الثورية أو القوى المؤيدة للديمقراطية. ولم يكن طرف سياسي واحد في الحكم قادرًا على ذلك. وفشلت القوى السياسية في الاتفاق على البديل، قبل التنافس في عملية السيطرة على النظام. ويمكن في هذه الأوضاع قبول مقولة «أن الجيش يميل إلى ملء الفراغ الذي ينتج من عجز السياسيين وفشل المؤسسات السياسية»[28].

المهمة السهلة: حل الحزب الوطني

تمثلت المهمة الأسهل للجميع في حل الحزب الوطني، حيث كان أضعف أركان النظام، وأقلهم أهمية من نظر الجيش أيضًا. وسبق أن أُحرقت مقار الحزب خلال التظاهرات وسُجن رموزه واستقال قادته، كما بيّنا في الجزء الأول. وسهل إلقاء تبعة الفساد عليه لأنه رابطة أصحاب مصالح أصلًا. ووجد بعض قادته نفسه أمام تهم جنائية بقتل متظاهرين، أو أقلّه التحريض على القتل. فجاء الحكم الصادر بحل الحزب ومصادرة أمواله وإعادة ممتلكاته إلى الدولة خطوة متوقعة. وأشار قرار المحكمة إلى أن إسقاط النظام الحاكم والحزب الذي أفسده، بتخلي رئيس الدولة – وهو في الوقت ذاته رئيس الحزب الوطني الحاكم – عن السلطة في عقب ثورة 25 يناير، يترتب عنه «بالضرورة وبحكم اللزوم والجزم سقوط أدواته التي كان يمارس من خلالها سلطاته، وأهمها ذلك الحزب الحاكم الذي ثبت بيقين إفساده للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأصبح واجبًا على المحكمة الكشف عن ذلك السقوط». وأضاف قرار المحكمة «أن الثابت من الواقع العام أن الحزب

---

(28) Schiff, pp. 7-9.

الوطني نشأ في كنف السلطة الحاكمة، وظل ملتحفًا بسطوتها، مستغلًا أموالها، بل اختلطت أموال الدولة مع أموال الحزب، فعلى سبيل المثال كان تمويل نشاط الحزب والدعاية له ولمؤتمراته من أموال الدولة، فضلًا عن استيلاء الحزب على مقار له من أملاك الدولة في أنحاء مصر كلها، ومن ثم فإن المحكمة، وقد راعت ذلك كله، تقضي بأيلولة أموال الحزب إلى الدولة، باعتبار أنها ابتداء وانتهاء أموال الشعب». وفي عرضها الوسائل والأساليب التي أفسد من خلالها الحزب الوطني الحياة السياسية الاقتصادية والاجتماعية والواقع المصري، قالت دائرة شؤون الأحزاب في المحكمة الإدارية العليا: «إن انفراد رئيس الجمهورية السابق حسني مبارك، رئيس الحزب السابق، بممارسة شؤون الحكم بعيدًا عن إرادة المواطنين كان سببًا في إفساد الحياة السياسية ... إن الواقع القانوني والفعلي يشير إلى أن السلطة التشريعية بمجلسيها (الشعب والشورى) كانت واقعة تحت الأغلبية المصطنعة للحزب الوطني عن طريق انتخابات شابها مخالفات جسيمة على مدار السنوات الماضية، وآخرها الانتخابات التي أجريت العام الماضي 2010. وذكرت التقارير الحقوقية والقانونية وغيرها بشأن الانتخابات البرلمانية الأخيرة، وما صدر عن المجلس القومي لحقوق الإنسان في ديسمبر الماضي(المقصود ديسمبر 2010)، ذكرت جميعها بجلاء ووضوح شديدين أن هذه الانتخابات دمغت بمخالفات جسيمة تخرجها عن أي مفهوم صحيح للعملية الانتخابية».

علاوة على ذلك، أشارت المحكمة إلى أن من بين تلك المخالفات الجسيمة منع الناخبين من غير أعضاء الحزب الوطني بالقوة من الإدلاء بأصواتهم، وغلق بعض اللجان، ومنع الوكلاء والمندوبين من دخولها، والوجود غير القانوني لبعض الأفراد في داخلها، فضلًا عن صدور 1300 حكم نهائي واجب النفاذ من محاكم القضاء الإداري في شأن الانتخابات، لم ينفذ منها إلا 15 حكمًا فقط، الأمر الذي يعصف بمبدأ سيادة القانون وحجية الأحكام القضائية[29].

حُلَّ الحزب الوطني بقرار معلل قانونيًا/ سياسيًا. ومن ضمن ما وجّه إليه،

---

(29) شيماء القرنشاوي، «الحيثيات الكاملة لحل «الوطني»: الحزب أفسد الواقع المصري وانفرد بشؤون الحكم،» المصري اليوم، 17/ 4/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 11/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/126169>.

في تعليل القرار وليس في لائحة اتهام، تهمة إفساد الحياة السياسية. وليس بوسع القضاء المصري اليوم التنصل من هذه النصوص التي اقتبسناها عن قصد مطوّلًا، فهي تلخص تقويم المحاكم الحزب الوطني حين كانت تعمل في ظل الانطباعات التي أثارتها أجواء ثورة 25 يناير. أما كيف ينص القضاء المصري قراراته ضد الحزب الوطني ومبارك بهذا الحزم، قبل تغيير القوانين التي طبقها سابقًا بقرارات مناقضة تمامًا، فلا يفترض أن يفاجئنا، حيث إن القضاء هذا نفسه برّأ مبارك مجددًا، وأصدر قرارات بالحزم ذاته في تنفيذ سياسات انقلاب عسكري بعد 3 تموز/ يوليو 2013. أما اتهام المحكمة الحزب الوطني بإفساد الحياة السياسية، فلم يتكرر في لوائح الاتهام ضد المسؤولين السابقين، ومنهم مبارك. إذ تغيرت مقاربات القضاء بين فترة ما بعد الثورة مباشرة ومرحلة المجلس العسكري ومرحلة مرسي وما بعد الانقلاب. وتظهر المقاربة سلوكًا يختلف باختلاف الوضع السياسي.

كان الحزب الوطني - الذي اختُزل في نهاياته بلجنة السياسات - أضعف أركان النظام المصري، مثله مثل باقي أحزاب النظم الاستبدادية في نهاية عهودها، بعد أن أصبح ركنا أجهزة الأمن والأسرة الحاكمة أكثر أهمية من الحزب، بل يمكن تصور أن يكون حل الحزب في أوضاع أخرى من دواعي رضا أركان النظام الأخرى. أما الأداة التي استُخدمت في حل الحزب، أي القضاء، فلم تكن مؤسسة ديمقراطية موثوقة يمكن للثورة المصرية أن تعتمد عليها.

لم يكن الحزب الوطني حزبًا حقيقيًا حاكمًا، بل كان رابطة مصالح شخصية وجهوية وفئوية مرتبطة بالنظام وموالية له، توجد في مفاصله كلها. ولم تكن قوته في التنظيم الحزبي بل في ممارسة الانتهازية والتنافس على إظهار الولاء للنظام. واستمرت الحملة على قواعد الحزب الوطني وأجهزته، الذي أصبح استهدافه بديلًا سهلًا من استهداف النظام.

قضت محكمة القضاء الإداري في حزيران/ يونيو 2011 حل المجالس الشعبية المحلية كلها وإلزام المجلس العسكري ومجلس الوزراء إصدار قرار بحل تلك المجالس. وأسند مقيمو الدعاوى طلبهم بحل هذه المجالس بسبب «فسادها عبر سنوات طويلة، ولأن معظم من تولوا مناصب فيها كانوا من أعضاء الحزب الوطني المنحل». وكان مستشارو هيئة قضايا الدولة قد طالبوا بإصدار

حكم قضائي برفض الدعوى، لأن قرار إجراء الانتخابات المحلية من القرارات السيادية التي لا يجوز للمحاكم النظر فيها[30]، وهي الهيئة نفسها التي رحّبت لاحقًا بقضايا حل مجلس الشعب المنتخب! ما يهمنا هنا هو أن استخدام القضاء الإداري ضد مؤسسات النظام السابق، مع أنه أحدها، ما لبث أن انقلب على القوى الثورية ومزاج الشارع الثوري الذي سايره موقتًا حتى مرت العاصفة، وأصبح القضاء لاحقًا طرفًا أساسيًا في الدفاع عن النظام القديم القائم، ثم في الثورة المضادة.

---

(30) «مصر: القضاء الإداري يقرر حل المجالس الشعبية المنتخبة،» (بي بي سي عربي، 28/ 6/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 11/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/06/110628_egypt_councils_.shtml>.

لاحظ أن هذه الخطوة أنتجت فراغًا، حيث لم يرافقها تحديد انتخابات محلية بعد الحل.

الفصل الرابع

المجلس العسكري وقوى الثورة

سبق أن بيّنا في الجزء الأول من هذا الكتاب أن فهم موضوع المؤسسة العسكرية ودورها في الحياة السياسية منذ عام 1952 من أهم الشروط لفهم الدولة المصرية وبنيتها، وهو أكثرها غموضًا في الوقت ذاته. هذا الموضوع لم يخضع لقدر ملحوظ من التراكم العلمي الذي يمكن لنا كباحثين أن نتوصل من خلاله إلى استنتاجات أو حتى مقولات عامة يمكن البناء عليها. وكان ظهور الجيش في المشهد السياسي المصري علانية، أول مرة منذ عام 1952، قد أثار نوعًا من الإرباك تجاه طبيعة التعاطي مع مؤسسة الدولة الوحيدة الباقية بعد سقوط رئيس الجمهورية، وما سبقه من سقوط مؤسسة الأمن الداخلي في الشارع في 28 كانون الثاني/ يناير 2011 في ما عُرف بـ «جمعة الغضب»، حين انسحبت قطاعات الشرطة كلها من أماكن وجودها في الشارع ومن المقار الأمنية، وانهار نظام توجيهها.

حكمت النظرةَ إلى القوات المسلحة المصرية، في عهد مبارك والتصور الذي ساد الأدبيات في شأن دورها في صنع القرار، الفرضيةُ القائلة إنها وإن لم تكن مشاركة في الحكم، إلا أنها تُعدّ أحد أهم أدوات دعم القرارات التي يتخذها النظام، وأن علاقة المنفعة المتبادلة بين المؤسسة العسكرية حيث حظي الجنرالات بـ «صفقة جيدة» مع النظام بالأرباح وعلاوات الولاء والوظائف في جهاز الدولة وفي الصناعات كلها المرتبطة بالجيش، أسست لنظام الحماية في مقابل الخدمات[1]، وضمنت اكتفاء هذه المؤسسة بموقف سند نظام الحكم وقاعدته الرئيسة التي ترضى باستقلالية وإدارة ذاتية. وبهذا المعنى انتقلت المؤسسة العسكرية من السيطرة الكلية على النظام وممارسة الحكم بعد 23 تموز/ يوليو

(1) Ian Williams, «Ordinary Egyptians Have Little to Show for U.S. Military Aid to Egypt,» (Foreign Policy in Focus, 13/2/2011), Retrieved on 12/5/2015, from the Web: <http://fpif.org/ordinary_egyptians_have_little_to_show_for_us_military_aid_to_egypt/>.

1952 مباشرة، إلى حكم غير مباشر يتضمن استخدام حكومة مدنية، إلى التدرّج في حماية النظام من الخلف، منذ عام 1967 وحتى انتهاء عهد مبارك[2].

سبق أن بيّنا في الجزء الأول من هذا الكتاب أنه خلال ثمانينيات القرن الماضي، بعد أن وقّعت مصر معاهدة كامب ديفيد للسلام مع إسرائيل في عام 1979، تحوّلت اهتمامات الجيش إلى النشاط الاقتصادي؛ إذ أنشأت وزارة الدفاع ذراعًا اقتصادية بمُسمّى «جهاز مشروعات الخدمة الوطنية» للمساهمة في مشروعات البنية التحتية العامة وإنتاج سلع مدنية بأسعار رخيصة للطبقات المتوسطة والفقيرة. ويصعب رسم خريطة دقيقة للنشاط الاقتصادي للجيش، لأنه غير خاضع لمراقبة أي مؤسسة مدنية أخرى، ومنها البرلمان[3].

سبق أن تطرقنا إلى هذا الموضوع بتوسع، لكن لا بأس التذكير به في سياق المرحلة الانتقالية بعد الثورة، بالتطرق إلى دراسات نُشرت بعد ثورة يناير. إذ توصل بعض الباحثين إلى قيمة تقديرية للجزء الذي يسيطر عليه الجيش من الاقتصاد المصري تراوح بين 25 و40 في المئة من مجموع الاقتصاد المصري، ما يجعل الجيش بحكم الأمر الواقع أقوى مؤسسة اقتصاديًا في البلاد، حيث «يدير الجنرالات المتقاعدون مشروعات ضخمة مملوكة من المؤسسة العسكرية وتنتج سلعًا وخدمات للمستهلكين المدنيين وليس للإنتاج العسكري. وهذا يشمل سلاسل من المصانع وشركات الخدمات والمزارع والطرق ومحطات الوقود ومحلات السوبر ماركت، وأكثر من ذلك بكثير»[4]. ويضاف إلى هذه

---

(2) يمكن الاستعانة بأنموذج صامويل فاينر، ويمكن الاستغناء عنه، فكل ما يتطلبه الأمر هنا هو معرفة تاريخ الظاهرة واستخدام العقل السليم. فأنا لا أرى في تقسيمات فاينر هذه نظرية عملية، بل وصفًا يمكن لأي مؤرخ متوسط القيام به. انظر: Samuel E. Finer, *The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics*, with a New Introduction by Jay Stanley (New Brunswick, NJ: Transaction, 2002), pp. 164-184.

(3) Silvia Colombo, «The Military, Egyptian Bag-Snatchers,» *Insight Egypt* (Istituto Affari Internazionali), no. 5 (November 2014), Retrieved on 12/5/2015, from the Web: <http://www.iai.it/sites/default/files/inegypt_05.pdf>.

(4) Zeinab Abul-Magd, «The Egyptian Military in Politics and the Economy: Recent History and Current Transition Status,» *CMI Insight* (Chr. Michelsen Institute), no. 2 (October 2013), Retrieved from the Web: <http://www.cmi.no/publications/file/4935-the-egyptian-military-in-politics-and-the-economy.pdf>.

القائمة الشراكات والمشروعات المشتركة مع القطاع الخاص المحلي والشركات الأجنبية، فضلًا عن سيطرة الجيش الحصرية على ميزانية الدفاع، وكذلك المساعدات السنوية من الولايات المتحدة المخصصة للقوات المسلحة المصرية البالغة 1.3 مليار دولار أميركي.

في عهد مبارك، شاركت ثلاث مؤسسات عسكرية رئيسة في الصناعات التحويلية والخدمات غير العسكرية الربحية: جهاز مشروعات الخدمة الوطنية المذكور أعلاه، مع فروعه المتخصصة. ويضم الجهاز 11 مصنعًا وشركة، أنشأها الجيش للاستثمار في الصناعات المدنية والزراعة وقطاع الخدمات وفي قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة؛ ووزارة الإنتاج الحربي التي تُدير أكثر من 15 مصنعًا تنتج بشكل أساسي الأسلحة، فضلًا عن بعض السلع للقطاع المدني، مثل القطع الإلكترونية والمعدات الرياضية؛ والهيئة العربية للتصنيع التي تُدير 11 مصنعًا في أنحاء البلاد وتنتج معدات للاستخدامين المدني والعسكري[5].

تمتلك وزارة الإنتاج الحربي ثمانية مصانع، يوزِّع 40 في المئة من إنتاجها في أسواق الاستهلاك المدني. أما بالنسبة إلى الهيئة العربية للتصنيع فيذهب 70 في المئة من إنتاجها إلى الأسواق المدنية. كما تُنتج المؤسسات الثلاث مجموعة واسعة من المنتوجات، مثل: الفولاذ والأسمنت والمواد الكيمياوية وأسطوانات غاز البوتان ومواقد الطبخ والأجهزة المنزلية وأنابيب الغاز وحاضنات الأطفال والمياه المعدنية والمعكرونة وزيت الزيتون... وغيرها من المواد الغذائية. ويملك الجيش عددًا كبيرًا من محطات الوقود والفنادق وصالات الأفراح والسوبر ماركت ومواقف السيارات ومكاتب التنظيف المنزلي وشركات النقل والشحن في أنحاء البلاد[6].

---

(5) Ahmed Morsy, «The Military Crowds Out Civilian Business in Egypt,» (Article, Carnegie Endowment for International Peace, 24/6/2014), Retrieved on 12/5/2015, from the Web: <http://carnegieendowment.org/publications/?fa=55996>, and Mahmoud Jaraba, «The Egyptian Military's Economic Channels of Influence,» (Middle East Institute, 14 May 2014), Retrieved on 12/5/2015, from the Web: <http://www.mei.edu/content/map/egyptian-military%E2%80%99s-informal-channels-influence>.

(6) Abul-Magd, «The Egyptian Military in Politics and the Economy,» from the Web: <http://www.cmi.no/publications/file/4935-the-egyptian-military-in-politics-and-the-economy.pdf>.

تمتاز مؤسسات الجيش الاقتصادية بقدرتها الفائقة على منافسة المستثمرين، لا بملكية الأراضي فحسب، إنما بالقدرة أيضًا على توظيف المجنَّدين كقوى عاملة منخفضة التكلفة، كما أن أرباح مؤسساته لا تخضع للضريبة، وفقًا لما هو منصوص عليه في المادة 47 من القانون المصري لسنة 2005، بحجج أمنيّة. ولا يبقى مجال للمستثمرين في بعض المجالات إلا الانسحاب من أمام الجيش، أو الدخول في شراكات معه، أو تلقي مقاولات بتكليف منه. ويعني هذا أن الجيش ليس معاديًا بالضرورة للقطاع الخاص، بقدر ما يرغب في حصة كبيرة فيه من خلال الشراكات الإلزامية.

لكن بعد تنحي حسني مبارك تواترت تصريحات مسؤولين عسكريين دحضت هذا التصور عن تخلي الجيش عن عملية صنع القرار في مقابل حصوله على امتيازات[7]. وأكدت أن القوات المسلحة كانت فاعلة في تحديد توجهات بعض السياسات (ولا سيما الاقتصادية منها)، وضغطت على نظام الحكم من أجل تبني سياسات محددة. بل أكثر من ذلك، كان للقوات المسلحة بموجب هذه التصريحات «دور في مقاومة مشروع التوريث الذي لم يكن مقبولًا أن يتم وفق ما خُطط له»[8]. والحقيقة أن موضوع معارضة المؤسسة العسكرية المصرية فكرة توريث الرئاسة لجمال مبارك، ومعارضتها نفوذ رجال الأعمال الجدد من حوله كانت سرًا رائجًا ومتداولًا في المجتمع السياسي المصري قبل نشوب الثورة. وهذا من الموضوعات التي قلّما كتب عنها المثقفون المصريون قبل الثورة، لكنهم أكثروا من الحديث عنها في كل مناسبة. وأشار باحثون كثر إلى تبني الجيش أفكار جمال عبد الناصر الاقتصادية، وبالتالي تفضيل أجندة اقتصاد الدولة، ومعارضة

---

(7) تصريح اللواء محمد العصار (عضو المجلس العسكري) أن القوات المسلحة «لها أدوار عديدة وكثيرة لم يعلن عنها بعد»، وهي - أي القوات المسلحة - «من أوقف بيع بنك القاهرة وما ينطبق على موقفها من بيع الأراضي غير المسئول لشركات قطاع الاعمال العام». انظر: «المجلس العسكري: لن يحكم مصر «خميني» آخر ولن نسمح بسيطرة المتطرفين،» المصري اليوم، 4/ 4/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 12/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/123568>.

(8) «وثائق ويكيليكس: طنطاوي حاجز أمام التوريث: يرى الكوابيس بسبب جمال مبارك،» الأخبار، 15/ 4/ 2011.

الجيش في مناسبات عدّة خطط الحكومة للخصخصة وسياساتها الليبرالية[9]. وبيّنا في الجزء الأول من هذا الكتاب أن هذا لا يعني إصرار الجيش على وجود القطاع العام، بل على «قطاعِهِ العام» الخاص به، وهذا لا يتناقض مع اقتصاد السوق، إلا بقدر ما تتناقض الاحتكارات عمومًا مع اقتصاد السوق، ما دام احترم المتنافسون اقتصاد الجيش كأحد أكبر الاحتكارات، ما يفسح في المجال لإمكانات تعاون كبيرة مع مبادرات خاصة، ومع رؤوس أموال تعمل في التوريد لاقتصاد الجيش وتشارك في تنفيذ مشروعاته أيضًا.

يمكن بالطبع تكرار الادعاء الرائج أن نزول الجيش إلى الشارع نجم عن إدراك الجنرالات أن «مسايرة الجموع» والطلب من مبارك الرحيل كانت الفرصة الوحيدة للحفاظ على مناصبهم وامتيازاتهم[10]. لكن لا شك في أن هذا التفسير الرائج - والصحيح نسبيًا في رأينا - يبقى تفسيرًا مبتورًا، إن لم نأخذ في الاعتبار أيضًا تاريخ الجيش ورؤيته لنفسه التي يستمدها من هذا التاريخ على أنه «أبو الجمهورية»، التي يميّز نفسه بها من المكوّنات الأخرى للنظام السياسي. كما أن الثقافة السائدة عند نخبة القوات المسلحة تحتقر الأحزاب، وتبخس من شأن إدارة المدنيين للدولة، وترى أن الجيش أكثر حرصًا منها، وأقدر على رؤية أمن البلد ومصلحته. ونعتقد أن تصور الجيش لذاته ولدوره هنا هو أحد عوامل تحرك قيادته منذ 25 يناير، وسواء كان تقويم هذا التصور الذاتي إيجابيًا أم سلبيًا، فإنه ليس مساندًا للديمقراطية. ومع أنه يصاغ عادة بلغة المسؤولية الوطنية للجيش، إلا أنه يترجم عادة عبر سلوك ينم عن رفض التعددية باعتبارها تؤدي إلى الشرذمة والتقسيم، علاوة على استخفافه بالمجتمع المدني والوصاية عليه، ومنها الحق في تأديبه؛ هذا عدا التغطية على سوء الإدارة في الحياة المدنية والعسكرية ذاتها - ومنها سوء الأداء في الحروب - ببلاغة شوفينية وشعارات العظمة الوطنية، والتشكيك في وطنية كل من ينتقد القوات المسلحة. ويشترك توريط القوات

---

(9) Holger Albrecht and Dina Bishara, «Back on Horseback: The Military and Political Transformation in Egypt,» *Middle East Law and Governance*, vol. 3, nos. 1-2 (2011), p. 19, on the Web: <http://dx.doi.org/10.1163/187633711X591396>.

(10) Russ Wellen, «Last Thing Washington Needs Is to Share Blame if Egypt Becomes another Pakistan,» (Foreign Policy In Focus, 17 February 2011), Retrieved on 14/5/2015, from the Web: <http://www.ips-dc.org/last_thing_washington_needs_is_to_take_the_rap_if_egypt_becomes_another_pakistan/>.

المسلحة في السياسة مع القوى التي تستخدم الدين في السياسة في أمر أساسي واحد هو تقديس الذات والارتفاع فوق التعددية والآراء المختلفة، باعتبار أن ما يمثله الحزب الديني والجيش مقدسٌ، لا يجوز لأحد مناقشته أو نقده من دون تكفيره أو تخوينه. وهذا يتعارض مع مفهوم السياسة وواقعها.

من الواضح أن المجلس العسكري لم يستغل سلطته لأغراض إرساء أسس التحول الديمقراطي، بل استغلها للانتصار لتفوّقه على أجهزة الأمن الأخرى، وتعميق نفوذ الجيش الاقتصادي في مصر وفي البنى الإدارية للدولة. واستغل المشاعر الوطنية: فعلى وقع هتاف الجماهير المصرية «الجيش والشعب إيد واحدة»، وعرض وسائل الإعلام التابعة للدولة أغاني وطنية بعد 11 شباط/ فبراير 2011 يعود بعضها إلى عهد عبد الناصر، رسّخ المجلس سيطرته على مؤسسات الدولة الأساسية، ومنها وسائل الإعلام والأجهزة الأمنية والقضاء. ونصّب المجلس عددًا كبيرًا من الضباط المتقاعدين في مناصب حكومية، كما وسّع مجال أعمال الجيش الاقتصادية.

في الفترة بين شباط/ فبراير 2011 وحزيران/ يونيو 2012، حلّ المجلس العسكري محل السلطتين التنفيذية والتشريعية (الرئاسة والبرلمان)، وعيّن اثنين من أضعف رؤساء الوزراء؛ وقّعا تعيينات عدد كبير من جنرالات الجيش المتقاعدين وضباطه، من رتبه عقيد فما فوق، في مناصب مختلفة في مؤسسات الدولة والقطاع العام. كما أصدر قانونًا يمنح ضباط الجيش الذين ربما يُزعَم أنهم فاسدون، ومنهم ضباط متقاعدون، الحصانة من الملاحقة القضائية في المحاكم العسكرية وفي المحاكم المدنية (قانون رقم 45 لسنة 2011). إضافة إلى ذلك، افتتح المجلس العسكري مجمع صناعات كيمياوية في جنوب القاهرة لإنتاج الأسمدة، ومصنعًا للأسمنت في شمال سيناء. وجاءت هذه المشروعات بعد بضعة أعوام فقط من إنشاء مصنع للحديد في شمال مصر، وشراء مصنع للسكك الحديد في ريف القاهرة[11].

في البداية أعاد الحراك الثوري الشعبي إلى الجيش مكانته السياسية التي تمتع بها قبل عهدي مبارك والسادات، لكن سرعان ما أزال صدام المؤسسة مع قوى

---

(11) Abul-Magd, «The Egyptian Military in Politics and the Economy,» from the Web: <http://www.cmi.no/publications/file/4935-the-egyptian-military-in-politics-and-the-economy.pdf>.

الحراك الثوري عنه تلك الهالة الوطنية التي وضعته فوق النقاش؛ إذ رفض الجيش محاكمة قادة النظام السابق، «في الوقت الذي أحال أكثر من عشرة آلاف مواطن، بينهم نشطاء الثورة إلى المحاكم العسكرية»[12]. وفي المحاكمات نفسها أدلى قادة الجيش، ولا سيما عنان وطنطاوي، بشهادتهم لمصلحة مبارك ووزير داخليته. فلم يكتفيا بنفي احتمال إصدارهما الأوامر بالقتل، أي المسؤولية المباشرة عنه، بل نفوا أيضًا احتمال إقدام القوات على القتل بأوامر درجات دنيا، وتواطأوا مع خرافات قتل عناصر خارجية المتظاهرين. وتصرفت قيادة الجيش في المحكمة كجزء من النظام، يدافع عنه بالمصطلحات نفسها التي يستخدمها أي نظام في إنكار القمع أو تبريره أمام المحكمة: «لا أعرف»، كان الجواب الدائم عن السؤال عما جرى؛ والاشتباه الدائم بوجود عناصر خارجية؛ والاستعاضة عن تحديد المسؤولية بالفعل؛ وبالترجيح المنطقي النظري المشتق من تحديد النظام لنفسه، فـ«لا يعقل» مثلًا أن وزير الداخلية أو الرئيس، أو حتى أي ضابط أمر بإطلاق النار. وحتى لو قام بذلك بالفعل، يقال إنه «لا يعقل»، أو «من المستحيل» أنه قام بذلك. فأبرزت شهادات قادة الجيش المصري أكثر من دليل في المعنى والسميوطيقا على أنهم استمرار للنظام، لا بديلًا منه. وغالبًا ما تحوّل الضباط بعد مرحلة الانقلاب في شهاداتهم أمام المحكمة إلى اتهام الإخوان بالعنف[13].

---

(12) دينا شحاتة، «حركات الشباب و25 يوليو،» في: الربيع العربي في مصر: الثورة وما بعدها، إشراف وتحرير بهجت قرني (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 155.

(13) تابع المؤلف الشهادات المستنسخة من أوراق القضية الأولى في عام 2011، التي أتاحت المحكمة جزءًا منها في حيثيات الحكم في تشرين الثاني/ نوفمبر 2014، وكذلك المحكمة الثانية برئاسة محمود الرشيدي، من خلال تفريغ بعض المحامين الشهادات (يتعذر علينا ذكر أسمائهم).

علاوة على ذلك، توافر للمؤلف «تبيان بموجبات القضاء الصادر في الجنايتين رقمي 1227، 3642 لسنة 2011، قصر النيل»: توطئة ديباجة حكم محكمة الإعادة، أولًا الجناية رقم 1227 لسنة 2011 قصر النيل: أسباب البراءة لكل من حبيب العادلي وأحمد رمزي وعدلي فايد وحسن عبد الرحمن وإسماعيل الشاعر في جناية الاشتراك في القتل العمد مع سبق الإصرار، ص 4-194 و195-226. وكذلك الجناية رقم 3642 لسنة 2011 قصر النيل: أسباب الحكم بعدم جواز نظر تهمة الاشتراك بالاتفاق ما بين حسني مبارك وحبيب العادلي للقتل العمد مع سبق الإصرار، ص 227-351. موقعة من القاضي محمود الرشيدي يوم 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 2014.

وكذلك في «تفاصيل الشهادات السرية للأربعة الكبار في محاكمة مبارك: طنطاوي وعنان ومحمود وجدي ومنصور العيسوي»، في المصري اليوم، يومي 2 و3 يونيو/ حزيران 2012.

أقصى الجيش المدنيين عن صنع القرار، ورفض إعادة هيكلة وزارات الداخلية والإعلام. وتحولت هذه القضايا كلها إلى موضوعات صراع مع المجلس العسكري لا يتزحزح فيها إلا بعد تنظيم تظاهرات، وحتى «مليونيات». من هنا نشأ الانطباع أن الثورة لم تنته، وألا مناص من مواصلتها. وعلى هذا انشقت صفوف القوى السياسية بين المحتفلين بانتصارها والمطالبين باستمرارها حتى تحقيق مطالبها، وكان الأخيرون من الشباب عمومًا.

أصبحت المؤسسة العسكرية موضوع خلاف مع قوى سياسة تعدّ من رموز التغيير في مصر، مثل الحركة الوطنية للتغيير التي يتزعمها محمد البرادعي الذي غالبًا ما شكك في نيّة الجيش التخلي عن الحكم، ومثار نقاش أكثر حدة عند القوى الثورية، ولا سيما الشبابية، وحتى موضع تهكمها. وبدأت القوى السياسية تتهم الجيش بالتحالف مع القوى السياسية المنافسة لها (بعد عام فقط تحولت هذه الاتهامات بالتحالف مع الجيش إلى تنافس على التحالف معه، ما أعاد إليه مكانته في مرحلة متأخرة قبل الانقلاب. وسنأتي على ذلك لاحقًا).

لم يثبت الجيش قدرةً سياسيةً أو دهاءً في مرحلة تسلم المجلس العسكري السلطة. لكن هذا لم يؤثر في حقيقة أن في غياب قوة سياسية تمسك بالسلطة بشرعية الثورة، كان الجيش المؤسسة الوحيدة القائمة من العهد السابق، والقادرة على توحيد البلاد في المرحلة الانتقالية. وكان العائق الوحيد أمام تطوير هذا الواقع إلى طموح لتولي الحكم تكثيف وجود الشعب المصري في المجال العمومي بعد الثورة، وحيوية روح ثورة 25 يناير نفسها ومطالبها، وديمومة مكانتها الرمزية في المرحلة التي تلت الثورة مباشرة. لكن هذا الوضع لم يدم طويلًا. فكل «كاريزما» (بلغة ماكس فيبر) لا بد لها من أن تتمأسس كي تواصل القيام بمهمتها التاريخية، أما القوى الثورية ففقدت «الكاريزما» من دون أن تتمأسس في شكل قوة منظمة تطالب بالحكم أو تنتزعه، وتأكّلت هالة الثورة بالتدريج مع استخدام خصوم كثر لها.

طرح ائتلاف شباب الثورة على المجلس الأعلى للقوات المسلحة في لقائه به ورقتين: إحداهما للمطالب السياسية العاجلة؛ والأخرى للمطالب الاقتصادية والاجتماعية اللاحقة. وتلخصت المطالب السياسية بتأليف مجلس رئاسي مدني، يتكون من أحد العسكريين، إلى جانب مدنيين اثنين، من الممكن أن يؤتى بهما من

القضاء، وإقالة حكومة أحمد شفيق، وإلغاء حال الطوارئ وتعديل قانون الأحزاب السياسية وحل جهاز مباحث أمن الدولة وتغيير قادة الصحف القومية. كما طالب بالإفراج عن المعتقلين وقدّم قائمة بأسمائهم[14].

لم يطالب الائتلاف بدور مباشر له. وبقي نهج انتداب شخصيات عنه «مقبولة» من القضاء، أو من الحكومات السابقة (عصام شرف مثلًا) نهجًا لا يدل على عدم فهم طبيعة الشخصيات «المقبولة» ودورها في النظام، وإنما أيضًا على غياب بنية داخلية (سياسية وتنظيمية ونفسية) تجعل من الائتلافات الشبابية حركات سياسية ذات تطلعات. فهؤلاء قادة حركة احتجاجية وجدت نفسها أمام مهمة قيادة ثورة تغيير نظام الحكم. وهي لا تريد أن تكون قيادة ثورة، ولا يمكنها ذلك. فمن طبيعة الحركات الاحتجاجية أنها تحقق مطلبًا وتنتهي مهمتها بتحقيقه. ويتفرع منها أحيانًا أحزاب سياسية، وينمو فيها مثقفون وصحافيون وناشطون يستمرون بالعمل فرديًا، وهذا ما جرى. ففي 25 كانون الثاني/ يناير 2010 اندلعت حركة شعبية أدركت لاحقًا أنها ثورة، لكنها بقيت تقاد بعقلية حركة احتجاجية وممارستها. وبدا كأن «مطلبها» تحقق بتنحي مبارك (أو إطاحته)، أما مسألة تغيير النظام فأصبحت صراعًا خاضعًا لموازين القوى في المرحلة الجديدة.

وعد المجلس العسكري بإقالة حكومة شفيق قبل إجراء الانتخابات، وسيبحث إعادة هيكلة جهاز أمن الدولة وستُرفع حال الطوارئ قبل الانتخابات، وأن الانتخابات ستُراقَب من المجتمع المدني المصري والدولي، كما أوضح المجلس أنه أوكل ملف إصلاح الجرائد القومية وتغيير قادتها إلى يحيى الجمل (نائب رئيس الوزراء) وعلى ائتلاف شباب الثورة التحاور معه. وتعهد المجلس فتح حوار مع الاتحاد المستقل للنقابات، لكنه لم يوافق على اقتراح تكوين مجلس مدني.

رفض الائتلاف دعوة حكومة شفيق إلى لقاء أعضاء من الحكومة. واعترض بعض قادة الائتلاف على تحديد ستة شهور لإجراء الانتخابات، متعللين أن قوى

---

(14) خليل أبو شادي، «ائتلاف شباب الثورة يدعو لاستمرار مظاهرات الجمعة المليونية حتى تتحقق مطالب الثورة،» البديل، 28/ 2/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 12/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://elbadil.com/2011/02/28/17229>.

الثورة ليست جاهزة لتكوين أحزاب وخوض الانتخابات، وإن من شأن ذلك أن يأتي بقوى رجال الأعمال وغيرهم ممن احتكروا الحياة السياسية في الفترة الأخيرة قبل الثورة. والحقيقة أن القوى الوحيدة التي كانت جاهزة لخوض الانتخابات هي جماعة الإخوان المسلمون، والحزب الوطني إذا أتيحت له المشاركة.

في رده على تلكؤ المجلس الأعلى للقوات المسلحة في وعده للائتلاف بإقالة حكومة أحمد شفيق، أصدر ائتلاف شباب الثورة في 28 شباط/ فبراير 2011 بيانًا دعا فيه إلى مواصلة تظاهرات أيام الجمعة إلى حين تحقق مطالب الثورة، ودعا إلى الاحتشاد في الميادين في يوم الجمعة التالي (4 آذار/ مارس 2011) في ما أطلق عليه «جمعة تحديد المطالب».

في الليلة التي سبقت «جمعة النصر»، في 18 شباط/ فبراير 2011 أصدر النائب العام عبد المجيد محمود قرارًا بالتحقيق في بلاغات قُدّمت ضد حبيب العادلي وزهير جرانة وأحمد عز وأحمد المغربي، وبثّت صور نقلهم إلى السجن، وهم الذين أمر مبارك باعتقالهم في الأيام الأولى للثورة مناورةً منه للالتفاف على الضغط الجماهيري الحاشد المُطالب برحيله[15]؛ إذ كانت أجهزة النظام القديم مستعدة لملاءمة نفسها لضغط الشارع الثوري، والتكيف معه باتخاذ إجراءات شعبية، ولو من دون الاقتناع بها. وكان هذا سلوكًا موقتًا ومصطنعًا، لكنه حمل دلالات مهمة، فهو يعني أن الثورة قوية والنظام ضعيف، إلا أن القوى الثورية المنظمة لم تستغل هذا الضعف لتغيير النظام، وحاولت الضغط بوسائل الاحتجاج الشعبي لتسريع الإصلاحات في النظام.

كانت أداة الضغط الرئيسة هي «المليونيات» التي احتشد فيها الجمهور بطرح مطالب محددة على المجلس العسكري. وكان الأخير يستجيب لبعضها لتفادي مزيد من ضغط الحركة الثورية، ويساوم، ولا سيما في ظل خلافات بقيت تنشب بين القوى الحزبية المختلفة. ولم تنشأ في أي لحظة قوة موحدة من القوى

---

(15) «حبس العادلي وعز والمغربي وجرانة واقتيادهم والأغلال في أيديهم 15 يومًا على ذمة التحقيق،» (العربية نت، 18/ 2/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 12/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/articles/2011/02/17/138066.html>.

سنتناول مسألة المحاكمات بتفصيل أكبر في فصلٍ تالٍ.

السياسية التي شاركت في ثورة يناير تطالب بتسلم الحكم، أو المشاركة فيه مع المجلس العسكري، على الرغم من تكرار الدعوة إلى إنشاء مجلس حكم مدني تشمل عضويته قادة عسكريين[16]. واستمرت «المليونيات» منصة تعبير عن مطالب ثورة يناير، وأداة ضغط لتحقيق مطالبها ووسيلة عمل مشترك بين القوى السياسية المختلفة، منها الاتفاق على الشعارات، حتى انفصلت الحركة الثورية مع الانقسام على وثيقة المبادئ الدستورية المسماة «وثيقة السلمي»، في «مليونية» جمعة 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

كان قادة حركة الإخوان المسلمين منشغلين بتحقيق وعد الانتخابات لأنهم كانوا واثقين من قوتهم، ودفعهم التمسك بهذا المطلب وحده إلى ارتكاب أخطاء عدة. وكان المجلس العسكري يدرك ذلك، ويغوي الحركة بامتلاك الساحة الانتخابية. أما القوى الأخرى فكانت تخشى هذا السيناريو، وأصبحت معارضتها له الموجِّه الرئيس لعدد من خطواتها، وبوصلتها في التحالفات السياسية التي قادتها بعيدًا عن مطالب الثورة.

في 19 شباط/ فبراير 2011 جرى ترخيص حزب الوسط بقبول الدعوى التي رفعها في دائرة شؤون الأحزاب في المحكمة الإدارية في القاهرة. وكان تاريخ عقد الجلسة محددًا قبل الثورة. لكن الفرق أن الطعن في قرار عدم تسجيل الحزب قُبِل في هذه المرة، بعد أن قرأ القضاء المصري الصورة وبدأ بمسايرة الشارع المصري. كانت الأجواء خلال شهر شباط/ فبراير 2011 أجواء انتصار ثورة، وكان في الإمكان تحقيق كثير فيه. وكان حكم ترخيص حزب الوسط إيذانًا بفتح الباب أمام ترخيص الأحزاب الذي تواصل طوال النصف الأول من عام 2011.

في الأول من آذار/ مارس 2011، صرح المشير طنطاوي أن اقتصاد مصر على حافة الهاوية، وأن مخزون القمح المصري لا يكفي إلا أسابيع معدودة،

---

(16) تكررت الدعوة إلى إنشاء مجلس حكم مدني بمشاركة قادة عسكريين، ونقرأ عنها في عدد من بيانات ائتلاف شباب الثورة، ولاقت جدلًا واسعًا. وعارضتها أغلبية وسائل الإعلام التي بدأت باكرًا في ممالأة المجلس العسكري بدلًا من موالاة مبارك، وعدد من المحسوبين على النظام القديم؛ كما بدت الفكرة في نظر عدد من القوى المحسوبة على الثورة فكرة غير عملية، في ظل الخلافات الشديدة بينها.

وأن مصر تخسر كل يوم 320 مليون دولار، وأنه لا يوجد ما يكفي لدفع رواتب الموظفين، في وقت بلغ فيه الاحتياطي النقدي المصري ما يتجاوز 20 مليار دولار. لكن تصريح طنطاوي كان إشارة مهمة إلى نهج كان يتبلور في الجيش لتخويف الشعب المصري من الثورة ونتائجها، والادعاء أن مصر على وشك الإفلاس، وأن الاقتصاد دخل في مرحلة الخطر، من دون أن تُتخذ أي خطوات جدية لوقف التدهور الاقتصادي. وكانت دول خليجية قد تساوقت لاحقًا في الضغط على مصر بعد الثورة، فحاصرتها ماليًا للدفع باتجاه التخويف من عدم الاستقرار واحتمال انهيار الاقتصاد في المرحلة الانتقالية[17].

كان الإنجاز العيني الوحيد في سياق تغيير مركّبات النظام إجبار المجلس العسكري بفعل التظاهرات والضغط الشعبي ورفض التعامل مع حكومة شفيق، تغيير هذه الحكومة. ففي 3 آذار/ مارس 2011 كلّف المجلس الأعلى للقوات المسلحة عصام شرف[18] (وزير النقل الأسبق) تأليف حكومة جديدة خلفًا لحكومة أحمد شفيق التي أُلّفت قبل أيام قليلة من تخلي مبارك عن السلطة. ويصف نائب رئيس الوزراء عصام شرف الأوضاع التي أُلّفت فيها الحكومة في الآتي: «تشكّلت حكومة عصام شرف في الثالث من مارس 2011 ليكون في استقبالها مجموعة من جرائم اقتحام مقار أمن الدول وحرق ما بها من مستندات، وانطلاق حالة غير مسبوقة من البلطجة وترويع الناس بأعمال سرقات بالإكراه، وخطف فتيات وشباب وإكراه قائدي السيارات على تسليم سياراتهم والتوقيع على عقود

(17) يفند الباحث والصحافي المتخصص بالشؤون الاقتصادية وائل جمال خمسة من أهم عناصر هذه الدعاية الاقتصادية التي اعتمدها المجلس العسكري في مقالة له. انظر: وائل جمال، «خمسة ملاعيب اقتصادية للاستيلاء على ثورتنا،» الشروق، 22/ 5/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 12/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=22052011&id=82cc68db-70be-4c21-9513-c4f0fa6cd877>.

(18) شغل عصام عبد العزيز شرف الذي كلّفه المجلس الأعلى للقوات المسلحة تأليف حكومة جديدة خلفًا لحكومة أحمد شفيق، منصب وزير النقل بين تموز/ يوليو 2004 وكانون الأول/ ديسمبر 2005 في حكومة أحمد نظيف. وهو يحمل بكالوريوس الهندسة المدنية منذ عام 1975، وماجستير هندسة النقل من جامعة بيردو في الولايات المتحدة في عام 1980، والدكتوراه من الجامعة نفسها في عام 1984. انظر: هبة الشرقاوي وفاطيما أوناني، «قدم استقالته 3 مرات في عهد مبارك.. شرف من الهندسة إلى رئاسة الوزراء،» الأهرام، 3/3/2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 22/4/2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/ISUxmb>.

بيعها، واقتحام المساكن وعيادات الأطباء والاستيلاء على الأموال والمنقولات، ثم توّجت حفلات استقبال رئيس الوزراء الجديد بحادث هدم كنيسة إطفيح ... إيذانًا بانطلاق مرحلة جديدة من الاحتقان الطائفي»[19]. فبدأ ضعف الدولة يتحول إلى حال من الانفلات والفوضى الاجتماعية. لكن في تلك المرحلة كان التفاؤل الثوري ما زال في ذروته، والأمل في تحقيق تغيير في أوجه. لذلك فربما كان الوضع صعبًا، لكن الوصف أعلاه لا ينصف الروح التي كانت سائدة، التي جعلت صاحبه وأمثاله يتحمسون للمشاركة في حكومة تقود عملية التغيير.

جاء هذا التكليف نزولًا عند الضغط الذي مارسته القوى الثورية المطالبة بإقالة حكومة شفيق التي اعتبرتها حكومة «فلول» النظام السابق، معتبرة أن الخلاص منها ضرورة ثورية. وأصدر ائتلاف شباب الثورة بيانًا أعلن فيه نجاح ضغط الجماهير في خلع شفيق، وسعيه إلى استكمال المطالب، ووعد بمزيد من الحشد الجماهيري، وأعلن أنه «يترقب الإعلان عن تشكيل الحكومة الجديدة في أقرب وقت ممكن»، كما ذكّر بضرورة البدء بوضع جدول زمني لاستكمال تحقيق أهداف الثورة، وفي مقدمها: حل جهاز أمن الدولة وإعادة هيكلة وزارة الداخلية وتعيين وزير مدني، والإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين، والمحاكمة العاجلة والعلنية لكل من أصدر أو نفّذ أمرًا باستخدام العنف وإطلاق النار ضد الثوار بدءًا من 25 كانون الثاني/ يناير 2011، ومواصلة ملاحقة الفاسدين الذين نهبوا ثروات الشعب المصري ومحاكمتهم، والدعوة إلى إجراء انتخابات مبكرة للمجالس المحلية، وبحث المطالب الاقتصادية والاجتماعية للشعب المصري، وأولها تطبيق الحكم القضائي بحد أدنى للأجور مع وضع حد أقصى بنسبة (15:1)، وحل اتحاد العمال الحالي وإعادة انتخاب اتحاد يمثل عمال مصر بنقاباتهم المستقلة.

أكد البيان أيضًا أن المسار والنهج الثوريين اقتصرا على مطالب موجهة إلى مكوّن من مكونات النظام القديم بتحقيق أهداف الثورة، كأن هذه الأهداف مجموعة مطالب يمكن للنظام القديم تحقيقها. في حين أن المطلب الأهم لمن يقوم بثورة

---

(19) علي السلمي، التحول الديمقراطي وإشكالية وثيقة المبادئ الدستورية، كتاب المصري اليوم (القاهرة: مؤسسة المصري للصحافة، 2012)، ص 41-42.

هو المشاركة في السلطة ذاتها التي عبرها يمكنه أن يحقق الأهداف المرجوّة، لا أن يطالب بها كأنه حركة احتجاج. وهذه حتى لو استجيب لها لامتصاص الاحتجاج، فسيتحكم بتنفيذها من بيده السلطة، مثلًا مطلب تعيين وزير داخلية مدني. فمن الممكن تعيين وزير داخلية مدني مؤيد لجهاز الأمن وغير ملتزم الثورة أو مبادئها وسياستها في ما يتعلق بالأجهزة الأمنية وعلاقتها بالمواطنين.

ينطبق هذا أيضًا على ما ورد في البيان عن أهمية تمديد الفترة الانتقالية بـ «قيادة مجلس رئاسي» وتأجيل مواعيد الانتخابات التي أعلنها المجلس الأعلى للقوات المسلحة، «بالتوازي مع إطلاق الحريات العامة ووقف العمل بقانون الطوارئ وتعديل قانون الأحزاب بما يضمن حق تأسيس الأحزاب بمجرد الإخطار».

كان وصول عصام شرف إلى رأس الحكومة دليلًا على هذه القوة التي اكتسبتها ثورة يناير. فهو من مؤيدي الثورة، على الرغم من انتمائه سابقًا إلى لجنة السياسات في الحزب الوطني، وتوليه وزارة النقل في حكومة نظيف؛ إلا أنه شارك في مسيرة أساتذة الجامعات من جامعة القاهرة إلى ميدان التحرير، للإعراب عن دعم الثورة والمطالبة برحيل مبارك. لذا بقي يُعد وجهًا ثوريًا (أو إصلاحيًا في أقل تقدير) يصلح لقيادة الحكومة في المرحلة الجديدة. وكان شرف في الواقع من أعضاء لجنة السياسات الذين تحوّلوا إلى معارضة جمال مبارك لأسباب مختلفة لا علاقة لها بالثورة. لكن شباب الثورة الذين رشحوا عصام شرف لهذا المنصب لم يروا ذلك.

في الرابع من آذار/ مارس 2011، غداة الإعلان عن تكليفه تأليف الحكومة، توجه شرف إلى ميدان التحرير، وعقب صلاة الجمعة حمله المتظاهرون فوق الأكتاف في مشهد غير مسبوق لرئيس وزراء مصري، فألقى بدوره خطابًا في الجماهير معلنًا أنه يستمد شرعيته من جماهير الثورة. وكانت هذه الواقعة، في أي حال، محطة فارقة، في علاقة الحكومة بالشعب، لما تحمله من رمزية مهمة في مناخ ثوري حار، كالذي شهدته مصر في ذلك الحين[20]. لكن عصام شرف ألّف

---

(20) «رحيل حكومة شفيق دليل على أن الحكومة حكومة الشعب»، الشروق الجديد، 4/ 3/ 2011؛ «قبول استقالة أحمد شفيق وتكليف عصام شرف بتشكيل حكومة مصرية جديدة: «شرف» تقدم مسيرة لأساتذة الجامعات خلال ثورة الـ25 من يناير،» (العربية نت، 3/ 3/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 12/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/ = articles/2011/03/03/140006.html>.

حكومة من فلول نظام مبارك، لا حكومة ثورية، وارتكب شباب الثورة بسذاجتهم السياسية بتأييدها خطأ فادحًا.

مع إعلان المجلس العسكري أنه سيدير البلاد مدة ستة شهور، تليها انتخابات انشغلت الأحزاب بحالاتها الفئوية بين متحمس للانتخابات ومتخوّف منها. وفي هذه الأثناء بقيت القوى الشبابية، كما يلخص بيان ائتلاف شباب الثورة، تطالب بحل جهاز مباحث أمن الدولة، معتبرة إياه الذراع الأقوى لقوى الفساد والاستبداد في عصر مبارك، والملتزم بشدة الولاء لها. واعتبرت ذلك ضرورة ضمن مطالب إصلاح أجهزة وزارة الداخلية، واضعة جهاز أمن الدولة أولوية، نظرًا إلى إرث هذا الجهاز في التضييق على المعارضين السياسيين، والخوف من عودة رجاله إلى تكوين فصيل للثورة المضادة. وماطل المجلس العسكري في الاستجابة للأمر، ما دفع شبابًا من القوى الثورية المختلفة إلى الدعوة إلى اقتحام مقار أمن الدولة، بعد ورود أنباء عن قيام الجهاز بتدمير وثائق تدين أعمال الفساد والقمع في عصر مبارك.

بقي شعار «الشعب يريد إسقاط أمن الدولة» قائمًا. وفي اليوم الذي استقالت فيه حكومة أحمد شفيق، ربط كثر بين هذه الاستقالة وانهيار الغطاء السياسي الذي وفّرته حكومته لإعادة نظام مبارك، الأمر الذي دفع قادة الجهاز إلى القيام بعملية ممنهجة للتخلص من كميات كبيرة من الوثائق بالحرق أو الفرم. فمع استقالة حكومة شفيق، قرر جهاز أمن الدولة بشكل أحادي إتلاف مستندات رسمية وحرقها من دون استئذان الحاكم الفعلي للبلاد، أي المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

اكتسبت معركة اقتحام مقار أمن الدولة في بداية آذار/ مارس 2011 قيمة رمزية خاصة في التعبير عن انتصار الثورة، وقيمة عملية في كسر جهاز يمثل خطرًا على التحول الديمقراطي. فاقتحم متظاهرون المقر الرئيس للجهاز في مدينة نصر في مساء السبت 5 مارس/ آذار 2011[21]، على الرغم من نفي أحد المسؤولين

= انظر أيضًا: «رئيس الوزراء المصري المكلف: أستمد شرعيتي من ميدان التحرير،» (دويتشه فيله (التلفزيون الألماني الناطق بالعربية)، 4/ 3/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 12/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/ZHwgfW>.

(21) ترافق هذا الاقتحام الجماهيري لعدد من مقرات أمن الدولة منها المقر الرئيس في القاهرة مع تغيير وزير الداخلية. انظر: «مصر: اقتحام المقر الرئيسي لمباحث أمن الدولة، ووزير جديد للداخلية،» =

العسكريين حصول ذلك، أو أن الجيش كان موجودًا في أثناء التظاهرات[22]. كما تزامن اقتحام المقر الرئيس مع حصول تظاهرات أمام مقار للجهاز في مدن أخرى. وقام عدد من المتظاهرين بالتحفظ على بعض الوثائق وأجهزة الكمبيوتر، في حين وُجدت بعض الأوراق التي فُرمت للتخلص منها.

كان مقر أمن الدولة في دائرة الرمل في الإسكندرية أول مقر يسقط في أيدي المتظاهرين في يوم الجمعة 4 آذار/ مارس 2011 بعد حصار دام 7 ساعات، في الساعة التاسعة مساء، وسيطر المتظاهرون على الموقف بعد استسلام جنود الأمن المركزي المحيطين به، تاركين أسلحتهم لقوات الجيش، بعد خلع ملابسهم الرسمية. وقابل ضباط الشرطة عرض المتظاهرين بـ «الخروج الآمن» بإطلاق النار بصورة عشوائية، فاقتحم المتظاهرون المبنى وسيطروا عليه.

سارع المتظاهرون بالمئات إلى داخل مبنى الجهاز «أملًا في إنقاذ المستندات والوثائق»، فعثروا على كميات كبيرة كانت قد فُرمت، وفقًا لشهود عيان ولقطات فيديو صورها عدد من المتظاهرين من داخل المبنى. وفي أوقات متزامنة اقتُحمت مقار أمن الدولة في القاهرة وفي مدينة 6 أكتوبر، حيث المقر الرئيس لجهاز أمن الدولة، بعد تجمع آلاف المتظاهرين بسبب ما شاع أنه دخان كثيف من داخل حديقة المبنى فضح عمليات حرق مستندات. وفي حوادث مماثلة أحرق ضباط في أمن الدولة مستندات ووثائق في مدينة الزقازيق. وفي حادث آخر شكل المواطنون دروعًا بشرية حول مقر أمن الدولة في دمياط لمنع الضباط من تهريب صناديق، وهاجمهم بلطجية مدفوعون من جهاز الأمن. وتجوّل المعتقلون السابقون في مقار أجهزة أمن الدولة ومكاتب الضباط. وعُثر على بعض الوثائق التي بدا أن ضباط الجهاز ربما تركوها عن قصد[23].

=(بي بي سي عربي، 5/ 3/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 11/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/03/110305_security_demos_egypt.shtml>.

(22) تصريح اللواء إسماعيل عتمان (مدير إدارة الشؤون المعنوية بالقوات المسلحة) في مقابلة تلفزيونية على برنامج «بلدنا بالمصري» على قناة أون تي في، تاريخ 6/ 3/ 2011.

(23) منها على سبيل المثال ما حصلت عليه جريدة الشروق الجديد من وثائق مثل كشكول مدون به قائمة المرشدين من الأهالي الذين كانوا يعملون لمصلحة الجهاز، ومعظمهم عمال وأصحاب ورش للرخام في منطقة البساتين، ودونت أسماؤهم وعناوينهم وأرقام هواتفهم وأيضًا حالاتهم الجنائية. =

سيطر الجيش على مقار أمن الدولة، وناشد المواطنين إعادة الوثائق التي حصلوا عليها. وبالفعل سلّم كثير من المواطنين وثائق ومستندات للجيش حصلوا عليها من مباني جهاز أمن الدولة.

ثمة شهادات كثيرة عن تسهيل الجيش اقتحام مقار جهاز أمن الدولة. ونقدّر أن سيطرة الجيش على هذه المقار وتسلمه هذا الكم من الأوراق أمده بإمكانات لم تكن متاحة له لناحية السيطرة والتحكم بالمجتمع المدني والسياسي، مثل قوائم شبكات العملاء، ونتائج المراقبة والتنصت على عشرات آلاف الناشطين والسياسيين والصحافيين، وغيرها من الأدوات التي أعانت الجيش، ولا سيما استخباراته العسكرية في عملية السيطرة على البلاد لاحقًا.

حلّت وزارة الداخلية بعد ذلك بعشرة أيام الجهاز، على الرغم من أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة رفض ذلك في وقت سابق باعتبار ذلك يضر بالأمن؛ وحل محله جهاز جديد بمسمى الأمن الوطني، حُدّدت مهماته بحماية البلاد من العمليات الإرهابية وأُلغيت إدارات النشاط السياسي والمتابعة الجامعية. ولم تكن هذه التغييرات فعلية وجوهرية، بل اقتصرت على التسميات فحسب، لأن مسألة السلطة لم تحسم.

بحسب قرار وزير الداخلية منصور العيسوي، أُلغِيَت مباحث أمن الدولة بإداراتها ومكاتبها كلها في محافظات مصر، وعُوِّضت بـ «جهاز الأمن الوطني» (وهو قسم من أقسام الداخلية) الذي سيختص بالحفاظ على الأمن الوطني ومكافحة الإرهاب وفق أحكام الدستور والقانون ومبادئ حقوق الإنسان، من دون التدخل في حياة المواطنين. وقالت وكالة أنباء الشرق الأوسط الرسمية

= ووجدت مثلًا أوراق فيها حصر للكنائس والأديرة الموجودة في دائرة المقر وعددها أكثر من 35 كنيسة وديرًا، كما وجدت قائمة بأكثر من 15 كنيسة غير مرخصة. وعُثر أيضًا على حصر مسبق بأعداد الأقباط الذين كان يتوقع حضورهم في كل كنيسة باحتفالات قداس عيد الميلاد الماضي، وقائمة بأسماء القساوسة وخدم الكنائس الذين كانوا يتعاملون مع الجهاز. ومن بين الأوراق أيضًا خطابات من أفراد من فئات منوعة يطلبون التعاون مع ضباط أمن الدولة، ويؤكدون ولاءهم للجهاز. انظر: «المعتقلون السابقون يتجولون في أمن دولة (الفسطاط) ويجلسون على مقاعد الضباط،» الشروق الجديد، 7/ 3/ 2011. نسخة مؤرشفة على موقع مصرس، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.masress.com/shorouk/403898>.

إن الضباط الذين سيعملون في الجهاز الجديد «سيُختارون في الأيام القليلة القادمة»[24].

سمح الجيش للشباب باقتحام مقار أمن الدولة، ذلك أنه كان مهتمًا بتصفية مراكز القوى الأمنية التي لا تخضع له، كي يعاود هو بناء كل شيء. وقف الجيش متفرجًا على الاقتحامات، لكنه حاكم بعض المقتحمين لاحقًا[25]. كما أنه منع بالقوة أي مسيرة من التوجه إلى وزارة الدفاع، حين حاولت أعداد أكبر من الشباب في مرحلة لاحقة تكرار هذه التجربة في حوادث العباسية في ذكرى ثورة 23 يوليو، التي تكررت مع اعتصام للقوى الإسلامية في أيار/ مايو 2012، مع العلم أن الشرطة العسكرية والمخابرات العسكرية بقيادة عبد الفتاح السيسي بدأت تمارس دورًا قمعيًا في التعامل مع تظاهرات الشباب، كما اعتقلت عددًا من الشباب لم يفرج عنهم منذ 28 كانون الثاني/ يناير 2011، وباتوا يُعدّون من المفقودين. لكن الشرطة العسكرية والمخابرات العسكرية لم تحرك ساكنًا حين اقتُحمت مقار أمن الدولة.

في نهاية آذار/ مارس 2011 بدأت ملابسات ما يعرف بـ «القضية 250»، حين فُتح ملف تحقيق ضد عدد كبير من الشخصيات السياسية المصرية المعارضة لنظام مبارك. وحوى ملف القضية 12 ألف ورقة وتسجيلات 3 آلاف مكالمة هاتفية و4 آلاف شريط فيديو، وشهادات قادة المجلس الأعلى للقوات المسلحة السابق والحالي، وقادة جهازي الاستخبارات السابقين والحاليين وضباط من جهاز الأمن القومي وقادة جهاز أمن الدولة. واتُّهمت 250 شخصية مصرية مع عدد من المنظمات الأهلية، بتلقي أموالًا أجنبية بعد ثورة يناير وبـ«التخابر». لكن النائب العام المصري المستشار هشام بركات قرر حظر النشر في القضية في 28 حزيران/ يونيو 2015، أي قبل اغتياله بساعات[26].

---

(24) «حل مباحث أمن الدولة بمصر،» (الجزيرة نت، 15/ 3/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/5WEIm3>.

(25) من المفارقة أن بعد أربعة أعوام أُحيل إلى التحقيق القاضي زكريا عبد العزيز الذي استعان به الشباب لتسليم المستندات حتى لا تسرق أو تصل إلى أيدٍ غير أمينة. ومن المفارقات أيضًا أن القضايا توالت ضد من اتهموا باقتحام مقار أمن الدولة كبارًا وصغارًا.

(26) «مصر... حظر النشر في القضية 250 أمن دولة،» (العربية نت، 28/ 6/ 2015)، تم =

كشف حسن يوسف مؤلف كتاب أسرار القضية 250 أمن دولة عن أن اللواء عمر سليمان، هو من تقدم ببلاغ لفتح هذه القضية[27]، فيما ذهبت صحيفة المصري اليوم إلى أن هذه القضية قُدِّمت فيها بلاغات متوالية إلى النائب العام، حُرِّرَت في أوقات مختلفة من محامين وشخصيات عامة وسياسيين معظمهم من أنصار الرئيس الأسبق حسني مبارك، مثل مرتضى منصور[28]. واتهمت البلاغات بداية عددًا من أبرز الناشطين السياسيين المعارضين لمبارك وأعضاء حركة 6 أبريل وبعض الإعلاميين المعارضين والمؤيدين لمبارك وأعضاء جبهة الإنقاذ (لاحقًا) بالتحريض على اقتحام المقار الأمنية، و/ أو بالتخابر[29]، وتلقي أموال من الخارج وقلب نظام الحكم[30]. كما ضمت القائمة مجموعة من الإعلاميين والسياسيين

= الاطلاع عليه بتاريخ 6/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/2015/06/28/%D8%A7%D9%84%D9%86
%D8%A7%D8%A6%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D8%A
7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A-%D9%8A%D8%AD%D8%B8%D8%B-
1-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B4%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8
%B6%D9%8A%D8%A9-250-%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-.html>.

(27) يوسف حسن يوسف، أسرار القضية 250 أمن دولة (القاهرة: دار سما، 2015).

(28) أحمد شبلي، «مصادر أمنية: التحريات سبب تأخر التحقيقات في «250 أمن دولة»،» المصري اليوم، 28/ 6/ 2015، تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.almasryalyoum.com/news/details/763166>.

(29) ضمت قائمة البلاغات: أحمد ماهر، أسماء محفوظ، وائل غنيم، وائل عباس، عمرو حمزاوي، إسراء عبد الفتاح، وائل قنديل، أيمن نور، شادي الغزالي حرب، مصطفى النجار، أحمد دومة، علاء عبد الفتاح، نوارة نجم، عبد الرحمن عز، عصام سلطان، المعتز بالله عبد الفتاح، عبد الرحمن يوسف، محمد عادل، محمد سوكة، جهاد الحداد، هشام البسطويسي، غادة شهبندر، حافظ أبو سعدة، ناصر أمين، عمرو الشوبكي، أحمد سميح، مازن حسن، حمدي قناوي، دعاء قاسم، مروة مختار، جميلة إسماعيل، مايكل منير، هشام قاسم، باربرة إبراهيم، سها عبد العاطي، حسام بهجت، معتز فجيري، إنجي الحداد، بهي الدين حسن، محمد شلبي، محمد البرادعي، طارق الخولي، محمد صلاح، جوليا ميلاد، عبد المنعم أبو الفتوح.

(30) «طالت حشدًا من رموز 30 يونيو من التيار اليساري والعلماني: قضية 250 بمصر تتسع.. ورموزها يردون على الاتهامات،» (عربي 21 (موقع إلكتروني)، 28/ 6/ 2015)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/ 9/ 2015:
<http://arabi21.com/story/841182/%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9-250-
%D8%A8%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D8%AA%D8%B3%D8%B9-%D9%88%D8%B
1%D9%85%D9%88%D8%B2%D9%87%D8%A7-%D9%8A%D8%B1%D8%AF%D9%88%D9%86-
%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%87%D8%A7%D9%85%D
8%A7%D8%AA>.

ورجال الدين وشخصيات عسكرية[31]، أصبحت محسوبة على الانقلاب في مصر[32]. في البداية كان الملف موجهًا ضد قادة وشخصيات إعلامية عرفت في سياق ثورة 25 يناير، ثم شملت أسماء كثير ممن أيدوا الانقلاب العسكري لاحقًا ... وبقي هذا الملف بعد انقلاب 3 يوليو سيفًا مسلطًا على رقاب هؤلاء.

خطاب المجلس العسكري وأدواته وإنهاك الثوار

في المجمل، كانت علاقة القوى الثورية مع المجلس العسكري مشوبة بعدم الثقة، وذلك للأسباب الآتية:

- أولًا، تباطؤ المجلس في الاستجابة لمجموعة مطالب اعتبرتها القوى الثورية جوهرية لإحداث قطيعة تامة مع النظام السابق، والخشية من أن هذا التباطؤ يعكس «تواطؤ» المجلس العسكري مع النظام السابق[33]؛ إذ لا يستجيب المجلس إلا تحت الضغط الشعبي. وفي ذاكرة المرحلة الانتقالية مجموعة خطوات لم تُتَّخَذ إلا بعد تظاهرات صاخبة، أبرزها إقالة حكومة أحمد شفيق، وحل جهاز أمن الدولة، ومحاكمة رموز الفساد وفي مقدمهم حسني مبارك. وعزت القوى الثورية المصرية غالبًا هذا السلوك إلى أحد احتمالين: إما سوء نيّة مبطن للحفاظ على ما بقي من النظام والإيحاء بالاستجابة للضغط من خلال التضحية بمبارك، والاكتفاء بذلك؛ أو غياب رؤية واضحة تجاه إدارة المرحلة الانتقالية. ويمكن أيضًا مقاربة هذا السلوك العسكري من زاوية من يرى أن بند أجندة الجيش الأول هو الاستقرار،

---

(31) ذكر في القائمة عد من رجال الدين أبرزهم: محمد حسان، نشأت أحمد، محمد إسماعيل المقدم، محمد عبد الفتاح أبو إدريس، عمرو خالد. وعلى مستوى الإعلاميين، ورد أسماء: عمرو أديب، لميس الحديدي، معتز الدمرداش، دينا عبد الرحمن، ضياء رشوان، محمد حسنين هيكل. وعلى مستوى الشخصيات السياسية: نادر بكار، محمد محسوب، طارق الزمر، أحمد كمال أبو المجد، باكينام الشرقاوي، حازم الببلاوي، السفير إبراهيم يسري، عصام العريان، خيرت الشاطر، ياسر برهامي وآخرون. أما على مستوى القيادة العسكرية، فورد اسمي الفريق سامي عنان واللواء حمدي بدين.

(32) «بالمستندات: تفاصيل قضية الـ «250» ومفاجآت في قائمة المتهمين،» (بوابة الحرية والعدالة، 2/ 7/ 2015)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.fj-p.com/Our_news_Details.aspx?News_ID=72389>.

(33) Noha El-Hennawy, «Military-Civilian Relations on the Brink?,» *Egypt Independent* (11 April 2011), Retrieved on 12/4/2015, from the Web: <http://www.egyptindependent.com/news/military-civilian-relations-brink>.

وأنه لم توجد مؤشرات - حتى تلك اللحظة - تقول بوجود نيّة لتعديل أولويات هذه الأجندة لتشمل تأسيس شرعية جديدة لحكم العسكر، وبالتالي يكون ترجيح غياب رؤية واضحة كون المؤسسة العسكرية بطبيعتها مؤسسة تقليدية ولا تريد إحداث تغيير، أو تقوم به بشكل محدود في إطار النظام القائم وفقًا لتوقيتاتها، لا وفقًا لإيقاع الشارع.

أما المجلس العسكري ففسر من ناحيته التباطؤ بجدوى إجراء التغييرات في ظل حكومة منتخبة موقتة، وأن مهمته فرض الأمن وتسيير البلاد، لا إحداث التغيير. فعلى سبيل المثال، في ملف محاكمة رموز المرحلة السابقة، حبّذ المجلس إجراء المحاكمات بموجب القانون وفي ظل حكومة مدنية منتخبة، الأمر الذي لم تلتقطه قوى الثورة ليتحوّل مطلبها إلى تسلم السلطة لإجراء التغيير، بل انشغلت أغلبيتها بين الدعوة إلى إجراء انتخابات والتخوف من إجرائها[34].

- ثانيًا، أُثيرت تساؤلات عن الدور الحقيقي للشرطة العسكرية في أثناء الثورة، بعد ورود تقارير صحافية وشهادات ناشطين وتقارير منظمات حقوقية عن مجموعة من الحوادث وممارسات تعذيب ارتُكبت بحق الناشطين على أيدي الشرطة العسكرية، منها حادث اقتحام مقار منظمة العفو الدولية، ومركز هشام مبارك في 3 شباط/ فبراير 2011. كما اعتقلت الشرطة العسكرية عددًا من الناشطين، منهم المحامي مالك عدلي في 30 كانون الثاني/ يناير 2011، والمدوّنان وائل عباس في 4 شباط/ فبراير 2011، وكريم عامر في 6 شباط/ فبراير 2011 خلال أيام الاعتصام. وخلال أسبوعي الثورة راجت تقديرات غير مؤكدة أن عدد الناشطين الذين اعتقلتهم الشرطة العسكرية بلغ 10 آلاف شخص،

(34) أوضح اللواء حسن الرويني أن قرارات النائب العام في شأن محاكمة مسؤولي النظام السابق لم تأتِ متأخرة، حيث يسبق مثل هذه المحاكمات إجراءات كثيرة تستغرق وقتًا مطوّلًا، من أجل التأكد أولًا من البلاغات التي تقدم إلى جهاز الكسب غير المشروع أو إلى النائب العام. أما إذا كانت تختص بالشأن الداخلي فيجري التأكد من صحتها بجمع معلومات من المحافظات كلها من خلال أملاك الدولة والإسكان والزراعة والشهر العقاري، ثم تعود جهة التحقيق إلى وزارة العدل لاستكمال المعلومات، أما إن كان البلاغ يتعلق بالشأن الخارجي فيُلجأ إلى الجهات الأجنبية المختصة لجمع المعلومات الكافية عنه قبل بدء التحقيقات، وكلها أمور تستغرق وقتًا مطوّلًا أطلق عليه الإعلام «تباطؤ»، مقابلة تلفزيونية في برنامج «مصر النهاردة»، على التلفزيون المصري، في 13/ 4/ 2011.

جرى التحفظ عليهم في عدد من السجون العسكرية، وما لبثت أن تغيرت هذه التقديرات لاحقًا، لكن بقي عدد كبير منهم في قيد المفقودين. وأورد تقرير لصحيفة الغارديان شهادات متظاهرين احتجزهم أفراد من الجيش وضُربوا في المتحف المصري في ميدان التحرير[35]. غيرت هذه الشهادات الصورة السائدة عن سلوك الجيش خلال الثورة، غير أن قيادة المجلس العسكري التزمت نفي هذه الاتهامات بالكامل، واعتبرتها من قبيل محاولات الإيقاع بين الجيش والشعب.

ثبت أن الشرطة العسكرية اعتقلت ثوارًا وعذّبتهم، وأُخفي هذا كله في ظل هتاف «الجيش والشعب إيد واحدة». وأثارت المحاكمات العسكرية لعدد من الناشطين جدلًا واسعًا، إضافة إلى الاحتكاكات المتكرّرة بين الشرطة العسكرية والمتظاهرين في ميدان التحرير.

تصاعدت حدة الاحتجاج الشعبي ضد محاكمة المدنيين في محاكم عسكرية، واستمر طرح مطلب إلغائها طوال المرحلة الانتقالية، وهذا إجراء من عهد مبارك وجمهورية يوليو عمومًا، يعدّ من أهم عناوين الاحتجاج قبل ثورة يناير وخلالها.

حين سُئِل اللواء حمدي بدين (قائد الشرطة العسكرية) عن تورط الجيش في تعذيب الناشطين المدنيين نفى نفيًا قاطعًا استخدام الشرطة العسكرية التعذيب، وعلق على وجود حالات موثقة في شكل لقطات فيديو على موقع «فيسبوك»

---

(35) يحكي بلال فضل عن شهادات ناشطين مصريين مثل الفنان علي صبحي عما حدث له في أثناء اعتقاله من الجيش وكيف عُذّب هو وزملاؤه، وشهادة للصحافية رشا عزب في مدوّنتها عن وقائع احتجازها في المتحف المصري وتعرضها للإهانة هي وزملائها الذين عوملوا كمجرمين لأنهم عبّروا عن رأيهم، إضافة إلى شهادات أخرى جمعها مركز النديم لحقوق الإنسان والشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، وأُعلنت في مؤتمر صحافي عُقد في نقابة الصحافيين بحضور أهالي المعتقلين، وتساءل فضل عما إذا كان هناك «قوة» في الشارع تنتحل صفة الجيش وتحتجز الناشطين السياسيين وتعذبهم. ويضيف «هذا هو السؤال الذي يجب أن يتم فتح التحقيق فيه فورًا كي نعرف الحقيقة، وهل هناك أصابع خبيثة تلعب لتفجير البلاد الآن؟ وهل هناك من يقوم بتحدي إرادة الشعب حتى الآن»، ولا سيما أن علي صبحي قال في شهادته إن صور الرئيس المخلوع مبارك كانت موجودة في الأماكن التي اعتُقل الناشطون فيها. انظر: بلال فضل، «ردود وتعليقات،» المصري اليوم، 2011/3/20، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2015/4/14، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/205159>.

لناشطين سياسيين عُذِّبوا أنها يمكن أن تكون «مفبركة»، وكرّر حمدين نفيه القاطع وجود أي حالات تعذيب قام بها عسكريون ضد مدنيين[36].

عمّق إنكار الجيش وجود حالات تعذيب وإطلاق نار وقتل بعد حصولها، واتهام أطراف أخرى مجهولة بها، أزمة الثقة بالجيش بعد الثورة؛ إذ أصبح التبرير جاهزًا يتلخص في أن «طرفًا ثالثًا» أطلق النار. ويجري الترويج عادة لوجود كيانات خفية مثل: الفلول والطرف الثالث، وهي كيانات جاهزة لاتهامها بالجرائم كلها. وظهرت خرافة «الطرف الثالث» مبكرًا وانتشرت كالنار في الهشيم؛ وهي مجرد تسمية إعلامية هدفها التستر بالكذب على الفشل والإهمال، أو إخفاء هوية أطراف مدفوعة من وزارة الداخلية أو قوى الأمن، عملت على قمع العناصر الثورية التي واصلت النضال، أو كانت مكلفة بإحداث فوضى.

كانت المناسبة الأولى التي راج فيها اتهام «الطرف الثالث» في يوم تكريم شهداء 25 يناير؛ إذ وقعت أمام مسرح البالون في حي العجوزة في القاهرة مشاجرة عرفت بحوادث مسرح البالون، في الساعة الثامنة من مساء الثلاثاء الموافق فيه 28 حزيران/ يونيو 2011، بين مجموعة من المحتجين ورجال الأمن المسؤولين عن حراسة المسرح. وأدت المشاجرة إلى وقوع إصابات في كلا الطرفين. وكانت المشاجرة قد وقعت على خلفية محاولة مجموعة أشخاص الدخول إلى المسرح الذي كانت تعقد فيه حفلة أقامتها وزارة الثقافة لتكريم أسر شهداء ثورة 25 يناير. وأدت مطاردات قوات الأمن للمتظاهرين إلى هروبهم في اتجاه ميدان التحرير، وامتدت الاشتباكات بينهم وبين الأمن إلى محيط الميدان. وصدر تقرير تقصي حقائق عن المجلس القومي لحقوق الإنسان، خلص إلى أن الشرطة لجأت إلى الاستخدام المفرط للقنابل المسيلة للدموع، ما تسبب بحالات اختناق كثيرة. كما لاحظ التقرير ظهور مجموعات منظمة بين المتظاهرين تحمل أسلحة بيضاء وتعمل على إحداث أعمال عنف، وترتدي زيًا موحدًا. وفي هذا السياق انتشرت تصريحات لشخصيات عامة أن حوادث مسرح البالون كانت مدبرة، الأمر الذي تطابق مع الرواية الرسمية للسلطات المعنية. وانتشرت ظاهرة

---

(36) «اللواء حمدي بدين قائد الشرطة العسكرية يتحدث في أول حوار صحفي: هناك محاولات للوقيعة بين الشعب والجيش،» الشروق الجديد، 7/ 3/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.masress.com/shorouk/410822>.

اتهام «الطرف الثالث» مبكرًا بعد الثورة، واختفت بعد الانقلاب العسكري في 3 تموز/ يوليو 2013.

كان في مقدور باحث مصري أن يكتب في آب/ أغسطس 2012 عن ممارسات الجيش في المرحلة الانتقالية، أن نحو 12.000 مصري مدني حوكموا في المحاكم العسكرية خلال الثمانية عشر شهرًا الماضية فقط، كانت قضايا معظمهم جرائم عادية، لكن المئات من الناشطين السياسيين خضعوا لمُحاكمات عسكرية. ومع أن البرلمان المصري ذا الأكثرية الإسلامية عدّل قانون القضاء العسكري في 6 أيار/ مايو 2012، ضغط المجلس العسكري على البرلمان للحفاظ على صلاحيات قوية للقضاء العسكري. ولا يزال قانون القضاء العسكري الحالي يسمح بمحاكمة مدنيين في محاكم عسكرية بتهم تتعلّق بارتكاب جرائم ضد القوات المسلحة، أو في المناطق التي تخضع للجيش. وبموجب هذا القانون، فإن النيابة العامة العسكرية هي الجهة المُختصّة بتحديد ما إذا كانت جريمة مُعيّنة تقع ضمن اختصاص القضاء العسكري أم لا[37].

ارتكبت قوات الأمن المصرية كثيرًا من الانتهاكات الخطرة لحقوق الإنسان، أو كَلّفت جهة أخرى بذلك خلال الفترة الانتقالية، منها قتل المتظاهرين والاستخدام المفرط للقوة في تفريق المتظاهرين وتعذيبهم في أثناء الاعتقال أو التوقيف. وفشل المجلس العسكري في التحقيق في هذه الجرائم وتحديد هوية الجُناة. وبحسب مراقبين محليين ودوليين في مجال حقوق الإنسان، شاركت القوات المسلحة في ارتكاب عدد من هذه الجرائم بهدف إسكات مُنتقديها، في غياب صلاحيات للمدعي العام المدني للتحقيق في الانتهاكات التي ارتكبها أفراد من الجيش؛ إذ عدّل المجلس العسكري في 10 أيار/ مايو 2011 قانون القضاء العسكري حيث حَصر حق النظر في الجرائم التي ارتكبها أفراد الجيش بالنيابة العسكرية، حتى لو بدأ التحقيق في هذه الجرائم بعد تقاعدهم.

بعد انتخابه رئيسًا للجمهورية في حزيران/ يونيو 2012، أعلن محمد مرسي

---

(37) Moataz El Fegiery, «Crunch Time for Egypt's Civil-Military Relations,» (Policy Brief; no. 134, Foundation for International Relations and Foreign Dialogue (FRIDE), August 2012), p. 4, Retrieved on 7/7/2015, from the Web: <http://fride.org/descarga/pb_134_crunch_time_for_egypts_civil_military_relations.pdf>.

التزامه تجاه العدالة الانتقالية والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في مصر التي جرت في الفترة الانتقالية. وألّف في 7 تموز/ يوليو 2012 لجنة تقصّي حقائق للتحقيق في الجرائم التي ارتُكبت ضد المتظاهرين العُزّل في الفترة الممتدة بين 25 كانون الثاني/ يناير 2011 و30 حزيران/ يونيو 2012. إلا أن اللجنة أُلّفت على عَجل من دون تشاور كافٍ مع خبراء في مجال حقوق الإنسان وغيرهم من المتخصصين. كما ضمت اللجنة الجهات ذاتها، مثل مكتب المدّعي العام ووكالة المخابرات التي فشلت في السابق في تقديم دلائل إلى المحكمة لتحديد هوية مُرتكبي الجرائم خلال الـ 18 يومًا من الثورة. وضمّت هذه اللجنة أيضًا ناشطَين اثنين في مجال حقوق الإنسان كمراقبَين فحسب، من دون سلطة لهما للتأثير والمساهمة في عمل اللجنة. لذا شكك كثير من المصريين في ما إذا كانت تحقيقات اللجنة ستؤدي إلى نتائج مهمة[38].

- ثالثًا، رأى بعض القوى في حينه وجود محاولات من بقايا النظام السابق الإيقاع بين الشعب والثوار والمجلس العسكري. وبدا ذلك جليًا من تكرار شهادات ناشطين عن مشاهدة عدد من الوجوه «الغريبة المندسة» في الميدان تحرّض الشباب ضد الجيش وتتطاول على قيادته. ويقول أحد الناشطين إن أحد المنتمين إلى التحريات العسكرية طلب منه مساء الثلاثاء في 8 آذار/ مارس 2011 أن يغادر الميدان لأنه الاعتصام سيُفَضّ بالقوة في اليوم التالي بعد أن استاء قادته مما يُنقل من تقارير عن وجود «تحريض ضد الجيش بشكل خطير يهدد البلاد»[39]. ويصعب هنا الحكم على دقة الإشاعات وصحتها. لكن لا يستبعد على الإطلاق، من منظور التطورات اللاحقة، وجود علاقة للجيش نفسه، وبالتحديد مخابراته العسكرية، بما سمي في حينه «فلولًا» و«مندسين»، ولاحقًا «طرفًا ثالثًا».

- رابعًا: صدور قرارات حكومية أثارت غضب قوى 25 يناير، مثل مرسوم بقانون رقم 34 لسنة 2011 الذي عاود المجلس العسكري بمقتضاه تجريم حق الإضراب، وطلب جهاز الأمن الوطني، وريث أمن الدولة، كشوفًا بأسماء الطلاب الناشطين في الجامعات، وصدور قرار بضرورة موافقة الجهاز المسبقة على إقامة ندوات جامعية.

(38) المصدر نفسه، ص 5.

(39) فضل، «ردود وتعليقات».

وقامت الحكومة بتفعيل قانون يجرّم الاعتصامات والاضطرابات التي من شأنها «تعطيل العمل»، وهو قانون أقرّه المجلس الأعلى للقوات المسلحة في نيسان/ أبريل 2011، ووصفه منتقدون بأنه عودة إلى العهد الماضي في قمع الاحتجاجات. وينص القانون على عقوبة بالحبس وغرامة تصل إلى نصف مليون جنيه مصري على كل من يقوم في أثناء سريان حال الطوارئ بعمل وقفة أو نشاط ترتب عنه منع أو تعطيل أو تعويق إحدى مؤسسات الدولة، أو إحدى السلطات العامة.

أعلن عدد من النقابات العمالية والقوى السياسية، بينها تنظيمات شكّلها شباب الثورة، رفضه مشروع القانون، كما انتقده سياسيون وخبراء قانون، واصفينه أنه عودة إلى عهد سياسات قمع الاحتجاجات، فيما علّلت الحكومة ذلك في بيان لها أن هذا القانون ضروري في الأوضاع الاقتصادية المتدهورة التي لا تحتمل إضرابات عمالية مع انتشار المطالبة بمطالب فئوية[40].

واجه المجلس العسكري من وجهة نظره ثلاث مشكلات رئيسة في إدارة المرحلة الانتقالية: استعادة الهدوء في الشارع المصري واستعادة الأمن ومواجهة المشكلة الاقتصادية؛ فبحسب تصريحات منسوبة إلى طنطاوي استُهلك 6 مليارات دولار من احتياطي البنك المركزي خلال الثورة، وإذا استمر الأمر على المنوال نفسه فلن يبقى أي احتياطي في خزينة الدولة، كما أن تشغيل الإنتاج تدنّى إلى 20 في المئة، علاوة على خسارة البورصة 5 مليارات جنيه[41].

---

(40) «مصر تفعّل تجريم الاعتصامات،» (الجزيرة نت، 9/ 6/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 11/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/ySuIGL>.

(41) بقي موضوع التحذير من تآكل الاحتياطي النقدي والمشارفة على حواف الإفلاس موضوعًا للجدل والدعاية السياسية. في حوار مع هشام رامز (محافظ البنك المركزي في هذه الفترة)، تحدث فيه عن أن الاحتياطي النقدي الذي يلجأ إليه في أوقات الأزمات انخفض من 36 مليار دولار في نهاية كانون الأول/ ديسمبر 2010، أي قبل الثورة مباشرة، إلى 27 مليار دولار في نهاية أيار/ مايو 2011، أي إن الخسارة بلغت تسعة مليارات دولار في نصف عام. وبيّن رامز أن الحدود الآمنة هي حد 25 مليار دولار تغطي 6 شهور من واردات مصر السلعية، وأن إنقاذ الاحتياطيات النقدية مرهون بارتفاع موارد مصر بالدولار، التي تتطلب بحسب قوله عودة عجلة الإنتاج إلى الدوران والعمل لدفع النمو الاقتصادي من جديد إلى معدلات ما قبل ثورة 25 يناير. انظر: أحمد يعقوب، «"المركزي": احتياطي النقد الأجنبي يتراجع لـ 27 مليار دولار في مايو،» اليوم السابع، 7/ 6/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/NLjCNk>.

جريًا على نهج العسكر المعروف، اتبع المجلس أسلوب الشعبوية الوطنية التي تغالي في مخاطبة الهوية المصرية في شرح الأزمة، كأن هناك دولًا كثيرة «لا تستطيع إعلان الحرب على مصر وستلجأ إلى تنفيذ مخططات ضد أهداف الثورة عن طريقين: الفتنة الطائفية والوقيعة بين القوات المسلحة والشعب». وكشف هذا الأسلوب عن عدم الجدية في معالجة قضايا البلد، ومنها القضايا الطائفية وعدم الثقة في العلاقة مع الشعب. أما الإشارة إلى الدول الكثيرة التي تنفذ مخططات، فهي إدانة مسبقة لأي تحرك ثوري باعتباره مؤامرة خارجية، أو إعدادًا لأعمال ربما يقف هو وراءها ويستبق الأمور باعتبارها مؤامرات خارجية. وكثّفت أذرع الجيش الإعلامية لاحقًا استخدامها نهج الاستخفاف بعقول «العامة» ونشر الشائعات ونظريات المؤامرة.

انتقد المجلس الأعلى للقوات المسلحة الآراء التي نادت بمحاسبته باعتباره كيانًا مستقلًا عن الجيش ويعمل بالسياسة. وتكاد الرسالة رقم 24 التي وجّهها المجلس العسكري عبر صفحة التواصل على موقع «فيسبوك» تختصر ما وصفته بـ «الثوابت في التعامل مع الثورة»، أبرزها أنها انحازت إلى الشعب ولن تتعامل بأي صورة من صور العنف معه، ووجود عناصر مدسوسة تحاول إفساد الثورة وإيقاع الخلافات بينها وبين الجيش. وأبدت المؤسسة العسكرية حرصًا على حماية الصدقية الشعبية للقوات المسلحة من خلال فتح حوار مع النخب السياسية والثقافية والاجتماعية المختلفة عبر لقاءات مع الكتّاب ورؤساء تحرير الصحف والقوى السياسية، لشرح أهداف المجلس وقراراته وتفسير بعض السياسات وتصريحات أعضاء المجلس التي حذّروا فيها من الإيقاع بين الشعب والجيش.

في البداية اكتفى المجلس العسكري ببياناته وتصريحات أعضائه. واستخدم آليات تواصل مثل اللقاءات الدورية التي عقدها مع النخبة الثقافية والسياسية

= يرى عمرو عدلي أن مشكلة الاحتياطيات ومثيلاتها لم تكن جديدة «بقدر ما كانت قضايا ذات طابع هيكلي مزمن حوّلتها الأزمة الاقتصادية الناتجة عن الاضطراب السياسي والإدارة السيئة للمرحلة الانتقالية، إلى أزمات ملحّة وضاغطة». انظر: عمرو عدلي، «هل يطلق مؤتمر مارس عملية التعافي الاقتصادي المصري،» (مقالة، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، 5 آذار/ مارس 2015)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 11/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://carnegie-mec.org/publications/?fa=59256>.

والمؤتمرات الصحافية؛ ثم دخل المجلس إلى مجال العمل السياسي والإعلامي وأصدر بيانات وتصريحات للرد على ما كان يتواتر من إشاعات. وخاطب في أحيان أخرى الصحف الوطنية، كما استهدف بحملات إعلامية الرأي العام، مثل ظهور قادته بانتظام في برامج الـ «توك شو» (Talk Show) في القنوات الفضائية، وتمويل إنتاج بعض الأغاني الوطنية التي تمجّد الجيش المصري. وفي هذه الفترة استحوذت المخابرات العسكرية على علاقات المخابرات العامة ومباحث الأمن الوطني بالصحافيين والكتّاب ومالكي وسائل الإعلام، إضافة إلى شبكاتها هي. وباشرت ببناء شبكتها المتشعبة من إعلاميين تابعين لها على مستويات العمل الصحافي المختلفة؛ وهي الشبكة التي جرى تفعيلها بفاعلية فائقة في النصف الثاني من عام 2012 وحتى الانقلاب في تموز/ يوليو 2013[42].

تلخصت الرسائل التي تضمنتها حملات المجلس العسكري الإعلامية المبكرة في ما يلي:

- تأكيد أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة هو «من يتولى إدارة شؤون البلاد في هذه الفترة، وأنه لن يقبل أي إملاءات».

- تأكيد أن المجلس «لا يسعى إلى سلطة ولا يطلبها وأن الوضع الحالي فرض على القوات المسلحة أن تكون عند ثقة الشعب فيها».

- إرسال رسائل تطمينية من قبيل التعبير عن رغبته في إنهاء مهمته وتسليم

(42) لاحقًا وضّحت معلومات مهمة عن طبيعة هذه الشبكة، وشكل توجيهها - في تسريب من مكتب عبد الفتاح السيسي بعد وقوع الانقلاب - أنها تضم عددًا من الإعلاميين المعروفين تعمل وفق أوامر مباشرة من مكتب المخابرات الحربية. ففي محادثة بينه وبين المتحدث الرسمي باسم القوات المسلحة أحمد علي، أملى عباس كامل (مدير مكتب وزير الدفاع السيسي) على أحمد علي رسالة مطلوبة لمواجهة حملة «تشويه صورة المشير السيسي» في أثناء حملته الانتخابية، وحدد عناصر من هذه الشبكة من الإعلاميين، لتوجيهها برسالة محددة، لتقوم بدورها بترددادها، ويؤكد له أنه «عاوز الأمور تتناول كده»، ويسرد أسماء أحمد موسى ووائل الإبراشي وإبراهيم عيسى وأماني الخياط ورولا خرسا وعزة مصطفى ونائلة عمارة وأسامة كمال ومحمود مسلم ومصطفى الحسيني. كما عرّج على اسم محمود سعد واصفًا إياه «بمحب ومؤيد». انظر: فيديو بعنوان «تسريب مكتب السيسي والأذرع الإعلامية»، على اليوتيوب، في 19/ 1/ 2015، تم الاطلاع عليه بتاريخ 12/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=YzYQLTtZ5Mk>.

إدارة الدولة خلال ستة شهور إلى سلطة مدنية ورئيس منتخب بصورة حرة وسليمة تعبّر عن توجهات الشعب[43]. وفي لقاء مع رؤساء الأحزاب قال أعضاء في المجلس إن مهمات المجلس الأساسية: «الحفاظ على أمن مصر القومي واستعادة الاستقرار للعديد من قطاعات الدولة والسعي لتحقيق المناخ الديمقراطي الذي يسمح بتولي سلطة مدنية منتخبة حكم البلاد وبناء دستور جديد يؤسس الدولة الديمقراطية الحرة»[44]. وفي بعض الحالات، بدا المجلس العسكري كأنه في حال دفاع عن النفس، فاستنتج كاتب معروف أن «المرء لا يحتاج إلى بذل جهد ليعرف أننا بصدد خطاب دفاعي وهو يعبر عن قلق المجلس العسكري من ضمه إلى قائمة الذين قد يتعرضون للمحاكمة في هذه المناسبة»[45].

في مناسبة أخرى استخدم المجلس المؤتمرات الصحافية وسيلة للرد على الشائعات التي طاولت بعض أعضائه، موضحًا أن «القوات المسلحة لا يمكن لها أن تخون أو تناور، سواء قبل 25 يناير أو بعدها، وهي تعمل كل ما هو في مصلحة الشعب. ومحذرًا من قيام بعض الجهات والأقلام بمحاولة هز صورة القوات المسلحة، ومؤكدًا على أننا جميعًا مصريون وفي خندق واحد»[46]. واستغرق المجلس وقتًا وجهدًا في سبيل دحض سيل الشائعات. لكن حين بدأ هو بإثارة الترّهات والقصص الخيالية للتغطية على جرائم ارتكبت بحق مدنيين، والشائعات

---

(43) «المجلس الأعلى للقوات المسلحة يناقش المشكلات الراهنة مع رؤساء الأحزاب،» الشروق الجديد، 6/3/2011، نسخة مؤرشفة على موقع مصرس، تم الاطلاع عليه بتاريخ 11/4/2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.masress.com/shorouk/402992>.

(44) «رؤساء الأحزاب يطرحون مشاكلهم على المجلس الأعلى للقوات المسلحة،» الأهرام، 6/3/2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/4/2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/archive/Egypt/News/66058.aspx>.

(45) يطرح فهمي هويدي في مقالة له تساؤلات عن هذا الخطاب الذي حمله ملحق إعلاني خاص وزّعته جريدة الأهرام لمصلحة الشؤون المعنوية للقوات المسلحة، انظر: فهمي هويدي، «العسكر في موقف الدفاع،» الشروق، 9/4/2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 11/4/2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=09042011&id=8e3c7d34-7939-4bf9-91ed-727d2f2005e3>.

(46) «حذّر من هز صورة القوات المسلحة وأكد انحيازه للشعب: المجلس العسكري الحاكم: لن يحكم مصر «خميني آخر»،» الرياض، 5/4/2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/4/2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alriyadh.com/620609?print=1>.

ضد خصومه عبر شبكاته الإعلامية، لم يكن أحد قادرًا على منافسته في ذلك. وتجلت هذه القدرة لاحقًا لحظة الانقضاض على شخص الرئيس المنتخب للنيل من شعبيته من خلال نشر الشائعات والقصص والأخبار الملفقة في وسائل الإعلام. الأمر الذي سنتناوله لاحقًا حين نتطرق إلى مرحلة الرئيس المنتخب القصيرة.

كان المجلس في البداية حريصًا على إظهار صورة مقبولة للجيش تساير الأطراف المختلفة وتوقع بينها الخلاف في الوقت ذاته، كما في حالة النداء الذي وجّهه المجلس لشعب مصر ولشباب الثورة «بعدم الالتفات إلى الشائعات المغرضة والانسياق وراءها وترديدها، حيث تخدم أعداء الثورة وإثارة البلبلة في اللحظات التاريخية التي تمر بها البلاد»، وذلك في لقاء مع رؤساء تحرير الصحف أكد فيه أن مصر لن يحكمها خميني آخر[47]. وكان بذلك يثير شائعات ومخاوف عند قوى كثيرة في المجتمع المصري ثم يخاطبها ليطمئنها. وفي لقاء مع ائتلاف شباب الثورة قطع المجلس وعودًا بمحاسبة المسؤولين عن «جمعة التطهير» التي شهدت اعتداءات من الشرطة العسكرية على المتظاهرين، وطالبه الشباب بإعادة هيكلة جهاز الشرطة وإقالة جميع المحافظين؛ حتى إن إحدى الناشطات قالت إن الشباب فوجئوا «بتعاون الجيش واتساع صدره في سماع مطالبنا ومبادراتنا»[48].

كان واضحًا افتقار المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى رؤية واضحة لإدارة المرحلة الانتقالية. ولأن سلطة إدارة شؤون الدولة آلت إليه في أوضاع استثنائية، بدا كأن همّه الأول ينحصر في إثبات أنه لا يسعى إلى الاحتفاظ بها. وتتالت جملة أخطاء عكست مقدار حيرته وارتباكه، منها:

- رفض المجلس تأليف مجلس رئاسي لمعاونته في إدارة شؤون البلاد، ما عكس تناقضًا في توجهاته؛ فمن ناحية ظهر المجلس كأنه شديد الحرص على الإسراع بنقل السلطة خلال فترة لا تتجاوز ستة شهور، لكنه في الوقت نفسه لم

---

(47) المصدر نفسه.

(48) «المجلس العسكري يحدد جدولًا زمنيًا لانتقال السلطة والانتخابات الرئاسية خلال شهر أغسطس،» الشروق الجديد، 28/ 2/ 2011، نسخة مؤرشفة على موقع مصرس، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.masress.com/shorouk/399064>.

يكن مستعدًا لإشراك عناصر غير عسكرية في إدارة البلاد خلال المرحلة الانتقالية. لكنه ألّف فجأة مجلسًا استشاريًا من المدنيين لاحتواء هذا المطلب[49].

- إصراره في البداية على استمرار عمل حكومة شفيق التي أُلّفت بتكليف من الرئيس السابق، ثم إدخاله تعديلات عليها لاحقًا لإدامة عملها فترة أطول، على الرغم من وصفها بأنها حكومة «تسيير أعمال»، وحرصه في الوقت نفسه على احتفاظ رموز مكروهة بمقاعد وزارية فيها، إلى أن خضع في النهاية لمطالب الشعب بإقالتها وتكليف شخصية تحظى بقبول «شباب الثورة» تأليف حكومة جديدة.

- إنهاء عمل لجنة لتعديل الدستور على الرغم من إعلانه تعطيل العمل به من دون إبداء أسباب وتأليف لجنة أخرى، وقصر صلاحيات عملها على اقتراح تعديلات محدودة لا يمكن أن تفي بالغرض أو تؤدي إلى انتخاب أفضل العناصر، أكان لرئاسة الجمهورية أم لعضوية البرلمان، ثم تحديد 19 آذار/ مارس 2011 موعدًا للاستفتاء على التعديلات الدستورية المقترحة قبل إنضاجها وتحسينها من خلال النقاش العام. ثم إصدار إعلان دستوري بعد الاستفتاء من المجلس العسكري باعتباره حاكمًا سياسيًا.

كانت هذه أول مرة في تاريخ مصر الحديث التي تحكم المؤسسة العسكرية البلاد مباشرة. فثورة 23 يوليو 1952 قادها ضباط في الجيش من الرتب الدنيا

---

(49) أنشأ المجلس الأعلى للقوات المسلحة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 مجلسًا استشاريًا، في إثر ضغط شعبي تولد من نقد أدائه في التعامل مع الاعتصامات والاحتجاجات وتباطؤه. وتحددت اختصاصات المجلس في القرار 283 لسنة 2011 على نحو ضبابي، تلخّصه عبارة «إبداء الرأي في ما يتعلق بقضايا البلد، وما يعرض عليه من المجلس الأعلى للقوات المسلحة، مراجعة مشروعات القوانين والاتفاقيات الدولية (لم يكن مجلس النواب قد عُقد)، إبداء وعرض المقترحات في بعض القضايا العامة والأزمات وما يتعلق بالمواطنين». وجرى تأليفه من خليط سياسي من مقربين من المجلس وممثلين عن القوى السياسية المختلفة، برئاسة منصور حسن السياسي القديم، وكانت اختصاصاته غير واضحة. ولم يكن عمليًا قادرًا على مراقبة عمل المجلس، ولا موازنة توجهات المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وانهار مع أول خلاف حقيقي مع الضباط الحاكمين. وعمومًا، اتسم أداؤه بانعدام الفاعلية (هذا ما ذكره رئيسه الثاني نور فرحات في مسببات استقالته). ويشير مآل مثل هذه المجالس إلى عمق الأزمة، وعجز المجلس العسكري عن تقديم رؤية سياسية للانتقال بالبلاد من حكم مبارك إلى حكم ديمقراطي. إذ تبدأ أزماتها من طبيعة عضوياتها وعجز سلطاتها، وافتقادها الحد الأدنى من القوة التي تضمن نفاذ قراراتها أو تبني توصياتها.

والوسطى، قاموا بتنحية المؤسسة العسكرية السابقة، وسرعان ما استبدلوا الزي العسكري بالزي المدني. لكن الجيش بقي صاحب نفوذ مع عبد الحكيم عامر، ولم يخضع لسلطة الرئاسة. وحسم الصراع لمصلحة الأخيرة بعد حرب عام 1967. أما في المرحلة بين ثورة 25 يناير حتى الانتخابات الرئاسية، فحكمت المؤسسة العسكرية نفسها بصفتها الأصيلة كمؤسسة.

وُجِّهت الانتقادات إلى المجلس العسكري، لا بصفته يمثل القوات المسلحة، وإنما بصفته الحاكم السياسي للبلاد وبسبب أدائه السياسي. وجسّد ضيق صدور جنرالات المجلس بالنقد الذي كان يوجّه إليهم على بطء الأداء السياسي ثقافةً عسكرية تُعدّ الأعلى مرتبة محصنة من أي انتقاد يصدر ممن هم أدنى منهم مرتبة؛ فهم غير معتادين سماع النقد داخل الجيش أصلًا، فضلًا عن أن يتقبلوا صدوره من مدنيين.

ورث المجلس تركة ثقيلة من سياسات مبارك، وكان في أمسّ الحاجة إلى وسائل التواصل أكثر من وسائل القمع. ولأنه دخل المرحلة السياسية الجديدة من دون خطة، فبنى على ما ورثه من وعود مبارك بالإصلاح في خطاباته الأخيرة، واتصالات نائبه عمر سليمان الذي باشر خلال الثورة بوضع مخطط للخروج من الأزمة من خلال فتح قنوات حوار مع القوى الوطنية المختلفة، ومنها جماعة الإخوان المسلمين. وبدا واضحًا أن الجيش، في حالة قيادة طنطاوي على الأقل، لا يعارض وصول رئيس مدني إلى السلطة في مصر، إلا أنه صمم على استمرار أربعة عناصر في الوضع القائم قبل الثورة: الامتيازات التي يتمتع بها الجيش؛ حفظ الاستقرار في مصر، ما يعني عدم القيام بتغييرات ثورية؛ الحفاظ على اتفاقية السلام مع إسرائيل؛ وأخيرًا (وربما أولًا) الحفاظ على العلاقة مع الولايات المتحدة.

بعد يوم واحد من تنحي حسني مبارك، أصدر شباب ثورة 25 يناير بيانًا حدّدوا فيه الرؤية المستقبلية لمصر، وكان أحد أهم المطالب «تشكيل حكومة انتقالية تضم كفاءات وطنية مستقلة، ولا تضم تيارات سياسية أو حزبية تتولى إدارة شؤون البلاد وتهيّئ لإجراء انتخابات عامة حرة ونزيهة في نهاية الفترة الانتقالية لمدة لا تزيد على تسعة أشهر ولا يجوز لأعضاء هذه الحكومة الانتقالية الترشح لأول انتخابات رئاسية أو برلمانية»[50]. كان هذا مطلبًا غريبًا لثورة. فما يجب أن يقوم في أي بلد

(50) في بيان خرج من الميدان وألقاه محمد فؤاد جاد الله باسم «جماهير ثورة مصر» وردت =

بعد ثورة لتغيير النظام الحاكم، هو حكومة سياسية مؤلفة من سياسيين ملتزمين كبح عناصر النظام القديم في الدولة، ووضع أسس النظام الجديد، لا حكومة بلا سياسيين. وكان هذا إثباتًا آخر على عدم قدرة تعامل شباب الثورة مع موقعهم بعد سقوط مبارك، وعدم تقديرهم مهمات الثورة.

غير أن المجلس العسكري أصدر بيانًا عقب تنحي مبارك حدد فيه مواصفات المرحلة الانتقالية، جاء فيه أن دور الحكومة المصرية القائمة يقتصر على «تسيير الأعمال وتنفيذ المهام المطلوبة منها في المرحلة الانتقالية». بدا واضحًا أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة يميّز بين حكومة «تسيير الأعمال» و«الحكومة الانتقالية»، وأن الحكومة القائمة آنذاك - حكومة أحمد شفيق المعينة من مبارك - تعمل كحكومة تسيير أعمال، إلى حين تأليف «حكومة انتقالية»؛ وانحصرت وظيفتها في ضمان استمرار الحياة الطبيعية اليومية من دون أن يكون لها دور مؤثر في مستقبل مصر السياسي، فهي ليست مفوّضة القيام بأي تغييرات في الأوضاع القائمة تنفيذًا لسياسات أو توجهات جديدة. غير أن طبيعة الدور المنوط بحكومة أحمد شفيق لم تكن واضحة. فهي حكومة أُلّفت بخطاب تكليف من رئيس مخلوع في إطار النظام السياسي السابق، وجرى تعديلها من دون إصدار تكليف جديد. ولم يكن واضحًا ما هي مهمة هذه الوزارة، ولم يقدّم رئيسها تصورًا واضحًا عن البرنامج الذي يحكم بمقتضاه. والأهم أن الخطوة ووجهت بانتقادات شديدة من قوى الثورة التي رأت فيها تكريسًا لنظام ما قبل الثورة لأنها «من بقايا النظام السابق»[51]. وقام شفيق بتعديل وزاري في الحكومة حاول من خلاله احتواء الانتقادات من خلال تأليف حكومة شبيهة بحكومات الائتلاف الوطني

= المطالبة بحكومة انتقالية. انظر: «البيان الأول لجماهير ثورة مصر،» (الجزيرة نت، 12/ 12/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/G0KDvf>.

وهو بيان يتشابه وبيان ائتلاف شباب الثورة الأول الذي ضم مطالبتها بـ «إعادة تشكيل الحكومة وبحيث تكون حكومة تكنوقراط انتقالية يترأسها شخصية وطنية مدنية متوافق عليها ولها ثقة ومصداقية لدي الجمهور»، انظر: أحمد كامل البحيري، «ائتلاف شباب الثورة... الأزمة البنيوية وحتمية الحل،» (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، [د. ت.])، على الموقع الإلكتروني: <http://acpss.ahramdigital.org.eg/News.aspx?Serial=97>.

(51) ««الإخوان» تعلن رفض التعديلات الوزارية.. وتطالب حكومة «شفيق» بالتنحي واستبدالها بـ «تكنوقراط»،» المصري اليوم، 22/ 2/ 2011.

عبر تضمينها شخصيات محسوبة على أحزاب المعارضة والمستقلين[52]. فأدى في 22 شباط/ فبراير 2011 اليمين الدستورية مجددًا أمام محمد حسين طنطاوي (رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة) بعد تضمين الحكومة الجديدة شخصيات محسوبة على حزب الوفد وحزب التجمع والجبهة الوطنية للتغيير. غير أن هذا الأمر لم يقلّص أو يخفف من حدة الاحتجاجات ضد حكومة شفيق، وبلغت الاحتجاجات ذروتها في يوم الجمعة الواقع فيه 25 شباط/ فبراير 2011، أي بعد ثلاثة أيام فقط من إعادة تكليف شفيق، حيث اجتمع مئات آلاف المصريين في ميدان التحرير في ما سمي «جمعة التطهير والخلاص»، وكرّروا مطالبهم بإقالة حكومة أحمد شفيق وتطهير مؤسسات الدولة من بقايا النظام القديم. وثبت أن أحزاب المعارضة التقليدية مستعدة للانضمام إلى حكومة شفيق، وحكومةٍ أخرى فرض تأليفها الثوار بعد شفيق. ليس هذا هو المهم إذًا، بل التزام الحكومة تنفيذ أهداف محددة تقود إلى تحقيق أهداف الثورة الديمقراطية. ويتعذّر ضمان ذلك ومراقبته من دون قيادة سياسية ملتزمة أهداف الثورة.

صدرت بيانات عدة تحمل مطلب إقالة شفيق، منها بيان صدر عن الجمعية الوطنية للتغيير والبرلمان الشعبي وجبهة دعم الثورة طالب المصريين بالتمسك بأعلى درجات اليقظة والوعي لإفشال ما وصفه بالانحرافات الخبيثة عن مطالب الثورة الشعبية والتمسك بوحدة الجيش والشعب لإنجاز باقي مطالب هذه الثورة الشعبية وفي مقدمها تطهير الحكومة والإعلام وسائر مؤسسات الدولة من بقايا

---

(52) تألفت الترشيحات الجديدة من يحيى الجمل الذي تولى منصب نائب رئيس مجلس الوزراء، وهو ممثل الجبهة الوطنية للتغيير، ومنير فخري عبد النور الذي تولي وزارة السياحة عن حزب الوفد، وجودة عبد الخالق عضو المكتب السياسي لحزب التجمع وزيرًا للتضامن والعدل الاجتماعي. واستمر عدد من الوزراء في مناصبهم، في مقدمهم سمير رضوان وزير المالية وفتحي البرادعي وزير الإسكان وفايزة أبو النجا وزيرة التعاون الدولي، مع استمرار حسن يونس وزيرًا للكهرباء والطاقة وحسين العطفي وزيرًا للري واللواء محمود وجدي وزيرًا للداخلية وإبراهيم مناع وزيرًا للطيران المدني وعاطف عبد الحميد وزيرًا للنقل وأيمن أبو حديد وزيرًا للزراعة وزاهي حواس وزيرًا للآثار ومحسن النعماني وزيرًا للتنمية المحلية وسيد مشعل وزير دولة للإنتاج الحربي وماجد جورج وزير دولة لشؤون البيئة. انظر: هالة السيد ومحمد العجرودي، «الوزراء الجدد في حكومة أحمد شفيق،» الأهرام، 22/ 2/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 22/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.ahram.org.eg/archive/Egypt/News/63944.aspx>.

النظام الفاسد. وذكر البيان «أنه بعد مرور اثني عشر يومًا على تنحي مبارك عن الحكم، وتولّي المجلس الأعلى للقوات المسلحة مقاليد الأمور في البلاد، لا يزال النظام السابق قابعًا في دوائر السلطة، ممثلًا في حكومة أحمد شفيق التي عينها مبارك بعد سقوط شرعيته في 25 كانون الثاني/ يناير 2011، وما زالت أذناب النظام من فلول الحزب الوطني وعناصر أجهزة أمن الدولة السابق يحيكون المؤامرات لنشر الفوضى بافتعال واستغلال التظاهرات الفئوية وبث البلبلة للتمسح بثورة الشعب إعلاميًا والتجرؤ على استنساخ الحزب البائد باسم «25 يناير»، وزرع بذور الفتنة بين المسلمين والأقباط بألاعيب الأمن في كنيسة العمرانية من جديد وإثارة الجدل المشبوه في شأن المادة الثانية من الدستور[53].

اعتبر بيان آخر لمجلس أمناء الثورة أن «حكومة أحمد شفيق حتى بعد تعديلها هي حكومة النظام السابق ورئيسه المخلوع وأن الثورة قد أسقطت شرعيتها كما أسقطت شرعيته، وبقاء هذه الحكومة هو أكبر معوّق للاستقرار في البلاد، وأحد أكبر التحديات التي تواجه الثورة، مؤكدًا المطالبة بسرعة تشكيل حكومة من المستقلين والخبراء ذوي الكفاءات لإدارة الدولة حتى تشكيل حكومة منتخبة»[54]. لم يُطرح في هذه البيانات مطلب حكومة مؤلفة من قوى سياسية ملتزمة أهداف الثورة وقادرة على تنفيذها، واستمر الجميع باستسهال مطلب حكومة التكنوقراط. وهذه بحكم تعريفها لا يمكن أن تسعى إلى إحداث تغيير ثوري، فهي ليست صانعة قرار، ولا تضع أهدافًا وتحققها، بل تعمل على تحقيق أهداف النظام.

مع تصاعد وتيرة الاحتجاجات أعلنت ائتلافات قوى الثورة عن مسيرة مليونية بمسمى «جمعة الإصرار» في 3 آذار/ مارس 2011، وكانت قد سبقتها تكهنات باحتمال قيام المجلس العسكري إقالة شفيق، الأمر الذي حدث في يوم الخميس الواقع فيه 2 آذار/ مارس 2011 (قبل يوم من المليونية) حين أُعلن قبول المجلس العسكري استقالة شفيق وتكليف عصام شرف تأليف حكومة جديدة. وأصبحت مليونية يوم الجمعة احتفالًا بتحقيق أحد أهم مطالب الثورة. وفي

---

(53) سمير السيد، علي محمد علي وسامح لاشين، «مئات الألوف يحتشدون بالتحرير للمطالبة بإقالة أحمد شفيق ومحاكمة مبارك،» الأهرام، 26/ 2/ 2011، نسخة مؤرشفة على موقع مصرس، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.masress.com/ahram/64598>.
(54) المصدر نفسه.

أول يوم من تكليفه قام رئيس الوزراء المكلف بزيارة ميدان التحرير وخطب في مئات الآلاف من المتظاهرين، قائلًا إنه يستمد شرعيته «من ميدان التحرير» وإنه «ملتزم بتنفيذ مطالب كل فئات الشعب خلال الفترة المقبلة»، واعتبر نجاح القوى الثورية في فرض مطالبها بإقالة حكومة شفيق وتعيين حكومة تتمتع بالشرعية الثورية بمنزلة «ثورة ثانية»[55]. وكان الزخم الثوري لا يزال قائمًا، والنظام يتزل عند مطالب الثوار، وكان ثمة رئيس حكومة يخطب في ميدان التحرير، لكن هذه السيميائيات، لم تقم حكومة لتنفذ أهداف الثورة، حكومة قادرة على إحداث تغيير جذري في بنية النظام الحاكم في مواجهة الدولة العميقة.

تبيّن بعد إقالة حكومة شفيق أن عفوية الثورة مستمرة، وأنه لم توجد خطة خلف هذا المطلب. فتغيير رئيس حكومة لا يعني كثيرًا في مصر، حتى في تلك المرحلة. وحكومة عصام شرف العضو السابق في لجنة السياسات في الحزب الوطني كانت في الحقيقة حكومة «فلول». ووجد الثوار أنفسهم بعد أقل من عام أمام حكومة يرئسها أحد رؤساء الحكومة السابقين من عهد مبارك، هو كمال الجنزوري. وانطلقت الحركة الثورية بعفوية غير مدروسة بالاتجاهات كلها، وبنقاء ثوري في مواجهة السياسة بشكل عام عمليًا. فالحركة الثورية في الشارع لم تثق بالسياسيين، وبقيت تقدم مطالب لا يحكمها برنامج سياسي واضح. في حين أن البلد كان يحتاج إلى من يديره، وإذا لم يطرح الثوار البديل القادر على إدارته والبدء في وضع أسس النظام الجديد تحضيرًا للانتخابات، فقد طرحه جهاز الدولة. وفهم المجلس العسكري هذا الأمر، وفهمته حركات، مثل جماعة الإخوان المسلمين وغيرهم ممن يفكرون بالحكم، لا بالثورة فحسب. وبدأوا يخطّطون سياسيًا، ويؤيدون الخطوات التي تساعدهم في الوصول إلى الحكم، ويعارضون ما لا يساعدهم في ذلك. ودخلوا لعبة السياسة، وكان لديهم مشروع... أقصد مشروع سلطة. في حين استمرت القوى الديمقراطية تعمل بثورية، لكن من دون خطط سياسية واضحة تطرح مسألة الحكم.

---

(55) محمد عبيد، «رئيس وزراء مصر للمحتجين بالتحرير: انتهى جهاد «التغيير» وبدأ جهاد «البناء»،» (العربية نت، 4/ 3/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 22/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/articles/2011/03/04/140158.html>.

انظر كذلك فيديو لخطاب شرف على موقع يوتيوب، في 4/ 3/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 22/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=nuknV-IIM7U>.

الفصل الخامس

إعلان التعديلات الدستورية والاستفتاء عليها

ينص الدستور على المبادئ الحاكمة للنظام، المحكومة هي ذاتها بقيم أساسية يحميها الدستور وتميز نظام حكم من نظام حكم آخر. كما يحميها الدستور من تجاوزات الأفراد والسلطة، وحتى من تجاوزات السلطة التشريعية ذاتها، حين تسن قوانين مناقضة لها. كما يعرّف الدستور السلطات القائمة وصلاحياتها ويضع حدودها. لذلك، غالبًا ما يتألف من قسمين أساسين: أولهما مبدئي قيمي يصعب تغييره، والثاني متعلق بإدارة الدولة والنظم الحاكمة لها. وتضيف الدساتير أقسامًا أخرى، لكن لا غنى عن هذين المكوّنين، وغالبًا ما تصعب الدساتير عملية تغيير بنود المكوّن الأول أكثر مما تصعب تغيير الثاني.

يلجأ الخائفون من الأغلبية في النظم الديمقراطية إلى الدستور، مثلما تلجأ إليه الأغلبية في بنود كثيرة. وهذا لا يضيره، بل يبين أهميته؛ إذ يمنح الدستور الأغلبية الديمقراطية السلطة، لكنه يقيدها أيضًا. لذا فهو غير ديمقراطي بهذا المعنى. فوظيفته الأساس هي إبعاد قرارات معينة خارج العملية الديمقراطية بتقييد أيدي الأغلبية والجمهور. فكيف يمكن تبرير نظام يقيد إرادة الأغلبية؟ يمكن أن نعتبر الحقوق والحريات التي يحافظ الدستور عليها «مسألة مطبوعة» في طبيعة الإنسان كما تفترضها الديمقراطية. وبهذا المعنى تصبح فوق الأغلبية. ويمكن أيضًا اعتبار الدستور مقيدًا، لا إرادة الشعب فحسب، بل إرادة الحكومة دفاعًا عن الشعب، أو ضدّ ميول مواطنين بالتضحية بمبادئ من أجل مصالح قصيرة الأجل أو لذّة نفسية أو مادية قصيرة الأجل. فالدستورُ علاجٌ لقصر النظر بهذا المعنى باسم قيم ملزِمة. إنه حالة يقظة مستمرة حين يثمل بعضهم. وبهذا المعنى، يحتاج المواطنون إلى الدستور[1].

---

(1) Stephen Holmes, «Precommitment and the Paradox of Democracy,» in: Jon Elster and Rune Slagstad, eds., *Constitutionalism and Democracy*, Studies in Rationality and Social Change (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1993), p. 196.

ثمّة نزعة ديمقراطية أخرى تؤكد أن الدستور هو إرادة جيلٍ سابق، وأن إرادة الأموات لا يجوز أن تتحكم بإرادة الأحياء. فإرادة كل جيل ملزمة له فحسب، وبالتالي من حق الأجيال التالية أن تغير الدستور[2]. وثمّة رأي ثالث هو أن الدستور ليس أداة كبح للديمقراطية، وإنما أداة لتطبيقها، فلا يمكن تطبيقها من دون أدوات، والأداة في حالة الديمقراطية هي الدستور. وحتى وضع الحريات والحريات المدنية ومنع مسّها في حدود معينة هي أدوات لتطبيق الديمقراطية، ولا يمكن من دونها تحقيق إرادة الأغلبية المؤسَّسة على مواطن يشكل رأيه عبر اختيار بشكل حر بين خيارات مطروحة بشكل معقول. ومن شروط ذلك حرية التعبير وحق المعرفة وحق الاجتماع وغير ذلك. وهذه كلها في النهاية أدوات لتكوين الأغلبية القادرة على اتخاذ قرار، وليس من حق الأغلبية أن تقبل العبودية؛ فالعبد فاقد الإرادة، ولا يمكنه الدخول في تعاقدات حرّة. أما بالنسبة إلى كون تقييد جيل الجيلَ الذي يليه متعارضًا مع روح الديمقراطية، فهذا صحيح. لكن المقارنة الصحيحة هي مع التوريث؛ فتوريث الدستور من جيل إلى آخر مثل وراثة امتيازات المِلكية، حيث يرث الإنسان أملاكًا مع ديونها وتعاقداتها، وهو يرث الحكم مع التزاماته[3]. وغالبًا ما تُعيد الأجيال النظر في الدستور الديمقراطي لإجراء تعديلات، وفي الأغلب ألا تتعارض هذه التعديلات مع قيمه الرئيسة، مثل المساواة والحرية والحق في نشدان السعادة، بل تأتي لتنظيم جوانب حياتية بموجبها، ولا تكن مسيرة بموجبها.

الدستور لا يقيد فحسب، بل يمنح صلاحيات أيضًا. إنه ليس مجرّد قيد؛ فالقيد مقبول لأنه يأتي بعد منح السلطة. إنه يقيد السلطة التي يمنحها، ولا يقتصر على مجرد كوابح للأغلبية. وإذا صح توريث الأملاك مع التزاماتها مثل الديون وغيرها، فهذا ينطبق بدرجة أكبر على انتقال السلطة في نظام حكم ديمقراطي[4]. بهذا المعنى، فإن القيود التي يضعها الدستور ليست قيودًا على الشعب، بل قيود يضعها الشعب على النظام الحاكم وعلى الأغلبية، أي أغلبية الشعب ذاته. وقواعد إدارة الأمة لذاتها (أي الدستور) هي التي تمكّنها من أن تكون شعبًا له إرادة وقادرًا

(2) المصدر نفسه، ص 197.
(3) المصدر نفسه، ص 203-205.
(4) المصدر نفسه، ص 216.

بالتالي على فرض قيود على الأغلبية والأقلية والنظام الحاكم. وهذا بالضبط ما يمنع أن تنصهر إرادة الشعب والزعيم في إرادة واحدة لا تحتاج إلى دستور يقيد السياسة بطبيعته، كما رأى ذلك نقّاد الدستورية الليبرالية مثل كارل شميت في دراساته الكثيرة التي انتقدت الديمقراطية بين الحربين في ألمانيا، ولا سيما كتابه **نظرية الدستور** (1928)[5].

يبدأ الدستور الأميركي بعبارة «نحن شعب الولايات المتحدة». وفي هذا الشأن يقول بروس أكرمان إن من غير الممكن التقدم في بحث موضوع الدستور من دون أن نقدّر مقدار السلطة اللازم للبدء بكلمات من هذا النوع، ولا سيما أنها خرجت من اجتماعات صيفية مغلقة، حيث ادّعى المشاركون في هذه الاجتماعات أنهم ينطقون باسم شعب الولايات المتحدة. ويرى **كُتّاب الاتحادي** (*The Federalist*) أن تأكيد هذه السلطة هي تتويج تجربة جيل ثوري كامل في الحكم الشعبي[6]. ويعدّ أكرمان كتابة الدستور عمومًا نوعًا من «ثورة مضادة» توقِف العمل الثوري الذي ربما يؤدي إلى شلال دماء، أو إلى ثورة «تأكل أبناءها». فالدستور الذي يثبّت مبادئ وإجراءات هو نقيض وصول مثيل نابليون أو ستالين أو غيره إلى الحكم في نهاية الثورات وباسمها. بهذا المعنى، فإن الدستور هو بحكم تعريفه، ثورة مضادة[7]، لا بالمعنى الذي نفهمه اليوم كثورة نظام قديم ضد الثورة، بل كنظام يضع حدًا للثورة كصيرورة.

كيف يقدّم الديمقراطيون أنفسهم ممثلين للشعب؟ أولًا، إنهم يؤكدون أن الحكومة تعمل ضدّ المصلحة العامة بشكل منهجي، وهذا يتطلب تعريفًا ديمقراطيًا للمصلحة العامة. وثانيًا، إنهم يصورون أنفسهم أصحاب رؤية معينة ومؤهلات سياسية أو غيرها تجعل منهم ممثلين «حقيقيين» للشعب. وثالثًا، الادعاءات في شأن شرعية القيادة يجب أن يُوافق عليها بدعم عيني من أتباعها. هذه هي مقومات ما يمكن اعتباره القيادة الثورية التي تعدّ نفسها الممثل الحقيقي للشعب، وهي التي تُمسك بالحكم بعد انهيار النظام في زمن الثورات[8]. لكن ما فعلته هذه القيادة

---

(5) المصدر نفسه، ص 231.

(6) Bruce A. Ackerman, «Neo-federalism?,» in: Elster and Slagstad, eds., pp. 156-157.

(7) المصدر نفسه، ص 158.

(8) المصدر نفسه، ص 159.

يمكن أن تفعله ضدها قيادة أخرى في المستقبل. لذلك إما أن تدّعي هذه القيادة أنها مستمرة في حالة ثورة دائمة، أو أن تضع دستورًا وقواعد لعبة جديدة تنظم تبادل السلطة مع القوى الأخرى بشكل سلمي، أو تتحول إلى قوة محافظة تثبّت نفسها بالحكم ممثلًا دائمًا للشعب في حالة نسيان أصول وصولها إلى الحكم أو منشأها، الأمر الذي يطلق عليه النسيان الثوري.

يقول أندرو أراتو، الباحث في قضايا الديمقراطية والمجتمع المدني، إن بين ما يمكن تسميته الثورة الدائمة في نزعة الراديكاليين إلى الاستمرار في العمل الثوري من دون نقطة نهاية، و«حالة النسيان الثوري» عند المحافظين الذين ينزعون إلى تثبيت الوضع القائم وإزالة آثار أصوله الثورية، يجب حل مشكلتين: الأصل الديمقراطي للنظام الجديد، أي العودة إلى الشعب كمصدر للدستور من ناحية، وحماية الحريات وتثبيتها في وجه التغيرات والتقلبات، ومنها إرادة الأغلبية المتغيرة من ناحية أخرى[9]. وفي حالة مصر في المرحلة الانتقالية كانت جماعة الإخوان المسلمين والجيش «القوى المحافظة» التي يفترض أنها غير معنية بحالة الثورة الدائمة، وبالتالي يجب أن تكون معنية بتثبيت الدستور، لكنها كانت عمليًا معنية بالانتخابات.

في طبيعة الحال، ربما يناقض حل المعضلة الواحدة منها حلَّ الثانية؛ إذ إن الفعل السياسي الثوري المستمر يناقض حالة الدستور التي تثبّت القيم والمبادئ والإجراءات. كما أن تثبيت القيم والمبادئ وإجراءات الحكم، وتحصينها من إرادة الأغلبية المتغيرة يناقضان الديمقراطية. وبين هذين المتناقضين يوازن الفكر الدستوري خطواته لتثبيت القيم الديمقراطية من دون أن ينفي أيًا منهما نفيًا مطلقًا مجرّدًا.

الدستورية هي نظام سياسي يقوم على منظومة قوانين أساسية تؤسس لسلطات الحكم من ناحية، وتضع لها حدودًا من ناحية أخرى. وحدودُ السلطة عند الليبراليين هي بشكل رئيس الحقوق السياسية والحريات المدنية، ووجود سلطة قضائية مستقلة عن تقلّب الأغلبية والأقلية قادرة على فرض هذه الحقوق

---

(9) Andrew Arato, *Civil Society, Constitution and Legitimacy* (Lanham, MD: Rowman and Littlefield Publishers, 2000), p. 129.

والحريات والدفاع عنها. كما أن وجود سلطة قضائية من هذا النوع غير منتخبة، مثل المحاكم الدستورية، هي ما يجعله يبدو مناقضًا للديمقراطية وتدخّلًا في عمل السلطة التشريعية[10]. لكن ليس ثمة طريق أخرى إلا وجود هيئة قيّمة على الدستور تشتق موضوعيتها وحياديتها من الأمانة لنصوصه، لا علاقة لها بالأكثرية أو الأقلية.

أما السؤال عن انتخاب الهيئة التي تضع الدستور، أو عدم انتخابها، فمتعلقٌ بصوغ الدستور فحسب، أما إقراره فلا بد من مروره خلال عملية انتخابية تراوح بين إقراره في البرلمان، أو في الجمعية التأسيسية بأكثرية كبيرة، أو إقراره في استفتاء شعبي، أو في كليهما معًا. وصحيحٌ أن الدساتير غالبًا ما تكون محصّنة من تدخل السلطة التشريعية بدرجات متفاوتة، فثمة بنود تُعدّ مبدئية جدًا تُحصَّن حتى من الأغلبية الكبيرة، وثمة بنود تحتاج إلى أغلبية خاصة، وأخرى إلى أغلبية الأعضاء على الأقل، لا أغلبية الحاضرين. لكن لا يدوم دستورٌ إذا كانت أغلبية الشعب تعارضه بشكل مثابر ومستمر، وتعارض روحه ومبادئه. لذلك، افتراض الدستور كمعطى أو قبوله، واستمرار العمل السياسي بوجوده من دون نشوب حروب أهلية أو ثورات اجتماعية كبرى، هو أحد أشكال القبول الديمقراطي به. نحن نتحدّث هنا عن الدساتير الديمقراطية بشكل خاص، أي التي تثبّت مبادئ الحقوق السياسية والحريات المدنية من ناحية، وإجراءات الحكم التي تضع حدود السلطات والفصل بينها واستقلال القضاء وتُحدّد مدتها زمنيًا.

بعد عام 1989، أُقرّ في بعض دول شرق أوروبا دساتير وضعتها برلمانات أو هيئات انتخبها البرلمان، ودساتير أخرى وضعتها مجالس سيادية من نوع الجمعيات التأسيسية أو المؤتمرات الوطنية. فالحالة الأولى تميز في الأغلب الحالات التي جرى فيها الانتقال من نظام حكم إلى آخر عبر مفاوضات وتسويات متدرّجة، أما حالة المجالس السيادية فتميز الانتقالات الثورية من نظام إلى آخر[11]. فمثلًا جرى الانتقال في بولندا بعد اتفاقات المائدة المستديرة وأُقرَّ الدستور في برلمان بغرفتين. وكذلك جرى إقرار الدستور في هنغاريا عبر تعديلات متدرّجة

(10) المصدر نفسه، ص 132.

(11) المصدر نفسه، ص 139-140.

على الدستور الشيوعي القديم. أما في بلغاريا ورومانيا فأنشئت مجالس تأسيسية وضعت دساتير يصعب تعديلها، فمثلًا في بلغاريا اشتُرط للتعديل أغلبية بثلاثة أرباع أصوات البرلمان في قراءات ثلاث، أو انتخاب مجلس دستوري يقوم بوضع دستور جديد[12].

أولًا: التعديلات الدستورية

كان البيان الخامس (سبق أن اعتبرناه إعلانًا دستوريًا أوّلَ قبل التعديلات التي سمّيت إعلانًا دستوريًا) الذي أصدره المجلس العسكري في 13 شباط/ فبراير 2011، قد عطّل العمل بدستور 1971، ومعه انتقلت السلطات الدستورية إلى المجلس العسكري؛ فمارس السلطتين التنفيذية والتشريعية معًا، وصار صاحب الحق في تأليف الحكومة وإقالتها، وصاحب الحق في إصدار قرارات لها قوة القانون، تلغي قوانين قائمة أو تعدّلها، أو تنشئ غيرها. وسعى المجلس العسكري إلى إقرار التعديلات الدستورية لتكون بمنزلة إعلان دستوري يحكم المرحلة الانتقالية وينظّم الاستحقاقات السياسية التالية.

تتعلّق التعديلات بشروط ترشح رئيس الجمهورية ومدة الرئاسة وضمانات العملية الانتخابية وقواعد إعداد دستور جديد، فيما لم تتطرّق للمواد المتعلقة بالصلاحيات الممنوحة للرئيس (نحو 36 مادة). وشكّلت التعديلات الدستورية التي طرحت للاستفتاء دستورًا موقتًا (إعلانًا دستوريًا) يحكم المرحلة الانتقالية الموقتة، وينظّم عملية الانتخابات البرلمانية والرئاسية لحين إعداد دستور جديد. لكن هذه التعديلات حسمت الأمر الأساسي المتعلق بالدستور الجديد، وبالتالي حسمت طبيعته أيضًا عندما قرّرت التعديلات أن يصاغ الدستور بعد انتخابات مجلس الشعب، وألا يجري التوافق عليه قبلها.

أُلّفت لجنة تعديل الدستور في وزارة العدل، حيث لم يكن قد أنشئ للمجلس الأعلى للقوات المسلحة أجهزة خاصة به[13]. وتضمّن القرار تحديد

---

(12) المصدر نفسه، ص 161.

(13) نورد هنا رواية طارق البشري لعملية تأليف اللجنة، لا ما تناثر في الصحف، لأنه وثّق الأمر وكتبه بنفسه، ووفر على الناس عناء المضاربات والتخمينات.

مهمة اللجنة بدراسة إلغاء المادة 179 من الدستور المعدلة في عام 2007 الخاصة بإجازة إصدار قوانين ضد الحريات لمقاومة الإرهاب، ودراسة تعديل المواد 76، 77، 88، 93، 189 من الدستور. وفي حين كانت المادتان الأوليتان خاصتين بإجراءات انتخاب رئيس الجمهورية وبمدة توليه السلطة، كانت الثالثة منها تتعلق بمدى الإشراف القضائي على الانتخابات، والرابعة بالطعون في عضوية مجلس الشعب. أما الأخيرة فبإجراءات تعديل الدستور. ومجموعها ست مواد. ونص القرار أيضًا على إمكان تعديل ما يتصل بهذه المواد ما «ترى اللجنة ضرورة تعديلها لضمان ديمقراطية ونزاهة انتخابات رئيس الجمهورية ومجلسي الشعب والشورى»، وكذلك تقوم اللجنة بتعديل القوانين المتعلقة بمواد الدستور المعدلة[14]. والنص الثاني، بحسب رئيس اللجنة، أكثر أهمية بما لا يقاس، وهو الذي أدخلته اللجنة على دستور 1971 برقم 189 مكرر. وعدلت المادة 189 ذاتها من حيث إجراءات تعديل الدستور ومدد هذه الإجراءات، ثم أضافت ما يَعدّه رئيسها أخطر نص في شأن الوضع الدستوري كلّه ونظام الحكم كله؛ إذ نصت على أن المنتخبين من مجلسي الشعب والشورى في أوّل تشكيل لكل منهما، يجتمعون لانتخاب جمعية تأسيسية تضع دستورًا جديدًا، وحددت المُدد الخاصة بتشكيل هذه الجمعية التأسيسية ستة شهور، وستة شهور أخرى لوضع الدستور، والاستفتاء بعد ذلك خلال خمسة عشر يومًا[15].

كتب رئيس اللجنة أن الخلاف ليس في شأن وجوب إعداد دستور جديد، لكنه كان في الحقيقة في شأن طريقة إعداد هذا الدستور، فهل تعدّه لجنة يؤلفها المجلس العسكري بالتعيين وباختيار بعض النخب الظاهرة على الحياة السياسية الإعلامية، أم تعدّه لجنة من الشعب مباشرة، أم تعده لجنة مختارة من هيئة نيابية منتخبة من الشعب[16]. لكنه لم يلتفت إلى احتمال ثالث، وهو اختيار الجمعية الدستورية من هيئات تمثل القوى التي نظمت الثورة بالتشاور مع القوى السياسية الرئيسة، أي تشكيل مؤتمر وطني، أو جمعية تأسيسية تعرض نتائج عملها للاستفتاء الشعبي.

---

(14) طارق البشري، من أوراق ثورة 25 يناير (القاهرة: دار الشروق، 2012)، ص 43.
(15) المصدر نفسه، ص 44.
(16) المصدر نفسه، ص 46.

يرى رئيس اللجنة أن الاتجاه الذي كان يطالب بالدستور أولًا افتقد المنطق، وجاء ذلك لا عن عدم معرفة، بقدر ما جاء بسبب التخوف من الديمقراطية (ويقصد الانتخابات)؛ لأنه ليس لديه (هذا الاتجاه) تأييد شعبي ويخشى أصحابه الرجوع إلى الشعب مثل الليبراليين القدامى المسمين «الأحرار الدستوريين» في السياسة المصرية وموقفهم ضد حزب الوفد بين عامي 1922 و1952[17]، الذين سُمّوا ليبراليين، لكنهم في الحقيقة لم يكونوا كذلك. وهذا كلام يصح على بعض مؤيدي الدستور أولًا في مرحلتنا. ففي رأينا أوضحت مجريات المرحلة الانتقالية أن الليبراليين في الحالة التي ندرسها ليسوا ديمقراطيين، والديمقراطيون ليسوا بالضرورة ليبراليين. ولم يكن من الصعب تشخيص هذه الظاهرة عربيًا قبل الثورات، لكن خلال الحوادث الأخيرة منذ عام 2011، تبيّن أن الليبراليين ليسوا حتى ليبراليين. فتسمية الليبرالي تطلق على كل غير متدين مؤيد لنظام السوق، حتى لو كان مؤيدًا للاستبداد وغيرَ مستعد لمعارضة الدوس على الحريات المدنية وحقوق الإنسان. الخوف من مبادئ الديمقراطية (الحريات المدنية والحقوق السياسية، استقلال القضاء، إجراءات تبادل السلطة سلميًا... وغيرها) يصح أيضًا على كثر ممن يؤيدون الانتخابات أولًا، ومنهم بقايا الحزب الوطني، والأحزاب السلفية وبعض تيارات الإخوان. ومن الناحية الأخرى، فإن من حق الديمقراطي أن يخشى الانتخابات إذا كانت خسارتها ستعني وضع دستور غير ديمقراطي. ولن يخشى الديمقراطي الخسارة في الانتخابات إذا عرف أن هذه الخسارة لن تكون النهاية.

أضافت لجنة تعديل الدستور إلى البنود التي نص قرار المجلس على تعديلها عشر مواد، منها مادتا الطوارئ والدستور الجديد، والمادة 75 من الدستور المحددة للشروط التي يتعين توافرها لانتخاب رئيس الجمهورية، فأضافت اللجنة إلى هذه الشروط شرط ألا يكون المنتخب قد حمل هو أو أي من والديه جنسية أجنبية، وألا يكون متزوجًا من أجنبية، وكان النص السابق يكتفي في هذا الشأن بأن يكون المنتخب مصريًا من أبوين مصريين، بمعنى أنّه كان يمكن أن يجيز لمزدوج الجنسية أن يرئس مصر، و«كانت المحكمة الإدارية

---

(17) المصدر نفسه، ص 46.

العليا قد قضت من قبل بعدم جواز أن ينتخب في المجلس النيابي من يحمل جنسية أجنبية مع جنسيته المصرية، وذلك منعًا من ازدواج الولاء. ورأت اللجنة أن منصب رئيس الجمهورية الأكثر خطورة يتعين أن يشترط فيه هذا الشرط؛ شرط منع ازدواج الولاء فيمن يتولوه»[18].

أما المادة 75 فحددت الشروط الي يجب توافرها في مرشح الرئاسة. ويشترط التعديل أن يكون المرشح لرئاسة الجمهورية مصري الجنسية وكذلك والده ووالدته وزوجته. ويمنع أصحاب الجنسية المزدوجة من حق الترشح لهذا المنصب، فيما كان النص القديم يجيز ذلك لأصحاب الجنسية المزدوجة والمتزوجين من أجنبية.

حدّدت المادة 76 ثلاث طرائق للترشح لمنصب الرئيس: إما أن يحصل المرشح على تزكية 30 عضوًا في مجلس الشعب، أو أن يجمع 30 ألف توقيع من 15 محافظة على مستوى الجمهورية، أو يكون عضوًا في حزب له مقعد واحد في مجلس الشعب أو الشورى على الأقل، في حين قصرت المادة 77 مدة الرئاسة على أربعة أعوام يمكن للرئيس الترشح للانتخاب في دورة ثانية إضافية فحسب. أما في النص القديم فكانت مدة الرئاسة ستة أعوام وغير مقيدة بعدد الدورات. ونصت المادة 88 على الإشراف القضائي الكامل على الانتخابات، بداية من إعداد الجداول وحتى إعلان النتيجة.

نصت المادة 93 على أن الفصل في صحة عضوية البرلمان هو من اختصاص المحكمة الدستورية العليا، وبذلك تكون هذه السلطة التي منحها النص القديم لمجلس الشعب قد انتقلت إلى القضاء. كما نصت المادة 139 على وجوب تعيين نائب لرئيس الجمهورية. وأكدت المادة 148 عدم جواز تجديد حال الطوارئ أكثر من ستة شهور إلا باستفتاء شعبي عام.

صحيح أن اللجنة استجابت بهذه التعديلات لمطالب شعبية سبقت الثورة، ومنها تحديد مدة الرئاسة، والإلزام الدستوري بتعيين نائب لرئيس الجمهورية، وإقرار العضوية في البرلمان من المحكمة، لا البرلمان ذاته، وهو المطلب الذي

(18) المصدر نفسه، ص 47.

جاء بسبب تكرار عمليات التزوير الواسعة للانتخابات في عهد مبارك، والإشراف القضائي على العملية الانتخابية. وكانت هذه مطالب شعبية وحزبية وأجندة صراع حقيقية بين نظام مبارك والقوى السياسية المصرية المعارضة، وكذلك منظمات حقوق الإنسان والجمعيات الحقوقية.

حددت المادة 189 طريقة إعداد دستور جديد للبلاد، تلزم البرلمان المنتخب بتكوين جمعية تأسيسية تضع دستورًا جديدًا. وثار جدل في شأن المادة 189 مكرر، فعلى الرغم من أنها تلزم البرلمان التالي الاجتماع من أجل تكوين جمعية تأسيسية، فإنها نصت في الوقت نفسه على ضرورة التزام القواعد التي تنظم عملية تعديل الدستور المحددة في المادة 189، التي تؤكد ضرورة توافر 50 في المئة من أعضاء البرلمان لطلب التعديل: يجتمع الأعضاء غير المعينين (أي المنتخبين) لأول مجلسي شعب وشورى تاليين لإعلان نتيجة الاستفتاء على تعديل الدستور، ولاختيار الجمعية التأسيسية المنوط بها إعداد مشروع الدستور الجديد خلال ستة شهور من انتخابهم، وذلك كله وفقًا لأحكام الفقرة الأخيرة من المادة 189. وتنص المادة أيضًا على أن لرئيس الجمهورية الحق بطلب إصدار دستور جديد بعد موافقة مجلس الوزراء، وكذلك يحق مثل ذلك لنصف أعضاء مجلسي الشعب والشورى. وتتولّى جمعية تأسيسية من مئة عضو تنتخبهم أغلبية أعضاء المجلسين من غير المعينين في اجتماع مشترك، إعداد مشروع الدستور في موعد أقصاه ستة شهور من تاريخ تكوينها. ويعرض رئيس الجمهورية المشروع خلال خمسة عشر يومًا من إعداده على الشعب لاستفتائه عليه، ويُعمَل بالدستور من تاريخ إعلان موافقة الشعب عليه في الاستفتاء.

دافع فقهاء الدستور عن المادة 75 التي لاقت معارضة لكونها تركّز على ما يعرف بـ «نقاء الجنسية» لرئيس مصر، حيث اشترط التعديل ألا يحمل المرشح للرئاسة أي جنسية أخرى غير الجنسية المصرية، وألا يكون مقترنًا بغير مصرية. فقال أحد الأعضاء المشاركين إن اللجنة استهدفت «تحصين المنصب» نظرًا إلى محورية الدور الذي تقوم به مصر. ودافع المستشار البشري أيضًا عن التعديل بقوله إن مسألة ازدواج الجنسية صادر بها أحكام من المحكمة الإدارية العليا بالنسبة إلى أعضاء في البرلمان، مع العلم أن منصب رئيس الجمهورية أهم، كما أن قانون

السلك الدبلوماسي والعسكري يمنع زواج أي عضو فيهما من أجنبية، والأولى أن ينطبق ذلك على رئيس الجمهورية[19].

أما المواد الأخرى المضافة من اللجنة خارج قرار تأليفها، فتنزع من رئيس الجمهورية صلاحيات ينفرد بها بتخويل من دستور 1971، من شأنها أن تؤدي إلى الحكم الفردي الاستبدادي، وذلك بإنهاء فكرة قام عليها دستور 1971 بأن يكون الرئيس حَكَمًا بين السلطات. وعملت اللجنة على خفض هذ الدور حيث يصبح منصب الرئيس سلطة من السلطات المتشاركة والمتوازنة، التي تحدُّ كل واحدة منها الأخريات، وتحدَّدُ بها. فالمادة 73 كانت تمنح رئيس الجمهورية وظيفة السهر على تأكيد سيادة الشعب واحترام القانون وسيادته الوحدة الوطنية وحمايتها. وعدّلت اللجنة ذلك حيث تمارس هذه الوظيفة في حدود الدستور والقانون وعلى الوجه المبيّن بهما[20]. لم تصدر هذه الإضافات المتعلقة بتقييد سلطات رئيس الجمهورية في الإعلان الدستوري، ولم يستفتَ الشعب عليها. واعتبر البشري أن الدستور الجديد الذي سيصنعه الشعب من أوّله إلى آخره «هو الأهم، وهو ما سيتحقق به واحد من أهم أهداف الثورة»[21].

في النهاية عدّل المجلس الأعلى للقوات المسلحة موقفه بتقرير إلغاء دستور 1971، وإصدار إعلان دستوري يحكم المرحلة الانتقالية باختيار 55 مادة من الدستور القديم. فأضيفت إلى التعديلات الدستورية بنود متعلقة بالحقوق الشعبية والضمانات الشعبية العامة، والأحكام المتعلقة باستقلال القضاء والمؤسسات التي وردت في دستور 1971، واختصاصات المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وطريقة نقلها إلى السلطة التشريعية المنتخبة. واكتسبت اختصاصات المجلس العسكري شرعيتها من هذا الإعلان، وتنتقل إلى المؤسسات المدنية المنتخبة بموجبه[22].

---

(19) عن جدالات التعديل الدستوري في آذار/ مارس 2011، انظر: «التعديلات الدستورية بمصر بين المؤيدين والرافضين والمتحفظين،» (الفجر نيوز، 17/ 3/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.turess.com/alfajrnews/46443>.

(20) البشري، ص 47-48.

(21) المصدر نفسه، ص 48-49.

(22) المصدر نفسه، ص 52.

أصدر المجلس الأعلى إذًا إعلانًا دستوريًا يتجاوز التعديلات المقرة في الاستفتاء. ويفسّر طارق البشري هذه الخطوة في «أن المجلس الأعلى لاحظ أن دستور 1971 كان سينقل السلطة منه إلى المجلس النيابي فور انتخابه أو قبل انتخابه؛ لأنه وفقًا لأحكام هذا الدستور فإن رئيس الجمهورية إذا خلا منصبه أو عجز عجزًا دائمًا عن العمل - يتولى الرئاسة مؤقتًا رئيس مجلس الشعب، فإذا كان المجلس منحلًا حل محله رئيس المحكمة الدستورية - (المادة 84). لذلك قرر إعداد إعلان دستوري، وهذا القرار يرد بفقه الثورة حسبما سبقت الإشارة اعتمادًا على الأمر الواقع الذي أسفرت عنه عملية نقل السلطة السياسية فعلًا»[23].

عمليًا، بدأ رسم المسار الانتقالي في مصر في 19 آذار/ مارس 2011 حين اقترع المصريون أول مرة منذ عقود في انتخابات حرة ونزيهة، وفي أول استحقاق سياسي بعد ثورة 25 يناير للاستفتاء على التعديلات الدستورية.

طالبت القوى السياسية التي رأت في لجنة التعديل الدستوري تحالفًا بين القوات المسلحة وجماعة الإخوان المسلمين بفترة انتقالية طويلة إلى حين تأسيس أحزاب وائتلافات سياسية قادرة على المنافسة، وأن يتولى الحكم في هذه المرحلة الانتقالية مجلس رئاسي مدني - عسكري يجري التوافق على أعضائه، وأن يوضع دستور جديد، لذلك دعوا إلى رفض التعديلات الدستورية[24]، وساد خلافٌ في شأن وجوب انتخاب الجمعية التأسيسية أو تعيين المجلس العسكري أعضاءها. ولم تتمكن القوى السياسية التي عارضت التعديلات من أن تقنع الجمهور بأن البديل للتعديلات الدستورية، ليس مجرد «لا» للتعديلات، بل وضع دستور جديد، أي إن الخيارات ليست بين «نعم» للتعديلات الدستورية، و«لا» لهذه التعديلات، بل بين «نعم» لتعديلات على دستور 1971 كخيار، و«نعم» لدستور جديد كخيار آخر.

على الرغم ممّا شاب عملية التصويت من ارتباك، عرفت مصر إقبالًا غير

(23) المصدر نفسه، ص 51.

(24) محمد طه عليوة، «مصر على أعتاب الجمهورية الثانية: التغيرات الدستورية قبل ثورة 25 يناير وبعدها،» في: جدل الدستور والمرحلة الانتقالية في مصر: بين 25 يناير و30 يونيو (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 48.

مسبوق على أول عملية اقتراع بعد الثورة، شارك فيها 18 مليون مواطن، أي نحو 41.4 في المئة من قاعدة الناخبين. وبلغت الموافقة على التعديلات 77 في المئة، وكان الإقبال الواسع مؤشرًا إلى رغبة شعبية في دفع الأمور إلى الأمام.

صوّت المصريون أول مرة ببطاقات الرقم القومي بدلًا من البطاقات الانتخابية التي كانت تستخدم في الماضي كوسيلة من وسائل التزوير في عهد مبارك. وكانت تلك خطوة إجرائية لضمان نزاهة الانتخابات. واقتصر دور وزارة الداخلية في هذا الاستفتاء على تأمين عملية الاقتراع، فيما انفرد القضاء وحده، أول مرة، بتأليف اللجان المشرفة على مراحله كلها. وصدرت تحذيرات من مصادر عسكرية ضد تنفيذ أي مسيرات أو تجمعات أو اعتصامات في يوم الاستفتاء، مع تأكيد معاقبة كل من يحاول التعرض أو تعويق عملية الاستفتاء بتطبيق أحكام قانون البلطجة.

على الرغم من القبول الشعبي الواسع لعملية الاقتراع على التعديلات التي بدت في عمومها غير متعلقة بمحتوى الاستفتاء ومواده، بل بالفرح بأول عملية انتخابية حرة بعد الثورة، وبتأييد الناس لمسار انتخابي يبعدهم عن عهد مبارك، أنتجت التعديلات الدستورية حالة انقسام واستقطاب حادَّين في المجتمع السياسي المصري بين مؤيد لها كإجراء موقت لإدارة المرحلة الانتقالية، ومعارضٍ لها يرى فيها التفافًا على مبادئ الثورة.

قبل الاقتراع بقليل، تصاعدت أصوات تطالب بالتأجيل، أو الإلغاء واستبدال الاستفتاء بإعلان مبادئ دستورية أساسية والدعوة إلى انتخاب هيئة تأسيسية لصوغ دستور جديد يستند إلى شرعية الثورة[25]. كان الاستفتاء بمنزلة خطوة أولى على طريق تضم مجموعة استحقاقات سياسية متوقعة خلال المرحلة الانتقالية، منها الانتخابات التشريعية والانتخابات الرئاسية، على الرغم من تباين الآراء تجاه أيهما يجب أن يعقد أولًا، وعلى الرغم من تباين الآراء في شأن فكرة هل يجب صوغ الدستور قبل الانتخابات أم بعدها.

---

(25) بدأ الجدل في شأن ما يعرف بالمبادئ فوق الدستورية مع طرح للبرادعي. انظر: ابتسام تعلب، «البرادعي: وثيقة المبادئ فوق الدستورية «مكملة لاستفتاء 19 مارس»،» المصري اليوم، 26/ 7/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.almasryalyoum.com/news/details/145864>.

ساد إجماع حتى في صفوف الخبراء الدستوريين الذين شاركوا في لجنة التعديلات الدستورية على أن الدستور الحالي يجب تغييره، لا تعديله، لأنه عبّر عن المناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي قبل ثورة 25 يناير، إلا أن هؤلاء أقروا أن إعداد دستور جديد يتطلب تأليف لجنة تأسيسية من برلمان منتخب، لا من المجلس العسكري، ولن ينتهي عملها قبل عام. كما أن إعداد دستور جديد من شأنه أن يفتح بابًا لن يقفل للجدل في شأن بعض «المواد الحساسة»، منها المادة الثانية في الدستور التي تقر أن الإسلام دين الدولة، وأن اللغة العربية لغتها الرسمية، والشريعة الإسلامية ومبادئ الشريعة مصدر رئيس للتشريع. ويشكل عام دعمت القوى ذات التوجه الإسلامي كلها صوغ الدستور بعد الانتخابات في مجلس منتخب.

ثانيًا: رافضو التعديلات الدستورية

أثارت التعديلات اعتراضات فقهاء دستوريين وجمعيات ومؤسسات والائتلافات الشبابية، إضافة إلى الأحزاب السياسية، منها التجمع والناصري، فيما لم يحسم الوفد أمره حتى ليلة الاستفتاء. واعتبرت شخصيات مثل محمد البرادعي طرح بضع مواد للاستفتاء واستمرار العمل بـ «دستور مبارك» «إهانة للثورة». وأطلقت جماعة 6 أبريل حملة «اعرف حقك» لتوعية المواطنين بحقهم في التعديلات الدستورية، وعقدت مؤتمرات شعبية لمناقشة سلبيات التعديلات وإيجابياتها.

لم تكن جملة الاعتراضات على ما شملته التعديلات من مواد، بقدر ما كانت على ما لم يعدّل وسيستمر العمل به، خصوصًا صلاحيات رئيس الجمهورية التي عكست تخوفًا مشروعًا من إعادة إنتاج النظام الاستبدادي عبر الإبقاء على سلطات الرئيس في دستور 1971. ويمكن تلخيص حجج الاتجاه المعارض للتعديلات بما يأتي:

- سقط الدستور الحالي مع سقوط النظام، وعُطّل قانونيًا بفعل قرار المجلس العسكري، فيكف يمكن تعديل دستور معطل؟

- لا تمس التعديلات الصلاحيات المطلقة التي يتمتع بها الرئيس، ما يثير مخاوف من أن الرئيس (في حال حدوث انتخابات رئاسية قبل الانتخابات

البرلمانية) سيعيد الوضع الاستبدادي السابق، ومعناه أن رئيسًا يحكم بمفرده من دون برلمان ويتمتع بصلاحيات هائلة.

- سيكون بوسع رئيس الجمهورية الذي ستفرزه الانتخابات الرئاسية التالية، التي يتعين إجراؤها حتمًا قبل نهاية المرحلة الانتقالية، أن يؤثر تأثيرًا مباشرًا في عمل اللجنة التأسيسية، خصوصًا في ما يتعلق بالمواد المتعلقة بصلاحياته وفترة ولايته.

- إن الفترة المخصصة لمناقشة التعديلات من جانب الرأي العام، ومدتها خمسة عشر يومًا فقط تسبق الاستفتاء، لا تكفي لضمان مشاركة شعبية واسعة في هذه المناقشة.

- إن أحدًا لا يضمن نتائج الانتخابات البرلمانية التالية، وبالتالي ربما لا تتوافر نسبة الـ 50 في المئة الملزمة لتعديل الدستور، وبالتالي ربما لا يعدّل الدستور. صحيح أن التعديلات المقترحة لم تستبعد فكرة وضع دستور جديد، بل ألزمت مؤسسات الدولة ضرورة الانتهاء من صوغ هذا الدستور خلال فترة زمنية لا تتجاوز ثمانية عشر شهرًا من الآن، غير أن الدستور الجديد لن يصاغ ويصبح نافذ المفعول إلا بعد إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية على أساس الدستور القديم.

- يتضح من نص المادتين 189 و189 مكرر ما يأتي: يتعين إجراء انتخابات برلمانية لمجلسي الشعب والشورى قبل البدء في أي إجراءات تستهدف صوغ دستور جديد، وأن هذه الانتخابات ستجرى وفقًا لأحكام دستور مجمّد يشترط أن يكون نصف الأعضاء المنتخبين من العمال والفلاحين، ويخصص للمرأة حصة كبيرة من مقاعد مجلس الشعب. وسيتولى الأعضاء المنتخبون في البرلمان المقبل، بمجلسيه، بأنفسهم اختيار الجمعية التأسيسية التي ستُكلَّف وضع الدستور الجديد، والبالغ عددها مئة عضو. ولأن نص المادتين المشار إليهما لم يضع قيودًا على كيفية اختيار أعضاء اللجنة التأسيسية، فليس من المستبعد أن يختاروا جميعًا من الأعضاء المنتخبين في البرلمان ببنيته القديمة.

- التخوف من أن الانتخابات التشريعية المبكرة ستفضي إلى تقاسم جماعة الإخوان المسلمين وفلول الحزب الوطني مقاعد الهيئة التشريعية، حيث لا تمتلك القوى السياسية الأخرى، ولا سيما قوى الثورة، التنظيم الكافي لاجتياز اختبار الانتخابات.

لم يثبت التاريخ صحة هذه التبريرات التي حرّكها التنافس السياسي، ولم تعتمد على تشخيص عقلاني للقصور والإشكاليات. إذ عقدت الانتخابات البرلمانية قبل الانتخابات الرئاسية، ونظمتها قوانين جديدة. وانطلق المعارضون عمومًا من ضرورة وضع دستور جديد فورًا قبل إجراء أي انتخابات، بدلًا من تعديل الدستور القديم، وإجراء انتخابات بموجبه. وهذا اعتراض مفهوم ومشروع، ويمكن شرحه، أما باقي التبريرات الواهية، فحالت دون التركيز على هذه النقطة، ومسّت صدقيتها. ولا شك في أن أغلبية القوى الديمقراطية المعترضة دُفعت إلى الاعتراض أيضًا خشية ألا تصل إلى البرلمان الأول بعد الثورة أغلبية ديمقراطية التوجهات من الناحيتين الفكرية والسياسية. ومن هنا ضرورة الاتفاق على المبادئ الديمقراطية التي على أساسها اجتمع الثوار كمبادئ لأي دستور مقبل. كان هذا هو الاعتراض المنطقي الوحيد، لكن القوى الثورية لم تكن موحدة، ولم تنتزع المبادرة لعقد مؤتمر وطني وجمعية تأسيسة لوضع دستور جديد.

قال المعترضون عمومًا بضرورة أن يشرع المجلس الأعلى للقوات المسلحة باتخاذ الإجراءات اللازمة لانتخاب لجنة تأسيسية لوضع الدستور الجديد. وتتضمّن جهات قانونية وقضائية وسياسيين ومفكرين، وأن تمنح اللجنة فترة كافية لصوغ الدستور، ثم ينشر على الرأي العام لإبداء الرأي فيه ومناقشته قبل عرضه على الاستفتاء، وأن تستعين اللجنة بما ورد في دساتير الأعوام 1923، 1954، 1971 وتأخذ منها ما يتلاءم مع العهد الجديد، مع ما تراه من تعديلات وإضافات. وتضمنت هذه الاقتراحات خطة واضحة على الأقل:

- إصدار إعلان دستوري يتضمن المواد الأساسية لإدارة شؤون البلاد لحين وضع دستور جديد.

- تأليف مجلس رئاسي من مدنيَين اثنين وعسكري لإدارة شؤون البلاد خلال فترة انتقالية، مدتها ستة شهور في الأكثر، يكون من صلاحياته إصدار مراسيم بقوانين، منها مرسومٌ ينظم إنشاء الأحزاب السياسية.

- تأليف لجنة من المفكرين وأساتذة القانون لإعداد مشروع دستور جديد خلال شهر في الأكثر.

- يطرح مشروع الدستور في الصياغة المقترحة من اللجنة للنقاش الشعبي العام ومن القوى السياسية كلها في خلال 15 يومًا[26].

- يُجرى الاستفتاء على الدستور الجديد خلال 15 يومًا من انتهاء اللجنة من صوغه نهائيًا.

- إجراء انتخابات مجلس الشعب في خلال شهرين (اقتُرح منح مجلس الشورى اختصاصات تشريعية كاملة على غرار المجلس الثاني في برلمانات الدول المتقدمة، أو إلغاؤه تمامًا).

- إجراء انتخاب رئيس الجمهورية ونائبه في خلال شهر من انتخابات مجلس الشعب.

ثالثًا: مؤيدو التعديلات

شملت القوى المؤيدة لإقرار التعديلات عددًا من الشخصيات القانونية وقوى سياسية، أبرزها جماعة الإخوان المسلمين التي أعلنت صراحة أنها ستصوت بـ «نعم». وحولت الجماعة الاستفتاء عمليًا إلى اختبار قوتها هي، وكأن من يصوت بـ «نعم» يتفق على الأقل معها إن لم يكن يؤيدها. ولم يكن هذا صحيحًا بالطبع. لكن الاستفتاء منح الجماعة فرصة للظهور بمظهر قوة سياسية إيجابية راغبة في الاستقرار في مرحلة بدأ يظهر فيها بوادر قلق الناس من استمرار حالة عدم اليقين أو الفوضى.

على الرغم من أنه في الحالين (الموافقة أو الرفض) كان المجلس العسكري في صدد إصدار إعلان دستوري يحدد فيه آليات إدارة الفترة الانتقالية، حثّ المجلس العسكري المصريين صراحة على التصويت بـ «نعم». فالأوضاع، بحسب أحد أعضائه، لا تساعد في إعداد دستور جديد «لأن القوات المسلحة لديها مهمات أخرى»، ولأن الموافقة من شأنها أن تتيح انتقالًا ديمقراطيًا للسلطة، تؤدي بالتالي إلى إلغاء الدستور القديم وإعداد دستور جديد[27]. وهذا ما حصل

---

(26) «الاستفتاء الشعبي على التعديلات الدستورية في مصر،» (تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات، الدوحة 18 آذار/ مارس 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.dohainstitute.org/release/003466b6-5305-49fb-bac1-e992779b0d86>.

(27) «عضو بالمجلس العسكري يحذر من "ديكتاتور جديد" إذا انتخب الرئيس أولًا: دعا=

بالفعل، ولم تكذب القوات المسلحة في ما ادعته حينذاك. لكن بعد بدء عملية الانتقال إلى الديمقراطية بالانتخابات، انقلبت القوات المسلحة على الانتخابات بتحالفها مع قوى مؤيدة لثورة يناير وقوى النظام القديم. وأخفق الانتقال.

حاجّ المؤيدون عمومًا بما يأتي:

- النصوص المعدلة هي بمنزلة إعلان دستوري موقت لإدارة المرحلة الانتقالية، وبالتالي لا بد من التصويت بالموافقة على التعديلات باعتبارها وثيقة دستورية مستقلة، لا باعتبارها جزءًا من دستور معطل، هدفها تنظيم انتقال السلطة.

- تحديد مدة الرئاسة هو عمليًا تحديد لصلاحيات الرئيس.

- تنص الفقرة المضافة إلى المادة 189 على إجراءات إعداد دستور جديد، في حين تلزم المادة 189 مكرر المؤسستين الرئاسية والبرلمانية إصدار دستور جديد.

- لا تسمح الأوضاع الحالية بالعمل على صوغ دستور جديد لأن المشكلة ليست في صوغه، أو كتابة دستور، وإنما في تحقيق إجماع وطني على بنوده[28]، ولا سيما في ما يتعلق بمصير المادة الثانية الخاصة بأن الشريعة الإسلامية هي مصدر رئيس للتشريع[29]، أو نسبة الخمسين في المئة من عمال وفلاحين، أو

= إلى التصويت بـ «نعم» على الاستفتاء،» (العربية نت، 22/ 3/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 12/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/articles/2011/03/14/141511.html>.

(28) المصدر نفسه.

(29) أُضيف في دستور 1971 على النص التقليدي في الدساتير «أن الإسلام دين الدولة» أن تكون الشريعة الإسلامية مصدرًا رئيسًا للتشريع. وفي 22 أيار/ مايو 1982 عُدّلت المادة الثانية من الدستور بجعل الشريعة هي المصدر الرئيس للتشريع. «وجرى مع هذا التعديل في سلة واحدة تعديل آخر للمادة 77 من الدستور بإطلاق مدد ولاية الجمهورية دون حد أقصى. وهكذا صوّت المصريون وقتئذ بالموافقة (أو أعلنت موافقتهم) على أن تكون الشريعة المصدر الرئيس للتشريع، مثلما صوّتوا بالموافقة (أو أعلنت موافقتهم) على أن يكون رئيسهم رئيسًا إلى الأبد». ويضيف فرحات أنه من المستقر عليه بين الباحثين التسليم بأن المحكمة الدستورية العليا حالت دون أن تقود هذه المادة إلى تحويل مصر إلى دولة دينية. محمد نور فرحات وعمر فرحات، **التاريخ الدستوري المصري: قراءة من منظور ثورة يناير 2011** (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون؛ الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2011)، ص 79.

يمكن مراجعة تاريخ الصراع بين القوى الإسلامية والقوى العلمانية في المجتمع المصري، وكذلك بين القوى الإسلامية الإصلاحية والمتزمتة، كصراعٍ على تفسير هذه البنود، فماذا يعني الإسلام =

شكل النظام السياسي: رئاسي أم برلماني؟

- لا بد من أن تُعدَّ الدستور الجديد هيئةٌ منتخبة، لا هيئة مختارة من المجلس الرئاسي الذي لا يعرف من يختاره ومن هم المرشحون لعضويته.

دفعت جماعة الإخوان المسلمين بقوة باتجاه الموافقة على التعديلات في الاستفتاء، وكان تبريرها الرسمي المضي في تنفيذ باقي الاستحقاقات الأخرى، وفي مقدمها الانتخابات البرلمانية. فمنذ تنحي مبارك والجماعة تدفع بقوة إلى إجراء الانتخابات البرلمانية، لأن الانتخابات البرلمانية بعد الثورة هي فرصتها التاريخية كحركة هي الأكثر تنظيمًا بين قوى الثورة، ولها تجارب في خوض الانتخابات البرلمانية المصرية التي لم تحظ فيها بفرصة التعبير عن قوتها الحقيقية بسبب منعها كحركة سياسية، والتضييق على مرشحيها كأفراد، علاوة على التزوير وممارسات النظام الأخرى. كما كانت الجماعة مدفوعة بهاجس عدم تمديد حكم العسكر للبلاد.

في مقابل حماسة جماعة الإخوان الواضحة للتعديلات وللمضي قدُمًا بإجراء انتخابات مجلس الشعب، برزت مخاوف عبّر عنها أكثر من تيار سياسي، ولا سيما ثوار 25 يناير، من أن الإخوان هم من سيقطفون ثمار الثورة بالسيطرة على الهيئة التشريعية، أو تقاسمها مع «فلول» الحزب الوطني إن جرت الانتخابات البرلمانية وفق الجدول الزمني الذي أقرّته القوات المسلحة (في الأرجح حزيران/ يونيو 2012). وعلى الرغم من سعي الإخوان إلى تبديد مخاوف الآخرين بتأكيدهم أن مبدأهم سيكون «مشاركة لا مغالبة»، وأن الجماعة تعهّدت بألا ترشّح أفرادها إلى

= دين الدولة؟ ثم، ماذا يعني أن الشريعة هي المصدر الرئيس للتشريع؟ على هذا دار النقاش بين هذه القوى. أما الحل الوسط الذي جرى التوصل إليه فكان تنقية القوانين مما يخالف أحكام الشريعة، لا إصدار قوانين مستمدّة من الشريعة. والقوانين المدنية المصرية عمومًا منذ السنهوري لا تتناقض مع الشريعة إلا في حالات قليلة، وذلك بناءً على تقرير لجنة الشؤون الدينية والاجتماعية والأوقاف في 22 نيسان/ أبريل 1985، وترحيب مجلس الشعب بهذا التقرير في 4 أيار/ مايو من العام نفسه، وكانت المحكمة الدستورية قد رفضت في ما بعد طعونًا كثيرة قُدّمت إليها في شأن عدم دستورية نصوص تشريعية صدرت قبل تعديل المادة الثانية من الدستور في عام 1980. واعتبرت التعديل غير سارٍ بأثر رجعي، أي إنها رفضت تغيير البنية القانونية التشريعية كلها بناءً على هذا تعديل البند الثاني من الدستور. انظر: عليوة، ص 68-69.

أكثر من ثلث المقاعد (من أصل 510، وتراجعت لاحقًا عن هذا التعهد)[30]، وأنها لن ترشح أحدًا في الانتخابات الرئاسية (تراجعت عن هذا التعهد أيضًا)، بل أعلن عضو مكتب الإرشاد عصام العريان استعداد الجماعة خوض الانتخابات «بقائمة وطنية موحدة»، يشارك فيها شباب الثورة ومن يرغب من القوى السياسية.

خاض الإخوان معركة الاستفتاء على أساس هوياتي يركز على الهوية الإسلامية، في حملة تحريضية ضد المعارضين للتعديلات، باعتبارهم مسيحيين وعلمانيين، وآخرين من الراغبين في تعديل البند الثاني.

كان المجلس العسكري، في أي من الحالين: رفض التعديلات المستفتى عليها أو الموافقة عليها، في صدد إصدار إعلان دستوري يحدد فيه آليات إدارة الفترة الانتقالية.

تضمن الإعلان الدستوري، كما بيّنا، إضافات لم ترد ضمن المواد التي عُرضت للاستفتاء العام في 19 آذار/ مارس 2011. وبالتالي، فإن الإعلان الدستوري في 30 آذار/ مارس 2011 كشف عن رغبة الجيش الخاصة به في ما يتعلق بإجراء الانتخابات التشريعية وطبيعة الأحزاب السياسية التي سيسمح لها بالمشاركة، إلى درجة تسمح له باتخاذ التدابير القانونية لضمان تحقيق رغبات الجيش[31].

كان الإعلان الدستوري فرصة لتقوية دور الجيش في الحياة السياسية واستقلاليته من المؤسسات المدنية. وأعرب ضباط في الجيش عن رغبتهم المبكرة في رؤية مادة في الدستور التالي تضمن الاستقلالية المالية والإدارية للقوات المسلحة من رئاسة الجمهورية والبرلمان، على أساس رؤية الجيش بأن «انتماءهم للشعب»، لا لحكومة بذاتها. وفي 26 أيار/ مايو 2011 دعا اللواء ممدوح شاهين

---

(30) عدلت جماعة الإخوان المسلمين عن هذا التوجه وقررت عند إعلان تأسيس حزب الحرية والعدالة أنها سترشح إلى ما بين 45 و50 في المئة من المقاعد، انظر: «صحف أجنبية: مشاركة الإخوان بـ 50٪ دليل على ثقة الإسلاميين،» المصري اليوم، 2/ 5/ 2011.

(31) Holger Albrecht and Dina Bishara, «Back on Horseback: The Military and Political Transformation in Egypt,» *Middle East Law and Governance*, vol. 3, nos. 1-2 (2011), p. 19, Retreived from the Web: <http://dx.doi.org/10.1163/187633711X591396>.

(مساعد وزير الدفاع للشؤون الدستورية والقانونية) إلى ترتيب «وضع خاص للقوات المسلحة في الدستور الجديد، وإعفائها من سلطة رئيس الجمهورية»[32]. ظهر هنا جليًا أن الجيش يضع نفسه فوق السياسة، لكن ليس بمعنى فوق الحزبية فحسب، بل فوق الحكومة والبرلمان. فموضعة الجيش «فوق الحزبية» بالمعنى الديمقراطي يعني أن يكون تحت الحكومة والبرلمان - أي تابعًا للسياسة العامة للحكومة والبرلمان، لا للأحزاب، أما ألا يتبع الحكومة والبرلمان، بل الشعب مباشرة، فهذا يعني أن الجيش هو صاحب السيادة. وهذا يعني فاشية عسكرية، لا شيء آخر. وبرزت هذه النزعة باكرًا متدثّرة بذرائع الاستقلالية والتبعية المباشرة للشعب، ووصلت منتهاها في انقلاب 3 تموز/ يوليو 2013، الذي جرى تعزيز مبرره ديماغوجيًا بالاستقلالية ذاتها التي مكّنت الجيش من الوقوف على الحياد بين 28 كانون الثاني/ يناير و10 شباط/ فبراير 2011.

في 30 من آذار/ مارس 2011 صدر إعلان دستوري ضم المواد التي جرى عليها الاستفتاء، وزيد إليها عدد كبير من المواد من المجلس الأعلى للقوات المسلحة، بعضها أضيف مباشرة بنصه من دستور 1971، وبعضها الآخر استحدثه المجلس العسكري. هكذا صرنا بهذه الإضافات التي لم يُستفتَ عليها أحد، أمام دستور جديد وضعه المجلس العسكري يختلف عن المستفتى عليه. وانقسمت قوى الثورة بين من رفعوا شعار الدستور أولًا[33]، ووقفوا ضد الإعلان، ومن أرادوا الانتخابات أولًا؛ في حين أن من كانت السلطة الفعلية في أيديهم، وضعوا دون الجميع دستورًا للبلاد في شكل إعلان دستوري، تضمن ثلاثًا وستين مادة، استُفتي الشعب على ثمانٍ منها فقط.

---

(32) المصدر نفسه، ص 20.

(33) بحسب تقدير الباحثة دينا شحاتة كانت هذه بداية الانقسام داخل الحركات الشبابية نفسها، وأن أغلبيتها وقفت إلى جانب فكرة الدستور أولًا بشكل عام. انظر: دينا شحاتة، «حركات الشباب و25 يوليو» في: الربيع العربي في مصر: الثورة وما بعدها، إشراف وتحرير بهجت قرني (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 152-153. وهذا صحيح، لكنها ترى أن الشباب انقسموا بين إسلاميين من جهة وليبراليين ويساريين من جهة أخرى. وهذا غير صحيح، فقد وقف كثير من الشباب الإسلامي مواقف معارضة لمواقف جماعة الإخوان المسلمين منذ ما قبل هذه المرحلة، لكن بشكل أكثر حدة ووضوحًا من هذه المرحلة وصاعدًا.

بما أن جماعة الإخوان المسلمين كانت في مقدمة المؤيدين للتعديلات التي أقرّتها اللجنة، وبسبب تركيب اللجنة، ساد اعتقاد بوجود اتفاق سياسي بين المجلس الأعلى للقوات المسلحة وجماعة الإخوان. وهنا بدأ الانقسام والاستقطاب بين ما أصبح يُسمَّى (خطأ في رأيي) القوى المدنية والقوى الإسلامية. وبانت ملامحه الحادة في الجدل الذي ثار عقب الاستفتاء وخلاله، وطاولت الاتهامات اللجنة الدستورية بأن الإخوان هيمنوا عليها، حيث ضمت أحد قادة الجماعة، المحامي صبحي صالح، كما أن رئيسها المستشار البشري عرف عنه قربه من التيار الإسلامي.

حشدت القوى المدنية أنصارها لمعارضة هذه التعديلات، وبقيت تعارض كل ما اعتبرته ناجمًا عنها، واتهمت المجلس الأعلى بمحاباة الإسلاميين. وبدلًا من اتخاذ موقف موحد من المجلس الأعلى، أخذ كل فريق يتهم المجلس العسكري بالوقوف مع الفريق الآخر، ما زاد في النهاية من شرعية إدارته الدولة، وأصبح الطرف الذي يُتّهم المجلس العسكري بدعمه مشكلة الطرف سياسي الآخر الرئيسة.

أيّد الإخوان الاستفتاء لأنه يقود إلى انتخابات، فيما عارضه الآخرون لأنه يقود إلى انتخابات! ولم يسأل أي من الطرفين سؤالين مهمين: لماذا يقرر المجلس العسكري لهم كل شيء، ولا تُشارَك القوى الثورية في صنع القرار؟ ماذا عن تحقيق هدف الثورة المتمثل بتغيير النظام القائم؟

كان النقاش العام الذي أثارته التعديلات مهمًا في بداياته، غير أنه سرعان ما اتخذ منحًى حادًا حين تحوّل من نقاش في شأن أي من المراحل السياسية يجب أن تسبق الأخرى إلى اتهامات بالعمالة والتكفير، وتلقّي أموال أميركية من المؤيدين للتعديلات ضد معارضيها؛ واتهامات بالوهابية ومحاولة «أسلمة» الثورة من المعارضين للتعديلات ضد مؤيديها. وبلغ الاستقطاب أشدّه حين صوّرت بعض وسائل الإعلام كأن الإسلاميين (إخوان/ سلفيين/ جماعة إسلامية) هم جماعة «نعم»، بل وصل الأمر إلى حد الترويج أن الإخوان و«فلول» الحزب الوطني كوّنا جبهة واحدة في وجه من قال «لا». هنا بدأ استقطاب غير مفيد للتحول الديمقراطي. وعلى الرغم من إمكان تداركه لو تواصل الحوار الذي بدأ مع الاستفتاء في شأن معنى المبادئ الديمقراطية التي يجب أن تنقسم الأحزاب في ظلها، لا عليها، فإن هذه القضية لم تحسم في تلك المرحلة.

أخذت معالم الشقاق الحاد في الظهور من دون أن ترافقها نيّة تنظيم هذا الاختلاف على نحو تعددي، وفي إطار يجمع كل من فيه إصرار على تغيير النظام القديم، أو حتى تأجيل الانقسام في شأنه إلى حين انتزاع السلطة من هذا النظام.

خلال النقاش في شأن التعديلات والتحشيد للاستفتاء بـ «نعم» أو «لا»، اقتحم السلفيون بقوة المشهد السياسي، ولوحظت طريقة تعاطيهم مع المشهد بعد الثورة وبياناتهم وتصريحاتهم التي أثارت قلقًا واضحًا بين عموم المصريين. كان الاستفتاء أول دخول علني للسلفيين (المنكفئين على ذواتهم والعازفين عن السياسة في عهد مبارك) المشهد السياسي المصري بعد الثورة. بدت نيّاتهم غير واضحة، وإن كان مظهره الواضح استغلالهم فرصة الانفتاح السياسي التي أتاحتها الثورة لهم للعمل على فرض رؤيتهم للإسلام على المجتمع عبر التشريع[34].

---

(34) نمت الجماعات السلفية بعد انهيار الناصرية، في أثناء وجود الإخوان في السجون المصرية. وفوجئ هؤلاء بقوتهم عند الإفراج عنهم من السجون بعد حرب أكتوبر 1973، وحاولوا اجتذابهم، لكن جزءًا من السلفيين تأثر بالفكر الإخواني القطبي. ومع بدء تبلور السلفيين في بداية السبعينيات نشأت الجمعية الدينية في جامعة الإسكندرية، التي أسسها طلاب من كلية الطب بشكل خاص، ما زال عدد منهم يُعتَبر من رموز الدعوة السلفية في مصر، والجماعة الإسلامية في جامعة القاهرة، والجماعة الإسلامية في الصعيد التي تطوّرت بصورة مستقلة عن الجماعتين السابقتين برعاية الشيخ عمر عبد الرحمن. انظر: محمد يسري سلامة، «السلفيون والأقباط في مصر: رؤية في الجذور والإشكاليات والتحديات،» في: **الأقباط في مصر بعد الثورة** (دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2012)، ص 203-238. الكاتب هو الناطق الرسمي باسم حزب النور السلفي سابقًا). تأثرت الحركة السلفية في بداياتها بفكر جمعية أنصار السنة المحمدية التي أُسست في عام 1926، وتحوّلت إلى جمعية أهلية ضخمة توازي جمعيات سلفية أخرى مثل الجمعية الشرعية. تحلّق شباب ذو اتجاه سلفي حول الداعية الشيخ حامد صديق المنتمي إلى جمعية أنصار السنة، ومنهم طلاب طب في جامعة الإسكندرية: سعيد عبد العظيم وياسر برهامي ومحمد عبدالفتاح إدريس وأحمد فريد. وتأثر سلفيو الإسكندرية بالسلفية الوهابية النجدية. بموازاة هذه الجماعات المنظمة، وفي مقدمها التيار التنظيمي في الإسكندرية، انتشر الدعاة الشعبيون السلفيون، واشتهر منهم محمد حسان ومحمد حسين يعقوب وأبو إسحاق الحويني. وتعد المرحلة بين عامي 1981 و2005 مرحلة تمدّد السلفيين. وبعد عام 2008 جرى تخفيف القبضة الأمنية عن التيار السلفي، وسُمح بظهور فضائيات دينية سلفية. وفُسّرت هذه كخطوات ضدّ الإخوان وضدّ المعارضة المدنية، مثل كفاية والجبهة الوطنية للتغيير والجمعية الوطنية للتغيير و6 أبريل وغير ذلك (سلامة، ص 215). ويرى الباحث يسري سلامة أن بعض المقاربات الأمنية «كانت ترى أن تشجيع السلفيين غير المائلين إلى العنف بالطبع هو أحد أساليب مواجهة التيارات الجهادية، ولذلك لم يصل الأمر قط إلى حد الخنق والاستئصال الكامل إنّما كان الغرض أن يبقى السلفيون دومًا تحت السيطرة والرقابة الأمنية اللصيقة» (سلامة، ص 212) ففي =

في 31 آذار/ مارس 2011 أعلن إبراهيم علي (محامي الجماعات الإسلامية) عودة ثلاثة آلاف فرد من قادة وكوادر الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد، ممن كانوا يقيمون في الخارج، بعد رفع أسمائهم من قوائم الممنوعين من السفر. ووفق ما أشارت تقارير صحافية، فإن أغلبية هؤلاء القادة والكوادر العائدين كانت تقيم في أفغانستان والشيشان والبوسنة والهرسك والصومال وكينيا، وبعضها في إيران ولندن[35].

أتى إعلان هذا الخبر في فترة كانت تشهد ما بدا كأنه تسامح وانفتاح من الدولة المصرية تجاه تيار الإسلام السياسي بروافده المختلفة، ما سمح بانتظام الجهاديين السابقين في أحزاب سياسية صغيرة، فضلًا عن انخراط السلفيين في الممارسة السياسية.

بعد أقل من ذلك بأسبوع، في السادس من نيسان/ أبريل 2011، رفعت وزارة الداخلية أسماء عدد من قادة الجماعات الإسلامية وأعضائها، وفي مقدمهم جماعة الإخوان المسلمين، من قوائم الممنوعين من السفر وقوائم ترقب الوصول

= هذه الفترة نشأ المرصد الإسلامي لمقاومة التنصير، الذي أنشأه خالد حربي وآخرون في نهاية عام 2008، وائتلاف دعم المسلمين الجدد على يد حسام أبو البخاري وآخرين (سلامة، ص 217). وشهدت هذه الفترة توترات شديدة بين المسلمين والأقباط على جبهات عدة، ورُمز لهذا بشكل خاص في قضايا مثل: بناء الكنائس، الشكوك بعمليات تنصير، ادعاء المسيحيين باختطاف فتيات مسيحيات وأسلمتهن، وجرى صدام حاد في شأن قضية كاميليا شحاتة زوجة كاهن كنيسة في المنيا جرت أسلمتها على يد شيخ سلفي، ودعم الحركة ضد احتجازها في الدير شيوخ السلفية مثل محمد إسماعيل المقدم ومحمد عبد المقصود وغيرهم (سلامة، ص 219). في هذه المرحلة صدرت فتاوى عدة ضد المسيحيين، ولا سيما ضد بناء الكنائس. ووصل الأمر ببعض شيوخ السلفية إباحة دم الأقباط لأنهم نقضوا العهد وما عادوا أهل ذمة (سلامة، ص 220). تميّزت المرحلة بصدور فتاوى رمزية ضدّ بناء الكنائس، وضرورة دفع الجزية، وقتال المسيحيين حتى يؤسلمون أو يدفعون الجزية وهم صاغرون، عدم مبادرة الأقباط بالسلام، وعدم تهنئتهم بأعيادهم، وعدم جواز قتل المسلم بغير المسلم. وهي فتاوى وجدت على مواقع الدعاة السلفيين وفي أعداد مجلة التوحيد أو موقع صوت السلف، وكلّها فتاوى تناقض فكرة المواطنة والتعايش والمساواة، وتحط من شأن الأقباط (انظر: وائل لطفي، «الأقباط في مصر وتحديات الواقع السلفي،» في: الأقباط في مصر بعد الثورة، ص 241-272).

(35) منير أديب، «3000 «جهادي» يعودون إلى مصر من أفغانستان والشيشان والبوسنة والصومال وإيران،» المصري اليوم، 31/3/2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 11/5/2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/122653>.

في المطارات والموانئ البحرية والمنافذ البرية. ومن ضمن الأسماء التي تقرر رفعها من القوائم مرشد جماعة الإخوان محمد بديع وقادة من مكتب الإرشاد، كما رفعت أسماء عدد من قادة جماعة التبليغ والدعوة وجماعة أنصار السنة المحمدية والجمعية الشرعية[36].

كشف الاستفتاء أول مرة عن وجود هوّة بين الشعب المصري ونخبته المثقفة، حيث كان الصوت المرتفع في الإعلام وأعمدة الصحف هو «لا»، في حين صوّت الشعب بـ «نعم»، وذلك لاعتبارات ليس بالضرورة هي ذاتها القضايا التي دار في شأنها النقاش. إذ صوّت الشعب لفكرة التصويت الحر أول مرة، ولسعادته بنجاح الثورة، ولعودة الاستقرار. وهذه كلها توحي بـ «نعم»، كأن هذه الـ «نعم» للتعديلات الدستورية هي «لا» لمبارك. لكن الجموع التي خرجت للتصويت لم تنقسم في شأن القضايا التي اختلفت عليها القوى السياسية؛ إذ لم تشارك الأغلبية الصامتة في الثورة، بل اكتفت بالتعاطف معها، لكن حين أخرجها الاستفتاء عن صمتها قالت «نعم»، ولم تستجب لمطلب شباب ميدان التحرير.

علاوة على ذلك، رصدت منظمات حقوقية[37] شاركت في مراقبة الاستفتاء، ظاهرة «التصويت الطائفي»؛ إذ أوحى الخوف من دستور تعدّه أكثرية منتخبة أنها ربما لا تأخذ في الحسبان قضايا الأقباط. ومن هنا كان الأقباط أكثر ميلًا إلى التصويت بـ «لا». وكان واضحًا أن قوى دينية إسلامية التقطت هذا الاحتمال أيضًا، ودعت إلى التصويت بـ «نعم» كتصويت ضد الأقباط. وكانت هذه من أخطر مظاهر هذه الثقافة السياسية الخطرة التي لا تقوم على المواطنة، والتي أصبحت أكثر حرية في التعبير عن ذاتها في عملية انتخابية.

---

(36) أحمد الخطيب، «رفع أسماء مرشد الإخوان وقيادات الجماعة الإسلامية من قوائم الممنوعين من السفر،» المصري اليوم، 7/ 4/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 11/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/124209>.

(37) كانت ظاهرة التصويت الطائفي في الاستحقاقات التي حدثت خلال حكم المجلس العسكري ملموسة في عموم مصر، وإن تبدت في بعض محافظات الصعيد بشكل واضح. انظر: «برنامج تلت التلاتة: محافظات التصويت الطائفي في استفتاء مارس 2011»، على قناة أون تي على يوتيوب، في 21/ 12/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=-3aKCkL-OlM>.

في هذه المرحلة اختلط النقد الديمقراطي المشروع الموجّه إلى الإخوان، الذي شارك في توجيهه شباب الثورة من الإخوان وغيرهم، لا القوى السياسية الليبرالية فحسب، بنقاش نخب قديمة تحمل ركام استقطابات الماضي الأيديولوجية، وتخشى صعود الإخوان وتشكّك في نتائج الاستفتاء بلغة الطعن في الوعي السياسي الشعبي.

اعتقد كثر في هذه المرحلة وجود تحالف بين الجيش والإخوان يتضمن تقاسمًا للمصالح وتوافقًا على تقاسم السلطة[38]، حيث اعتمد المجلس العسكري بعد توليه السلطة خطابًا يوحي التزامه الديمقراطية، ونظّم جولات انتخابية عدة، فصوّت المصريون في فترة حكمه أربع مرات: أولها في الاستفتاء على التعديلات الدستورية الذي صاغته لجنة اختارها المجلس العسكري وتضمّنت شخصيات إسلامية؛ ومرتين في انتخابات برلمانية؛ ومرة في انتخابات رئاسية. وفيها كلها، كانت النتائج لمصلحة الإسلاميين، ولا سيما جماعة الإخوان المسلمين والسلفيين. ومع اقتراب استفتاء آذار/ مارس 2011، عبأت القوى الإسلامية قدراتها في حشد الجماهير للتصويت لمصلحة التعديلات باستخدام الشعارات الدينية؛ وعلى الرغم من قيام جنود من القوات المسلحة بحماية مواقع التصويت، سُجلت حالات من التسامح مع انتهاك الأحزاب الإسلامية القوانين الانتخابية من خلال استخدام هذه الشعارات وتوزيع المنشورات ذات الرموز الدينية، أكان داخل مراكز الاقتراع أم خارجها[39].

يمكن تسهيل المهمة على النقاد بإضافة أن الجيش كمؤسسة ذات مصلحة بالاستقرار بعد الثورة، كان معنيًا بالتفاهم مع قوى اجتماعية منظمة قادرة على حشد جمهور كبير أو السيطرة على الشارع، فوجد أن القوة الأكثر جماهيرية هي جماعة الإخوان المسلمين، فضلًا عن أنها القوة القادرة على إفشال تحالفات أخرى لو اختارها الجيش في تلك المرحلة. كانت مسايرة الإخوان لاحتوائهم

---

(38) بعد عام ونصف عام لم يجد كثير من هؤلاء صعوبة في التحوّل إلى دعم الجيش والتحالف معه ضد الإخوان باعتبارهم ضد الجيش والوطنية المصرية.

(39) في الانتخابات البرلمانية والرئاسية في عام 2012 سجلت الجمعيات المدنية التي راقبت الانتخابات حالات شراء أصوات مواطنين من الطبقات الفقيرة في المناطق الريفية والحضرية من خلال توزيع الأغذية. وغض الجيش الطرف عنها مجددًا.

في البداية تكتيكًا لا بد منه ضمن استراتيجية المجلس العسكري المعادية للحزبية بشكل عام، وللإخوان بشكل خاص.

في النتيجة أخذ المجلس بـ «نعم» ليحيلها إلى شرعية للمجلس العسكري ذاته، لكنه عمل بـ «لا»، حين صاغ إعلانًا دستوريًا يتضمن بنودًا لا علاقة لها بالتعديلات. وفتح باب المبادئ الدستورية، وبدأ بعملية إدارة الفرقة والخلاف بين القوى السياسية المدنية. واستدرج القوى كلها إلى هذا المنزلق.

الفصل السادس

ما بعد الاستفتاء

أولًا: محاكمات أقطاب النظام السابق

كانت محاكمة رؤوس النظام السابق من أهم مطالب القوى الثورية بعد 25 كانون الثاني/ يناير 2011. ولاحظت قوى الثورة نوعًا من التراخي عند المجلس العسكري في التعامل مع هذا الموضوع، وذريعته أنه يترك العمل بحرية للنائب العام والقضاء، ولا يتدخل في سير التحقيقات. وأكد الناطقون باسمه باستمرار أن لا أحد فوق القانون، وأن جميع من يثبت تورطهم ستجري محاسبتهم ولن ينجوا من العقاب. غير أن الضغط الشعبي وإصرار قوى الثورة على ضرورة محاسبة أركان النظام السابق، وأخيرًا الخطاب الذي أذاعته قناة العربية للرئيس الأسبق الذي أنكر فيه الاتهامات التي وجّهت إليه بمسؤوليته عن قتل المتظاهرين ونهب أموال البلاد، بل والتهديد بمقاضاة من يتهمه بذلك، عجّلت في تقديمه إلى المحاكمة. لكن هذا لم يغير في بنية المحاكم والادعاء وشهادات المسؤولين العسكريين والأمنيين، إذ على هؤلاء قامت المحاكم، وهم انتموا إلى النظام القديم، وجُرّوا إلى إجراء المحاكمات جرًّا.

حوكم المسؤولون السابقون أمام محاكم عادية، لا محاكم استثنائية. هذا مع أن بعض هؤلاء حوكم بتهم التسبب في قتل المتظاهرين والفساد السياسي. وتميزت حالة ما بعد الثورة المصرية بذلك من ثورات أخرى. وخلافًا للآراء التي قالت إن الفساد السياسي لا عقوبة له في التشريع المصري تبيّن العكس، حيث ظهر أن في الإمكان الاستناد إلى قوانين تعود إلى بدايات نظام يوليو في خمسينيات القرن الماضي، وفيها مواد لمعاقبة أفعال وجرائم تتعلق بالفساد السياسي وإهدار المال العام وقتل المتظاهرين، وتراوح أحكامها بين الأشغال الشاقة الموقتة والأشغال الشاقة المؤبدة، وصولًا إلى الإعدام[1]. لكن المشكلة كانت في محاكمة أقطاب

(1) «رئيس محكمة جنايات الإسكندرية يفجر مفاجأة: لدينا قانونان لمحاكمة رئيس الجمهورية =

النظام السابق من نيابة النظام السابق وقضائه، كأنهم جنائيين، وبموجب المسؤولية الفردية للقانون الجنائي القائم، لا بسبب مسؤوليتهم السياسية عما جرى في البلاد، وإفساد الحياة السياسية، وحكم البلاد بموجب قانون الطوارئ ثلاثين عامًا، والتواطؤ مع إسرائيل في حصار قطاع غزة وشن الحروب عليه ... وهذه كلها ليست من اختصاص المحاكم العادية.

كان تقديم مبارك إلى المحاكمة خطوة مهمة لطمأنة الجمهور، حيث ساد مزاج أن ما دام مبارك وأبناؤه أحرارًا خارج السجن، فإن مسألة تنحّيه ليست محسومة، والثورة المضادة واردة الوقوع في أي وقت. وجرت المحاكمات عمومًا تحت عنوانَين رئيسَين: الفساد وقتل المتظاهرين خلال الثورة. وقبض على حبيب العادلي بعد «جمعة الغضب» وأحمد عز بعد «موقعة الجمل»، وبدأت أولى خطوات المحاكمات في 12 شباط/ فبراير 2011 بصدور قرار من النائب العام بقائمة تضم 43 وزيرًا (من وزراء حكومة نظيف ووزراء سابقين) لمنعهم من السفر من دون إذن. ومن بين من تضمنتهم القائمة مفيد شهاب، أنس الفقي، أحمد أبو الغيط، ممدوح مرعي، عبد السلام المحجوب، حاتم الجبلي. وبعد ذلك بيومين، أي في 14 شباط/ فبراير 2011، بدأت نيابة استئناف القاهرة التحقيق في البلاغات المقدمة في شأن ثروة مبارك وأسرته، ثم أصدر النائب العام أمرًا بسجن وزير الداخلية حبيب العادلي، ورجل الأعمال أحمد عز، ووزير السياحة زهير جرانة، ووزير الإسكان أحمد المغربي، ووزير الإسكان السابق إبراهيم سليمان على ذمة التحقيقات في قضايا تتعلق بإهدار المال العام. وفي موازاة ذلك باشر جهاز الكسب غير المشروع بالتحقيق في ثروات يوسف بطرس غالي ورشيد محمد رشيد وأحمد درويش وأحمد المغربي وأمين أباظة وصفوت الشريف وزكريا عزمي وجمال مبارك ومفيد شهاب[2].

= السابق والوزراء بتهم الفساد السياسي،» أجرى الحوار محمد رضوان، المصري اليوم، 21/ 4/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=294263>.

(2) «حبس العادلي وعز والمغربي وجرانة واقتيادهم والأغلال في أيديهم 15 يومًا على ذمة التحقيق،» (العربية نت، 18/ 2/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/articles/2011/02/17/138066.html>.

لم يكن لدى الجيش مانع من تحطيم رجال الأعمال الذين أحاطوا بجمال مبارك ومنافستهم له، أكان ذلك في نشاطه في شركات القطاع العام، أم استثماراته في القطاع الخاص وشراكاته الدولية. ولا شك في أن المجلس الأعلى استغل وجوده في الحكم لتعزيز دوره الاقتصادي ومزاياه، كما سوّق قدرته على حماية الاستثمارات باستخدام الجيش كإحدى أهم مزايا التعاون معه. ولاحقًا، لم يعمل البرلمان المنتخب على إغضاب الجيش في هذا المجال، ولم يحاول استفزازه بمس امتيازاته الاقتصادية، أما الدستور الذي صاغته الجمعية التأسيسية فجاء محابيًا له أيضًا[3].

ألقي القبض على وزير الإعلام السابق أنس الفقي ورئيس اتحاد الإذاعة والتلفزيون بناء على قرار نيابة الأموال العامة بالتحقيق معهما في قضايا تتعلق بإهدار المال العام، وأحيل أحمد عز وأحمد المغربي وزهير جرانة إلى محكمة الجنايات بتهمة التربح والإضرار العمد بالمال العام. وبعد نحو شهر من الثورة قررت النيابة العامة في 12 آذار/ مارس 2011 إصدار أمر بحبس مساعدَي وزير الداخلية الأربعة: إسماعيل الشاعر مساعد وزير الداخلية ومدير الأمن العام في القاهرة، واللواء حسن عبد الرحمن مدير مباحث أمن الدولة السابق، واللواء أحمد رمزي مساعد الوزير لقطاع الأمن المركزي السابق 15 يومًا على ذمة التحقيقات في وقائع قتل المتظاهرين.

في الأول من نيسان/ أبريل 2011، واستشعارًا منهم بتباطؤ إجراءات محاكمة رموز النظام السابق، احتشد مئات الآلاف في ميدان التحرير في «جمعة إنقاذ الثورة» للمطالبة بسرعة محاكمة رموز النظام السابق. ثم صدرت دعوة أخرى لتنظيم تظاهرة مليونية في 8 نيسان/ أبريل 2011 بمسمى «جمعة المحاكمة والتطهير» للمطالبة بتعجيل محاكمة حسني مبارك ورموز «الفساد» في نظامه، والمطالبة بتحقيق باقي مطالب الثورة.

شهد الثامن من نيسان/ أبريل 2011 تطورًا نوعيًا في مجريات التظاهرات

---

(3) انظر التحليل في: Shana Marshall and Joshua Stacher, «Egypt's Generals and Transnational Capital,» *Middle East Report* (*MER*): vol. 42, no. 262 (Spring 2012), on the Web: <http://www.merip.org/mer/mer262/egypts-generals-transnational-capital>.

الاحتجاجية في ميدان التحرير، حيث انضم ضباط من الجيش إلى هذه التظاهرات، عُرفوا إعلاميًا بـ«ضباط 8 أبريل». وفضّ الجيش المصري الاعتصام الذي شاركوا فيه بالقوة، وقُبض عليهم. وأدى استخدام العنف في فض الاعتصام إلى سقوط قتيل في حادثة كانت الأولى من نوعها منذ سقوط مبارك. وتلخصت مطالب ضباط 8 أبريل في[4]: حل المجلس العسكري؛ القبض على محمد حسني مبارك وعائلته وأعوانه ومحاكمتهم؛ إقالة النائب العام؛ وتعيين جهاز قضائي مستقل لمحاكمة رجال النظام السابق. وكان هذا مطلب التظاهرات كلها، حيث كان النائب العام أحد أدوات نظام مبارك الرئيسة في ضرب خصومه السياسيين وتبرئة جماعة النظام من تهم الفساد؛ إقالة نائب رئيس الوزراء يحيى الجمل؛ إقالة رموز الأجهزة الأمنية والحكم المحلي ومحاكمتهم، وسرعة الإفراج عن جميع السجناء السياسيين وتعويضهم؛ حل المحليات وتحديد موعد قريب لإجراء انتخابات المحليات على أسس سليمة؛ استكمال تطهير المؤسسات الإعلامية والصحافية والوزارات والمؤسسات الرسمية والمصارف من رموز النظام السابق ومحاكمة الفاسدين منهم؛ إقالة رؤساء الجامعات وعمداء الكليات المعينين من أمن الدولة وانتخاب الأكفأ وإصلاح نظام التعليم؛ سرعة سن قانون لتحديد حد أدنى وأقصى للأجور للقضاء على صور التظاهرات الفئوية كلها.

بعد ذلك، بعد خطاب مبارك على قناة العربية في 10 نيسان/ أبريل 2011[5] الذي زعم فيه أنه لا يمتلك أي أموال أو عقارات في الخارج، صدر قرار من النائب العام عبد المجيد محمود باستدعاء مبارك ونجليه علاء وجمال للتحقيق معهم

---

(4) فيديو يظهر ضباط 8 أبريل ويلقي أحدهم بيانًا للتضامن مع المتظاهرين ويرفع مطالب يؤيدها الضباط ويطالبون القوات المسلحة برفض ممارسات المجلس: «فيديو: ملخص أحداث 8-9 أبريل»، على يوتيوب، في 2011/6/3، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2011/4/25، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=JRTcwLvEJwg>.

قبض على هؤلاء الضباط وصدرت في حقهم أحكامًا بالسجن. وقامت حركة طالبت بالإفراج عنهم، وأفرج المجلس العسكري لاحقًا عن بعضهم وألزمهم برنامج إعادة التأهيل، وأفرج الرئيس مرسي عفوًا عن باقيهم في عام 2013. انظر: شيرين فرغلي، «الإفراج عن باقي «ضباط 8 أبريل»،» الوفد، 2013/1/9، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2015/5/4، على الموقع الإلكتروني: <http://www.masress.com/alwafd/348645>.

(5) «فيديو: كلمة مبارك لقناة العربية»، على يوتيوب، في 2011/4/10، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=cbo3FWJWqHc>.

في تهم تتعلق بالتربح واتهامات تضمنتها بلاغات قضائية ضدهم. وتتعلق هذه البلاغات بجرائم الاعتداء على المتظاهرين، ما أدى إلى سقوط قتلى وجرحى خلال تظاهرات سلمية جرت منذ بدء الثورة وحتى إطاحته، ووقائع أخرى تتعلق بالاستيلاء على المال العام واستغلال النفوذ والحصول على عمولات ومنافع من صفقات مختلفة[6]. وفي 13 نيسان/ أبريل 2011، أي بعد أسبوعين من «جمعة إنقاذ الثورة»، قرّر المستشار عبد المجيد محمود حبس مبارك ونجليه على ذمة التحقيقات في اتهامات تتعلق بإطلاق النار على المتظاهرين خلال الثورة والكسب غير المشروع، واتخاذ الإجراءات لنقل نجلي مبارك من شرم الشيخ إلى سجن مزرعة طرّة.

انتقدت «الجمعية الوطنية للتغيير» في بيان أصدرته عقب اجتماعها، ما وصفته بـ «التباطؤ» في محاكمة قاتلي شهداء ثورة 25 يناير، ومفسدي الحياة السياسية، وناهبي ثروات الدولة طوال 30 عامًا، واتهمتهم أنهم ما زالوا يجمعون «فلول النظام» لتنفيذ مخطط الثورة المضادة. ودعت الجمعية إلى تنظيم تظاهرة في ميدان التحرير وميادين المحافظات لمتابعة ملف «التطهير» واستكمال المحاكمة الشعبية لمبارك وأسرته على ما ارتكبوه من «جرائم». وحدد المتظاهرون الاتهامات الموجهة إلى مبارك ورموز نظامه، ومنها: قتل المتظاهرين بأوامر مبارك لوزير الداخلية الأسبق حبيب العادلي، وإفساد الحياة السياسية خلال الثلاثين عامًا الماضية. واستنكروا بداية محاكمة رموز النظام السابق في قضايا غسل الأموال والتربح، لأن الجرائم هذه تأتي في مرتبة متأخرة بعد محاسبتهم بتهم الفساد السياسي وتدمير الحياة السياسية خلال العقود الأخيرة[7].

في هذه الأثناء بدأت تتحلّق حول المجلس العسكري نخبٌ كثيرًا ما أُعيد تدويرها من رجالات جمهورية يوليو، من عصر مبارك أو السادات أو حتى

---

(6) سميرة علي عياد، «النائب العام يقرر استدعاء مبارك ونجليه للتحقيق معهم،» الأهرام، 10/ 4/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 4/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/UI/Front/Inner.aspx?NewsContentID=58939>.

(7) محمود جاويش [وآخرون]، «مليونية جديدة بميدان التحرير تطالب بمحاكمة مبارك وعائلته ورموز الفساد،» المصري اليوم، 9/ 4/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 15/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=293083>.

عبد الناصر، كي تمنحه وجهًا مدنيًا وتساعده في احتواء الحركة الثورية. ومنح توجه القوى الثورية إلى جلسات الحوار هذه الشخصيات شرعية موقع تحكيمي فوق الخلافات، في حين أنها كانت في الواقع جزءًا من النظام القديم، تستبعَدُ تارةً، وتُقرَّبُ أخرى. ولم تكن القوى الثورية بحاجة إلى مثل هذه الشخصيات كي تدير حوارًا مع نفسها أو مع المجلس العسكري؛ إذ إن كل ما كانت بحاجة إليه هو صلابة وإصرار على موقف تغيير النظام، والإصرار على المشاركة من موقع السلطة في عملية التغيير هذه، لا مجرد طرح مطالب على المجلس العسكري.

دفع الحوار باتجاه إصلاحي محدود لا يمس هياكل الدولة، ولا يقود إلى الإصلاح الأهم: إصلاح قوى الأمن. ولم تمثل هذه الشخصيات ثقافة ديمقراطية، ولا تراثًا تعدديًا متسامحًا، بل مارست دور الأدوات في تنفيذ مهمات مختلفة لأنظمة الاستبداد السابقة، وزرعوا برعاية المجلس العسكري بذرة شجرة لجنة الخمسين وغيرها من الهيئات المدنية التي منحت الانقلاب العسكري وجهًا مدنيًا بعد 3 تموز/ يوليو 2013.

من ناحية أخرى احتد الخلاف وتجسدت حال عدم الثقة بين القوى السياسية المؤيدة لثورة يناير في دعوة القوى المدنية إلى تظاهرة مليونية في 27 أيار/ مايو 2011 من دون جماعة الإخوان. فمنذ بداية أيار/ مايو 2011 تميزت التحركات بمطالب محاربة الفساد وتنفيذ مطالب الثورة، ووجِّهت أغلبيتها إلى المجلس العسكري. وفي هذه المرحلة انسحبت جماعة الإخوان من اللجنة التنسيقية بين قوى 25 يناير، واكتفت بالتمثيل في كيانات مثل ائتلاف شباب الثورة والجمعية الوطنية للتغيير وغيرها، تجنبًا لالتزام القرارات قسرًا. لكن واصل شباب الجماعة الذين شاركوا في التحركات منذ بداية الثورة، وبادروا إلى تأسيس ائتلاف شباب الثورة، التنسيق مع القوى الأخرى.

أتى تنظيم «جمعة الغضب» الثانية هذه في سياق رفض هذه القوى شكل المسار السياسي الذي وُضع بالتوافق بين المجلس الأعلى للقوات المسلحة وجماعة الإخوان المسلمين، الذي كان من أبرز ملامحه إجراء انتخابات برلمانية قبل وضع الدستور، في حين كانت القوى المدنية تطالب بوضع الدستور أولًا وتأجيل الانتخابات؛ كما شددت شعارات جمعة الغضب الثانية على مطالب

القصاص وإنصاف الشهداء ومحاكمة رموز النظام السابق. وأعلنت جماعة الإخوان رفضها المشاركة في هذه التظاهرة، وأصدرت بيانًا حمل نبرة إدانة المشاركين بأنهم يضرّون بالعلاقة بين الجيش والشعب، معتبرة إياها ثورة ضد إرادة الشعب[8]، ومحذّرة من الصدام مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة[9].

في 28 أيار/ مايو 2011، أي بعد يوم واحد من التظاهرات التي قاطعها الإخوان، وأصرّ شباب الإخوان المشاركون في الائتلاف على حضورها، أعلن محمود حسين (عضو مكتب الإرشاد) «ليس للإخوان ممثلون في ائتلاف شباب الثورة». وبعدها فُصل شباب الإخوان إسلام لطفي ومحمد القصاص (اللذان صدر تعميم داخل الجماعة بمنع التواصل معهما) وهاني محمود وأحمد عبد الجواد وسامح البرقي ومصعب الجمال، وكلهم في أسرة إخوانية واحدة[10]، وغيرهم من الشباب. هنا عاود تنظيم الإخوان بقيادة خيرت الشاطر الإمساك بزمام المبادرة وتأكيد هوية الجماعة على حساب التحالفات الشعبية التي أنتجتها الثورة وشكلت قاعدة اجتماعية - سياسية للتحول الديمقراطي؛ يوازيها في الوقت ذاته تأكيد الهرمية والتراتبية الحزبية على حساب الناشطين الميدانيين وفي رفض واضح لبروزهم كأفراد مناضلين. ووصل الأمر إلى حد فصل نحو مئة شاب من الجماعة، فضلًا عن فصل عبد المنعم أبو الفتوح (العضو السابق في مكتب الإرشاد) حال إعلانه ترشحه للرئاسة. من أهم مفارقات صيرورة تطور الإخوان المسلمين في

---

(8) محمد حسن شعبان، «إخوان مصر يرفضون "جمعة الغضب الثانية" ويعتبرونها انقلابًا على الشرعية،» الشرق الأوسط، 26/ 5/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 4/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=623579&issueno=11867#.VaM3Uvmqqkp>.

(9) هشام عمر عبد الحليم، «جمعة الغضب الثانية تنتهي بإعلان العشرات اعتصامهم في "التحرير".. ومشادات بين المارة والمحتجين على فض الاعتصام،» المصري اليوم، 28/ 5/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 4/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/134697>.

(10) انظر: هاني الوزيري، «"الوطن" تنشر نص مذكرة شباب الإخوان عن كواليس عدم مشاركة الجماعة يوم 25 يناير 2011،» (بوابة الوطن، 24/ 1/ 2013)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.elwatannews.com/news/details/118898>.

نشرت الوطن مذكرة شباب الإخوان في 24 كانون الثاني/ يناير 2013 في خضم الحملة على الإخوان والرئيس المنتخب، لكن المذكرة نفسها تناقش سياقات النقاش بين شباب الجماعة وقيادتها منذ ثورة كانون الثاني/ يناير 2011 في سياق آخر تمامًا.

مصر، أن ثورة يناير نشبت، وسنحت الفرصة لوصول جماعة الإخوان إلى سدة الحكم، أو المشاركة فيه، حين سيطر التيار المحافظ داخل الإخوان المسلمين على الحركة، بعد معركة مع التيار الإصلاحي استمرت أواخر تسعينيات القرن الماضي[11]. وربما تفسر هذه «المفارقة» التاريخية المتمثلة بانفتاح الأفق أمام المشاركة السياسية في مرحلة سيطرة التيار المحافظ (بقيادة خيرت الشاطر ومحمود عزت) على مكتب الإرشاد والهيكل التنظيمي للإخوان، بعضًا من سلوك الإخوان في الحكم بعد وصول مرسي إلى الرئاسة. لكن بوادرها بانت في الصراع على مكتب الإرشاد بين التيار الإصلاحي بقيادة عبد المنعم أبو الفتوح قبل الثورة بأعوام، والصراع مع تيار شباب الإخوان بعد الثورة وخلالها.

خلال العقدين الأخيرين وجد كل إصلاحي إخواني نفسه خارج الجماعة بعد أن أُحكِم عزلُه فيها، منذ خروج أبو العلا ماضي وتأسيس حزب الوسط في تسعينيات القرن الماضي، وحتى الصراع الأخير مع عبد المنعم أبو الفتوح وإبراهيم الزعفراني وخالد داوود. ووجد هؤلاء أنفسهم خارج صفوف الجماعة، فيما جرى احتواء إصلاحيين آخرين، مثل عصام العريان وحلمي الجزار تحت لواء التيار المحافظ[12].

تبنى الإخوان في هذه المرحلة خطابًا «وطنيًا» يدافع عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة، في حين وجهت قوى المعارضة السياسية الأخرى تهمة تواطئهما سوية لتهميشها. بدا كأن المجلس يتحالف مع أكثر القوى السياسية تنظيمًا وقدرة على التحكم بالشارع. ومن ناحيتهم اندفع الإخوان، منذ نشر إعلان التعديلات الدستورية في 30 آذار/ مارس 2011، باتجاه واحد هو الوصول إلى موعد للانتخابات، وكانوا مستعدين لإنجاز أي تسوية مع المجلس العسكري لتحقيق هذا الهدف.

---

(11) Khalil Al-Anani, «The «Anguish» of the Muslim Brotherhood in Egypt,» in: Larbi Sadiki, ed., *Routledge Handbook of the Arab Spring: Rethinking Democratization* (London; New York: Routledge, 2015), p. 237.

يضيف العناني عوامل أخرى في تفسير عدم تحول الإخوان إلى مواقف «أكثر اعتدالًا» بعد وصولهم إلى سدة الحكم، مثل التدرج في المشاركة، والانتقال من المعارضة الملاحقة مباشرة إلى الرئاسة، وأوضاع الصراع السياسي الحزبي الحاد أيضًا (ص 234-235).

(12) خليل العناني، «جماعة الإخوان المسلمين في مرحلة ما بعد مرسي،» سياسات عربية، العدد 4 (أيلول/ سبتمبر 2013)، ص 17-23.

في 30 أيار/ مايو 2011 اجتمعت الأحزاب الليبرالية في مقر حزب الجبهة للتنسيق في ما بينها. وأُسّس حزب النور في 12 حزيران/ يونيو 2011 ليؤطر التيار الأكبر من السلفيين. وفي 14 حزيران/ يونيو 2011 اتفق 13 حزبًا، بينها الإخوان والوسط، على تكوين تحالف.

عبّر محمد نور (الناطق باسم حزب النور) عن سبب تدخل السلفيين في السياسة الحزبية (بعد أن كانوا يحرّمونها، كما اعتبر عبد المنعم الشحات الشخصية البارزة في الدعوة السلفية الديمقراطية كفرًا وحرامًا) بأنهم يفعلون ذلك لحماية مصر من الليبراليين والعلمانيين الذين يحاولون إلغاء هوية مصر الإسلامية[13].

أجرى المجلس الأعلى للقوات المسلحة سلسلة حوارات مع القوى السياسية. لكن أهمها في رأينا كان محاولته احتواء شباب الثورة عبر تنظيم حوار معهم في 23 أيار/ مايو 2011 في لقاء عقده في قاعة مسرح الجلاء في الأول من حزيران/ يونيو 2011، ومثل المجلس الأعلى للقوات المسلحة في الحوار اللواء إسماعيل عتمان ومحمد العصار وممدوح شاهين ومحمود حجازي (أعضاء المجلس الأعلى). ودعا المجلس إلى هذا اللقاء عبر صفحته على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» ممثلين عن 153 ائتلافًا شبابيًا، فيما قال عدد من الشباب الذين انسحبوا من الجلسات إن أغلبية الشباب الذين نجحوا في الدخول إلى المسرح هي من المنتمين إما إلى جماعة الإخوان وإما بقايا الحزب الوطني[14]. وكانت هذه محاولة لبعثرة الشباب، وتذرير قادتهم وتنظيماتهم.

كانت الدعوة محل شك، واعتُبرت محاولة للتقليل من الوضعية القيادية لائتلاف شباب الثورة والحركات الأساسية، ومحاولة للدفع بمحسوبين على النظام السابق إلى الواجهة. وكان هذا الشك في مكانه، فالمجلس في هذه الدعوة لم يتعامل مع طرف أو مجموعة أطراف تمثل شباب الثورة، بل سيّل

---

(13) Khalil Al-Anani and Maszlee Malik, «Pious Way to Politics: The Rise of Political Salafism in Post-Mubarak Egypt,» *DOMES* (*Digest of Middle East Studies*), vol. 22, no. 1 (Spring 2013), p. 63.

(14) أيمن حمزة، محسن سميكة وأحمد عبد، «مظاهرة أمام مقر حوار المجلس العسكري.. والمنسحبون: الحضور من «الإخوان والوطني»،» المصري اليوم، 1/6/2011، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/135727>.

مصطلح شباب الثورة لتجنب تنظيمهم وطرح مطالبهم بشكل منظم، وكي يتمكن أي شاب من الادعاء أنه يمثل شباب الثورة (ثبت في ما بعد أن افتعالًا كبيرًا لمجموعات تمثل الشباب وقع بالفعل، واختفت الأغلبية العظمى من هذه المجموعات لاحقًا). وساهمت وسائل الإعلام المصرية في تسفيه المصطلح باستغلال رخاوة تنظيم الشباب في الميدان، وزرع بذرة التنافس بينهم باستخدام حب الظهور. هكذا نشأ الانطباع الشعبي أن شباب الثورة حالة هلامية، فتحوَّل الإعجاب بهم باعتبارهم خيرة أبناء الشعب المصري الذين يفخر بهم إلى تعب من خلافاتهم وكثرة ظهورهم. وجرى بالتدريج دس قوى شابة من غير مؤيدي الثورة، أو من المرتبطين بالأجهزة الأمنية بوصفهم من شباب الثورة ممن يعارضون المطالب الثورية المعروفة ويعتبرونها نتاج احتكار فئة معينة لدور شباب الثورة.

شهد ميدان التحرير في الثامن من تموز/ يوليو 2011 تظاهرات حاشدة بعنوان «الثورة أولًا». وكما يتضح من العنوان نفسه، نُظِّمت التظاهرات للضغط على المجلس العسكري لدفعه إلى تنفيذ مطالب الثورة، ولم تنفضّ التظاهرات بانقضاء اليوم، حيث قرر عدد كبير من المشاركين الاعتصام في الميدان، الذي استمر ثلاثة أسابيع، إلى أن قررت القوات المسلحة فضه بالقوة في الأول من آب/ أغسطس 2011. وبدأ هذا الاعتصام بخلافات حادة بين مؤيدي اختتام التظاهرة من شباب الثورة، ومؤيدي استمرار الاعتصام في الميدان منهم.

قبل ذلك بأسبوع، أي في 23 تموز/ يوليو 2011، توجهت مسيرات من ميدان التحرير إلى العباسية في طريقها إلى مقر المجلس الأعلى للقوات المسلحة في وزارة الدفاع، بدعوة من حركة 6 أبريل، عقب إصدار المجلس العسكري بيانًا اتهم فيه الحركة بالعمل على زرع الفتنة بين الجيش والشعب. وانضم إلى المسيرة آلاف المتضامنين مع الحركة والمتخوّفين من لغة التخوين التي يستخدمها المجلس في حملته ضد الناشطين والمعارضين لنهجه. وجرى الاعتداء على هذه المسيرات في ما اتفقت شهادات كثيرة على كونه «كمينًا» أُعِدَّ للمتظاهرين. وأدى الاعتداء إلى مقتل محمد محسن، إضافة إلى عشرات الإصابات في صفوف

المتظاهرين[15]. وتكمن خصوصية هذه الحوادث (العباسية 1) في أن الاعتداء لم يكن من قوات الأمن، بل من بلطجية، تحت أنظار عناصر الجيش الذين سدوا الطريق إلى وزارة الدفاع. وكان هذا الفعل منظمًا ورافقته عملية شحن للجمهور (الذي سُمِّي الأهالي[16] في بعض وسائل الإعلام) للقيام باعتداءات، بل واعتقلوا بعض الناشطين على أنهم «جواسيس»، وأيدتهم السلطات، حتى إن بعضهم أودع في مقر الشرطة العسكرية والمخابرات العامة من دون سند واضح[17]. وبدأت عملية التجييش ضد المتظاهرين المعتصمين في ميدان التحرير منذ تظاهرة 8 تموز/ يوليو 2011، الذين كان يوصفون بالمخربين الذين يعطّلون عجلة الإنتاج[18]؛ كما اشتبه في تورط أطراف استأجرت «بلطجية» لتنفيذ تلك الاعتداءات التي عرفت بـ «أحداث العباسية الأولى».

استمرت الاحتجاجات، ما دفع عصام شرف إلى إجراء تعديل وزاري على حكومته في 21 تموز/ يوليو 2011، في ما عرف بحكومة شرف الثانية. وتضمنت التشكيلة الوزارية الجديدة 14 وزيرًا جديدًا، وبقي فيها 12 وزيرًا من حكومته الأولى. جاء ذلك بعد تعرض الحكومة لسهام النقد من جهات مختلفة، ولعل السبب الأكبر يعود إلى ارتفاع سقف التوقعات عند شرائح واسعة من المجتمع المصري والآمال الكبيرة التي عُلِّقت على حكومته كأول مجلس للوزراء يتألف

---

(15) توثيق مصور بالفيديو، مدونة 25 يناير، 23/ 7/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://25janaer.blogspot.com/2011/12/2372011.html>.

(16) قال ماركس واصفًا تنظيم حثالة البروليتاريا كقاعدة شعبية للويس بونابرت: «وفي جمعية العاشر من كانون الأول حشد عشرة آلاف من الأوغاد عليهم أن يؤدوا دور الشعب كما نوى نك بوتوم أن يؤدي دور الأسد». انظر: *Karl Marx, Friedrich Engels. Werke, Band 8: Der achtzehnte Brumaire des Louis Bonaparte* (Berlin: Dietz Verlag, 1986), p. 161.

(17) أحمد الدريني، «باحث المبادرة المصرية المختطف يحكي رحلته من الشرطة العسكرية للمخابرات العامة لقسم الوايلي... عمرو غربية: مجهولون خطفوني بحجة أنني جاسوس.. وذهبوا بي للأجهزة الأمنية تحت تهديد مطواة قرن غزال!،» (مدونة المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 28/ 7/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 26/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://eipr.org/blog/post/2011/07/28/1206>.

(18) فيديو لبداية الاشتباكات، على يوتيوب، في 26/ 7/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=35aqa9SzGDA&feature=player_embedded>.

بعد الثورة؛ غير أن الأزمات الاقتصادية والأمنية والأوضاع غير المستقرة التي واجهتها البلاد الناجمة عن الاضطرابات السياسية المستمرة، حدّت كلها من قدرتها على تلبية الآمال المعقودة عليها. ويشار إلى أن الحكومة الثانية هذه ضمت أول مرة حازم الببلاوي (الاقتصادي المعروف الذي عُين رئيسًا لمجلس الوزراء عقب إطاحة الرئيس المنتخب محمد مرسي) وزيرًا للمالية ونائبًا لرئيس الوزراء، وعُين علي السلمي نائبًا لرئيس الوزراء.

بدأت عملية تحويل النضال الثوري إلى نضال مطلبي موجه إلى حكومة غير قادرة على تلبيته. لذلك جرى الانتقال من حكومة إلى أخرى من دون أن يروي ذلك عطش الشعب الذي ارتفع سقف توقعاته بالثورة. وبدلًا من طرح مطلب مؤتمر وطني عام ينشئ حكومة ثورية يلتف حولها الشعب في مواجهة النظام القديم وجهازه البيروقراطي ويطبق عدالة انتقالية، قامت حكومات سميت حكومات تكنوقراط، لا يشارك فيها أي مكوّن ثوري. وتحولت إلى عنوان للمطالب الفئوية العينية، وتحوّل المطالبون بالعدالة والقصاص إلى طلبها من قضاء نظام مبارك، وبقيت الأجهزة الأمنية بمنأى عن التغيير.

في هذه المرحلة بدأ النقاش في شأن المبادئ فوق الدستورية. وكان هاجس القوى العلمانية في هذا النقاش رغبتها في تحصين مبادئ ديمقراطية، ولا سيما تلك المتعلقة بالحريات، حيث تبقى ثابتة ومعمولًا بها حتى إذا وصلت أغلبية برلمانية أو رئاسية مناهضة إلى هذه المبادئ. والحقيقة أن التيار الإسلامي، بدلًا من إعلان التزامه مبادئ ديمقراطية مجمعًا عليها، والتفاوض للتوصل إلى شكل هذه المبادئ ونوع الإجماع عليها، اعتبر هذه المبادئ مواقف أقلوية معارضة للأغلبية، وبالتالي غير ديمقراطية، أي اعتبر فكرة الأغلبية الشعبية أكثر أهمية من فكرة مبادئ الديمقراطية. وهذا يعني أن الديمقراطية أداة تستخدم للوصول إلى الحكم بالحصول على أغلبية الأصوات، لا منظومة مبادئ حاكمة يجب أن يحترمها كل من يصل إلى الحكم، بغض النظر عن أيديولوجيته.

نُظِّمت مليونية في ميدان التحرير في يوم الجمعة، 29 تموز/ يوليو 2011، عرفت بـ «جمعة الإرادة الشعبية ووحدة الصف» بدعوة من التيار الإسلامي الذي ضم إضافة إلى آخرين جماعة الإخوان والسلفيين بشكل أساسي. وخلال

فاعليات ذلك اليوم جرى تأكيد عدد من المطالب، في مقدمها رفض المبادئ فوق الدستورية وسرعة تطهير أجهزة الدولة كلها والقصاص من قتلة الثوار وإلغاء المحاكمات العسكرية. وغلبت المظاهر الدينية الإسلامية على فاعليات ذلك اليوم الذي شهد وجود سبع منصات في ميدان التحرير. ودار الخطاب الموجه من معظم هذه المنصات حول تطبيق الشريعة ونبذ الدولة المدنية، وغير ذلك من مفردات الخطاب الديني المميز للإسلام السياسي على اختلاف روافده وتياراته. وعرفت هذه الجمعة كذلك بـ «جمعة الشريعة»، وسميت تهكمًا «جمعة قندهار»[19]. ونُظمت تظاهرات مماثلة في ميادين مدن أخرى بالتزامن مع التظاهرة الرئيسة في ميدان التحرير.

جسّدت هذه الجمعة الانقسام في أوساط القوى الداعمة لثورة يناير، وأظهرت شرخًا حادًا وعميقًا، وأدت مظاهرها الإسلامية المتطرفة إلى تخويف قطاعات واسعة في المجتمع المصري مما هو مقبل. وشكّلت هذه الجمعة وسلوك التيار الإسلامي الانعزالي بالدعوة إليها والتظاهر منفردًا، التي هيمنت عليها الشعارات المتعصبة، نقطةَ تحول مهمة في عملية استقطاب القوى الثورية وتخويف فئات من الأغلبية الصامتة التي تعاطفت مع الثورة، وأصبحت تخشى من طابعها. كما أثارت قلق الفئات الوسطى المدينية في ما يتعلق بنمط حياتها.

منذ إطاحته، كان مطلب محاكمة حسني مبارك من المطالب الشعبية. واشتد الضغط باتجاه تحقيق هذا المطلب بالتدريج، إلى درجة الدعوة إلى التظاهر والاعتصام أمام مقر إقامته في مدينة شرم الشيخ التي ذهب إليها عقب تخليه عن السلطة. وتحت ضغط هذه الاحتجاجات أُعلن في 11 نيسان/ أبريل 2011 بدء النيابة العامة التحقيق مع مبارك ونجليه في تهم تتعلق بالإضرار بالمال العام وقتل المتظاهرين، وفي 2 حزيران/ يونيو 2011 أُعلِن موعد انعقاد أولى جلسات المحاكمة في 3 آب/ أغسطس من العام نفسه في أكاديمية الشرطة[20].

---

(19) أصبحت «جمعة قندهار» (الأولى)؛ لاحقًا سميت جمعة أخرى جمعة «قندهار الثانية»، وهي التي احتشد فيها الإسلاميون في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 للتعبير عن اعتراضهم على أعمال للجنة الدستور متعلقة بالشريعة. والإشارة الساخرة إلى قندهار كونها تستدعي في الوعي الشعبي معاقل الحركات الجهادية.

(20) فيديو: «بدء محاكمة مبارك وابنيه والعادلي بتهمة قتل المتظاهرين»، على يوتيوب، في =

كانت محاكمة مبارك مناسبة لتوحيد الصفوف. لكن جاذبيتها تراجعت بالتدريج. وكان من المفترض ألا تكون محاكمة مبارك التي بدأت أولى جلساتها في 3 آب/ أغسطس محاكمة شخصية بقدر ما هي محاكمة لمفهوم الحكم الاستبدادي المطلق[21]. لكنها لم تكن كذلك. ولم تُدَر كمحاكمة لعهد من الاستبداد، بل كمحاكمة على قتل متظاهرين وفساد مالي. ولم يكن الاستبداد ذاته جريمة يحاكم عليها مبارك بموجب قانون يشرّعه العهد الثوري أو الديمقراطي. وبهذا المعنى دارت المحاكمة في إطار النظام القديم، وتحت سقف مفرداته وقوانينه، إذا حذفنا ديباجات القضاة في توجههم إلى الرأي العام بلغة تمجد 25 يناير، وهي ديباجات تساير الأجواء، وانقلبت إلى نقيضها حين سنحت الفرصة.

هذه الحقيقة يضاف إليها شعور الثوار أنهم لا يمسكون بزمام الأمور (وهذا ليس ذنب أحد بحد ذاته)، كانا سببين وراء التحرك الاحتجاجي الدائم والقلق في الشارع. فالثوار لم يحكموا، ولم يثقوا بمن يحكم، وشعروا بضرورة إسماع صوتهم من الشارع. كما أن العهد الجديد لم يعلن جِدّته في الواقع، وتصرف في إطار عقلية العهد القديم وقوانينه، كأنه باقٍ ومستمر بعد انقلاب أطاح الرئيس.

لم يقتصر الأمر على محاكمة مبارك ونجليه فحسب، حيث خضع معظم رموز النظام السابق للمحاكمة، فسبق ذلك بيومين حبس زكريا عزمي على ذمة التحقيق في قضايا فساد، وهو الذي بقي في منصبة (مديرًا لديوان رئيس الجمهورية) حتى 30 آذار/ مارس 2011. وبعدها بيوم احتجز صفوت الشريف للسبب نفسه. وطاولت محاكمات من هذا النوع أبرز رموز نظام مبارك، ومنهم من أدين، ومنهم من حوكم غيابيًا، فيما أُفرج عن بعضهم خلال الأعوام الثلاثة التي تلت ذلك. وانتهى الأمر بتبرئتهم جميعًا من الجرائم الكبرى المنسوبة إليهم، فيما أدين بعض ممن ثبتت عليه تهم بسيطة، وسددوا عنها غرامات أو مدد حبس صغيرة وخرجوا بعدها من السجن.

= 3/ 8/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <www.youtube.com/watch?v=muJ-zY9xWVY>.

(21) كما صورها حازم البيلاوي مثلًا، في مقالته: حازم البيلاوي، «محاكمة مبارك من منظور تاريخي،» المصري اليوم، 19/4/2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/4/2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/206401>.

يعود هذا إلى أن النظام نفسه حاكم رموزه بتهم وجّهتها الثورة، لكن وفق قوانين صنعها النظام الذي يُحاكَم، وتحت إمرة نظام يُعدُّ امتدادًا له، ولم يقم بذلك نظام ثوري. هذه هي الحقيقة الأهم في غابة تفصيلات المحاكمات. علاوة على ذلك، فإن النائب العام عبد المجيد محمود الذي عيّنه مبارك، لم يكن معنيًا بمحاكمة أحد من النظام السابق، لذلك لم يستعد بشكل جيد، ولم يبذل الجهد المطلوب، حتى في الإطار القانوني المتاح؛ إذ دُفِع دفعًا من الشارع الثوري لاتخاذ خطوات التفّت النيابة عليها لاحقًا، حين تراجع ضغط الشارع. ومن هنا فإنه لم يجهّز ملفات لم يكن مقتنعًا بها في الأساس؛ كما أن المخالفة الكبرى المتعلقة بالجرائم السياسية للنظام السابق لم ترد في لوائح الاتهام، لأن النظام نفسه يحاكِم المتهمين. فالتهم السياسية توجهها وتبت فيها محاكم ثورية. لكن في حالة مسؤولي النظام المصري السابق، فإنهم وقفوا أمام قضاة وجهاز قضائي يتفق معهم على أن هذه الثورة هي حوادث شغب في الواقع، ويرى نفسه ضحية ممكنة لهذه الثورة مثل من يحاكمهم، وأنه ساير أجواء الشارع إلى حين عبور العاصفة، لكنه لم يجهّز نفسه لمحاكمتهم بنيّة سليمة وإخلاص.

جدير بالذكر هنا، أن هذه المحاكمة المدنية غير الاستثنائية تعد سابقة من نوعها في البلدان العربية، حيث لم يسبق أن أُخضع رئيس إحدى الدول لمحاكمة غير استثنائية من هذا النوع؛ ففي الماضي حوكم رؤساء دول ورؤساء حكومات عُزلوا بانقلابات عسكرية وأعدموا أو قضوا أحكامًا مطوّلة في السجن من دون أن يسمع أحد بمجريات المحاكمة (عبد الكريم قاسم، عبد السلام عارف، أحمد بن بلا، نور الدين الأتاسي، حسني الزعيم). وربما لهذا السبب أطلق عليها إعلاميًا «محاكمة القرن» في نوع من الإثارة أدى إلى تمويه حقيقة المحاكمة.

لم يحاكم مبارك على مسؤوليته عن نظامه وسياساته في محكمة ثورية، بل حوكم بتهم جنائية شخصية مباشرة في محاكم نظامه نفسه، ما جعل محاكمته في جوهرها مسألة تحضير ادعاءات ودفوعات ودلائل مباشرة على القيام بالجرم الجنائي شخصيًا، لا محاكمة ثورية لنظام حكم فاسد ومستبد كان هو في قمته. وظهرت قرارات النائب العام التي تهدف إلى امتصاص غضب الناس في ظل حكم مبارك نفسه. ففي 5 شباط/ فبراير 2011، في أثناء الثورة، صدر قرار بمنع العادلي من السفر، وبفتح تحقيق مع أحمد عز وزهير جرانة، وهم من رموز الفساد. ولم

تجر تحقيقات فعلية تهدف إلى الإدانة، وبالطريقة نفسها تصرف النائب العام في حالة محاكمة مبارك.

على الرغم من ذلك، أتاحت منظومة القوانين الجنائية إجراء محاكمات جنائية ذات أهمية سياسية، مثل تزوير الانتخابات والتعذيب خلال العقود الأخيرة، وغيرها من التهم ذات الأبعاد السياسية، وهي أمور لم تتابع كما يجب.

كان هذا الحدث، ونوع التهم الموجهة إلى مبارك، وطبيعة المحكمة من أهم الدلائل على التحول عن الثورة باتجاه إصلاحات شكلية داخل النظام لامتصاص الغضب، وهي «إصلاحات» تجري من دون مشاركة الثوار، وخارج نطاق قدرتهم على التحكم بمسارها. وسرعان ما تبينت عدم قدرة النظام على إجراء بهذه الإصلاحات، وغياب الرغبة لديه في القيام بها. أما وجود الصحافة وهتافات أهالي الشهداء ومؤيدي مبارك في الخارج فموّهت الطبيعة الحقيقية للمحاكمات كمحاكمات جنائية عادية. وانكشفت حقيقتها بالتدريج مع تبدّد الحماسة والإثارة مع مرور الوقت، وحلول الروتين القضائي، وما لبث أن تحوّل أهالي الشهداء من مركز الاهتمام إلى هوامشه، كأنهم مشاهدون خارجيون غير مرغوب فيهم. وكان من الخطأ وضعهم في مركز الاهتمام في الأساس، الأمر الذي حوّل جريمة النظام إلى مسألة أذى شخصي يحتاج إلى إثبات مسؤولية الحاكم الشخصية عنه، بدلًا من أن تكون قضية نظام استبدادي استشهد هؤلاء في النضال ضده. فحين خرج المتظاهرون إلى الشوارع ضد هذا النظام في 25 كانون الثاني/ يناير 2011، لم يكن أي منهم استُشهد، أي لم يكن الاستشهاد سبب الثورة أو النقمة على النظام الحاكم.

لا نقصد بالمحاكم الثورية تلك المحاكم الثورية الهزلية التي عقدت في مصر بعد ثورة 1952 بقيادة ضباط مثل عبد اللطيف البغدادي والسادات، أو بعد ثورة 1958 في العراق بقيادة فاضل المهداوي، إذ كانت مجريات تلك المحاكم من بواكير الثقافة الغوغائية الديماغوجية التي جاءت بها الانقلابات العسكرية، وبداية التحول عن مطلب الديمقراطية إلى حكم العسكر باسم الثورية. ما نقصده هو العدالة الانتقالية التي تحددها قوانين خاصة بها، وتهدف إلى المساعدة في الانتقال إلى الديمقراطية، ويحكم فيها فقهاء قانونيون مؤيدون للديمقراطية، ويجري فيها اتخاذ إجراءات عقابية، وأخرى تصالحية في الوقت نفسه.

جرت هذه المحاكمة على مدار شهور عُقدت فيها عشرات الجلسات لمبارك ونجليه ووزير داخليته وبعض مساعدي وزير الداخلي، إضافة إلى محاكمات أخرى لعدد من مسؤولي نظامه. وفي الجلسة السادسة والأربعين للمحاكمة، في 2 حزيران/ يونيو 2012، أي بعد عام كامل من إعلان موعد بدء المحاكمة، حكم القاضي أحمد رفعت على مبارك والعادلي بالسجن المؤبد، وبراءة مساعدي وزير الداخلية في قضية قتل المتظاهرين، وبراءة مبارك من تهمة الفساد المالي، وبراءة نجليه علاء مبارك وجمال مبارك من التهم المنسوبة إليهما. وما لبثت هذه الأحكام أن أُلغيت بعد استئنافها.

ثانيًا: حادثة السفارة الإسرائيلية

في 19 آب/ أغسطس 2011 قتل ضابط وأربعة جنود مصريين برصاص إسرائيلي على الحدود المصرية - الإسرائيلية. وأقرت «القوة الدولية لحفظ السلام» المتمركزة في سيناء لمراقبة تنفيذ بنود معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، ارتكاب إسرائيل مخالفتين في هذا الصدد: **الأولى** اختراق الحدود المصرية، والثانية إطلاق النار من داخل الأراضي المصرية. واحتجت وزارة الخارجية المصرية على هذا العمل، واستدعت القائم بأعمال السفير الإسرائيلي في مصر لإبلاغه ذلك الاحتجاج، كما طالبت بالتحقيق في الحادثة.

لم تكن هذه أول حادثة إطلاق النار من الجانب الإسرائيلي، ولا أول مرة تحدث فيها خروقات من هذا النوع منذ توقيع معاهدة السلام؛ كما أنها تكررت بعد ذلك[22]. لكن في أجواء تلك الأيام أثار هذا الحادث غضب المصريين إلى درجة خروج تظاهرات احتجاجية أمام السفارة الإسرائيلية تحولت إلى اعتصامات بدءًا من 20 آب/ أغسطس 2011، غير أن الشرطة العسكرية فضت الاعتصام في الجمعة التالية لها، في 27 آب/ أغسطس 2011[23].

---

(22) لبيان بأهم هذه الخروقات، انظر: «أهم الخروقات على الحدود المصرية... وحوادث استهداف جنود مصريين منذ توقيع كامب ديفيد،» (ساسة بوست، 25/ 7/ 2014)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.sasapost.com/egyptian-border-violations>.

(23) «اجتماع طارئ للجامعة العربية غدًا لبحث الهجمات على غزة: مصر تسحب سفيرها من تل أبيب.. وإسرائيل تبدأ التحقيق في حادث سيناء،» (العربية نت، 20/ 8/ 2011)، =

كانت هذه الموجة في رأينا استمرارًا لثورة 25 يناير. وقادها الشباب وحدهم هذه المرة من دون أن تنضم إليهم الأحزاب والقوى السياسية. وانطلقت الدعوة من وسائل التواصل الاجتماعي، وشملت أيضًا دعوة للتوجه إلى سيناء. وتنوع المتظاهرون مثلما تنوع ميدان التحرير. وفي تلك الفترة كان لا يزال ثمة نمط من شباب سلفيين مشاركين في الثورة مستعدين للتظاهر مع شباب يساريين وعلمانيين بوجود فتيات ونساء. وكان طابع التظاهرات شبابيًا مختلطًا، لا علاقة له بالأحزاب.

طالبت جموع المتظاهرين السلطات المصرية بطرد السفير الإسرائيلي، غير أن السلطات لم تستجب لهذه المطالبات. وفي التاسع من أيلول/ سبتمبر 2011، وصل الغضب الشعبي إلى ذروته، فقام عدد كبير من المحتجين بالتظاهر أمام السفارة الإسرائيلية، وحطموا أجزاء من الجدار الذي أقيم عقب فض الاعتصام السابق. وقام أحدهم، أحمد الشحات، بتسلق البناية التي يوجد في أعلاها مقر السفارة الإسرائيلية، ونزع العلم الإسرائيلي ووضع مكانه العلم المصري. كما قام عدد آخر من المحتجين باقتحام السفارة، والحصول على عدد من الوثائق الأرشيفية وتمزيقها والإلقاء بها من شرفة المبنى؛ بعد ذلك غادر العاملون في السفارة، ومعهم السفير الإسرائيلي مصر.

وقف الجيش موقف المتفرج ضمن استراتيجيته حتى ذلك الحين لإظهار وجه راديكالي للثورة في سياق مناقشاته مع حلفائه الغربيين في شأن طبيعتها، أو ربما أجبر على تمرير هذا الحدث في أوضاع ثورية لمعرفته وجدان الشعب المصري المقاوم، لكنه استغلها لتبيين أهميته للغرب وإسرائيل. وكانت ردات الفعل الرسمية والحزبية ضد هذا التحرك قاسية[24]. وفي رأينا، فإن ردة الفعل على ما اعتبره المشاركون استمرارًا طبيعيًا لروح 25 يناير، أخرجت موضوع العلاقات مع إسرائيل من النقاش بين القوى السياسية في مصر لفترة مطوّلة،

=تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/articles/2011/08/20/163156.html>.

(24) عن مواقف القوى السياسية من الحادث، انظر: وليد عبد الرحمن ومحمود محسن، «مصر: القوى السياسية تندد بواقعة الحدود وتطالب المجلس العسكري برد قوي،» الشرق الأوسط، 20/ 8/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11953&article=636637&feature=#.VaNeV_mqqkp>.

ومنها قوى سياسية معارضة بنت «مجدها» كله على معارضة اتفاقات السلام مع إسرائيل. ففجأة، وبعد الثورة بالتحديد، ما عاد موضوع السلام مع إسرائيل يعنيها كثيرًا، وما عادت تثيره على مستوى الرأي العام. وبانت بوادر التحول في ردة الفعل التي استهجنت الفعل العفوي ضد السفارة الذي قام به الشباب الذين اقتحموها، واعتباره «غير مسؤول» و«استفزازيًا». فتحول الفعل الثوري إلى صراع على السلطة التي لم تنتزعها قوى الثورة، ولم يرغب أحد من القوى التي ترشح نفسها للحكم في التورط في خانة «المتطرف» الذي يدعو إلى تحلل مصر من اتفاقات السلام مع إسرائيل.

الفصل السابع

فتن طائفية وظهور عامل القلق من عدم الاستقرار

في الرابع من آذار/ مارس 2011، أي في مرحلة مبكرة، ظهر الوجه الآخر لغياب الدولة، وهو تعويم توترات اجتماعية قائمة في المجتمع المصري. ففي البلدان العربية عادة يُموَّه هذا النوع من الشروخ الاجتماعية بمقولات معسولة عن التعايش والتآخي والتسامح وكلام عام عن «طيبة الشعب»، وأنه «سلمي بطبيعته»، الأمر الذي يتكرر في كل بلد في مراحل انتشار العنف الاجتماعي والسياسي والميل إلى نسبِه إلى قوى خارجية أو مؤامرات داخلية.

في إثر سريان شائعة عن علاقة حب بين شاب مسيحي وفتاة مسلمة، اعتدى جمهور غاضب على كنيسة الشهيدين في قرية صول في محافظة حلوان مساء يوم الجمعة الواقع فيه الرابع من آذار/ مارس 2011، وهدموها. وتلا ذلك اعتصام أمام مبنى الإذاعة والتلفزيون دام تسعة أيام. واعتبرت هذه الحادثة امتدادًا لمحاولات غامضة لإشعال فتنة طائفيّة، وانتشرت شكوك في أنها تتم بفعل طابور خامس وميليشيات الثورة المضادّة.

أعلنت القوات المسلحة تكفّلها بإعادة بناء الكنيسة على «نفقتها». وتوجهت 42 منظمة حقوقية بخطاب إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة مطالبة إياه باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة للتعامل مع حوادث العنف الطائفي. وألمح بعضهم إلى أنه يمكن أن يكون لهذه الظاهرة دوافع سياسية، أو لحرف الانتباه عن الحراك الثوري، فيما تعالت أصوات قبطية متهمة النظام بإخلاء الساحة لقوى الإسلام السياسي لتحاصر الأقباط[1]. وأصدر ائتلاف شباب ثورة 25 يناير بيانًا في 9 آذار/ مارس 2011 اتهم فيه «ضباط أمن الدولة الطلقاء وفلول النظام»

---

(1) اتحاد شباب ماسبيرو، تقرير عن أحداث العنف الطائفي في مصر 2011 ([القاهرة: الاتحاد، 2012])، و«رسالة إلى المجلس العسكري،» (الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، 7/ 4/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://anhri.net/?p=28691>.

بأنهم المحرضون على الفتنة والساعون إلى إحداثها. وانتقد البيان الجيش لوقوفه موقف المتفرج «فيما فلول النظام تعبث وتتلاعب بأمن الوطن والمواطن». وانضمت جماعة الإخوان المسلمين إلى هذا الموقف بتحميل فلول النظام السابق من الحزب الوطني وأمن الدولة مسؤولية محاولة إشعال الفتنة الطائفية بين المسلمين والمسيحيين[2]. ونقل موقع أقباط متّحدون عن أهالي القرية أن بين المتهَمين مخبرًا في أمن الدولة حرّض الباقين على مهاجمة الكنيسة[3]. كما روى أعضاء في وفد شباب الثورة الذي توجه إلى القرية أن نائبين سابقين عن الحزب الوطني في مجلس الشعب من المحافظة كانا من أبرز مثيري الفتنة. ثم وقعت اشتباكات في وسط القاهرة بين مواطنين مسيحيين خرجوا للاحتجاج على حرق الكنيسة ومواطنين مسلمين، بدأت بتظاهرة تضامن مع الأقباط المعتصمين أمام الإذاعة والتلفزيون. وأدّت الاشتباكات إلى مقتل 14 مواطنًا وإصابة 140 بحسب بيان وزارة الصحة. وبعدها تظاهر المعتصمون أمام مبنى التلفزيون واستمروا في التظاهر أيامًا عدة، وجرت محاولة لتنظيم اعتصام شبيه باعتصام ميدان التحرير.

دعا ائتلاف شباب الثورة إلى تنظيم تظاهرة مليونيّة في 11 أيار/ مايو 2011 تحت شعار «في حب مصر» لرفض الفتنة الطائفية. واتخذ المجلس العسكري مجموعة قرارات فورية: البدء في إعادة بناء كنيسة قرية صول في مكانها؛ تمكين أهالي القرية من العودة إلى منازلهم؛ القبض على مرتكبي جريمة هدم الكنيسة ونهب محتوياتها ومن يقفون وراءهم؛ الإفراج عن القسّ متاؤس المعتقل سياسيًا.

فرضت أجواء الثورة في البداية نفسها على الجميع، حيث أظهرت رأيًا عامًا مصريًا يدين الفتنة الطائفية ويتهم فلول النظام بالوقوف خلفها، وموقفًا حازمًا للمجلس العسكري في إدانتها واتخاذ خطوات فورية لمعالجتها. وبدا سلوك رجال الدين المسيحيين أكثر اعتدالًا من السابق، حين حاولوا تخفيف حدة ردة الفعل، كما كان علماء الأزهر حازمين في إدانة الحادثة بشكل غير مسبوق، وصدرت فتوى عنه بمنع بناء مسجد في مكان كنيسة. وتغلّب هذا كله على السلوك

---

(2) عزمي بشارة، هل من مسألة قبطية في مصر؟ (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 10-11.

(3) المصدر نفسه، ص 11.

القديم الذي يحوّل قضية عاطفية عادية عابرة الطوائف إلى قضية طائفية تؤدي إلى العنف. كانت هذه أجواء ثورة 25 يناير[4]، لكن انحسار قيم الثورة وثقافتها وسوء تصرّف المجلس العسكري في معالجة اعتصام ماسبيرو لاحقًا، والاستقطاب الذي وقع في المجتمع المصري على خلفية الاستفتاء على التعديلات الدستورية، ثم ما سُمِّي بـ «جمعة قندهار»، ثم الاستقطاب في شأن مسألة الدستور أولًا أم الانتخابات، هذه كلها أعادت المسألة الطائفية غير المحلولة في مصر والمعالجة بأساليب أمنية، بقوة، إلى الواجهة.

كانت حادثة أطفيح غير الفريدة في أسبابها ودوافعها الطائفية القائمة في نواح عدة من المجتمع المصري، بداية نمط من النشاط الاجتماعي السياسي العنيف الذي دفع الناس بالتدريج إلى استبدال الطموح للتغيير بالطموح للاستقرار والأمن. الأمر الذي أدركته قوى النظام القديم التي استخدمته بكثافة من خلال إثارة القلاقل في كل مكان.

نذكر هنا أن في الظل، في عالم مختلف خارج حوادث الثورة ومسارها، اجتمعت في 15 شباط/ فبراير 2011 تيارات سلفية في الهرم، لم تشارك في أغلبيتها مشاركة حقيقية في الثورة، لكنها اعتبرت المادة الثانية في الدستور، المتعلقة بمرجعية الشريعة الإسلامية في سن القوانين، خطًا أحمر. ولم يكن ذلك مفاجئًا، حيث عقدت الدعوة السلفية مؤتمرات جماهيرية في 8 شباط/ فبراير 2011 (قبل ثلاثة أيام من رحيل مبارك) لتأكيد الهوية الإسلامية للدولة، وكذلك ضرورة تنفيذ البند الثاني من الدستور بالفعل، وللرد على أصوات متصاعدة تطالب بدولة علمانية تقوم على المواطنة. كان هذا رد الدعوة السلفية على مشاركة المصريين في الميدان من دون حواجز طائفية، وخروج الشباب القبطي عن الوصاية السياسية للكنيسة[5]. هكذا طفت على السطح قوة سياسية

---

(4) المصدر نفسه، ص 16.

(5) يكاد يسود إجماع بين الباحثين المصريين (ولا سيما الأقباط) أن حل المجلس الملي بعد ثورة يوليو 1952 أبعد الأقباط من غير رجال الدين عن تمثيل قضايا الأقباط، كما قلصت التأميمات ثقل البرجوازية القبطية ودورها الاندماجي في الطبقات الوسطى، وأن تمثيل الأقباط تراجع في مؤسسات الدولة. ومع صعود الإسلام السياسي في عهد السادات، وبروز كاريزما البابا شنودة، أصبحت الكنيسة الممثل السياسي للأقباط وملاذهم الاجتماعي والتعليمي والرياضي والترفيهي=

غير ديمقراطية من خارج الثورة كانت عمومًا مستكينة للنظام السابق لتطرح مطالب لا علاقة لها بالديمقراطية ومطالب الثورة الأخرى[6]. وما لبثت أن دفعت بالتطور إلى استقطاب علماني إسلامي بين قوى الثورة العلمانية التي خشيت من ظاهرة السلفيين من جهة، وتلك التي تنافست معها وخشيت مزايداتها، أي جماعة الإخوان المسلمين. وكان خروج التيار السلفي إلى الفضاء العمومي الذي فتحته الثورة، كي يخاطب الغرائز والمخاوف ويحيي الطائفية ويرتد بالثورة عن مطالبها ويدفع بها إلى مسار الاحتراب الأهلي، أول مظاهر الثورة المضادة في مصر.

في هذه المرحلة عقد عصام شرف (رئيس الوزراء) اجتماعات عدة أسفرت عن تأليف لجنة مهمة للعدالة الوطنية، كان في مقدمة اهتماماتها متابعة بؤر التوتر الطائفي. وابتكرت هذه اللجنة أساليب جديدة للتعامل مع هذا الملف، بصفته ملفًا اجتماعيًا، لا أمنيًا، واجتمع المهتمون به من مثقفين وشخصيات سياسية في مبنى مجلس الوزراء.

في 14 نيسان/ أبريل 2011 جرى تغيير عشرين محافظًا، و«رفض أهل قنا المحافظ الذي صدر قرار بتعيينه على خلفية أنه ضابط شرطة شارك في أعمال تعذيب، وأيضًا على خلفية كونه مسيحيًا»[7]. وفي التاسع عشر من الشهر نفسه،

=عبر مؤسسة الكنيسة ذاتها والجمعيات التي تشرف عليها. وفي عهد مبارك أصبح هذا الوضع مريحًا للنظام، حيث جرت السيطرة عليه وإدارته بالعلاقة المباشرة مع قيادة الكنيسة. وفي الوقت ذاته أهملت العلاقة بين المسلمين والأقباط على مستوى الشعب نفسه، وتركت ضحية تحريض القوى المتطرفة: السلفيون وبعض مؤسسات أقباط المهجر، الفضائيات الدينية السلفية الإسلامية والمسيحية التي سُمح لها بالعمل في مرحلة توتر العلاقة بين إدارة المحافظين الجدد في واشنطن ونظام مبارك. وغالبًا ما أُهمل دور نواب الحزب الوطني الديماغوجي الطائفي ضد الأقباط في حملاتهم الانتخابية في المحافظات. انظر: بشارة، هل من مسألة قبطية، وأندريه زكي أسطفانوس، «القوى المسيحية في مصر وموقفها من الثورة،» ص 106-111 وأشرف عبد العزيز عبد القادر، «مصر... مخاوف الأقباط بعد صعود الإخوان المسلمين،» ص 133-136، في: **الأقباط في مصر بعد الثورة** (دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2012).

(6) في المرحلة ذاتها ردت أيضًا قوى قبطية على روح الثورة مطالبة بتمثيل قبطي في الحوارات مع نائب الرئيس عمر سليمان.

(7) علي السلمي، **التحول الديمقراطي وإشكالية وثيقة المبادئ الدستورية**، كتاب المصري اليوم (القاهرة: مؤسسة المصري للصحافة، 2012)، ص 63-64.

تظاهر بعض الأهالي في ميدان الساعة في مدينة قنا، احتجاجًا على تعيين اللواء عماد ميخائيل محافظًا. وكان ادعاء المتظاهرين أن فترة تولي المحافظ القبطي السابق اللواء مجدي أيوب شهدت تزايدًا في معدل حوادث الفتنة الطائفية في المحافظة. وتطوّرت الاحتجاجات إلى احتلال المتظاهرين خط السكك الحديد الواصل إلى أقصى جنوب مصر ووقف مرور القطارات، واحتلال المباني الحكومية في مدينة قنا عاصمة المحافظة، وقطع طريق القاهرة - الصعيد، والطرق المؤدية إلى قنا كلها، فضلًا عن التهديد بقطع إمدادات المياه من المحطة الرئيسة في المدينة. وردّت حكومة عصام شرف بأنها لن تقبل بسياسة ليّ الأذرع، فيما قام المجلس الأعلى للقوات المسلحة بتفويض وزير الداخلية التعامل مع الأزمة. وكانت مجموعات سلفية هي من قاد ذلك الاحتجاج، فيما احتفظت جماعة الإخوان لنفسها بمسافة كافية عن سلوك المتظاهرين السلفيين، وأعلنت إدانتها الأعمال التخريبية وتعطيل مصالح المواطنين[8].

في 24 نيسان/ أبريل 2011 نظّم سلفيون من الإسكندرية، ينتمون إلى «ائتلاف دعم المسلمين الجدد»، تظاهرة أمام المنطقة الشمالية العسكرية. وبالتزامن مع ذلك قاد أحمد المحلاوي (الداعية السلفي المعروف) تظاهرة أكبر أمام مسجد القائد إبراهيم. وكانت مطالب التظاهرتين تتصل بالدفاع عن حقوق نساء مسيحيات أشهرن إسلامهن[9]. وهي مسألة متكررة، ويعدّها المسيحيون استضعافًا لهم في مجال يُعد في الثقافة الأبوية (البطريركية السائدة في الشرق) نقطة ضعف ومس الشرف، أي المرأة؛ أما العكس، أي تحوّل مسلمات إلى المسيحية فغير ممكن الحدوث، وغير مقبول على الإطلاق؛ أما المتظاهرون

---

(8) «استمرار أجواء التوتر في قنا حول تعيين محافظ قبطي،» (بي بي سي عربي، 21/ 4/ 2011) تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/04/110421_egypt_qena.shtml>.

(9) فيديو لتجمع سلفيين يتظاهرون أمام مكتبة الإسكندرية هاتفين «بالروح بالدم نفديك يا إسلام» و«إسلامية إسلامية مصر هتفضل إسلامية»، على يوتيوب، في 24/ 4/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=6LbPd7zK6Ss>.

انظر أيضًا: نبيل أبو شال، «مظاهرة للسلفيين في الإسكندرية احتجاجًا على قتل «سلوى» واستمرار احتجاز «وفاء وكاميليا»،» المصري اليوم، 24/ 4/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/127474>.

المسلمون فيرون في موقف الكنيسة تماديًا منها، وتجرّؤًا على احتجاز مسلمات، كما يُدعى، أو منعهن من اتباع الإسلام. والأهم من هذا وذاك الشحن الطائفي على خلفية قضايا فردية غالبًا ما تكون حقائقها ملتبسة.

بدا في هذه المرحلة أن النظام القديم كان يحمي الأقلية القبطية ويضمن سلامتها من وجهة نظر المؤسسة الدينية القبطية وقسم كبير من الأقباط، أو أنه كان منحازًا إليها من وجهة نظر هؤلاء المتظاهرين، وأن الثورة وضعف نظام مبارك كانا مجرد مناسبة لتصويب هذا المسار. ولم يكن هذا الفعل تمردًا على النظام القديم، بل إحياء لثقافته، وإن بشكل معكوس.

في 4 أيار/ مايو 2011 اندلعت حوادث عنف طائفي في حي إمبابة، في إثر تسرب شائعة عن احتجاز فتاة مسيحية (في كنيسة مارمينا) أشهرت إسلامها. ومع تصاعد الحوادث، حاصر السلفيون الكنيسة وحاولوا اقتحامها، الأمر الذي واجهه الأقباط بإطلاق أعيرة نارية من أعلى مبنى الكنيسة الذي يتكون من أربعة طبقات. فما كان من السلفيين إلا أن هاجموا منازل ومحلات يملكها أقباط في جوار الكنيسة، وأضرموا النار في حاوية نفايات في مقابل الكنيسة وفي مقهى مجاور يملكه قبطي. ووُجهت أصابع الاتهام إلى أعضاء الحزب الوطني السابق ممن قادوا هذا الهجوم على الكنيسة؛ وأُلقي القبض على عشرات المتورطين في أعمال العنف[10].

في 8 أيلول/ سبتمبر 2011 شهدت قرية الماريناب التابعة لمركز إدفو في أسوان أعمال عنف بين مسلمين ومسيحيين، عقب صلاة الجمعة، بعد محاولة عدد من المسلمين هدم مبنى قديم في القرية، كان المسيحيون قد شرعوا في تحويله إلى كنيسة. وفُضّت الاشتباكات بين المهاجمين والمدافعين عن المبنى

(10) أشار تقرير المجلس القومي لحقوق الإنسان، وهو جهة حكومية، إلى أن قوات الشرطة والجيش تركت الحوادث تتطور. «أكد التقرير أن الشرطة لم تتمكن من السيطرة على الموقف، لافتًا إلى أنه وبعد أن حضر الجيش إلى مكان الواقعة لم يأخذ الإجراءات التي تنهي الاشتباك، مما أدى إلى استمرار المشاحنات والاعتداءات بالمنطقة إلى الثالثة من صباح اليوم التالي». انظر: وائل علي، ««المصري اليوم» تنشر نص تقرير «القومي لحقوق الإنسان» عن «فتنة إمبابة»،» المصري اليوم، 13/ 5/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.almasryalyoum.com/news/details/131666>.

بعد تدخل قوات الأمن بإشراف رئاسة مدير أمن أسوان، وفُرِض طوق أمني حول القرية. وصدر تقرير لتقصي الحقائق في شأن هذه الحادثة أوصى بإقالة محافظ أسوان وبناء الكنيسة ومحاسبة الجناة[11]. وكانت هذه توصيات بروح أجواء الثورة، لكنها لم تُنَفذ وبقيت حبرًا على ورق. غير أن تجاهل تنفيذ هذه التوصيات أدى إلى تفاقم المشكلات المرتبطة بهذه الحادثة ومشاعر النقمة والغضب التي قادت في النهاية إلى حوادث ماسبيرو الدامية[12].

أولًا: تصاعد الاحتجاج

تنامت في أيلول/ سبتمبر 2011 الاحتجاجات الاجتماعية والعمالية المطالبة بمطالب فئوية، فوقعت في نحو 11 محافظة بشكل متزامن: الخفراء المكلّفين بحماية المواقع الأثرية في الأقصر؛ عمال الجامعة الأميركية بالقاهرة؛ عمال شركتي هايديليكو وإيليجيكت؛ وعمال سجاد دمنهور في البحيرة؛ ممرضو مستشفى الشهداء بالمنوفية؛ عمال شركة سمنود للوبريات؛ موظفو البحوث الزراعية في كفر الشيخ؛ أفراد مديرية الأمن في الشرقية؛ العاملون بمشروع توزيع الخبز في أسيوط؛ التجار في محافظة الوادي الجديد؛ العاملون في مأمورية الضرائب في جنوب سيناء.

كانت التظاهرات الفئوية من أبرز الظواهر التي عرفتها مصر في الأعوام الأخيرة من عهد مبارك، إلى حد يمكن اعتبار أنها كانت بروفة للثورة، نظرًا إلى

---

(11) أشار تقرير الماريناب الذي أصدرته المبادرة المصرية للحقوق الشخصية إلى إحجام المجلس العسكري عن علاج المشكلات، وإلى عدم التعامل الجدي مع ملف الطائفية لاستثماره سياسيًا، وينتقد هذه السياسة بقوله: «إن ما يبعث على الأسى ليس فقط الاعتداء على منازل وممتلكات الأقباط ومكان عبادتهم وفشل الدولة في حمايتهم، وإنما أيضًا أننا شاهدنا هذه الأحداث تتكرر بنفس التسلسل بل وتقريبًا بنفس التفاصيل من قبل. وستظل هذه الجرائم تتكرر طالما لم يحدث تغيير يذكر في طريقة تعامل السلطات مع هذا الملف». انظر: «تحقيق المبادرة المصرية للحقوق الشخصية في اعتداءات قرية وكنيسة المريناب بإدفو - أسوان،» (المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 5/ 10/ 2011)، على الموقع الإلكتروني:
<http://eipr.org/sites/default/files/pressreleases/pdf/sectarianviolence_luxor_october2011.pdf>.

(12) «تقرير عن أحداث ماسبيرو،» (المجلس القومي لحقوق الإنسان، 2/ 11/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.nchregypt.org/index.php/activities/2010-02-07-16-18-44/2010-03-09-13-06-01/500-2011-11-02-19-51-28.html>.

مساهمتها في تطوير الثقافة الاحتجاجية عند المصريين خلال أعوام ما قبل الثورة. كما كان لهذه التظاهرات دور في شل جهاز الدولة ومؤسساتها بدءًا من 5 شباط/ فبراير 2011. لكن هذا النوع من التظاهرات استمر بقوة أكبر في مرحلة ما بعد الثورة. ومع أن القوى المعادية للثورة أصبحت تشجع هذا النمط من التحرك الاجتماعي لتكريس الثورة كحالة فوضى وتعسير فترة الانتقال، عاودت هذه القوى نفسها الوقوف بحزم ضد هذا النشاط العمالي الفئوي في مرحلة ما قبل الانقلاب لإنجاح تلك المرحلة بعد 3 تموز/ يوليو 2013[13]. ثمة من حاول إثبات عجز التحول الديمقراطي بتشجيع طرح المطالب التعجيزية في بداية مرحلة التحول الديمقراطي، لإثبات إخفاق الثورة، وأن الاستبداد هو الوحيد القادر على ضبط الفوضى الناجمة عن التحركات الاجتماعية غير المنضبطة. كما كمنت مشكلة القوى الديمقراطية في إخفاقها تركيز اهتمام الناس على التحول الديمقراطي نفسه بتحويل النقمة الشعبية باتجاه تصفية النظام السابق والمطالبة بإجراءات العدالة الانتقالية.

في 21 أيلول/ سبتمبر 2011 وصلت الإضرابات العمالية على خلفية المطالبة بمطالب فئوية إلى ذروتها مع إضراب عمال وسائقي النقل العام إضرابًا شاملًا للمطالبة بصرف حافز الإثابة والزي الرسمي وتحديث أسطول الهيئة، بعد أن أخفقت مفاوضاتهم مع الإدارة. واستمرت الأزمة حتى الأول من تشرين الأول/ أكتوبر من العام نفسه. وكان العاملون في هيئة النقل العام (نحو 40 ألف عامل) قد قاموا بإضرابات شاملة في عامي 2007 و2009، وخلال ثورة يناير قبل تأسيس نقابة مستقلة لهم في آذار/ مارس 2011. وتكرّرت إضرابات من هذا النوع لسائقي النقل العام في مدن أخرى غير القاهرة، وذلك في مناسبات مختلفة. وكانت القوات المسلحة تلجأ للتعامل مع هذه المشكلة إلى تسيير مركبات نقل عام تابعة لها يقودها أفراد من الجيش[14].

---

(13) انظر تقرير للمصري اليوم عن هذه التظاهرات التي سميت بالفئوية: «المظاهرات تجتاح القاهرة و10 محافظات للمطالبة بتحسين الأجور وتثبيت المؤقتين،» المصري اليوم، 12/ 9/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 7/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=310386&IssueID=2256>.

(14) «وسيتم احتساب مدة الإضراب كأيام عمل... البرعي يعلن انتهاء أزمة إضراب سائقي هيئة النقل العام،» الشروق، 1/ 10/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 7/ 2015، على الموقع الإلكتروني: =

ثانيًا: حوادث ماسبيرو

استمرارًا للاحتجاجات التي بدأها الأقباط على حادثة كنيسة الماريناب في أسوان، وعلى خلفية تصريحات ذات ميل طائفي لمحافظ أسوان[15]، تطوّرت الحوادث واتخذت منحى تصاعديًا، إلى أن حدث صدام دامٍ بين الشرطة العسكرية والمحتجين الأقباط أمام اتحاد الإذاعة والتلفزيون في ماسبيرو في القاهرة في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2011. وسبق أن قامت الشرطة العسكرية بفض اعتصام مماثل قبل ذلك بثلاثة أيام. لكن هذا الفض العنيف لم ينه الأزمة، بل أتى بنتائج عكسية تمامًا. فبعد ثلاث أيام وقعت الصدامات، وأدت وفق بيانات وزارة الصحة والسكان إلى سقوط 28 قتيلًا، منهم 26 مواطنًا قبطيًا، ومواطن مسلم، وعسكري، فضلًا عن إصابة 321 مدنيًا وعسكريًا.

تضاربت الروايات في شأن مجريات ذلك اليوم، بين من تبنى رواية وجود مؤامرة خارجية، ومن اتهم فلول الحزب الوطني بدفع الحوادث نحو هذا التصعيد، ومن اتهم اللواء عبد الفتاح السيسي (مدير المخابرات الحربية) حينذاك بتدبيرها، وروايات أخرى اختلفت باختلاف موقع المراقب من الحوادث[16].

كان اللافت تورط التلفزيون الرسمي المصري في ذلك اليوم في التحريض الطائفي الفج والصريح للمسلمين على النزول للتصدي للمسيحيين على أعتاب

<http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=01102011&id=3e2dd9a7-6d9b-485f-9c2d-553c28ae9229>.

(15) تظهر تصريحات المحافظ طريقة التعامل التقليدية للبيروقراطية الأمنية والقيادة التنفيذية المحلية مع المشكلات الطائفية القائم على التهوين، وإطلاق تصريحات لمحاباة الأغلبية المسلمة تقلل من الوجود المسيحي، أو تنفي وجود تصريحات بدار عبادة، ، وتصور أمر بناء كنيسة بالعدوان والاستفزاز للإسلام، وبما يحمل قدرًا من التهديد المبطن للأقلية القبطية، والتلويح بالعنف الطائفي. جون عبد الملاك، «استمرار الاحتجاجات على أحداث المريناب .. مئات الأقباط يتظاهرون للمطالبة بإقالة محافظة أسوان وتهديدات بالدخول في اعتصام مفتوح،» المصريون، 3/10/2011، نسخة مؤرشفة على موقع مصرس، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 7/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.masress.com/almesryoon/80334>.

(16) «تقرير عن أحداث ماسبيرو،» (المجلس القومي لحقوق الإنسان، 2/ 11/ 2011)، لعله من المفيد هنا النظر إلى التقرير الذي قدمته الشرطة العسكرية عن الحوادث في ضوء تقرير مجلس حقوق الإنسان عنها. على الموقع الإلكتروني: <http://www.masress.com/altaghieer/61714>.

مبنى اتحاد الإذاعة والتلفزيون، الأمر الذي لاقى استهجانًا شديدًا من أطراف مختلفة. كما أثارت وقائع ذلك اليوم في مجملها ردات أفعال غاضبة في الداخل والخارج.

قدّمت حوادث ماسبيرو دليلًا قاطعًا على مضيّ القوى الأمنية (الجيش هذه المرة) في النهج الأمني القمعي المستهتر بحياة البشر، الذي خرجت تظاهرات 25 كانون الثاني/ يناير 2011 ضده، ومواصلة نهج النظام وإعلامه في ترويج ثقافة طائفية تخاطب غرائز الجماهير، وتخطب ود قاعدة الحركات الإسلامية وغيرها، حتى حين كان النظام يحارب هذه الحركات.

قام الجيش بإطلاق النار على المتظاهرين العزّل، واتُّهم «طرف ثالث» بذلك. وبدأت حملة تهييج وفوضى معلومات وتخمينات لمؤامرات في وسائل الإعلام ساهمت لا في التستر على المجرم فحسب، بل في إحداث أجواء من القلق وعدم الارتياح الذهني والنفسي الجماعي في مصر. وبقيت وسائل الإعلام والناطقون الرسميون وغير الرسميين المرتبطون بالمجلس العسكري أو بأحد الأجهزة يغذون هذه الحالة باستمرار، حتى أصبحت الشائعات هي القاعدة والاستخفاف بعقول الناس هو النهج. إنه لأمر عظيم الدلالة على مصير ثورة يناير لناحية تفتيت القوى الثورية أن الإسلاميين عمومًا تضامنوا مع الجيش في حوادث ماسبيرو[17]. واقتصر التهييج على الدعوة السلفية التي أصدرت بيانًا دانت فيه «الاعتداء الذي جرى على القوات المسلحة والشرطة المصرية»[18].

كان هذا دليلًا على بعد جزء كبير من الإسلاميين عن روح مطالب ثورة يناير، ولا سيما مفهوم المواطنة المتجذر فيها، وميلهم إلى تبرير الظلم حين يقع على مواطنيهم المسيحيين. هذا على الرغم من أنه إذا كان هناك ثمة روح للديمقراطية، فهي النزوع نحو المساواة بين المواطنين، والمقصود هو المساواة السياسية غالبًا أمام القانون كمواطنين، الأمر الذي يمكن تسميته «عادات القلوب» (Habits of the Heart)

(17) ربما لم تكن الأمور واضحة لجزء منهم في بداية الحوادث، فعدل موقفه لاحقًا. لكن جزءًا آخر انطلق في الأصل من منطلقات طائفية.

(18) وائل لطفي، «الأقباط في مصر وتحديات الواقع السلفي،» في: الأقباط في مصر بعد الثورة، ص 264-265.

عند توكفيل أو القيم الاجتماعية السائدة (Sittlichkeit) عند هيغل. وكلّما ازدادت النزعة الديمقراطية راديكالية، ازداد تأكيد المساواة وتعميمها من مساواة سياسية مثلًا إلى مساواة اجتماعية وغير ذلك. لكن بالتأكيد إن نزعة المساواة هي أساس فكرة حق جميع المواطنين بالمشاركة السياسية مثلًا من خلال الإدلاء بأصواتهم أو حقوقهم بالتعبير عن آرائهم أو غيرها. ولا يمكن تحقيق جوهر الديمقراطية هذا من دون الديمقراطية الإجرائية، فالجوهر هذا وحده ربما يقود إلى الأنظمة الشمولية التي تتوحد فيها إرادة الفرد مع إرادة الشعب والقائد. لكن الإجراءات التي تضمن الحقوق والحريات تحدّد صلاحيات السلطات ومدّتها الزمنيّة ربما تتحول وحدها إلى إجراءات فارغة من أي مضمون يجري التلاعب بها وإخضاعها لمصالح الأغلبية في تسويات بين أصحاب مصالح وأحزاب ونخب سياسية إذا لم يوفر النظام للمواطنين فرصة التدخّل في إقرار شروط حياتهم وأوضاعهم المعيشية، من خلال حرية الاتحاد والتنظيم وحرية التعبير والمبادرات من أدنى. هنا تدخل روح الليبرالية، وهي الحرية. فمن الصعب أن تطبق الديمقراطية بمعنى ضمان مشاركة المواطنين في حكم أنفسهم من دون ضمان الحقوق السياسية والحريات المدنية التي تنظم مبدأ الحرية.

إن مبدأ الطائفية السياسية برفضه فكرة المساواة، هو مبدأ مناقض للديمقراطية. وكان هناك كثير مما يجب إنجازه لبناء المساواة في المواطنة، وهي روح الديمقراطية التي تبقى من دونها جسدًا ميتًا من الإجراءات. لكن التنافس الحزبي حجب المهمة، ولم يتح المجال لعزل القوى التي لا تؤمن بالمساواة في المواطنة[19].

(19) كان إرساء روح المواطنة من أهم الموضوعات على جدول أعمال لجنة العدالة الوطنية. وخططت اللجنة للولوج في مناطق الوعي عبر التخطط في مجالات الثقافة والتربية والتعليم، إلا أن الاهتمام ببؤر التوتر الطائفي نفسها والحوادث الملحة الراهنة كان يرجئ دائمًا بحث هذه الملفات واتخاذ خطوات عملية في شأنها.

الفصل الثامن

تسجيل الأحزاب وقانون مباشرة الحقوق السياسية

جاء تعديل نصوص القوانين التي تخص مباشرة الحقوق السياسية وتكوين الأحزاب السياسية بوصفها مكمّلة للدستور وترتبط بتعديلاته. وكان المجلس العسكري قد أعلن موافقته على قانون الأحزاب الجديد في 20 تموز/ يوليو 2011، الذي من أهم بنوده أن يكون قيام الحزب بالإخطار، على أن يعرض ذلك على اللجنة التي يتعيّن أن ترد على الطلب المقدم إليها خلال 30 يومًا. وإذا لم يأت الرد يكون الحزب قائمًا اعتبارًا من اليوم التالي لنهاية المهلة. وهذا تغيير ثوري بالتأكيد مقارنةً بقانون الأحزاب الذي كان سائدًا في عهد مبارك.

حظرت التعديلات الجديدة على القانون رقم 40 لسنة 1977 قيام الحزب في مبادئه أو برامجه أو في مباشرة نشاطه، أو في اختيار أعضائه، على أساس ديني، أو على أساس التمييز بين المواطنين بسبب الجندر أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة، وعدم انضواء وسائل الحزب إلى إقامة أي نوع من التشكيلات العسكرية، واشترطت علانية مبادئ الحزب وتنظيماته ومصادر تمويله، وعدم تشابه أسماء الأحزاب، وأن يكون للحزب خمسة آلاف عضو من 10 محافظات، وأن يضم فيه 300 عضو من كل محافظة كدليل على جديته، كما تقرر إلغاء الدعم المالي المقدَّم إلى الأحزاب.

وفقًا للقانون، أنشئت لجنة قضائية برئاسة النائب الأول لرئيس محكمة النقض، وعضوية نائبين من محكمة النقض، وعضوين من رؤساء محاكم الاستئناف، وعضوين من مجلس الدولة تكون مسؤولة عن شؤون الأحزاب. وكان رئيس مجلس الشورى (من الحزب الوطني) هو رئيس لجنة شؤون الأحزاب في القانون السابق.

في هذه المرحلة بدأت التفاعلات داخل جماعة الإخوان المسلمين بالظهور إلى العلن في شكل خلافات سياسية وأيديولوجية في أجواء الحرية القائمة، فما عادت خيارات الإخواني المختلف مع الجماعة تقتصر إما على البقاء في الجماعة

على الرغم من الخلاف، وإما الانضمام إلى معسكر النظام، فثمة خيارات أخرى برزت، منها إقامة أحزاب جديدة. وواجهت جماعة الإخوان المسلمين أزمة كبيرة بعد استقالة اثنين من أبرز قادتها: إبراهيم الزعفراني وعبد المنعم أبو الفتوح، إضافة إلى عدد من قادة وسيطيين وعناصر منتمية إلى الجماعة[1].

فعل هذا الانشقاق فعله داخل جماعة الإخوان، فعزز قوة التيار المحافظ الذي لم تشارك قيادته بشكل فعلي في الإعداد للثورة، ولا سيما أن أغلبية كوادرها كانت في السجن، إضافة إلى أن التنظيم بات يخشى من وجود بديل إسلامي غيره في الانتخابات الرئاسية المقبلة؛ فغياب مرشح يمثل الإخوان ربما يدفع بقواعده إلى التصويت للبديل المنشق عنه، ليكون المنشق عن الإخوان هو الفائز بثقة القواعد؛ إذ ليس من المعقول أن تحيّد القواعد الإخوانية نفسها في التنافس بين قيادي إخواني سابق مثل عبد المنعم أبو الفتوح وأحمد شفيق. كان هذا في رأيي أحد أهم أسباب عودة الإخوان إلى الدفع بمرشحهم في الانتخابات الرئاسية لاحقًا، على الرغم من وعدهم عدم القيام بذلك. في هذه الأيام بدأت هذه الصيرورة التي قادت بعد عام إلى ترشيح القيادي الإخواني خيرت الشاطر، ومن ثم محمد مرسي، بعد إلغاء ترشيح الأول.

أسست جماعة الإخوان المسلمين في بداية أيار/ مايو 2011 حزب الحرية والعدالة برئاسة محمد مرسي، وعصام العريان نائبًا له، وسعد الكتاتني أمينًا عامًا[2]. وأصدر المجلس العسكري مرسومًا بقانون يعدل قانون مباشرة الحقوق

---

(1) عزا الزعفراني استقالته إلى ما وصفه بانغلاق الجماعة على نفسها، على خلفية تصريح مرشد الجماعة محمد بديع الذي قضى فيه بعدم جواز انضمام أعضاء الجماعة إلى أي حزب سياسي آخر. هذا في حين كانت استقالة أبو الفتوح مرتبطة بالجدل بين تيار إصلاحي ومحافظ داخل الإخوان قبل الثورة، وفي شأن الترشح للانتخابات الرئاسية بعدها، حيث أعلن أبو الفتوح عن رغبته في الترشح، في حين اتخذت الجماعة في ذلك الوقت قرارًا بعدم ترشيح أي من قادتها في الانتخابات. الجدير بالذكر أن أبو الفتوح أسس بعد ذلك حزب مصر القوية، وترشح للانتخابات الرئاسية التي رشحت الجماعة فيها محمد مرسي، ما زاد وقتها من حدة الاستقطاب داخل صفوف التيار الإسلامي، ولا سيما ذوي الانتماء الإخواني. للمزيد انظر: أحمد الخطيب، ««الزعفراني»: تقدمت مع «أبو الفتوح» باستقالتنا الرسمية من «الإخوان»،» المصري اليوم، 1/ 4/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/122868>.

(2) «مصر: الموافقة رسميًا على إجازة «حزب الحرية والعدالة»،» (بي بي سي عربي، =

السياسية، ويضيف تعديلات أساسية كانت محل مطالبة سياسية لقوى المعارضة منذ ما قبل الثورة، من أهمها إقرار الإشراف القضائي الكامل. وأقرّ المرسوم إجراء انتخابات مجلسي الشعب والشورى والاستفتاء بإشراف لجنة عليا للانتخابات نص عليها الإعلان الدستوري، التي ستُؤلّف برئاسة رئيس محكمة استئناف القاهرة وعضوية أقدم نائبين من نواب رئيس محكمة النقض، وأقدم رئيسين في محاكم الاستئناف تاليين لرئيس محكمة استئناف القاهرة. وتُؤلّف اللجنة العليا للانتخابات لجنة انتخابية في كل محافظة برئاسة رئيس محاكم الاستئناف، كذلك ألغى القانون طرائق القيد التي كانت تتيح التزوير في السابق، وأقر إنشاء قاعدة بيانات للناخبين يُقيد فيها الناخبون تلقائيًا من واقع بيانات الرقم القومي[3].

بقيت مسألة توقيت القوانين المنظمة للحقوق والحريات السياسية واتخاذ المجلس الخطوات السياسية التي تعدل من النظام محل جدل، وشابها غموض وإرباك. وكان أول توقيت أثار نقاشًا واسعًا إعلان الاستفتاء على التعديلات الدستورية في 19 آذار/ مارس 2011. وبرز تضارب في شأن تاريخ الانتخابات

= 6/ 6/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 7/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/06/110606_egypt_muslim_brotherhood_party.shtml>.

شكل إنشاء الحزب خطوة كبيرة إلى الأمام. لكن عدم تسجيل جماعة الإخوان بقي يعيب على هذا الحزب أنه ذراع حركة وضعها القانوني غير منظم. وأصبح تسجيلها أحد مطالب الجيش من مرسي خلال فترة رئاسته؛ إذ اتُهم أن الحركة تسيره وتسيطر عليه وتمنعه من أن يكون رئيسًا لجميع المصريين.

من منافع حزب الحرية والعدالة أنه أتاح إمكان التملص من تقد إرث إخواني مثلًا في فتاوى تمس الأقباط والمرأة وغيرها، حيث بدأ تاريخًا جديدًا. ودعا المرشد العام محمد بديع الأقباط إلى الانضمام إلى الحزب الذي جعل 100 مسيحي من بين أعضائه المؤسسين، وانتخب المسيحي رفيق حبيب نائبًا لرئيس الحزب. بدأ الحزب تاريخًا لا يحمل مسؤولية فتاوى أعضاء في مكتب الإرشاد عن عدم جواز بناء كنائس مثلًا، كانت تنشر في مجلة الدعوة.

انظر: أشرف عبد العزيز عبد القادر، «مصر... مخاوف الأقباط بعد صعود الإخوان المسلمين،» في: **الأقباط في مصر بعد الثورة** (دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2012)، ص 139.

(3) أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة برئاسة المشير محمد حسين طنطاوي رئيس المجلس المرسوم القانون رقم (46) لسنة 2011 الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم (73) لسنة 1956 الخاص بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية في 19 أيار/ مايو 2011. انظر: وليد عبد الرحمن، «مصر: المجلس العسكري يصدر مرسومًا بقانون مباشرة الحقوق السياسية،» **الشرق الأوسط**، 20/ 5/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 7/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=622576&issueno=11861#.VboCtPmqqko>.

البرلمانية والرئاسية، وأيهما يجب أن يسبق الآخر؟ في البداية طُرح حزيران/ يونيو 2011 تاريخًا للانتخابات البرلمانية، ثم تقرر أن تُجرى في أيلول/ سبتمبر التالي، على أن تليها الانتخابات الرئاسية في كانون الأول/ ديسمبر 2011. وكما هو معروف لم تجرَ الانتخابات في أي من هذه المواعيد. ورفع العمل بقانون الطوارئ قبل إجراء الانتخابات البرلمانية.

خريطة الأحزاب

بإلغاء لجنة شؤون الأحزاب والعوائق الإدارية أمام تأسيسها، فُتِح الباب واسعًا أمام إنشاء الأحزاب السياسية من التيارات الفكرية المختلفة، منها تلك التي حُجبت عنها الشرعية كالأحزاب الإسلامية والماركسية، كذلك أُفسح المجال لأحزاب قامت بإعادة تدوير كوادر الحزب الوطني. جاء القانون الجديد في عقب إقرار التعديلات الدستورية[4] بمنزلة فرصة اغتنمها بعض القوى القديمة الأكثر تنظيمًا واستعدوا لها، فيما بقيت الحركات الشبابية الثورية تفتقر إلى تنظيم جامع قوي يستثمر قوتها في الميادين. ولم توجد قيادة تستطيع تحويل الحراك الجماهيري إلى قوة تنظيمية ديمقراطية التوجه، فخرجت عشرات المجموعات التي كانت ترفع لواء مطالب الثورة، من دون أن تأتلف عمليًا في كيان كبير يحمل عنوان الثورة. وبقيت المجموعات الصغيرة عرضة للاستغراق في الخلافات الداخلية التي كانت معولَ تفتيت دائم. وبقي أمل إنشاء كيانات سياسية قوية ومنافسة بعيدًا، فسادت القوى المنظمة تقليديًا، جماعات إسلامية وأحزاب قديمة لم يكن لها دور فاعل في أثناء الثمانية عشر يومًا بين الخامس والعشرين من كانون الثاني/ يناير 2011 وتنحي مبارك. وتمتعت الأحزاب والجماعات التقليدية في هذا الوقت بوجود هياكل إدارية وتنظيمية سهل تحويلها إلى أجهزة انتخابية، من مقار وقوائم أعضاء ملتزمين، وهياكل تنظيمية تراتبية، وخبرات انتخابية[5].

---

(4) «المجلس العسكري يعلن صدور قانون تكوين وتشكيل الأحزاب،» النهار (مصر)، 28/ 3/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.alnaharegypt.com/t~29803>.

(5) خالد عز العرب، «خريطة الأحزاب السياسية في مصر بعد الثورة،» (بي بي سي عربي، 23/ 6/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 11/ 7/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/06/110623_egypt_partymap.shtml>.

كان حزب الوفد الجديد ذو التوجه الليبرالي من الأحزاب التي عملت في الهامش المتاح في عهد مبارك منذ أن أعيد تأسيسه في عهد السادات. ويعود تاريخ الحزب إلى ثورة مارس [آذار] 1919، وقيادة سعد زغلول الأمة المصرية في عقب الحرب العالمية الأولى، مطالبًا بجلاء الإنكليز وإرساء الحكم الدستوري، وهو الحزب المستند إلى قواعد شعبية قديمة، وتسيطر عليه مجموعة من العائلات الأرستقراطية ورجال الأعمال. وكان لحزب الوفد الجديد ذي التوجه الليبرالي حضور واضح قبل الثورة، حتى أن رئيسه السابق نعمان جمعة نافس مبارك في الانتخابات الرئاسية الأخيرة بعد انفتاح نسبي سمح بتعديل النظام الانتخابي الرئاسي بما يسمح بانتخاب تنافسي، لا الاستفتاء الموروث من أيام الناصرية. وهو انفتاح شكلي، حيث بقيت اللعبة السياسية محكومة من الأجهزة الأمنية، وبدا جمعة كأنه يقوم بدور «المحلل» في نظام استبدادي ضغط عليه المحافظون الجدد في واشنطن فاضطر إلى تقديم بعض التنازلات. حاول الحزب بقيادة رجل الأعمال السيد البدوي تجديد واجهاته، بعد أزمة طاحنة ذات طابع جيلي اكتنفته خلال فترة قبل الثورة. فرفعت قيادته بعد الثورة لواء الدعوة إلى إنشاء تحالف يضم الأحزاب الليبرالية ويتعاون مع الإخوان المسلمين، للاتفاق على طبيعة النظام بعد مبارك. وبان هذا التوافق في أثناء التحضير للانتخابات البرلمانية في أواخر عام 2011. أما الحزبان الليبراليان الآخران فهما حزب الجبهة الديمقراطية الذي رئسه أسامة الغزالي حرب، وحزب الغد الذي قاده أيمن نور، وعانى الحزبان انصراف الفئات الشابة منهما إلى الحركات والائتلافات التي نشطت في الثورة. أما على جانب اليسار، فكان حزب الكرامة الذي أُسس قبيل الثورة بأعوام قليلة، في محاولة تجديد الاتجاه الناصري الذي غلب عليه الانصياع لهوامش النظام القائم، وحاول تثبيت مكانته السياسية في الميدان وفي ساحة التنافس السياسي، لكن قواعده كانت محدودة. فاعتمد على تاريخ قيادته النضالي في الحركة الطالبية، وعلى تمسكه بالقضايا العربية والعداء لإسرائيل والتطبيع.

أما أقدم الأحزاب اليسارية القائمة بعد إقرار التعددية في عهد السادات، فحزب التجمع الذي أُسس والوفد والوطني في مرحلة تحويل المنابر الثلاثة للاتحاد الاشتراكي العربي إلى أحزاب. وكان التجمع أكثر الأحزاب تضررًا بعدما انفضّت عنه القواعد اليسارية الماركسية والقومية، وأعيته الانشقاقات، وميل

رئيسه رفعت السعيد إلى التنسيق مع نظام مبارك، وتوجهاته اليمينية التي نفرت اليسار من الحزب.

أما المولود الجديد وأول أحزاب التيار الإسلامي فكان حزب الوسط الذي جرت أولى المعارك القضائية لتأسيسه في منتصف التسعينيات؛ إذ بدأ كانشقاق عن جماعة الإخوان المسلمين، ونجح باجتذاب عناصر ديمقراطية وإسلامية معتدلة، وشكل نوعًا من التقاء مبكر للتيار الإسلامي مع الديمقراطية. ودعمه رموز للتيار الإسلامي المعتدل كعبد الوهاب المسيري، كما نشطت قيادته، وفي مقدمها أبو العلا ماضي، ضمن حركة كفاية، وعلى الرغم من أن الوسط قبل الثورة كان محدود الوجود، لكنه احتل موقعًا جيدًا بتوسطه بين القوى الإسلامية والأحزاب الليبرالية.

بقيت جماعة الإخوان المسلمين التنظيم الأقوى بعد الثورة، وأسست حزب الحرية والعدالة، في محاولة لإرسال إشارات التشبه بحزب العدالة والتنمية التركي، مع الفرق الكبير في الخط السياسي، وفي التعامل مع فكرة الدولة العلمانية. وأصبح الحزب الذراع السياسية للجماعة، واستثمر القوة التنظيمية الهائلة لها، والخبرة السياسية لقادتها وكوادرها الذين خاضوا معارك الانتخابات في المجالس النيابية وفي النقابات المهنية والاتحادات الطالبية. وطُرح السؤال عن الحدود بين الجماعة بصيغتها الدعوية وتاريخها في العمل تحت الأرض، وحزب شرعي جديد يعمل سياسيًا، وليس دعويًا، في أجواء ثورة شعبية. وألقى الحراك الجيلي داخل جماعة الإخوان، والخلافات الكبيرة التي أفضت إلى خروج كثير من حركييه الشبان من الجماعة والمشاركة في تيارات جديدة ضمن الحراك الثوري، بظلاله على عملية تأسيس الحزب، فجرت محاولات لاستعادة هذه الكوادر لقربها من العمل الشعبي. لكن خروج الشباب من الجماعة لم يؤثر في القواعد الحركية والاجتماعية لها.

لم يتبن حزب الحرية والعدالة أنموذج حزب العدالة والتنمية، فهو لم ينفصل عن حركة الإخوان المسلمين، ولم تتحول الأخيرة إلى مجرد حركة دعوية. وبقي الحزب ذراعًا لحركة إسلامية، ترفض علمانية الدولة التي وافق عليها حزب العدالة والتنمية وتخلط بين الدعوة الدينية والعمل السياسي. وتبيّن أن البون

شاسع بينهما في أثناء زيارة الرئيس التركي رجب طيب إردوغان القاهرة في 12 أيلول/ سبتمبر 2011، الذي حيّته جماهير الحركات الإسلامية متوقعة منه دعمًا لتيار الإسلام السياسي. لكنه دعا في مقابلاته أُجريت معه في أثناء زيارته إلى قبول علمانية الدولة. كما نفى أن يكون حزب العدالة والتنمية التركي حزبًا إسلاميًا، ما أدى إلى خيبة أمل في جماعة الإخوان المسلمين، وانتقل رموزها إلى اعتبار تصريحاته تدخلًا في الشؤون المصرية. كان ذلك عرضًا حقيقيًا للفرق بين حزب قرر أن يحكم ويصبح حزبًا حاكمًا، وأحزاب إسلامية تاقت إلى الحكم بعقلية المعارضة الدينية، وبقيت تجمع بين الدعوة الدينية والعمل السياسي الحزبي.

يلي حزب الحرية والعدالة مولود جديد آخر، أثار عددًا من التساؤلات - التي سنتناولها بتفصيل أكبر لاحقًا - يمثل التيار السلفي الذي بقي طوال عهد مبارك بمنأى عن السياسة، هو حزب النور، الذراع السياسية لحركة الدعوة السلفية في الإسكندرية، الذي استثمر موجات «التسلفن» في المجتمع المصري والعلاقات الخاصة مع المملكة العربية السعودية. كما قامت أحزاب تمثل جماعات ذات أصول جهادية، كالجماعة الإسلامية وتنظيم الجهاد. وفي الحالتين أثيرت تساؤلات في شأن صدق نياتهم تجاه أطر الديمقراطية ومدى إمكان مشاركتهم في وضع حلول عينية للقضايا الاجتماعية والاقتصادية المركبة التي تواجه البلاد بعد الثورة في إطار ديمقراطي.

إضافة إلى ذلك، نشط عدد من رجال الأعمال في دعم التوجهات الليبرالية التي يمكن أن تصد هيمنة الإسلاميين على المجال العمومي بعد سقوط مبارك؛ كان أبرزهم نجيب سويرس الذي أسس حزب المصريين الأحرار بتوجه ليبرالي، واضعًا إمكاناته المالية والإعلامية في خدمة هذا الحزب، إضافة إلى عمل حثيث لتجنيد الأقباط في دعمه. ومن المفيد هنا التوقف قليلًا عند انتشار تسمية الليبرالية، حيث أصبحت في مرحلة الاستقطاب بين العلمانيين والإسلاميين تُستخدم في وصف القوى المناهضة للإسلاميين، لكنها غير ليبرالية، بمعنى الدفاع عن حقوق المواطن وحرياته، أو ليست بالضرورة كذلك، وغالبًا ما تتبنى مواقف نيوليبرالية في الاقتصاد، وسلطوية في السياسة.

كان أبرز التكوينات الجديدة من حيث الطرح الفكري هو الحزب المصري

الديمقراطي الاجتماعي، الذي طرح الأنموذج الديمقراطي الاجتماعي كأيديولوجيا، لكنه ضم خليطًا من قدامى السياسيين ممن يتمتعون باحترام في أوساط الشباب، وناشطين شبانًا.

علاوة على ذلك، أنشأ شباب التيار الإسلامي، ممن قادوا الحراك الجيلي، وساهموا في ثورة يناير، واختلفوا مع قيادة جماعة الإخوان، عددًا من الأحزاب، أبرزها التيار المصري، وحزب العدل وكلاهما توسّطا بين التيار الإسلامي والأفكار اليسارية والقومية، في محاولة لتجاوز الجدل التقليدي بين العلمانيين والإسلاميين. كما اندفع شباب اليسار نحو تأسيس عدد من الأحزاب، أبرزها حزب التحالف الشعبي الاشتراكي وحزب العمال. وضم كلاهما عددًا من الرموز اليسارية التقليدية وقادة عماليين إلى جانب الشباب الذي نشط في الحركة العمالية وشباب من حركة كفاية ومجموعات مناهضة العولمة، وكان لهم دور بارز في الاحتجاجات الاجتماعية في الأعوام الأخيرة من عهد مبارك. وظهرت إلى جانبهما أحزاب اشتراكية وماركسية أصغر، أبرزها الحزب الشيوعي الذي أعيد تجديده، وحزب مصر الاشتراكي.

أما الحملة الشعبية لدعم البرادعي رئيسًا والجبهة الوطنية التي رئسها، فتحوّلتا في صيغتيهما النهائيتين إلى حزب الدستور الذي أُسس في عام 2012، وضم عددًا من شباب الثورة البارزين.

بعد صدور قانون الانتخابات الذي نص على أن تكون انتخابات البرلمان مناصفة بين النظام الفردي ونظام القوائم، اعترض عليه معظم الأحزاب والقوى السياسية لأنها طالبت بإلغاء النظام الفردي لمصلحة نظام القوائم، ذلك أن نظام القوائم أكثر تمثيلًا للأحزاب والقوى السياسية، في حين أن النظام الفردي يعزز فرص أصحاب النفوذ المحلي من رجال أعمال ورجالات العهد السابق في الفوز في الانتخابات على حساب الأحزاب.

دعا المجلس العسكري الأحزاب إلى اجتماع في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر 2011، رئسه سامي عنان نائب رئيس المجلس، وشارك فيه ممثلون عن 13 حزبًا، منها أربعة أحزاب إسلامية والحزب الناصري وحزب الكرامة. وحضر الاجتماع عن حزب الوفد السيد البدوي، وعن حزب الحرية والعدالة محمد

مرسي، وحضر قادة أحزب أخرى مثل محمد أبو الغار. عُدّل في الاجتماع قانون الانتخابات وإزالة التوتر مع المجلس العسكري. وشمل الاتفاق تمكن الأحزاب من ترشيح أفراد منها للمنافسة على المقاعد الفردية (البالغة ثلث المقاعد). وكان هذا التعديل في البند الخامس من الاتفاق الذي اعتبرته المحكمة لاحقًا غير دستوري، وحلت على هذا الأساس مجلس الشعب المنتخب مستغلة الفرصة المواتية. والتزم الموقعون من قادة الأحزاب التعاون مع المجلس العسكري للحفاظ على الأمن في البلاد.

بعد نشر الوثيقة التي ظهرت فيها انتهازية الأحزاب وحصر اهتمامها بالانتخابات متجاهلة قضايا أساسية تهم القوى الثورية مثل رفع حال الطوارئ وتوقيت نقل السلطة وغيرها، بدأت الأحزاب تتبرأ منها مع أنها وقّعتها. وأصدر الإخوان بيانًا في 5 تشرين الأول/ أكتوبر 2011 انتقدوا فيه حزبهم، حزب الحرية والعدالة لتوقيعه الاتفاق[6]. كما شنّت الحركات السياسية هجومًا على التحالف الديمقراطي واتهمته أنه يخالف إرادة الجميع ويعمل لمصالحه الانتخابية فحسب، وذلك في عقب إعلان التحالف خوض الانتخابات التشريعية المقبلة بعد الاجتماع مع عدد من أعضاء المجلس العسكري، اتفق خلاله على إلغاء المادة الخامسة من قانون الانتخابات ولم يلتفت إلى مطلب إصدار قانون للعزل السياسي أو رفع حال الطوارئ. وهددت حركة 6 أبريل وائتلاف شباب الثورة بالتصعيد والنزول إلى الشارع بدءًا من 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2011 لرفض ما سمّوه صفقة الأحزاب والمجلس العسكري التي رأوا فيها تسويفًا لاستحقاقات واجبة، والتفافًا وتمديدًا لعمر المجلس في الحكم.

إضافة إلى ذلك، شن البرادعي هجومًا حادًا في بيان الجمعية الوطنية للتغيير انتقد فيه الأحزاب التي شاركت في اجتماع مع عنان، لأنها تجاهلت المطالب الأساسية التي حظيت بالإجماع الوطني، واعتبرها البيان شرطًا لازمًا لتوافر أوضاع مواتية لانتقال سلمي للسلطة، ووصف ما اتفق عليه أنه «تهافت من بعض

---

(6) «بيان من جماعة الإخوان المسلمين حول لقاء المجلس العسكرى برؤساء الأحزاب،» (مدونة دكتور أبو مروان، 5 تشرين الأول/ أكتوبر 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 7/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://goo.gl/DHW8Ba>.
النص الأصلي كان على موقع جماعة الإخوان الذي أوقف.

القوى والأحزاب لاقتناص بعض المكاسب المحدودة التي تخدم أغراضها الذاتية على حساب المصلحة العامة، في مقابل إعلان الولاء الكامل للمجلس العسكري الأعلى، والإشادة بجميع إجراءاته في الفترة الماضية». ورأى البيان أن ما تمخض عن الاجتماع «لم يستجب للأماني الوطنية» المتمثلة في ضرورة اتخاذ الإجراءات الواجبة لتأكيد مدنية الدولة الحديثة المرتقبة، وبناء مجتمع القانون والحق والمواطنة، وتحديد جدول زمني دقيق، لنقل السلطة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى سلطة مدنية منتخبة، وإلغاء حال الطوارئ الموروثة من العهد البائد بشكل كامل ونهائي، وإلغاء محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية، وإعادة محاكمة من صدر بحقهم أحكام في سياقها أمام محاكم مدنية، وتطهير مؤسسات الدولة وفي مقدمها رأسها أجهزة الأمن والجامعات والإعلام، من عناصر النظام السابق، وإنهاء قمع الإعلام والحريات بقرارات إدارية أمنية، والعزل السياسي لفلول الحزب الوطني المنحل وقادته، لإفسادهم الحياة السياسية، لمدة خمسة أعوام على الأقل، وتعديل قانون مجلسي الشعب والشورى، باعتماد نظام «القائمة النسبية المغلقة»، كنظام انتخابي شامل، لضمان عدم تسلل كوادر النظام السابق[7].

ظهر في هذا السجال بشكل جلي ما أكدناه في الجزء الأول من هذا الكتاب عن الفرق بين أحزاب المعارضة من جهة، والحركات الاجتماعية الجديدة، ومنها حركات الشباب والجمعية الوطنية للتغيير من حيث تصورهم للأهم في أجندات العمل الثوري في الطريق إلى تحقيق أهداف الثورة؛ كما ظهر أيضًا أن المجلس العسكري استسهل العمل مع أحزاب المعارضة، الأحزاب نفسها التي فاجأتها ثورة يناير، ففصلها عن الحركات الثورية والاجتماعية الجديدة باتباع مقاربة مختلفة في التعامل معها، وذلك قبل أن يقسم الأحزاب المعارضة نفسها لاحقًا بين إسلاميين وعلمانيين كما هو معروف.

(7) «بعد إعلانها خوض الانتخابات المصرية عقب تعديل القانون: مصر .. «شباب الثورة» و«الوطنية للتغيير» يرفضان اتفاق الأحزاب مع المجلس العسكري،» (العربية نت، 3/10/2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/7/2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/articles/2011/10/03/169916.html>.

الفصل التاسع

وثيقة السلمي[1] وحوادث محمد محمود الأولى

(1) عُيِّنَ علي السلمي نائبًا لرئيس الوزراء للتنمية السياسية والتحوّل الديمقراطي في حكومة عصام شرف. والاسم الرسمي لوثيقة السلمي هو «وثيقة إعلان المبادئ الأساسية لدستور الدولة الحديثة ومعايير اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية لوضع الدستور الجديد للبلاد». ويقول السلمي في كتابه الذي وثق فيه عملية صدور الوثيقة ورد على الاتهامات التي وجّهت إليها أن الأحزاب الدينية سمّتها وثيقة السلمي للقدح والهجاء ولوأد وثيقة المبادئ الدستورية. انظر: علي السلمي، التحول الديمقراطي وإشكالية وثيقة المبادئ الدستورية، كتاب المصري اليوم (القاهرة: مؤسسة المصري للصحافة، 2012)، ص 10.

كانت الأحزاب الرئيسة مهمومة بمسألة الانتخابات. فهي لم تكن مستعدة للمشاركة فيها؛ وانطبق ذلك أيضًا على شباب الثورة. ورأى هؤلاء جميعًا أن جماعة الإخوان وفلول الحزب الوطني هم الأكثر جهوزية لخوض الانتخابات. ولا شك في أن الخوف من الأغلبية يعود إلى قدرتها على التحكم بالدستور، وبالتالي بنظام الحكم وبنمط الحياة السائد في البلاد، ولا سيما حين يتعلق الأمر بالإملاءات الدينية وغيرها. وكانت التسوية الوحيدة الممكنة هي صوغ مبادئ دستورية تحدد روح الدستور وأهدافه، حيث لا تتحكم به أغلبية موقتة من أي نوع. وهذا أمر معروف في الديمقراطيات، ويأتي في شكل إعلان حقوق الإنسان والمواطن، أو في مقدمات الدساتير، كما في حالتي فرنسا والولايات المتحدة، وحديثًا جمهورية جنوب أفريقيا والبرازيل مع التحول الديمقراطي فيهما. إنها المبادئ التي يطبقها الدستور، ويصاغ على أساسها. وليس مهمًا، إن كان الاتفاق على هذه المبادئ قبل الانتخابات أم بعدها؛ إذ حاولت القوى العلمانية المصرية أن تثبت صحة موقفها بأثر تراجعي بعد أن ثبت أن الإسلاميين جعلوا من أغلبيتهم الانتخابية أداة في وضع إملاءات دستورية من دون توخي الحوار والإجماع. لكن في تونس مثلًا جرى التوصل إلى اتفاق على الدستور بعد انتخابات المجلس الوطني (الذي كلف بموجب إعلان دستوري قصير بوضع الدستور والقيام بمهمات التشريع في الوقت نفسه) لا قبلها. ليس توقيت وضع الدستور (قبل الانتخابات أو بعدها) هو المشكلة، بل قبول القوى السياسية والاجتماعية مبادئ الديمقراطية واستعدادها التوصل إلى حلول وسط. وهذا ما لم يتوافر في الحالة المصرية قبل الانتخابات أو بعدها. وكان هذا سلاح قوى النظام القديم وجهاز الدولة الرئيس ضد الثورة وعملية التحول الديمقراطي، حيث تطلّب الاتفاق إجراء حوارات مطوّلة بين نخب سياسية وفكرية وأكاديمية مؤمنة بمبادئ ثورة يناير، للتوصل إلى قاعدة مشتركة من المبادئ، وتطلّب قبل ذلك استعداد القوى السياسية التوصل إلى قاعدة مشتركة. الأمر الذي لم يتوافر.

في 30 تشرين الأول/ أكتوبر 2011، دعا نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون التنمية السياسية والتحول الديمقراطي، علي السلمي، الأحزاب والقوى السياسية إلى مناقشة وثيقة أُطلق عليها لاحقًا «وثيقة السلمي»، في الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 في دار الأوبرا المصرية في القاهرة[2]؛ ورفض معظم القوى والحركات السياسية والشعبية والحقوقية هذه الوثيقة، احتجاجًا على ما تضمنته من منح صلاحيات واسعة للقوات المسلحة في الشؤون الداخلية، ولا سيما ما وُصف بـ «المبادئ فوق الدستورية». وادعت القوى المعارضة للوثيقة أن قبولها يجعل القوات المسلحة بمنزلة وصي على الدولة المصرية. ففي هذه الوثيقة تبيّن أن الجيش يدافع أساسًا عن امتيازاته، ومنها الوصاية على الجمهورية. لكن عند علي السلمي نفسه رواية أخرى وثّقها في كتاب أصدره عن الموضوع. والحقيقة أن روايته قلّما سُمِعت، حيث خنقها ضجيج المزاودات بين الأحزاب، كما أُهمل نص الوثيقة الذي ندر أن جرى التطرق إليه مباشرة.

كتب السلمي أن أحزابًا مختلفة، أبرزها حزبا الوفد والحرية والعدالة، وافقت على الوثيقة قبل أن تعلنها حكومة عصام شرف، وكان لحزب الحرية والعدالة تحفظات على وصف مصر بدولة مدنية، كما أصرّ على أن تكون الوثيقة استرشادية لا إلزامية عند وضع الدستور. ويقول السلمي إن حركات الإسلام السياسي وبعض المفكرين الإسلاميين هاجموا الوثيقة من دون قراءتها، ومن ذلك مقالات لمحمد سليم العوا في الشروق، بدءًا من 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011، وكان الهجوم في الأساس على أن من أصدرها لم يملك حق إصدارها. كما وصفها طارق البشري بـ «خطيئة وثيقة السلمي» في مقالتين في 11 و21 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 في جريدة الشروق، لاعتقاده أنها محاولة للالتفاف على التعديلات الدستورية التي أقرها الاستفتاء من قوى تخشى الانتخابات. وهاجمها محمد البرادعي، وحتى بعض المثقفين الذين شاركوا بالفعل في صوغها.

كتب السلمي دفاعًا عن الوثيقة أن الأحزاب ذات التوجّه الليبرالي وأغلبية

---

(2) «نص وثيقة علي السلمي للمبادئ فوق الدستورية،» (أون إسلام، 3/ 11/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/special-folders-pages/new-egypt/egypt-after-the-january-25/135048-2011-11-03-13-15-42.html>.

ائتلافات واتحادات شباب الثورة دعمت وضع دستور ديمقراطي، ومن ثم إجراء الانتخابات. وأيدت هذا الرأي أغلبية المشاركين في اجتماعات الحوار الوطني ومؤتمر الوفاق القومي. وعُقد مؤتمر الحوار الوطني برئاسة يحيى الجمل، ثم كُلّف عبد العزيز حجازي برئاسته في أيار/ مايو 2011، وتزامن معه عقد مؤتمر الوفاق القومي برئاسة يحيى الجمل[3]، وكان اللواء ممدوح شاهين مقررًا له. ويضيف السلمي لتقديراته هذه أنّه، خلافًا لما يدّعيه معارضو الوثيقة، دعم المجلس الأعلى للقوات المسلحة فكرة الانتخابات قبل الدستور، متفقًا بذلك مع جماعة الإخوان المسلمين والسلفيين وعناصر الحزب الوطني المنحل[4]. وبعث حزب الوفد حينذاك رسالة إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة طالبه فيها بتغيير الدستور، وعدم الاكتفاء بالتعديلات الدستورية التي أعلنت في آذار/ مارس 2011[5].

عُقد مؤتمر الوفاق القومي في 21 أيار/ مايو 2011 بناءً على تكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومجلس الوزراء لتقديم رؤية شاملة كليًا في شأن مشروع الدستور الجديد للبلاد. وأنتج المؤتمر توصيات غير ملزمة، برز فيه الرأي الداعي إلى وضع دستور قبل إجراء الانتخابات. ووافق المؤتمر على إعلان وثيقة مبادئ لدستور الدولة الحديثة في ضوء ثورة 25 يناير يبنى على المطالب الأساسية

---

(3) المؤتمر الذي اتُّهم بتحجيم عملية تسليم السلطة وإنجاز استحقاقاتها، فيما وصفه طارق البشري حينئذ أنه «لقاءات ودعوات لإحباط الالتزام بنتيجة الاستفتاء الدستوري»، ووصفها «بنداءات في الفراغ، تعكس رغبة المنعزلين عن الشعب التحدث عنه دون استناد إلى أركان حقيقية، كما تعكس مدى الفوضى التي يجب إنهاؤها باحترام إرادة الشعب في الإعلان الدستوري». في حين مثل فقهاء القانون المقربون من التيار الإسلامي موقفًا دعا إلى احترام إرادة الشعب عند وضع الدستور، باعتبار الدستور وثيقة حية تأخذ الوضع السياسي التاريخي في الاعتبار، وتعكس قيمًا سائدة. انظر: طارق البشري، «مصر وماذا يراد بها،» الشروق الجديد، 15/11/2011. فيما اتخذ فقهاء دستوريون آخرون موقفًا يثبت موقف دستورية فوق الأغلبيات السياسية المتغيرة. وتضمنت وثيقة مؤتمر الجمل قواعد إرشادية متعلقة بالحقوق الدستورية غير قابلة للتعديل، ولا يجوز المساس بها في أي نظام ديمقراطي. لكن أضافت وثيقة السلمي إلى هذه المبادئ بنودًا أخرى متعلقة بصلاحيات القوات المسلحة وامتيازاتها، وهذا يخالف طبيعية المبادئ فوق الدستورية في النظام الديمقراطي، التي لا تمنح امتيازات لأحد، بل تثبت قضايا أساسية متعلقة بالسيادة، وحقوقًا أساسية متعلقة في الأغلب بضمان حقوق المواطن الأساسية والحريات المدنية كما في وثيقة حقوق الإنسان الفرنسية وإعلان الاستقلال الأميركي.

(4) السلمي، ص 56-57.

(5) المصدر نفسه، ص 58-59، يورد نص الرسالة.

للثورة المصرية والحقوق والحريات ومبادئ حاكمة للدستور الجديد، بدءًا من اعتبار الجنسية والمواطنة حقًا أساسيًا لا يجوز إصدارها أو مصادرتها. وفي هذه الفترة صدر عدد كبير من الوثائق التي تضمنت مبادئ دستورية، مثل مبادرة جماعة الإخوان المسلمين في ضوء النقاش الذي دار في اجتماعات 16 و22 آذار/ مارس 2011 بعنوان «معًا نبدأ من أجل مصر»[6]. ومبادرة التحالف الديمقراطي من أجل مصر الذي ضمّ حزبي الحرية والعدالة والوفد[7]، ووثيقة الأزهر.

نشأت فكرة وضع وثيقة إعلان مبادئ دستورية بعدما حُسمت مسألة أن الدستور الجديد يُوضع بعد إجراء الانتخابات بالتصويت على التعديلات الدستورية. فوجب وضع وثيقة مبادئ حاكمة للدستور على الأقل[8]. وأصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة بيانًا إلى الأمة في 12 تموز/ يوليو 2011 نص البند السادس منه على ضرورة إعداد وثيقة مبادئ حاكمة وضوابط لاختيار الجمعية التأسيسية لإعداد دستور جديد للبلاد، وإصدارها في إعلان دستوري بعد اتفاق القوى والأحزاب السياسية عليه[9]. وبدأ الحوار في شأن مثل هذه الوثيقة في مبادرة التنمية السياسية والتحول الديمقراطي ضمن عمل نائب رئيس الوزراء لشؤون التنمية السياسية والتحوّل الديمقراطي بين الأحزاب والقوى السياسية بين 6 آب/ أغسطس و17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011، حيث نُوقشت صيغ عدة للوثيقة، وشارك في النقاش عمومًا 34 حزبًا، و700 شخصية عامة، كما يقول علي السلمي.

شُن الهجوم على الوثيقة بعد اجتماع للأحزاب والقوى السياسية عُقد في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر 2011 برئاسة الفريق سامي عنان و13 حزبًا، منها الوفد والحرية والعدالة والجبهة الديمقراطية، اتُفق فيه على ضوابط اختيار الجمعية التأسيسية. وعُقد بعدها لقاء تشاوري موسع للأحزاب تغيبت عنه أحزاب الحرية والعدالة والنور والأصالة والحضارة والعربي الديمقراطي المصري.

---

(6) المصدر نفسه، ص 111.

(7) المصدر نفسه، ص 139.

(8) كانت بدايتها بحسب السلمي ورقة «معًا نبدأ البناء... مبادرة من أجل مصر» التي صدرت عن جماعة الإخوان المسلمين. وتحديد البداية بهذا الشكل هو من باب السجال في رأينا.

(9) السلمي، ص 150.

عندما صدر الإعلان الدستوري كانت قد أُضيفت المادة التاسعة والعاشرة اللتان ضمنتا في رأيه سلامة القوات المسلحة وسرية معلوماتها[10]. فجاء في البند التاسع: «ويختص المجلس الأعلى للقوات المسلحة دون غيره بالنظر في كل ما يتعلق بالشؤون الخاصة بالقوات المسلحة ومناقشة بنود ميزانيتها على أن يتم إدراجها رقمًا واحدًا في موازنة الدولة، كما يختص دون غيره بالموافقة على أي تشريع يتعلق بالقوات المسلحة قبل إصداره. ورئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة ووزير الدفاع هو القائد العام للقوات المسلحة، ويعلن رئيس الجمهورية الحرب بعد موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومجلس الشعب».

الحقيقة أن هذا لا يحمي سرية الشؤون الخاصة جدًا بالقوات المسلحة، كما في الدول الديمقراطية، بل يضع الجيش فوق الدستور، ويجعل منه مبدأ دستوريًا بمنزلة الحقوق والحريات والمواطنة والسيادة.

بعد اجتماعات 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 مع ممثلي حزب الحرية والعدالة والتحالف الديمقراطي: وحيد عبد المجيد وأسامة ياسين وحاتم عزام ومصطفى النجار، تغيّر البند التاسع، فباتت الوثيقة تنص على أن يُؤْخذ رأي الجيش في التشريعات، وما عاد شرطًا أن يوافق على إعلان الحرب قبل أن يعلنها رئيس الجمهورية، بل يُشاور فحسب. لكن مفاوضات اللحظة الأخيرة أخفقت ودعي إلى تظاهرة مليونية لإسقاطها وإقالة السلمي[11]. ووقع نقاش الوثيقة فريسة المزايدات الحزبية المبكرة، وهو بالضبط ما لا يجوز أن يحدث لوثيقة مبادئ دستورية في نظام ديمقراطي، حيث يفترض أن يبنى إجماع عليها. وفي رأينا يجب أن يسود الإجماع عليها بوساطة الحوار والتسويات قبل إجراء الانتخابات وبعدها. لكن الاستقطاب ظلم النقاشَ في شأن الموضوع. أما بنود القوات المسلحة التي فُرضت على الوثيقة بتدخل منها، فعاودت القوات المسلحة وفرضت ما يشبهها في دستور 2012 2013، بعد الصراعات والانتخابات ومجازر محمد محمود والعباسية وغيرها، الأمر الذي يعني أن هذه الإملاءات لم تكن مقصورة على

---

(10) المصدر نفسه، ص 171-172.

(11) المصدر نفسه، ص 182.

وثيقة توضع قبل إجراء الانتخابات، حيث فرضت على الدستور الذي صيغ بعد الانتخابات. واتضح عدم وجود سبيل لمواجهة مثل هذه الإملاءات إلا بوحدة القوى الديمقراطية. المشكلة هي أن القوى السياسية المصرية لم يعرف بعضها بعضًا، ولم تثق إحداها بالأخرى، كما أنها لم تكن ملتزمة الديمقراطية بقدر ما كانت تخشاها، وبقدر ما كانت ترغب في الإمساك بالسلطة.

لم تكن فكرة المبادئ الدستورية مشكلة وثيقة السلمي، بل كان العطب الرئيس فيها دس امتيازات القوات المسلحة ووضعها فوق المؤسسات المدنية، وفوق المساءلة والمحاسبة. وهذه الصيغة هي التي قُبِلت في النهاية في دستور ما بعد الانقلاب العسكري. ويساعدنا إلقاء الضوء من هذه الزاوية على الصراعات التي قادت إلى الانقلاب العسكري في النهاية في فهم الحبكة الرئيسة خلف غابة تفصيلات ما جرى بين 25 كانون الثاني/ يناير 2011 و3 تموز/ يوليو 2013. إنه صراع الجيش (ومن خلفه الدولة العميقة) مع عملية الانتقال نحو الديمقراطية. وتغيرت تحالفات الجيش في هذا الصراع إلى أن سنحت فرصة الانقلاب العسكري على العملية برمتها بعد أن حصل الشرخ الكبير بين القوى المدنية وتعمّق. فامتيازات الجيش ووصايته على المؤسسات المدنية ليست مبدأ فوق دستوري لأي نظام ديمقراطي، بل يمكن استغلال مثل هذا «المبدأ» لتقويض النظام الديمقراطي، لأنه لا يضع القوات المسلحة تحت رقابة المؤسسات السياسية المنتخبة، ويجعل من الجيش جسمًا سياديًا قائمًا بذاته، الأمر الذي تقاومه الديمقراطيات. فمؤسساتها المنتخبة تشرف على ميزانية الدولة، وهذا من أهم صلاحياتها. ويصح ذلك حتى من الناحية التاريخية، لا النظرية فحسب. إذ نشأ البرلمان في بريطانيا من مطالبة ممثلي الطبقات العليا حينذاك بالنظر في الضرائب المفروضة والإشراف على إنفاقها، ولا سيما في شأن إنشاء الجيوش وخوض الحروب، أي مراقبة مؤسسات الدولة بوساطة مراقبة الميزانية. وكان غياب مثل هذه الرقابة البرلمانية من أهم المؤشرات إلى فراغ مجلس الأمة المصري (ثم مجلس الشعب) من أي مضمون جدي منذ ثورة 1952، حيث حُرم من النظر التفصيلي في الميزانية، ولا سيما بنود الميزانية العسكرية. وكان حق مجلس النواب النظر في الميزانية هو الموضوع الدستوري السيادي المصري بامتياز منذ حركة عرابي في 9 أيلول/ سبتمبر 1881، فحينذاك تدخلت فرنسا وبريطانيا لدى مجلس النظار ورئيسه شريف باشا الذي ألّف الوزارة

بعد وقفة عابدين بأسبوع، لمنع مجلس النواب من النظر في الميزانية، ولم يمنح دستور 1923 أي امتيازات للجيش المصري، فبحث النواب ميزانيته وعلّقوا عليها بشكل نقدي[12]، كما بحثوا شؤون الجيش الأخرى وقدموا اقتراحات في شأنها[13]. لكن حتى في عهد مبارك لم يجرؤ النظام على تثبيت هذه الممارسة، أي عدم السماح للبرلمان بمناقشة الميزانية بشكل تفصيلي، كمبدأ دستوري، أما بعد ثورة 25 يناير فيبدو أن الجيش اعتبر نفسه أنه هو من أسقط مبارك، وأراد أن يثبت امتيازاته دستوريًا كأن مصر تعيش مرحلة ما بعد انقلاب. لكنه لم يكن قادرًا على فرض كل ما يريد لأن الشارع الثوري كان ما زال في حالة هيجان، وبسبب التوقعات المرتفعة عند الشعب المصري، وحتى عند شعوب العالم، من الثورة المصرية. ولهذا كان يناور، فيقترح أمرًا ثم يتراجع عنه، وينتظر الفرص الملائمة. وكان سلاحه الرئيس في ذلك خوف فئات واسعة من المنتمين إلى الطبقة الوسطى والإنتلجنسيا، وبعض الفئات الشعبية من سيطرة التيار الإسلامي، واستعدادهم اعتبار وصاية الجيش حماية لهم. هذه هي القاعدة الاجتماعية للخلط بين المبادئ الدستورية وامتيازات الجيش، والاستعداد الذهني لتقبّلها.

ربما تجوز في دولة مثل مصر (كما في تركيا) التسويات الموقتة مع مؤسسة الجيش بمنحها بعض الصلاحيات والاستقلالية في مرحلة الانتقال لكسب ثقتها وتحييدها، وكي لا يشعر طرف أساسي في النظام أنه يخسر كل شيء في حالة التحول الديمقراطي. وربما تصح مثل هذه الصفقة التاريخية للتمكن من الإصلاح والانتقال التدرجي نحو الديمقراطية. لكن هذا ليس مبدأ فوق دستوري في نظام ديمقراطي، بل هو مجرد تسوية براغماتية ناتجة من تفاوض ومساومات مشروعة في مرحلة انتقالية محددة زمنيًا، يفضل التوصل إلى اتفاق في شأنها لتمرير ما يجب إنجازه من أجل الانتقال.

خضعت هذه الوثيقة في فترات لاحقة لتعديلات بعض بنودها، ومع ذلك بقيت محل رفض أغلبية القوى والتيارات السياسية المختلفة؛ ويمكن القول

---

(12) عبد العظيم رمضان، الجيش المصري في السياسة، 1882-1936 (القاهرة: دار المعارف، 1977)، ص 220.

(13) صلاح عيسى، دستور في صندوق القمامة (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2011)، ص 96-98.

إنها أُسقطت شعبيًا في الجولة الأولى. وكان على الجيش أن ينتظر فرصًا أخرى بعد انحسار المد الثوري. وعلى الرغم من سقوط وثيقة السلمي، فإنها لم تبق بلا أثر في التشكيلات السياسية - الاجتماعية بعد الثورة، فكانت محور تطوّرات مفصلية ميدانية وسياسية وقعت في وقت لاحق خلال باقي العام؛ ويمكن التأريخ بوساطتها لتحولات مهمة.

عارضت الحركات الإسلامية هذه الوثيقة لا لأنها تضمنت بنودًا متعلقة بامتيازات الجيش فحسب، بل لأنها تعارض فكرة المبادئ الدستورية من أصلها. أما بعض القوى العلمانية التي أيدت الوثيقة ففعل ذلك بسبب خشيته من الأغلبية... كانت وثيقة السلمي محط شد وجذب بين ثلاث قوى كان لها دور سياسي في المجتمع المصري بعد الثورة، ولا ينطلق أي منها من مبادئ ديمقراطية، ولا يسعى إلى الحفاظ عليها: الجيش (والدولة العميقة التي اصطفت خلفه)، التيارات الإسلامية، الأحزاب العلمانية (ولا شك في وجود استثناءات ملتزمة الديمقراطية داخل التيارات الإسلامية والأحزاب العلمانية ذاتها). أما ثوار يناير فهُمّشوا في هذه اللعبة الثلاثية.

أقيمت تظاهرة مليونية في ميدان التحرير بالتزامن مع عدد من ميادين مدن مصر، في ما عرف بـ «جمعة المطلب الواحد»، في 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011. ودُعي إلى هذه التظاهرة في إطار الحشد السياسي الذي نظّمه بعض التيارات السياسية لمعارضة وثيقة المبادئ الدستورية والمطالبة بتسليم السلطة للمدنيين. وعلى الرغم من مشاركة كثير من الفصائل السياسية فيها، غلب الطابع الإسلامي عليها. وكان أبرز المشاركين فيها من المنتمين إلى جماعة الإخوان المسلمين وحزب النور السلفي وأتباع الشيخ حازم صلاح أبو إسماعيل.

كانت التظاهرة حدثًا فارقًا. ويساعد تأمل ما حدث في ذلك اليوم ووضعه في سياق سلوك الأطراف السياسية المختلفة ومواقفها في المرحلة السابقة عليه والأيام اللاحقة، في فهم دينامية الحوادث. فقبل ذلك التاريخ كان معروفًا عن جماعة الإخوان عزوفها عن المشاركة في تظاهرات الميادين منذ 25 يناير بذريعة أنها تعطل عجلة الإنتاج وما إلى ذلك، مفضلة التركيز على هدف الانتخابات وتسليم السلطة، والعمل السياسي حتى تحقيق ذلك الهدف وفق الأطر التفاوضية

القائمة مع المجلس العسكري. لكن حين أتت وثيقة السلمي بما يناقض تصورات التيار الإسلامي، قامت فصائل هذا التيار بتنظيم تظاهرة مليونية كان الغرض منها عرض القوة العددية لإيصال رسالة سياسية محددة إلى السلطة الحاكمة.

أسقطت هذه التظاهرات وثيقة الوزير السلمي، فحوّلها صاحبها إلى «وثيقة استرشادية» بموجب تصريحاته[14]. وبعدما انفض المتظاهرون من الميدان مع غروب شمس ذلك اليوم تبنت المجموعات الثورية الشبابية المعارضة وثيقة السلمي نهجًا أكثر راديكالية من نهج جماعة الإخوان، وبقيت في الميدان بعد انفضاض التظاهرات ومنصات الخطباء. وقاد ذلك إلى بدء فصول حوادث محمد محمود الدامية التي كانت هذه المجموعات الثورية بطلها الرئيس الذي تصدر المشهد في مواجهته مع قوات الأمن. كان الثوار غاضبين من انتهازية الأحزاب، لكنهم تخلوا عن مشاعر الغضب وتملّكهم مزاج احتجاجي ورغبة في التميز من الأحزاب، من دون خطة أو قيادة مركزية تخطط، أو تجيب عن سؤال «ما العمل؟»، وذلك في ظل اصطفافات معقدة تختلف جذريًا عن اصطفافات 25 كانون الثاني/ يناير 2011. وكانت قيادة الجيش غاضبة لأن امتيازاتها المباشرة كانت موضوع نقمة واحتجاج.

في صبيحة اليوم التالي (19 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011) بدأت حوادث محمد محمود في ما عُرف بـ «الموجة الثانية للثورة»، بسبب حدة المواجهات بين الثوار وقوى الأمن، والعدد الكبير الذي سقط من الضحايا بين قتلى ومصابين إصابات خطرة. كما أن مطالب التحرك كانت في مجملها تصعيدًا غير مسبوق منذ سقوط مبارك، حيث طالبت بالتعجيل بإنجاز المرحلة الانتقالية، ونقل السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة قبل انتصاف العام التالي، والإسراع بالمحاكمات، وتعويض المصابين وذوي الضحايا (كانوا في اعتصامهم بسبب تلكؤ السلطة) ووقف المراوغة والتسويف في هذا المضمار. وكانت هذه مطالب عادلة، لكن أصبح يحملها تيار من الشباب الثوري مضى وحده إلى المواجهة منفصلًا عن مجمل الحركة الشعبية.

---

(14) انظر: ««السلمي» يعدل وثيقته لجعلها استرشادية.. والقوات المسلحة تلتزم بالضوابط الدستورية،» المصري اليوم، 19/ 11/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 15/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/126941>.

تصدت المجموعات الثورية الشبابية، إضافة إلى عدد كبير من الشباب الثائر من غير المنتمين إلى حركات سياسية، لقوات الأمن في تلك المواجهة التي استمرت بين 19 و24 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011. وفيما أشعلت فصائل التيار الإسلامي شرارة التظاهر، ولا سيما جماعة الإخوان المسلمين التي قامت بتصعيد المطالب السياسية ميدانيًا في اليوم السابق على بدء الحوادث، فإنها أحجمت عن الانخراط في هذه المواجهات، إلى درجة أن الحديث عن أن «الإخوان باعونا في محمد محمود» صارت من التعابير الدارجة على ألسنة شباب الثوار، الأمر الذي دفع كثيرًا منهم إلى خلط هذا الوضع بالمسؤولية عن القتل، فعاقب كثير منهم الجماعة حين سنحت له الفرصة لاحقًا، بالتحالف مع الطرف نفسه الذي ارتكب المقتلة في محمد محمود، أي الجيش.

بدأت الحوادث باعتداء الجنود بعنف بالغ على المعتصمين القلّة (مئات) الذين بقوا في الميدان وأغلبيتهم من الشباب وأهالي الشهداء. وجاءت حشود قليلة لتتضامن معهم، وسقط في اليوم الأول 500 جريح. هنا تعرّت قسوة الجيش وسوء أدائه في تفريق التظاهرات مقارنة بقوات الأمن المركزي، فاحتشد عدد أكبر من الثوار بلغ بضعة آلاف في الأيام التالية، ما زاد من حدة المواجهات[15].

---

(15) نص بيان لمركز النديم لضحايا التعذيب عن استخدام الأمن غازات محرمة بشكل مفرط، يتحدث عن سقوط 90 قتيلًا وأكثر من 8000 جريح. انظر: «انتبهوا أيها المواطنون إنها جرائم إبادة جماعية،» (صفحة مركز النديم على فيسبوك، 30/ 11/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 30/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://goo.gl/25zTA5>.

انظر أيضًا تقرير المبادرة المصرية للحقوق الشخصية عن نوعية الغازات المستخدمة في حوادث محمد محمود وتسببها في سقوط هذا العدد الكبير من الضحايا: «تقرير حول استعمال غاز السيطرة على الشغب أثناء أحداث نوفمبر 2011،» (المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، القاهرة، كانون الثاني/ يناير 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 30/ 5/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://eipr.org/sites/default/files/pressreleases/pdf/report_teargas_novermber2011clashes.pdf>.

وبيان من خمسة منظمات حقوقية يطالب بمحاكمة المسؤولين الأمنيين والسياسيين على هذا القمع الواسع بعد ثلاثة أيام من العنف الوحشي ضد المتظاهرين. انظر: «بعد ثلاثة أيام من العنف الوحشي ضد المتظاهرين: منظمات حقوقية مصرية تطالب بتقديم قيادات الداخلية والشرطة العسكرية إلى المحاكمة الجنائية،» (المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 30/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://eipr.org/pressrelease/2011/11/22/1287>.

ثمة توثيقات وضعتها الجماعة الوطنية لحقوق الإنسان والقانون في متابعتها مدى تنفيذ توصيات =

كان مسرح حوادث هذه الأيام الصاخبة الشوارع المحيطة بميدان التحرير، خصوصًا شارع محمد محمود المجاور لحرم الجامعة الأميركية، المؤدي في نهايته إلى مقر وزارة الداخلية. وبلغ عنف قوات الأمن في تلك الحوادث مبلغًا جعل من الممكن وصف ما حدث أنه جريمة حرب؛ ووصف بعض المراقبين حينذاك ما حدث بحق المتظاهرين جرائم إبادة. كان اللافت والمثير لمشاعر السخط بشكل خاص استهداف قوات الأمن المتظاهرين للتسبب لهم بعاهات دائمة، ولا سيما تعمّد قنص العيون باستخدام الرصاص المطاطي والرصاص الحي والخراطيش، فضلًا عن استخدام قنابل غاز غير مألوفة للمتظاهرين، فتكاثرت الأقاويل عن استخدام غازات سامة وغير ذلك من أسلحة غير مشروع استخدامها، إلى حد طالبت منظمة العفو الدولية بوقف تصدير أسلحة مكافحة الشغب إلى مصر إلى حين هيكلة جهاز الشرطة. وألقيت في حالات موثقة بلقطات الفيديو جثث القتلى في حاويات القمامة. وراوحت حصيلة قمع قوى الأمن بين 5000 و8000 جريح، منهم مئات المصابين بعاهات دائمة، وسقوط نحو 90 قتيلًا. صوّر هذا الفصل الدموي للشعب المصري مدى عنف الجيش وقسوته واستهتاره بحياة المدنيين، الأمر الذي ستكتمل ملامحه لاحقًا بعد الانقلاب.

كتب حازم الببلاوي في كتابه عن خدمته في هذه الفترة في الحكومة أنه بعد حوادث محمد محمود اجتمعت الوزارة «وعرض رئيس الوزارة الأمر على المجتمعين، وبيّن استحالة استمرار الوزارة وأنه يضع استقالتها تحت تصرّف المجلس، كذلك أبدى الأسف والأسى على أن تتم إجراءات فض الاعتصامات بما في ذلك استخدام القوة، دون أخذ رأي رئيس الوزراء أو حتى علمه»[16].

خرج طنطاوي إلى الملأ محاولًا تبرير هذه الجريمة بعد تعالي النقد

= تقرير اللجنة التي أُنشئت لتقصي الحقائق في هذه الحوادث تصف ما جرى أنه «جريمة دولة». انظر: ««محمد محمود» جريمة دولة،» (وراكم بالتقرير لمتابعة تقرير تقصي الحقائق، الجماعة الوطنية لحقوق الإنسان والقانون، تشرين الثاني/ نوفمبر 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/TkNxlq>.

نسخة مصورة لتقرير لجنة تقصي الحقائق بقرار رئيس الجمهورية رقم 10/ 2012 التي رئسها القاضي عزت شرباش على الموقع الإلكتروني: <http://issuu.com/guevaratrotsky/docs/rep?e=0/5693963>.

(16) حازم الببلاوي، أربعة شهور في قفص الحكومة (القاهرة: دار الشروق، 2012)، ص 155.

المحلي والدولي، وادعى التزام القوات المسلحة ضبط النفس تجاه الاعتصامات والمواجهات والمطالب الفئوية، وتعطّل عجلة الإنتاج وزاد من التحذير بالانهيار الاقتصادي. كما ادعى أن الجيش يعمل على التوفيق بين القوى السياسية، وأنه ملتزم عملية سياسية تنتهي بتسليم الحكم، متهمًا قوى بالعمل على إسقاط الدولة المصرية، وهي «تعمل في الخفاء وإحداث الوقيعة بين الشعب والقوات المسلحة»، وهي الكلمات التي صارت معتمدة في الخطاب الإعلامي للقنوات والصحف الموالية للمجلس العسكري[17]. وقبل طنطاوي في هذا الخطاب استقالة حكومة شرف (وكُلّف في اليوم التالي كمال الجنزوري رجل البيروقراطية المصرية العتيق تأليف حكومة جديدة)، كما أكد التزام مواعيد الانتخابات البرلمانية والرئاسية حتى 30 حزيران/يونيو 2012 كما جاء في كلمته، الأمر الذي لقي قبولًا من جماعة الإخوان والقوى التي أعدت العدة للانتخابات، لكن الشرخ بين الجماعة والقوى الشبابية الثورية كان قد وقع.

انتهت الحوادث في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2011 بتظاهرة كبرى في ميدان التحرير. وتحددت مواعيد نقل السلطة من المجلس العسكري، وسقطت حكومة ضعيفة مرتبكة الأداء، مع أنها غير مسؤولة عن الحوادث نفسها.

كان ما جرى في محمد محمود موجة ثورية ثانية بالفعل، قام بها الثوار الشباب وحدهم، وقطعت الطريق على المراوغات التي أرادت مد عمر المجلس العسكري في الحكم. وينبغي هنا التأمل بمعنى «وحدهم» هنا؛ إذ تحرك الشباب من دون الأحزاب الأخرى، ومن دون تضامن الشارع الذي أصبح متفرجًا على قمعهم. في تلك المرحلة بدأت الأكثرية الصامتة بالتحول إلى الأكثرية القلقة الخائفة من عدم الاستقرار، وهو عامل سيكون أساسيًا في رسم ملامح المسار الثوري «بعد محمد محمود».

في اليوم نفسه صدر بيان رسمي أميركي طالب بأن يكون نقل السلطة

---

(17) فيديو لكلمة طنطاوي بثته على الهواء قناة سي بي سي وقنوات أخرى مساء 21 تشرين الثاني/نوفمبر. انظر: «كلمة المشير محمد حسين طنطاوي،» صفحة قناة سي بي سي على يوتيوب، في 22/11/2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 30/5/2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=S4hzMWEGkr4>.

«عادلًا وجامعًا وأن يتم بأقصى سرعة ممكنة استجابة للتطلعات المشروعة للمصريين»[18]. وشدد على ضرورة نقل السلطة إلى جسم منتخب في مصر. حتى ذلك الحين لم تبدِ الإدارة الأميركية أي اعتراض على تولي الجيش السلطة في مصر.

في الثامن والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 بدأت إجراءات المرحلة الأولى من أول انتخابات برلمانية تجرى في مصر بعد الثورة. وكما هو معروف شهدت آخر انتخابات برلمانية في عام 2010، قبل الثورة بنحو ثلاثة شهور، عملية تزوير واسعة النطاق، وكانت من أهم أسباب الاحتقان الشعبي ومن أسباب تفجر ثورة يناير.

ألّف كمال الجنزوري حكومة جديدة، أدت اليمين الدستورية في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2011، وأبقى فيها على 13 وزيرًا من حكومة شرف، وضم إليها 16 وزيرًا جديدًا حملت اسم حكومة الانقاذ الوطني. كان اختيار الجنزوري أحد أبرز بيروقراطيي عهد مبارك يؤشر بذاته إلى هذه القدرة الكبيرة للنظام القديم ولدولة يوليو العتيقة على التقدم برجالها الأكثر ثقة في لحظات الخطر. وسبق أن تولى الجنزوري وزارة التخطيط في حكومة عاطف صدقي، ورئس الحكومة في النصف الثاني من التسعينيات، وعرفت حكومته تلك بالمشروعات القومية الكبرى، أبرزها مشروع توشكي الذي أهدرت فيه مليارات الجنيهات وكلف خزينة الدولة أموالًا طائلة من دون عائد، فضلًا عن تراجع مؤشرات الأداء الاقتصادي في عهده. لكنه كان بيروقراطيًا خبيرًا بمسالك الدولة المصرية العميقة. واستُدعي في لحظة أزمة تعصف بالدولة ذاتها وفيها مقدار عالٍ من انفلات الجهاز البيروقراطي وتشتت حركته في مواجهة حركة الشارع. كانت هذه وزارة استدارة إلى الخلف بدلًا من التقدم إلى الأمام، على نهج المجلس العسكري في المناورة وإرباك القوى الثورية.

خلال فترة حكم المجلس العسكري دار الجدل في موضوع الانتخابات

---

(18) «مصر: تواصل التظاهرات المعارضة والمؤيدة للمجلس العسكري،» (بي بي سي عربي، 2011/11/25)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/11/111125_tahrir_latest.shtml?print=1>.

البرلمانية حول محورين: الأول هو ذلك الخاص بتسليم السلطة للمدنيين، حيث يفترض أن تكون الانتخابات البرلمانية محطة رئيسة على هذه الطريق من خلال استعادة السلطة التشريعية التي كان يمارسها المجلس الأعلى للقوات المسلحة منذ إطاحة مبارك، بينما تمحور الجدل الثاني حول سؤال «الدستور أم الانتخابات أولًا؟»، وقسم الخريطة الحزبية بين العلمانيين والإسلاميين.

هكذا انطلقت الانتخابات البرلمانية التي نظمها إعلان دستوري يقضي بإجرائها وفق نظام القائمة النسبية على ثلثي المقاعد، ونظام الفردي على الثلث الباقي؛ وكما بيّنا سابقًا أدخل تعديل يسمح للأحزاب بالمنافسة على مقاعد النظام الفردي بعد أن كان الأمر مقصورًا على المستقلين فحسب. وتقرر إجراء الانتخابات على ثلاث مراحل، يومان لكل مرحلة، وتشمل تسع محافظات. وبدأت المرحلة الأولى في 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011، والثانية في 14 كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه، والثالثة في 3 كانون الثاني/ يناير 2012، على أن تكون دورة الإعادة بعد مرور أسبوع من اليوم الأول للتصويت في كل مرحلة. وأتيحت الفرصة للمغتربين للتصويت في مقار السفارات والقنصليات المصرية في الخارج. وكشفت التحالفات التي أُنشئت خلال هذين الاستحقاقين الانتخابيين نشوء خريطة حزبية جديدة يهيمن عليها الإسلاميون. ومن أبرز هذه التحالفات: التحالف الديمقراطي الذي ضم حزبي الوفد والحرية والعدالة، وعدد آخر من الأحزاب، ما ذكّر بالتحالف القديم بين الحزبين في الثمانينيات. وسرعان ما انسحب حزب الوفد من هذا التحالف مؤثرًا المنافسة بقائمة تخصه لطرح عدد أكبر من مرشحيه. تبعه في الانسحاب حزبا النور والعربي الناصري قبيل إجراء الانتخابات، فيما بقي حزب الكرامة الناصري الذي يتزعمه حمدين صباحي، ومعه حزب الغد الذي يتزعمه أيمن نور، وعدد آخر من الأحزاب الأصغر في التحالف مع جماعة الإخوان.

في مواجهة التحالف الديمقراطي برزت «الكتلة المصرية»، وخلفها اسم نجيب سويرس رجل الأعمال المعروف، وحزبه المصريون الأحرار. وضم إلى جواره حزب التجمع اليساري والحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي حديث النشأة. فتحالف اليسار التقليدي واليمين النيوليبرالي في مواجهة تحالف قاده الإسلاميون، ما يبيّن بوضوح أن الصراع لم يتمحور حول السياسات الاقتصادية،

بل حول قضايا العلمانية والتدين التي تحولت إلى سياسات هوية. ورفعت الكتلة لواء «الدفاع عن الدولة المدنية»، واتُّهِمَت بأن قوائمها ضمت أعضاء من الحزب الوطني المنحل، ما دفع إلى انسحابات شبيهة بما جرى للتحالف الديمقراطي. أبرزها انسحاب كتلة يسارية تضم حزب التحالف الشعبي الاشتراكي والحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي المصري. وقرر حزب الجبهة الديمقراطية خوض الانتخابات منفردًا.

إلى جانب الكتلة المصرية والتحالف الديمقراطي ظهر تحالف الأحزاب الإسلامية ذات التوجه السلفي مثل النور والأصالة. أما البناء والتنمية الذي ضم قادة جهاديين سابقين، فرفع شعار تحقيق النهضة المصرية على أساس الهوية الإسلامية من خلال مشروع وطني يشارك فيه جميع أبناء مصر.

من أبرز التحالفات التي مثّل عمادها شباب الثورة التحالف المعنون بـ«الثورة مستمرة»، الذي ضم التحالف الشعبي الاشتراكي الذي انسحب من الكتلة المصرية وحزب مصر الحرية وحزب التيار المصري وحزب التحالف المصري. ورفع هذا التحالف شعار ميدان التحرير المعروف: عيش، حرية، عدالة اجتماعية، كرامة إنسانية.

علاوة على هذه التحالفات الأربعة البارزة، ظهرت «قائمة الطريق الثالث» في مواجهة استقطاب التحالف الديمقراطي والكتلة المصرية، واعتبر حزب العدل مؤسس هذه القائمة نفسه وسطًا، كما تحالف حزب الوسط مع حزبي الريادة والنهضة وهي أحزاب إسلامية بمسمى «ائتلاف الوسط». وشكلت مجموعة من الأحزاب اليسارية الصغيرة «تحالف القوى الاشتراكية».

انتهت الانتخابات بنتيجة كانت متوقعة إلى حد كبير، بهيمنة حزب الحرية والعدالة على البرلمان، بفوزه بـ 44 في المئة من المقاعد، تلاه حزب النور بنصف هذه النسبة، أي إن الحزبين حازا ثلثي مقاعد البرلمان، فيما لم تتجاوز الأحزاب الليبرالية واليسارية والموصوفة 25 في المئة، كان للوفد وحده ثلثها. أما الأحزاب المحسوبة على شباب الثورة من غير الإسلاميين فمنيت بخسارة لافتة وضّحت الاختلاف بين عالم الاحتجاج وعالم التنافس على الأصوات في صناديق الاقتراع.

شكّل فوز الإسلاميين في الانتخابات البرلمانية في مصر (بعد تونس) مادة للتنظير، كأن صفحة جديدة تفتح في تاريخ المنطقة السياسي بمد إسلامي. والحقيقة أن الفوز هذا كان متوقعًا، وسبق أن استخدم فوز الإسلاميين شبه المؤكد فزّاعة من الديمقراطية بكثافة، لأن الديمقراطية ربما تأتي بالإسلاميين. وكانت متلازمة الجزائر إحدى أهم المبررات لإعاقة الإصلاحات الديمقراطية عربيًا في مرحلة الجمود التي سبقت ثورات عام 2011. من ناحية، جرى التهويل أن فوز الإسلاميين سيقضي على القيم الديمقراطية للثورات العربية، ومن ناحية أخرى ذهب آخرون إلى حد التنظير لنهاية التيارات الجهادية مثل القاعدة، مع نشوء إمكانية التغيير بالوسائل الديمقراطية. كانت هذه تنظيرات مبكرة. فالإسلاميون في الحكم ربما يتغيرون ليصبحوا حزب سلطة بما يتطلبه ذلك من تعديلات على البرنامج والثقافة السياسية، أو يخفقون في الحكم. وفي الحالين لا يبقى شيء على حاله. والعنف الديني السياسي لم ينته وربما يزداد حدة مع ضعف سلطة الدولة، خصوصًا في الأطراف والناجم عن الهزات الكبرى الجارية[19].

تعد إيفا بيلين نيل حزب العدالة والحرية الحصة الأكبر من المقاعد، وتكوينهم أغلبية مطلقة مع السلفيين الذين لم يتضح عمق التزامهم مبادئ الديمقراطية[20] مشكلة للتحول الديمقراطي في مصر، إذ يحتمل نشوء أغلبية تسيطر بشكل مطلق على السلطة وتقصي الآخرين. كما أن الحوار بين قوى المعارضة لنظام مبارك والجسور القائمة بينها ضعيفة، فغالبًا ما تجنّبت الأحزاب العلمانية التحالف مع جماعة الإخوان المسلمين ومع حكم مبارك. وفي رأي الباحثة قد تولّد تجربة القمع المشتركة في ظل النظام السابق التزامًا مشتركًا بإصلاح العملية السياسية التي إذا كانت «محظوظة» قد تتغلب على ما يفرقها على الأقل في الأمد القصير[21]. لكن يبدو أنها لم تكن محظوظة في مصر.

---

(19) عن هذا الموضوع انظر أيضًا: Lin Noueihed and Alex Warren, *The Battle for the Arab Spring: Revolution, Counter-Revolution and the Making of a New Era* (New Haven: Yale University Press, 2012), pp. 280-283.

(20) Eva Bellin, «A Modest Transformation: Political Change in the Arab World after the «Arab Spring»,» in: Clement Henry and Jang Ji-Hyang, eds., *The Arab Spring: Will it Lead to Democratic Transitions?* (New York: Palgrave Macmillan, 2013), p. 43.

(21) المصدر نفسه، ص 44-45.

كان التكوين الجديد للبرلمان بهذا القدر من هيمنة الأحزاب الإسلامية في حد ذاته سببًا لانفجارات سياسية متتالية، استغلها المجلس العسكري، كما سنرى في ما تلاها من حوادث وأزمات.

أثار تأخير إجراء الانتخابات الرئاسية غضب كثير من القوى السياسية، وشككها في شأن مسألة تسليم السلطة. فسعى المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى احتواء غضب القوى السياسية والثورية بتأسيس مجلس استشاري أُعلن في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2011، بعضوية عدد كبير من الشخصيات العامة والسياسية، لتكون عونًا للمجلس العسكري على إدارة شؤون البلاد. وفي أول اجتماع للمجلس الاستشاري في 11 كانون الأول/ ديسمبر 2011، انتُخب منصور حسن رئيسًا له، وهو أحد الوجوه السياسية من بيروقراطية دولة يوليو، وكان له دور فاعل في عهد السادات، والمهندس أبو العلا ماضي (رئيس حزب الوسط) وسامح عاشور (رئيس الحزب الناصري ونقيب المحامين) نائبين له، كما اختير أستاذ الحقوق محمد نور فرحات أمينًا عامًا.

حُدّد اختصاص المجلس الاستشاري بإبداء الرأي في كل ما يتعلق بشؤون البلاد ويهم الرأي العام من قضايا أو حوادث أو أوضاع، وما يعرضه عليه المجلس الأعلى للقوات المسلحة من شؤون البلاد، ومن مشروعات القوانين والاتفاقات الدولية إلى أن يعقد مجلسا الشعب والشورى. ويفترض أن يبدي المجلس الرأي خلال أسبوع من تاريخ إرسال الموضوع إليه، وله اقتراح ما يراه من موضوعات أو وسائل التعامل مع ما قد ينشأ من أزمات أو أوضاع تمس المواطنين أيًا يكن مجالها[22].

كان المجلس مؤسسة بلا صلاحيات، فكان من الطبيعي أن يشهد عددًا متتابعًا من الاستقالات خلال الأسابيع التي تلت تكوينه، وذلك على خلفية عدد من الأزمات السياسية التي شهدتها البلاد، خصوصًا حوادث مجلس الوزراء التي سيلي ذكرها، والخلافات في وجهات النظر أيضًا التي لا ينتج منها أي قرار، وعدم أخذ رأي أعضاء المجلس في الاعتبار في إدارة شؤون البلاد.

---

(22) أميرة إبراهيم، «المجلس العسكري يصدر قرارًا بإنشاء المجلس الاستشاري ويحدد اختصاصاته،» التحرير، 8/12/2011، نسخة مؤرشفة على موقع مصرس، تم الاطلاع عليه بتاريخ 30/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.masress.com/tahrirnews/92387>.

الفصل العاشر

حوادث مجلس الوزراء
و«عسكر كاذبون» ومأزق مجلس الشعب

في عقب حوادث محمد محمود، استمر اعتصام بعض المتظاهرين في ميدان التحرير. وبعد إعلان تعيين الجنزوري رئيسًا للحكومة، نقل المعتصمون مقر اعتصامهم إلى مبنى مجلس الوزراء. وبدأت الاشتباكات بين قوات الأمن والمعتصمين في فجر السادس عشر من كانون الأول/ ديسمبر 2011 بعد اختطاف القوات العسكرية المتمركزة داخل المجلس أحد المعتصمين. وشاركت فيه أيضًا جماعات من «الألتراس» إلى جانب الشباب الثوري. وألقى المجلس الأعلى للقوات المسلحة في بيان له اللائمة على المعتصمين، متهمًا أفرادًا منهم بالتعدي على منشآت حيوية واستخدام الحجارة والخرطوش وزجاجات المولوتوف، وهدم أحد أسوار مبنى مجلس الشعب في محاولة لاقتحامه، وإلحاق الضرر ببعض أجزائه، وإصابة عدد من الأفراد. وأكد البيان أن عناصر جهاز الأمن لم تقم بأي عمل لفض الاعتصام، وثمة تواصل مع بعض العناصر الشبابية التي تشارك في الحفاظ على تأمين هذه المنطقة واستقرارها.

الحقيقة أن قوى الأمن عاودت التعامل بشكل عنيف جدًا مع المعتصمين. واجتمع المجلس الاستشاري في مساء اليوم نفسه وأصدر توصيات عدة، واستقال بعض أعضائه احتجاجًا، وأعلن تعليق اجتماعاته لحين استجابة المجلس الأعلى للقوات المسلحة لها.

شهدت هذه الاشتباكات محطات فارقة صارت علامة في الذاكرة الثورية، حيث استخدم الجيش القوة المفرطة وأطلق النار على المتظاهرين. واشتهرت يومها حادثة سحل قوات الأمن إحدى المتظاهرات وتعريتها وضربها، في ما عُرف بحادثة «ست البنات». وهي الواقعة التي أثارت جدلًا أخلاقيًا لم يقتصر موضوعه على إدانة هذا السلوك فحسب، بل امتد إلى إدانة مواقف الإسلاميين، السلفيين والإخوان، على خلفية لوم الإسلاميين الفتاة التي عُرّيت، واشتُهرت

مقولة «إيه اللي وداها هناك»، كأشهر المقولات التي تعبّر عن موقف الإسلاميين مما حدث[1].

كما شهدت الحوادث واقعة إحراق المجمع العلمي، ما أدى إلى فقدان بعض الكنوز العلمية ومخطوطات كتب تراثية وغير ذلك من محتويات المجمع[2]، إضافة إلى مقتل الشيخ الأزهري عماد عفت الذي يُعدّ أشهر رمز ديني دعم الثورة منذ بدايتها، وكان يشغل منصب أمين الفتوى في دار الإفتاء المصرية.

في 23 كانون الأول/ ديسمبر 2011، نُظِّمت تظاهرة مليونية أُطلِق عليها «جمعة حرائر مصر»، ردًا لاعتبار نساء مصر بعد تعرية «ست البنات»، كما حُملت في التظاهرة نعوشًا رمزية للشهداء الذي سقطوا منذ بداية الحوادث، وانطلقت من الجامع الأزهر مسيرات إلى ميدان التحرير حدادًا على الشهيد الشيخ عماد عفت[3].

في أجواء التعاطف الشعبي مع معاناة «ست البنات» طفت إلى سطح الذاكرة الجمعية الثورية واحدة من أكثر القضايا حساسية وإيلامًا للنساء في مصر، وواحدًا من رموز قسوة أجهزة الأمن المصري وتعسفها التي تفجرت ضدها ثورة يناير؛ إنها مسألة كشف العذرية للشابات المعتقلات، تمثلت بقيام قوات الجيش بإخضاع الفتيات المقبوض عليهن لاختبار للتأكد من عذريتهن، وهي مسألة تمسّ الشرف وفق الثقافة الاجتماعية السائدة في مصر، فضلًا عن كونها تمسّ الكرامة الإنسانية، بما فيها انتهاك أجساد الناشطات. تفجرت هذه القضية من جديد بعد تقدّم الناشطة سميرة إبراهيم، وكانت من الفتيات اللاتي أُخضعن لتلك الكشوف ببلاغ في هذا الشأن؛ وعلى الرغم من تبرئة القضاء الضابط المتهم بذلك، والحكم على مجند تحت أمرته، أصدرت محكمة القضاء الإداري قرارها بضرورة وقف الجيش

(1) وردت أول مرة على لسان الإعلامي الإسلامي خالد عبد الله في برنامج كان يبث على قناة الناس بعنوان «مصر الجديدة»، وبدأ يرددها الإسلاميون تعبيرًا عن موقفهم من الحوادث.

(2) «حريق المجمع العلمي المصري خسارة لمصر وللتاريخ،» (دويتشه فيله، 18/ 12/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 30/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/WMNIVp>.

(3) تبرز هنا مجموعة مقاطع فيديو انتهاكات قوات الجيش والشرطة في مجلس الوزراء. انظر: «أخطر 7 فيديوهات توثق مجزرة مجلس الوزراء،» (شبكة رصد الإخبارية، 13/ 12/ 2014)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://rassd.com/7-124819.htm>.

المصري هذه الممارسات[4]؛ أما المهزلة فكانت من القضاء العسكري الذي رفض القرار، متذرعًا أن هذه الممارسات لم تقع في الأساس[5]، ما أكد نيّة الجيش عدم إجراء أي إصلاح في ممارساته تجاه المدنيين[6].

بعد هذه الحوادث عقد المجلس العسكري مؤتمرًا صحافيًا دافع فيه اللواء عادل عمارة عن الجيش المصري وأنكر استخدام العنف، وأكد وجود منهج لدى الجيش منذ حوادث ماسبيرو مرورًا بمحمد محمود وحتى حوادث مجلس الوزراء. استفز الشباب الثوري ما ورد في هذا المؤتمر الصحافي، إضافة إلى ترويج الإعلام المصري المستمر ادعاءات المجلس العسكري واتهام الثوار والتشكيك فيهم. فبادرت بعد ذلك مباشرة مجموعة من الحركات الشبابية الثورية مثل الجبهة القومية للديمقراطية والعدالة واللجنة الشعبية للدفاع عن الثورة وحركة 6 أبريل إلى إطلاق حملة «عسكر كاذبون» عرضت مقاطع فيديو في الميادين والشوارع في محافظات عدة تكشف كذب ادعاءات المجلس العسكري وتتهمه بالكذب الممنهج.

---

(4) منى مذكور، «القضاء المصري يأمر بوقف «كشوف العذرية» على المحتجزات بالسجون العسكرية،» الشرق الأوسط، 28/ 12/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=656358&issueno=12083#.VbxtfPmqqkp>.

تتناول هذه المقالة الحكم الذي اعتبر أن الكشف ينطوي على إذلال الفتيات ومهانتهم. انظر أيضًا: «نص الحكم في قضية وقف إجراء فحوص العذرية،» (المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 27 كانون الأول/ ديسمبر 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 4/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://eipr.org/pressrelease/2011/12/27/1327>.

يذكر أن بعض المنظمات الحقوقية - منها المبادرة المصرية - رفعت هذه القضية بسبب انتهاك القضاءين العسكري والمدني قواعد المحاكمة العادلة إلى المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان، وربما تكون هذه أول واقعة تخص الثورة تحال إلى آلية تقاضٍ دولي، وصدر فيها حكم لمصلحة الضحية.

(5) ««القضاء العسكري»: لن ننفذ حكم وقفَ كشوف «العذرية» لأنها غير موجودة،» المصري اليوم، 27/ 12/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/137733>.

(6) من مفارقات هذه القضية أن سميرة إبراهيم التي ارتبط اسمها بالتصدي لهذه الممارسات، أعلنت في ما بعد دعمها المرشح الرئاسي عبد الفتاح السيسي، على الرغم من شغله منصب مدير المخابرات الحربية في فترة وقوع تلك الممارسات، وتحمله مسؤوليتها مباشرة بحكم منصبه حينذاك، إضافة إلى مطاردة المخابرات الحربية المتظاهرين والناشطين والقبض عليهم، وكان أول من اعترف بوقوعها بعد إنكار المجلس العسكري.

كانت تلك حملة جريئة تعرضت للنقد الشديد، وهاجمها «بلطجية» منظمون، ولم تسلم من اعتداءات سلفيين في الإسكندرية، كما أنها تعرضت لنقد بعض الأفراد العاديين التواقين إلى الاستقرار، واعتبروها بداية ثورة أخرى. وعلى الرغم من ذلك لاقت الحملة نجاحًا كبيرًا، وأزعجت المجلس العسكري بسبب اهتزاز صورته أمام الشعب. كانت هذه مبادرة شبابية محض من دون مشاركة الأحزاب السياسية أو مواجهة معها، لأنها اعتمدت مرة أخرى التنظيم الذاتي للشباب، والتجمعات العفوية على مستوى الشارع[7].

استمر التوتر بين جماعة الإخوان والحركات الثورية الشبابية في هذه المرحلة، وتحولت الخلافات إلى مناوشات في إحياء الذكرى الأولى لثورة 25 يناير في ميدان التحرير وفي ميدان القائد إبراهيم في الإسكندرية، حين أصرّت جماعة الإخوان على الاحتفال بانتصار الثورة، في حين رأى الشباب أن الثورة لم تحقق أهدافها. وبدأت آثار انتصار التيار الإسلامي في الانتخابات البرلمانية تؤثر في العلاقات بين الأطراف، ولا سيما أن جماعة الإخوان اختارت لاحقًا التحالف مع القوى السياسية في البرلمان بدلًا من ممارسة دور متوازن على الأقل بينهم وبين باقي الأحزاب.

وسط هذه الاضطرابات عقد مجلس الشعب المنتخب جلسته الافتتاحية في 23 كانون الثاني/ يناير 2012[8]. ومن الأمور التي أثارت الجدل في ذلك

---

(7) لم تكن هذه الحملة الوحيدة التي قادها الشباب، فسبقتها حملة «لا للمحاكمات العسكرية»، وتلتها حملة «حاكموهم» ضد منح أعضاء المجلس العسكري حصانة من المساءلة والملاحقة القضائية التي طرحها أعضاء في جماعة الإخوان المسلمين.

(8) عكس تركيب المجلس أغلبية واضحة للإسلاميين، حيث حصل حزب الحرية والعدالة على 127 مقعدًا، تلاه حزب النور السلفي (96 مقعدًا)، ثم حزب الوفد (36 مقعدًا)، وفي المرتبة الرابعة حل تحالف الكتلة المصرية (33 مقعدًا)، تلاه حزب الوسط الجديد (10 مقاعد)، ثم حزب الإصلاح والتنمية (8 مقاعد)، وائتلاف الثورة مستمرة (7 مقاعد)، حزب الحرية (4 مقاعد)، حزب مصر القومي (4 مقاعد)، حزب المواطن المصري (ثلاثة مقاعد)، حزب الاتحاد (مقعدان)، حزب الاتحاد القومي العربي (مقعد واحد)، حزب السلام الديمقراطي (مقعد واحد)، انظر: كريمة عبد الغني، «اللجنة العليا تعلن النتائج النهائية لانتخابات مجلس الشعب بمراحلها الثلاث،» (بوابة الأهرام، 2/1/2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 15/5/2015، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/News/162896.aspx>.

من الجدير بالذكر أن حزب الحرية والعدالة ضم في قوائمه مرشحين عن حزب الكرامة بقيادة =

اليوم أداء النواب السلفيين القسم الدستوري، حين أضافوا إلى نصه جملة «بما لا يخالف شرع الله»، وهي جملة اشتراطية غير موجودة في النص الأصلي[9]. والحقيقة أن هذا كان فعلًا مخالفًا للدستور؛ إذ قام السلفيون الذين عارضوا وجود مبادئ فوق دستورية ديمقراطية بأداء قسم الولاء لمبادئ فوق دستورية أخرى، هي الشريعة الإسلامية بموجب رؤيتهم وتفسيرهم، ما يعني أنهم أعلنوا في الجلسة الأولى للبرلمان عدم ولائهم للديمقراطية.

من الجدير بالذكر أن الأحزاب التي أطّرت السلفيين: حزب النور وحزب الأصالة وحزب الفضيلة، أكدت في برامجها عدم جواز التفرقة والمساواة بين المواطنين من دون تمييز على أساس ديني أو عرقي أو اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي. ودعا حزب النور الأقباط إلى الانضمام إلى صفوفه[10]. لكن لم يكن هذا ما يوجهها في الخطاب السياسي اليومي وفي الممارسة العملية، بما في ذلك في البرلمان.

تحول هذا النهج المزايد دينيًا، إلى أحد أهم أسباب شدّ جماعة الإخوان المسلمين إلى الخلف في مواقفهم من الديمقراطية باتجاه التنافس مع السلفيين، بدلًا من مواصلة تطوير مواقفهم من موقع مسؤولية الأكثرية. وفي ما عدا التظاهر غير المألوف والخطاب الأغرب الذي جاءوا به إلى البرلمان وأصبح موضوع تندر المصريين وشماتة الشامتين بالغرائب التي تأتي بها الديمقراطية، برز الخطاب السلفي غير الملتزم مبادئ النظام الديمقراطي، وساهم في صنع الاستقطاب المميت للتحول الديمقراطي بين العلمانيين والإسلاميين، وشد جماعة الإخوان المسلمين للمزايدة دينيًا كي لا تخسر أصواتًا من قواعدها الاجتماعية للسلفيين.

= حمدين صباحي، وغد الثورة بقيادة أيمن نور، لكن هذا التحالف لم يتحول إلى تحالف سياسي حقيقي يقوم على مطالب الثورة وأهدافها. وثبت أنه كان تحالفًا مصلحيًا لا غير، حيث عادت هذه الأحزاب لتتصارع في أول فرصة ممكنة.

(9) «انعقاد أولى جلسات مجلس الشعب المصري،» (روسيا اليوم، 23/1/2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/5/2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/zrLkDB>. فيديو لعادل عبد المقصود، عضو المجلس من السلفيين يغير في نص القسم. على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=XxL73CgySS4>.

(10) وائل لطفي، «الأقباط في مصر وتحديات الواقع السلفي،» في: الأقباط في مصر بعد الثورة (دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2012)، ص 270.

فقد أربك الجماعةَ الخطابُ السلفي ودخل التنافس الحزبي، تحت قبة البرلمان بالتحديد، بعد أن كان التيار السلفي هذا يتبع خطًا عازفًا عن السياسة في عهد مبارك. كان لولوج السلفيين العمل الحزبي البرلماني تأثير مهم في مجريات التحول الديمقراطي. وحين حانت الساعة انضم السلفيون، ولا سيما التيار المركزي في حزب النور، لدعم الانقلاب العسكري ضد جماعة الإخوان المسلمين والرئيس المنتخب. فبعد المزاودات التي قادها السلفيون في الجمعية التأسيسية لصوغ الدستور التي استخدمها العلمانيون مبررًا للانسحاب منها، تحالف السلفيون عشية 3 تموز/ يوليو 2103 مع الانقلاب الذي أيده العلمانيون.

سادت الفوضى أعمال مجلس الشعب، وتحول فعل بعض النواب السلفيين إلى ما يشبه التهريج والعبث السياسي. كما ساهمت سيطرة أمين عام مجلسي الشعب والشورى سامي مهران على عمل المجلس ورئيسه في تعطيل عمله؛ إذ لجأ إليه رئيس المجلس بسبب قلة خبرته، على الرغم من أنه من مخلفات نظام مبارك وحارس لائحة البرلمان التي فُصّلت على قياس الحزب الوطني، وشدّد على عدم تغييرها. ولم يتفرغ المجلس لعملية التحول الديمقراطي وسن قوانين النظام الجديد كما يفترض به أن يفعل.

إن سنّ القوانين هو الأداة الرئيسة لتقييد مؤسسات النظام القديم، ومنها القضاء الذي ما زال قائمًا على بنية صنعها مبارك (وسنعالج هذا الأمر لاحقًا)، والذي سيتحوّل إلى أداة رئيسة في تقييد الهيئات المنتخبة وشلها تمهيدًا لإطاحتها. بدأت معركة مبكرة بين المجلس والقضاء بشقه الموالي للنظام القديم، وفي مقدمه أحمد الزند رئيس نادي القضاة، الذي تصاعدت مواجهاته مع البرلمان حتى معركة حل المجلس، ومن بعدها في مواجهة الرئيس المنتخب محمد مرسي[11].

كان الحل الوحيد أمام الأحزاب الممثلة في مجلس الشعب التحالف مع القوى الثورية خارجه، لتعزيز قوة المؤسسات المنتخبة، لكنها لم تفعل. وحينما تعرّض المجلس للتآمر بحله، وهو أول جسم تشريعي منتخب، في خطوة انقلابية

---

(11) «الزند: نواب البرلمان يهاجمون القضاة،» صوت البلد (27 شباط/ فبراير 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.baladnews.com/article.php?cat=2&article=26498#.VbyEFfmqqko>.

أولى على التحول الديمقراطي في 14 حزيران/ يونيو 2012، أي بعد أقل من ستة شهور من انتخابه، لم يجد من يدافع عنه ويلتف حوله من الثوار أو الجماهير الشعبية.

في الرابع عشر من حزيران/ يونيو 2012، حكمت المحكمة الدستورية العليا، برئاسة المستشار فاروق سلطان، بحل مجلس الشعب المنتخب بناء على بطلان الإجراءات التي أجريت على أساسها الانتخابات البرلمانية. وجاء في أسباب حكم حل مجلس الشعب أن المادة 38 من الإعلان الدستوري الصادر في 30 آذار/ مارس 2011 المعدل بالإعلان الدستوري الصادر في 25 أيلول/ سبتمبر 2011 تنص على أن «ينظم القانون حق الترشيح لمجلسي الشعب والشورى وفقًا لنظام انتخابي يجمع بين القوائم الحزبية المغلقة والنظام الفردي بنسبة الثلثين للأولى والثلث الباقي للثاني»؛ وأن المقرر كان تخصيص التنافس على الثلث الخاص بالنظام الفردي للنواب المستقلين فحسب؛ في حين أن الانتخابات الخاصة بمقاعد الفردي جرت بمشاركة مرشحي الأحزاب، الأمر الذي يخالف مبدأ تكافؤ الفرص.

لم تنشب انتفاضة شعبية ضد حل مجلس الشعب المنتخب، ولم يدافع الشعب عن سلطته المنتخبة وفق إرادته. وبأثر تراجعي يمكن رؤية هذا كنذير لاحتمال عزل أي هيئة منتخبة من دون أن يدافع الشعب المصري عن ذلك.

ارتكبت القوى السياسية المسيطرة على مجلس الشعب عددًا من الأخطاء التي سهّلت عزله شعبيًا، كما في حالة الرئيس مرسي لاحقًا. والأهم من ذلك أنها دللت على وجود نزعات للهيمنة الحزبية في مرحلة تحول ديمقراطي تحتاج إلى وحدة وتسويات، حيث بدأت هذه الأغلبية معركة إقالة الحكومة، وتأليف وزارة جديدة. فعلى الرغم من أن الرئيس المنتخب يستلم السلطة وتنتقل إليه كلها حتى 30 حزيران/ يونيو 2012، أصر «حزب الأكثرية البرلمانية على استعراض قوته والتضخيم منها ليسرّع في امتلاك زمام الدولة، وأنّه هو من يقر شؤون الدولة، وإن كان ذلك في نطاق أشهر قليلة جدًّا مع الاقتراب من نهاية الفترة الانتقالية. وقد استدعى هذا الصنيع العجيب منه أن تتكتل ضده كل القوى السياسية العاملة في المجتمع المصري سواء القوى الموجودة داخل أجهزة الحكم أو القوى المؤثرة

في الإعلام أو غيرها من القوى ذات التأثير الشعبي وصياغة الرأي العام، استدعى ذلك تكتل كل هذه القوى لمقاومة تشكيل الجمعية التأسيسية ولإفشال مسعى المسيطرين على مجلسي الشعب والشورى فيما يملكون من سلطات في هذا التشكيل»[12].

لم ينضم مجلس الشعب إلى الجهد الثوري لمحاكمة جماعة مبارك، ولم يضع قوانين تتعلق بإفساد الحياة السياسية، وتهمًا بممارسة الاستبداد؛ مع أن هذا كان واجبه التشريعي الأول. ولم يتحرك في هذا الشأن إلا بعد أن طرح حزب الحرية والعدالة مرشحًا رئاسيًا. حينئذ وضع قانون العزل السياسي على جدول أعماله، فبدا كأنه يقوم بذلك بهدف حزبي يرمي إلى عزل منافسيه. وألحق ذلك ضررًا بالسلطة التشريعية التي لم تقم بدورها بتشريع قوانين لمحاكمة هؤلاء بتهم يطالب الثوار بتوجيهها، وتوجهت لسن قانون العزل السياسي فور تحوّلهم إلى منافسين[13]. كما أنه حاول سن قوانين لتغيير بنية المحكمة الدستورية عندما كانت تناقش مدى شرعية مجلس الشعب بمناقشة قانونه الانتخابي. ومن غرائب مجلس الشعب أنه أضرب عن العمل أسبوعًا عندما أخفق في إسقاط الوزارة لعدم توافر السلطات الدستورية لديه.

الحقيقة أن الثورة تعني تغيير نظام الحكم من خارج الدستور القائم، ولا توجد ثورة في العالم تحتكم إلى محكمة دستورية سابقة. فمن مهمات الثورة الأولى تغيير الدستور، وهذا غير ممكن بوجود محكمة دستورية تحمي الدستور السابق والنظام القديم وتحاصر أدوات تغييرهما وتعتبرها غير شرعية. كان من المفترض تنفيذ هذه المهمات أولًا في غياب قوة ثورية تمسك بالسلطة بالقوة وتفرض هيمنتها. لكن المجلس التشريعي لم يتصرف كأن واجبه استكمال مهمات الثورة بالتشريع، وتوحيد قوى الثورة حوله كأول هيئة منتخبة، هذا إضافة إلى انشغاله بالتنافس الحزبي داخله، كأنه برلمان حاكم في ديمقراطية عريقة.

أثار معارضو تدخل المحكمة الدستورية في قرارات مجلس الشعب، ومنها قانون الانتخابات وقانون العزل السياسي وغيرها، لأنها تتدخل بمبدأ الفصل

---

(12) طارق البشري، من أوراق ثورة 25 يناير (القاهرة: دار الشروق، 2012)، ص 215-216.

(13) المصدر نفسه، ص 217-218.

بين السلطات[14]. واستغل فقهاء دستوريون هذه النقطة للدفاع عن المحكمة الدستورية. والحقيقة أنّ موقف معارضي تدخل المحكمة الدستورية كان ضعيفًا وغير ديمقراطي من حيث المبدأ، ولهذا تمكّن فقهاء القانون من استغلاله لمصلحة المحكمة الدستورية. فمن حق المحكمة الدستورية من حيث المبدأ التدخّل في قرارات مجلس الشعب إذا تناقضت مع مبادئ الدستور في نظام ديمقراطي. وهي أصلًا قائمة لهذا الغرض، أي لتفسير الدستور وحمايته من تقلبات الأكثرية والأقلية، ومحاولات تجاوز مبادئ التعاقد الاجتماعي القائمة في الدستور، التي يقوم عليها النظام السياسي. ويعدّ النظام الديمقراطي أن أهمها هي الحقوق السياسية والحريات المدنية، ولا يعد تدخل المحكمة الدستورية في عمل الهيئات المنتخبة مشكلة.

تحصن معارضو تدخّل المحكمة الدستورية المنتمين إلى الأغلبية البرلمانية من تيار الإسلام السياسي خلف موقف ضعيف، حيث اعتبروا مسألة الأغلبية هي القضية الرئيسة للديمقراطية، فهي العنصر المكوّن الذي يتبنونه من الديمقراطية. وكانوا قد حاولوا تطبيق ذلك في الجمعية التأسيسية ذاتها. ولم يكن هذا خطأً تكتيكيًا، وإنما موقف مبدئي مخالف لمفهوم الديمقراطية عند الديمقراطيين. فلو أن النقاش جرى بين ديمقراطيين وأقطاب المحكمة الدستورية المصرية وفقهاء القانون المدافعين عنها وغيره لقال لسان حال الأوائل: ليس لدينا مانع من تدخّل المحكمة الدستورية في قرارات مجلس الشعب، لكن ليس هذه المحكمة الدستورية وليس هذا الدستور، وإن من يحق له ضبط عمل الأغلبية في برلمان ديمقراطي هو دستور ديمقراطي جديد يعبّر عن قيم الثورة، ومحكمة دستورية ملتزمة القيم الديمقراطية، لا قيم النظام القديم الذي قامت الثورة من أجل تغييرها.

تمكنت المحكمة الدستورية من إلغاء القانون المنظم للانتخابات التشريعية رقم 120 لسنة 2011 والمرسوم بقانون رقم 108 لسنة 2011، والمرسوم بقانون 123 لسنة 2011، التي تضمّنت تعديلات على القانون رقم 38

---

(14) يسري محمد العصار، «مكانة المحكمة الدستورية في النظامين الدستوري والقانوني في مصر،» في: جدل الدستور والمرحلة الانتقالية في مصر: بين 25 يناير و30 يونيو (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 170. يدافع يسري العصار عن قرارات المحكمة الدستورية ويفند طعون منتقديها.

لسنة 1972، واعتبرت تشكيل مجلس الشعب كلّه باطلًا نتيجة بطلان هذا القرار. أما تدخل المحكمة الدستورية في توزيع المناطق الانتخابية فلا يدخل ضمن نطاق صلاحياتها الدستورية في رأينا، لكن ما دام حقها في التدخل قد أقر، فإنّ إبطالها قانون الانتخاب، يجعل مجلس الشعب باطلًا بالفعل.

تتضح النقطة التي نريد التعبير عنها أكثر في إبطال المحكمة الدستورية لقانون العزل السياسي والسماح لمسؤولي النظام السابق بخوض الانتخابات الرئاسية باعتباره يمس فرص المواطنين المتساوية. وأقرّت المحكمة عدم دستورية نص في قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية أضافه مجلس الشعب بعد الثورة في قانون رقم 17 لسنة 2012، يفيد وقف مباشرة الحقوق السياسية لمدّة 10 أعوام لمن شغلوا مناصب سياسية عليا في النظام السابق. فأحالت لجنة الانتخابات الرئاسية النص إلى المحكمة الدستورية التي اعتبرته جزاءً بغير حكم قضائي، وعلى أفعال غير محدّدة بأثر تراجعي، مخالفة مبدأ المساواة أمام القانون(15). وفي دفاعه عن هذا القرار لجأ القانوني يسري محمد العصار إلى نصوص الدستور ومبادئه، وهي بالطبع لا تشمل منع إمكان عودة الاستبداد. ومن الواضح هنا أن المحكمة كانت محقة من الناحية الشكلية بالتزامها الدستور القديم. لكن لو كانت محكمة معبرة عن قيم الثورة لاعتبرت حرمان رموز النظام السابق من ممارسة العمل السياسي مبدأ من مبادئ النظام الجديد الذي يفترض أن يمنع ممثلي نظام الاستبداد من ممارسة الحكم مرّة أخرى.

فعل خداع التاريخ فعله. فالمؤيدون لإجراء الانتخابات قبل الدستور، أرادوا اللجوء إلى الأغلبية قبل أن توضع مبادئ الدستور. فجاءت المحكمة الدستورية لتحكم ضد قرارات الأغلبية بموجب الدستور القديم. ولو وافقوا على تقديم الدستور، لتضمن مبادئ تتطابق مع بعض قرارات الأغلبية على الأقل مثل العزل السياسي. لذا تبين أن تهرب الأغلبية من وضع دستور ديمقراطي، أو مبادئ له على الأقل، قبل إجراء الانتخابات، أضر بالأغلبية نفسها في النهاية، حيث لم يحررها من الخضوع لدستور، بل أخضعها للدستور القديم وأداته المتمثلة بالمحكمة الدستورية.

---

(15) المصدر نفسه، ص 194.

في 14 كانون الثاني/ يناير 2012 أعلن محمد البرادعي عدم ترشّحه لانتخابات رئاسة الجمهورية. كان هذا القرار حينذاك مفاجأة كبيرة للأوساط السياسية نظرًا إلى ثقله السياسي الكبير، وما كان مستقرًا عليه في أذهان المصريين من أن البرادعي هو أحد المرشحين بقوة لشغل منصب الرئيس، علاوة على أنه كان أحد رموز الثورة المصرية؛ فقبل اندلاع الثورة قررت فصائل كثيرة من المعارضة المصرية الالتفاف حوله وتنصيبه بديلًا ممكنًا من مبارك إجابة عن ذريعة عدم وجود بديل، معتقدين أن المكانة التي تمتع بها كموظف دولي كبير سابقًا ستحميه من قمع النظام. وعاد إلى مصر ليجد الأرض مهيأة له لممارسة دور سياسي كبير في معارضة نظام مبارك. وعقب إطاحة مبارك، بقي البرادعي حاضرًا بقوة في المشهد السياسي المصري كأبرز المرشحين المحتملين للرئاسة. وكانت مواقفه المعلنة معارضة بشدة قرارات المجلس العسكري، والتنسيق بين المجلس العسكري والإخوان. وكان البرادعي ممن اعتقدوا وجود تحالف كهذا بين المجلس العسكري والإخوان، ودعا إلى التصدي له.

كان قراره عدم الترشح للانتخابات بمنزلة تتويج لمواقفه الرافضة مجمل المسار السياسي منذ 11 شباط/ فبراير 2011. ولا شك في أن تراجعه عن الترشيح تأثر أيضًا بعودة الأحزاب التقليدية إلى الساحة السياسية، وتراجع نفوذ القوى الثورية وتهميشها في مثلث الجيش والقوى الإسلامية والأحزاب السياسية التقليدية، والشعور العام بوجود تواطؤ بين المجلس العسكري والقوى القديمة في الموقف السلبي من الوجوه الجديدة التي حملتها موجة الرغبة في التغيير منذ نهاية مرحلة مبارك وخلال ثورة 25 يناير. ونعتقد أن انسحاب البرادعي أفاد مرشحين آخرين لم يُحسبوا على التيار الإسلامي، لكنهم لم يكونوا من رموز ثورة 25 يناير، مثل عمرو موسى وحمدين صباحي.

في التاسع من نيسان/ أبريل 2012 أعلن محمد البرادعي في بيان صادر عن مكتبه الصحافي عزمه تأسيس حزب سياسي جديد يضم القوى المدنية، وأنه سيكون وكيل مؤسسين هذا الحزب. وأتت هذه الخطوة في سياق الانشغال بمعركة الانتخابات الرئاسية التي سبق أن أعلن البرادعي عزوفه عن خوضها. وكان من المزمع في البداية أن يطلق على هذا الحزب اسم «حزب الثورة»، لكن الحزب حمل بعد ذلك اسم «حزب الدستور».

استطاع الحزب بعد تأسيسه أن يشكل مركز ثقل مهمًا في الحياة السياسية المصرية، وأن يمثل قلب المعارضة في مواجهة رئاسة محمد مرسي بعد انتخابه. وأصبح الحزب لاحقًا نواة جبهة الإنقاذ، ومصدر شرعيتها شعبيًا واللافتة الرئيسة لتحالف أحزاب المعارضة الذي كان له دور كبير في الحشد الشعبي في نهاية عام 2012 للاحتجاج على الإعلان الدستوري الذي أصدره مرسي. واستمر الأمر على هذه الحال إلى أن أطيح مرسي من السلطة، ثم تراجع الدور السياسي للحزب، ولا سيما بعد انسحاب البرادعي نفسه من المشهد السياسي باستقالته من منصبه نائبًا للرئيس الموقت عدلي منصور للشؤون الخارجية، على خلفية فض اعتصامي رابعة والنهضة باستخدام القوة، وما ترتب عن ذلك من خسائر غير مسبوقة في الأرواح، ومغادرته البلاد من جديد.

الفصل الحادي عشر

الجمعية التأسيسية للدستور
وانتخابات رئاسية في أجواء من الفوضى

اجتمع نواب البرلمان أول مرة للنظر في أمر إنشاء الجمعية التأسيسية للدستور في الثالث من آذار/ مارس 2012. واتُّفق في هذه الجلسة على تأليف لجان فنية لتلقّي الاقتراحات من النواب وأفراد الشعب في شأن آلية اختيار الجمعية. وفي 17 آذار/ مارس 2012 عقدت الجلسة التي أُقِرّت فيها آلية الاختيار؛ وقضت نتيجة التصويت أن يكون أعضاء الجمعية مناصفة بين نواب البرلمان وغيرهم.

عقد الاجتماع الثالث في 24 آذار/ مارس 2012، وأقرت الأغلبية في مجلسي الشعب والشورى أسماء الأعضاء المئة في الجمعية التأسيسية، وقسمت حصة نواب البرلمان 36 عضوًا لحزبيّ الحرية والعدالة، والنور السلفي، و14 عضوًا للأحزاب الأخرى والمستقلين، مثل الوفد والمصري الديمقراطي والإصلاح والتنمية والمصريين الأحرار والوسط والكرامة والبناء والتنمية. كما انقسمت نسبة الـ 50 في المئة من خارج البرلمان 12 عضوًا للإسلاميين و38 لغير الإسلاميين. وانسحب 35 عضوًا من الجمعية، بينهم ممثلون عن الأزهر والكنائس المصرية[1] والمحكمة الدستورية العليا وأحزاب مدنية اعتراضًا على تكوينتها باعتبار أن

(1) بعد الثورة جرت محاولات عدة من الإخوان لكسب ثقة الأقباط من خلال زيارة الكنيسة للمباركة بالأعياد المسيحية، جماعة وحزبًا برئاسة مرسي قبل انتخابه رئيسًا. كما استقبل محمد بديع وفد الكنيسة الإنجيلية بقيادة رئيس الطائفة صفوت البياض في مقر المركز العام للإخوان المسلمين في 28 شباط/ فبراير 2012، إضافة إلى إصدار بيان مهم ركز على الشراكة في الثورة وعلى مبدأ المواطنة. وللأسف لم يتحول هذا النوع من اللقاءات إلى عمل منهجي ولقاءات على المستوى الشعبي وحوار مجتمعي بهذه الروح. انظر: أشرف عبد العزيز عبد القادر، «مصر... مخاوف الأقباط بعد صعود الإخوان المسلمين،» في: الأقباط في مصر بعد الثورة (دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2012)، ص 156-157.

لم تنجح جماعة الإخوان في كسب ثقة الأقباط لعبور الحاجز النفسي القائم بينهم، وساهم في ذلك تحالف الجماعة مع السلفيين في البرلمان وفي الجمعية التأسيسية لأسباب تكتيكية، كما ساهم في ذلك التعبئة المستمرة ضد الجماعة من الأحزاب الأخرى وبعض منظمات أقباط المهجر أيضًا.

عضويتها لم تضم عددًا ملائمًا من الشباب والمسيحيين والنساء وأبناء الأقليات الأخرى الصغيرة والمناطق النائية.

تعاملت الأكثرية البرلمانية الإسلامية مع مسألة تأليف الجمعية التأسيسية لصوغ دستور بعد ثورة شعبية بعقلية الصراع على النقابات ومجالس الطلاب، كأن مقعدًا إضافيًا هنا أو عضوية هناك للحزب في الجمعية سيحسم مصير الحركة كلها. لم تفهم هذه الأحزاب أن قوتها أصبحت واضحة في مجلس الشعب، وفي إمكانها بالتالي التواضع والاحتفاظ بمقاعد قليلة في الجمعية التأسيسية. فعدد المقاعد لا يعكس قوتها أو تأثيرها في حال اعتراضها على بند من البنود، أو موافقتها عليه. فلم يتصرف الإسلاميون كقوى مسؤولة عن إنجاح التحول الديمقراطي باستيعاب مكونات المجتمع المصري في عملية حوار تنتج إجماعًا دستوريًا. وساهمت مزايدات السلفيين في جر جماعة الإخوان إلى هذا السلوك، كما ساهم في ذلك عصبية الجماعة الحزبية نفسها، وبعض الخيلاء الذي أصابها بعد الانتخابات.

توالت الدعاوى أمام المحكمة الإدارية، مطالبة ببطلان قرار إنشاء الجمعية، فانتهى الأمر بإصدار المحكمة الإدارية العليا، في العاشر من نيسان/ أبريل 2012، حكمًا ببطلان إنشاء الجمعية برمتها، بعد أن اعتبرت قرار إنشائها قرارًا إداريًا (لأنه ليس تشريعًا، فبالتالي يحق لها التدخل فيه). وكانت اللجنة قد شهدت انسحابات عدة بلغت ثلث أعضائها، بمن في ذلك ممثلي الأزهر والكنيسة والقضاء الدستوري، إضافة إلى سياسيين من التيار الليبرالي واليساري. وشهدت مصر تظاهرات عدة ضد هذه الجمعية التأسيسية بسبب هيمنة الإسلاميين عليها[2].

أنشئت جمعية تأسيسية جديدة، حُوفِظَ فيها على أكثريّة بسيطة للقوى الإسلامية مع زيادة تمثيل قوى المجتمع المدني والقوى السياسية الأخرى. في

---

(2) هدير يوسف، «حيثيات حكم حل اللجنة التأسيسية،» (بوابة الوفد، 10/ 4/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/Ek3Gsh>.

انظر أيضًا: «محطات هامة في مشوار التأسيسية،» (شبكة رصد الإخبارية، 3/ 12/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://rassd.com/7-50544.htm>.

أيضًا: «الجمعية التأسيسية للدستور المصري: سؤال وجواب،» (بي بي سي عربي، 19/ 11/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 4/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2012/11/121119_egypt_costitution_questions.shtml>.

هذه الأثناء قبلت المحكمة الدستورية طعن أحمد شفيق في قرار استبعاده من خوض انتخابات الرئاسة، وحكمت أيضًا بعدم دستورية مادة في قانون انتخابات مجلس الشعب سمحت بخوض المرشحين الحزبيين الانتخابات على مقاعد المستقلين. وصدر الحكم بحل المجلس وقرار السماح لأحمد شفيق بخوض الانتخابات في يوم واحد: 14 حزيران/ يونيو 2012.

جرى بسهولة نسبية حل أول برلمان مصري منتخب من المواطنين في انتخابات حرة ونزيهة. وما لبثت أن غطت على حلّه أجواء التمهيد للانتخابات الرئاسية التي وعد المجلس العسكري التزام مواعيدها بعدما نجح ضغط الشارع والميادين، خصوصًا في مليونيات التحرير، وحوادث محمد محمود ومجلس الشعب الدموية، وتوالي مظاهر فشل إدارة المجلس العسكري للعملية الانتقالية.

أولًا: حادثة بورسعيد

وقعت حادثة ستاد بورسعيد عشية الذكرى الأولى لموقعة الجمل، في الأول من شباط/ فبراير 2012، في عقب مباراة كرة قدم بين النادي المصري البورسعيدي والنادي الأهلي. ووصفت الكارثة بأنها الأكثر دموية في تاريخ الرياضة في مصر، حيث ذهب ضحيتها أكثر من 74 قتيلًا، فضلًا عن 254 مصابًا[3]. وأشارت تقارير الطب الشرعي إلى أن أغلبية الوفيات كانت نتيجة إطلاق نار أو استخدام أسلحة بيضاء، والاختناق بسبب قنابل الغاز[4]. ولا يستبعد المؤلف أن تكون هذه الحادثة

---

(3) دان تقرير لتقصي الحقائق أصدره مجلس الشعب بناء على عمل لجنة تحقيق سعت إلى معرفة ملابسات الحادثة الدامية أجهزة الأمن والأجهزة الرياضية والإعلام، متهمًا إياها التسبب بوقوع الكارثة التي أسفرت عن سقوط 74 قتيلًا. التقرير المبدئي الذي أعلنه وكيل مجلس الشعب أشرف ثابت أشار إلى أن معظم الوفيات حدث بسبب الاختناق والتدافع، وإن قوات الأمن لم تصلها تعليمات فورية لمواجهة ما حدث من أعمال شغب. وجاء في التقرير أن القنوات الرياضية قامت بشحن الجماهير وساهمت في تصعيدها. انظر: «تقرير تقصي الحقائق في أحداث بورسعيد الدامية يدين الأمن والجهات الرياضية والإعلام» (بي بي سي عربي، 12/ 2/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2012/02/120212_egypt_portsaid>.

(4) أحمد عدلي، ««الشروق» تنشر تحقيقات النيابة في أحداث مجزرة بورسعيد،» الشروق الجديد، 3/ 4/ 2012، نسخة مؤرشفة على مصرس، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.masress.com/shorouk/572716>.

قد تضمنت أعمالًا انتقامية من أجهزة الأمن ضد «الألتراس» الذين واصلوا نشاطهم منذ 25 كانون الثاني/ يناير 2011 في مناسبات عدة، جرى فيها الصدام مع أجهزة الأمن، مثل حوادث مجلس الوزراء التي كان لهم فيها دور بارز.

أثارت الحادثة ردات أفعال شعبية واسعة واحتجاجات سياسية من أطراف عدة، حاول معها المجلس العسكري الالتفاف على غضب الجماهير، فتوعد طنطاوي المتورطين في المجزرة بالعقاب، بينما عقد مجلس الشعب جلسة عاجلة لمناقشتها، كما قرر النائب العام فتح تحقيق فوري. وأثير صخب كبير، وتبودلت الاتهامات في اتجاهات مختلفة، بين من يتهم فلول الحزب الوطني، ومن يتهم قوات الأمن بالضلوع في الحادثة، ومن يتهم «طرفًا ثالثًا» بتدبيرها بغرض الإجهاز على الثورة.

قُبض على مجموعة كبيرة من مشجعي النادي المصري وآخرين اشتُبه بضلوعهم في الحادثة[5]، وعُبث بغضب الناس وتوجيهه سياسيًا. هنا من الضروري فهم دينامية تطور الغضب الشعبي في هذه المرحلة. فلا شك في أن تفجّر العنف في مواقع عدة، واشتعال النار في بؤر كثيرة لم يكن عفويًا تمامًا، أما أجهزة الأمن والجيش فتعاملت مع الموضوع كإثبات على أن ما يجري في البلاد بعد ثورة يناير سيؤدي إلى فوضى شاملة ستقود الناس في النهاية إلى تبني الاستقرار مطلبًا.

في 10 آذار/ مارس 2012 أعلن الاتحاد المصري لكرة القدم إلغاء الدوري المصري للموسم الجديد، بعد اجتماع ضم عددًا من الأندية[6]. كان ذلك نتيجة طبيعية لتطورات الحوادث منذ الثورة؛ إذ شهدت مصر تداخلًا شديدًا بين الرياضة والسياسة

---

(5) بعد أكثر من عام أصدرت محكمة جنايات بورسعيد في 9 آذار/ مارس 2013 حكمًا بالإعدام شنقًا على 21 من أصل 73 متهمًا، وبالسجن المؤبد على خمسة، والسجن 15 عامًا على عشرة، بينهم خمسة من كبار المسؤولين في وزارة الداخلية، و10 أعوام على ستة متهمين، وأحكام أقصر على عدد آخر، بينما قضت ببراءة 28 متهمًا. أثار هذا الحكم غضب أهالي بورسعيد، الأمر الذي أدى بدوره إلى اندلاع حوادث عنف أخرى في المدينة في فترة حكم مرسي، قتل خلالها أكثر من 26 مواطنًا، منهم ضابط شرطة ومجند ولاعب في نادي المريخ. واجتاحت حالة غضب عارم شوارع المدينة ضد كل ما هو إخواني، بظن أن الحكم مسيس والهدف منه تهدئة النظام الحاكم لرابطة ألتراس النادي الأهلي القاهري وجماهيره الضخمة.

(6) «إلغاء الدوري العام المصري رسميًا،» (موقع الفيفا، 10/ 3/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://ar.fifa.com/world-match-centre/nationalleagues/nationalleague=egypt-egyptian-league-2000000054/news/newsid/159/799/9/index.html>.

كان جسره الرئيس جماهير المشجعين المعروفين باسم روابط الألتراس. ويُعدُّ هذا التداخل تحولًا بارزًا في العلاقة بين الرياضة والسياسة في مصر. فتاريخيًا، كان ينظر إلى لعبة كرة القدم والرعاية الكبيرة التي توليها الدولة وأجهزة الإعلام الرسمية لها وعمليات الشحن النفسي للمشجعين باعتبارها نهجًا الغرض منه إلهاء عموم الشعب عن الاهتمام بالسياسة؛ فيكون التحزب الرياضي بديلًا من التحزب السياسي. لكن مسألة الرياضة الجماهيرية، وكرة القدم بالتحديد، مسألة مركبة طورت دينامية تطور خاصة، تدخل فيها سيكولوجيا الجماهير، ولا سيما التعبير المتحرر نسبيًا عن الذات، بما في ذلك الغضب الاجتماعي، في مجال يعدّ خارج الرقابة السياسية للدولة؛ هذا إضافة إلى مجال الأعمال وقوانين السوق والتسويق والدعاية.

تعد الأعوام الأخيرة من عهد حسني مبارك المرحلة الانتقالية التي اختمر فيها هذا التحول في علاقة الرياضة بالسياسة في مصر؛ فخلال هذه الفترة كانت كرة القدم، وما يحققه المنتخب الوطني من انتصارات قارية، أحد روافع تعزيز الشعور بالانتماء الوطني وخلطه بالشعور بالارتياح تجاه النظام، وذلك في ظل حالة من الاحباط السياسي على المستوى الوطني. كانت كرة القدم تعويضًا نفسيًا لشرائح واسعة من الجماهير، ولا سيما فئة الشباب. وتعامل معها النظام وإعلامه على هذا الأساس. وعلقت في الذاكرة حوادث المباريات بين مصر والجزائر على بطولة أفريقيا عشية الثورة، ومقدار التعبئة الوطنية الشوفينية في ذلك السياق. لكن هذا التداخل سيف ذو حدين، فسرعان ما أدت الصدامات بين الشرطة والمشجعين إلى تعبيرات احتجاجية ضد النظام.

مع اندلاع الثورة، كان شباب المشجعين على درجة كبيرة من القابلية للتسييس. وسهّلت علاقة روابط المشجعين السلبية بقوات الشرطة انخراط هذه الروابط في الثورة، ما أدى بدوره إلى تعميق الفجوة بين روابط الألتراس وتوجهات إدارات الأندية، فضلًا عن تسييس عملية التشجيع واستغلال المناسبات الرياضية في تسجيل نقاط سياسية ضد السلطة عن طريق الفاعليات والنشاط السياسي المرافق وأعمال الشغب.

ساهم هذا القرار الذي سد الطريق أمام الشعب لممارسة إحدى المتع القليلة الباقية في إذكاء مشاعر الإحباط من أن الثورة جاءت بوضع غير طبيعي وغير مستقر

في مصر، ومن أن الأحوال ليست على ما يرام. وفي أجواء الفوضى الدموية فتح باب الترشح للانتخابات الرئاسية في العاشر من آذار/ مارس 2012. ومثلت هذه الخطوة محطة مهمة على طريق تسليم السلطة.

ثانيًا: الاستعداد لانتخابات الرئاسة

كانت مسألة الترشح للرئاسة من الأمور التي تمحور حولها الجدل العام في مصر، فكثر استخدام تعبير «المرشح المحتمل للرئاسة» في الإشارة إلى بعض السياسيين الذين يطمحون إلى الترشح، أو ترغب أحزابهم في ترشيحهم، وذلك طوال الشهور السابقة على فتح باب الترشح للرئاسة. وحين فتح الباب، كان أحمد شفيق أول من رشّح نفسه.

في آذار/ مارس 2012، قام مجلس شورى جماعة الإخوان المسلمين بمراجعة قرار كان قد اتخذه في أيار/ مايو 2011 بعدم الترشح للانتخابات الرئاسية[7]. في ذلك الاجتماع الذي قررت فيه أغلبية في المجلس (بسبب ما رأته

---

(7) «مجلس شورى الإخوان: الجماعة لن ترشح رئيسًا للجمهورية،» الأهرام، 1/ 5/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/archive/Al-Mashhad-Al-Syiassy/News/75561.aspx>.

انظر أيضًا: عزمي بشارة، «الثورة ضد الثورة، والشارع ضد الشعب، والثورة المضادة،» في: عزمي بشارة، في الثورة والقابلية للثورة، ط 2 مزيدة ومنقحة (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 181. تطلّب تمرير جماعة الإخوان المسلمين قرار طرح مرشح للمنافسة في انتخابات رئاسة الجمهورية ثلاثة اجتماعات لمجلس شورى الجماعة، وكان الخيار الأول دعم مرشح من خارج صفوف الجماعة، فاختير المستشار طارق البشري (الذي رفض العرض)، ثم حسم مجلس شورى الجماعة قراره بأغلبية بسيطة في الأول من نيسان/ أبريل 2012 بترشيح خيرت الشاطر لرئاسة الجمهورية. انظر: «المرشد العام: تمسك العسكري بحكومة فاشلة دفعنا لترشيح الشاطر،» (إخوان أونلاين (موقع إلكتروني)، 1 نيسان/ أبريل 2012): <http://ikhwanonline.com/Article.aspx?ArtID=104958&SecID=470>.

جاء قرار التراجع عن عدم ترشيح رئيس للجمهورية بعد أن صدر قرار من المحكمة الإدارية العليا يؤيد حل مجلس الشعب بدعوى أنه مخالف للدستور، وذلك على الرغم من أن قانون مجلس الشعب صدر بإعلان دستوري في 25 أيلول/ سبتمبر 2011. وبعد انسحاب أغلبية الأحزاب السياسية من الجمعية التأسيسية الأولى، وبعد تراشق إعلامي بين جماعة الإخوان والمجلس العسكري، ذكّر الإخوان بدروس التاريخ «لتجنب تكرار أخطاء ماضٍ لا نريد له أن يعود». لمراجعة بيان المجلس العسكري، انظر: «بعد بيانين شديدي اللهجة من الإخوان وحزب الحرية والعدالة: العسكري، مُهددًا (إحدى القوى السياسية): نطالب الجميع أن يعوا دروس التاريخ،» الشروق، 25/ 3/ 2012، على الموقع الإلكتروني: =

مستجدات ضرورية) تغيير النسبة التي كانت قد قررتها، وهي الترشح لثلث مقاعد البرلمان لإتاحة الفرص أمام التنوع السياسي في ما بعد الثورة، ووصلت بها إلى ما فوق 50 في المئة من المقاعد. ومن ذلك الحين بقي الموقف المعلن للجماعة هو عدم ترشيح أي من أعضائها للانتخابات الرئاسية. وأعلنت الجماعة مرارًا نيّتها عدم تقديم مرشح رئاسي[8]. إلا أنها رشحت خيرت الشاطر ومحمد مرسي مرشح احتياط. وكان لقرار الجماعة هذا الذي اتخذ بأغلبية غير كبيرة في مكتب الإرشاد، تأثير كبير في مستقبل مصر.

تشير شهادات للتطورات داخل النخبة القيادية للجماعة في مكتب الإرشاد أو مجلس الشورى، إلى أن الجماعة عدلت عن قرارها، معللة ذلك ببروز أوضاع ومستجدات جديدة على أرض الواقع، أهمها الصراع مع المجلس العسكري الذي أخذ أبعادًا جديدة، خصوصًا مع تمسك المجلس العسكري بحكومة الجنزوري التي تحمّل فشلها مجلسي الشعب والشورى، وانتُقِدا كثيرًا من الجماهير، إضافة إلى المعوّقات القضائية أمام الجمعية التأسيسية التي لم تكن بعيدة عن إرادته، وأراد

<http://shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=25032012&id=4c513ba8-8c82-450d-9dfe-5ac41b3c841d>

(8) في حوار له مع وكالة أنباء الشرق الأوسط في نيسان/ أبريل 2011، أي قبل الانتخابات البرلمانية، وفي عقب الحوادث التي وقعت في الثامن من الشهر نفسه، والاعتصام الذي شارك به مجموعة من العسكريين، ونالت فيه الاتهامات جماعة الإخوان بالنكوص عن مطالب الثورة، وممالأة المجلس العسكري، أكد المرشد العام للإخوان المسلمين ردًا على سؤال في شأن مخاوف القوى السياسية من حصول الجماعة على أغلبية مقاعد البرلمان، أن «الإخوان سوف ينافسون على ثلث مقاعد مجلس الشعب، تحت شعار 'المشاركة لا المغالبة'، وإذا كانت تلك المخاوف صحيحة فلماذا لم نقل إننا سنأخذ 60 أو 70 أو 80 في المئة من المقاعد، وبفضل الله إذا قررنا أن نحصل على 75 في المئة من المقاعد فسوف نحصل عليها». وتقدمت الجماعة في واقع الأمر بنسبة فاقت هذه النسبة التي تحدثت عنها كمرشحين، وحصلت على أكثر من 40 في المئة من المقاعد. وفي الحوار نفسه أشار بديع إلى أن الجماعة لن تعترض إذا اختار أعضاء حزب الحرية والعدالة المعبّر عن جماعة الإخوان، امرأة أو قبطيًا لرئاسته، لافتًا إلى أن الموقف الفقهي والشرعي هو أن المرأة والقبطي لا يرشحان من الجماعة لتولي رئاسة الجمهورية، لكن للآخرين الحق في ترشيحهما. وإذا اختار الشعب أحدهما فسننزل على هذا الاختيار ونقبله. انظر: «مرشد الإخوان: لا توجد صفقة بين الإخوان والقوات المسلحة.. والقائمة الموحدة في الانتخابات البرلمانية هي الحل الأنسب،» الشروق الجديد، 13/ 4/ 2011، نسخة مؤرشفة على موقع مصرس، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.masress.com/shorouk/430976>.

بها إعاقة وضع الدستور، بما يقلص سلطة رئيس الجمهورية، والحد من إمكان تقدم الأغلبية البرلمانية برئيس للحكومة، وطلبه وضعًا محصنًا له في الدستور. كما أكدت الجماعة أن مستقلين كُثرًا ممن كانت تأمل في ترشحهم قد نكصوا عن الترشح، منهم القاضيان أحمد مكي وحسام الغرياني، وكذلك لعدم الاقتناع بالمرشحين المحسوبين على التيار الإسلامي، وقدرتهم على إدارة المرحلة التالية. وطرح في مجلس شورى الجماعة خياران: إما أن تسحب الجماعة قرارها بعدم الترشح، وتتقدم بمرشح، أو تدفع بمن تراهم أنسب من بين الإسلاميين المرشحين من خارجها. وجرى تداول أسماء مثل عبد المنعم أبو الفتوح (القيادي المستقيل بُعيد الثورة من الجماعة) والقانوني المقرب من الجماعة محمد سليم العوا[9] أو حازم أبو إسماعيل (السلفي الذي ترشح من قبل على قوائم الجماعة لانتخابات مجلس الشعب في عهد مبارك). كان الخوف من ترك الأمر برمته لتقدير قواعد الجماعة أن يعود بأصداء سلبية على كيانها ذاته[10]. وسبق أن عبّرنا عن رأي أن ترشيح أبو الفتوح المنشق عن الجماعة سبّب قلقًا من احتمال تصويت قواعد الجماعة له في غياب مرشح عنها، ولا سيما أنه فهم كمرشح لقوى الثورة، إضافة إلى كونه إسلاميًا. ومع أن البرلمان حُلّ بعد قرار الجماعة خوض الانتخابات الرئاسية، فإن خطر الحل كان ماثلًا، وأثر في المزاج الدافع إلى اتخاذه.

ترقب المجلس العسكري هذا الاجتماع، وتأجل التصويت فيه حتى 3 نيسان/ أبريل 2012، أي إلى ما بعد اجتماع محمد مرسي إلى قادة المجلس، الذي كان مُقررًا فيه عرض مطالب إقالة حكومة الجنزوري ومسألة الجمعية التأسيسية. وكردة فعل على هذه الخطوة من المجلس العسكري، طُرح خيار تقدّم الجماعة بمرشحها للرئاسة، وجرى تقديم لقاء مجلس الشورى للتصويت عليه. وعرض مرسي في الاجتماع نتائج لقائه على مجلس شورى الجماعة، وجرت مداولات ومشاورات امتدت ساعات طويلة، إلى أن قرر مجلس الشورى إجراء تصويت على قرار دفع الجماعة بمرشحها في الانتخابات الرئاسية. كان التصويت

---

(9) غادة محمد الشريف، «خبراء: «العوا» مرشح «الإخوان» السري.. والجماعة تدعمه نكاية في «أبو الفتوح»،» المصري اليوم، 26/ 6/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 4/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=301699>.

(10) معلومات متقاطعة جمعها المؤلف من مصادر عدة في الجماعة وحولها.

أولًا على المبدأ، قبل التصويت على أي اسم؛ وكان لافتًا مقدار الاختلاف على الأمر، حيث كان أعضاء المجلس مدركين جسامة الإقدام على هذه الخطوة. وفي النهاية وافق المجلس على تقدم الجماعة بمرشحها في الانتخابات، وحظي القرار بأكثرية حرجة (56 في مقابل 52 عضوًا عارضوا الخطوة، أي بفارق أربعة أصوات فقط). هذا من دون تسمية شخص بعينه. ولم يخف أن أقرب الأشخاص لنيل ثقة الجماعة كان رجلها القوي خيرت الشاطر. وعندما جرى الاقتراع، وطُلِب من كل عضو في المجلس تزكية اسم من يراه في ورقة، حصل خيرت الشاطر على أغلبية الأصوات، وحلّ من بعده محمد مرسي مرشحًا احتياطًا. وأُعلِن القرار الذي أثار نقاشات حادة داخل أروقة الجماعة، ونجم عنه عدد من الاستقالات، إضافة إلى مخاوف من احتمال أن تقود هذه الطريق إلى مواجهة مع الجيش الذي كان يَعدّ العدة للدفع بشخصية ممن يمكنه التعامل معهم بسهولة، ويثق في توجهاتهم الموالية.

على هذا المسار الذي أقره الإخوان اتجه تعاملهم مع المرحلة الانتقالية كمرحلة اندماجهم في مؤسسات الدولة، وكفرصة للوصول إلى الحكم. وأصبح هذا همهم الرئيس، استثمارًا لحقيقة أنهم كانوا الحزب الأكثر تنظيمًا وتأهيلًا. وأصبح هذا هو الهدف الرئيس، وله تخضع التحالفات، وما عاد مهمًا التحالف مع القوى الثورية لتغيير النظام والتغلب على مقاومة الدولة العميقة التحول الديمقراطي، ولا سيما الجيش والقضاء. وربما يعني ذلك طمأنة القوى الأخيرة والاندماج في المؤسسة الحاكمة.

يمكن المحاجّة أن قادة الجماعة اعتقدوا حينذاك أن في مقدورهم من موقع السلطة تنفيذ أهداف الثورة، ويتوقف ذلك على كسب ولاء أجهزة الدولة، الأمر الذي أثبتت التجربة عدم جدواه، فهي لم تنصع لهم حين كانوا في حالة تنافس وصراع مع القوى السياسية الأخرى، لا حين شكلوا أكثرية برلمانية، ولا حين صعد منهم إلى سدة الحكم رئيس منتخب. وبالتدريج انعزلت الجماعة عن القوى الثورية. وفي بعض الأزمات، وجدت نفسها معزولة في مواجهة أجهزة الدولة التي خاضت ضد حكم مرسي تمردًا مكتومًا، ثم سافرًا، الأمر الذي اتضح لاحقًا. وحين تحالفت قوى معارضة مع جهاز الدولة والإعلام ضد الجماعة تبيّن أن عزلها لم يكن مهمة شاقة، بل من الممكن أن تحظى بدعم جماهيري معتبَر.

كان ثمة معضلة هيكلية في تنظيم جماعة الإخوان واستراتيجيتها وأدائها في لحظة الاقتراب من الحكم، وفي لحظة الجلوس على مقعد الرئاسة. فلم تكن الجماعة قد تخلصت من تصور يجعلها أشبه بالطائفة المذهبية أكثر مما تشبه حزبًا سياسيًا، فأعضاؤها وبيئتهم الاجتماعية أمر واحد يشكل جماعة بمعنى Community. إنهم يشكلون «نحن» متجانسة، والآخرون، أي كل من ليس الجماعة ينتمي إلى «هم».

ثمة رأي أن مبادرة جماعة الإخوان التقدم بمرشح من الجماعة كان الوسيلة المثلى لمنع الانقلاب على الثورة الذي كان يعد في شكل تهيئة البيئة الانتخابية ليتسيّدها أحمد شفيق، ولا سيما أن القوى الأخرى كانت مشتتة وضعيفة وغير قادرة على منع مخطط كهذا لو نُفِّذ ضد أحد مرشحيها[11]. السؤال هو لماذا لم تقبل الجماعة دعم مرشح من قوى الثورة والدفاع عنه في وجه مخطط كهذا؟ لماذا يجب أن يكون المرشح من الجماعة كي تدافع عنه في وجه مخطط كهذا؟ في كل حال، الواضح أنه في لحظة تقديم الجماعة مرشحًا منها للرئاسة كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة يملك عددًا من الأوراق التي تمكّنه من تعويق المسار. وأهمها ورقة حل البرلمان وتنفيذها في حال فوز مرشحها مع الاحتفاظ بصلاحية التشريع في غيبة البرلمان، كي لا يحظى بدعم مجلس تشريعي، وحيث لا يواجه جهاز الدولة بهيئتين منتخبتين. وثمة رأي أن الجماعة بتت في مسألة مرشحها بعد أن اتضح لقادتها أن النية معقودة على حل مجلس الشعب[12].

بعد ترشيح خيرت الشاطر، قدم عمر سليمان أوراق ترشيحه. وهناك من يرى أن المجلس العسكري دفع الأخير للترشح كي يحصل التوزان، فتجري مقايضة تدفع الجماعة إلى التراجع والقبول بإلغاء الترشيحين. وفي كل حال نستبعد أن يكون المجلس العسكري قد دفعه للترشح جديًا، آخذين في الاعتبار أن باب الترشح كان قد أُغلق في 8 نيسان/ أبريل 2012 بعد استبعاد أوراق عشرة مرشحين، كان أبرزهم عمر سليمان وخيرت الشاطر وحازم صلاح أبو إسماعيل وأيمن نور ومرتضى منصور، فيما بقي 13 مرشحًا خاضوا الانتخابات بعد ذلك.

---

(11) «محسوب: البرلمان تجنب مواجهة مؤسسات الدولة، ج 5» (مقابلة في برنامج شاهد على العصر، الحلقة 5، الجزيرة نت، 2/ 3/ 2014)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/PpWvGJ>.

(12) المصدر نفسه.

في اللحظة الأخيرة حاولت الجماعة التعجيل بإصدار قانون العزل السياسي لمواجهة فلول النظام القديم، الذي اقترحه المحامي عصام سلطان (أحد قادة حزب الوسط) في مرحلة ترشح عمر سليمان رئيسًا للجمهورية منعًا لترشيحه. لكن المجلس رفض توقيع القانون، وأحاله إلى المحكمة الدستورية العليا التي قضت بعدم دستوريته، لتسد بحكمها الطريق أمام تغيير رجالات العهد القديم أو منعهم من ممارسة السياسة. ومرة أخرى ظهر دور المحكمة الدستورية كحام للنظام القديم وحارس دستوره. وأعلنت الجماعة أنها ستشارك في «جمعة حماية الثورة» التي دعت إليها قوى عدة. ورأى بعض القوى الثورية أن العودة إلى الحديث عن قانون العزل (وكان أحد أسباب الخروج لاعتصام التحرير) التئام جديد للصف الثوري في مواجهة المجلس العسكري والفلول. وصرحت الجماعة على لسان محمود عزت (عضو مكتب الإرشاد) أن مشاركتها في «مليونية حماية الثورة» جاء لإحساسها بأن إرادة الشعب تُهدر والثورة تُسرق، وأن انقلابًا عليها يجري الإعداد له بهدف إعادة إنتاج النظام السابق بالوجوه نفسها. وطلب محمود غزلان من حسين طنطاوي الموافقة على «قانون العزل السياسي الذي أصدره مجلس الشعب المنتخب المعبر عن إرادة 85 مليون مصري، ونشره في الجريدة الرسمية»[13]. ورأت قوى مشككة في نيات الجماعة، وكانت قد حملت ضغائن منذ تخليها عن المتظاهرين في محمد محمود، أن المعركة هذه ما عادت تخصها. واعتبرت جماعة الإخوان أن هذه قوى معاندة في وقت وجب فيه الاصطفاف أمام المجلس العسكري والفلول. وطرح محمد البلتاجي الأقرب من قادة الإخوان إلى شباب الثورة، رأيًا مختلفًا، داعيًا إلى مبادرات ثلاث صارت ملحة وواجبة في رأيه: **أولها** ضرورة لم شمل القوى الوطنية الثورية وتوحيد صفوفها وجعل مليونية 20 نيسان/أبريل 2012 عنوانًا لهذا؛ **وثانيها** إعادة تكوين الجمعية التأسيسية للدستور بما يؤكد التوافق الوطني الواسع من دون تحكم الأغلبية أو تعطيل من الأقلية، وكان هذا بمنزلة تنازل من الجماعة، بعدما شهدت مسألة العضوية في الجمعية التأسيسية خلافات حادة، وشد وجذب بين القوى السياسية

---

(13) «غزلان: الإخوان ستشارك بمليونية 20 أبريل.. وقد تنزل الميدان قبلها،» (بوابة أخبار اليوم، 15/4/2012)، نسخة مؤرشفة على مصرس، تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/5/2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.masress.com/akhbarelyomgate/24405>.

الإسلامية والقوى المدنية؛ وأخيرًا بناء التوافق على مرشح رئاسي وطني واحد في مواجهة من بقي من الفلول، واصفًا ذلك بالصعب، لكنه غير مستحيل[14]. أيدت حركة 6 أبريل هذا التحرك، وأعلنت الجمعية الوطنية للتغيير التي يرئسها محمد البرادعي تأييدها قانون العزل السياسي لفلول نظام مبارك، الذي صدر عن مجلس الشعب، على الرغم من أن هذا القانون جاء متأخرًا وضرورة استكماله والتوسع فيه. وأكدت أهمية تعديل نص المادة 28 من الإعلان الدستوري إخضاع قرارات لجنة الانتخابات الرئاسية للطعن أمام القضاء عند اللزوم، كما طالبت اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية بالسماح لمنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية بمراقبة العملية الانتخابية برمتها للتأكد من نزاهتها وشفافيتها. مرت مليونية 20 نيسان/ أبريل بنجاح، دافعة المجلس العسكري إلى الخضوع، فوقّع طنطاوي القانون في 27 نيسان/ أبريل 2012، وتعهّد مجددًا بنقل السلطة في التاريخ المحدد (30 حزيران/ يونيو 2012).

كان القضاء عونًا للمجلس العسكري في التخلّص من المرشحين الذين أقلقه ترشيحهم، فاستُبعد خيرت الشاطر وحازم أبو إسماعيل، وكانا الأوفر حظًا لنيل أصوات الإسلاميين؛ وبعد استبعادهما كان استبعاد عمر سليمان في مقابلهما مفهومًا. وقبل المجلس المرشح الاحتياطي عن الجماعة، إذ لم يكن في نظرهم بخطورة الشاطر.

احتج أنصار حازم أبو إسماعيل، وبدأوا، بعد تظاهرات يوم الجمعة في ميدان التحرير اعتصامًا مفتوحًا أمام وزارة الدفاع المصرية في فجر 28 نيسان/ أبريل 2012. وشملت مطالب الاعتصام عشر مطالب رئيسة: إسقاط حكم العسكر، محاكمة أعضاء المجلس على الجرائم التي ارتكبوها، إسقاط لجنة الانتخابات ومحاكمة أعضائها لضلوعهم في التزوير، إسقاط حكومة الجنزوري، تكليف مجلسي الشعب والشورى تأليف حكومة ثورة موقتة لحين إجراء انتخابات الرئاسة في موعدها، محاكمات ثورية لجميع رموز النظام السابق وقتلة الثوار،

---

(14) سعيد عمر وأيمن محمود، «مصدر مسؤول يؤكد السماح بمتابعة دولية للانتخابات، مصر: الإخوان إلى التصعيد بسبب قانون العزل السياسي.. ورموز مبارك يعتبرونه عبثًا،» الرياض، 15/ 4/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.alriyadh.com/727259>.

عزل جميع الفلول من الحياة السياسية، تطهير القضاء ووزارتي الداخلية والإعلام وحل جهاز الأمن الوطني، الإفراج الفوري عن جميع المعتقلين السياسيين، إلغاء قانون الطوارئ تمامًا والمحاكمات العسكرية، إلغاء المادة 28 من قانون انتخابات الرئاسة.

بقيت قضية استبعاد أبو إسماعيل تشغل مساحة كبيرة من الجدل العام في مصر على مدار شهور. واعتبر أنصاره أن استبعاده كان بسبب الحملة الانتخابية الناجحة التي دعمت ترشحه، حيث شهدت شوارع مصر على مدار أسابيع سيلًا من اللافتات والملصقات المؤيدة له، كانت في ذاتها مؤشرًا إلى قوته والتفاف قطاع واسع من السلفيين وغيرهم حوله.

اعتصم مؤيدو أبو إسماعيل أمام وزارة الدفاع. ونشير في هذا الشأن إلى أن الاعتصام أمام وزارة الدفاع على هذا النحو كان تطورًا نوعيًا كبيرًا في أعمال الاحتجاج، باعتبار أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة كان رأس السلطة حينذاك، فضلًا عما يمثله المكان من تحدٍّ لرمزية أكثر الأطراف حيازة للقوة في الحياة السياسية المصرية، أي الجيش. جاء الاعتصام السلمي تعبيرًا من المتظاهرين عن استعدادهم تحدي تعامل السلطة العنيف الذي تكرّر في مناسبات عدة خلال فترة حكم المجلس العسكري[15]. وفي 4 أيار/ مايو 2012 فضّت قوات الأمن الاعتصام بعد يومين من الاشتباكات بين المعتصمين ومسلحين مجهولين (انتهت بتدخل قوات الجيش التي سبق أن أعلنت أنها لن تفض الاعتصام بالقوة) وقع خلالها نحو 11 قتيلًا وفق التقديرات الشائعة، إضافة إلى وفاة مجند من قوات الأمن. وكان المحتجون قد نظّموا تظاهرتين كبريين في ميدان العباسية وميدان التحرير، فلجأت قوات الشرطة العسكرية إلى فض الاعتصام بعد اشتباكات بينها وبين المحتجين، وأخلت الميدان تمامًا وفرضت حظر تجوّل ليلي في المنطقة المحيطة به استمر مدة ثلاثة أيام.

لجأت قوات الجيش إلى استخدام خراطيم المياه والغازات المسيلة للدموع

(15) «أنصار أبو إسماعيل يعتصمون بمحيط وزارة الدفاع»، الأهرام اليومي، 24/ 4/ 2012، نسخة مؤرشفة على مصرس، تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.masress.com/elgomaa/16632>.

لتفريق المتظاهرين، وألقت القبض على عدد من المحتجين بعد محاصرتهم، ويبدو أنها استعانت بـ «بلطجية» (مسلحين مجهولين)، فبعد أن ألقى المتظاهرون والمعتصمون القبض على قسم منهم وسلموهم إليها أفرجت عنهم. يذكر كذلك أن حازم صلاح أبو إسماعيل دعا المعتصمين إلى العودة إلى بيوتهم وعدم معاودة الاعتصام، كما أنه لم يحضر إلى مقر الاعتصام منذ بدايته، ما أثار ضده موجة انتقادات، وشعورًا بخيبة أمل بين مؤيديه أنفسهم[16]. علاوة على ذلك، اقتحمت قوات الجيش في 5 أيار/ مايو 2012 مسجد النور واعتقلت عشرات المتظاهرين، رجالًا ونساء، ممن اجتمعوا فيه احتجاجًا على حظر ترشيح أبو إسماعيل[17].

في 6 أيار/ مايو 2012 حاضر رجل الأعمال المعروف نجيب سويرس في العشاء السنوي لمعهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، انتقد فيها ما اعتبره مساعدة الإدارة الأميركية للإسلاميين، وحذر من سيطرتهم على مجلسي الشعب والشورى والجمعية التأسيسية لوضع الدستور، وعوّل على دور الجيش المصري كصمام أمان لمصر[18]. لكن ليس كل رجال الأعمال مؤدلجين مثل سويرس، فبعضهم يتجاوز تفضيلاته السياسية بحكم المصلحة التي تجعله يتطلع إلى التفاهم مع من يحكم مصر. فالبرجوازية المصرية لا تعيش حالة نظام سوق

---

(16) «توثيق لأحداث العباسية 3 مايو (بالفيديوهات)،» (مدونة دماغستان على بلوجسبوت، 20/ 5/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 26/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://mella5er.blogspot.com/2012/05/4-2012.html>.

(17) شكل ذلك سابقة تكررت مرات عدة في المرحلة الانتقالية هي اقتحام قوات الأمن المساجد وأماكن العبادة، كان أبرزها اقتحام مسجد الفتح في أعقاب فض الاعتصام في ميدان رابعة واقتحام مسجد رابعة نفسه الذي تعرض للدمار واحتراق أجزاء منه.

(18) أثارت تحركات نجيب سويرس السياسية وتمويله نشاط داعم لسيطرة العسكر كثيرًا من التساؤلات عن دوره. انظر: «محاكمة مصر في الكونجرس الأمريكي بعد عامين من مرسي،» (التقرير (موقع إلكتروني)، 22 أيار/ مايو 2015). تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 5/ 2015، على: <http://goo.gl/K2w2m3>.

في فترة الانتظار الطويلة لإعلان نتائج الانتخابات الرئاسية، عبّر نجيب سويرس مع عدد من العلمانيين عن مخاوفهم من أن جماعة الإخوان ستفرض «دولة إسلامية ... لا يتمتع المسيحيين فيها بنفس الحقوق». انظر: Jane Kinninmont, «New Socio-Political Actors: The Brotherhood and Business in Egypt,» (Policy Brief, German Marshall Fund of the United States, 18 July 2012), pp. 3-4, Retrieved on 15/6/2015, from the Web: <http://www.gmfus.org/publications/new-socio-political-actors-brotherhood-and-business-egypt>.

رأسمالي حر وراسخ، وتدرك أهمية علاقة الدولة بالاقتصاد، وأهمية نيل رضا الحكام[19].

بدأت الانتخابات الرئاسية في 23 أيار/ مايو 2012، في اليوم الأول من الجولة الأولى التي أجريت في يومين؛ وسبقها تصويت المصريين المقيمين في الخارج في 11 أيار/ مايو 2012 على مدار سبعة أيام؛ وجرت الجولة الثانية بين المرشحين الفائزين في الأولى، في 16 و17 حزيران/ يونيو 2012، وكان المصريون في الخارج قد أدلوا بأصواتهم في هذه الجولة بدءًا من 3 حزيران/ يونيو 2012 على مدار سبعة أيام أيضًا.

حاول النظام القديم خلال الحملة الانتخابية بجدية التحذير من انتخاب أي مرشح إسلامي، من خلال مقابلة مع عمر سليمان في صحيفة الحياة نشرت في حلقتين يومي 19 و20 أيار/ مايو 2012، حذر فيها سليمان من ثلاثة أخطار[20]: إن التيار الاسلامي لا يملك كوادر قادرة على إدارة مؤسسات الدولة، وأن 40 في المئة من المصريين فقراء يسهل خداعهم بمساعدات، مثل تأمين الولادة لحامل أو تقديم الأرز والسكر إليهم وما الى ذلك من مواد غذائية؛ سيرئس رئيس إسلامي دولة دينية لم يعرفها المصريون من قبل، وربما تعود جماعات مثل الجهاد والجماعة الإسلامية والتكفير والهجرة إلى مصر. وكان المرشح عبد المنعم أبو الفتوح ممن أنشأوا الجماعة الإسلامية وهي موجودة الآن وعندها حرية العمل التنظيمي. وبما أن الحدود مفتوحة مع ليبيا والسودان فهناك فرصة الحصول على السلاح، وهذا سيكون بأيدي جماعة تهدد بالرجوع إلى العنف إذا لم يتصرف المجتمع

---

(19) مثلًا، رجل الأعمال محمد أبو العينين، وهو عضو بارز سابق في الحزب الوطني الديمقراطي، وعملاق صناعة السيراميك في مصر الذي كان يرئس اللجنة البرلمانية للصناعة، صرّح في مقابلة مع صحيفة الأهرام، قائلًا: «علينا أن ندعم الرئيس الجديد، سواء كان مرسي أم شفيق ... نحن بحاجة ... للاستثمارات لإعادة فتح المصانع التي أغلقت، وزيادة نشاطها». انظر: المصدر نفسه، ص 4.

محمد أبو العينين هو نفسه صاحب محطة صدى البلد التلفزيونية التي تشكل بوقًا إعلاميًا رئيسًا للانقلاب العسكري والتحريض ضد كل من ينتقده بوساطة برنامجها الرئيس الذي يقدمه شخص، هو نفسه رجل أمن سابق اسمه أحمد موسى يتميز بلغته السوقية المنفلتة ضد أي معارض للسيسي.

(20) انظر الحلقة الأولى من المقابلة في زاوية عيون وآذان لجهاد الخازن، 19/ 5/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/ 2/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://alhayat.com/Details/403463>

ادعى سليمان في المقابلة نفسها التي روجت له عمليًا أن جماعة الإخوان كانت على علم بقدرته على الفوز لذلك عجلت بإصدار القانون الذي يمنعه من الترشيح.

كما يريدون. وقيل كلام خطر عن زعيم التيار الإصلاحي الذي انشق عن جماعة الإخوان، وتمسك بالنهج المدني السلمي. وقال سليمان إن الرئيس الليبرالي في المقابل سيعاني منهم، إلا أنه سيبقى قادرًا على أن يعمل حَكَمًا بين السلطات، ويوقف أي اتجاه يناهض حرية المجتمع، كما أنه سيكون مقبولًا من المجتمع الغربي؛ المشكلة الثالثة هي القضية الفلسطينية وانعكاساتها على علاقات مصر مع الولايات المتحدة. ورأى عمر سليمان أن علاقات مصر الاستراتيجية مع الولايات المتحدة قد تسوء و«سنبقى ألعن من باكستان وأفغانستان، وينظر إلينا كبلد يصدّر الإرهاب، ومن دون قرار سيادي فتخسر دورها ويخسر جيشها الذي تمثل الأسلحة الأميركية 70 في المئة مما لديه، ويضرب الاقتصاد، فهناك 500 مصنع ضمن برنامج كويز (مناطق صناعية عالية المستوى) لتصدير البضائع الى الولايات المتحدة يفترض أن تزيد». كما قال أن من الممكن وقوع انقلاب عسكري ضد حكم جماعة الإخوان. ولهذا فستعد الجماعة نفسها عسكريًا لإقامة حرس ثوري لمحاربة الجيش، وعندها قد تواجه مصر خطر حرب أهلية مثل العراق.

قبل بدء الجولة الأولى بذلت شخصيات محسوبة على ثورة 25 يناير جهدًا للتقريب بين المرشحَيْن، عبد المنعم أبو الفتوح وحمدين صباحي اللذين اعتبرا بمعنى ما مرشحَي القوى الثورية، مع أن شباب الثورة (ما عدا استثناءات) كانوا في الواقع مع عبد المنعم أبو الفتوح، أما صباحي فكان حلًا لقوى ثورية لم ترغب في دعم مرشح إسلامي، ولقوى أخرى أيضًا، ولا سيما ذات التوجه الناصري. وطُرحت عدة اقتراحات لترشيح أحدهما رئيسًا والثاني نائبًا للرئيس، لكن لم يقبل أي منهما التنازل للآخر. كانت تلك حلقة أخرى في انقسام معسكر الثورة الذي بدا عصيًا على التوحيد، ما يحمل قوى الثورة مسؤولية تهمشيها، وبقاء الاستقطاب بين الإخوان ومرشح النظام القديم. ويهمنا هنا أيضًا تأكيد أن أبو الفتوح أعلن في الجولة الثانية دعمه مرسي، أما صباحي فامتنع عن الإدلاء بأي موقف في تفضيل أحد المرشحين، مرسي أو شفيق، في الجولة الثانية. بتعبير آخر كان خياره «إما أنا أو لا أحد»، في الوقت الذي فضلت فيه أغلبية القوى الثورية دعم مرسي، على الرغم من خلافها مع جماعة الإخوان المسلمين، ضد مرشح النظام القديم.

شارك في الجولة الأولى من الانتخابات 13 مرشحًا. ومن إجمالي 50 مليونًا و996 ألفًا و746 مواطنًا يحق لهم التصويت، أدلى 23 مليونًا و672 ألفًا

و236 مواطنًا بأصواتهم، من بينهم 23 مليونًا و265 ألفًا و516 صوتًا صحيحًا، فيما بلغ عدد الأصوات الباطلة 406 آلاف و720 صوتًا[21]. وبذلك بلغت المشاركة في هذه الانتخابات في الجولة الأولى 46.42 في المئة. وحصل خلال هذه الجولة المرشحان محمد مرسي وأحمد شفيق على أعلى نسبة من الأصوات، ما أهّلهما خوض جولة الإعادة التي أسفرت بدورها عن فوز مرشح حزب الحرية والعدالة محمد مرسي بـ 51.73 في المئة من الأصوات في مقابل 48.27 في المئة لمنافسه «المستقل» أحمد شفيق[22]. وسلّم المجلس العسكري السلطة إلى الرئيس المنتخب في نهاية حزيران/ يونيو 2012 بحسب الموعد المعلن[23].

يبين الجدول (11-1) نتائج انتخابات الجولة الأولى التي تعكس القوة الحقيقية للمرشحين؛ إذ لا تتجاوز النسبة التي حصل عليها مرشح النظام القديم 23.66 في المئة من الأصوات الصحيحة، ولا تتجاوز نسبة مرشح الجماعة 24.78 في المئة. وإذا جمعنا أصوات معارضي النظام القديم، حتى لو لم يكونوا جميعهم من القوى الثورية لحصلنا على أكثر من 70 في المئة من أصوات المقترعين المصريين. فلا شيء يظهر مقدار الخسارة والفرصة التي بددتها قوى المعارضة في عدم توحدها مثلما تظهرها جولة الانتخابات الحرة والنزيهة المصرية الأولى بعد الثورة.

---

(21) التفصيلات الكاملة لنتائج المرحلة الأولى من الانتخابات على موقع اللجنة العليا للانتخابات: <http://pres2012.elections.eg/index.php/round1-results>.

(22) استبقت حملة مرسي الإعلان الرسمي للنتائج، وأحبطت بذلك أي محاولة للعبث بالنتائج. وأوضح أحمد عبد العاطي مدير الحملة أن «النتائج شبه النهائية تشير لحصول محمد مرسي على ما قارب 13 مليون صوت وبفارق يقرب من المليون صوت عن المنافس وأشار إلى أن النسبة هي 52.5 في المئة لمرسي في مقابل 47.5 في المئة لشفيق. انظر: ««الإخوان المسلمون» يعلنون فوز مرشحهم محمد مرسي بمنصب رئيس مصر،» (فرانس 24، 18/ 6/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 26/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/gbmgcs>.

أما النتائج النهائية فكانت متقاربة مع ما أعلنته حمله مرسي التي كانت تتحدث عن نحو 97 في المئة من أعمال الفرز قبل غلق بابه. انظر موقع اللجنة العليا للانتخابات الإلكتروني: <http://presidential2012.elections.eg/index.php/round2-results>.

(23) كتبت هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية الأميركية في تلك الفترة أنه عندما خسر مرشّح طنطاوي المفضل أحمد شفيق لمرشح جماعة الإخوان المسلمين بهامشٍ ضيق أتاح طنطاوي للنتيجة أن تتحقق. انظر: Hillary Rodham Clinton, *Hard Choices: A Memoir* (New York: Simon and Schuster, 2014), p. 347.

الجدول (11-1)

النتائج النهائية للمرحلة الأولى

من الانتخابات الرئاسية المصرية (2012)[24]

المرشح	عدد الأصوات	النسبة المئوية
محمد مرسي	5.764.952	24.78
أحمد شفيق	5.505.327	23.66
حمدين صباحي	4.820.273	20.72
عبد المنعم أبو الفتوح	4.065.239	17.47
عمرو موسى	2.588.850	11.13
محمد سليم العوا	235.374	1.01
خالد علي	134.056	0.58
باقي المرشحين	151.445	0.65
المجموع	23.265.516	100

يمكن اعتبار نتائج هذه الانتخابات التي أُجريت بعد أكثر من عام من حكم المجلس العسكري، وبعد فترة من القلاقل والارتباك، انتصارًا للثورة المصرية. واحتاج الأمر إلى موهبة حقيقية لدى قوى المعارضة السياسية لتضييع الفرصة التي كمنت في الجدول أعلاه، وبدأ تضييع الفرصة في الجولة الثانية الانتخابية.

لكن قبل أن ننتقل إلى تحليل نتائج الجولة الثانية بين مرسي وشفيق، نلقي نظرة على نتائج الجولة الأولى من منظور المحافظات، بعد أن قمنا بتدريج الملاحظات بحسب نسبة المدن فيها (الحضر)، حيث تعلو نسبة الحضر بشكل خاص في القاهرة والإسكندرية وبورسعيد والسويس، في حين تتضاءل نسبة سكان الريف. ونلاحظ نسبة أصوات كل مرشح بحسب توزيع المحافظات بموجب نسبة الحضر فيها.

(24) الموقع الرسمي للانتخابات الرئاسية المصرية لعام 2012: <http://pres2012.elections.eg/round1-results>.

الجدول (11-2)

النتائج النهائية للمرحلة الأولى من الانتخابات الرئاسية المصرية 2012[25]

(بحسب المحافظات وتقسيماتها الريف والحضر)

المحافظة	نسبة الحضر(*)	عدد الناخبين	الأصوات الصحيحة	الأصوات الباطلة	نسبة المشاركة	محمد مرسي	النسبة المئوية	أحمد شفيق	النسبة المئوية	حمدين صباحي	النسبة المئوية	عبد المنعم أبو الفتوح	النسبة المئوية	عمرو موسى	النسبة المئوية	محمد سليم العوا	النسبة المئوية	خالد علي	النسبة المئوية	باقي المرشحين	النسبة المئوية
الإجمالي على مستوى مصر	42.73	50.990.520	23.265.516	406.720	46.42	5.764.952	24.78	5.505.327	23.66	4.820.273	20.72	4.065.239	17.47	2.588.850	11.13	235.374	1.01	134.056	0.58	151.445	0.65
القاهرة	100.00	6.491.521	3.568.591	40.794	55.60	604.193	16.93	933.835	26.17	988.638	27.70	561.027	15.72	393.097	11.02	43.517	1.22	27.621	0.77	16.663	0.47
الجيزة	58.73	4.280.659	2.154.083	33.971	51.11	599.858	27.85	372.895	17.31	474.011	22.01	423.097	19.64	236.106	10.96	21.724	1.01	15.161	0.70	11.231	0.52
الشرقية	23.10	3.495.451	1.695.748	28.808	49.34	536.655	31.65	627.819	37.02	211.046	12.45	220.950	13.03	69.725	4.11	14.175	0.84	7.560	0.45	7.818	0.46
الدقهلية	27.95	3.666.554	1.685.228	23.724	46.61	388.586	23.06	418.895	24.86	393.741	23.36	247.626	14.69	199.287	11.83	14.903	0.88	13.058	0.77	9.132	0.54
البحيرة	19.13	3.222.893	1.366.191	26.339	43.21	392.675	28.74	171.693	12.57	196.523	14.38	334.480	24.48	243.364	17.81	12.313	0.90	5.325	0.39	9.818	0.72
المنيا	18.91	2.657.774	966.124	38.401	37.80	407.955	42.23	265.779	27.51	64.437	6.67	150.509	15.58	56.573	5.86	7.665	0.79	4.464	0.46	8.742	0.90
القليوبية	44.69	2.596.352	1.324.736	21.337	51.84	302.352	22.82	395.553	29.86	272.662	20.58	170.659	12.88	155.452	11.73	12.883	0.97	7.988	0.60	7.187	0.54
الإسكندرية	99.05	3.286.831	1.809.096	17.787	55.58	299.455	16.55	212.257	11.73	571.772	31.61	388.051	21.45	292.648	16.18	26.819	1.48	9.226	0.51	8.868	0.49
الغربية	29.86	2.907.544	1.426.115	20.007	49.74	248.681	17.44	459.437	32.22	313.252	21.97	220.459	15.46	150.445	10.55	14.158	0.99	7.505	0.53	12.178	0.85
سوهاج	21.38	2.340.851	681.100	15.901	29.78	202.554	29.74	177.418	26.05	47.363	6.95	136.175	19.99	100.035	14.69	6.496	0.95	3.236	0.48	7.823	1.15
أسيوط	26.45	2.080.391	679.877	20.582	33.67	210.445	30.95	193.503	28.46	65.017	9.56	136.006	20.00	55.887	8.22	6.335	0.93	3.640	0.54	9.044	1.33

يتبع

(25) الموقع الرسمي للانتخابات الرئاسية المصرية لعام 2012: <http://pres2012.elections.eg/round1-results>.

تابع

المنوفية	20.49	2.207.029	1.128.816	19.691	52.04	208.105	18.44	603.815	53.49	109.060	9.66	147.587	13.07	36.015	3.19	13.090	1.16	6.055	0.54	5.089	0.45
كفر الشيخ	23.08	1.856.480	783.316	12.694	42.88	133.932	17.10	63.395	8.09	486.662	62.13	67.164	8.57	22.906	2.92	3.298	0.42	1.276	0.16	4.683	0.60
الفيوم	22.51	1.550.083	615.710	23.460	41.23	289.485	47.02	75.084	12.19	37.882	6.15	168.601	27.38	32.558	5.29	4.218	0.69	2.899	0.47	4.983	0.81
قنا	19.76	1.601.297	387.625	7.913	24.70	97.268	25.09	83.858	21.63	42.277	10.91	78.779	20.32	74.929	19.33	3.686	0.95	1.848	0.48	4.980	1.28
بني سويف	23.22	1.422.071	623.276	23.467	45.48	260.303	41.76	119.768	19.22	48.493	7.78	122.016	19.58	57.661	9.25	4.937	0.79	3.157	0.51	6.941	1.11
أسوان	42.49	858.280	261.523	4.890	31.04	60.495	23.13	45.824	17.52	41.686	15.94	44.801	17.13	59.790	22.86	3.385	1.29	1.919	0.73	3.623	1.39
دمياط	38.68	851.735	450.192	5.601	53.51	106.422	23.64	54.937	12.20	106.905	23.75	107.816	23.95	66.397	14.75	3.869	0.86	1.870	0.42	1.976	0.44
الإسماعيلية	45.35	699.716	350.386	4.605	50.73	92.633	26.44	52.377	14.95	71.679	20.46	59.697	17.04	65.988	18.83	3.709	1.06	2.089	0.60	2.214	0.63
الأقصر	37.90	672.917	204.603	4.298	31.04	44.731	21.86	47.432	23.18	32.771	16.02	38.627	18.88	34.843	17.03	2.669	1.30	1.120	0.55	2.410	1.18
بورسعيد	100.00	436.042	259.233	2.805	60.10	38.982	15.04	40.948	15.80	104.929	40.48	32.537	12.55	37.274	14.38	1.890	0.73	1.329	0.51	1.346	0.52
السويس	100.00	381.342	207.739	2.290	55.08	49.724	23.94	21.817	10.50	45.534	21.92	41.794	20.12	43.471	20.93	2.086	1.00	2.125	1.02	1.188	0.57
مرسى مطروح	70.25	204.215	64.900	824	32.18	13.050	20.11	5.419	8.35	4.991	7.69	33.531	51.67	6.849	10.55	439	0.68	197	0.30	424	0.65
شمال سيناء	60.28	207.425	87.505	1.415	42.87	32.431	37.06	8.470	9.68	7.616	8.70	15.830	18.09	20.937	23.93	1.235	1.41	348	0.40	638	0.73
البحر الأحمر	95.31	224.231	93.110	1.163	42.04	15.593	16.75	18.042	19.38	22.384	24.04	16.328	17.54	18.651	20.03	984	1.06	573	0.62	555	0.60
الوادي الجديد	47.75	141.601	54.207	962	38.96	15.571	28.73	6.448	11.90	7.607	14.03	13.338	24.61	9.406	17.35	574	1.06	298	0.55	965	1.78
جنوب سيناء	50.60	62.432	24.609	537	40.28	4.894	19.89	4.067	16.53	3.648	14.82	4.298	17.47	6.911	28.08	327	1.33	197	0.80	267	1.08
المصريين بالخارج	--	586.803	311.875	2.454	53.57	107.924	34.60	24.542	7.87	47.687	15.29	83.456	26.76	41.645	13.35	3.990	1.28	1.972	0.63	659	0.21

(*) تقدير أعداد السكان في المحافظات 1/ 7/ 2014. المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.msrintranet.capmas.gov.eg/pdf/EgyptinFigures2015/EgyptinFigures/Tables/PDF/1-%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%83%D8%A7%D9%86/pop.pdf>.

ثمة احتمال لكثير من الاستنتاجات كامن في الجدول أعلاه، التي عالجنا فيها النتائج بموجب نسبة الحضر. لكننا نرغب هنا في الإشارة إلى أمر واحد واضح جدًا، منها أن شفيق، مرشح النظام القديم، تصدر القائمة في المناطق الريفية فحسب، ونافسه فيها محمد مرسي أيضًا. واحتل شفيق الموقع الثاني في القاهرة بعد حمدين صباحي لوجود معاقل مركزية للنظام في العاصمة نفسها. أما قوى المعارضة الثلاث فتنافست في المناطق كلها، وتصدرت المراكز المدنية (حمدين صباحي بالتحديد). وكانت قوى النظام القديم محاصرة في معاقل الحزب الوطني في الجولة الأولى.

يبين الجدول (11-3) نتائج انتخابات الجولة الثانية على مستوى الجمهورية ونسبتها إلى الأصوات الصحيحة.

الجدول (11-3)
النتائج النهائية للمرحلة الثانية (جولة الإعادة) من الانتخابات الرئاسية (2012)[26]

المرشح	عدد الأصوات	النسبة المئوية
محمد مرسي	13.230.131	51.73
أحمد شفيق	12.347.380	48.27
المجموع	25.577.511	100

الجدول (11-4)
المقارنات

عدد الأصوات الصحيحة في الجولة الأولى	عدد الأصوات الصحيحة في الجولة الثانية	الفرق في عدد الأصوات الصحيحة بين الجولة الثانية والجولة الأولى
23.265.516	25.577.511	2.311.995

(26) الموقع الرسمي للانتخابات الرئاسية المصرية لعام 2012: <http://pres2012.elections.eg/round2-results>.

يتبين من المعطيات أعلاه أمر بسيط جدًا، أن أصوات المعارضة التي بلغت نحو 70 في المئة في الجولة الأولى، بالكاد قاربت الـ 52 في المئة في الجولة الثانية، الأمر الذي يعني أنها بدأت تتفكك. ومن الواضح أن قسمًا من أصوات حمدين صباحي وأصوات عمرو موسى ذهبت إلى أحمد شفيق، وامتنع قسم من مصوتي حمدين صباحي الذي صرح علنًا عن امتناعه عن التصويت. لكننا نعتقد أن قسمًا صغيرًا من أصواته ذهب إلى مرسي في الجولة الثانية، كما زادت نسبة الأصوات الصحيحة في الجولة الثانية، ما رفع عدد المصوتين لشفيق ومرسي فوق مجموع أصوات مرشحي الجولة الأولى.

نبيّن في الجدول (11-5) نتائج حساب أجريناه لمجموع أصوات محمد مرسي وعبد المنعم أبو الفتوح ومحمد سليم العوا في الجولة الأولى، ونقارنها بما حصل عليه مرسي في الجولة الثانية، كما نجمع أصوات حمدين صباحي وعمرو موسى وأحمد شفيق في الجولة الأولى ونقارنها بما حصل عليه شفيق في الجولة الثانية. وهذا الحساب غير دقيق، لكنه يعطي صورة عن انقسام معسكر المعارضة في الجولة الثانية.

الجدول (11-5)
مقارنات بين نتائج الجولة الأولى والجولة الثانية

المرشح	عدد الأصوات في الجولة الأولى	النسبة المئوية	عدد الأصوات في الجولة الثانية	النسبة المئوية	الفرق في عدد الأصوات بين الجولة الأولى والجولة الثانية
محمد مرسي	5.764.952	24.78	13.230.131	51.73	3.030.510
عبد المنعم أبو الفتوح	4.065.239	17.47	--	--	--
محمد سليم العوا	235.374	1.01	--	--	--
خالد علي	134.056	0.58	--	--	--
المجموع	10.199.621	43.84	--	--	--
أحمد شفيق	5.505.327	23.66	12.347.380	48.27	-567.070

يتبع

تابع

حمدين صباحي	4.820.273	20.72	--	--	--
عمرو موسى	2.588.850	11.13	--	--	--
المجموع	12.914.450	55.51	--	--	--
باقي المرشحين	151.445	0.65	--	--	--
المجموع			25.577.511	100	--

واضح أن الفرق في مجموع أصوات مرسي هو ثلاثة ملايين صوت، ما يعني أنه حصل على بعض أصوات صباحي، إضافة إلى أصوات مصوتين جدد لم يشاركوا في الجولة الأولى، كما بيّنا في الجدول (11-5)، فيما يقترب مجموع أصوات شفيق من عدد ما حصل عليه بالفعل. لكننا بيّنا أيضًا أن هذا غير دقيق، حيث حصل شفيق على جزء من أصوات صباحي فحسب، وحصل على غيرها من الأصوات الجدد.

يُظهر الجدول (11-6) الذي عالجنا فيه النتائج بموجب نسبة الريف والحضر في المحافظات، توزيع أصوات شفيق ومرسي، ويتضح منه أن شفيق حصل على جزء كبير من أصوات حمدين صباحي في المدن الكبيرة مثل القاهرة والإسكندرية، وأن أغلبية مرسي الصعبة جدًا والحرجة بالنسبة إلى مرحلة انتقالية إلى الديمقراطية لم تشمل المدن الكبرى، حيث كانت الأغلبية لشفيق. إذ نبّأت هذه النتائج بوضع حرج لمرسي في الحكم وذلك للأسباب التالية:

- أن قوى المعارضة غير موحدة خلفه.

- أن أغلبية الطبقة الوسطى لم تدعم مرسي، الأمر الذي يعني صعوبة أن يحكم في مرحلة التحول إلى الديمقراطية.

- أن المجتمع المصري لم ينقسم في الانتخابات بين قوى مؤيدة للديمقراطية وأخرى معارضة لها، حيث وقفت القوى المؤيدة للديمقراطية خلف مرشح المعارضة. فلم تكن هذه هي الحال. وتضمنت أغلبيته الضئيلة نسبة لا بأس بها من غير الملتزمين الديمقراطية، في حين أن نسبة ما من المؤيدين للتحول الديمقراطي أيدت شفيق خوفًا من الإسلاميين.

الجدول (11-6)

النتائج النهائية للمرحلة الثانية (جولة الإعادة) من الانتخابات الرئاسية[27]

(بحسب المحافظات وتقسيماتها الريف والحضر)

المحافظة	نسبة الحضر	عدد الناخبين	الأصوات الصحيحة	الأصوات الباطلة	نسبة المشاركة	محمد مرسي	النسبة المئوية	أحمد شفيق	النسبة المئوية
الإجمالي على مستوى مصر	42.73	50.958.794	25.577.511	843.252	51.85	13.230.131	51.73	12.347.380	48.27
القاهرة	100.00	6.488.564	3.399.110	158.687	54.83	1.505.103	44.28	1.894.007	55.72
الجيزة	58.73	4.279.783	2.263.425	82.263	54.81	1.351.526	59.71	911.899	40.29
الشرقية	23.10	3.492.594	1.928.216	50.070	56.64	881.581	45.72	1.046.635	54.28
الدقهلية	27.95	3.663.584	1.904.744	51.243	53.39	845.390	44.38	1.059.354	55.62
البحيرة	19.13	3.220.325	1.548.271	45.043	49.48	907.377	58.61	640.894	41.39
المنيا	18.91	2.656.815	1.332.677	43.607	51.80	858.557	64.42	474.120	35.58
القليوبية	44.69	2.590.130	1.460.537	42.562	58.03	609.253	41.71	851.284	58.29
الإسكندرية	99.05	3.285.392	1.687.148	76.274	53.67	970.131	57.50	717.017	42.50
الغربية	29.86	2.904.666	1.575.883	45.103	55.81	583.748	37.04	992.135	62.96
سوهاج	21.38	2.340.446	912.853	26.103	40.12	531.636	58.24	381.217	41.76
أسيوط	26.45	2.079.392	901.539	26.837	44.65	554.519	61.51	347.020	38.49
المنوفية	20.49	2.204.822	1.323.265	33.949	61.56	376.677	28.47	946.588	71.53

يتبع

(27) الموقع الرسمي للانتخابات الرئاسية المصرية لعام 2012: <http://pres2012.elections.eg/round2-results>.

تابع

كفر الشيخ	23.08	1.855.366	768.005	23.223	42.65	425.514	55.41	342.491	44.59
الفيوم	22.51	1.549.061	761.330	23.091	50.64	591.995	77.76	169.335	22.24
قنا	19.76	1.601.111	514.089	15.179	33.06	285.894	55.61	228.195	44.39
بني سويف	23.22	1.421.007	770.342	24.261	55.92	512.079	66.47	258.263	33.53
أسوان	42.49	857.984	317.424	7.776	37.90	164.826	51.93	152.598	48.07
دمياط	38.68	851.658	461.403	14.569	55.89	258.475	56.02	202.928	43.98
الإسماعيلية	45.35	699.548	376.576	11.642	55.50	204.307	54.25	172.269	45.75
الأقصر	37.90	672.812	264.353	6.781	40.30	124.120	46.95	140.233	53.05
بورسعيد	100.00	435.976	239.890	13.577	58.14	109.768	45.76	130.122	54.24
السويس	100.00	381.298	205.963	7.550	56.00	129.229	62.74	76.734	37.26
مرسي مطروح	70.25	204.133	81.242	1.629	40.60	65.095	80.12	16.147	19.88
شمال سيناء	60.28	207.388	94.964	2.401	46.95	58.415	61.51	36.549	38.49
البحر الأحمر	95.31	224.151	94.791	2.687	43.49	46.803	49.37	47.988	50.63
الوادي الجديد	47.75	141.576	63.009	1.320	45.44	39.934	63.38	23.075	36.62
جنوب سيناء	50.60	62.408	24.742	733	40.82	12.286	49.66	12.456	50.34
المصريون في الخارج	--	586.804	301.720	5.092	52.29	225.893	74.87	75.827	25.13

تميّزت الانتخابات الرئاسية في الجولة الأولى بتشرذم القوى المؤيدة لثورة يناير وعجزها عن الدفع بمرشح يمثلها والتكتل خلفه، الأمر الذي أضعفها ومكّن قوى النظام السابق من توحيد جهدها خلف أحمد شفيق. وحين انتقل مرسي وشفيق إلى الجولة الثانية، كان مرسي يتنافس فيها بوصفه مرشح جماعة الإخوان الحائز ما يزيد على ربع الأصوات، لا مرشح القوى الثورية. وانقسم مؤيدو المرشحين الذين لم يعبروا الجولة الأولى بين مرسي وشفيق والامتناع عن التصويت في الجولة الثانية.

في 14 حزيران/ يونيو 2012 منح وزير العدل الشرطة العسكرية والمخابرات العسكرية حق اعتقال المدنيين[28]. وفي السابع عشر من الشهر نفسه، أي بعد الانتخابات، لكن قبل أيام قليلة من إعلان نتيجتها، أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة إعلانًا دستوريًا مكمّلًا تضمن عددًا من المواد التي تحد من صلاحيات الرئيس الجديد الذي سيفوز في الانتخابات. ونص في المادة 60 مكرّر على حق المجلس في التدخل في تكوين الجمعية التأسيسية، إذا حدث ما يعرقل عملها (مثل حلها بوساطة المحكمة الدستورية مثلًا)، وحق الفيتو على الدستور، كما أكد اختصاص المجلس في كل ما يتعلق بالقوات المسلحة، ومنح نفسه استقلالية عن الحكومة، وسلطات عدة أخرى لرئيسه حتى استكمال الدستور، الأمر الذي عنى أن الرئيس المنتخب سيكون موظفًا عند المجلس الأعلى للقوات المسلحة. كان هذا انقلابًا دستوريًا (أبيض!) قبل عام من الانقلاب العسكري. ومن جانبه، علّل المجلس العسكري صدور الإعلان أنه يسد الفراغ التشريعي الناتج من حل مجلس الشعب، في حين أنه تضمن صلاحيات للمجلس الأعلى للقوات المسلحة تجعله شريكًا رئيسًا في السلطة، حتى بعد انتخاب رئيس جديد للبلاد،

(28) أصدر وزير العدل القرار رقم 4991 لسنة 2012 يعطي ضباط وضباط صف المخابرات الحربية والشرطة العسكرية سلطة الضبطية القضائية في الجرائم التي يرتكبها مدنيون (غير العسكريين)، ونشر في الجريدة الرسمية في 13 حزيران/ يونيو 2012، وأثار ردات أفعال غاضبة ونقدًا شديدًا، كان أبرزها بيان المنظمات الحقوقية احتجاجًا على منح هذه الضبطية للعسكريين. انظر: «مصر دولة عسكرية: قرار وزير العدل يخول للشرطة العسكرية والمخابرات الحربية الضبط القضائي ضد المدنيين القرار يوفر بديلًا أسوأ من حالة الطوارئ،» (مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 13 حزيران/ يونيو 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.cihrs.org/?p=2794>.

ليصبح تسليم السلطة مجرّد خطوة شكلية منقوصة[29]. حين أصدر الإعلان، كان المجلس قد أدرك أن مرسي هو الفائز؛ وبعد أن حل مجلس الشعب أراد تفريغ منصب الرئاسة من صلاحياته، وبذلك أصبح المجلس الأعلى للقوات المسلحة في غياب البرلمان مرجعية هذا الرئيس المنتخب.

فاز مرسي في الانتخابات، لكنه لم يفز بالسلطة، وكان عليه انتزاعها بعد انتخابه. لكنه لم يتمكن من ذلك وحده، فمن دون القوى الثورية اضطر مرسي إلى المناورة بينها وبين المجلس العسكري، من غير قدرة على مواجهة نفوذ الدولة العميقة غير المنصاعة له.

إلا أن مرسي ألغى هذا الإعلان، الأمر الذي لقي ارتياحًا وقبولًا عند قوى سياسية كثيرة اعتبرته وصاية عسكرية على النظام السياسي. لكن مرسي نفسه أصدر في أواخر عام 2012 إعلانًا دستوريًا أثار موجات غضب شعبية أكبر استغلها الجيش وأجهزة الأمن والإعلام الموالي لهما، ما جعل منها نقطة تحول كبيرة في شرعية حكم مرسي واستقرار نظامه، وفاتحة فصل جديد انتهى بعزله عن السلطة بعد عام واحد من توليه إياها.

بعد انتهاء عملية التصويت، وقبل إعلان النتيجة، ووسط التخوف من تزوير الانتخابات لمصلحة شفيق، عقدت قوى عدة اجتماعًا مع مرسي وشملت اتفاقًا على المستقبل، والوقوف في وجه الالتفافات التي كان يقوم بها المجلس العسكري. واجتمع مرسي إلى شخصيات ديمقراطية وليبرالية مستقلة وممثلي بعض القوى في 21 حزيران/ يونيو 2012 في فندق فيرمونت في القاهرة[30]. وكان هذا الاجتماع فرصة كبيرة لإنشاء تحالف من قوى 25 يناير في شأن الرئيس

(29) أروى أيمن، «نصوص الإعلان الدستوري المكمل في اليوم الأول للعمل به،» الوطن، 17/ 6/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.elwatannews.com/news/details/17978>.

(30) حلقة من البرنامج «آخر كلام» الذي قدمه يسري فودة، تحدث فيها أحمد إمام من مصر القوية، وخالد حنفي من حزب الحرية والعدالة، من المجموعة التي حضرت اجتماع فندق فيرمونت وتناقشت مع مرسي بغية فتح حوار مع القوى الفاعلة في مصر. انظر: «آخر كلام-لقاء فيرمونت»، (قناة أون تي في على يوتيوب، في 7/ 11/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<https://www.youtube.com/watch?v=oMUpfLYRJFw>.

المنتخب كجبهة ديمقراطية عريضة تشكل شبكة اجتماعية - سياسية حول مؤسسة الرئاسة المنتخبة. ومن هذه الشخصيات: سيف الدين عبد الفتاح وحسن نافعة وسكينة فؤاد وأحمد ماهر ووائل خليل وحمدي قنديل وعلاء الأسواني ومحمد السعيد إدريس ووائل قنديل. وسميت هذه المجموعة بداية «جبهة فيرمونت»، وكان منسقها سيف الدين عبد الفتاح. لكنها فوّتت فرصة تحويل هذه الهيئة إلى إطار للقوى الثورية، حيث أصبحت الاجتماعات الثلاثة الأولى التي عقدت قبل إعلان النتائج أملًا مضيعًا بسبب عدم تنفيذ الالتزامات التي تعهّد بها مرشح الرئاسة.

أهم ما تمخّض عن الاجتماع الأول في 22 حزيران/ يونيو 2012 التصريح أن الإعلان الدستوري الذي أصدره المجلس العسكري قبل الانتخابات الرئاسية يؤسس لدولة عسكرية ويسلب الرئيس صلاحياته ويستحوذ على السلطة التشريعية[31]. عقدت مجموعة فيرمونت اجتماعات دورية أسبوعية، واهتمت بقضايا مثل إلغاء قرار حل مجلس الشعب، كما ناقشت مسألة مكان أداء الرئيس قسمه الدستوري (وهم الذين أخرجوا القسم في الميدان بعد القسم أمام المحكمة، وفي جامعة القاهرة)، وهوية رئيس الحكومة والوزراء، والجمعية التأسيسية الثانية بعد حل الأولى، والانضمام، أم عدمه، إلى فريق مرسي الرئاسي[32].

شكل تعامل بعض أفراد جهاز الإخوان الذي أحاط بالرئيس، وضيق ذرعهم بنقاش الحلفاء الذين رفضوا أن يكونوا مجرد داعمين وأصروا على أن يكونوا شركاء، وعدم التزام الرئاسة الاتفاق مع جبهة فيرمونت أحد أهم المؤشرات إلى عزلة الرئاسة عن المثقفين والقاعدة الاجتماعية - السياسية غير الإخوانية. ولاحقًا انضم عدد كبير من هذه الشخصيات إلى مبادرة تظاهرات 30 حزيران/ يونيو 2013. ويندرج هذا التصرف ضمن سلوك الحركات السياسية الشمولية وعجزها

(31) وائل قنديل، «معاهدة «فيرمونت» بين الرئيس والقوى الوطنية،» الشروق، 7/ 7/ 2012، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=06072012&id=a87dcc81-d96c-42f1-afe4-d2b5db538938>.

(32) شهادة سيف الدين عبد الفتاح، مقابلة أجراها معه المؤلف في مقر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة، في 6 أيلول/ سبتمبر 2015.

عن التعامل مع حلفاء، والإصرار على معاملة من يتفقون معها أو يتضامنون معها في مرحلة ما، أدوات. ويجري إهمال هذه الأدوات حين يستغني التنظيم عنها، أما حين نشوء أي خلاف معها، أو حين لا ترضى بدور الأداة فيسهل جدًا لوم هؤلاء الحلفاء السابقين ومعاداتهم، فالعصبية الحزبية تدفع قواعد الحركات الشمولية لترداد ما تقوله القيادة من دون نقاش.

الفصل الثاني عشر

عهد الرئيس الذي لم يحكم

أقسم الرئيس المنتخب اليمين الدستورية في 30 حزيران/ يونيو 2012. وفي غياب برلمان منتخب، أصر المجلس الأعلى للقوات المسلحة على أن يؤدى القسم أمام المحكمة الدستورية التي حلت البرلمان المنتخب، وتنتمي إلى النظام القديم. وسيتضح لاحقًا مغزى إصرار المجلس العسكري على هذا الأمر. وبعد ذلك أقسم مرسي اليمين الدستورية أمام حشد كبير من ممثلي الثوار ومؤسسات الدولة ورجال أعمال من فلول النظام وغيرهم. وتأخر طنطاوي وعنان في الحضور، وكان من الواضح أنهما تعمّدا الحضور بعد الرئيس محاولة منهما إظهار الاستخفاف بمقامه، ودخلا القاعة قبله بثوانٍ على الرغم من انتظاره لهما. وحال دخولهما ضجت القاعة بهتاف «يسقط يسقط حكم العسكر»، وقاد الهتاف شباب الثورة، وبقيت الصفوف الأمامية متجمدة تمامًا. وكانت لحظة محرجة. وبعدها نهض أحمد عبد العاطي الذي كان عريف الحفل من جماعة الإخوان وهتف «الجيش والشعب إيد واحدة»، ورددت خلفه الصفوف الأمامية فحسب. وبعد دخول الرئيس عاد الشباب يهتفون «يسقط حكم العسكر».

في 8 تموز/ يوليو 2012، بعد أيام قليلة من توليه مهمات منصبه، أصدر مرسي القرار رقم 11 لسنة 2012 الذي نص على عودة انعقاد مجلس الشعب الذي حلّته المحكمة الدستورية، حيث يعاود ممارسة اختصاصاته التشريعية إلى حين انتخاب مجلس جديد في مدة لا تتجاوز الـ 60 يومًا. وبعد ذلك بيومين عقد البرلمان المنحل أولى جلساته برئاسة محمد سعد الكتاتني الذي أكد احترام سيادة القانون وعدم تدخله في أعمال السلطة القضائية، مشيرًا إلى اختصاص محكمة النقض بالفصل في صحة عضوية الأعضاء، معلنًا رفع الجلسات إلى حين بتّها في شأن صحة عضوية ثلثي الأعضاء المنتخبين وفق نظام الانتخاب الفردي.

فوِّتت هنا فرصة كبيرة، حين تجمع شباب من الائتلافات الثورية المختلفة عند ماسبيرو للتوجه إلى مجلس الشعب المنعقد للتضامن معه، حيث اعتُبرت

خطوة مرسي هذه جريئةً وديمقراطية. لكن رئاسة المجلس طلبت من الشباب عدم الحضور، لأنه سيعقد لدقائق فقط[1]. وهكذا أحبطت قيادة كتلة جماعة الإخوان عملية الالتفاف الشعبي الديمقراطي حول هيئة منتخبة للمضي قُدُمًا في مواجهة النظام القديم. كانت هذه بوادر النهج الذي أدى في النهاية إلى أن يواجهها النظام وهي منفردة معزولة. فبعد أن اختارت الكتلة في المجلس والجمعية التأسيسية التحالف مع حزب النور، ومهادنة النظام القديم والتكيّف معه، لم يبق لها حلفاء لاحقًا.

لكن المحكمة الدستورية استبقت الجميع وأصدرت حكمًا برئاسة المستشار ماهر البحيري، قضى بوقف تنفيذ قرار رئيس الجمهورية بإعادة المجلس، وأمرت بتنفيذ الحكم بمسوّدته من غير تعديل. كان قرار مرسي هذا قرارًا سليمًا لو توافرت لديه القوة والتحالف الشعبي اللذين يمكنانه من تحدي المحكمة الدستورية التي لا يفترض أن تكون لها صلاحيات أصلًا في مرحلة ثورية تسعى إلى تغيير البنية الدستورية برمتها، وفي القلب منها الدستور ذاته، لا الحفاظ على الوضع الدستوري القديم. لكن قرار مرسي أثار استياء كثير من الأطراف السياسية التي بدلًا من وقوفها معه بحسب ما تصوّر مرسي، اتهمته بالمس بسلطة القضاء واستقلاله؛ إذ بدأت هذه القوى تتصرف كمعارضة، وظيفتها أن تعارض، ولم تر نفسها شريكًا في عملية التحول الديمقراطي. وظهر المجلس العسكري كحامي حمى استقلال القضاء! وتكرر الأمر ذاته عندما أصدر مرسي قراره إقالة النائب العام، فلا جرى الحفاظ على السلطة القضائية بعيدًا عن الصراع الثوري، ولا جرى طرح عدالة انتقالية بقضاء استثنائي يتلاءم مع ما أتت الثورة لتغييره في النظام القديم، بشرعية الثورة، وعبر عملية تغيير جذرية. وأثار هذا النوع من المعارك مع القضاء من دون وجود بديل انتقالي أو ثوري جدي حفيظة كثير من القانونيين.

بقي غياب التحالف السياسي - الاجتماعي القوي يلقي بظلاله على تحركات مرسي والمعارك التي خاضها؛ وتجلى ذلك أيضًا عندما اتجه مرسي إلى شخصية تكنوقراط لتأليف الحكومة، بدلًا من شخصية سياسية تمثل معه حلفًا قويًا

---

(1) شهادة سيف الدين عبد الفتاح، مقابلة أجراها معه المؤلف في مقر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة، في 6 أيلول/ سبتمبر 2015.

في مواجهة الدولة العميقة. ففي 24 تموز/ يوليو 2012 كلّف مرسي هشام قنديل تأليف حكومة جديدة تخلف حكومة كمال الجنزوري؛ وأجرى قنديل مشاوراته لتأليف الحكومة التي أدى أعضاؤها اليمين الدستورية أمام الرئيس في الثاني من آب/ أغسطس 2012.

لاحقًا، شهدت الحكومة تعديلات جزئية، لاستيعاب غضب الشارع في بعض الحالات، أو لحسم خلافات داخلية في حالات أخرى، كان أبرزها تعديلات كانون الثاني/ يناير 2013، والتعديلات التي أجريت في أيار/ مايو 2013. وغلب على حكومة قنديل بشكل عام الوزراء المستقلون، أي غير المنتمين إلى أحزاب سياسية؛ جدير بالذكر أن قنديل كان وزيرًا للموارد المائية والري في حكومتي عصام شرف وكمال الجنزوري، وتولى مناصب عدة في هذا المجال الذي تدرج فيه لأعوام. وكان عند تعيينه الأصغر سنًا بين رؤساء الوزراء في تاريخ مصر. واستمر في منصبه إلى أن أطيح مرسي. ومنذ البداية تصرفت حكومته، كأنها حكومة تسيير أعمال، لكن المطالب بقيت تتدفق عليها والتوقعات ترهقها، ولم تكن حكومة مواجهة سياسية تقود المرحلة، وتعتبر مهمتها الرئيسة ترسيخ الثورة ضد النظام القديم.

مثّل مطلب إصلاح أجهزة الأمن في الداخلية وإعادة هيكلتها إحدى القضايا الرئيسة التي بقيت محل جدل في مصر منذ الثورة. من ناحية أخرى، شهد جهاز الشرطة قلاقل واضطرابات وانقسامات في الفترة التي تلت الثورة. وتماهت المطالبات السياسية الآتية من المجال السياسي بإصلاح جهاز الشرطة وإعادة هيكلته مع مطالب فئوية تخص بعض القطاعات، فضلًا عن التنافس والخصومات المكتومة بين بعض الأجنحة داخل الوزارة. لكن التعامل الجزئي مع القضية فرّغ الإصلاح المطلوب من مضمونه.

في 29 تموز/ يوليو 2012 شهدت وزارة الداخلية حركة تنقلات وترقيات كانت الأوسع والأشمل في تاريخها، تضمنت إحالة 454 لواءً على المعاش، إضافة إلى تعيين ستة مساعدين جدد لوزير الداخلية، وستة مديرين للأمن في محافظات الوادي الجديد والفيوم وأسوان ومطروح والشرقية ودمياط، علاوة

على تعيين مدير جديد للإدارة العامة للانتخابات[2]. لكنها كانت تغييرات اسمية، فنهج الوزارة لم يتغير، واتضح ذلك بجلاء حين تحدت الوزارة الرئيس المنتخب نفسه.

قبل أن تعقد الحكومة جلستها الأولى وقعت مذبحة في القرب من معبر كرم أبو سالم في رفح على الحدود المصرية - الإسرائيلية في الخامس من آب/ أغسطس 2012 (السابع عشر من رمضان)، قتل فيها 16 ضابطًا وجنديًا مصريًا وأصيب سبعة آخرون في أثناء تناولهم وجبة الإفطار في عقب أذان المغرب. واستولى الجناة على مدرعتين لقوات الجيش من كمين أمني، ثم حاولوا اقتحام الحدود الإسرائيلية، وتصدى لهم الجيش الإسرائيلي الذى أعلن مقتل ثمانية منهم[3]. توجه مرسي بصحبة وزير الدفاع ورئيس الأركان إلى سيناء. وقبل أن تظهر نتائج التحقيق في هجوم جرى في منطقة حدودية تقع ضمن مسؤولية الجيش، بدأت محاولات إعلامية وسياسية تحميل مرسي مسؤولية يتحملها الجيش. وعلى الرغم من أن الجيش نظم تشييع الجنود، أُهين رئيس الوزراء هشام قنديل خلال الجنازة، وجرى التعرض له بالسباب؛ ويبدو أن استقبالًا مماثلًا أُعِدَّ لمرسي أيضًا، لذلك لم يحضر التشييع، بعد أن حُذِّر من مثل هذا الكمين. وذهب إلى مستشفى القبة العسكري لزيارة الجنود الجرحى، وعاد إلى مكتبه، حيث دعا إلى عقد اجتماع طارئ في قصر الاتحادية في اليوم ذاته (السابع من آب/ أغسطس) لعدد من قادة الأحزاب للاطلاع من المسؤولين العسكريين والأمنيين على آخر التطورات الراهنة. حضر الاجتماع سعد الكتاتني وعصام العريان عن حزب الحرية والعدالة، وعماد عبد الغفور عن حزب النور، وأبو العلا ماضي عن حزب الوسط، وصفوت عبد الغني عن حزب التنمية والبناء، وأيمن نور عن حزب غد الثورة ... وآخرون. أما الشخصيات العسكرية، فحضر منها مدير المخابرات

---

(2) يسري البدري، «ثاني أكبر حركة تنقلات في جهاز الشرطة بجميع أنحاء الجمهورية،» المصري اليوم، 29/ 7/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 7/ 2012، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/150830>.

(3) «مقتل 16 جنديًا مصريًا بهجوم في رفح،» (سي إن إن عربي، 6/ 8/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 7/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.arabic.cnn.com/2012/middle_east/8/6/Egypt-Violence>.

الحربية عبد الفتاح السيسي ووزير الداخلية أحمد جمال الدين[4]، واستثني من الاجتماع وزير الدفاع محمد طنطاوي ورئيس هيئة الأركان سامي عنان.

استمع المؤلف في شأن ما دار في هذا الاجتماع إلى شهادة سيف الدين عبد الفتاح، وكان ممن دُعوا إلى الاجتماع. ووفقًا له، طلب مرسي من أحمد جمال الدين وعبد الفتاح السيسي أن يشرحا للحضور ما جرى، فتكلّما بعمومية بالغة إلى درجة خاطب أبو العلا ماضي الرئيس قائلًا: «نحن لم نأتِ لنسمع كلام عموميات من النوع الذي يقولانه للصحف، ونحن لم نفهم منه شيئًا». كما انتبه سيف الدين عبد الفتاح إلى أن السيسي كان يوجه كلامه إلى مرسي، ولم ينظر إلى الحاضرين أبدًا، وكلما طلب منه الرئيس قائلًا: «كلم الناس!»، كان يعاود توجيه كلامه إلى الرئيس كأنهم غير موجودين[5].

عند هذا المفترق بانت بوضوح مؤشرات قواعد اللعبة السياسية الجديدة. كانت قوى النظام القديم والإعلام الذي يملكه رجال أعمال مصريون (فعليًا أو كواجهة) ومستثمرون من دول خليجية تلقي مسؤولية أي مشكلة تجري في البلاد على الرئيس المنتخب؛ كما أصبحت قوى سياسية أخرى، أيدت الثورة، ترى أن مهمتها الرئيسة هي معارضة مرسي، لا إنجاح المرحلة الانتقالية. «منذ نهاية ثورة 25 يناير، بانفضاضها غير المنظم بعد تنحي مبارك، تميّزت المرحلة الانتقالية بقدرة جهاز الدولة وفلول النظام السابق على توسيع هامش المناورة باستمرار نتيجة تفرّق الثوار، وفُرقة الأحزاب التي نصّبت نفسها وريثة للثورة. واختزلت الثورة على تسمية 'شباب الثورة' الذين يجري احتواؤهم تارة، ونبذهم تارة أخرى. وتركت لهم مهمة العودة إلى الميدان احتجاجًا: مرة بسبب عدم محاكمة

---

(4) مصطفى بكري، «مصطفى بكري يكتب: لغز حادث رفح «الحلقة الأولى»،» الوطن، 28/ 2/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.elwatannews.com/news/details/138846>.

(5) من مقابلة أجراها المؤلف مع سيف الدين عبد الفتاح، في مقر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة، في 6 أيلول/ سبتمبر 2015. يرى المؤلف أن هذا الوصف لافت باعتباره سيميائيات ترمز إلى موقف الأحزاب والمدنيين عمومًا، ومراءاة الأعلى رتبة فحسب. ويقول سيف الدين عبد الفتاح إن أيمن نور الذي كان حاضرًا أكد له أنه تكوّن عنده الانطباع نفسه. وأضاف عبد الفتاح أنه رأى اللواء السيسي ذات يوم بعد أن أصبح وزيرًا للدفاع وهو يعبر ممرًا طويلًا في القصر الجمهوري ليصل إلى الرئيس مرسي ويقبل رأسه.

مبارك ومرة لاستمرار حكم العسكر، ومرات بناء على أجندة معارضة ضد أجندة معارضة أخرى»[6]. وحين حكم مرشح الإخوان بأغلبية انتخابية ضئيلة «سارع للتصرف كائتلاف حاكم يقرر وحده، كما لو أنه كان في دولة ديمقراطية عريقة، وإلى التأكيد يوميًا أن من حق المعارضة أن تعارض، ومن حقه أن يحكم. ولم يفهم على الإطلاق قضية الشراكة والوحدة الوطنية التي يحتاج إليها فعلًا في مواجهة جهاز الدولة القديم على الأقل. وفي المقابل تصرفت المعارضة كمعارضة فحسب، وليس كمسؤول عن التحول الديمقراطي. ومن هنا كانت مهمتها الإفشال فحسب، وأما إنجاح التجربة الديمقراطية فلم يكن من مهماتها. وسرعان ما أدى هذا إلى شرعنة التحالف مع الفلول والنظام القديم، وما لبث أن تحولت الثورة إلى عكسها حين أصبح «النجاح» حليف من تقبل به الفلول والأجهزة، لا حليف من قبل بها»[7]. ففي اللحظة التي انقسم فيها المعسكر المؤيد للثورة إلى سلطة ومعارضة، بدأ كل منهما يتصرف كأن مصر ديمقراطية راسخة عمرها قرن من الزمن على الأقل. وأصبحت المهمة الرئيسة الاستمرار في الحكم من جهة، والمعارضة من جهة أخرى، وما عاد إنجاح المرحلة الانتقالية إلى الديمقراطية مهمة وطنية تستلزم وحدة الطرفين في وجه قوى النظام القديم.

كانت لحادثة رفح تداعيات عدة تتوزع على مستويين: المستوى الأول خاص بالصراع السياسي الداخلي بين المجلس العسكري والرئاسة. فلم يتأخر رد مرسي، حيث استغل الحادثة لإقالة عدد من كبار قادة الجيش، أو نقلهم إلى مناصب جديدة بعيدًا عن العمل في القوات المسلحة، إضافة إلى إقالة مدير جهاز المخابرات العامة. أما المستوى الثاني فهو المتعلق بردة الفعل الأمني والعسكري؛ إذ بدأت القوات المسلحة وقوات الشرطة حملة أمنية واسعة لا تزال مستمرة بعد مرور أكثر من عامين، لمحاربة الجماعات المسلحة المتمركزة في سيناء. وكانت هذه أول مرة منذ توقيع معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية التي تقوم فيها مصر بإدخال آليات عسكرية ثقيلة إلى أرض سيناء بهذه الكثافة، خلافًا لما تنص عليه

(6) عزمي بشارة، «الثورة ضد الثورة، والشارع ضد الشعب، والثورة المضادة،» في: عزمي بشارة، في الثورة والقابلية للثورة، ط 2 مزيدة ومنقحة (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 173.

(7) المصدر نفسه، ص 173-174.

بنود المعاهدة من إخلاء تام للمنطقة الحدودية على الجانب المصري من السلاح ومن أي وجود عسكري مصري.

في السابع من آب/أغسطس 2012 أقال مرسي مراد موافي (رئيس المخابرات العامة) وعيّن مكانه محمد رأفت شحاتة (من داخل الجهاز)[8]، وأقال اللواء عبد الوهاب مبروك (محافظ شمال سيناء) وعيّن محمد أحمد زكي قائدًا للحرس الجمهوري (الذي قبض على مرسي لاحقًا بعد الانقلاب). واتخذ في الأيام التي تلت مجموعة قرارات مفاجأة دوّى صداها في أرجاء مصر. وكان من شأن هذه القرارات تغيير موازين القوى بين مؤسسة الرئاسة والقوات المسلحة، لمصلحة الأولى؛ إذ أقال وزير الدفاع محمد حسين طنطاوي، ورئيس الأركان سامي عنان، وأحالهما إلى التقاعد، وعيّن الفريق أول عبد الفتاح السيسي وزيرًا للدفاع[9]، واللواء صدقي صبحي في رئاسة أركان الجيش[10]. وثمة رأي وجيه يفيد أن هاتين الإقالتين كانتا نتاج تفاوض بين مرسي ورئيس المخابرات العسكرية، عبد الفتاح السيسي[11].

لم يكن مرسي في رأي أحد الباحثين رئيسًا قويًّا قادرًا على إطاحة قيادة الجيش من دون انقلاب داخل الجيش نفسه قام به ضباط طموحون. فما حدث

(8) الذي كان رئيسًا للجهاز طوال عهد مرسي من دون أن يقوده بالفعل، حيث رفضت الدولة العميقة أن تنقاد لمن عينه مرسي. ومن الجدير بالذكر أنه كان من أول من أطيحوا بعد الانقلاب مباشرة، وعين مستشارًا للرئيس الموقت عدلي منصور للشؤون الاستراتيجية، لكنه لم يمارس مهماته في هذه الوظيفة.

(9) في كتابه الشعب يريد، يذكرنا جلبير أشقر أن السيسي اشتُهر في منصبه رئيسًا لجهاز المخابرات العسكرية بتصريحاته في حزيران/يونيو 2011، التي برر فيها كشوفات العذرية المذلة والمهينة لسبع عشرة متظاهرة، وفعل ذلك بشكل محرج حتى للمجلس العسكري الذي اضطر إلى التنصل منها علنًا. انظر: جلبير الأشقر، الشعب يريد: بحث جذري في الانتفاضة العربية، ترجمة عمر الشافعي (بيروت: دار الساقي، 2013)، ص 280.

(10) «مصر إقالة مدير المخابرات العامة مراد موافي،» (إيجي برس، 8/8/2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/6/2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.egy-press.com/storydetails.aspx?StoryID=16354#.Vb3pbPmqqko>.

(11) David Ottaway and Marina Ottaway, «Egypt's Leaderless Revolution,» *Cairo Review of Global Affairs*, no. 17 (Spring 2015), Retrieved on 6/6/2015, from the Web: <http://www.aucegypt.edu/gapp/cairoreview/pages/articleDetails.aspx?aid=791>.

بالفعل كان انقلابًا داخل المؤسسة العسكرية أُقصي فيه كبار الضباط من ضباط آخرين طموحين. ففي رأي هذا الباحث، لم يمارس مرسي الدور الرئيس هنا، لكنه كان طرفًا مفيدًا في تقديمه الغطاء لذلك، وسعيدًا بمشاركته على هذا النحو؛ إذ أراد مرسي والمجلس العسكري إخراج طنطاوي وزمرته من الجيش في ترتيب متبادل المنفعة، إلا أن المجلس العسكري هو من اتخذ القرارات. وعلى الرغم من أن جماعة الإخوان المسلمين دعمت مرسي، لكن لو صح دعم المجلس العسكري للطنطاوي، لكان مرسي مضطرًا إلى محاربة الجيش والبيروقراطية والقضاء وباقي مؤسسات الدولة العميقة. في الواقع، كان المجلس العسكري أقوى بكثير من مكتب الرئاسة أو جماعة الإخوان المسلمين، ما يعني أن ما جرى هو انقلاب عسكري، ويقول الباحث إنه سرت شائعات أن مثل هذا الانقلاب كان على وشك الحدوث. لكننا لم نلحظ وجود مثل هذه الشائعات. ومن المرجح أن الجيش أبلغ الولايات المتحدة بهذا (حيث إن أغلبية أعضاء المجلس العسكري كانت لهم علاقات قوية بالولايات المتحدة)، وكما تشير التقارير، جرى إعلام الولايات المتحدة مسبقًا بحدوث تغييرات في المجلس العسكري[12].

لكننا لا نرجح الرأي القائل إن التغييرات كانت تحرك ضباطًا ضد طنطاوي وعنان. ونميل إلى الاعتقاد أن إطاحة طنطاوي وعنان وغيرهما كانت بمبادرة مرسي، لكن ربما بترتيب مع ضباط طموحين من أمثال عبد الفتاح السيسي الذي كان قادرًا بحكم منصبه كمدير مخابرات الجيش على تزويد مرسي بمعلومات كافية عن أثر مثل هذه الخطوات في الجيش. ورأينا أن طنطاوي وعنان لم يحاكما وحظيا بتعامل مختلف نمّ عن احترام مكانتيهما. كان هذا قرارًا رئاسيًا جرى تنسيقه مع القيادة البديلة لطنطاوي وعنان.

إضافة إلى ذلك، أقال مرسي عددًا من كبار قادة الجيش، كما عيّن المستشار محمود مكي نائبًا له. وفي السياق ذاته ألغى مرسي الإعلان الدستوري المكمل الذي أصدره المجلس الأعلى للقوات المسلحة قبل أيام من إعلان نتيجة الانتخابات الرئاسية الذي هدف إلى تكبيل الرئيس الجديد المنتخب والحد من

---

(12) H. A. Hellyer, «Military or President: Who Calls the Shots in Egypt,» (Commentary, Royal United Services Institute (RUSI), 24 August 2012), Retrieved on 28/6/2015, from the Web: <https://www.rusi.org/analysis/commentary/ref:C50379EA7E956C/#.VY_YmfmqpBd>.

صلاحياته. غير أن الباحث نفسه لم يرَ هذا الأمر، ولا يمكن أن يكون إلغاء الإعلان المكمل نتيجة انقلاب عسكري. فالإعلان الدستوري المكمل أثار معارضة واسعة في الرأي العام المصري عمومًا، لذا قوبل إلغاؤه بترحيب واسع، وانسحب الموقف نفسه على التغييرات التي أجراها مرسي في قيادة القوات المسلحة، بالنظر إلى الصورة الذهنية السلبية التي ترسبت في أذهان قطاعات من المصريين عن الدور السياسي للجيش في المرحلة الانتقالية الأولى التي تولّى فيها المجلس العسكري مقاليد الحكم.

كانت التغييرات التي أجراها مرسي في ذلك اليوم اللحظة التأسيسية الحقيقية لشرعيته، في ظل شعبية الإجراءات نفسها وتطلع المصريين إلى وجود رئيس دولة قوي قادر على فرض سلطته، بعد فترة من الفوضى والارتباك[13].

كان مرسي في أوج قوته في تلك اللحظة، وأخفقت دعوة قوى سياسية بقيادة نائب مجلس الشعب السابق، محمد أبو حامد، إلى تنظيم تظاهرة مليونية في 24 آب/ أغسطس 2012 لإسقاط حكم جماعة الإخوان المسلمين وإطاحة مرسي[14]. وأخفقت هذه الدعوة إخفاقًا ذريعًا، حين لم يستجب لها إلا عددٌ قليل جدًا قياسًا بالتظاهرات الكبرى التي عرفتها مصر طوال أكثر من عام ونصف عام بعد اندلاع الثورة[15].

---

(13) من غرائب نشر الخرافات ونظريات المؤامرة التي لا تنتهي نشير إلى أن هذا التوظيف الذكي من مرسي لمذبحة رفح، دفع بعضهم إلى ترويج اتهامات مبطنة، وصارت أكثر صراحة بعد تراجع مكانته لاحقًا على المستوى الشعبي، أن جماعة الإخوان المسلمين هي من دبّر مذبحة رفح بوصفها كانت المستفيد السياسي الأول منها. وبموجب هذا التنقيب بأثر تراجعي عن المسؤول بدءًا بسؤال من المستفيد، فإن كل من يحارب الإرهاب يحظى بشعبية ما نتيجة ذلك، مسؤولًا عن الإرهاب. ويصبح من يحارب الاحتلال ويحظى نتيجة ذلك بشرعية وطنية متواطئًا مع الاحتلال لتلميع صورته... المشكلة الكبرى في منطق إثارة الشائعات السياسية ضد الخصوم عربيًا هو الشد بالتفكير العقلاني إلى الخلف، بترويجها للتفكير الخرافي، واعتبار الحجة المقبولة هي التي تناقض التفسير المنطقي السليم للأشياء.

(14) «فشل مليونية إسقاط الإخوان المسلمين في مصر: القوى المؤيدة للجماعة تطلق مليونية «حماية الشرعية» ردًا على «24 أغسطس»،» (العربية نت، 24/8/2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 4/7/2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/articles/2012/08/24/233888.html>.

(15) لكن هذا النهج تواصل، واتضح بعد ذلك أنه جاء بتشجيع من عبد الفتاح السيسي ومكتبه فيما أظهرته التسريبات التي خرجت من مكتب وزير الدفاع بعد الانقلاب وقبل تقلده الرئاسة، وبقي يتصاعد حتى إسقاط محمد مرسي. وبعد أقل من عام، نجحت دعوات مشابهة في ربيع عام 2013.

في لحظة القوة والشرعية الثورية كمنت الفرصة التاريخية لطرح حزمة إصلاحات ثورية جذرية، والقيام بسلسلة إجراءات ضد قوى النظام السابق. وفي هذه اللحظة كانت القوى السياسية المؤيدة للثورة جاهزة للتعاون مع من يقوم بها، لكن مرسي لم يقدم على ذلك واستغنى عن التحالفات، معتقدًا أنه وجد في رئيس المخابرات العسكرية عبد الفتاح السيسي الذي عيّنه وزيرًا للدفاع، حليفًا جديدًا يمكنه الاعتماد عليه.

لم يحاسب السيسي على الجرائم التي ارتكبتها المخابرات العسكرية طوال مرحلة الثورة وما بعدها. وآثر مرسي التغاضي عنها في أثناء بحثه عن حليف قوي في الجيش. وفي ما عدا انطلاء حيل السيسي على مرسي حين قدم نفسه إليه على أنه رجل متدين ورع، لا يُعتبَر التدينُ معيار كفاءة لتسنم منصب حكومي إلا من منظور من لا يتصرف كرئيس. ووقع مرسي في خطأ كبير حين عيّن مسؤول المخابرات العسكرية وزيرًا للدفاع؛ فهو بحكم عمله يعرف أسرار الضباط الشخصية ونقاط ضعفهم، إضافة إلى سيطرة المخابرات العسكرية عمومًا على أمن الدولة منذ اقتحام مقارها، الأمر الذي مكّنه من السيطرة على شبكة اتصالات ومعلومات مباحث أمن الدولة، ومنها كل ما يتعلق بالإعلام والأحزاب والأفراد والحياة السياسية في البلد... باختصار، كان تعيين السيسي خطأ مرسي كلّفه الرئاسة، ودفعت مصر ثمنه غاليًا.

كان عبد الفتاح السيسي بارعًا في جعل من يتحدث إليه يظن أنه ينتمي إلى تياره، فالناصريون اعتبروه ناصريًا، واعتقد الإسلاميون أنه إسلامي. وكان يغالي في إظهار ولاءه للرئيس والتعبير عنه، الأمر الذي نلمح دلائله في شهادات وزراء حضروا معه اجتماعات مجلس الوزراء واللجنة الأمنية[16]. ومن المؤشرات

---

(16) تكشف شهادة الوزير محمد محسوب، في برنامج شاهد على العصر على قناة الجزيرة، عن كثير من أبعاد هذا التآمر، انظر: «محسوب: السيسي بالغ في نفاق مرسي، ج 9،» (برنامج شاهد على العصر، الحلقة 9، الجزيرة نت، 30/ 3/ 2014)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/4EWhPX>.

يهمني في هذا السياق ذكر أن المؤرخ المصري المعروف محمد الجوادي اعتبر، في حديث عن هذه المرحلة مع المؤلف في 7 أيلول/ سبتمبر 2015، أن مظاهر النفاق والتودد كانت حقيقية ولم تكن تآمرية، وأن طموح شخصية مثل السيسي لم يتجاوز أن يكون وزير دفاع يخدم الرئيس مثل أي وزير دفاع =

بالغة الدلالة على رغبة مرسي في التصالح مع الدولة العميقة دفاعه عن عنان وطنطاوي علانية حين بدأ التحقيق في منتصف تشرين الأول/ أكتوبر 2012 في شأن بلاغات ضدهما تتعلق بجرائم قتل متظاهرين في أثناء الثورة[17]. كانت هذه استراتيجية مرسي، ولم تكن زلة أو خطأ؛ إذ أدرج ضمنها أيضًا عدم نشر تقرير لجنة التحقيق في شأن ممارسات الجيش القمعية ضد المتظاهرين. يناقض هذا الركون للعسكر اتهام مرسي السيسي في خلال دفاعه عن نفسه أمام المحكمة التي أُنشئت لمحاكمته في ما عرف إعلاميًا بـ «قضية التخابر مع حركة حماس». وفيه حمّل مرسي قادة القوات المسلحة، ومنهم السيسي، مسؤولية «الدماء التي أريقت بعد ثورة 25 يناير 2011 وحتى توليه الرئاسة»، مؤكدًا أن أفرادًا من المخابرات الحربية التي كان يرئسها السيسي احتلوا غرفًا في عدد من المباني في ميدان التحرير وكانت معهم أسلحة، كاشفًا عن أن هذا ما أظهره تقرير لجنة تقصي الحقائق الصادر في نهاية عام 2012. وعلل مرسي عدم إلقائه القبض على السيسي والضباط المسؤولين عن هذه الجريمة خشية التجريح بالمؤسسة العسكرية، و«حتى لا يقال إن رئيسها مجرم وانتظرتُ نتيجة التحقيقات حتى تبقى المؤسسة مصونة...»، كما اتهم السيسي بالانقلاب من خلال التآمر ضده بالتعاون مع رئيس المحكمة الدستورية عدلي منصور ووزير الداخلية محمد إبراهيم لإزاحته عن الحكم[18].

في الحقيقة دانت نتائج التحقيق ممارسات أفراد وقادة عسكريين بالفعل، لكن سوق مرسي «خشيته» على سمعة المؤسسة العسكرية مبررًا عدم نشر نتائج

= آخر، ومثل طنطاوي. لكن السيسي اغتنم الفرصة التي أتيحت له بعد إنهاك منصب الرئاسة ومحاصرته والتضييق عليه من قوى أخرى، وأنه استفاد من كثير من المشورة في هذه الفترة. نورد هذا الرأي لأنه يختلف تمامًا عن تقديرات أخرى، لا يقل عنها وجاهة.

(17) كان ذلك في 18 تشرين الأول/ أكتوبر 2012. انظر: محمد عبد الرؤوف ومحمد أحمد، «مرسي: ما نشر عن طنطاوي وعنان مرفوض وأنا على اتصال دائم بهما،» الشرق الأوسط، 2012/10/19، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2015/7/3، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=700427&issueno=12379#.Va3Xx_mqqko>.

من اللافت أن الإخواني السابق كمال الهلباوي الذي أيد الانقلاب لاحقًا هاجم مرسي لدفاعه عن طنطاوي وعنان، وطالب بمحاكمتهما.

(18) «مرسي: السيسي والمجلس العسكري يتحملون مسؤولية «قتل المتظاهرين بعد ثورة يناير»،» (بي بي سي عربي، 2015/1/18)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2015/7/7، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/01/150118_egypt_morsi_trial>.

التحقيق أمر غير مفهوم؛ كما أن تلكؤه مستغرب، إلا إذا لم يكن حريصًا على سمعة الجيش بقدر حرصه على كسب الجيش إلى جانبه. وأصبح تلكؤه كارثيًا مع وضوح التوجهات الانقلابية بدءًا من آذار/ مارس 2013، الأمر الذي يبين سذاجة مرسي كسياسي أُلقيت على عاتقه مسؤولية اتخاذ قرارات في أوضاع بالغة التعقيد.

في الثلاثين من آب/ أغسطس 2012، أي بعد شهرين من انتخابه، زار مرسي العاصمة الإيرانية طهران للمشاركة في قمة دول عدم الانحياز. وكانت هذه الزيارة الأولى لرئيس مصري منذ الثورة الإيرانية التي أطاحت الشاه في عام 1979، حيث سادت القطيعة بين البلدين منذ تأسيس الجمهورية الإسلامية، ولا سيما بعد استضافة أنور السادات شاه إيران في مصر بعد إطاحته. واستمرت القطيعة طوال عهد مبارك[19]. وفي خطابه إلى المؤتمر، حافظ مرسي على موقف نقدي صريح تجاه السياسة الإيرانية، إلى حد أن المترجم الإيراني الرسمي حوّر أقواله عند ترجمتها من العربية إلى الفارسية في البث الرسمي. لكن مرسي بثّ أيضًا إشارات على حدوث تغيّر في التوجه أحادي البعد في السياسة الخارجية المصرية، ورغبة في قدر من الاستقلالية في السياسة الخارجية المصرية[20]، وهي الإشارات نفسها التي التُقطت دوليًا في أثناء زيارته إلى الصين قبل زيارته إلى الولايات المتحدة.

ثمة محطة أخرى مهمة تمثلت في وفد الدبلوماسية الشعبية الذي زار إيران خلال حزيران/ يونيو 2011، وضم عددًا من الشخصيات العامة. لكن يلاحظ هنا موقف المخابرات العامة من زيارة وفد الدبلوماسية الشعبية حينذاك الذي اتهم السكرتير الثالث في مكتب رعاية المصالح الإيرانية في القاهرة بالتجسس،

(19) فيديو تسليم مصر رئاسة القمة الإسلامية إلى إيران وكلمة مرسي التي أوضح فيها الموقف المصري الذي دلل على تغير هذه العلاقة. انظر: «كلمة الرئيس مرسي في قمة عدم الانحياز بطهران - إيران»، على يوتيوب، في 30/ 8/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=tdONycLBBHY>.

(20) بعد ثورة يناير تعالت أصوات منادية بتطبيع العلاقات بين مصر وإيران، لأن القطع مع سياسة نظام مبارك في السياسة الخارجية يُعد من معايير نقل الثورة إلى السياسة الخارجية المصرية، وكان ملف العلاقة مع إيران أحد أبرز الملفات المثيرة لجدل المعارضة خلال عهد مبارك. في هذا السياق برزت محاولات خجولة لتطبيع العلاقة بين البلدين، منها تصريح وزير الخارجية السابق نبيل العربي الداعي إلى عودة العلاقات، على الرغم من تراجعه عنه بعد ذلك تحت ضغط خليجي.

ورُحِّل إلى إيران على الطائرة نفسها التي أقلّت الوفد. كان ذلك مؤشرًا إلى رفض أجهزة الدولة التوجه الجديد نحو طهران. وفهم هذا الموقف يفيدنا في استيعاب محدودية الأثر الاستراتيجي لزيارة مرسي بعد ذلك في العلاقات بين البلدين، حيث لم تشهد اختراقًا حقيقيًا يحظى باستمرارية في ظل الاضطرابات الإقليمية السائدة؛ لذا فبعد عزل مرسي بقيت العلاقات المصرية - الإيرانية فاترة، على الرغم من محاولات رسمية مصرية بعد الانقلاب فتح خطوط مع حكومة المالكي في العراق، وأخرى غير رسمية مع نظام بشار الأسد في سورية. ولم تتجاوز زيارة مرسي في هذا السياق أهميتها الرمزية، وكذلك كانت زيارة أحمدي نجاد إلى القاهرة في شباط/ فبراير 2013[21].

أثار استقبال مرسي إسماعيل هنية[22]، بشكل بروتوكولي رسمي ردات فعل متباينة بين ترحيب كبير وغضب عارم في أوساط النخبة[23]. واعتبر هنية أن «مصر الجديدة بقيادة الإخوان المسلمين، غيرت المعادلة في المنطقة» وأنها «تعود لفترة ذروتها بفضل التأييد الكامل الذي يقدمه الشعب المصري للقضية الفلسطينية»[24]. واحتج رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس رسميًا من خلال السفير الفلسطيني في القاهرة، مستوضحًا الحكومة المصرية استقبال هشام قنديل هنية الذي أقاله عباس، واستغرب أن يُستقبل بشكل بروتوكولي رسمي. تجاهل مرسي الأمر، مؤثرًا تأكيد التزام دور فاعل لمصر في المصالحة الفلسطينية[25]، كأنما يطمئن السلطة

---

(21) «أحمدي نجاد يصل إلى مصر في أول زيارة لرئيس إيراني،» (بي بي سي عربي، 5/ 2/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/02/130205_iran_egypt_nijad_visit>.

(22) رئيس الوزراء الفلسطيني السابق عن حركة حماس بعد انتخابات عام 2006، والقائد السياسي البارز في صفوف الحركة في قطاع غزة.

(23) «ارتياح في غزة من لقاء مرسي وهنية،» (الجزيرة نت، 27/ 7/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/W2jAIG>.

(24) ««السابعة» الإسرائيلية: مرسي وعد هنية بغطاء أمني استراتيجي لحكومة حماس،» الوطن، 31/ 10/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.elwatannews.com/news/details/69082>.

(25) «السلطة الفلسطينية تحتج على استقبال هنية في مصر،» الأخبار، 19/ 9/ 2012، نسخة مؤرشفة على موقع مصرس، تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.masress.com/elakhbar/185140>.

الفلسطينية بأنه سيقوم بدور متوازن بين السلطة وحكومة غزة. وفي مقابل وعود مرسي الاهتمام بأوضاع القطاع تحدث مستشار عباس عن «خطورة قبول مصر تحمل مسؤولية قطاع غزة وإبعاد إسرائيل من مسؤوليتها الأصيلة باعتبارها قوة الاحتلال التي تفرض الحصار على الشعب الفلسطيني»[26]، وهي الحجة التي كثيرًا ما برّر فيها نظام مبارك حصار القطاع. ولم يكن مثل ذلك مطروحًا، وكانت هذه المبالغة وسيلة سلطة رام الله للضغط على مرسي في أوساط الرأي العام المصري، مع أن مرسي تعامل مع عباس وهنية نائيًا بنفسه عن الانحياز الموروث إلى السلطة في عهد مبارك والمجلس العسكري. وأثار تقارب مرسي مع حماس واستعداده أداء دور في المصالحة ورفع الحصار عن القطاع غضب الإسرائيليين أيضًا.

تجلت التحولات في توجه الرئاسة أيضًا في الاحتفالات السنوية التي تعقد لمناسبة انتصار الجيش المصري في حرب أكتوبر 1973؛ إذ شهد الحفل الذي أقيم في ستاد القاهرة في تشرين الأول/ أكتوبر 2012 حضور عدد من القادة الإسلاميين والجهاديين، وهذا أمر غير معهود في مثل هذه المناسبات، ولا سيما أن الدولة المصرية خاضت على مدار العقود الماضية حربًا ضد جماعات إسلامية متطرفة. وكان بعض هذه الجماعات يكفّر الحكام المصريين ويشن حربًا إرهابية على مؤسسات الدولة، ولا سيما المؤسسة الرسمية. كما كان لافتًا حضور طارق الزمر، ابن عم عبود الزمر أحد الضالعين في اغتيال أنور السادات الذي بقي عبور القناة في حرب أكتوبر منجز نظامه السياسي والعسكري الأهم الذي أسس به شرعيته؛ لم يقارب المعارضون هذه الظواهر كمصالحة إسلامية مع الوطنية المصرية واندماج فيها، بل استخدموها لإثارة استياء الرأي العام المصري. ورُبط حضور هؤلاء جميعًا مع غياب طنطاوي وزير الدفاع السابق وعنان رئيس الأركان السابق، ولا سيما أنهما شاركا في هذه الحرب. فبدا كأن الأمور لا تجري كما يفترض أن تكون، كأن مجريات ما بعد الثورة مخالفة لنظام الأمور. كما لوحظ أن مرسي لم يذكر أنور السادات مرة واحدة في الخطاب الذي ألقاه لنحو ساعتين كاملتين، ما أثار جدلًا كبيرًا آخر.

---

(26) «مستشار «أبو مازن» لـ «الوطن»: دعم مصر لـ «حماس» لا يجب أن يكون على حساب المشروع الفلسطيني،» الوطن، 2012/9/20، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2015/6/7، على الموقع الإلكتروني: <http://www.elwatannews.com/news/details/51319>.

المفارقة أن الدولة عادت إلى صراعها المعهود لجماعات الإسلام السياسي، والجهادية منها بالتحديد، بعد أقل من عام، وانخرطت في صدام سياسي معها وقتال مستمر في شبه جزيرة سيناء التي كانت ميدان حرب أكتوبر؛ فصارت الدولة تسعى إلى تطهيرها من وجود هذه الجماعات، بدلًا من سعيها إلى تطهيرها من الاحتلال الإسرائيلي قبل نحو أربعة عقود. بدا كأن وجود الإسلام السياسي في الحكم ظاهرة عابرة مخالفة للعقل السليم[27].

كان مصدر الارتباك والتشويش أن الرئيس المنتخب لم يتصرف باعتباره ممثل ثورة مهمته قلب نظام الحكم برموزه وجهازه، كما فعل الخميني في إيران ومدعيه العام الذي أصدر أحكام إعدام بالجملة وفرض تغييرًا كاملًا على جهاز الدولة وأذرعه المختلفة من قضاء وأمن وحكومة ورموزها ومناسباتها، فلم تهم الخميني رموز المرحلة الماضية، وأحل محلها رموزًا أخرى مختلفة وخطابًا وثقافة جديدين، وفرض سيطرة كاملة على الإعلام ... من ناحية أخرى لم يتصرف مرسي كرئيس توافقي إصلاحي هدفه تمرير المرحلة الانتقالية نحو الديمقراطية بأوسع توافقات سياسية اجتماعية ممكنة. لم يكن مرسي قادرًا على كسر النظام القديم بالقوة مثل الخميني، ولا جاهزًا للدخول في تحالفات شعبية واسعة تفرض الإصلاحات؛ لذلك هاجمه الثوريون، وهاجمه الإصلاحيون، واستضعفه النظام القديم.

في العاشر من تشرين الأول/ أكتوبر 2012 قضت محكمة جنايات القاهرة، برئاسة حسن عبد الله، ببراءة جميع المتهمين في قضية موقعة الجمل[28] التي وقعت في الثاني من شباط/ فبراير 2011 في ميدان التحرير والمنطقة المحيطة به، وقُتل فيها متظاهرون سلميون. وكان الأربع وعشرون شخصية سياسية المتهمة

(27) الإثارة الإعلامية في هذا الأمر تظهر في استدعاء قضية اغتيال السادات برمتها لهذا المشهد. انظر: صبري عبد الحفيظ، «غضب شعبي بسبب حضور قتلة السادات إحتفالات حرب أكتوبر،» إيلاف، 7/ 10/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://elaph.com/Web/news/2012/10/766452.html>.

(28) «الحكم بالبراءة على جميع المتهمين في موقعة الجمل: في مقدمتهم الشريف وسرور وكامل وأبو العينين وعائشة عبد الهادي،» (العربية نت، 10/ 10/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/articles/2012/10/10/242997.html>.

بارتكابها مرتبطة بالنظام السابق والحزب الوطني. ولتجنّب نقد جهاز القضاء برمته، تركّز النقد على عدم استعداد النائب العام للمحكمة لناحية كفاية الدلائل وتناقض الإفادات. فالقضاة بحسب المزاج السياسي المصري المنتشر في تلك الفترة، يحكمون بموجب ما يُقدَّم إليهم من بيّنات ودلائل.

جدير بالذكر أن هذه لم تكن القضية الوحيدة المرتبطة بقتل المتظاهرين التي بُرِّئ فيها المتهمون من ضباط شرطة ورموز سياسية مرتبطة بالنظام السابق. واللافت كذلك أن أغلبية هذه المحاكمات نظمت تحت ضغط القوى الثورية حين هيمنت على الشارع؛ ولم يقتصر الأمر على تبرئة المتهمين في هذه القضايا، فمع تحوّل موازين القوى في مصر بين الثورة والثورة المضادة لمصلحة الأخيرة، خضع كثير من الشخصيات والرموز السياسية التي ارتبطت بثورة 25 يناير لمحاكمات، وأدين معظمهم. وفي هذا السياق يصح الادعاء أن المحاكمات المرتبطة بالتطورات السياسية التي شهدتها مصر منذ الثورة كانت تعكس إلى حد كبير موازين القوى السياسية بين أطراف الصراع السياسي، سواء من حيث إجراء هذه المحاكمات في حد ذاتها وهوية الأشخاص الذين حوكموا فيها، أم من حيث الأحكام التي صدرت عنها. لكن ميل المحاكم الطبيعي كان إلى النظام القديم، فما أن انشقت القوى الثورية وأحس القضاء باستعادة القوى الأمنية والجيش مكانتيهما، حتى تحوّل إلى أمضى أسلحة النظام القديم ضد التغيير.

بعد صدور هذا الحكم بيومين، أي في 12 تشرين الأول/ أكتوبر 2012، أصدر مرسي قرارًا بإقالة النائب العام عبد المجيد محمود، وتعيينه سفيرًا لمصر في الفاتيكان. وبمثل ما استغل مرسي واقعة مذبحة رفح في التخلص من خصومه في المؤسسة العسكرية بوصفهم الأقرب لتحمل المسؤولية عن هذا الحدث، كذلك استغل مرسي الأحكام بالبراءة التي صدرت في قضية موقعة الجمل، التي أثارت غضبًا شعبيًا كبيرًا، وتخلص من النائب العام في هذا المناخ السياسي والشعبي المواتي لقرار كهذا. وجاءت إقالته في سياق إعلان دستوري عزل عبد المجيد محمود[29]، وتعيين طلعت إبراهيم مكانه.

---

(29) أخذ طارق البشري على الرئيس فصل شخص وتعيين آخر بقانون، بل بما هو أشمل من القانون وهو الإعلان الدستوري. فهذه لا تسن لشخص بعينه، ولا لمعالجة قضية عينية فحسب.. بل=

رفض محمود الاستجابة لقرار مرسي، وأعلن أنه مستمر في عمله. ولم يستند هذا الموقف في رأينا إلى شجاعة فردية، بل كان مسنودًا من أجهزة الدولة العميقة. كما أعلن رئيس نادي القضاة من رجالات عهد مبارك أحمد الزند في اجتماع طارئ تضامنه مع النائب المُقال. وجدير بالذكر أن موقف الزند هذا لم يكن الأول من نوعه في تصديه للهيئات المنتخبة[30]، ويمكن القول إنه كان رأس حربة داخل السلك القضائي في مناهضة التحول الديمقراطي. ويشار هنا إلى أنه سبق أن حرّض القضاة ضد مجلس الشعب المنحل معتبره شوكة في ظهر مصر[31].

كانت إقالة عبد المجيد محمود مطلب القوى الثورية الذي رُفع كثيرًا في التظاهرات، لكن ما أن أقيل (بالتحديد بعد تبرئة المتهمين بموقعة الجمل) حتى انضمت إلى المعترضين على إقالته قوى مؤيدة لثورة يناير، ادعت أن الخطوة هدفها «أخونة النيابة». وزارت النائب المُقال تضامنًا شخصيات عرفت بتأييدها لثورة يناير مثل حمدين صباحي. وكان تراجع مرسي عن قرار الإقالة أول انتصار مباشر للنظام القديم في مواجهة مباشرة مع الرئيس المنتخب. وبعد تحقيق هذا «الإنجاز» بدأ التحرك يتخذ شكل ثورة مضادة شاملة هدفها إسقاطه.

= تسن كقاعدة عامة. انظر: طارق البشري، ثورة 25 يناير والصراع حول السلطة (القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم، 2014)، ص 107.

(30) «النائب العام عبد المجيد محمود يرفض قرار مرسي تعيينه سفيرا لدى الفاتيكان،» (فرانس 24، 12/ 10/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/bFwzgk>.

(31) يمثل الزند أحد رموز «الدولة المصرية العميقة» في جناحها القضائي الذي يمثل تيارًا لا يؤمن باستقلال القضاء، ولا يجد حرجًا في إلحاقه بالسلطة التنفيذية، من منظور يعتبر القضاء ضمن أسلحة الصراع السياسي، وعليه أن يعمل كجزء من النظام السياسي المصري، يحميه ويدافع عنه ويعاقب معارضيه بقرارات تتخذ صفة «أحكام باسم الشعب». من هنا يمكن أن نفهم كيف لقاضٍ مثله أن يستمر في الدفاع عن نظام مبارك بعد قيام الثورة ونيله من التيارات الثورية، وهو من أغمضَ عينيه عن عمليات التزوير كلها في انتخابات 2005 و2010، ونفهم كذلك تأديته دور بارز بين الداعين الأوائل إعلاميًا وميدانيًا إلى حوادث 30 حزيران/ يونيو 2013، وتعبيره الفج عن أهمية تحالف القضاء مع الجناح الأمني الأكثر تشددًا في السلطة، من القوات المسلحة والشرطة والمخابرات، فضلًا عن الإعلام الرسمي المؤيد للنظام. انظر: «وزير العدل المصري أحمد الزند... قائد أعداء ثورة يناير،» العربي الجديد، 20/ 5/ 2015، تم الاطلاع عليه بتاريخ 21/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/mkdD04>.

ازدادت حدة الاستقطاب بين جماعة الإخوان المسلمين وحلفائهم القلائل من جهة، وغيرهم من القوى والأحزاب من جهة أخرى. ففي 12 تشرين الأول/ أكتوبر 2012 وقعت اشتباكات دامية بين أنصار جماعة الإخوان المسلمين ومجموعات ثورية في ميدان التحرير، ضمن مجريات جمعة «كشف الحساب» التي دعت إليها القوى الثورية، لمناسبة مرور مئة يوم على حكم مرسي، وغايتها محاسبته على ما أنجزه وما لم ينجزه من وعود قطعها خلال حملته الانتخابية في برنامجه المطروح تحت مسمى «مشروع النهضة». وكان أفراد من جماعة الإخوان المسلمين قد حاولوا التظاهر في اليوم ذاته، وتمركزوا في جوار المتحف المصري، غير أن موضوع تظاهرتهم كان الاحتجاج على تبرئة المتهمين في موقعة الجمل، ودعم موقف مرسي في معركته مع النائب العام والأطراف الداعمة له. وكان سبب اختيار المكان عدم رغبتهم في ترك الميدان لخصومهم، على الرغم من أنهم أصبحوا حزب السلطة. وأعلنت وزارة الصحة عن أن الإصابات نتيجة الاشتباكات بلغت 42 مصابًا، أصيب بعضهم بجروح في الوجه والرأس نتيجة التراشق بالحجارة، فيما وصلت تقديرات لاحقة ببلوغ عدد المصابين أكثر من 140 مصابًا.

كانت القوى المعارضة لمرسي قد دعت أولًا إلى المشاركة في تظاهرة جمعة «كشف الحساب»، لذلك اعتُبر ما جرى محاولة إخوانية لإفساد ذلك اليوم، وأن الإخوان كانوا الطرف البادئ بالاعتداء في الاشتباكات التي جرت. وهكذا خرجت دعوة جديدة إلى تظاهرة في الجمعة اللاحقة بعنوان «مصر مش عزبة»[32]. وجدير بالذكر أن تلك الواقعة كانت مفتتح مسلسل اشتباكات ميدانية بين أنصار مرسي ومعارضيه، تكررت وتزايدت وتيرتها بالتدريج على مدار الشهور التالية، ولم تنقطع حتى إطاحة مرسي في منتصف عام 2013. وكانت هذه مناسبة لدخول

---

(32) فيديو «جمعة مصر مش عزبة احتجاجًا على هيمنة الإخوان»، قناة أصوات مصرية على يوتيوب، في 2012/10/19، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=6Nh02bTYszQ>.

انظر أيضًا: أحمد إمبابي ووليد عبد الرحمن، «حرب كر وفر بين الثوار والإخوان في «موقعة جمل» جديدة بالتحرير،» الشرق الأوسط، 13/ 10/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://classic.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12373&article=699456&feature=#.VASQvcWSzg4>.

عصابات مسلحة منظمة من البلطجية الذي يُشك باستئجار خدماتها من أجهزة الدولة وبقايا الحزب الوطني، ينتقلون من موقع تظاهر إلى آخر بهدف استخدام العنف وإثارة والشغب. استخدم هؤلاء مشاعر الاستقطاب الحادة والشجارات بين أنصار التيارين. وكان أكثرها خطورة فض أنصار مرسي اعتصام الاتحادية في 5 كانون الأول/ ديسمبر 2012، فبعده سادت حال القطيعة بين مرسي ومعارضيه من حلفاء الأمس في ثورة يناير.

نذكّر هنا بتصريح مهم لرئيس حزب الوسط أبو العلا ماضي عن ظاهرة «البلطجية»، نعتقد أنه دفع ثمنه غاليًا في ما بعد في تعامل سلطات الانقلاب معه، ومع حزبه. تحدث أبو العلا ماضي في جلسة نقاشية في صالون مفتوح لحزب الوسط في 24 آذار/ مارس 2013[33]، أن محمد مرسي أخبره أن المخابرات العامة أنشأت تنظيمًا مكوّنًا من 300 ألف بلطجي منذ عدة سنوات[34]، منهم 80 ألفًا في محافظة القاهرة. وأُتبعَ هذا التنظيم بمباحث أمن الدولة قبل اندلاع الثورة، قبل تسليمه إلى المباحث الجنائية، ومن بعدها إلى أمن الدولة[35].

---

(33) لمشاهدة مقطع الفيديو للحلقة النقاشية وإدلاء أبو العلا ماضي بهذه المعلومات يمكن الرجوع إلى شبكة اليقين الإخبارية على اليوتيوب، في 24/ 3/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=n4z9nsxl51o>.

(34) «أبو العلا ماضي: المخابرات أنشأت تنظيمًا من 300 ألف «بلطجي»: رئيس حزب «الوسط» أكد أن الرئيس مرسي أخبره عن التنظيم الذي شارك باشتباكات الاتحادية،» (العربية نت، 27/ 3/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/2013/03/27/%D8%A3%D8%A8%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7-%D9%85%D8%A7%D8%B6%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A3%D9%86%D8%B4%D8%A3%D8%AA-%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85%D8%A7%D9%8B-%D9%85%D9%86-300-%D8%A3%D9%84%D9%81-%D8%A8%D9%84%D8%B7%D8%AC%D9%8A-.html>.

(35) حسام صدقة، ««السادات» يدين حديث «ماضي» عن «بلطجية» المخابرات ويدعو مرسي لـ «تخير صحبته»،» المصري اليوم، 27/ 3/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/298487>.

الفصل الثالث عشر

المعركة على الدستور والإعلان الدستوري

في الثالث من تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 التقى مرسي بعمرو موسى وحمدين صباحي وعبد المنعم أبو الفتوح، منافسيه في الانتخابات الرئاسية سابقًا في ثلاث لقاءات منفردة، في مسعى منه إلى تحقيق توافق وطني يساعد في حل الخلافات داخل الجمعية التأسيسية المخوّلة وضع دستور للبلاد، وذلك وفق ما أعلنت رئاسة الجمهورية على لسان متحدثها الرسمي. ولم تسفر الاجتماعات عن نتائج عملية.

كانت أعمال الجمعية التأسيسية لوضع الدستور قد شهدت انقسامات وخلافات حادة بين الإسلاميين، ولا سيما السلفيين بمزاوداتهم والقوى الأخرى. وعكست تلك الخلافات وجهات نظر متباينة في شأن بعض القضايا المثيرة للجدل، مثل وضع الشريعة الإسلامية في الدستور، وهي القضية التي كانت موضوع تظاهرة للسلفيين في الجمعة التي تلت هذه اللقاءات (9 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012). وكان موسى وصباحي من أبرز الرموز السياسية المعارضة لنظام مرسي، وشكلا بالتحالف مع محمد البرادعي وعدد آخر من الرموز السياسية جبهة الإنقاذ التي كان لها دور سياسي كبير في توفير مظلة لجهد القوى المختلفة المناوئة لجماعة الإخوان التي تكلّلت مساعيها إلى إسقاط حكم مرسي بالنجاح في منتصف عام 2013. وسنأتي على ذكرها لاحقًا.

حاول واضعو الدستور الذي صيغ دستورًا ديمقراطيًا، الرجوع إلى نصوص أفضل ما في تاريخ الدساتير المصرية، ولا سيما دستور 1923، واقتراح دستور عام 1954 الذي قدمته لجنة الخمسين المدنية إلى مجلس قيادة الثورة ورفضه الأخير. ونجمت إشكاليات النقاش في شأنه عن نزعة قوى سياسية معارضة لإفشال العملية رافعة الصراع الحزبي فوق المسؤولية القاضية بتأسيس نظام ديمقراطي بعد ثورة، ومزاودات السلفيين ومسايرة الإخوان لهم؛ ورغبة الإخوان في النزول عند رغبة الجيش وبعض الهيئات المؤثرة في دسترة حصاناتهم

وامتيازاتهم. ومثال ذلك البند 195 الذي جسد تنازلًا للجيش، حيث نص على أن وزير الدفاع هو القائد العام للقوات المسلحة ويُعيّن من بين ضباطها. وهذا ما لا ينص عليه حتى دستور 1971، بل جرت عليه العادة. واعترف البند 198 بالقضاء العسكري كجهة قضائية مستقلة، كما لم ينص الدستور على حق مجلس الشعب ببحث ميزانية الجيش ومراقبتها، وفي الوقت ذاته لم يستثنيها.

في التاسع من تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 تظاهر آلاف المنتمين إلى التيار الإسلامي في ميدان التحرير مطالبين بتطبيق الشريعة الإسلامية، في ما عرف إعلاميًا بـ «جمعة قندهار الثانية»[1]. دُعِي إلى هذه التظاهرة على خلفية الخلافات المحتدمة داخل الجمعية التأسيسية لوضع الدستور في شأن مكانة الشريعة الإسلامية. وكان جماعة الإخوان وحزب النور قد أعلنا عدم مشاركتيهما في الجمعة التي أطلق عليها منظموها «جمعة تطبيق الشريعة»، رغبة منهما في منح الفرصة للتوافق داخل الجمعية التأسيسية، فيما هدد ممثلو القوى السياسية المدنية بالانسحاب من الجمعية التأسيسية بسبب هيمنة الإسلاميين عليها؛ واعتبر البرادعي أن الجمعية التأسيسية لا تمثل أطياف الشعب المصري كلها[2]. وبالفعل حدثت انسحابات جماعية من الجمعية التأسيسية من ممثلي الكنائس الثلاثة، ثم توالت انسحابات ممثلي القوى المدنية[3].

لم يُدِر معارضو مرسي نقاشًا موضوعيًا في شأن الدستور، ولم يتعرضوا النقاط ضعف حقيقية فيه، بل اعتبروا نجاحه نجاحًا لمرسي، لا للانتقال الديمقراطي، فرأوا أن من واجبهم إفشاله. وتميز صوغ الدستور المصري بجلسات الجمعية المفتوحة لوسائل الإعلام، ونُشِرت المسوّدات، وشارك مئات المتخصصين وممثلو القطاعات المختلفة للشعب المصري في النقاشات. كانت هذه عملية

---

(1) هذه التسمية في مقابل جمعة 29 تموز/ يوليو 2011 التي حملت اسم «جمعة قندهار الأولى».

(2) «آلاف الإسلاميين يتظاهرون في التحرير لتطبيق الشريعة،» الشرق الأوسط، 10/ 11/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12401&article=703669&feature=#.VcHKcfmqqkp>.

(3) فيديو «مليونية تطبيق الشريعة»، قناة المصري اليوم على يوتيوب، في 9/ 12/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=StPXsFdwbMY>.

ديمقراطية، لم تُقدَّر حق قدرها. وكان إجهاض هذه التجربة - على الرغم من عيوبها - كارثيًا بكل ما في الكلمة من معنى.

على الرغم من فتح النقاشات للإعلام ومشاركة ممثلي قطاعات واسعة من الشعب في النقاشات، ومناقشة البنود بمسؤولية وإخلاص من عدد من أعضاء الجمعية، جرت عملية وضع الدستور في الجمعية التأسيسية في أجواء من الاستقطاب السياسي اتخذ طابعًا هوياتيًا وصراعًا حزبيًا، أكان ذلك في الفضاء العمومي أم في الجمعية التأسيسية ذاتها، أم بالانسحابات منها، ما أنتج ميل النصوص التلفيقي إلى استرضاء الكتلة الإسلامية الكبيرة في الجمعية الدستورية من ناحية، واسترضاء القوى الليبرالية واليسارية والقومية من ناحية أخرى.

حل استرضاء القوى السياسية في بند هنا وبند هناك محل الحوار، ما جعل الدستور من دون شخصية واضحة تحكمها مجموعة مبادئ مجمع عليها، على الرغم من انشغال بنوده المفرط في قضايا الهوية. وخلافًا للدساتير التي وُضعت وأطلقت عملية التحول الديمقراطي بعد الاستبداد في دول مثل إسبانيا والبرازيل وجمهورية جنوب أفريقيا، لم يضع الدستور المصري الجديد قضايا الحقوق والحريات في المقام الأول، إنما وضع قضايا الهوية التي لا تعني الكثير تشريعيًا في هذا المقام.

في السادس عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 حشدت المعارضة في ميدان التحرير بهدف إسقاط مرسي، أو هكذا صرح بعض ممثليها. وكان هذا طرحًا مبكرًا بالنسبة إلى رئيس منتخب بعد ثورة ديمقراطية. وفي 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 حوصر مقر الجمعية التأسيسية، وأبلغ أفراد جهاز الأمن أعضاءها أنهم غير مسؤولين عن سلامتهم، لكنهم رفضوا الخروج منه[4].

في سياق إحياء ذكرى حوادث محمد محمود، وقعت مصادمات بين المتظاهرين وقوات الشرطة، أسفرت عن مقتل أحد شباب حركة 6 أبريل المعروفين، محمد جابر (وشهرته جيكا)، بعد إصابته بطلقات نارية في الرأس[5].

---

(4) «محسوب: الفلول نجحوا في إظهار مرسي ضعيفًا،» (برنامج شاهد على العصر، الحلقة 12، الجزيرة نت، 20/ 4/ 2014)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://goo.gl/yuQCqk>.

(5) فيديو لمقتل الناشط جيكا، على يوتيوب، في 25/ 11/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ =

أدت هذه الواقعة إلى تفجير غضب شعبي أوسع ضد نظام مرسي وضد ممارسات الداخلية، وساعد في ذلك أجواء سياسية كانت قد شحنت بالتوتر بما يكفي في مصر على خلفية الانقسامات داخل الجمعية التأسيسية.

شهد تشييع جثمان الشاب حضورًا كثيفًا، وكان الأمر أشبه بتظاهرة شعبية، لا مجرد جنازة، لما أضفته الحوادث من أبعاد سياسية رمزية على الحادثة، أعادت إلى الأذهان الجنازات الشعبية المهيبة في تشييع شخصيات تحولت إلى أيقونات ثورية، مثل الشيخ عماد عفت أو مينا دانيال. وانضم جيكا إلى هذه الرموز في وعي الحركة الثورية في مصر[6].

ما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق هي تداعيات هذا الحدث على تعامل النظام نفسه في ما بعد مع حوادث العنف الميداني؛ الأمر الذي ظهر بالتحديد في حوادث الاتحادية، حين رفض وزير الداخلية اللواء أحمد جمال الدين الاستجابة لأوامر مرسي باستخدام العنف ضد من يستخدمون العنف، مطالبًا بتفويض مكتوب بذلك، خشية تحمل التبعات السياسية والجنائية عن سلوك كهذا، الأمر الذي رفضه مرسي، ما كان له تداعيات سياسية أخرى سيأتي ذكرها لاحقًا.

لم يكن باعث الاحتشاد ضد مرسي ذلك الإعلان الدستوري الذي أطلقه في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 خلافًا لما ادّعي لاحقًا، فمحاولات الحشد ضده بدأت قبل ذلك بأيام[7]. لكن بعد ذلك، أثار إعلان مرسي الدستوري اعتراضات واسعة وردات فعل غاضبة، اختلط فيها النقد الموضوعي بالتحريض السياسي.

حاول مرسي منع المحكمة الدستورية من حل الجمعية التأسيسية، الأمر الذي كان يجهز بالفعل في المحكمة، وحل مجلس الشورى بعد حل مجلس الشعب، على نهج محاصرتها الهيئات المنتخبة، أصدر مرسي في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر

= 9/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=WGXhQ7aA2nQ>.

(6) فيديو «لحظات دفن جثمان الشهيد جيكا»، على يوتيوب، في 26/ 11/ 2012. تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=29XjMIYdTho>.

(7) فيديو تلاوة المتحدث الرسمي باسم الرئاسة للإعلان الدستوري، على يوتيوب، في 22/ 11/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <www.youtube.com/ watch?v=dZSgkorPyA0>.

2012 إعلانًا دستوريًا أثار جدلًا واعتراضًا وغضبًا ضده غير مسبوق في اتساعه منذ تسلمه السلطة. وانصبت الانتقادات على عدد من مواد الإعلان وبنوده، أبرزها تحصين مرسي قراراته من أشكال الطعن فيها كلها، وكذا تحصين الجمعية التأسيسية ومجلس الشورى من الحل، وإجراءات تعيين النائب العام.

جاء هذا الإعلان في عقب انتهاء الحرب على غزة مباشرة، التي كان فيها لمصر والولايات المتحدة دور فاعل في التوسط بين إسرائيل وحركة حماس، ما ساهم في التوصل إلى إعلان هدنة بين الطرفين، ونال الجهد المصري إشادة الإدارة الأميركية حينذاك[8]، الأمر الذي حدا بالمعارضة إلى عزو توقيت صدوره إلى اطمئنان الإدارة الأميركية وإسرائيل إلى إدارة مرسي في توجهاتها تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي، وأنها لن تحيد عن الخطوط العريضة الرئيسة المرسومة أميركيًا؛ واستنتجت المعارضة من تفسيراتها هذه (أو هكذا عبر بعض رموزها علنًا على الأقل) أن التزام مرسي هذه الخطوط ضمن له الرضا والدعم الأميركيين لرئاسته، ومنحه ضوءًا أخضر في الشأن الداخلي. كانت هذه ديماغوجيا يمكن لأصحابها أن يقلبوها إلى عكسها في أي وقت شاءوا. فالغرب كان يحذّر من تعاون مرسي وحماس، أما أمام الرأي العام فكان مرسي يُتَّهَمُ بأنه يحظى برضا الولايات المتحدة.

توالت ردات الأفعال ضد الإعلان الدستوري على مستويات عدة؛ على مستوى القضاء الذي تحول إلى أداة لشل المؤسسات المنتخبة وتقويض عملية الانتقال الديمقراطي، أعلنت الجمعية العمومية الطارئة لنادي القضاة الاعتصام

---

(8) تدّعي كلينتون أنها تحركت للوساطة لوقف إطلاق النار بإذن رئيسها بعد أن اتضح أنّ إسرائيل ستقوم بمهاجمة غزّة برًا خلال 48 ساعة. انظر: Hillary Rodham Clinton, *Hard Choices: A Memoir* (New York: Simon and Schuster, 2014), p. 479.

كان القادة العسكريون الإسرائيليون مشككين في شأن تحرك بري من هذا النوع، وتحمّست له قواعد رئيس الوزراء نتنياهو في حزب الليكود. وفي هذا السياق تصوّر كليتون مرسي أنه شخص يفتقر إلى التجربة السياسية دفعته الأوضاع من المقاعد الخلفية إلى كرسي الرئاسة الكبير، لكنها ترى أنه لم يكن في موضوع الحرب على غزّة ديماغوجيًا، بل مستعدًا لعقد صفقات كما يفترض بالسياسي (ص 484). كما عرضت كليتون كيف دقق مرسي في تفصيلات الاتفاق، ورفض التحدث إلى نتنياهو هاتفًا، على الرغم من وجود اتفاق سلام بين البلدين، وفضل التحدث إلى نتنياهو عن طريقها (ص 485). ما يرسم صورة مختلفة عن الصورة التي رسمتها المعارضة عن مرسي.

ضد الإعلان الدستوري؛ كما أعلنت محكمة النقض تعليق أعمالها؛ فيما وصفت المحكمة الدستورية ما يحدث أنه ابتزاز للقضاء. واختلط حابل النظام القديم بنابل القوى الثورية المعارضة، واستمرت الحشود والحشود المضادة والتظاهرات المعارضة للإعلان الدستوري والمؤيدة له؛ واندفع بعض أنصار مرسي إلى محاصرة المحكمة الدستورية العليا، ما أثار انتقادات حتى من داخل الصف المؤيد لمرسي.

مع بدء الاحتجاجات، أعلن محمد فؤاد جاب الله، المستشار القانوني لمرسي، وهو أحد من صاغوا الإعلان، أنه «لا تراجع عن الإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس محمد مرسي»[9]. وهكذا صيغ موقف الرئاسة تحت عنوان «لا تراجع عن الإعلان الدستوري، ولا تراجع عن إعادة المحاكمات، ومواجهة الظرف الاستثنائي، وتحصين القرارات بصفة موقتة لحين نفاذ الدستور الجديد، واكتمال المؤسسات، وكذلك تحصين مجلس الشورى والجمعية التأسيسية لكتابة الدستور من الحل».

كانت مبررات إصدار الإعلان موضوعية وتهدف إلى حماية التحول الديمقراطي من الحرب المستمرة والمنهجية التي شنتها المحكمة الدستورية المنتمية إلى النظام القديم. لكن صوغه كان سيئًا، ولم يجر تهيئة الرأي العام لصدوره. وبأثر تراجعي لا يمكن مقارنة الإعلان الدستوري سيئ الصيت والصياغة بخطوة واحدة من الخطوات غير الديمقراطية التي اتخذت بعد الانقلاب وفاقت بمراحل هذا الإعلان، لكنها لم تثر ضجة في الأوساط نفسها، ما يطرح سؤالًا: هل كان المعارضون بالفعل يبكون ديمقراطية تهددها خطوات الرئيس المنتخب؟ كان ذلك الإعلان الدستوري خطيئة دستورية، لكن ما حرك هؤلاء كان دوافع وأهداف أخرى لا علاقة لها بالحرص على الديمقراطية. وكانوا قد باشروا الاحتجاج بهدف إفشال تجربة الرئيس المنتخب قبل الإعلان، وأما الإعلان فنزل عليهم هدية منحت المعارضة القائمة زخمًا.

---

(9) باهي حسن، «مستشار مرسي: لا تراجع عن الإعلان الدستوري... والنخبة تعرقل الوصول لشاطئ الأمان،» المصري اليوم، 23/ 11/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/249699>.

بعد إعلان مرسي الدستوري أعلنت مجموعة من الأحزاب السياسية رفضها له وتأليف كيان جامع تحت مسمى «جبهة الإنقاذ الوطني»[10]، ضمت حزب الدستور (بقيادة محمد البرادعي)، مصر القوية (بقيادة أبو الفتوح الذي اختلف مع الجبهة في ما بعد)، الوفد، التيار الشعبي، المصري الديمقراطي الاجتماعي، التحالف الشعبي الاشتراكي، التحالف الديمقراطي الثوري (الذي كان يضم عشرة أحزاب وحركات صغيرة) وتحالف الأحزاب الناصرية، إضافة إلى أحزاب مثل مصر الحرية، المصريون الأحرار، النقابة العامة للفلاحين، اتحاد الفلاحين المستقل، الجبهة الوطنية للنساء. وتصدّرها كل من محمد البرادعي والمرشحين الرئاسيين السابقين حمدين صباحي وعمرو موسى ومحمد أبو الغار والسيد البدوي. وحددت الجبهة مهمتها في «إدارة المرحلة سياسيًا وشعبيًا وجماهيريًا».

أعلنت الجبهة رفضها الحوار مع رئيس الجمهورية إلى أن يلغي الإعلان الدستوري. ودعت إلى الاحتشاد في ميادين مصر، وأكدت دعم أي حراك جماهيري لشباب الثورة، ودعم موقف القضاة ورجال القانون المناهض لما جاء في الإعلان، معتبرة أنه يمس استقلال القضاء[11].

---

(10) عن ظهور جبهة الانقاذ، انظر: «البرادعي وموسى وصباحي يعلنون إنشاء جبهة إنقاذ وطني: أعلنت رفض الحوار مع مرسي وتريد إدارة المرحلة الحالية سياسيًا وشعبيًا،» (العربية نت، 24/ 11/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/articles/2012/11/24/251572.html>

انظر أيضًا: فيديو يظهر البرادعي وهو يعلن مطالب الجبهة في خلال اعتصام نُصب في ميدان التحرير على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=ZHonmj6u17U>.

وأيضًا فيديو يلقي فيه حسين عبد الغني المتحدث باسم الجبهة بيانها الثالث الذي رفض الحوار مع مرسي قبل إسقاط الإعلان وتعديل عملية وضع الدستور الجديد (شبكة يقين الإخبارية، 20/ 11/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=ylmgTMD7jqw>.

في إثر ذلك مع صعود موجة الرفض الواسع لقراره، واحتمال تحول الأزمة إلى مواجهات في الشارع بين أنصار الطرفين، دعا مرسي إلى إجراء حوار وطني اختلفت القوى السياسية في شأن المشاركة فيه. ودخلت الولايات المتحدة على خط الأزمة، فحضر إلى القاهرة جون ماكين، واتهم عبد المنعم أبو الفتوح عناصر من جهاز مباحث أمن الدولة المنحل بالسعي إلى التخريب على حد وصفه. انظر: ماجدة سالم، سمير حسني وسهيل محمود، «أبو الفتوح: جبهة الإنقاذ ضد إراقة الدماء لكنهم أعطوا غطاء للعنف،» اليوم السابع، 28/ 1/ 2013، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/TNZi8t>.

(11) تزامنًا مع ظهور الجبهة ثارت ضجة على خلفية تقديم بعض محامي جماعة الإخوان بلاغات ضد عدد من الشخصيات المنتقدة الإعلان الدستوري، منهم حسام عيسى (أستاذ القانون والوزير في حكومة الانتقال في ما بعد الانقلاب). واعتبرت الجبهة أن قبول النائب العام الذي جاء به =

حاول مرسي احتواء الأزمة بالدعوة إلى إجراء حوار سياسي، لكن المعارضة الواسعة للإعلان في أجواء مشحونة إلى درجة الغليان منذ ما قبل صدوره، جعلت موازين القوى في غير مصلحته، ولا سيما أن مجريات الأزمة شهدت محطات ميدانية فارقة مثل حوادث الاتحادية في 5 كانون الأول/ ديسمبر 2012[12]، وتحولات نوعية في خريطة القوى السياسية من خلال تكتل المعارضة في جبهة الإنقاذ، ما اضطر مرسي إلى التراجع عن الإعلان، وإصدار إعلان آخر في 9 كانون الأول/ ديسمبر 2012 في ما يمثل نكوصًا عما أقره في الإعلان السابق.

في الأول من كانون الأول/ ديسمبر 2012 حاصر عدد كبير من أنصار مرسي مقر المحكمة الدستورية العليا في كورنيش المعادي، استباقًا لنظر المحكمة في اليوم التالي في دعاوى قضائية تطالب بحل الجمعية التأسيسية لوضع الدستور ومجلس الشورى[13]. وحال الاعتصام دون انعقاد الجلسات في مواعيدها المقررة. واضطر قضاة المحكمة إلى التغيب أو دخول مبنى المحكمة من أبواب خلفية. واستمر الحصار نحو شهر[14]. وانفض بعد أن أنهت الجمعية التأسيسية أعمالها، وجرى الاستفتاء على الدستور الذي حاز أغلبية الأصوات.

أثارت هذه الأزمة مسألة إشراف القضاة على الاستفتاء على الدستور،

= الإعلان الدستوري هذه البلاغات بمنزلة عقاب على إبداء المصريين آراءهم. في الوقت ذاته تعرض نائبان سابقان عن جماعة الإخوان، أبو العز الحريري وحمدي الفخراني للاعتداء. كما استُهدف عدد من مقار جماعة الإخوان بالتخريب. فاعتبرت جماعة الإخوان أن جبهة الإنقاذ تجاوزت الصورة المقبولة للمعارضة، وصارت تمنح غطاءً للعنف باسم الثورة، فيما كررت الجبهة تأكيد إدانتها أي عمل يخرج عن إطار السلمية.

(12) فضلًا عن تجنب صدامات ميدانية كانت محتملة بسبب تنازع أحقية التظاهر في يوم الجمعة في ميدان التحرير، فانتهى الأمر بتخصيص يوم الجمعة 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 لـ «جمعة الرحيل أو التراجع» للمعارضين، ويوم السبت الأول من كانون الأول/ ديسمبر 2012 لتظاهرة الشريعة والشرعية للمؤيدين.

(13) «التظاهرات المحاصرة لمقر الدستورية بين التأييد والتحفظ والتنديد،» (أصوات مصرية، 2/ 12/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://aswatmasriya.com/news/view.aspx?id=d83caacb-e026-4e8b-8272-c45bf7c1f06c>.

(14) «مصر: حصار «إخواني» يمنع انعقاد المحكمة الدستورية،» (سي إن إن العربية، 1/ 1/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.arabic.cnn.com/2012/middle_east/12/2/egypt.constitutionCourt>.

حيث انقسم القضاة في شأنها[15]؛ فاشترط بعضهم فك الحصار عن المحكمة الدستورية أولًا للقبول بالإشراف. غير أن الجمهور أفشل قرار المحكمة بحل الجمعية التأسيسية ومنع الاستفتاء على الدستور. ولم يكن هذا الفعل، على الرغم من أهميته، شعبيًا موحدًا. ويمكننا تخيل ماذا كان يمكن أن تفعل وحدة القوى الثورية لو تبنّت نهجًا موحدًا في التصدي جماهيريًا للقوى القديمة التي تعوّق التحول الديمقراطي، ومنها المحكمة الدستورية وقوى الدولة العميقة التي بقيت تعوّقه وساهمت في إطاحته.

في إطار تفاعلات الصراع السياسي الذي أطلقه الإعلان الدستوري لرئيس الجمهورية، دعت بعض قوى المعارضة إلى تنظيم مسيرات شعبية نحو قصر الاتحادية في مصر الجديدة، في الرابع من كانون الأول/ ديسمبر 2012. وانضمت أعداد كبيرة إلى هذه المسيرات فاقت العدد الذي توقعه منظموها. وأزالت قوات الأمن الحواجز المرورية التي أقامتها في الشوارع المؤدية إلى القصر الجمهوري. واحتشدت أعداد قُدّرت بمئات الآلاف حول القصر، وفي عقب انتهاء التظاهرات قرر عدد من المتظاهرين الاعتصام في جوار السور المحيط به. وبحلول ظهر اليوم التالي، توجهت مجموعة من أنصار مرسي نحو قصر الاتحادية للتظاهر تأييدًا له، ما أنبأ باحتمال وقوع صدام بين الطرفين، وذكّر بما وقع قبل أسابيع في ميدان التحرير. وبالفعل، مع تنامي أعداد المتظاهرين المؤيدين لمرسي إلى آلاف عدة، قام بعضهم بمهاجمة خيام الاعتصام وإزالتها، وضرب المعتصمين والصحافيين الموجودين في المكان، باستخدام العصي و«الشوم» والحجارة. وبمجرد انتشار صور ومقاطع فيديو المواجهة بين أنصار مرسي والعدد القليل الذي كان محتشدًا، ومنها مشهد اعتداء أحدهم على الناشطة اليسارية المعروفة شاهندة مقلد والاعتداءات على بعض الناشطين والناشطات، بدأ حشد مضاد في التوافد إلى موقع الحدث. وبحلول المساء وقعت مواجهات واسعة أسفرت عن مقتل عشرة أشخاص (أغلبيتهم من جماعة الإخوان بحسب ما أعلن لاحقًا)، وإصابة 748

---

(15) عالية قاسم وصلاح الدين شعبان، «نادي القضاة يرفض الإشراف على استفتاء الدستور.. وتصويت المغتربين بالخارج يبدأ اليوم،» الشرق الأوسط، 12/12/2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/6/2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=708364&issueno=12433#.VcB2Tfmqqkp>.

شخصًا، طبقًا لوزارة الصحة. وأكدت تقارير الطب الشرعي أن الوفيات وقعت في صفوف المؤيدين والمعارضين[16]. وكان لهذه الحوادث صدى في عدد من محافظات مصر التي شهدت تظاهرات مماثلة معارضة لمرسي، ووصل الأمر بالمتظاهرين المعارضين في مدينة المحلة الكبرى إلى السيطرة على مقر مجلس المدينة وإعلان «استقلال» المحلة[17]!

كان شعور قادة الإخوان بتقاعس قوات الأمن عن فض الاعتصام وحماية القصر الجمهوري من اعتداءات محتملة، سبب استعانتهم بمؤيديهم في تحقيق هذا الهدف، الأمر الذي تضمنته تصريحات قادة حزب الحرية والعدالة؛ كما أن عدم استجابة وزير الداخلية أحمد جمال الدين لأوامر مرسي بفض الاعتصام، وطلبه تفويضًا كتابيًا من الرئيس باستخدام الرصاص، كان السبب الذي دفع مرسي إلى إقالة وزير الداخلية في الشهر التالي. واستدعى استخدام جماعة الإخوان العنف هذه المرة، بغض النظر عن المبررات التي سيقت، تداعيات متعلقة بعلاقة الإخوان بالقوى السياسية الأخرى في الماضي وتكفيرهم معارضيهم، وعدم تورعهم عن استخدام العنف في التنافس السياسي.

عند هذا المنعطف أصدر الجيش بيانًا في الثامن من كانون الأول/ ديسمبر 2012 مَوضَع فيه نفسه كطرف محايد! إذ تحدث عن الرئيس والمحتجين كأطراف، فظهر أول مرة منذ إطاحة طنطاوي وفق هذا المعنى كأنه لا يخضع للرئيس، وبما يعيد فتح موضوع صدق ولائه من جديد كما بعد 25 يناير. ونعيد هنا نشر مقاطع كاملة منه لأهميته:

«تتابع القوات المسلحة بمزيد من الأسى والقلق تطورات الموقف الحالي وما آلت إليه البلاد من انقسامات... بما ينذر بمخاطر شديدة نتيجة استمرار مثل هذه

---

(16) توثيق لما جرى في الاتحادية بالفيديو من وجهة نظر إحدى الناشطات. انظر: «توثيق مذبحة قصر الاتحادية 5 ديسمبر 2012 بقيادة ميليشيات الأخوان المسلمين ضد الشعب المصري،» (مدونة «م الآخر»، 6 كانون الأول/ ديسمبر 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://mella5er.blogspot.com/2012/12/5-2012.html>.

(17) شريف عبد الغني، «عاجل.. قطع طريق طنطا بعد إعلان استقلال المحلة،» الدستور، 17/ 11/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dostor.org/109294>.

الانقسامات التي تهدد أركان الدولة المصرية، وتعصف بأمنها القومي، وتأسيسًا على ما سبق ... تؤكد القوات المسلحة على ما يلي: إن الشعب المصري العظيم الذى أبهر العالم بثورته السلمية في 25 يناير 2011 وفوّت الفرصة على كل من أراد أن ينحرف بالثورة عن مسارها السلمي لقادر بوعيه وإدراكه على الاستمرار في التعبير عن آرائه سلميًا بعيدًا عن كل مظاهر العنف التي تشهدها البلاد حاليًا. وأن منهج الحوار هو الأسلوب الأمثل والوحيد للوصول إلى توافق يحقق مصالح الوطن والمواطنين، وإن عكس ذلك يدخلنا في نفق مظلم نتائجه كارثية، وهو أمر لن نسمح به. كما تنحاز المؤسسة العسكرية دائمًا إلى شعب مصر العظيم وتحرص على وحدة صفه، وهي جزء أصيل من نسيجه الوطني وترابه المقدس... وفي هذا الإطار نؤكد وندعم الحوار الوطني والمسار الديمقراطي الجاد والمخلص حول القضايا والنقاط المختلف عليها وصولًا للتوافق الذي يجمع كافة أطياف الوطن». وأضاف البيان، «إن عدم الوصول إلى توافق واستمرار الصراع لن يكون في صالح أي من الأطراف وسيدفع ثمن ذلك الوطن بأكمله...»[18]. وفي 12 كانون الأول/ ديسمبر 2012 وجّه وزير الدفاع، عبد الفتاح السيسي، دعوة إلى قادة الأحزاب، وغيرهم من الشخصيات العامة، للاجتماع إليه من دون علم مرسي. ثم اعتذر عن عقد الاجتماع بعد أن منعه الأخير. لكنه لم يتخذ أي إجراء ضده. ولم يجر أي تحقيق جدي في حوادث الاتحادية، ولم يُعاقَب عليها أيٌّ من المسؤولين! وفي رأينا ومن منظور تاريخي، كانت حوادث الاتحادية هذه وما تلاها من تحركات سياسية وبيانات من الجيش عبارة عن 30 حزيران/ يونيو مصغرًا، أو للدقة «بروفة» على ما حدث في 30 حزيران/ يونيو 2013.

من تلك اللحظة واصل وزير الدفاع آنذاك نهجه التدخل في السياسة، والظهور بمظهر المستقل عن سلطة الرئيس، وادعاء الحياد برفع الجيش فوق «الأطراف» كلها ومطالبتها، ومنها رئيس الجمهورية، التحلي بالمسؤولية ومعالجة القضايا التي تواجه الدولة... هذا ما جاء في خطاب له في 29 كانون الثاني/ يناير 2013

---

(18) محمد أحمد طنطاوي وعزوز الديب، «القوات المسلحة: الجيش لن يسمح بالعنف ويدعو الجميع للالتزام بالحوار.. ولا ننحاز إلا لشعب مصر العظيم ونحرص على وحدته.. وعدم الوصول إلى توافق لن يكون فى صالح أي من الأطراف والوطن سيدفع الثمن،» اليوم السابع، 8/ 12/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/y1Vnfg>.

في لقاء مع طلبة الكلية الحربية[19]. كانت هذه هي أول مرة يتحدث فيها السيسي عن «انهيار الدولة» المحتمل، والإشارة إلى تحييد الجيش ورفعه فوق الخلاف، والحديث عن الرئيس المنتخب كطرف. في هذه الأثناء، بدأ وزير الدفاع يهتم بنسج علاقات له مع الفنانين المصريين بأسلوب فاقع، مثل دعوتهم إلى الاحتفالات التي كانت تقيمها وزارة الدفاع والتقاط الصور معهم. ويسهل فهم الهدف من وراء هذا النوع من العلاقات العامة لوزير دفاع، كان لا يزال يرتدي زيه العسكري. فصور الفنانات مع شخص يرتدي الزي العسكري تسوّقه جماهيريًا، إضافة إلى إظهار الزي العسكري بمظهر الملاذ لمتخوفين من سيطرة الإسلاميين. ولا تخفي هذه الأسباب المتعلقة بالطموح السياسي لوزير الدفاع ذوقًا عاميًا ونزعات استعراضية في شخصيته ذاتها تجعله يحب الاختلاط بالفنانين، ولا سيما ممثلي السينما؛ ولا يستبعد أن سيميائيات الممثل العاطفي والجنتلمان المهذب التي تتجلى في سلوكه تستحوذ عليه نفسيًا للتعويض كما يبدو عن عنف وقسوة سادية قهرية متأصلة في الشخصية تعبر عن ذاتها في سهولة سفك الدماء والاستهتار بحياة البشر.

جرت محاولات عدة لإقناع قادة المعارضة المصرية برموزها المختلفة (محمد البرادعي ومن أصبحوا أقطاب جبهة الإنقاذ) بالتنازل عن الصدام الهادف إلى إسقاط مرسي، والبحث عن سبل للتعاون بقبول شروطهم، ومنها إلغاء الإعلان الدستوري، وتأليف وزارة جديدة تشمل القوى الوطنية... لكن بعد قبول كل شرط لهم كانوا يضعون شرطًا جديدًا، بحسب شهادة شخصية (أعتبرها الأهم والأشمل التي نشرت عن هذه المرحلة حتى كتابة هذا النص) لمحمد محسوب (وزير الشؤون القانونية السابق والقيادي في حزب الوسط)[20]. ولا شك في أن الأمر بالنسبة إلى أقطاب جبهة الإنقاذ تجاوز المطالب العينية من الرئيس المنتخب إلى إسقاطه، والاستعداد للتعاون مع النظام القديم في هذا المسعى.

---

(19) عمرو جلال وبهاء مهدي، «وزير الدفاع خلال لقاء مع طلبة الكلية الحربية: استمرار الصراع على إدارة شئون البلاد قد يؤدي إلى انهيار الدولة،» الأخبار، 29/ 1/ 2013، نسخة مؤرشفة على مصرس، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.masress.com/elakhbar/199992>.

(20) في هذا الشأن تحدث محمد محسوب في مقابلة مع برنامج شاهد على العصر. انظر: «محسوب: الانقلاب كان مخططا تنفيذه في ديسمبر، ج 13،» (الجزيرة نت، 27/ 4/ 2014)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/JKBo1U>.

في عقب تفاقم الأزمة السياسية التي شهدتها مصر على خلفية الإعلان الدستوري في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، أصدر رئيس الجمهورية إعلانًا دستوريًا معدلًا ألغى بموجبه الإعلان السابق، في مسعى منه إلى وضع حد لتفاقم الحوادث، ولا سيما حوادث الاتحادية الدامية بين معارضيه وأنصاره. وتجدر الإشارة إلى أن بعد إصدار الإعلان المعدّل بسبعة أيام فقط جرى الاستفتاء على الدستور الذي انتهت اللجنة التأسيسية من صوغه والتصويت عليه (في جلسة ماراثونية استمرت تسع عشرة ساعة في التاسع والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر 2012)، وظهرت نتيجة الاستفتاء بعد ذلك بعشرة أيام بالموافقة عليه[21]. وجاء الاستفتاء وسط انقسامات في الساحة السياسية، لا بين المؤيدين والمعارضين فحسب، بل داخل صفوف المعارضة نفسها، بين من دعا إلى مقاطعته ومن دعا إلى التصويت بالرفض.

أجري الاستفتاء في جولتين: الأولى في 15 كانون الأول/ ديسمبر 2012 في عشر محافظات، في حين جرت الثانية بعد أسبوع في 22 كانون الأول/ ديسمبر 2012[22] في سبع عشرة محافظة، بخلاف تصويت المصريين في الخارج. ويلاحظ انخفاض المشاركة في الاستفتاء، حيث شارك 32.9 في المئة فقط ممن لهم حق التصويت. وكانت النتيجة بالموافقة على الدستور بأغلبية 63.8 في المئة في مقابل 36.2 في المئة، وأعلنت النتيجة في 25 كانون الأول/ ديسمبر 2012[23].

---

(21) ألغى مرسي الإعلان في 9 كانون الأول/ ديسمبر 2012. انظر: «نص الإعلان الدستوري الجديد الذي أصدره الرئيس مرسي»، الشروق، 9/ 12/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=09122012&id=ac870987-0412-4dd8-ace9-a21b83213115>.

(22) في اليوم ذاته أعلن نائب رئيس الجمهورية محمود مكي في بيان صحافي استقالته من منصبه. وأوضح في بيانه أنه سبق أن تقدم باستقالته من قبل في السابع من تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، غير أن مرسي رفض قبولها حينذاك. وجدير بالذكر أن مؤسسة الرئاسة شهدت استقالة عدد من مساعدي الرئيس ومستشاريه خلال أزمة الإعلان الدستوري، بالتوازي مع استقالة أعضاء من الجمعية التأسيسية لوضع الدستور. انظر: «الوطن تنشر نص استقالة مكي من منصبه كنائب لرئيس الجمهورية،» الوطن، 22/ 12/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.elwatannews.com/news/details/101197>.

(23) فيديو «إعلان نتيجة الاستفتاء على الدستور 2012،» (شبكة رصد الإخبارية،=

حاز الدستور موافقة أقل بقليل من ثلثي الأصوات، مع العلم أن الذين شاركوا بالاستفتاء بلغوا ثلث أصحاب حق الاقتراع فقط، ما يعني أن الدستور لم يحظَ بإجماع القوى الرئيسة الاجتماعية والسياسية المصرية، ولم يشكل مبادئ مشتركة لها، وبالتالي استمر الاستقطاب بحدّة أكبر بعد الاستفتاء. وفي هذا الشأن أشار سيف الدين عبد الفتاح إلى أن ثلث الهيئة الناخبة شارك في الاستفتاء على الدستور، وهي نسبة أقل من نسبة المشاركة في الاستفتاء الذي أجراه المجلس العسكري على التعديلات في آذار/ مارس 2011 التي وصلت إلى 41 في المئة، وأقل من نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية التي بلغت نحو 50 في المئة، وأقل من نسبة المشاركة في انتخابات مجلس الشعب بين 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 حتى 11 كانون الثاني/ يناير 2012، التي بلغت 60 في المئة[24]. كما أسلفنا عبّرت مسيرة الصناعة الدستورية عن «بيئة من الاستقطاب سادت وعمّت، ما أنتج دستورًا خارج أرضية الاتفاق والتوافق والوفاق»[25]. كما سيطرت على النقاشات مصطلحات الأقلية والأغلبية، مع أن هذه مبادئ سياسية مستساغة في أمور البرلمان، لكن لا يجوز أن تطبّق على كيان المجتمع وخرائطه وغاياته، وهي حال الدساتير أيضًا لأن لغة المجتمع هي النسيج الواحد[26]، والدستور يقوم على قاعدة التعاقدية. وهذه يلزمها حوار في أجواء أخرى وحلول وسط، على الأقل بين القوى المتفقة على مبادئ الديمقراطية. لكن التصويت على الدستور جرى في أجواء تحالفات مختلفة تمامًا، فجماعة الإخوان تحالفت مع السلفيين، وهم قوة سياسية تجاهر بموقفها السلبي من الديمقراطية؛ أما معارضيها فبدأوا بشرعنة تحالفهم مع قوى النظام القديم والجيش، وهي قوى غير ديمقراطية أيضًا. وما

= 25/ 12/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<https://www.youtube.com/watch?v=WIBmGWXukYc>.

والتتائج النهائية للاستفتاء من موقع اللجنة المشرفة عليها. انظر النتائج النهائية للاستفتاء على موقع «استفتاء مصر» الإلكتروني، تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 6/ 2015: <http://referendum2012.elections.eg/results/referendum-results>.

(24) سيف الدين عبد الفتاح، «الدستور المصري بين مسارات التأويل والتعديل والتفعيل: رؤية من منظور التوافق السياسي،» في: جدل الدستور والمرحلة الانتقالية في مصر: بين 25 يناير و30 يونيو، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 134.

(25) المصدر نفسه، ص 122.

(26) المصدر نفسه، ص 128.

كان لينتج من مثل هذا الاستقطاب حالة حوار تنتج تنازلات من أجل التوصل إلى تعاقد على أساس مبادئ الديمقراطية.

لم تقترب مناقشة القوى السياسية للدستور بعد إعلانه حتى من مستوى النقاش داخل الجمعية التأسيسية، حيث كان نقاشًا حزبيًا سياسيًا محضًا غلبت عليه لغة القدح والذم. وعلى الرغم من ذلك لا يجوز أن نتابع هذا العرض من دون التطرق إلى نقاط ضعف الدستور الجديد الأساسية، وما كان يفترض أن يكون موضوع النقاش. وسبق أن ذكرنا عدم تصدّر قضايا الحقوق والحريات كمبادئ حاكمة للدستور والإفراط في تأكيد قضايا الهوية بدلًا من ذلك.

خلال النقاش على الدستور حاولت قوى إسلامية حذف كلمة «مبادئ الشريعة» من البند الثاني الذي نص على «الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر رئيسي للتشريع»، حيث أرادوا أن تكون الشريعة ككل مصدرًا للتشريع، لا مبادئها فحسب. لكن المادة أُبقيت كما هي، وجرى «إرضاء» المسيحيين واليهود بإضافة المادة الثالثة التي حاولت طمأنة المسيحيين، حيث نصّت على «مبادئ شرائع المصريين من المسيحيين واليهود المصدر الرئيسي للتشريعات المنظمة لأحوالهم الشخصية، وشؤونهم الدينية، واختيار قياداتهم الروحية»؛ الأمر الذي جرى التعامل فيه في مصر حتى الآن، ولا يمنح المسيحيين واليهود أي حق جديد. كانت هذه الفقرة مجرّد طمأنة نفسية[27]، ثم أرضوا الإسلاميين بإضافة المادتين 4 الخاصة بالأزهر، والمادة 219 في الفصل الثاني من الباب الخامس المعنون «أحكام عامة»، التي نصت على أن «مبادئ الشريعة الإسلامية تشمل أدلتها الكلية وقواعدها الأصولية والفقهية ومصادرها المعتبرة في مذاهب أهل السنة والجماعة»[28]. كما فرض البند قيدًا على المحاكم في المستقبل، حيث جعل فقهاء الشريعة مرجعية تعلو على المرجعية الدستورية[29]. وبحسب رأي فقهاء دستوريين تُدخل هذه المادة (219) تعديلًا على المادة 2 من الدستور من دون أن يناقش كتعديل، حيث تُدرجه

---

(27) محمد طه عليوة، «مصر على أعتاب الجمهورية الثانية: التغيرات الدستورية قبل ثورة 25 يناير وبعدها،» في: جدل الدستور والمرحلة الانتقالية في مصر، ص 78.

(28) المصدر نفسه، ص 77-78.

(29) المصدر نفسه، ص 78.

في شكل مادة مفسرة للدستور فيه خلافًا للعرف الدستوري. فالقوانين هي التي تفسّر الدستور، كما أن مبادئ الشريعة هي الأمر الثابت والمتفق عليه، في حين أن أحكام الشريعة هي المتغير بحسب والزمان والمكان والمختلف عليه بين الفقهاء بحكم طبيعة الأمور، ما يؤدي إلى تضارب وخلاف في تفسير القانون، فمثلًا أي من المذاهب السنية الأربعة سيؤخذ به عند التشريع[30]؟ كما أن المادة 4 تضع هيئة غير منتخبة (الأزهر الشريف) فوق السلطة التشريعية والقضائية بجعلها مفسرًا للدستور، ويفترض أن تكون هذه وظيفة المحكمة الدستورية[31]. وناقشت قوى ديمقراطية، ولا سيما من الشباب، المادة 197 المتعلقة بمجلس الدفاع الوطني التي تمنع البرلمان من مناقشة موازنة القوات المسلحة، إذ ذهبت هذه المادة أبعد من دستور 1971، فجعلت عرفًا غير ديمقراطي لا يناقش بموجبه البرلمان ميزانية الجيش، بندًا في الدستور. وكانت هذه محاولة لإرضاء قيادة الجيش في وقت ما كان إرضاؤها ممكنًا أو مفيدًا.

مال الدستور في النهاية إلى النظام الرئاسي، لا النظام الرئاسي البرلماني المختلط الذي يفترض أنه قام عليه، فبموجب المادة 139 يختار رئيس الجمهورية رئيس مجلس الوزراء من دون اعتبار الأغلبية البرلمانية. كما يُعين المحافظين والممثلين السياسيين للدولة. كما منحت المسوّدة الأخيرة للدستور رئيس الجمهورية حق تعيين رئيس المحكمة الدستورية العليا وأعضائها.

أثار الديمقراطيون شكًا في مكانه بخصوص المادّة 81 المستحدثة في الدستور الجديد التي نصّت على أن: «الحقوق والحريات اللصيقة بشخص المواطن لا تقبل تعطيلًا ولا انتقاصًا، ولا يجوز لأي قانون ينظّم ممارسة الحقوق والحريات بأن يقيّدها بما يمس أصلها وجوهرها، وتمارس الحقوق والحريات بما لا يتعارض مع المقومات الواردة في باب الدولة والمجتمع بهذا الدستور»؛ إذ نقضت الجملة الثالثة في هذا البند ما ورد في الجملتين السابقتين كله بفرضها قيودًا مستمدة من مقومات الدولة والمجتمع غير المحددة قانونيًا، التي يمكن تأويلها

(30) إعداد سيف الدين عبد الفتاح، ملاحق الفصل الثاني، في: جدل الدستور والمرحلة الانتقالية في مصر، ص 292.

(31) المصدر نفسه، ص 293.

بشكلٍ يقيّد الحريات[32]. كان هذا في مرحلة اختلط فيها النقد الديمقراطي مع التحريض لإسقاط المؤسسات المنتخبة وصعود قوى النظام القديم التي تحرض على مجمل مبادئ ثورة يناير.

كانت هذه أهم الانتقادات الموضوعية التي وجهت إلى الدستور، إذا تجاهلنا أجواء الصراع والإسفاف الإعلامي والتحريض والتشهير التي طغت عليها. وفي خضم السجال الذي دار في شأن النصوص والكلمات، جرى تناسي الإجماع على القيم والمبادئ الديمقراطية وتثقيف أغلبية الشعب المصري عليها. فالدستور يبقى حبرًا على ورق إذا لم تسنده ثقافة ديمقراطية في مؤسسات الدولة أولًا، وعند الجمهور الواسع ثانيًا. غير أن ما حصل كان العكس تمامًا، حيث كانت القوى التي افتُرض أنها تدعم التحول الديمقراطي منشقة بشدّة، حزبيًا وسياسيًا، في شأن الدستور، ولم تنشئ جبهة واسعة من المثقفين والمفكرين المدعومين من الأحزاب لنشر قيمه ونشر التزامها كجزء من مكونات الهوية الوطنية المصرية في المرحلة التالية. وتعهّد محمد مرسي عشية الاستفتاء وبعده أنه سيتبنى كرئيس للجمهورية التعديلات التي تتفق عليها القوى السياسية، وسيطرحها على البرلمان بعد انتخاب مجلس شعب جديد. لم تسد أجواء إجماع على مبادئ التحول الديمقراطي في مصر، ولم يكن لدى القوى التي سيرت الجمعية التأسيسية وصاغت الدستور وسيلة إلا التحدث عن الاستفتاء بالأغلبية، وأن تعد المجتمع المصري بإمكان تعديله لاحقًا. وهذا في حد ذاته يضعف الدستور، ويؤكد صحة عدم وجود إجماع عليه.

في السادس من كانون الثاني/ يناير 2013 أجرى هشام قنديل (رئيس مجلس الوزراء) تعديلًا وزاريًا في حكومته المكوّنة من خمسة وثلاثين وزيرًا، حيث شهدت الحكومة تغيير عشرة وزراء، ثلاثة منهم من جماعة الإخوان، وسبعة مستقلين. أما الوزراء الجدد فكانوا: خالد فهمي عبد العال وزيرًا للبيئة، حاتم عبد اللطيف وزيرًا للنقل، وائل المعداوي وزيرًا للطيران المدني، محمد علي بشر وزيرًا للتنمية المحلية، أحمد إمام وزيرًا للكهرباء، عاطف حلمي وزيرًا للاتصالات، عمر سالم وزيرًا للشؤون القانونية والبرلمانية، محمد إبراهيم (رئيس

---

(32) المصدر نفسه، ص 84.

مصلحة السجون) وزيرًا للداخلية[33]، المرسي سيد حجازي وزيرًا للمالية، باسم كامل محمد عودة وزيرًا للتموين[34].

في العاشر من كانون الثاني/ يناير 2013 أعلنت رئاسة الجمهورية استقالة فاروق العقدة محافظ البنك المركزي المصري من منصبه، وتعيين هشام رامز خلفًا له[35]. وسبق للعقدة أن تقدم باستقالته من قبل ورُفضت. وجاءت الاستقالة في وقت شهد فيه احتياطي مصر من العملة الأجنبية انخفاضًا مستمرًا منذ الثورة، فضلًا عن انخفاض قيمة الجنيه المصري.

---

(33) سيكون محمد إبراهيم في ما بعد شريكًا رئيسًا في الانقلاب على الرئيس المنتخب، وسيقوم بدور أسوأ من سلفه أحمد جمال الدين. ثمة تناول جيد ههنا لمسألة التناقص بين عمل محمد إبراهيم في خدمة مرسي، ثم في خدمة الانقلاب. انظر: محمد سلامة آدم، «وزارة الداخلية ومبدأ عدم التأكد: تغير مستمر في التحالفات في ظل صراع قوة بين الأمن ومؤسسات الدولة،» (مدى مصر، 16/ 12/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/EqtXPJ>.

(34) «تعديل وزاري بحكومة قنديل .. 10 وزراء جدد بينهم 3 ينتمون للإخوان.. واليمين الدستورية أمام مرسي غدًا،» صدى البلد، 5/ 1/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.el-balad.com/359324.aspx>.

(35) أحمد عبد المجيد، «الرئاسة: مرسي يقبل استقالة العقدة،» (محيط - شبكة الإعلام العربية، 10/ 1/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/F65iMm>.

الفصل الرابع عشر

الوضع الاقتصادي في المرحلة الانتقالية ورئاسة مرسي

لا يمكن فصل مرحلة مرسي اقتصاديًا عن مرحلة حكم المجلس العسكري، مع أنه تميز من الأخيرة قليلًا بمحاولة وضع سياسة اقتصادية ما، في حين كانت مرحلة المجلس انتقالية بأسوأ معانيها، أي إنها اقتصرت على إدارة الأزمات وتمرير الوقت باتباع سياسات إرضائية، من دون أي تخطيط بعيد الأمد. وتميزت المرحلة كلها إبان حكم المجلس وحكم مرسي بعدم الاستقرار السياسي، وانخفاض الاستثمارات، والسياحة وتراجع الإنتاج. لكن على الرغم من كل ما يقال، لم يتغير الاقتصاد بنيويًا عن مرحلة ما قبل الثورة، حيث بقيت المشكلات الهيكلية الموروثة متحكمة بالاقتصاد على الرغم من ميل القوى السياسية المتنازعة في المرحلة الانتقالية إلى تبادل الاتهامات بالمسؤولية. ففي غياب الوقت الكافي لتغيير المشكلات الهيكلية، وعدم وجود خطة موحدة لهذا الغرض تلتف حولها القوى الثورية ويمكن تطبيقها من دون مزاودات، بقي القديم متحكمًا بالجديد.

تظهر الجداول أدناه المستقاة من مصادر أولية عدة أهم هذه المشكلات الهيكلية في الاقتصاد المصري كما يبين أن النزعات الأساسية في الاقتصاد المصري بقيت كما هي حتى عام 2014.

الجدول (14-1)

معدل دخل الفرد: الاستثمار والادخار (2010-2014)

	2011/2010	2012/2011	2013/2012	2014/2013
معدل دخل الفرد بالدولار (بالأسعار الجارية)(*)	2739	3016	3073	3087
معدل الادخار المحلي إلى الناتج (بالنسبة المئوية)	14.9	11.7	7.2	5.5

يتبع

تابع

معدل الاستثمار إلى الناتج (بالنسبة المئوية)	18.7	18.7	13.8	14
معدل نمو الناتج المحلي (بالنسبة المئوية)	2.2	2.2	2.1	2.2
سكان مصر نهاية السنة المالية (بالمليون)	80.5	82.5	84.6	86.8
معدل نمو السكان (بالنسبة المئوية)	2.28	2.54	2.57	2.52
سعر صرف الجنيه للدولار	5.94	6.06	6.45	7.14

(*) تشير أرقام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الى متوسط دخل الفرد يزيد قليلًا على هذا الرقم، فبحسب البنك الدولي بلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل في عام 2014 نحو 3280 دولارًا، بينما تشير معطيات صندوق النقد إلى أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي بالأسعار الجارية لعام 2014 بلغ نحو 3676 دولارًا، كما بلغ بحسب القدرة الشرئية المقارنة PPP نحو 7820 دولارًا.

يلاحظ من البيانات أنه لم يطرأ تحول جدي في النمو بين فترتي حكم المجلس العسكري وحكم مرسي، ولا انخفاض في معدل دخل الفرد (مجمل الناتج مقسومًا على عدد السكان)، لكن سُجِّل انخفاض في معدلات الادخار، وفي نسبة الاستثمار من مجمل الناتج. وهي نسبة منخفضة في الأصل، لكنها وصلت في نهاية المرحلة إلى معدلات خطرة لأي اقتصاد.

الجدول (14-2)

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بحسب مصادر عدة (بالنسبة المئوية)

	2009/ 2010	2010/ 2011	2011/ 2012	2012/ 2013	2013/ 2014
بحسب الكتاب الإحصائي السنوي (الجدول 19-1 والجدول 19-6)		2.2	2.2	2.1	2.2

يتبع

تابع

بحسب تقرير الإسكوا عن الحسابات القومية (الجدول 2-1)	5.15	1.77	2.21	2.1	2.14
بحسب تقرير البنك الدولي	5	2	2	2	2

يظهر الكتاب الإحصائي السنوي المصري[1] لعام 2014 أن «معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق مقاسًا بالأسعار الثابتة» كان في عامي 2009 و2010 بحدود 5 في المئة من الناتج. وسبق أن حللنا ما يعنيه هذا النمو في الجزء الأول من هذا الكتاب حيث تناولنا الوضع الاقتصادي في مرحلة ما قبل الثورة. لكنه هبط إلى حدود 2 في المئة في السنة الأولى بعد الثورة، وبقي في حدودها حتى عام 2014، لا فرق إذًا بين فترة حكم المجلس العسكري أو فترة حكم مرسي[2]. وكان معدل تزايد السكان بحدود 2.5 للفترة نفسها[3]، أي إن معدل نمو الناتج أقل من معدل نمو السكان، ما يشير إلى تدهور مستوى المعيشة. وهذا مرهق لأي اقتصاد، ولا سيما أن أكثر من نصف القادرين على العمل يبقى خارج قوة العمل، النساء بالتحديد (28.3 مليون داخل قوة العمل من أصل 56.3 مليون هم في سن العمل).

أما في شأن «نسبة الأجور من الناتج المحلي والعدالة الاجتماعية» فيشير تقرير الإسكوا لعام 2014 إلى تدني نسبة الأجور إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ وهذا من مؤشرات سوء توزيع الدخل بين العمل ورأس المال وغياب العدالة الاجتماعية.

---

(1) جمهورية مصر العربية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي (القاهرة: [الجهاز]، 2014)، الجدول 22-6.

(2) لا تشير المعطيات إلى أن نتائج السنة المالية 2014/2015 (بعد الانقلاب العسكري) ستكون أفضل.

(3) بحسب الجدول (2-1) من: جمهورية مصر العربية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي (2014).

الجدول (14-3)

الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق بالأسعار الجارية

	2009	2010	2011	2012	2013
تعويضات العاملين (بالمليار جنيه مصري)	259.3	303.6	364.7	440	490
فائض التشغيل (الأرباح) (بالمليار جنيه مصري)	734.8	847	945	1068	1187
الناتج المحلي الإجمالي (بالمليار جنيه مصري)	1042.21	1206.6	1371	1575.5	1753
التعويضات للناتج (بالنسبة المئوية)	24.9	25.1	26.6	27.93	27.95
نسبة الأرباح للناتج (بالنسبة المئوية)	70.5	70.2	68.9	67.8	67.7

المصدر: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، التقرير السنوي، 2014 (بيروت: الأمم المتحدة، 2014)، الشكل 45.

يقارن تقرير الإسكوا عن الطبقة الوسطى في مصر بين «حصة الرواتب والتعويضات في الناتج» ببلدان عربية أخرى كالأردن وتونس والمغرب. وهبطت هذه النسبة من نحو 29 في المئة في عام 2000 الى نحو 25 في المئة في عام 2010، بينما هي في البلدان الأخرى المدرجة في الجدول (14-4) بين 30 و40 في المئة، ما يشير إلى اختلال أكبر في العدالة الاجتماعية.

الجدول (14-4)

الأجور والتعويضات من الناتج المحلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)

عام	مصر	الأردن	تونس	المغرب
2000	29	39	36	32
2010	25	40	36	30

المصدر: تقرير الأسكوا عن الطبقة الوسطى في مصر 2011، الشكل 45.

أما في ما يتعلق بـ «البطالة» فتظهر الأرقام الرسمية معدلات بطالة أقل من الواقع. وبحسب هذه المصادر كانت معدلات البطالة في مصر دون الـ 10 في

المئة حتى عام 2010، ثم ارتفعت في عام 2014 إلى نحو 13.2 في المئة من قوة العمل. وتوزعت البطالة بين 9.8 في المئة للذكور و24.8 في المئة للإناث، كما توزعت بين 15 في المئة في الحضر و16.5 في المئة في الريف.

لكن الاعتقاد السائد في أوساط المتخصصين هو أن المعدل الرسمي المعلن للبطالة لا علاقة له بالواقع، ولا يصمد أمام أي اختبار علمي. ومن خلال قراءة الجدول (14-5) يبرز بوضوح أن مصر تعاني مشكلة سكانية تتشابك مع مشكلة تشغيل. فبحسب أرقام الكتاب الإحصائي السنوي الصادر عن المكتب المركزي للإحصاء والتعبئة العامة يقدر مجموع عدد طالبي العمل الجدد بين عامي 2011 و2014 بنحو 3.2 مليون طالب عمل جديد، بينما استوعبت سوق العمل المصرية نحو 1.77 مليون مشتغل فقط خلال هذه المدة، أي بقي نحو 1.4 مليون من دون عمل خلال الأعوام الأربعة هذه ليضافوا إلى أكداس العاطلين من العمل السابقين. ويذهب جزء من هؤلاء للعمل خارج مصر فيخفف من ضغط البطالة. ومع ذلك يبقى معدل البطالة أعلى بكثير من المعلن رسميًا.

الجدول (14-5)

العلاقة بين عدد سكان مصر وقوة عملها

	2010	2011	2012	2013	2014
سكان مصر (بالمليون نسمة)	78.7	80.5	82.5	84.6	86.8
معدل زيادة السكان (بالنسبة المئوية)	2.28	2.44	2.57	2.52	2.54
زيادة السكان (بالمليون نسمة)		1.8	2	2.1	2.2
تقدير من يبلغ سن العمل (15 عامًا) (بالمليون نسمة)	1.57	1.55	1.54	1.63	1.67
تقدير أعداد الداخلين الجدد إلى سوق العمل وتقدر بنحو 50 في المئة من القادرين على العمل (بالألف)	786	778	773	817	838
فرص العمل الجديدة (بالألف)		350	490	600	330
عاطلون من العمل جدد سنويًا		428	283	217	508

المصدر: الجدول (2-2) والجدول (4-2) من الكتاب الإحصائي السنوي لعام 2013/ 2014.

أما في ما يتعلق بـ «التجارة الخارجية»، يُظهر الكتاب الإحصائي السنوي أن صادرات مصر السلعية تعجز عن تغطية وارداتها بنسبة كبيرة، حيث بلغت قيمة الصادرات نحو 55 في المئة من قيمة الواردات بين عامي 2007 و2008، ثم تراجعت إلى 43 في المئة في عام 2014[4]، الأمر الذي يتبين أيضًا من التقرير العربي الموحد لعام 2014، كما في الجدول (14-6):

الجدول (14-6)

نسبة تغطية الصادرات للواردات (القيمة بمليارات الدولارات)

عام	2009	2010	2011	2012	2013
الصادرات	24.34	28.02	32.34	31.08	30.06
الواردات	45.2	54.6	63.78	73.55	70.88
نسبة تغطية الصادرات للواردات (بالنسبة المئوية)	53.9	51.3	50.7	42.25	42.4

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014 (أبو ظبي: الصندوق، 2014)، الجدول (8-1).

كان العجز في الميزان التجاري كبيرًا بأي مقياس منذ ما قبل الثورة. وما يبرز ضعف الصادرات المصرية هو أن المواد الخام ومنتوجات الصناعات التحويلية الخفيفة تشكل معظم قيمة الصادرات. وهذا خلل هيكلي مزمن في صادرات مصر وصادرات معظم دول العالم الثالث، حيث لا تساهم المنتوجات ذات القيم المضافة المرتفعة بنسب ذات قيمة من الصادرات. وتظهر إحصاءات البنك الدولي أن الصادرات ذات التقانة العالية تكاد تنعدم في صادرات مصر.

إن أخذنا صادرات مصر السلعية ووارداتها للسنة المالية 2013/ 2014، فسيبيّن التقرير السنوي للبنك المركزي المصري أن صادرات مصر (26.1 مليار دولار تعادل 9 في المئة من الناتج) تكوّنت بنسبة 48.1 في المئة من وقود وزيوت ومنتوجات معدنية في مقابل 37.7 في المئة سلع تامة الصنع، و8.5 في المئة سلع نصف مصنعة و5.7 في المئة مواد خام.

(4) جمهورية مصر العربية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي (2014)، الجدول 22-6.

في المقابل تكوّنت واردات مصر (59.8 مليار دولار تعادل 20.9 في المئة من الناتج) للفترة نفسها من نحو 30 في المئة سلع وسيطة، و22.2 في المئة سلع استهلاكية، و19 في المئة وقود وزيوت منتوجاتها، و14.7 في المئة سلع استثمارية، و13.4 في المئة مواد خام. ويؤشر انخفاض قيمة السلع الاستثمارية والمواد الخام في الواردات إلى ضعف هيكلي في الاقتصاد المصري. أما المؤشر الآخر إلى الضعف فهو تراجع صادرات المنتوجات النفطية من حيث القيمة والنسبة مع تراجع الإنتاج المصري وتزايد الاستهلاك المحلي، حيث ساهمت هذه المنتوجات بأكثر من 25 في المئة من الصادرات قبل عام 2008، لكنها تراجعت إلى أن وصلت إلى أقل من 10 في المئة. وربما تتحول مصر إلى مستورد صافٍ للمنتوجات النفطية مع تزايد الاستهلاك المحلي، إلا إذا كانت الاكتشافات الجديدة على الساحل المصري ذات قيمة تجارية كبيرة، وهذا أمر من المبكر الحكم عليه. وحتى على مستوى الغذاء يشير التقرير المذكور أن ميزان المنتوجات الغذائية يعاني عجزًا كبيرًا، حيث بلغت صادرات مصر من المنتوجات الغذائية والحبوب نحو 1.8 مليار دولار في مقابل واردات بقيمة 10.1 مليارات دولار، ما يعني وجود عجز بقيمة 8.3 مليارات دولار.

مثل كثير من بلدان العالم الثالث يساهم القطاع الخاص بنسبة محدودة في الصادرات في مقابل مساهمة كبيرة في الواردات وعجز كبير في ميزان تجارته السلعية، أي إن القطاع الخاص المصري يعتمد على الدولة في تأمين حاجته من العملات الصعبة. وإذا تناولنا السنة المالية 2013/ 2014، فسنرى أن تقرير البنك المركزي يشير إلى أن قيمة صادرات القطاع الخاص المصري بلغت 16.1 مليار دولار في مقابل واردات بلغت قيمتها 44.6 مليار دولار، محققًا عجزًا بقيمة 28.5 مليار دولار.

في المقابل يشكل ميزان التجارة الخارجية للخدمات فائضًا يعدّل جزئيًا عجز ميزان التجارة السلعية فحسب، ويعود السبب في ذلك إلى أن قيمة تجارة الخدمات أقل بكثير من التجارة السلعية. وفي حين كانت الصادرات الخدمية تغطي أكثر من 200 في المئة من الواردات الخدمية، تراجعت إلى 105 في المئة فقط[5].

---

(5) بحسب الجدول (22-6) من كتاب الإحصاء السنوي المصري للسنة المالية 2013/ 2014.

أما بالنسبة إلى «الوضع المالي للحكومة المصرية» فيمكن تلخيصه في الآتي:

- الميزان التجاري وميزان المدفوعات[6]: يظهر ميزان المدفوعات المصري في نهاية السنة المالية 2013/ 2014 وضعًا ماليًا متوازنًا نسبيًا، لكنه هش يعتمد على الدعم الخارجي. ويبيّن تقرير البنك المركزي للسنة المالية المذكورة أن العجز في ميزان التجارة الخارجية بلغ 32.7 مليار دولار، لكن التحويلات الجارية من دون مقابل ارتفعت من 19.3 مليار خلال السنة المالية السابقة 2012/ 2013 إلى 30.4 مليار دولار خلال السنة 2013/ 2014 (منها 18.5 مليار دولار في تحويلات خاصة، معظمها من العمالة المصرية في الخليج العربي و11.9 مليار دولار تحويلات رسمية في شكل منح وهبات نقدية وسلعية عربية لمصر بعد الانقلاب العسكري)[7].

- الاحتياطيات الأجنبية: يشير تقرير البنك المركزي للسنة المالية 2013/ 2014 إلى أن الاحتياطي الحكومي بالعملات الصعبة بلغ في تموز/ يوليو 2014 نحو 16.68 مليار دولار، وهذا رصيد منخفض حيث يعادل قيمة واردات نحو ثلاثة شهور. ويعتمد كما ذكرنا على دعم خليجي للحكومة المصرية (نظام السيسي). ويشير التقرير نفسه إلى أن هذه الاحتياطيات تميل نحو الهبوط، حيث هبطت في فترة إعداد التقرير إلى 15.9 مليار دولار في تشرين الثاني/ نوفمبر 2015، بينما بلغت نحو 35 مليار في عام 2010. أما التقرير العربي الموحد فيظهر لنا استنزاف هذا الاحتياطي منذ عام 2009 وحتى عام 2013.

---

(6) الكتاب الاحصائي المصري، 2013/ 2014.

(7) شكلت زيادة التحويلات الرسمية المساهمة الأساسية في هذه الزيادة، حيث ارتفعت من أقل من مليار دولار للسنة السابقة إلى 11.9 مليار دولار، وكان معظم التحويلات من دول الخليج لدعم حكومة السيسي، الأمر الذي سمح بتراجع العجز في رصيد التدفقات النقدية الجارية (الحساب الرأسمالي والمالي) إلى 2.4 مليار دولار بعد أن كان العجز في العام السابق نحو 6.4 مليار. وكان لإضافة التدفقات الرأسمالية للاستثمار المباشر البالغ 4.9 مليارات دولار شأن في جعل النتيجة العامة لميزان المدفوعات فائض بقيمة 1.5 مليار دولار.

الجدول (14-7)

الاحتياطيات الأجنبية (بمليارات الدولارات)

عام	2009	2010	2011	2012	2013
الاحتياطي	32.3	33.85	15.4	11.7	13.6
نسبة تغطية الواردات	9.7	8.8	3.7	2.7	3.4

المصدر: صندوق النقد العربي، الجدول (9-4).

يبدو انخفاض الاحتياطي في عام الثورة والمراحل الانتقالية مستمرًا بشكل واضح.

- **الدين العام الداخلي والخارجي:** يشير تقرير البنك المركزي للسنة المالية 2013/2014 إلى أن الدين العام المحلي بلغ في حزيران/ يونيو 2014 نحو 1816.6 مليار جنيه مصري، تعادل 91.9 في المئة من قيمة الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية، مسجلًا زيادة 18.9 في المئة خلال السنة المالية المذكورة. ويتوزع هذا الدين بين دين على الحكومة بمقدار 1538.4 مليار ودين على المؤسسات العامة الاقتصادية بمقدار 278.2 مليار جنيه. ويشير تقرير البنك المركزي نفسه إلى أن الدين الخارجي لمصر بقي محدودًا، حيث بلغ في تموز/ يوليو 2014 نحو 46.1 مليار دولار، تعادل نحو 16.4 في المئة من الناتج المحلي، وهي نسبة منخفضة بالمعايير الدولية، وكان في السنة السابقة 43.2 مليار دولار.

يبلغ مجمل الدين العام الداخلي والخارجي نحو 110 في المئة من قيمة الناتج المحلي لمصر، وهو معدل مرتفع جدًا، حيث تسعى الحكومة المصرية إلى الاستدانة من الداخل كي لا تبقى تحت رحمة الدائنين الخارجيين، لكن الدين الداخلي يؤدي إلى تضخم نقدي وارتفاع أسعار. وشكّلت خدمة الدين نحو 262 مليار جنيه، مسجلة ارتفاعًا عما كانت عليه في السنة السابقة (251 مليار جنيه). وتشكل خدمة الدين نحو 13.1 في المئة من الناتج المحلي، وهذا معدل مرتفع جدًا.

بلغ نصيب الفرد المصري من الدين المحلي في حزيران/ يونيو 2014 نحو

22 ألف جنيه مصري، أي ما يعادل نحو ثلاثة آلاف دولار، يضاف إليها حصة الفرد من الدين الخارجي البالغة 506 دولارات، ليبلغ مجموع حصة الفرد المصري من الدين الخارجي أكثر من 3500 ألف دولار، أي ما يزيد على حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السنة.

أما بخصوص «الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2013/ 2014 مقارنة بالسنة السابقة»، فيظهر الحساب الختامي للموازنة العامة عجزًا كبيرًا بلغ 12.5 في المئة من الناتج، وهذا معدل مرتفع جدًا، لأن نسبة العجز المقبولة في اقتصاد سليم تراوح بين 3 و5 في المئة. وتبلغ الإيرادات 22.9 في المئة من الناتج، بينما تبلغ النفقات 35.1 في المئة منه، ما يعني عجزًا يبلغ 12.5 في المئة؛ إذ بلغ إجمالي النفقات 824 مليار جنيه مصري في مقابل إيرادات بلغت 461 مليار جنيه، وعجز بلغ نحو 363 مليار جنيه مصري. ويقدر العبء الضريبي المصري بين عامي 2010 و2013 بنحو 14 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي[8]، وهذا عبء منخفض يشير إلى حصول تهرّب ضريبي كبير.

الجدول (14-8)

العبء الضريبي

(حاصل قسمة الإيرادات الضريبية على قيمة الناتج الإجمالي)

(بالنسبة المئوية)

عام	2010	2011	2012	2012
العبء الضريبي	14.1	14	13.2	14.3

تبلغ قيمة ثلاثة بنود فقط، الأجور وخدمة الدين ودعم السلع، 687.7 مليار دولار، أي ما يعادل 149 في المئة من قيمة الإيرادات لعام 2014، أي لا يبقى شيء للاستثمار ولإدارة عجلة جهاز الدولة ومؤسساتها. وتموّل بالعجز متطلبات الإنفاق التي زادت في هذه السنة المالية على 178 في المئة من قيمة الإيرادات.

(8) بحسب الجدول (6-3) من: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014.

وهذه مشكلة بنيوية في الاقتصاد المصري. فهذه المعطيات لا تؤيد ما تنشره الحكومة عن معدلات منخفضة للتضخم (8.2 في المئة) ولمعدلات البطالة (13 في المئة).

سُدِّد عجزُ الموازنة للسنة المالية 2013/ 2014 بنسبة 86 في المئة من مصادر داخلية، من المصارف المصرية. وهذا يخلق تضخم وقامت الدولة بخفض نسبة التحوط والاحتياطي الالزامي من أجل أن تتيح للمصارف تقديم دين للحكومة. كما قامت باقتراض خارجي بنحو 14 في المئة. ويبيّن الجدول (14-9) ازدياد العجز الحكومي في الموازنة العامة في الأعوام الأخيرة:

الجدول (14-9)

العجز الحكومي في الموازنة العامة

عام	2009	2010	2012	2013
مبلغ العجز (بمليارات الدولارات)	12.99	17.74	23.09	37.11
الناتج (بالنسبة المئوية)	6.9	8.1	9.8	13.7

المصدر: صندوق النقد العربي، الجدول (6-3).

أما في ما يتعلق بـ «النفط والغاز» فيشكل تراجع إنتاج النفط مع تزايد الاستهلاك مشكلة للحكومة المصرية التي كانت تعتمد عليه كثيرًا في تنمية واردات الموازنة من العملة الصعبة. لكن مصر لم تشهد اكتشافات نفطية جديدة، ما جعل احتياطيها يتراجع بحسب التقرير العربي الموحد لصندوق النقد العربي من 4.5 مليار برميل في عام 2009 إلى 4.2 مليار برميل في عام 2013. كما تراجع احتياطي الغاز من 2211 مليار م^3 في عام 2009 إلى 2186 مليار م^3 في عام 2013، قبل اكتشافات الغاز الأخيرة الواعدة في البحر الأبيض المتوسط. بينما تأرجح إنتاج النفط والغاز عند المستوى نفسه بين عامي 2009 و2013. فبحسب التقرير نفسه زاد إنتاج النفط والغاز خلال المرحلة الانتقالية، كما يبين الجدول (14-10).

الجدول (14-10)
النفط والغاز في المرحلة الانتقالية

	2009	2013
إنتاج النفط (ألف برميل)	546.2	571.9
غاز جرى تسويقه (مليون م³)	62070	58800

أما ميزان النفط والغاز (تقاص الصادرات مع الواردات النفطية) فحقق بحسب تقرير البنك المركزي المصري للسنة المالية 2013/ 2014 عجزًا قدره 0.8 مليار دولار في مقابل فائض قدره 0.9 مليار للعام السابق. والسبب أن الصادرات النفطية انخفضت من 13 مليار دولار للسنة المالية 2012/ 2013 إلى 12.4 مليار دولار للسنة المالية 2013/ 2014، بينما ارتفعت الواردات النفطية من 12.1 إلى 13.2 مليار دولار للعامين المذكورين، الأمر الذي شكل عجزًا في ميزان النفط التجاري.

وصل مرسي إلى منصب الرئاسة ولديه تصور لإنقاذ الاقتصاد ينطلق من التنمية الذاتية. ودأب على تلخيصه بالقول إن هدف سياسته الاقتصادية هو «أن تنتج مصر غذاءها ودواءها وسلاحها»[9].

لكن إضافة إلى المشكلات الهيكلية في الاقتصاد المصري منذ عهد مبارك التي تطرّقنا إليها، تعطل الإنتاج في قطاعات عدة في المرحلة الانتقالية، وانتشرت

(9) قال هذه العبارة مرارًا ونقلها عنه الإعلام في زيارته إلى البرازيل وفي خطابه لعمال شركة الحديد والصلب. انظر: عبد الناصر سلامة، «مرسي من البرازيل: مصر ستنتج غذاءها ودواءها وسلاحها،» الأهرام، 10/ 5/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 11/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/NewsQ/209081.aspx>.

انظر كذلك فيديو «مرسي يحث الجيش على تصنيع سلاحه بنفسه وسلاح نووي»، على يوتيوب، في 4/ 8/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 11/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=zRHdSk8DOo4>.

الإضرابات الفئوية، وأدى عدم الاستقرار إلى تراجع الاستثمارات الأجنبية ودخول قطاع السياحة.

فور وصول مرسي إلى القصر الجمهوري ارتفع سقف التوقعات، لكنه لم يؤلف حكومة ثورية تعمل على خفضها بتوجيه الانتباه إلى مهمات سياسية ثورية مثل عملية تغيير النظام السابق وإعادة هيكلة وزارة الداخلية والعدالة الانتقالية وغيرها من الأجندات الثورية. لم يكن ممكنًا أن تتحقّق طفرة اقتصادية في الفترة القصيرة التي قضاها مرسي رئيسًا.

استمر الاقتصاد المصري في عام حكمه بالتدهور بموجب مؤشراته الكلية، وأسباب ذلك هي بذاتها جزء من تفسير الانقلاب العسكري الذي أطاحه. صحيح أن حكومة مرسي لم تنفذ خطة إصلاح أو تنمية شاملة في فترة حكمها المضطربة، لكن قوى الثورة المضادة دأبت على تحميل مرسي مسؤولية أوضاع الاقتصاد المصري التي ورثها من فترة حكم المجلس العسكري والنظام السابق من ناحية، وإعاقة مساعيه لحل المشكلات من ناحية أخرى.

علت في أوساط النخبة، خصوصًا من اليسار، أصوات وصفت جماعة الإخوان بأنهم أصحاب أيديولوجيا اقتصادية يمينية نيوليبرالية. وضخّمت هذه الأصوات دور رجال الأعمال، خصوصًا خيرت الشاطر وحسن مالك في التنظيم. وعلى الرغم من أن جماعة الإخوان المسلمين ليست صاحبة نظرية في العدالة الاجتماعية، فإنها ليست صاحبة نظرية متكاملة ليبرالية يمينية في الاقتصاد أيضًا. وينتقد الباحث عمر عدلي هذه التوجه بحق، ويعدّه تبسيطًا كأننا أمام حزب المحافظين البريطاني أو الحزب الجمهوري الأميركي. ويرى أن جماعة الإخوان ليست كذلك، فالتوجه المحافظ بالتحالف مع رجال الأعمال عند الجماعة نبع في الأساس من حسابات عملية تتعلق بما اعتبرته مصلحتها السياسية وضمان الاستقرار الاقتصادي، كما اشتقت من طبيعة المرحلة والصراعات التي اعتملت فيها منذ سقوط مبارك[10]. ونضيف إلى ذلك التحالفات التي اختارتها عندما كانت في الحكم.

---

(10) عمر عدلي، «أزمة اليمين في مصر: من مبارك إلى الإخوان،» (جدلية، 8 آب/ أغسطس 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/Lh9Cax>.

انطلقت سياسة الجماعة من اقتصاد السوق المتعثر في مصر. وكان خيرت الشاطر، يسانده رجال أعمال آخرون، قد نشط في إقناع أصحاب الأعمال في إمكان تحقيق استقرار الأسواق وضمان مصالحهم تشجيعًا لهم على الانخراط في الاستثمار والدفع بالنمو الاقتصادي. وحاولت الجماعة كسبهم وطمأنتهم كي لا يعارضوا النظام الجديد، أو يمتنعوا عن الاستثمار.

ليس ثمة عيب في مثل هذا السلوك لناحية التحول الديمقراطي، فالتجارب التاريخية تشير إلى أن المساومة في التحول الديمقراطي تتطلب ألا تخسر النخبة التي أحاطت بالنظام السلطوي السابق كل شيء، وينبغي طمأنتها أن الترتيب المؤسسي الجديد سيضمن لجزء منها على الأقل مصالحه، حتى لو لم يضمن له سلطة سياسية. يكاد يكون ذلك ضرورة في التحول إلى المؤسسات الديمقراطية، الذي لا يشكل انقلابًا اجتماعيًا طبقيًا بالكامل. فهذه مسألة تُترَك لنضال نقاد هذا المساومة لاحقًا، في إطار النظام الديمقراطي[11]. لكن مشكلة جماعة الإخوان المسلمين لم تكمن في المساومة في حد ذاتها، بل في أنها لم تكسب ثقة الفئات التي أرادت عقد صفقة تاريخية معها، وخسرت في الوقت ذاته ثقة جزءٍ كبيرٍ من القوى الثورية.

تقول سيلفيا كولومبو إن من الممكن فهم تدخُّل الجيش في نهاية حزيران/يونيو 2013 لخلع مرسي باستغلال استياء ملايين المصريين من حكمه تحت شعارات حركة تمرّد على نحو أفضل إذا أخذنا في الاعتبار حماية الجيش مصالحه الاقتصادية الضخمة من ممارسات جماعة الإخوان التي استبدلت نيوليبرالية رجال الأعمال حول جمال مبارك بفئة جديدة من رجال الأعمال وتحالفاتهم[12].

في الحقيقة، حاول مرسي التوفيق بين الوضع القائم على اقتصاد السوق من جهة، وشعبوية اقتصادية تجلّت في أدائه وقرارات حكومته وجماعته. فما جاء

---

(11) Adam Przeworski, «Democracy as a Contingent Outcome of Conflicts,» in: Jon Elster and Rune Slagstad, eds., *Constitutionalism and Democracy*, Studies in Rationality and Social Change (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1988), p. 80.

(12) Silvia Colombo, «The Military, Egyptian Bag-snatchers,» *Insight Egypt* (Istituto Affari Internazionali), no. 5 (November 2014), Retrieved on 1/6/2015, from the Web: <http://www.iai.it/sites/default/files/inegypt_05.pdf>.

في «مشروع النهضة»، وما عكسه العمل البرلماني الإخواني يشي بأن مرسي تبنى سياسة اقتصادية ليبرالية تستكمل ما كان قائمًا.

تكمن المفارقة الرئيسة في أن سياسة مرسي جمعت التزام اللبرلة الاقتصادية وتحفيز دور القطاع الخاص وجذب الاستثمارات الأجنبية وغيرها من ملامح الأحزاب اليمينية مع بذل الوعود ووضع البرامج وتخصيص الموارد بالفعل لبرامج وسياسات توزيعية تقترب كثيرًا من تصورات دولة الرفاه الخاصة بيسار الوسط، ما زاد حدة التناقضات الحاكمة للسياسات العامة في أول عهد مرسي[13].

بعد الانتخابات البرلمانية التي فاز فيها التيار الإسلامي، تقرّبت جماعة الإخوان من قطاع الأعمال عمومًا؛ وألقى خيرت الشاطر (العضو البارز فيها) كلمة في غرفة التجارة الأميركية في مصر لمناقشة الحاجة إلى استمرار وجود علاقة اقتصادية متينة مع الغرب. كما ناقش الضغط الذي تتعرض له الحكومة في ما يتعلق بتمويل المشروعات المختلفة الجارية، ولا سيما المشروعات المرتبطة بالطرق والمياه والكهرباء، وما يترتب عن ذلك من حاجة إلى الاستثمار الخاص[14].

---

(13) المصدر نفسه.

(14) قابل الشاطر عددًا من الأطراف في أثناء التحضير لحملته الانتخابية قبل استبعاده، ومنها غرفة التجارة الأميركية ذات التأثير الكبير في الاقتصاد المصري وتوجهات القطاع الخاص. انظر: فيديو «لقاء خيرت الشاطر مع غرفة التجارة الأمريكية»، على قناة مصر 25، على يوتيوب، في 9/ 5/ 2012، تم الاطلاع عليه 12/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=6I7gXRXU9rA>.

في كلمته في غرفة التجارة الأميركية في مصر في أيار/ مايو 2012، شدد الشاطر على أن التنمية التي تحتاج إليها مصر تتطلب استمرار العلاقات الاقتصادية القوية بالغرب، وأن الاستثمار الخاص ضروري لمشروعات الطرق والمياه، ولا سيما مشروعات الكهرباء، في ضوء الضغط على الموارد المالية الحكومية. وألقى أحمد شفيق في الشهر نفسه كلمة في غرفة التجارة الأميركية في مصر، معتبرًا أن الأولوية بالنسبة إليه الأمن واستعادة القانون والنظام، وأشار إلى أنه لن يستبعد تعيين عمر سليمان، رئيس المخابرات العامة السابق، نائبًا له. كان شفيق أيضًا من مؤيدي قطاع الأعمال، لكنه ركّز بشكل أكبر على دور الدولة في توفير مشروعات التنمية الوطنية والخدمات الاجتماعية. انظر: Jane Kinninmont, «New Socio-Political Actors: The Brotherhood and Business in Egypt,» (Policy Brief, German Marshall Fund of the United States, 18 July 2012), pp. 3-4, Retrieved on 15/6/2015, from the Web: <http://www.gmfus.org/publications/new-socio-political-actors-brotherhood-and-business-egypt>.

أول مرة في تاريخ جماعة الإخوان المسلمين، حاولت الجماعة تأسيس منظمة اقتصادية بهدف دفع الإسلاميين إلى مركز الحياة الاقتصادية. ففي شباط/ فبراير 2012، أنشأ حسن مالك، وهو رجل أعمال ثري من الجماعة[15]، الجمعية

---

(15) حسن مالك ابن تاجر إخواني. كان ممن اعتقلوا في عهد عبد الناصر، تتركز استثماراته في مجال النسيج، وله علاقات شراكة اقتصادية مع رجال أعمال أتراك. رئس جمعية رجال الأعمال المصرية - التركية. اعتقل في عدد من القضايا التي تعلقت بالنشاط الاقتصادي لجماعة الإخوان، أبرزها قضية سلسبيل في عام 1992، وقضية أخرى في عام 2006. وهي قضايا نظرت فيها محاكم عسكرية، وصودرت أملاكه هو والشاطر. وفي القضية الأخيرة بقيا مسجونين حتى خرجا وغيرهما من المسجونين على ذمة هذه القضية بعد إطاحة مبارك. شكلت وجهة نظر مالك والشاطر أبرز ملامح التوجه الاقتصادي الرأسمالي للجماعة. رأى مالك أن أخطر ما يهدد الثورة الضعف الاقتصادي والفراغ الأمني. وكان يرى دورًا أساسيًا لرجال الأعمال في عملية النهوض الاقتصادي الذي تبنته الجماعة باسم «مشروع النهضة» وأحد مقوماته «تعظيم وتنظيم دور رجال الأعمال». هذه العبارة كانت تلمح لمسار رسمه مالك وآخرون، يحاول استمالة رجال الأعمال الأكثر تأثيرًا، لعلمهم بقوة تأثير ومدى تحكم هؤلاء في مقدرات اقتصادية واسعة. شكل مالك «جمعية رجال الأعمال الوطنية المصرية» لطرح تصور لنهضة اقتصادية ترتكز على جهد رجال الأعمال. حاول اجتذاب رأس المال التركي لمصر. كانت له شراكات واسعة مع عدد من رجال الأعمال الأتراك، بمشاركة خيرت الشاطر. كان مالك لا يرى انفصالًا واجبًا بين الاقتصاد والسياسة، وأن مشكلة النظام في عهد مبارك لم تكمن في مصالح رجال الأعمال، إنما في ثلاثية ارتبطت فيها مصالح مجموعة صغيرة منهم اتسمت بالانتهازية مع مكون الأمن والحكم. وهو ما سمّاه «التزاوج المفسد» تمييزًا له من تزاوج يراه صحيًا وممكنًا، حيث يقدم رجال الأعمال - مثلهم مثل أي مجموعة مهنية أخرى - «أفكارًا وقوانين صحيحة تمثل حلولًا جذرية للمعضلة الاقتصادية»، وبما يكون نتاجه أن «تقوى السلطة السياسية» وينتعش معها الاقتصاد. وهي رؤية على تبسيطها الوضع الاقتصادي في مرحلة الانتقال، كانت واعية بدور المال السياسي. فلم يجد مالك حرجًا في «أن يقوم رجل أعمال بدعم الحزب الذي ينتمي إليه سياسيًا، وهذا حقه، ما دامت الأمور تسير في شفافية كاملة وتخضع للأساليب الرقابية والقانونية السليمة، مع عدم وجود انتفاع يعود على المجتمع بالضرر». وأمل في تكرار نماذج مثل أنموذجي تركيا وماليزيا. عمل مالك على تعديل موضوع الإقراض المصرفي الذي كان أحد أبواب الفساد الكبير في عهد مبارك، وطرح ما يشبه المعادلة الرابحة على رجال الأعمال ممن يبتغون الاقتراض، فلا «يصح أن يفتح الباب على مصراعيه لإقراض رجال الأعمال من البنوك دون أعمال جادة، وإذا خرجت الأموال من البنوك لمشروعات غير إنتاجية فهذا يمثل انتحارًا»، وألمح إلى أن رجال أعمال مبارك كان يحصلون على أموال القروض من دون مشروعات حقيقية. وطرح أن لديه تصورًا - بوصفه من رجال الأعمال الإسلاميين على حد تعبيره - لكيفية إدارة أموال المصارف بطريقة سليمة توجهها للاستثمار والإنتاج بدلًا من كنزه، واعدًا بتقديم مشروعات عملية للحكومة في هذا الاتجاه. ودعا إلى جلاء المفسدين وأصحاب المصالح المغرضة من رجال الأعمال عن المنظومة الإعلامية المصرية، لأنهم يؤدون الأدوار نفسها التي نيطت بهم سابقًا.

سعى النظام الانقلابي إلى تصفية ما بدأه مالك، خصوصًا محاولاته التوسع في نشاط اقتصادي=

المصرية لتنمية الأعمال (EBDA)، وضمّت هذه الجمعية رجال أعمال إسلاميين بارزين ممن يتشاركون هدف الوصول إلى أبعد من صفوف جماعة الإخوان الحالية، أي إقامة تحالفات جديدة لرجال الأعمال تشمل الإسلاميين الذين استُبعدوا في الماضي. وانضم إلى عضوية مجلس الإدارة فيها عدد من رجال الأعمال في الجماعة، منهم صفوان ثابت من مجموعة جهينة ومحمد مؤمن من مجموعة مؤمن[16].

هدفت هذه الجمعية إلى تشجيع الاستثمار وزيادة التنمية الاقتصادية في أنحاء مصر، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs) ومساعدتها. وبحسب وزير الصناعة والتجارة الخارجية، حاتم صالح، خصّصت الحكومة التي هيمنت عليها جماعة الإخوان 20 في المئة من أراضي الدولة للمشروعات الاستثمارية الصناعية التابعة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. إضافة إلى ذلك، خططت الدولة مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير الدعم الفني وبرامج التدريب والتمويل اللازم لها[17].

= كان تقليديًا بعيدًا عن عمل جماعة الإخوان الذي اقتصر على مجالات التجارة المتوسطة والصغيرة والإنتاج الصناعي والزراعي المحدودة. كان يدرك أهمية الدخول إلى مجالات ما دام مهيمنًا عليها من رجال الأعمال المرتبطين بالنظام القديم، خصوصًا في مجالات الصناعات المغذية للمقاولات كالحديد والسيراميك والبتروكيماويات، وكذلك في الصناعات التعدينية. وكان البرنامج الاقتصادي لجماعة الإخوان يشمل القطاعات الحيوية المختلفة، كالسياحة والتصنيع والقطاعات الخدمية المصرفية والصحية، وهي قطاعات كوّن فيها رجال الأعمال فيها خبرات جيدة.

انظر: «حوار مع رجل أعمال مصري،» (إسلام ويب، 22 أيار/مايو 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/9/2015، على الموقع الإلكتروني: <http://articles.islamweb.net/media/index.php?page=article&lang=A&id=167923>.

انظر أيضًا: جمعيات الأعمال في مصر والمشاركة في التحول نحو الديمقراطية الاقتصادية (القاهرة: مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/9/2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.cipe-arabia.org/files/pdf/Bussiness_Associations/Report_on_Status_of_Democracy_in_Business_Arabic.pdf>.

(16) Mahmoud Jaraba, «The Egyptian Military's Economic Channels of Influence,» (Middle East Institute, 14 May 2014), Retrieved on 31/5/2015, from the Web: <http://www.mei.edu/content/map/egyptian-military%E2%80%99s-informal-channels-influence>.

(17) المصدر نفسه.

تألفت الأجندة الاقتصادية المباشرة لحزب الحرية والعدالة من عناصر مثل: توسيع القاعدة الضريبية من خلال زيادة الاستثمارات، تنظيم الإجراءات البيروقراطية وجعلها أكثر كفاءة، تنشيط الاستثمار الأجنبي، تأسيس صندوق خيري إسلامي لمساعدة الفقراء يموَّل من ضريبة زكاة طوعية نسبتها 2 في المئة[18]. هنا برز التوجه الإخواني للعناية بالطبقات الفقيرة، كتوجه خيري، لا كسياسة اقتصادية ذات علاقة ببنية الاقتصاد نفسه.

حاول الإخوان تحويل الاستثمارات بعيدًا عن المناطق المركزية في القاهرة والإسكندرية؛ ويُعدّ مشروع محور قناة السويس (Suez Canal Corridor «SCC») أحد الأمثلة على الجهد الذي بذل لتحويل الاستثمارات خارج هذه المناطق المركزية. وركز مشروع محور قناة السويس على تنمية محافظة السويس والإسماعيلية وبورسعيد، بحلول عام 2017. وهذه المحافظات المصرية الثلاث من المناطق الاستراتيجية الرئيسة للجيش. كما يُعدّ مشروع «وادي التكنولوجيا» في الإسماعيلية واحدًا من المشروعات الكبرى التي تضمنتها المبادرة، شمل بناء نفق جديد يربط وسط شبه جزيرة سيناء بالضفة الغربية لقناة السويس، إضافة إلى استضافة عدد من البرامج التكنولوجية. وتضمّنت المبادرة إنشاء منطقة صناعية وميناء كبير على البحر المتوسط غرب خليج السويس وشرق بورسعيد، على التوالي. وتوقع مجلس الوزراء المصري أن تجذب مصر ما يقدر بنحو 100 مليار دولار أميركي من الاستثمارات، وإيجاد مليون وظيفة في المنطقة كنتيجة مباشرة لهذا المشروع. إلا أن قيادة الجيش عارضت الاقتراح بشدة. ويبدو أن الضباط أدركوا تهميشهم فيه[19].

كانت خطة تطوير قناة السويس أبرز مثال على اهتمام الإخوان بالتنمية وقطاع الأعمال في الوقت ذاته؛ وكان من المفترض أن يكون هذا المشروع واحدًا من المشروعات الرائدة للاستثمار، بفضل جذب الاستثمار والدعم المالي من قطر؛ لكنه ربما يؤدي إلى استبعاد الجيش من استثمار رئيس ومربح في منطقة نفوذ خاصة به. وروّج الجيش والإعلاميون المرتبطون بمكتب وزير الدفاع (كما اتضح

---

(18) Kinninmont, p. 3.

(19) المصدر نفسه.

لاحقًا من التسريبات)، وكذلك بعض المعارضين، شائعات عن هذا المشروع الاقتصادي باعتباره خطة لبيع قناة السويس، في حين كانت خطة تنموية لجلب الاستثمارات لحوض قناة السويس وتطويره. لكن الجيش يعدّ هذا الحوض حكرًا على استثمارات شركاته[20]، الأمر الذي يمارسه الجيش بالفعل منذ مرحلة الانقلاب العسكري.

من المستغرب الحديث المبكر جدًا منذ الأسابيع الأولى لرئاسة مرسي عن مسؤوليته عن الأوضاع الاقتصادية المتردية، كأنه من أنتج المشكلات الهيكلية للاقتصاد المصري منذ عهد مبارك، وأعباء مالية الدولة واضطراب الأسواق التي تفاقمت مع حالة عدم الاستقرار السياسي. وهذا أمر طبيعي في مرحلة شهدت ثورة وأعمال عنف واسعة. فمنذ بداية الثورة المصرية في كانون الثاني/ يناير 2011، فَقد نحو مليون مصري وظائفهم بسبب عدم الاستقرار السياسي وتراجع الاستثمارات وأعداد السياح في مصر. كما أثّر تراجع الدخل من الاستثمارات وقطاع السياحة أيضًا في احتياطي العملة الصعبة للبلاد الذي انخفض إلى أكثر من النصف منذ سقوط مبارك، على الرغم من المساعدات السعودية والقطرية التي ساعدت في وقف التدهور. وعزّز انخفاض الاحتياطي التكهّنات في شأن احتمال انخفاض قيمة الجنيه المصري، ومع ذلك، كانت الحكومة الجديدة مترددة في هذا الشأن، فمن شأن ذلك أن يزيد معدل التضخم، وبالتالي انحدار القوة الشرائية للمصريين الفقراء؛ إذ إن 40 في المئة منهم يعيشون على أقل من دولارين أميركيين في اليوم الواحد. وصرّح سمير رضوان (أول وزير مالية في مصر بعد سقوط مبارك) لهيئة الإذاعة البريطانية بي بي سي (BBC) قبل إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية المصرية، أنه سيكون متعاطفًا مع الفائز في الانتخابات الرئاسية، نظرًا إلى التحديات الاقتصادية التي تواجهها البلاد[21].

نتج بعض المشكلات الاقتصادية التي واجهتها مصر من القلق وحالة عدم اليقين بعد الثورة. ومن الناحية النظرية، من الممكن أن يساعد تسليم السلطة إلى رئيس منتخب في معالجة حالة عدم اليقين في شأن الاتجاه السياسي للبلاد

(20) Colombo, «The Military».

(21) Kinninmont, pp. 1-2.

والسياسة الاقتصادية في المستقبل؛ إذ إنه في اليوم التالي لإعلان فوز مرسي بالرئاسة ارتفع مؤشر البورصة المصرية 7.6 في المئة، وهو أكبر مكسب سجّلته البورصة المصرية في يوم واحد منذ عام 2008. من الطبيعي أن تطرح قضايا مثل ارتفاع معدلات البطالة والتضخم وعجز الموازنة وارتفاع سعر الصرف ومعضلة الدين العام وانخفاض معدلات الاستثمار الأجنبي إلى ما دون المليار دولار. وهي التي كانت قد وصلت إلى ما فوق الثلاثين مليارًا، وأن يطالَب مرسي كرئيس بمواجهة هذا الوضع. لكن اتهامه بالتسبب فيه إنما كان من منطلق التشنيع السياسي. ولعل أبرز دليل على أن المزايدة في هذا الموضوع كانت مقصودة، هو صمت أصحابها على استمرار المشكلات ذاتها، بل وتفاقمها بوتيرة تدهور أعلى في السنة الأولى بعد الانقلاب في 3 تموز/ يوليو 2013.

كان إحجام رجال الأعمال عن الاستثمار في ظل مخاوفهم وصراعهم مع تطلعات الجماهير جزءًا من هذه المشكلة التي حُمِّل مرسي مسؤولية التسبب بها. وبقيت الأرقام تشير بشكل عام إلى استمرار المشكلات البنيوية في الاقتصاد المصري، مع فشل أي خطة حقيقية لمواجهة قضايا عينية في ظل عدم تعاون، وحتى تمرد، بيروقراطية الدولة.

لا يمكن إنكار حالة الاقتصاد التي كانت تظهر في البيانات والتقارير الاقتصادية سلبيةً عمومًا. ومن ذلك شهد عام مرسي في الحكم خفض التصنيف الائتماني لمصر للمرة الرابعة، ما دلل على عدم الاستقرار أو دخول الاقتصاد إلى مرحلة الخطر[22]. وارتفعت أسعار صرف العملات الأجنبية إلى مستوى غير مسبوق، حيث تخطّى الدولار حاجز السبع جنيهات أول مرة، في مقابل 6.07 جنيهات للدولار قبل تولي مرسي الحكم.

سبق أن استخدمنا مصطلح «ثورة التوقعات» عند الناس بعد ثورة يناير، ومفاد ذلك أن الناس أصبحوا أكثر إلحاحًا في أمور تتعلق بمعاشهم اليومي، الأمر الذي يعني أن على السلطة بعد ثورة تتحدث عن العدالة الاجتماعية أن تعمل على تحسين أحوال الناس في مجالات ملموسة وعينية، ولو كان ذلك على حساب أرقام الموازنات وضد رغبة الاقتصاديين. فهذا ضروري لاستقرار النظام بعد

---

(22) المصدر نفسه.

الثورة ريثما توضع سياسات اقتصادية جديدة. في المرحلة الأولى تكون السياسة الاجتماعية أولوية في تحديد أولويات الاقتصاد لأنها تشدد على معاش الناس في هذه المرحلة. لكن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أشار إلى أن نسبة الفقراء في مصر ارتفعت إلى نحو 25.2 في المئة من السكان، مقارنة بنحو 22 في المئة قبل الثورة. وذكر تقرير غير رسمي لبنك الطعام المصري أن أكثر من 42 في المئة من المصريين أصبحوا تحت خط الفقر في عام 2013[23].

نرى أن نسبة الفقر في مصر عالية جدًا في الأصل، كما أن الأرقام كانت دائمًا غير دقيقة، لذلك يصعب الحديث عن زيادة معدلات الفقر خلال عامين بعد الثورة. غير أن تقريرًا للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أفاد أن معدل البطالة ارتفع خلال الربع الأول من عام 2013 إلى 13.2 في المئة. وكانت نسبة البطالة قد بلغت 13 في المئة خلال الربع الأخير من عام 2012، بينما كانت عند حد 9.1 في المئة في الربع الأول من عام 2010. وهذه في الواقع كلها أرقام غير صحيحة وتضليلية، حيث كانت البطالة دائمًا أعلى من ذلك بكثير، وربما ضعف هذه النسبة. فالمشتغلون في مصر هم عمومًا 28 في المئة من السكان فقط، أي نصف قوة العمل الخام (جيل العمل)، يعيل كل منهم 3 أفراد آخرين. وفي ظل نمو سكاني يزيد على 2.5 في المئة ومعدل ادخار منخفض هبط حتى 5 في المئة للسنة المالية 2013/ 2014 ومعدل استثمار هو بالتالي منخفض لا يزيد على 14 في المئة (ما لا يسمح بنمو يزيد على 2 في المئة، أي أقل من معدل نمو السكان)، ومناخ استثمار غير مشجع بسبب البيروقراطية والفساد وتحكم رأسمالية المحاسيب ببوابات الاقتصاد المصري، إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي الذي

---

(23) انتشرت مقولة سيمور مارتن لبست المستندة إلى مقالته في شأن المتطلبات الاجتماعية للديمقراطية «النمو الاقتصادي والشرعية السياسية»، أن كلما كانت حال الأمة أفضل كانت فرص تعزيز الديمقراطية أعظم. في كل حال من الواضح أن مع ارتفاع متوسط دخل الفرد يكون النظام الديمقراطي أكثر استقرارًا، وإذا ارتفعت نسبة التعليم ازدادت مطالب السكان للمشاركة السياسية. ويبدو لي أن هذه المقولة صحيحة بشكل عام، على الرغم من كل ما تعرضت له من نقد. ويحصر هذا الكتاب الحكم هذا في مسألة استقرار النظام الديمقراطي، ولا يعتبر هذه المقولة قانونًا عامًا، كما يؤكد المؤلف أن لا علاقة لها بنشوء الديمقراطية ذاتها. الحديث هنا هو عن عوامل مساندة لاستقرار النظام. انظر: Seymour Martin Lipset, «Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy,» *American Political Science Review*, vol. 53, no. 1 (March 1959), p. 75.

ينتج أعدادًا أكبر من البطالة تزيد على الرقم الرسمي للبطالة، وتدهور في مستوى المعيشة، وتزايد مستويات الفقر التي بلغت بحسب الأرقام الرسمية نحو ربع السكان، بينما التقديرات الواقعية أعلى من ذلك. حتى معدلات النمو لا تسجل في قطاعات توجِد فرص عمل جديدة كافية بقيم مضافة مرتفعة تتيح زيادة أجور العاملين.

ارتفعت ديون مصر الخارجية إلى نحو 45.5 مليار دولار في عهد مرسي، بعد أن كانت 34.4 مليار دولار في العام السابق[24]. وفي المقابل ارتفع معدل النمو الاقتصادي للناتج المحلي من 1.8 إلى 2.4 في المئة بموجب بعض التقديرات. وبدأت نتائج سعي مرسي إلى تنمية الاستثمارات لمواجهة المشكلات المتفاقمة بالظهور. كما سعى إلى الحصول على دعم خليجي، وحظي بدعم ملحوظ من قطر. وسعى إلى توثيق التعاون مع دول خارج القائمة التقليدية، فزار الهند والصين ودول أوروبية لهذا الغرض. وفي عهده ارتفع إجمالي الاستثمارات التي نُفِّذَت من 170.4 إلى 181.4 مليار جنيه. وحصل تحسن في القطاع الزراعي، خصوصًا في إنتاج القمح، وانخفض المستورد منه من الخارج[25].

لكن ما كان أزمة موروثة في النصف الأول من حكم مرسي، صار أداة لخلخلة حكمه ومضاعفة الضغط عليه بإثارة الأزمات الاقتصادية المتوالية، وأهمها أزمة الوقود والكهرباء التي كانت سببًا رئيسًا في خفض شعبيته في وقت صدامه مع القوى السياسية وتحالف قوى الدولة العميقة ضده وبدء محاولة إسقاطه المنظمة بإنشاء حركة تمرد. ولعل واحدًا من أبرز الأمثلة في خصوص المبالغة في تصوير حال الانهيار الاقتصادي، أو التدليس بنسب المشكلات إلى مرسي ما يتعلق بقطاع السياحة، وهو قطاع بالغ الحساسية للأمن والاستقرار، وكان قد عانى بشكل ملحوظ منذ اندلاع الثورة واستشراء حوادث العنف، ووجود بعضها في أكثر المناطق السياحية شهرة، كالأقصر وأسوان والغردقة والإسكندرية، فضلًا عن العاصمة. فكانت السياحة تمثل أبرز مصادر العملات الأجنبية قبل عام 2011،

---

(24) «اقتصاد مصر في عهد مرسي،» (الجزيرة نت، 27/ 6/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/wGTeKV>.

(25) المصدر نفسه.

ببلوغ عدد السياح نحو 15 مليونًا في عام 2010، وعائدات قدّرت بنحو 12.5 مليار دولار. لكن بعد الثورة، هبط هذا العدد بمقدار الثلث ومعه العائدات، وبقيت على هذا المستوى. لكن مع تحسن التوقعات في شأن الاستقرار في مصر ودخولها مرحلة الديمقراطية، تطوّرت الأحوال في هذا القطاع، وتوقّع وزير السياحة هشام زعزوع[26] تعافيه. وصرح في أيار/ مايو 2013 أن عدد السياح الآتين إلى مصر ارتفع، متوقّعا بلوغه 13 مليون سائح في نهاية العام، أي بارتفاع 17 في المئة عن العام السابق. وعلى الرغم من طفرة انتعاش في دخول قطاع السياحة، لكن توالي الأزمات في عام 2013 وأعمال الإرهاب ضد السياح في سيناء والاحتجاجات في الأقصر دفع قطاع السياحة إلى التراجع إلى مستويات متدنية! وظهر رجالات قطاع السياحة، ومنهم عسكريون سابقون، بشكل بارز في تحالف 30 يونيو.

انتظر الشعب المصري من الرئيس المنتخب معالجة القضايا الاقتصادية. ولم يملك مرسي خطة اقتصادية تنموية شاملة، لكن هذا لم يكن سبب التعثر. فلا يمكن فهم اقتصاد عام واحد في الحكم من دون مشكلات هيكلية في الاقتصاد المصري عمومًا، ومنها عهد مبارك وما بعد الثورة؛ وقبل هذا كله لا يمكن فهم التعثر الاقتصادي في المرحلة الانتقالية من دون القلاقل السياسية وحالة عدم الاستقرار في فترة حكم المجلس العسكري وعهد مرسي أيضًا.

(26) أحد وزراء حكومة قنديل من خارج التيار الإسلامي. دعم زعزوع مطالب 30 يونيو، واستقال من الحكومة. كان قد رفض موقف الحكومة في أزمة محافظ الأقصر المسيحي. وعاد زعزوع وزيرًا للسياحة بعد الانقلاب في حكومة إبراهيم محلب.

الفصل الخامس عشر

الإعلام الموجّه

شهدت الذكرى الثانية لاندلاع الثورة (25 كانون الثاني/ يناير 2013) حوادث عنف واسعة النطاق بين معارضي حكم مرسي وجماعة الإخوان المسلمين. ووقعت اشتباكات بين المتظاهرين وقوات الأمن في أماكن عدة، كان أبرزها في محيط قصر الاتحادية وميدان التحرير ومقر البرلمان ومجلس الوزراء، أسفرت عن إصابة أكثر من 200 شخص. كما نُظّمت تظاهرات أمام منزل أسرة مرسي في محافظة الشرقية، وأشعلت النار في محيط المنزل. وعمّت التظاهرات محافظات القاهرة والإسكندرية والسويس والإسماعيلية وبورسعيد والبحيرة والمنيا والمحلة الكبرى، وشهد بعض هذه المحافظات اعتداءات شعبية على مقار جماعة الإخوان وحزبها السياسي ومبانٍ عامة أخرى. وقطع معارضون لمرسي خطوط السكك الحديد التي تربط القاهرة بمدن الدلتا، وتلك التي تربطها بجنوب البلاد في اتجاه محافظتي بني سويف والمنيا، كما قطعت الطريق الزراعية البرية التي تربط القاهرة بالدلتا.

من بين آليات نشر الفوضى كان استخدام سلاح الشائعات ضد مرسي. ولبيان أثره، لنتأمل بمعاني قصة ركيكة، جرى نفيها بحسم مرات عدة، لكن مع الإلحاح والصخب وإعادة تدويرها وتحويرها عبر شبكة من إعلام استخباري أنتجت أثرًا في تشويه صورة مرسي: إنها فرية تأجير آثار مصر، تلك الشائعة التي حركتها جريدة اليوم السابع وهي أحد الأذرع الإعلامية الفاعلة التي تنفذ مشيئة من يموّلها، وتأتمر بأمر أجهزة الاستخبارات، وتنشر كل ما يردها منها من قصص أشبه بالخيال[1]؛ وأرادت من ورائها إثبات تآمر مرسي والحط منه واغتيال سمعته. دأبت هذه الصحيفة، ومعها

(1) تمثل جريدة اليوم السابع أنموذجًا للصحافة الصفراء التي تؤجر خدماتها لأنظمة أو أجهزة أمنية أو رؤوس أموال، ولا ترتدع عن فبركة القصص كما يحلو لها. وأقامت الأنظمة العربية الاستبدادية منابر من هذا النوع تشهّر بكل من ينتقدها، وفي حالة اليوم السابع كان هذا من النظام القديم بتمويل دول خليجية ورؤوس أموال محلية معادية للتحول الذي جرى في مصر منذ عام 2011.

مجموعة معروفة من الصحف والبرامج الفضائية، على استهداف مرسي بالشائعات والقصص المكذوبة والأقوال المرسلة بلا دليل، وتناولت تفصيلات مختلقة عن مشروع قطري لتأجير آثار مصر في مقابل 200 مليار دولار[2].

تأجير الآثار الذي تحول سريعًا إلى عنوان «بيع الهرم» بحسب التعبير الذي اعتمده باقي الصحف المنضوية إلى توجيه الأجهزة في تلك الفترة، وهذا المبلغ الخيالي، قصة جرى تعزيزها بعدد من «الوثائق». ففي 28 شباط/ فبراير 2013 - أي في اليوم التالي لنشر الشائعة - خرج المسؤول الذي أورد تحقيق اليوم السابع اسمه وتصريحه ووصفَ المستندات بالمزورة، ونفى تمامًا وجود أي عرض من قطر أو من غيرها لتأجير الآثار، واصفًا «التحقيق» بأنه «مناف للحقيقة»، وأن القصة برمتها عارية من الصحة. كما جاء النفي أيضًا من وزير المالية الذي أنكر صحة المستندات التي وردت صورها في «التحقيق» الصحافي، وأكد عدم إرساله أي شيء يتعلق بعرض قطري لتأجير الآثار ليناقشه المجلس. وأكد وزير الآثار أن واقعة نقاش أخرى جرى تداولها[3]، وثبت أن جريدة اليوم السابع تعمّدت خلط قصة قديمة والزج باسم قطر فيها. والقصة الأصلية أثارها مختص يدعى محمد البيلي عن أن اجتماعًا للمجلس الأعلى للآثار تداول مقترح جرى تقديمه من مواطن مصري (!!) إلى وزارة المالية لدعم دخول الدولة يتضمن فكرة عرض حق انتفاع للمناطق الأثرية المعروفة في مصر مثل «الأهرامات الثلاثة وأبو الهول، ومعبد أبو سمبل ومعابد الأقصر» لمدة ثلاثة أو خمسة أعوام على شركات السياحة العالمية من خلال مزاد في مقابل عائد مالي، وكان رأي الوزير وأعضاء مجلس إدارة المجلس الأعلى للآثار تجاهل مقترح المواطن المصري بالإجماع، شكلًا ومضمونًا، حيث إن المواقع الأثرية كلها ملك للشعب وعوائدها من الأموال العامة لا يجوز استغلالها كحق انتفاع للغير، بل يمنعها صراحة الدستور الجديد الذي أُقِرّ قبل شهور قلائل.

بقيت هذه القصة حية وتتعاظم طوال الفترة بين آذار/ مارس وحزيران/ يونيو

---

(2) دينا عبد العليم، «دولة خليجية تطلب تأجير الآثار المصرية بالكامل لمدة خمس سنوات مقابل 200 مليار دولار،» اليوم السابع، 2013/2/27، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/VqSjp9>.

(3) «الأعلى للآثار يرفض بالإجماع تأجير المناطق الأثرية الشهيرة بمصر،» الأهرام، 2013/2/28، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/NewsQ/133999.aspx>.

2013، وأعيد تقديمها في قوالب مختلفة. أما نفي ما اختلقته الصحيفة الصفراء فتضاءل تمامًا في مواجهة استراتيجيا الإلحاح والتفزيع الإعلامي التي أدارتها أجهزة الاستخبارات، أو تحالفها مع رجال أعمال محليين وعرب كما نقدر. نقول هذا ونحن أقرب إلى اليقين بعدما أشارت التسريبات من مكتب وزير الدفاع إلى نوعية الارتباطات والدوائر التي جرى توجيهها لنقل رسائل بعينها خلال فترة تأزيم حكم مرسي، وما بعد الانقلاب أيضًا. وكما في حالات أخرى متكررة جرى تجاهل التكذيب (نفي رسمي في هذه الحالة) والاستمرار في البناء على القصة المكذوبة وتغذيتها وتضخيمها وعرض آراء في وقائع كاذبة أصلًا، أو آراء متخصصين وسياسيين ومثقفين يعلقون على حوادث لم تجر. وترافق هذه الموجة من الصخب أخبار عن محامين وشخصيات مرتبطة بهذه الأجهزة توجهت إلى رفع قضايا وبلاغات إلى النائب العام للتحقيق في ما لم يحدث، وتنشر هذه الأخبار في الصحف كأنها بلاغات عن اتهامات فعلية مع إيراد التعليقات التي تخوّن الرئيس. وفي مرحلة لاحقة تنشر التحليلات التاريخية التي تثبت كراهية جماعة الرئيس لمصر وتاريخها. ومن ثم يحين الوقت لنفي النفي، وتكذيب التكذيب، وتصبح أكذوبة الصحافة الصفراء حقيقة تبنى عليها أسئلة تبدو استفهامية من نوع: لماذا يبيعون الآثار لقطر؟ ومنذ إطلاق هذه الفرية وحتى حدوث الانقلاب، استمر الحديث عن أن قطر تقدمت بعرض المئتي مليار، وأن مرسي قبله، لكن اعتراضات مجلس الآثار ومتخصصيه حالت دون تمرير المشروع.

مع انشقاق القوى الثورية، فإن محاسبة أي صحيفة بتهم التشهير وغيرها يمكن أن يتحوّل إلى معركة على حرية التعبير تقوم بها قوى ثورية ضد مرسي. وهكذا نفذت الدولة العميقة وأجهزتها وإعلامها من خلال الخلافات التي شقّت معسكر ثورة يناير.

جرى استثمار الصخب الإعلامي والقضائي على شبكات التواصل الاجتماعي حيث تنشط لنشر هذه المواد لجان إلكترونية، وهي تشكيلات لتحريك أجهزة الأمن توجهات الشبكات الاجتماعية، مثل تويتر وفيسبوك. وهنا لا يُكتفَى بتدوير الأكذوبة، بل تمنح أيضًا ملمحًا جماهيريًا احتجاجيًا[4].

---

(4) «تويتر: مرسي قد يبيع الأهرامات والسد العالي والسويس،» (سي إن إن العربية،=

إن اختراع كذبة، وإرفاق مستندات مزيفة تمنح عمقًا للفرية، ومعها تصريحات كاذبة أو مكذوبة، وبإلحاح متناغم من خلال مجموعة من البرامج الحوارية ومقالات الرأي والتحقيقات تصنع فقاعة وتنشئ قناعات جماهيرية زائفة. تكرّرت هذه الآلية في تدوير قائمة طويلة من الأكاذيب تكثّف الحديث عنها صعودًا بين ربيع وصيف عام 2013، منها قصة موافقة مرسي على إنشاء وطن فلسطيني في سيناء، وقصة العلاقة السرية بين مرسي وبيريز المعنونة بـ «عزيزي بيريز»، ومنح المواد النفطية لحركة حماس في غزة، في وقت كانت تمر البلاد بأزمة وقود كبيرة.

مع تفاقم الأزمة السياسية حاول مرسي دحض هذه الشائعات التي أثرت بشدة في شعبيته[5]، لكن صوته سُمع واختفى في لجّة الصخب الإعلامي والشائعات.

واجه مرسي طوال فترة حكمه القصيرة تشهيرًا وشائعات مغرضة. وليس للشائعات السياسية والشخصية في مصر من ضابط ذوقي أو حسيب عقلي أو رقيب حسي... فهي تنفلت، وتنتشر حتى تصل إلى حد العبث، كأن ناشرها ومرددها يتحدى عقله ذاته أو ما بقي من عقله، فضلًا عن استخفافه بعقول الآخرين. وأقل هذه الشائعات شأنًا أن مكتب الإرشاد يتحكم بقرارات مرسي ويدير كل تفصيلة يقوم بها. والواقع أن مرسي اتخذ قراراته بشكل مستقل، لكن مشكلته كمنت في أنه لم يحكم بالفعل، حيث لم تكن عنده سطوة على مؤسسات الدولة، كما لم يرغب في مواجهة النظام القديم، بل حاول احتواءه. كما أن مساعديه الذين أفرزتهم قيادة جماعة الإخوان أصيبوا بالغرور في تعاملهم مع القوى السياسية الأخرى، وقادتهم نشوة السلطة والشعور بالقوة إلى إهمال الحلفاء، فضلًا عن البحث عن طرائق لتوسيع نطاق التحالف، حيث ضاقوا ذرعًا منذ البداية بالحاجة إلى «مسايرة» الحلفاء، كما في حالة جبهة فيرمونت. ومع إحاطة مرسي بمجموعة مساعدين من الجماعة وتهميش ما سواهم، بدا كأنه ما كان سيد نفسه.

= 2012/12/24)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 7/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.arabic.cnn.com/2012/twitter/11/26/Morsi.Egypt>.

(5) فيديو لمرسي يسخر من شائعة بيع قناة السويس والأهرام: «تعليق الرئيس مرسي على بيع قناة السويس والأهرامات»، على يوتيوب، في 16/ 10/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 7/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=uaL04EMtK_c>.

في عقب نجاح إعلام ثورة يناير المنسوب إلى عدد قليل من الفضائيات، تزايد عدد الفضائيات بصورة ملحوظة لاستغلال الطفرة في عدد المشاهدين، أو لحماية مصالح مالكي وممولي القنوات الفضائية ووجودهم، وإعادة رسم صورهم وسط مخاوف من أن تستهدفهم الثورة، ورغبات في التأثير في مساراتها لتشملهم. واستُغل في ذلك غياب تنظيم واضح لهذا القطاع الإعلامي، أكان بالنسبة إلى التسجيل أم علاقة الملكية بالتحرير، وغير ذلك.

ظهرت قنوات دينية ودينية - سياسية، كما ظهرت قنوات منوعات عدة، كانت هي الأخرى منصات للتأثير السياسي عبر برامج «التوك شو» والتعليقات. فهذه البرامج إنما هي قنوات غير رسمية للالتفاف على حصر بث النشرات الإخبارية في الإعلام الرسمي.

في ضوء تحزب القنوات الذي تفسره ملكيتها، كان طبيعيًا أن ينتقل الاستقطاب السياسي إلى الإعلام، وأن تطغى حالة الانقسام على توجهات القنوات ومحتواها. وتحوَّل قطاع منها إلى أدوات للاغتيال المعنوي والتأزيم والتحريض السياسي، وحتى تصفية الحسابات السياسية والشخصية في غياب وسائل للرقابة الجماهيرية على الإعلام، وأي تقويم موضوعي لأعماله. وبفضل طفرة التمويل الهائلة النابعة عن رغبة قوى كثيرة، خارجية وداخلية، في التأثير في ما يجري داخل مصر، ودخول الجمهور المجال العمومي بقوة، تضاعفت قوة الإعلام الجماهيري وتأثيره السياسي.

لكن لا يمكن فهم ظاهرة الانفلات الإعلامي من دون معايير مهنية، وتعضيد القنوات الخاصة في مصر للثورة المضادة، من دون التعرف إلى ملكية الفضائيات وارتباطات مالكيها بالقوى السياسية، وبمنظومة الثورة المضادة؛ إذ دفع نمط ملكية وسائل الإعلام إلى نشوء حال من عدم المهنية والانحياز الفج والممارسات الدعائية التي جعلت المشهد أقرب إلى حروب الدعاية السوداء ومكبات الأكاذيب التي تضلل الجماهير، أو تثير الصخب للتعمية على القضايا والصراعات الحقيقية ووعي الناس بها[6].

---

(6) يبرز عدد من الأسماء التي تهيمن على الإعلام الخاص في مصر ولها في الوقت ذاته ارتباط سياسي وحزبي واضح، منها نجيب سويرس (أسس حزب المصريين الأحرار) والسيد البدوي (رئس =

كان لافتًا أن الاستثمار في ملكية الفضائيات في عقب الثورة، يناقض مؤشرات ارتفاع المخاطر الاقتصادية التي علت إلى حدود غير مسبوقة، وحالة خوف الرأسماليين وتشككهم، ما أفضى إلى حدوث كساد اقتصادي واسع. كذلك فإن مثل هذا الاستثمار لم يكن من منطلق تخصص أصحابه في هذا القطاع الاقتصادي

= حزبًا ليبراليًا عريقًا هو الوفد)، وهذه هي النوعية الأولى من رجال أعمال الإعلام. أما النوعية الثانية فهي رجال الأعمال الخارجون من رحم دولة مبارك، كأحمد بهجت وعائلة دعبس. والفئة الثالثة الأكثر إثارة للتساؤلات هم الأتون الجدد الذين غالبًا ما يشكلون واجهات لتمويل خليجي. وأكثر مثال على هذه الأخيرة هو محمد الأمين. ففي عام واحد فقط كان محمد الأمين - الاسم المجهول تمامًا في مجال الإعلام والأعمال في مصر، الذي يتداول اسمه في قطاع الزراعة في الأساس - يمتلك إمبراطورية ضخمة بدأها بشبكة CBC التي ضمت محطات عدة إخبارية ومنوعة، واستحوذ على حصص مالكة في شبكات قائمة أهمها النهار، وهي شبكات تضم عددًا من القنوات المؤثرة، كما اشترى حصصًا أساسية في وكالة الأنباء العربية وجريدتي اليوم السابع والفجر وأنشأ جريدة الوطن وامتلك حصة في جريدة المصري اليوم. وكان مستغربًا لدى الصحافيين أن الأمين ضاعف أجور الصحافيين العاملين في محطاته الجديدة عما هو سائد في السوق، وحدث تنافس على العمل عنده. كما أن عددًا كبيرًا من السياسيين والناشطين صار جزءًا من هذه الإمبراطورية الناشئة. علمًا أن معظم فترة عمل محمد الأمين في مجال الأعمال كان في الكويت التي قضى فيها 16 عامًا. وظهر في ما بعد ارتباطه بشراكة مع منصور عامر، أحد أبرز رجال الأعمال المقربين من مبارك ونجله، وصاحب سلسلة مشروعات سياحية ضخمة تحمل اسم «بورتو» ولها فروع في الدول العربية مثل «بورتو طرطوس» في سورية. وميزت شراكاته الإعلامية بعد الثورة أنها أصبحت مع محسوبين على النظام السابق مثل أشرف صفوت الشريف الشريك في اليوم السابع. انظر حوارًا للأمين يتحدث عن عدم وجود علاقات له قبل كانون الثاني/ يناير مع المسؤولين في مصر وأن أحدًا لا يعرف عنه شيئًا (على الرغم من شراكته مع منصور عامر أحد المقربين من جمال مبارك!): «رجل الأعمال محمد الأمين يرد على أسئلة جريدة «الرحمة»: ليس لي علاقة بأي مسئول في هذه الدنيا.. أموالي «حلال مصفى» وكل الجهات الرقابية في مصر «تعرف أسراري» وأملك أكبر شركات المقاولات في المنطقة،» حوار أحمد سمير، اليوم السابع، 2/ 12/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/story/0000/0/0/-/545820#.VcMk2fmqqko>.

انظر أيضًا: «بلاغ للنائب العام يكشف سر تضخم ثروة محمد الأمين،» النهار (مصر)، 20/ 5/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alnaharegypt.com/t~73241>.

أيضًا (على الرغم مما في هذا المصدر من أقوال مرسلة، لكنه حوى تفصيلات عن الشكوك التي أثيرت وقُدمت في شأنها بلاغات ضد الأمين): محمود سليمان، «ننشر المقالة التي أزعجت مالك قنوات سي بي سي مهندس الثورة المضادة،» الأيام المصرية، 29/ 12/ 2012، نسخة مؤرشفة على موقع مصرس، تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.masress.com/alayamalmasria/17191>.

بوصفهم معلنين أو متخصصين بالإنتاج الإعلامي. ولا يخفى على لبيب أن أسبابًا سياسية كانت وراء هذا المال الذي خرج على منطق الاقتصاد وحساباته لمصلحة منطق السياسة والتحشيد الجماهيري والرغبة في ممارسة الإعلام الموجه، في لحظة كانت الجماهير هي عنوانها.

إن مسألة التمويل وتأثير رأس المال هي التي تربط دور رجال الأعمال بدور الإعلام الفضائي خصوصًا، والتدخلات المخالفة للقواعد المهنية من المالكين في أعمال التحرير وفي المحتوى، والإخلال المتعمد بمعايير الأداء المهني بإخضاع الحقائق للتوجه السياسي، وممارسات التعتيم والصخب والإثارة ونشر الأكاذيب والتشويه وعدم التمييز بين الرأي والخبر، والإعلان والإعلام. والأهم من ذلك، ربما شكّل بعض رجال الأعمال واجهة لتمويل من دول خليجية غنية، من خلال شراكات مختلفة. كما سخّر بعضهم وسائل إعلامه في خدمة أجهزة اهتم بالحفاظ على علاقة بها لأسباب متعلقة بالمصالح والتحالفات السياسية في الوقت ذاته.

لم يكن الإعلام في مصر، مقروءًا كان أم مرئيًا أم مسموعًا، بمعزل عن صراعات المرحلة الانتقالية بعد سقوط مبارك؛ إذ عكس صورة ما يعانيه المجتمع من مشكلات وأزمات، لا بالمعنى الإيجابي للكلمة فحسب، بل بالمعنى السلبي أيضًا، حيث كان جزءًا من ترسانة الدعاية الصراعية، ومعززًا فوضى منعت توحيد الجهد لإنجاز أهداف الثورة.

في أجواء الحرية الإعلامية بعد الثورة، واقتحام الجمهور الواسع المجال العمومي، وازدياد فهم القوى الاجتماعية والسياسية، المحلية والإقليمية، لأهمية الرأي العام، حدثت طفرة في عدد الصحف الورقية والإلكترونية الخاصة التي تحظى بمتابعة جماهيرية واسعة. وما لبث أن تجاوز كثير منها قواعد المهنية، خدمةً لجماعات الضغط التي يمثلها. بدأ ذلك بخجل ثم تطور بالتدريج إلى عدم مبالاة بالكامل بالقيم المهنية، فجرى تجاوز الحد بين الدراما الإعلامية في تعمد الإثارة والكذب البواح ونشر الأخبار غير الصحيحة والشائعات والتشهير بالخصوم.

قبل الثورة، توسع هامش الحرية الإعلامية في نهاية عهد مبارك، فأنشئت وسائل إعلام جديدة خاصة (المصري اليوم، الشروق، الدستور... وغيرها)؛ وأسست هذه صحافة جديدة أكثر استقلالية عن الخط الحكومي للصحافة

الرسمية وشبه الرسمية. كما سمحت هذه الصحف بهامش نقدي، لكنها خضعت في الوقت ذاته لخطوط حمر يصعب تجاوزها، ووجد فيها كتّاب موالون للنظام وكتّاب نقديون. كان هذا قبل انتشار وسائل التواصل الاجتماعي وألوان الصحافة الجديدة الإلكترونية الشباب التي غيرت المشهد.

عبّرت وسائل الإعلام الخاصة عمومًا عن صعود مكانة رجال الأعمال وقوتهم في بنية النظام في الـ 15 عامًا الأخيرة قبل ثورة يناير. إذ اعتمدت على ملكية رجال الأعمال والتمويل عن طريق الإعلانات التجارية للشركات. لكن ما يهمنا هنا أن النظام السابق أتاح لهذه الفئة أن تنشئ إعلامها الذي عبّر عن طبيعتها الأكثر انفتاحًا وليبرالية من البيروقراطية الحاكمة. وبان بسرعة الفرق بينها وبين الصحف الرسمية (المسماة في مصر بالصحف القومية).

ظهرت أصوات جديدة من محللين وكتّاب ممن اتسعت دوائر متابعيهم إلى حدود كبيرة، ما دفع الصحف الخاصة التي يعود ظهورها إلى منتصف التسعينيات إلى الإسراع بتطوير أنفسها، من خلال الدمج بين الصحافة التقليدية والإلكترونية، فدُشّنت خلال شهور قلائل بوابات لصحفها على شبكة الإنترنت، وصفحات لها على مواقع التواصل الاجتماعي. كما بدأ كثير من الصحف الأسبوعية إلى الصدور اليومي، لملاحقة الكم الهائل من التطورات والحوادث.

تضاعف عدد الصحف المستقلة حتى وصل إلى أكثر من 25 صحيفة يومية وأسبوعية مثل **الأسبوع، الموقف العربي، الشروق، صوت الأمة، الخميس، الوطن، الدستور، صوت الملايين، الجماهير، الفجر، فيتو، المصريون، الأنباء الدولية، النبأ، المصري اليوم، اليوم السابع، التحرير، النهار، الموجز، الفتح، الناس، البديل، الشارع**.

بعد الثورة لامس «الانفتاح الإعلامي» حدود الانفلات غير المهني، وكان ذلك بداية أعراض ممارسة واسعة لحرية إعلامية غير محدودة وفّرتها الثورة، وضمنتها الجماهير التي رفضت إعلام مبارك الموجه القائم على الدعاية السياسية. لكن سرعان ما تبيّن أن جانبًا منه كان انفلاتًا مقصودًا، حرّكته قوى سياسية اجتماعية محلية وإقليمية استخدمت الإعلام أداةً لحماية مصالح محددة معادية للثورة إدراكًا منها أنها أصبحت مضطرة إلى التعامل مع رأي عام بعد الثورة، وأن عليها أن تنفره من الثورة وقواها، في حال لم تتمكن من كسبه إلى جانبها.

قدّم مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بالتعاون مع مؤسسات حقوقية أخرى[7] تقريرًا شاملًا عن أداء الإعلام خلال الانتخابات النيابية في نهاية عام 2011. وبموجبه تخلّلت مرحلة الانتخابات في ظل حكم المجلس العسكري حوادث مفصلية كان لها أثر بالغ في مسارات الثورة وأدوار القوى المختلفة فيها. واعتبر التقرير فترة الانتخابات هذه مختبرًا لمهنية الإعلاميين والتزامهم الأخلاقي تجاه فئات المجتمع المختلفة وأهمية تقويم أدائهم[8]. كما رأى أن منظومة الإعلام أخفقت في أن تكون مصدر معلومات تتسم بحد أدنى من الموضوعية كي تساهم في ترشيد اتجاهات الرأي العام وفهم عملية الاقتراع. ووقع الإعلام في فخ الإثارة، فركّز على التصريحات المثيرة أكثر من شرح البرامج الانتخابية أو شرح الرؤى السياسية في مناخ سياسي يتغير تُطرح فيه أفكار مؤسِّسة للمجتمع وعلاقاته. وغاب دور الإعلام في طرح قضايا حقيقية في شأن الاقتصاد وقضايا مثل الدعم ورفعه والأجور وغيرها، إضافة إلى قضايا السياسة الخارجية، فيما استنزفت اهتمامات الناس بتغطيات فتاوى مثيرة في شأن «البكيني والخمر وولاية المرأة» في تطرقها إلى مواقف التيارات الإسلامية. وكان الإعلام الحكومي منكمشًا بسبب تأييده مبارك خلال الأيام الأولى للثورة، وبالتالي في عهد المجلس العسكري. وكانت معالجته أقل انحيازًا، في غياب حزب حكومة ينحاز إليه، وإن لم يخل من التهليل للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، والهجوم على كل من ينتقده. أما الإعلام الخاص، فـ «تحكّمت مصادر تمويله - إلى حد ما - في انحيازاته الحزبية».

في الأعوام الأخيرة من عهد مبارك كان للمال السياسي شأن أساسي في مجريات العملية الانتخابية، واستمرت هذه الحال في ما بعد الثورة، حين انحاز المجلس العسكري إلى أنموذج انتخابي يميل أكثر إلى المنافسة الفردية على المقاعد. الأمر الذي أبرز الحاجة إلى المال السياسي المتوافر لدى رجال الأعمال

---

(7) مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، الإعلام والانتخابات البرلمانية في مصر: تقييم أداء وسائل الإعلام خلال الانتخابات البرلمانية، 12 أكتوبر 2011 - 15 يناير 2012، قضايا حركية؛ 28 (القاهرة: المركز، 2012). اعتمد التقرير المبادئ التي أقرها المقرر الخاص لحرية التعبير بالأمم المتحدة، ومبادئ المجلس الأوروبي وعدد من منظمات مراقبة الإعلام مثل بافيا الإيطالية والمعهد الدولي لدعم الإعلام في الدانمارك.

(8) المصدر نفسه، ص 9-27.

ممن هددتهم الثورة وكشفت عن علاقاتهم بالنظام السابق وكيفية تكوّن ثرواتهم، فاضطروا إلى تحصين أنفسهم من خلال البرلمان وتكوين دروع حماية من خلال الأحزاب والنواب المنتخبين. كما وُجّهت أموال طائلة للدعاية والإعلام، إضافة إلى استمرار ممارسة بعض الأعراف التي تعبر عن ثقافة الزبائنية السياسية كالتوليف المصلحي للعشائر، أو شراء الأصوات في المناطق الفقيرة والمحرومة، وتفاقم مشكلة العنف الانتخابي. هذا كله كان للمال السياسي وأموال رجال الأعمال شأن كبير فيه، إضافة إلى تمويل إنشاء أحزاب جديدة لم تتسم عملية نشوئها بالشفافية اللازمة، وإنشاء مقار حزبية ومنابر إعلامية للأحزاب، وتمويل حملات انتخابية، في ظل غياب كامل لضوابط حقيقية لعملية التمويل، ومنعها من أن تكون مدخلًا لتحويل العمل الحزبي إلى حصنٍ لمصالح فئوية محددة.

ثمة نماذج معروفة للتمويل المعلن والدخول المباشر لرجال الأعمال في العمل السياسي، كحزب المصريين الأحرار، وحتى حزب الوفد الذي رئسه رجل الأعمال السيد البدوي، وكان معه في الهيئة العليا عدد آخر من رجال الأعمال. إضافة إلى ذلك، برزت أحزاب حصلت على تمويل نشوئها من مصادر مجهولة، كحزب النور الذي استطاع في بضعة شهور إنشاء مقار حزبية في المحافظات كلها وإطلاق حملة ضخمة في الانتخابات البرلمانية، واتهمه كثير من السياسيين والمسؤولين الحكوميين بتلقي التمويل من دول خليجية[9]. وأشير في معرض قضية التمويل الأجنبي خلال عهد المجلس العسكري في شأن تلقي جمعيات أهلية مرتبطة بالمكوّن الدعوي الذي يشكل النور ذراعه السياسية مبالغ ضخمة من دول الخليج وشخصيات تؤمن بالفكر السلفي، الأمر الذي نفاه السلفيون آنذاك، في حين أكد مسؤولون في حزب النور أن التمويل كان ذاتيًا من رجال أعمال ينتمون إلى الحزب، جرت دعوتهم أيضًا إلى إنشاء قناة تلفزيونية خاصة بالحزب[10].

---

(9) <http://www.masress.com/elfagr/52910>.

(10) في مواقف عدة، خصوصًا بعد انقلاب تموز/ يوليو 2013، صرح قادة من حزب النور أن الحزب يتلقى التمويل من رجال أعمال. مثال ذلك مقطع فيديو لنادر بكار يدعو فيه رجال الأعمال إلى المساهمة في إنشاء قناة تلفزيونية للحزب. انظر: «نادر بكار يكشف عن مصادر تمويل حزب النور.. ويدعو رجال الأعمال لدعم إنشاء قناة للحزب،» على يوتيوب، في 21/ 12/ 2014، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=9BIFNPYX-VE&feature=youtu.be>.

الفصل السادس عشر

أحداث الفوضى... وإحداث الفوضى

شهدت مدن القناة ردات فعل عنيفة على حكم الإعدام الذي صدر في حق 21 متهمًا في قضية حادثة ستاد بورسعيد التي سقط فيها 72 قتيلًا من مشجعي النادي الأهلي الرياضي. كما شهدت مدينة بورسعيد محاولة الأهالي الزحف نحو سجن بورسعيد المركزي، غير أن قوات الجيش قامت بتأمين السجن تمامًا. وارتفع عدد القتلى بين المتظاهرين وقوات الأمن في مدن القناة إلى 30 شخصًا بينهم عناصر قوات شرطة.

اندلعت هذه التظاهرات في أثناء أوضاع أمنية وسياسية مضطربة شهدتها البلاد في الذكرى الثانية لثورة يناير، بعد أن شهدت مدن القناة هجومًا على مقار عامة وأمنية، الأمر الذي أدى إلى نشر قوات الجيش فيها، وفي اليوم التالي فُرض حظر تجوال على المواطنين؛ غير أن مدينة بورسعيد لم تلتزم الحظر، وكذلك الإسماعيلية[1].

أعلن مرسي حال الطوارئ في مدن القناة، السويس وبورسعيد والإسماعيلية، ما عزز موقع الجيش ومنحه مهمات إدارية فيها. وصدر عن مجلس الدفاع الوطني الذي اجتمع برئاسة مرسي للنظر في التطورات السياسية والأمنية التي تمر بها مصر، بيانٌ تضمن عددًا من القرارات للتعامل مع الأزمة القائمة[2]. وكانت هذه أول مرة يجتمع فيها مرسي إلى المجلس[3]، بعد أن تركه يتصرف وحده مدة طويلة في فترة مضطربة كهذه.

---

(1) فيديو «شاهد الجيش يلعب الكرة مع شباب بورسعيد أثناء حظر التجول»، على يوتيوب، في 30/ 1/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<https://www.youtube.com/watch?v=iLOtcRKBAIg>

(2) «نص بيان مجلس الدفاع الوطني المصري بشأن الاضطرابات،» (رويترز عربي، 26/ 1/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE9B29QZ20130126?sp=true>.

(3) ««بوابة الأهرام» تنشر صور اجتماع مرسي وأعضاء مجلس الدفاع الوطني،» (بوابة الأهرام، 26/ 1/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 6/ 2013، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/News/300675.aspx>.

لم يكن مرسي أو مساعدوه أو مستشاروه قادرين على التحكم بقرارات المحاكم، حيث كان القضاء المصري يعمل ضدهم أيضًا. وطبّق هذا بدرجة كبيرة على قوات الأمن التي لم تكن تتعاون معهم، ويرجح أنها كانت تخطط للفوضى ولإفشال حكم مرسي. وجرى تحويل نقمة الجمهور نحو جماعة الإخوان المسلمين والرئيس المنتخب ورئيس حكومته بسهولة ويسر. وساهم في ذلك جهد القوى المعارضة العلمانية ومثقفيها والإعلام المرتبط بالمؤسسة الأمنية ورجال الأعمال لتحميل المسؤولية للخصم السياسي، أي جماعة الإخوان المسلمين.

بدا كأن الوضع في مصر يخرج عن السيطرة. ففي ظل الأجواء السياسية المضطربة وحوادث العنف المتبادل التي شهدتها مصر طوال أيام، وشملت عددًا كبيرًا من المدن المصرية، أصدر الأزهر في 30 كانون الثاني/ يناير 2013 وثيقة نبذ العنف شارك في صوغها وفق ما تشير الديباجة شباب 25 يناير وممثلون عن الأزهر والكنيسة، ووقّعها عدد من ممثلي الأحزاب والحركات السياسية الشبابية. وتضمنت الوثيقة عشرة بنود نصت على حرمة الدم ونبذ العنف وضرورة حماية النسيج الوطني، إضافة إلى تأكيد أهمية الحفاظ على كيان الدولة ومؤسساتها ومسؤوليتها عن القيام بواجب تحقيق الأمن وحماية الممتلكات العامة، من دون جور ذلك على حقوق الإنسان وحرياته[4].

لكن بدلًا من أداء الشرطة واجباتها، بدأ أفراد الشرطة وأمناؤها في مديريات عدد من المحافظات موجة احتجاجات واعتصامات في العاشر من شباط/ فبراير 2013، فأغلقوا بعض مديريات وأقسام الشرطة بالجنازير، وطالبوا بإقالة وزير الداخلية اللواء محمد إبراهيم الذي لم يكن قد مضى شهر على تعيينه، معتبرين أنه ارتمى في أحضان جماعة الإخوان، وطالبوا بزيادة تسليحهم وإلغاء قانون التظاهر، إضافة إلى اتخاذ موقف حازم ضد ما عدّوه «أخونة الوزارة». ويمكن تصور كم كان هذا الوزير «إخوانيًا» من خلال تصرفاته اللاحقة ودوره في الانقلاب على

---

(4) «نص وثيقة الأزهر الشريف لنبذ العنف،» (الهيئة العامة للاستعلامات، 31/ 1/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/ Articles/tmpArticles.aspx?CatID=2515#.U_uFM_mSyPw>.

مرسي وفي قمع حركة الإخوان المسلمين، كما يمكن الحكم على مدى «أخونة» الوزارة من تصرفات الوزارة بعد الانقلاب.

امتدت الاحتجاجات والاعتصامات إلى محافظات الشرقية والإسكندرية وكفر الشيخ والقليوبية والمنوفية والبحيرة ودمياط وبني سويف وأسيوط وسوهاج وأسوان والبحر الأحمر والجيزة والوادي الجديد والأقصر، فضلًا عن قطاع أمن الموانئ[5]. وتطورت الاضطرابات التي شهدتها مدينة بورسعيد منذ صدور الأحكام القضائية بإعدام 21 من المتهمين في حادثة ستاد بورسعيد، إلى عصيان مدني في 17 شباط/ فبراير 2013 استمر أكثر من ثلاثة أسابيع. وتجاوب آلاف الأهالي مع دعوات العصيان المدني التي أعلنها الشباب المحتج، فتوقفت حركة العمل وأُخليت المباني الحكومية. وطالب المتظاهرون بالقصاص لشهداء المدينة ومعاملتهم ماديًا ومعنويًا كشهداء ثورة، ومراجعة جهة قضائية محايدة أحكام الإعدام الصادرة[6].

خلال فترة العصيان شهدت المدينة تأسيس ما عرف بـ «مكتب شهر عقاري شعبي»، لتحرير توكيلات من الأهالي للجيش بإدارة شؤون البلاد. كانت هذه بداية حملة التوقيعات المطالبة باستقالة مرسي، أو إطاحته بوساطة الجيش. كما يذكر انتشار شائعات، منذ بداية العصيان، دسّتها بعض الصحف بالأسلوب الذي سبق أن تطرقنا إليه، عن احتمال إقالة مرسي السيسي وبعض قادة الجيش[7]. كما سرت شائعات خلال العصيان عن وقوع صدامات بين قوات من الشرطة وأخرى

---

(5) <https://www.youtube.com/watch?v=DioiJmEtymU>.

(6) «مظاهرات جديدة في بورسعيد، وبدء حملة توكيلات شعبية،» (أصوات مصرية، 1/ 3/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://aswatmasriya.com/news/view.aspx?id=abbcaf05-942a-4498-b7c3-e9de08cde5f9>.

انظر أيضًا: «إعلان العصيان المدني في بورسعيد ومتظاهرون يحطمون سيارات للشرطة،» الرياض، 18/ 2/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alriyadh.com/811275>.

(7) محمد أحمد طنطاوي، «غليان فى الجيش بعد إشاعة أنباء عن إقالة «السيسي».. مصدر: المؤسسة العسكرية لن تسمح بتكرار سيناريو طنطاوي وعنان.. والمساس بالقادة في الفترة الراهنة «انتحار».. وحالة من السخط بين القادة والضباط،» اليوم السابع، 18/ 2/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/zJqDVJ>.

من الجيش. ولم تطبق قوات الجيش الحظر الذي فرض في مدن القناة بشكل فعلي. وكان مرسي قد أقال قبل ذلك بأسابيع وزير الداخلية أحمد جمال الدين لعدم تعامله بحزم مع المحتجين في حوادث الاتحادية. وهنا بدأت كفة الأمور تميل إلى مصلحة الجيش.

أثمرت الحملة الإعلامية ضد مرسي وجماعة الإخوان، وولّدت حملة إثارة الفوضى والشغب توقًا شديدًا إلى حلول الأمن والاستقرار. لذلك لم يبق، بعدما أشبعت الأطراف السياسية الداعمة لثورة يناير بعضها تشويهًا وتجريحًا، قوة منظمة خارج الهجمات المتبادلة إلا الجيش وجهاز الدولة القديم. وقدّم المصريون في ذلك دليلًا قاطعًا على قصر ذاكرة المجتمعات وميلها إلى النسيان، ولا سيما حين تُستنفَر غرائزها ومخاوفها.

شهد الأول من آذار/ مارس 2013 تظاهرات بعنوان «جمعة دعم الجيش»، نُظِّمت أمام المنصة في جوار الكلية الحربية، بهدف دعم القوات المسلحة، والتقدم بعدد من المطالب، أبرزها عدم مس قادتها، ورفض ما يشاع عن مساعي جماعة الإخوان أخونة الجيش، على الرغم من عدم وجود دليل أو مثال على ذلك. ومن الواضح أن هذه التظاهرات كانت بمبادرة من اتصالات الجيش الذي أصبح يسيطر على شبكة علاقات الأجهزة الأمنية من إعلام وبلطجية وغيرها. فنُظِّمت هذه التظاهرات من قوى وائتلافات سياسية مستحدثة أو مجهولة لم يسمع بها أحد من قبل، اختفت لاحقًا، مثل «ائتلاف الأغلبية الصامتة» و«اللجان الشعبية لحماية الثورة» و«العسكريون المتقاعدون» و«حركة حماية» وحركة «ابنِ بلدك» و«المبادرة الوطنية للتفاعل الايجابي»، إضافة إلى عدد من الناشطين السياسيين[8]. ولا شك في أن قسمًا كبيرًا من هذه الجماعات غير المعروفة من قبل كانت مدفوعة من أجهزة الأمن ووزارة الدفاع، وبقايا الحزب الوطني ورجال الأعمال. وكان هذا الحشد جاهزًا مثل فرقة غنائية راقصة تنتقل من مكان إلى آخر لأداء دورها.

---

(8) «انتهاء فعاليات جمعة دعم الجيش وفتح الطريق كليا أمام حركة السيارات،» الشروق، 1/ 3/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 15/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=01032013&id=c0e6dea8-457f-4b09-a8bc-bad37dd2e37a>.

ثمة أزمة ثارت قيل إنها بسبب تعرّض أحد أعضاء مجلس شورى جماعة الإخوان للجيش في قصيدة ألقاها في احتفال اجتماعي في أحد مقار حزب الحرية والعدالة، وصف فيها السيسي بأنه «فأر»[9]. وثار تلاسن علني بين الجيش والجماعة، حتى أن بكري نقل عن مصدر عسكري قوله: «إن الإخوان هم الفئران لأنهم اعتادوا العمل في الظلام وتحت الأرض وإن تاريخهم مملوء بالدم وقتل الأبرياء من المصريين في الوقت الذي كان فيه الجيش، وما زال، مدافعًا عن تراب مصر في وقت السلم والحرب وحاميًا للشعب وأمنه القومي». هذا التلاسن الواضح بين الجيش والجماعة انتهى ببيان للمتحدث العسكري هدد فيه: «صبرنا لن يطول وردّنا سيكون قاسيًا استنادًا إلى القانون العسكري». وأضاف: لدينا معلومات تؤكد أن هدف حرب الشائعات والتطاول هو هز استقرار المؤسسة العسكرية... التطاول على المؤسسة وقيادتها بدأ منذ فترة لإسقاطها ... إن الفريق السيسي هو خير خلف لخير سلف، ويعمل بتجرد ووطنية، ولن تفلح محاولات تحريض أبناء الجيش على قيادتهم، فالجميع يد واحدة في مواجهة كل هذه المخططات»[10]. وصدر عن الرئاسة بيان أكد الاعتزاز بالجيش داعيًا وسائل الإعلام توخي الدقة في ما تنشره من أخبار، خصوصًا تلك التي تمس الأمن القومي المصري في الصميم. فمعظم الصحف المصرية التي صدرت في ذلك اليوم تعامل مع إشاعة إقالة وزير الدفاع بجدية مبالغ فيها، حيث عنونت **المصري اليوم** صفحتها الأولى: «رسالة الجيش وصلت الاتحادية»، وهي رسالة تحذير بحسب قادة الأحزاب السياسية التي اعتبرت

---

(9) أشار مصطفى بكري (وهو صحافي مقرب من أجهزة الأمن منذ عهد مبارك، وكثيرًا ما نقل رسائلها، وأصبح مقربًا من السيسي) إلى أن الواقعة كانت «محاولة استفزاز جديدة تنضم إلى محاولات سابقة تهدف إلى ابتزاز قيادة الجيش وتعمّد الإساءة إليها. فالجيش لا يزال صامدًا يرفض 'الأخونة' ويبقى العقبة القوية أمام سيطرة الإخوان على الدولة المصرية وإسقاطها في قبضتهم». لم يكن هذا التصريح من دون علم السيسي أو مكتبه. وعاد بكري وأوضح أن من يرفض ما سماه بالأخونة هو السيسي. وكان أول من قال بتعبير الأخونة يونس مخيون (رئيس حزب النور) في اجتماع لمجلس شورى الحزب. ومن ثم بدأ الحديث العلني عن وجود تآمر إخواني يهدد الأمن القومي. انظر: مصطفى بكري، «ماذا وراء تصاعد الأزمة بين الجيش والإخوان؟ (1)،» **الوطن**، 10/ 4/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.elwatannews.com/news/details/162247>.

(10) المصدر نفسه.

الاقتراب من المؤسسة العسكرية سعيًا واضحًا إلى أخونة الدولة. وظهرت فيها مقالة بعنوان: «الجيش يكشر عن أنيابه»، ونقلت عن مصدر عسكري أن الترويج لإقالة السيسي بمنزلة «انتحار» للنظام[11]. وشاركت جريدة الشروق التعبير نفسه حرفيًا، فنقلت تصريحات عن الجيش بعنوان: «المساس بالسيسي انتحار للنظام السياسي القائم». ونقلت عن مصادر عسكرية إن حالة غضب رُصدت بين ضباط وصف ضباط وجنود القوات المسلحة بعد تسريب معلومات ونشر أخبار تتناول المؤسسة العسكرية وإقالات محتملة لكبار قادتها، وفي مقدمهم عبد الفتاح السيسي، و«أن المؤسسة العسكرية لن تسمح بأي حال وتحت أي ظرف بأن يتكرر سيناريو المشير حسين طنطاوي والفريق سامي عنان مع الفريق أول عبد الفتاح السيسي، مؤكدًا أن المساس بقادة القوات المسلحة خلال الفترة الراهنة سيكون أشبه بحالة انتحار للنظام السياسي القائم بأكمله». وهدّد بتحرك الرأي العام وبوجود إطلاق دعوات إلى الاحتشاد والعصيان إذا أُقيل قادة الجيش!

ما لبثت أن فتحت جبهة أخرى على مرسي قبل أن يلتقط أنفاسه، حين قضت المحكمة الإدارية العليا في 21 نيسان/ أبريل 2013 بوقف تنفيذ القرار رقم 134 لسنة 2013 الصادر عن رئيس الجمهوريّة بدعوة الناخبين إلى انتخاب مجلس نواب جديد على أساس قانون الانتخابات رقم 2 لسنة 2013. وكان هذا القانون قد عُرض على المحكمة الدستورية التي قضت بعدم دستورية بعض نصوصه قبل سنِّهِ، ولم يعرض على المحكمة الدستورية مجددًا، فقضت المحكمة الإدارية بضرورة إعادة عرضه على المحكمة الدستورية.

كان مرسي قد دعا في وقت سابق إلى انتخاب مجلس نواب بديل من مجلس الشعب الذي قضت المحكمة الدستورية العليا بحلّه. وقررت محكمة القضاء الإداري في حكمها إحالة قانون الانتخابات الذي أقره مجلس الشورى إلى المحكمة الدستورية العليا. وكانت دفوع الدعاوى المطالبة بوقف قرار مرسي

(11) داليا عثمان [وآخرون]، «رسالة الجيش وصلت الاتحادية،» المصري اليوم، 19/ 2/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 16/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://today.almasryalyoum.com/ article2.aspx?ArticleID=371693>.

تنص على أنه يخالف نص المادة 177 من الدستور الذي أُقِرّ في كانون الأول/ ديسمبر 2012، القاضية بضرورة عرض مشروعات القوانين المنظمة الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية على المحكمة الدستورية العليا قبل إصدارها، لتقرير مدى مطابقتها الدستور[12].

عوّقت هذه المحكمة التطور الديمقراطي الطبيعي بعقد انتخابات برلمانية، كان يمكن للأحزاب المعارضة تحقيق مكاسب فيها بعد انحسار شعبية جماعة الإخوان، فيتخذ نقدها مسارًا ديمقراطيًا ممأسسًا. ولم يكن بوسع مرسي أو جماعة الإخوان تزوير أي انتخابات، حيث لم يكونا في ذلك الحين مسيطرين على القضاء أو أجهزة الأمن. لكن المحاكم واصلت عملها كأداة لتعويق التحول الديمقراطي وإضعاف الهيئات المنتخبة وإجهاض ثورة يناير.

في 16 آذار/ مارس 2013 شهدت محافظة سوهاج تظاهرات احتجاجية في أثناء زيارة مرسي لها؛ حيث خرجت حشود شعبية من أبناء المحافظة تهتف بشعارات معادية له ولجماعة الإخوان. وأدت هذه التطورات إلى إلغاء مرسي لقاء كان مقررًا مع طلاب من جامعة سوهاج وأعضاء هيئة التدريس فيها[13].

بدأت موجة جديدة من الصدامات بين الإخوان ومعارضيهم في مساء السادس عشر من آذار/ مارس 2013[14]، حين اندلعت اشتباكات على خلفية رسم محتجين «غرافيتي» على جدران قريبة من مقر جماعة الإخوان المسلمين في أثناء وقفة نظمها عدد من الحركات الثورية أمامه. وسرعان ما تحولت الفاعليات

(12) «وقف الانتخابات البرلمانية في مصر بقرار من القضاء الإداري،» (بي بي سي عربي، 6/ 3/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 16/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2013/03/130306_egypt_decree_morsi_elections.shtml>.

(13) محمد حسن شعبان، «المظاهرات تلاحق مرسي في صعيد مصر وتجبره على إلغاء زيارته للجامعة،» الشرق الأوسط، 17/ 3/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 16/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://classic.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12528&article=721228#.VBYfeJSSzg5>.

(14) فيديو للاعتداء على المرأة أمام مقر الإخوان في المقطم: «فيديو ضرب ميرفت موسى مدونة ليالي العاشقين»، على يوتيوب، في 18/ 3/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 17/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=CGGn-nxlEjg>.

إلى اشتباكات بين المحتجين وحرس «مكتب الإرشاد»، تطوَّرت إلى تراشق بالحجارة وزجاجات المولوتوف، اعتدى خلالها أنصار الجماعة على إعلاميين كانوا يغطونها[15].

في ردة فعل على ذلك، دعت القوى الثورية المعارضة إلى المشاركة في تظاهرات في 22 آذار/ مارس 2013 أمام مقر مكتب الإرشاد في المقطم، أطلقوا عليها مليونية «رد الكرامة». وشهد ذلك اليوم اشتباكات بين أفراد من جماعة الإخوان المسلمين ومعارضيها، أسفرت عن إصابة 210 أشخاص بجروح[16]. كما وقعت اشتباكات أمام عدد من مقار حزب الحرية والعدالة في القاهرة والإسكندرية والمحلة الكبرى. وأصبحت الجماعة في هذه المرحلة قوة معزولة عن القوى الأخرى، وتدافع عن نفسها من دون حلفاء تقريبًا. وحشدت أنصارها من بعض المحافظات في حافلات للمشاركة في حماية مقر مكتب الإرشاد في المقطم، فأضرم أفراد من المعارضة النار في أربعة منها، فيما أرسلت وزارة الداخلية قوات من الأمن المركزي إلى محيط المقر. وعقب هذه الاشتباكات بيومين، توعّد مرسي قطع أيدي المتآمرين، حيث أشار في كلمة له إلى وجود أصابع تعبث بمصر[17].

في مشهد آخر، شهد الخامس من نيسان/ أبريل 2013 بداية حوادث فتنة طائفية جديدة بين المسلمين والمسيحيين، في مدينة الخصوص التابعة لمحافظة القليوبية في الوجه البحري. ولم تكن تلك أول مرة تشهد فيها هذه المدينة حوادث فتنة طائفية، حيث خبرت ذلك قبل ثورة يناير. وحدثت الفتنة هذه المرة على خلفية رسومات غرافيتي على سور مسجد في المدينة، الأمر

---

(15) «مصر.. تداعيات الاعتداء على النشطاء والصحفيين أمام مكتب الإرشاد للإخوان،» (روسيا اليوم، 17/ 2/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 16/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/X1myHm>.

(16) فيديو: «اشتباكات»، على قناة الأهرام على يوتيوب، في 22/ 3/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 18/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=CDYOdQDACJY>.

(17) فيديو حديث مرسي عن الأصابع التي تلعب: «مرسي: فيه صباعين تلاته بيلعبوا جوا مصر»، على يوتيوب، في 25/ 3/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 17/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=BAD6FSN9DPQ>.

الذي أدى تبادل إطلاق النار بين مسلمين ومسيحيين. وأسفرت هذه الحوادث وفقًا لبيان مديرية الشؤون الصحية في المحافظة عن مصرع ثلاثة مسيحيين ومسلم، وإصابة ستة مسلمين ومسيحي. وخلال تشييع القتلى المسيحيين من كاتدرائية العباسية، وقعت مناوشات بين عدد من «الشباب المسيحي» وضابط شرطة وثلاثة جنود كانوا يقفون في جوار الباب الرئيس للكاتدرائية، وتطورت المشادات إلى وقوع حوادث عنف أسفرت عن مقتل مسيحيين اثنين، فضلًا عن وقوع عدد من الإصابات[18].

تجمع آلاف المتظاهرين من مؤيدي مرسي والمنتمين إلى التيار الإسلامي في 19 نيسان/ أبريل 2013 أمام دار القضاء العالي، مطالبين بتطهير القضاء وإقرار قانون السلطة القضائية. وهو قانون ينص على خفض سن التقاعد للقضاة إلى ستين عامًا، ويؤدي بالتالي إلى ضخ دم جديد في السلطة القضائية من خارج هذه المؤسسة بعد الاستغناء عن ثلاثة آلاف وخمسمئة قاضٍ[19]. وطالبوا بإقالة وزير العدل ومحاكمة المستشار أحمد الزند (رئيس نادي القضاة) والمستشار عبد المجيد محمود (النائب العام السابق)، وإجراء محاكمات ثورية أخرى. وشارك في التظاهرات عدد من الأحزاب والحركات والائتلافات الإسلامية، منها أحزاب الأصالة، الحرية والعدالة، البناء والتنمية، الوطن، العمل الجديد، الشعب، الإصلاح، الجبهة السلفية، ائتلاف الثائر الحق، الجبهة الثورية لحماية الثورة، الائتلاف العام للثورة، رابطة المحامين الإسلاميين، حركة طلاب الشريعة، الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح، حركة ضباط وأفراد الشرطة مع الرئيس، رابطة مصابي ثورة 25 يناير.

---

(18) «تقرير المبادرة المصرية للحقوق الشخصية حول الأحداث الطائفية بمدينة الخصوص ومحيط الكاتدرائية المرقسية بالعباسية،» (المبادرة المصرية للحقوق الشخصية)، على الموقع الإلكتروني: <http://eipr.org/report/2013/04/11/1683>.

(19) يعد عبد الخالق فاروق هذا القانون جزءًا من محاولات الإخوان وحلفائهم السيطرة على السلطة القضائية، تمامًا مثل إعلان مرسي الدستوري، في خطوة لمحاصرة المحكمة الدستورية. ويعد تظاهرات 30 حزيران/ يونيو 2013 ردًا على تجاوزات الإخوان كلها في هذا الشأن وغيره. لكنه انتقد المجلس العسكري أيضًا لاستخدامه المحكمة الدستورية في صراعه مع القوى الثورية. انظر: عبد الخالق فاروق، أزمة القضاء المصري وحرية الصحافة وحقوق الإنسان (القاهرة: مركز دال للأبحاث والإنتاج الإعلامي؛ مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، 2014)، ص 285-286.

يُلاحظ أن هذه كانت في يوم ما مطالب القوى المؤيدة لثورة يناير كلها، لكنها أصبحت في هذه المرحلة مطالب فئة واحدة ممثلة بالتيار الإسلامي. وكان بمقدور مرسي إنجازها من دون اللجوء إلى الشارع، حين كان في أوج قوته بعد إقالته طنطاوي وعنان. لكنه اختار في ذلك الحين البحث عن حلفاء ضمن المؤسسة العسكرية، إضافة إلى أن أحزاب المعارضة الأخرى، لم تقبل التحالف معه في مواجهة الدولة العميقة. وبدلًا من أن يختار المواجهة بتحالف عريض من القوى المؤيدة للثورة تخلّى عن المواجهة، لكن في النهاية فُرضت المعركة عليه، بعد أن أصبح دعمه مقصورًا على التيار الإسلامي. ثم ما لبث أن ثبت أن التيار الإسلامي لم يكن كله معه. لم يكن مرسي هو إردوغان الذي اعترف بالدولة الديمقراطية العلمانية القائمة، وأصبح يقوم بإصلاحات في نظام تعددي لا فضل له في إقامته، حيث وصل إردوغان إلى الحكم بانتخابات عقدت في نظام تعددي قائم، جرت لبرلته قبل وصوله إلى الحكم، وتحالفت معه فئات واسعة من البرجوازية والبرجوازية الوسطى من غير الإسلاميين. كما أن مرسي لم يكن الخميني الذي قاد بكاريزميته شبكة من رجال الدين، وحوّل ثورة ديمقراطية الطابع إلى نظام ديني، وتخلص من معارضيه بتصفيتهم من خلال أحكام الإعدام بالجملة. لم يكن مرسي هذا ولا ذاك. فهو لم يفعل ما يلزم لبناء الديمقراطية في الأوضاع التي كانت قائمة ومختلفة عن تركيا، ولا كانت له سلطة يحتكر بموجبها الحكم بالقوة ويقضي على خصوم جماعة الإخوان[20]. على الرغم من ذلك، علينا ألا ننسى أن ثمة فرقًا بين حكم إردوغان في نظام سياسي تعددي قائم بدأ يترسخ قبل وصوله إلى الحكم، منذ عهد بولنت أجاويد على الأقل الذي ضمت حكومته الأولى (1974) إسلاميين، وحكم مرسي بعد ثورة.

في هذه الأثناء وقعت اشتباكات بين مؤيدين لمرسي ومعارضين له من المنتمين إلى مجموعة «بلاك بلوك»[21] (المجهولة الأصل والفصل التي ظهرت

---

(20) لمراجعة من منظور آخر للفرق بين إردوغان ومرسي، والخميني ومرسي انظر: جلبير الأشقر، الشعب يريد: بحث جذري في الانتفاضة العربية، ترجمة عمر الشافعي (بيروت: دار الساقي، 2013)، ص 258-269 و279-292.

(21) كانت ظاهرة ذوي الأقنعة السوداء لافتة منذ مطلع عام 2013، وانتشرت كصرعة (موضة) =

فجأة واختفت بعد الانقلاب العسكري مباشرة) في ميدان عبد المنعم رياض وشارع طلعت حرب، إلى أن وصلت الاشتباكات إلى دار القضاء العالي، حيث التظاهرات المؤيدة لمرسي. كما هجم معارضو مرسي على حافلة رحلات كانت تقل مؤيدين له مقبلين من محافظة الشرقية، وأضرموا فيها النار.

في 21 نيسان/ أبريل 2013، قدّم وزير العدل المستشار أحمد مكي استقالته إلى مرسي على خلفية أزمة قانون السلطة القضائية. وكان من المفترض أن يناقش مجلس الشعب هذا القانون، قبل أن تقطع المحكمة الدستورية الطريق على هذه الخطوة وتصدر قرارها المعروف بحل البرلمان في حزيران/ يونيو 2012. وحين

= مجلوبة من أوروبا، باسمها بلاك بلوك (Black Bloc) وبحركيتها، وفي أصلها تنسب إلى النضالات الأناركية التي شهدتها بعض بلدان أوروبا الشرقية بالتحديد خلال الثورات على النظم الشيوعية. لكنها في الواقع المصري كانت مختلفة، أنشأتها مجموعة من الشباب المتبني العنف الثوري، في مقدمهم الشاب شريف الصيرفي. وفي تتبع الأعمال المنسوبة إليها، تشير في رأينا إلى نوعين من العنف: أولهما عنف الشباب المحبط ممن رأوا الثورة تنجرف بعيدًا عما أرادوه منها، واتخذ طابعًا ثأريًا بسبب من قضى من زملائهم أو جرحوا أو اعتقلوا، والنوع الثاني استثمار أمني توجهه مكونات الدولة العميقة لهذه الظاهرة التي بدت ساذجة في بداياتها، وتغذيتها وتشكيل مجموعات من عصابات مأجورة للقيام بمهمات الاستنزاف وإثارة الفزع ورفع درجة الإحساس بالتهديد الواسع للمجتمع. مالت الرؤية الإخوانية إلى كون هذه المجموعات تحركها أطراف في جبهة الإنقاذ واتهمت الجبهة علانية بتوفير ستار للعنف. وفي رأينا أنها تطوير وسائل تبنتها الأجهزة الأمنية في مواجهة الاعتصامات والتظاهرات بغرض ضربها. انظر: معتز ودنان، «القبض على 129 من «البلاك بلوك» وتورط جبهة الإنقاذ بتمويلها،» (بوابة الحرية والعدالة، 29/ 1/ 2013)، نسخة مؤرشفة على مصرس، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.masress.com/fjp/43197>.

انظر أيضًا: محمد عبد الخالق، «قوات الشرطة تطارد «الصيرفي» مؤسس «البلاك بلوك» بالمحلة.. ويفر هاربًا من أسطح المنازل،» صدى البلد، 19/ 4/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.el-balad.com/463260>.

كان لافتًا عودة اسم بلاك بلوك في صيف عام 2015 ليثار من جديد موضوع العنف الثوري. ونسَبته السلطة في هذه المرة إلى الإخوان، في حين حاجّ بعضهم أن النظام الانقلابي يود من ذلك نشر الفزع باستخدام الأداة ذاتها التي أنشأها. انظر: محمد جمال، «5 تفسيرات وراء عودة عنف «بلاك بلوك» لمصر بعد اختفائها عقب الانقلاب،» التقرير، 29/ 5/ 2015، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/Uu7r3p>.

وعمّا أثير في شأن عودتها، انظر: سعيد عبد الرحيم، «الأمن يرهب المصريين بـ «بلاك بلوك» لتعويم السيسي،» العربي الجديد، 29/ 5/ 2015، تم الاطلاع عليه بتاريخ 22/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/gLKmWzhgHlk>.

قام مجلس الشورى بمناقشة القانون، بدأ بعض القضاة من أعضاء نادي القضاة اعتصامًا في نهاية أيار/ مايو 2013 احتجاجًا على مناقشة هذا القانون الذي يضع القضاء، بحسب ادعائهم، في قبضة السلطة التنفيذية[22].

---

(22) هيثم فوزي رخا، «اشتباكات بين الإخوان والبلاك بلوك في جمعة تطهير القضاء،» الأهرام، 20/ 4/ 2013، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/NewsQ/205417.aspx>.

انظر أيضًا: تغريد سيد، «فيديو..نص استقالة أحمد مكي،» (بوابة الوفد، 21/ 4/ 2013)، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.alwafd.org/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/13-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D8%B9%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A/448823-%D9%81%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D9%88-%D9%86%D8%B5-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A3%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D9%85%D9%83%D9%89>.

أيضًا «اليوم.. اعتصام مفتوح لنادي القضاة احتجاجًا على مناقشة «السلطة القضائية»،» الشروق، 31/ 5/ 2013، على الموقع الإلكتروني: <http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=31052013&id=0602f581-3260-455a-b6de-ead1f602567f>.

الفصل السابع عشر

الطريق إلى الانقلاب

أولًا: حركة «تمرّد» ونشأتها المريبة

مثّلت حركة «تمرّد» الشبابية الجديدة التي برزت فجأة أحد أبرز مكوّنات التعبئة الشعبية ضد محمد مرسي، تحوّلت إلى خلفية شعبية للانقلاب العسكري. أثارت الحركة صخبًا كثيرًا في فترة نشاطها القصيرة وهي تجمع توقيعات المصريين ضمن حملة المطالبة بتنحية مرسي وتقديم موعد الانتخابات الرئاسية. تصدرت «تمرّد» مشهد الغضب ضد مرسي والإخوان المسلمين بين الأول من أيار/ مايو ولحظة الانقلاب في 3 تموز/ يوليو 2013، ونجحت إلى حد كبير في تجميع الغاضبين من رئاسة مرسي وحشدهم، وتحريك قطاع الشباب الغاضب مع تحالف الأحزاب المعارضة العلمانية الذي التأم قبل ذلك بمسمى «جبهة الإنقاذ الوطني».

بعد أسبوع واحد من إعلان قيام «تمرّد»، أعلنت جبهة الإنقاذ رسميًا دعمها هذه الحركة في مسعاها إلى توقيع العرائض لسحب الثقة من مرسي، في اجتماع عقدته في مقر حزب الجبهة الديمقراطية في التاسع من أيار/ مايو 2013، بعدما اعترضت على المشاركة في الانتخابات التشريعية، ورفضت التعديل الوزاري الذي حاول مرسي استخدامه للحد من اعتراضاتها على بنية الحكومة[1].

لم يقدَّم تفسيرٌ معقولٌ لصعود حركة «تمرّد» المفاجئ والاستثنائي خلال شهرين قبل الانقلاب على مرسي، ولا قُدِّم تبرير للإسناد الإعلامي الواسع الذي حظيت به، ولا للدعم الذي تلقته من قطاعات محسوبة على النظام السابق ومن المعارضة الموصوفة بالثورية. فثمة كتابات اكتفت في إجابتها عن هذا السؤال

---

(1) «جبهة الإنقاذ تقرر الانضمام لحملة «تمرد» لسحب الثقة من مرسي،» وقائع الحدث، 9/ 5/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.elhadasnews.com/19773.html#ixzz3aTikdGfh>.

باللجوء إلى الخيوط المحركة خلف المشهد، في حين يُفترض بذل الجهد في تحليل ديناميات الصراع الذي حدد مسارات الثورة المصرية منذ إسقاط مبارك، وأجواء الاستقطاب الذي استفحل في النصف الثاني من رئاسة مرسي.

حتى لو سلّمنا جدلًا بأن حركة «تمرّد» أُسِّست بالفعل بالتنسيق بين شباب ثوري، لكن بدفع تآمري من قوى النظام السابق، أكانوا من رجال أعماله ممن استشعروا الخطر على مكانتهم الاحتكارية والمميزة، أم من الجيش والأجهزة الأمنية، يبقى هذا الطرح عاجزًا عن تفسير تطوّرها وحقيقة تمكّنها من حشد ذلك الجمهور الواسع في 30 حزيران/ يونيو 2013[2]. وفي حين لا يمكن تجاهل المبادرة والتخطيط والتآمر، تبقى الأسئلة المهمة المطروحة: كيف التقت هذه القوى في تشكيل كتلة اجتماعية هجينة من الثوريين الديمقراطيين، وأحزاب المعارضة القديمة الخاسرة، وبقايا النظام القديم، والدولة العميقة، وقيادة الجيش، وقطاعات جماهيرية واسعة غير محدَّدَة الهوية السياسية من الغاضبين مما آلت إليه الأمور راهنًا، والقلقين مما يخبّئه المستقبل؟ وكيف شُقت صفوف القوى الثورية؟ وما «سرّ» التجاوب الواسع معها؟

حاولنا في ما سبق من هذا الجزء من الكتاب الإجابة عن هذه الأسئلة، وأكدنا أن لا سرّ في الأمر؛ إذ كان الوضع السياسي والاجتماعي مهيّأ، ولم يبق إلا القيام بمبادرة (أو مؤامرة لمن شاء استخدام هذا التعبير). وُضعت بتصرف هذه المبادرة عناصر قوة وتنظيم ودعاية لم يمتلكها أولئك الشباب. فهؤلاء، خلافًا لشباب ثورة يناير، لم يعتمدوا على وسائل التواصل الاجتماعي وحدها، ولم يواجهوا الدولة ومؤسساتها، بل سُخر الإعلام التقليدي لخدمتهم، وتعاونت مؤسسات الدولة معهم، وعملت لمصلحتهم. ويُفترض أن نسمي تعاون أجهزة الدولة مع قوى سياسية ضد مرسي تحضيرًا لانقلاب قبل أن نعرف شيئًا عما كان سيحدث في 3 تموز/ يوليو 2013.

في البداية، بدا أن حركة «تمرّد» لا تختلف في نشوئها وبنيتها وأساليب عملها

---

(2) بغض النظر عن الجدل في شأن نجاح حركة «تمرد» في حشد 15 مليون شخص دعتهم إلى المشاركة، أو 22 مليونًا زعمت أنهم شاركوا، فلا شك في أن حشدًا مليونيًا كبيرًا وكثيفًا، يضاهي ما رآه الناس في ميادين مصر إبان ثورة 25 يناير، خرج في هذا اليوم إلى الميادين.

عن كثير من الفاعليات والحركات التي شغلت الرأي العام، والتي تمكّنت من تعبئة الجماهير وتنظيم التظاهرات والاعتصامات خلال أعوام الانتقال الثلاثة قبل الانقلاب، ورصدنا في هذا الكتاب عددًا منها. ولو عدنا قليلًا إلى أواخر عام 2012، لرأينا أن جبهة الإنقاذ بدت أقرب إلى معارضة قوية مؤهلة لأداء دور إيجابي في فرض تغييرات جوهرية، على الرغم من انضمام عناصر محسوبة على النظام القديم إلى صفوفها. كان حراكها تنبيهًا للنظام الجديد على عمق الانقسام الوطني، وضرورة اتخاذه إجراءات جدية لتجاوز أزمته، خصوصًا أن كثيرًا من عناصر هذه الأزمة كان كامنًا في دولة مبارك الموروثة، وأن تحديها يحتاج إلى توافق وطني. لكن، بدلًا من ذلك، جرى تغذية الاستقطاب السياسي من الطرفين، إضافة إلى تضخيم المشكلات إعلاميًا، وإشعار الناس بعمقها. فاستغلت القوى الكامنة المنسوبة إلى النظام السابق هذه الحالة، وأعادت تدوير استثماراتها السياسية والإعلامية التي استخدمتها للتلّون بلون الثورة وتملق الجمهور من أجل ثنيها عن التعرّض لمصالحها. ونزعت إلى شن حرب استنزاف على نظام لم يمضِ في الحكم ما يكفي للدعوة إلى إسقاطه، وإن ارتكب أخطاءً اعترف أركانه بها.

برزت حركة «تمرّد» وأضافت إلى جبهة الإنقاذ حراكًا تشبه هيئته الخارجية خطاب ثورة يناير المُطالب بالتغيير الواسع، والمعتمد على شرعية الميادين التي أُسّست آنذاك. لكنها كانت، في حقيقتها، تدعو إلى الانقلاب على مسار التحول الديمقراطي الذي أطلقته ثورة 25 يناير. كان المطلب المعلن تقديم موعد الانتخابات الرئاسية، لكن كثيرًا من القوى القديمة التي احتشدت وأيّدتها، معززة قدرة الحراك الشعبي على إطاحة الرئيس المنتخب، لم يكن مهتمًا بتقديم موعد الانتخابات، بل بإحكام سيطرته على البلاد ووقف عملية التحول الديمقراطي. أراد بعض القوى في صفوف حركة «تمرّد» العودة إلى مبادئ الثورة، ولام الإسلاميين على أسلوبهم في الحكم وتخليهم عن الثورة، بينما أرادت قوى أخرى القضاء على ثورة يناير، فاستثمرت الضجر من الثورة و«الفوضى» والخوف من عدم الاستقرار استثمارًا جماهيريًا.

خاطبت حركة «تمرّد» الغضب الكامن. ففي بداية عام 2013 أُطلقت الحملة ضد الرئيس محمد مرسي مستخدمة الشعارات الآتية: «علشان الأمن لسه مرجعش، علشان حق الشهداء لسه مجاش، علشان مفيش كرامة ليا ولبلدي، علشان الاقتصاد

انهار وبقى قايم على الشحاتة، علشان تابع لأمريكا، مش عايزينك». في حراكها، استخدمت حركة «تمرّد» وسيلة سلمية تمثلت بجمع التوقيعات على استمارات تطالب بإسقاط مرسي، ونقل السلطة إلى رئيس قضاة المحكمة الدستورية العليا، وحددت هدفها لأجل ذلك: جمع 15 مليون توقيع بحلول 30 حزيران/ يونيو 2013، أي بحلول ذكرى مرور عام على حكم مرسي.

انتشر خطاب حركة «تمرّد» الذي جمع بين ملامح ثورية تشبه ملامح خطاب ثوار 25 يناير وسمات خطاب شعبوي غاضب، وحملت كل استمارة من استماراتها أسماء موقعيها وأرقامهم القومية، وجرى توزيعها ونشرها عبر شبكة واسعة تألفت من الشباب المتطوع ومن الغاضبين من سياسات مرسي في عام من حكمه. ونسّق عملهم قادة ميدانيون، تولوا مهمة جمع الاستمارات وتسليمها إلى مقر الحركة لإدخالها في قاعدة بيانات خاصة. وفي وقت لاحق، أتاحت الحركة للعامة الدخول على موقعها الإلكتروني، وتوقيع استمارتها رقميًا.

تصدَّر ثلاثة شبان محسوبين على الاتجاه الناصري، هم محمود بدر وحسن شاهين ومحمد عبد العزيز[3]، الحديث باسم حركة «تمرّد» وتوجيه خطاب الغضب خلال الشهرين العاصفين، ووصفتهم الصحافة بأنهم قادة الحركة. وأكد هؤلاء في البداية انتماءهم إلى حركة كفاية قبل الثورة[4]. في الحقيقة، كان لحركة

(3) سبق أن ذُكر اسمه في قائمة 330 ناشطًا أدرجت في ملحق الجزء الأول من الكتاب. وعُرف بين شباب الثورة. أما أبرزهم، محمود بدر، فلم يتعرف إليه من ثوار يناير المعروفين أحد بوصفه ناشطًا في الثورة.

(4) يجدر أن نوضح أن الحركة المصرية من أجل التغيير «كفاية» التي جمعت نخبة سياسية وفكرية في مصر منذ عام 2004 في وجه مشروع توريث جمال مبارك، تقلصت بعد بلوغها ذروة نشاطها بين عامي 2005 و2008، وبقيت في الفضاء السياسي حركة ضمير لا فاعلية حقيقية لها، واندمجت أغلبية عناصرها الشابة في حركات جديدة تطالب بالتغيير، وتلاشت بعد الثورة. واندمج أبرز ناشطي «كفاية» في أحزاب وتحالفات أخرى، وإن ادعى بعضهم أن الحركة ظلت قائمة بعد الثورة. إن استخدام هؤلاء الشبان الذين قادوا حركة تمرد اسم «كفاية» البراق وطنيًا يعد تدليسًا واضحًا، وما لبثوا أن استغنوا عنه لمصلحة الاسم الجديد الذي انتشر بقوة. في شأن نشوء «تمرد» باسم «كفاية»، انظر: عصام عامر، «حركة كفاية تدعو لتوقيعات سحب الثقة من الرئيس تحت شعار «تمرد»،» الشروق الجديد، 28/ 4/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 11/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=28042013&id=f69c99ef-f49c-407f-8693-06ed4189e808>.

كفاية شأن مهم قبل الثورة بأعوام، لكنها فقدت عشية الثورة بنيتها وقدرتها على التجنيد والحشد، واحتلت مكانها حركات شبابية أوسع نطاقًا وأكثر دينامية، كما سبق أن بيّنا في الجزء الأول.

انطلقت حركة «تمرّد» من أن النجاح في جمع توقيعات عدد من المصريين يفوق عدد الأصوات التي حصل عليها مرسي في الانتخابات الرئاسية يكفي لنزع الشرعية عنه؛ فهذا تصويتٌ أيضًا، لكن من دون صندوق اقتراع. شابهت هذه الحملة حملات سابقة، حثت المصريين على منح توكيلات رسمية، ربما أبرزها تلك التي أطلقت لمصلحة البرادعي في عام 2010، وفوّضته التحدث باسم المصريين ورفع مطالب الإصلاح في مواجهة مبارك. لكن الحملة التي تعتبر الأب الحقيقي لحركة «تمرّد» هي تلك الحملة الملتبسة التي انطلقت في بورسعيد قبل ظهور «تمرّد» بشهور، وسبق أن أشرنا إليها، ودعا أصحابها إلى منح توكيلات شعبية لمصلحة وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي، وأوقفت بقرار شفهي من إدارة مصلحة الشهر العقاري، منعت بموجبه الموظفين من تحرير هذه التوكيلات.

في البداية، لم تجد حملة حركة «تمرّد» لجمع التوقيعات على استماراتها استجابة واسعة. لكن الحملة ازدادت قوة بفعل استمرار الاضطراب السياسي وتفاقم الأزمة الاقتصادية وتضخيم الإعلام للمشكلات، وبتواطؤ لا تخطِئه عين من يعرف بيروقراطية الدولة وقوى النظام القديم. ومن خارج نص استمارة الغضب، كان قادة الحركة يطرحون اسم السيسي منقذًا للبلاد، وهو نشر لمطلب سياسيين وأمزجتهم من شأنه أن يصادر دور جبهة الانقاذ والأحزاب كبدائل سياسية. أما في داخل الحركة نفسها، فأصرّ أحد مؤسسيها، محمود بدر، وهو صحافي غير معروف لم يكن ناشطًا في ثورة يناير، على عنونة الحملة باسم السيسي. لاقى هذا الطرح معارضة قطبي الحركة الآخرين ومؤسسيها حسن شاهين ومحمد عبد العزيز[5]. أثارت مسألة دمج المناداة بالسيسي مُنقِذًا بحملة جمع توقيعات الغاضبين من سياسة مرسي سجالًا داخل الحركة، تحول إلى انقسام فرّق قادتها بعد الانقلاب، ثم اتخذ صورة التراشق الإعلامي مع بدء معركة الانتخابات الرئاسية؛ إذ قرر حسن شاهين ومحمد عبد العزيز دعم المرشح الرئاسي السابق حمدين صباحي،

(5) لكن الأمور سارت في اتجاه ما أراده محمود بدر (أو أريد منه). وثارت الشكوك حوله.

وخالفهما محمود بدر في ذلك، مصرًا على موقفه الداعم لعبد الفتاح السيسي؛ وقاد، مدعومًا من تحالف الانقلاب لترشيح السيسي رئيسًا، انقلابه الصغير في 7 شباط/ فبراير 2014، حين أعلنت الجمعية العمومية لحركة «تمرّد» تجميد عضوية القائدين الآخرين، المؤيدَين لصباحي.

منذ تلك اللحظة، انكشف ما كان سرًا محصورًا في أوساط الناشطين، وما صار شائعات وأقوالًا مرسلة، ووجد له دليلًا بشهادة أهله، بعدما تراشق قادة «تمرّد» الاتهامات. فاتهم أحمد بديع، أحد مؤسسي الحركة، محمد عبد العزيز ومي وهبة، القائدين في الحركة، بأنهما كانا، حين الإعداد لها، على اتصال مع حسين سالم، رجل الأعمال الفار، واتهم حسن شاهين بحرق المقر الرئيس للحركة[6]. كما انتشرت شائعات عن حصول محمود بدر على مكافآت عينية، تأكد بعضها لاحقًا.

منذ ذلك الوقت، تكشّفت حقائق عدة. فربما بدأت حركة «تمرّد» بمبادرة شبابية معارضة، لكن انتشارها السريع وحملتها لجمع التوقيعات وتمويلها لم تكن نابعة كلها من هذه المبادرة الشبابية، إذ ثبت وجود صلة بينها وبين أجهزة الأمن في تلك الفترة، ونشرت ناشطة ليبرالية ساهمت في بدايات «تمرّد» تعليقًا على صفحتها في موقع فيسبوك في تشرين الأول/ أكتوبر 2013 عزت فيه انسحابها من الحركة إلى اكتشافها وجود تمويل من رجال أعمال مبارك (جماعة حسين سالم كما تقول) ومن واجهة مجموعة الخرافي الكويتية في القاهرة، وهي الواجهة نفسها التي وكّلت المحامين للدفاع عن مبارك. كما أكدت أن قادة الحركة لم ينكروا وجود تنسيق «غير مباشر» مع أجهزة الاستخبارات والأمن المصرية، من خلال ضياء رشوان وحمدين صباحي[7].

---

(6) «مؤسس منشق بتمرد يكشف تعامل الحركة مع «حسين سالم»،» (شبكة رصد الأخبارية، 11/ 10/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <www.rassd.com/1-73838.htm>.

وبعدها أكد أحمد بديع عضويته في الحركة وأنها حركة وطنية شريفة، لكنه لم ينف تصريحاته الموجهة ضد أعضاء في الحركة كما قال. انظر: هبة عبد الستار، ««بوابة الأهرام» تفتح ملف خلافات «تمرد» (1-3).. بديع يفجر مفاجأة: مازلت عضوا بالحملة ومن هاجمتهم أساءوا لها،» (بوابة الأهرام، 13/ 10/ 2013)، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/News/406139.aspx>.

(7) نص شهادة غادة نجيب، على الموقع الإلكتروني:
= <https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=10201619630626770&id=1058712658>.

لاقت حملة جمع التوقيعات دعم أحزاب ونقابات وحركات سياسية شاركت أغلبيتها في طباعة الاستمارات وتوزيعها وجمعها، أو في استلام الاستمارات وتخزينها. وأتيح للحركة استئجار مقار لها في المحافظات لجمع الاستمارات وإرسالها إلى مقرها الرئيس في القاهرة.

ثانيًا: «إحنا شعب وإنتُو شعب»

عشية 30 حزيران/ يونيو 2013، صار مشهد مجموعات الشباب التي تقف في الميادين والطرق الرئيسة، وتجوب الأماكن العامة لتوزيع الاستمارة، مألوفًا. في هذه المرحلة، تصاعد مكوّن العنف في الصدام بين الإسلاميين وغيرهم على حساب العمل السلمي الذي ميز طابع ثورة 25 يناير، ودخلت مصر في صراع أهلي كامن أو منخفض الوتيرة بين معسكرين خصمين، أو بين هويتين («نحن» و «هم»، جسدتها أغنية مصرية بصيغة «إحنا شعب، وإنتُو شعب»). هذا الانقسام نتيجة طبيعية لتحوّل النقاش السياسي من نقاش وتنافس بين قوى سياسية ذات برامج مختلفة إلى صراع بين قوى دينية وأخرى علمانية. هذا استقطاب يسهُل تحويله إلى صراع هويات لا يخدم الديمقراطية، بل يُحدث شروخًا اجتماعية - سياسية عمودية.

إن انقسام المجتمعات العربية بين علمانيين ومتدينين، أو بين قوى سياسية

= في ما يلي روابط مواقع إلكترونية عاودت التطرق إلى شهادتها: جريدة الشعب وموقع التقرير، على التوالي: <http://www.elshaab.org/news/78131/%D9%85%D9%86%D8%B4%D9%82%D8%A9-%D8%B9%D9%86-%D8%AA%D9%85%D8%B1%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%B5%D9%86%D9%8A%D8%B9%D8%A9-%D9%85%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D8%AD%D9%89-%D9%88%D8%B1%D8%B4%D9%88%D8%A7%D9%86-%D9%87%D9%85%D8%B2-%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B5%D9%84-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%89-%D9%88%D8%B3%D8%A7%D9%84%D9%85-%D9%85%D9%85%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%86?ref=legacy-url>, and <http://altagreer.com/%D8%B0%D9%83%D8%B1%D9%89-%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A7%D9%86-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1-%D9%88%D8%A7>.

تدّعي أنها علمانية وقوى سياسية تدّعي أنها دينية (وهو الأدقّ لأنّ الناس ليسوا إمّا علمانيين وإما متدينين)، لا يقود إلى تعددية سياسية، بل إلى حدوث شرخ مجتمعي يمنع التعددية. إن الانقسام العمودي المجتمعي الذي يمنع التعددية السياسية هو الانقسام إلى هويات، أو ما سمّيته في مناسبة أخرى «نحن» و «هم». إن التعددية السياسية الديمقراطية هي تعددية داخل الـ «نحن» نفسها، وليست تمايزًا بين «نحن» و «هم». وبغضّ النظر عن عوامل التماسك الاجتماعي، فالـ «نحن» بالنسبة إلى النظام الديمقراطي هي مجموع المواطنين، وتتعدّد القوى السياسية المتنافسة على نيل ثقتهم لأنّ لها وجهات نظر متباينة في شأن مصالح هذه الـ «نحن»، لا في شأن قسمتهم بين «نحن» و«هم»[8].

أشعل الإعلام الحرب الباردة، فيما تكفّلت بالجانب الساخن مجموعات ذات طابع ميليشياوي وفرق عنف أقرب إلى العصابات. كان من نتاج عمل هذه العصابات، وتحريض الإعلام، أن اصطبغت المشاحنات الجماهيرية بصبغة العنف، في وقت كان تعامل الشرطة مع هذا الانفلات مثيرًا في ذاته للتساؤلات. ودفع انخراط جماعة الإخوان المسلمين في هذه الحوادث المشهد في هذا الاتجاه، وما عاد صعبًا رصد مقدمات التحرك لتفويض القوات المسلحة سلطة الرئيس لمنع تفجّر حرب أهلية. اتخذ الجيش مبادرات أشاع صانعوها أن من شأنها أن تُعفي الرئيس من التورّط بين أطراف الاستقطاب السياسي الحاد، كأنّ من المقبول أن تكون القوات المسلحة وسيطًا بين الرئيس والمعارضة، وألا تنأى بنفسها عن أي صراع سياسي داخلي.

في هذه الأثناء، نما خطاب إعلامي وحزبي لم يتردّد في استدعاء القوات المسلحة لمواجهة قدرة الإسلاميين على التحشيد، وسط صخب وتفزيع غيّبا أي فرصة للوساطة أو الحوار أو استحداث آلية للتقريب بين الفرقاء السياسيين. ووفّرت هذه الأجواء فرصةً لقوى أخرستها ثورة 25 يناير في الماضي القريب للخروج والتبشير بانقلاب عسكري، ودلّل توالي الحوادث على أن الأمر يتجاوز فورة غضب مشروعة على مرحلة حكم فاشل، وأنه كان تحرّكًا يوازيه

(8) عزمي بشارة، «نحن وهم ومأزق الثقافة الديمقراطية في عصر الثورة»، في: عزمي بشارة، في الثورة والقابلية للثورة، ط 2 مزيدة ومنقحة (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 144.

مشروع آخر تعدّه العسكريتاريا للهيمنة على الحكم، برزت بعض ملامحه لحظة خلع مبارك.

أما عن فاعلية حملة «تمرّد»، فقيل إنها جمعت أكثر من 22 مليون توقيع بحلول 29 حزيران/ يونيو 2013، ما يفوق العدد الذي حُدّد في بداية الحملة (أي 15 مليون توقيع)[9]. لم تجذب الحملة الإعلام بكفاءتها، بل زايد الإعلام على حقيقة ما جرى وحرص على تضخيم عدد التوقيعات التي جُمعت. كما لُمّعت صور المتحدثين باسم الحركة وغُطّيت مؤتمراتهم الصحافية التي كانت تُنَظَّم بدعم من الصحف وفي مكاتبها[10].

انهالت على «تمرّد» حملات تشكيك من الإخوان المسلمين ومثقفين، ومن شخصيات مستقلة شككت بصدقية ما كانت تعلنه في شأن التوقيعات المليونية. وأصبح رهان القوى المؤتلفة خلف هذه الحملة على إظهار كثافة الاحتشاد الشعبي في 30 حزيران/ يونيو 2013، وعلى ضرورة اكتمال المشهد بإثبات مصوّر يؤكد أن من وقّعوا استمارة «تمرّد» خرجوا للتظاهر (أو صوتوا بأرجلهم إذا صح التعبير). وفي عهد الثورة والشرعية الثورية، كان المطلوبُ مشهدًا ثوريًا، لذا كان التعويل كبير على الإعلام، وعلى ما وفّرته القوات المسلحة نفسها من إمكانات ليصبح مشهد 30 حزيران/ يونيو 2013 المذاع على الهواء مباشرة الخاتمة المطلوبة لحملة «تمرّد»، مشهدٌ يشي باجتماع موارد استثنائية لصنع هذا الحدث، بإشراف مباشر من القوات المسلحة[11].

---

(9) عاود محمد فوزي، عضو اللجنة المسؤولة عن تسيير الحملة، التأكيد أن عدد التوقيعات لم يجاوز ثمانية ونصف مليون توقيع، (وهو عدد كبير في أي حال) مشككًا في كل ما صرح به المتحدثون باسم الحملة: محمود بدر ومحمد عبد العزيز. انظر: حبيبة عبد العزيز، ««تمرّد» جمعت 8 ملايين توكيل ضدّ مرسي لا 30،» العربي الجديد، 2014/5/22، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2015/5/22، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/4lJTft>.

(10) يطرح الأمر مزيدًا من التساؤلات عن الحياد المهني الواجب للصحف المستقلة في مصر، ودورها في دعم عملية استنزاف النظام وتأجيج الغضب. انظر: محمد أبو ضيف، «محمود بدر في مؤتمر «تمرد» بجريدة «الوطن»: حانت ساعة النصر.. وعلى الشعب أن يملأ الميادين لفرض إرادته،» الوطن، 2013/7/3، على الموقع الإلكتروني: <http://www.elwatannews.com/news/details/217826>.

(11) يكشف صلاح عبد المقصود عن أن القوات المسلحة كلّفت المخرج خالد يوسف إظهار اليوم يومًا للحشد المليوني في الإعلام. فيديو «برنامج لقاء خاص: حوار مع صلاح عبد المقصود وزير =

أظهرت تسريبات من مكتب السيسي - حين كان وزيرًا للدفاع - أن وزارته كانت تتلقى دعمًا مباشرًا من دولة الإمارات العربية المتحدة من دون علم الرئيس أو المؤسسات المدنية الأخرى، وأنه وجه بعض هذا التمويل إلى حملة «تمرّد» مباشرة. وتثبت التسريبات أن مكتب وزير الدفاع بدأ التخطيط للانقلاب، ولمرحلة ما بعد الانقلاب، باتصالات بدول خليجية[12]، وكانت «تمرّد» الأداة الثورية لتصوير الانقلاب استجابةً لمطلب جماهيري، كما كانت ثورة 25 يناير، مع فارق واحد، هو أن الجيش في هذه المرة، ومعه قوى الدولة العميقة الأخرى، كان متورّطًا بصورة مباشرة في التحضير للحراك الجماهيري، باستحداث الفوضى وإفشال المؤسسات المنتخبة.

في هذه المرحلة، ما عادت الإصلاحات داخل الحكومة، ولا التعديلات الوزارية، تهم أحدًا بعد أن أصبح المطلب إسقاط الرئيس المنتخب. وعلى الرغم من ذلك، أجرى هشام قنديل، رئيس الحكومة حينذاك، تعديلًا وزاريًا في حكومته شمل استبدال تسعة وزراء، هم وزراء العدل والمالية وشؤون المجالس النيابية والزراعة والتخطيط والتعاون الدولي والنفط والثقافة والاستثمار. وكان بين الوزراء الجدد وزيران من جماعة الإخوان المسلمين: عمرو دراج وزيرًا للتعاون الدولي والتخطيط، ويحيى حامد عبد السميع وزيرًا للاستثمار، إضافة إلى أحمد عيسى أحمد من حزب الوسط وزير دولة لشؤون الآثار، وعلاء عبد العزيز من حزب التوحيد العربي وزيرًا للثقافة. وكان من أبرز الوزراء المستقلين في الحكومة الجديدة المستشار حاتم بجاتو، وزير دولة لشؤون المجالس النيابية[13].

في منتصف أيار/ مايو 2013، خطفت خلايا مسلحة في سيناء سبعة جنود

= الإعلام السابق»، قناة الجزيرة على يوتيوب، في 27/ 3/ 2014، تم الاطلاع عليه بتاريخ 22/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=T-hm3bB3BuE>.

(12) «70 دقيقة تسريبات: الإمارات موّلت «تمرّد»،» العربي الجديد، 1/ 3/ 2015. تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/TKkzGC>.

(13) «تعديل وزاري في حكومة قنديل يشمل 9 حقائب بينهم اثنان من «الإخوان»،» الشروق الجديد، 7/ 5/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 22/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=07052013&id=f87d4f99-9aaf-41bc-ac3a-62b1007addb7>.

مصريين[14]، وتدخّل مرسي لوقف عملية عسكرية وُضعت ضد الخاطفين. وفي النهاية، أطلق الخاطفون الجنود، لكنهم اختفوا من دون اعتقالهم أو تحديد هوياتهم. بالنسبة إلى كثيرين، لم يكن إنقاذ حياة الجنود هو المهم، كما كان لافتًا أن أحدًا لم يحتفِ بهم إلا مرسي (وعدم الاحتفاء بالأحياء هو في كل حال الوجه الآخر لعدم الاهتمام بموتهم، وهو ما نشهده من عدم اكتراث بمقتل الجنود المتكرر في سيناء، وعدم إجراء أي تحقيق جدي لتحديد المسؤولية عن ذلك، والاكتفاء باستخدام عمليات الإرهاب للتعبئة ضد أي معارض أو أي رأي مخالف). وفي الجو المعادي لمرسي، تحول هذا الإنجاز سببًا للتحريض الممنهج عليه بعد انتهاء الأزمة؛ إذ أكّد عدد من الجنرالات السابقين أن جماعة الإخوان المسلمين ترعى الجهاديين في سيناء، وأنها سهّلت هروب المجرمين المعتقلين لدى قوات الأمن، كما ادّعى المؤسس السابق لوحدة مكافحة الإرهاب العسكرية (الوحدة 777) أن جماعة الإخوان المسلمين وحركة حماس مسؤولتان عن عدد من حوادث اختطاف الجنود المصريين الأخرى في سيناء.

بعد وقت قصير من تعيين علاء عبد العزيز وزيرًا للثقافة، احتج عدد كبير من المثقفين والفنانين على ذلك، فهو لم يكن معروفًا في الأوساط الثقافية على الرغم من شغله منصب أستاذ في أكاديمية الفنون، ومن تخصصه في النقد الفني السينمائي. ومن الأمور التي أججت الاحتجاج ضده عزله عددًا من كبار موظفي الوزارة، منهم رئيسة دار الأوبرا المصرية إيناس عبد الدايم، ورئيس الهيئة المصرية العامة للكتاب أحمد مجاهد، بحجة احتكارهم مناصبهم. وأثار انتقاده الحاد لهم وإنهاء خدماتهم هواجس عند شرائح من المثقفين، خافوا من «أخونة» وزارة الثقافة في مصر[15]. استمرت هذه الأزمة أسابيع، وتظاهر خلالها العاملون في دار الأوبرا وفرقها الموسيقية أمام مبنى وزارة الثقافة، وتلا ذلك اعتصام شارك فيه

---

(14) «مسلحون يخطفون سبعة جنود مصريين بسيناء،» (الجزيرة نت، 16/ 5/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 22/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/mxW2vS>.

(15) بحسب تعبير الكاتبة فتحية العسال. وكانت ردود الوزير حاملة الكثير من الأمور التي يختلف فيها مع مجموعات من المثقفين، خصوصًا من المرتبطين بوزارة فاروق حسني، ومن التيارات اليسارية على الرغم من كونه منتميًا إلى التيار القومي. انظر فيديو: «د. علاء عبد العزيز، وزير الثقافة على قناة المحور (25/ 5/ 2013)»، قناة المحور على يوتيوب، في 26/ 5/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 22/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=1EblcN6Krik>.

عدد كبير من المثقفين والفنانين، جرت محاولات لفضه في 11 حزيران/ يونيو 2013، فوقعت اشتباكات بين مؤيدي الوزير من المنتمين إلى جماعة الإخوان وبعض المعتصمين. ووصل تصعيد المحتجين إلى حد الاعتصام أمام مكتب الوزير. ويذكر أن عبد العزيز استمر في منصبه حتى إطاحة مرسي، استقال بعدها في 6 تموز/ يوليو 2013 احتجاجًا، وخلفه في الوزارة محمد صابر عرب.

في 2 حزيران/ يونيو 2013، قضت المحكمة الدستورية العليا ببطلان انتخابات مجلس الشورى، وبطلان الجمعية التأسيسية لوضع الدستور، بعد نحو عام من حكم شبيه ببطلان انتخابات مجلس الشعب. لكن هذا الحكم سمح لمجلس الشورى بالاستمرار في ممارسة دوره التشريعي، على أن يسري الحكم بحله بعد انتخاب مجلس نواب جديد. والجدير بالذكر هنا أن بعض أعضاء نادي القضاة اعتصموا قبل صدور هذا الحكم بيومين احتجاجًا على مناقشة مجلس الشورى قانون السلطة القضائية، وانتهى الأمر إلى تحكم الجهاز القضائي شبه الكامل بالمسار السياسي وبمصير المؤسسات المنتخبة، في سابقة لا مثيل لها في النظم السياسية الديمقراطية وغير الديمقراطية.

قبل أسبوعين من إطاحته، شارك مرسي في اجتماع حضره عشرات الآلاف من الإسلاميين من الفصائل المختلفة في ستاد القاهرة، وذلك في مؤتمر الأمة المصرية لدعم الثورة السورية[16]، وأعلن في كلمة ألقاها في الاجتماع أن الشعب والجيش المصري سيساعدان في تحرير سورية من نظامها الاستبدادي، من خلال دعم الثوار. لم تكن هذه دعوة جدية إلى خوض القتال، أو قرارًا رئاسيًا في هذا الاتجاه، بل كان كلامًا خطابيًا قصد منه تأكيد التضامن. ومن الواضح أن مرسي لم يستشر الجيش قبل إعلانه هذا الموقف، والحقيقة أن وضعه كان قد تدهور، وكان الجيش يعد لانقلابه، لذا كان ممكنًا في أوضاع أخرى ألا يثير خطابه هذا حفيظة أحد، أو يؤخذ على محمل الفاعلية[17]. لكن وضعه كرئيس كان متدهورًا

---

(16) مقطع فيديو لمؤتمر دعم الثورة السورية في ستاد القاهرة، في 15 حزيران/ يونيو 2013، انظر: «خطاب الرئيس مرسي في مؤتمر الأمة المصرية لدعم الثورة السورية،» قناة الجزيرة مباشر مصر على يوتيوب، في 15/ 6/ 2015، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=9WS52JBnqSE>.

(17) في سيميائيات أزمة التيار الإسلامي في الحكم في هذه المرحلة لفت المؤلف أن في نهاية =

آنذاك، وكانت القوى السياسية تتابع تصريحاته بسلبية، علاوة على أن الاجتماع نفسه كان كارثيًا في طابعه، أعلن خلاله عدد من رجال الدّين الذي «يزايدون» في مثل هذه التجمعات الحاشدة بياناتٍ متطرفة ومغرقة في الطائفية. وأعقب ذلك بعد أيام مجزرة قتل فيها ثمانية مصريين شيعة في قرية بالقرب من القاهرة[18].

في 19 حزيران/ يونيو 2013، أصدر شيخ الجامع الأزهر، أحمد الطيب، فتوى نشرت على أنها تبيح الخروج على الحاكم الظالم: «المعارضةَ السِّلميَّة لوليّ الأمر الشرعيّ جائزةٌ ومُباحة شرعًا، ولا علاقَةَ لها بالإيمان والكُفر». لم تكن هذه فتوى تقدمية أو ثورية كما بدت في ظاهرها، أو كما كنا سنحكم عليها لو صدرت في وضع ثوري؛ إلا أنها كانت متناغمة مع التحشيد الذي كانت تقوم به الدولة العميقة وأدواتها الإعلامية وحركة «تمرّد» التي توجهها. لم يُصدر شيخ الأزهر مثل هذه الفتوى سابقًا في حق مبارك أو المجلس العسكري، بل أفتى بعكسها[19]،

= المؤتمر الذي شارك فيه الرئيس المصري أنشد المشاركون نشيد «في حماك ربنا» المستخلص، كما هو واضح من كلماته، من تجربة الحركة الإسلامية ومحنها الصعبة. جرى هذا في ستاد كبير يتسع لجمهور غفير من عشرات الآلاف، مصريين وغير مصريين. لكن خارج الستاد، كان الشعب المصري في مدنه وبلداته ونجوعه وفي الشوارع والميادين وأماكن العمل، لا يعرف هذا النشيد الذي ينشده رئيسه مع القوى القريبة منه، وربما لم يسمع به. تصور السيميائيات أحيانًا الموضوع البحثي المراد أكثر من التحليل. فهذا ما قصدناه بتصرف جماعة الإخوان كطائفة مغلقة، وإن كانت كبيرة، وليس كحزب سياسي.

(18) «مصر:مقتل 4 بينهم «زعيم الشيعة» في هجوم جنوبي القاهرة،» (بي بي سي عربي، 23/ 6/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2013/06/130623_egypt_giza_salafist_shite_assault>.

(19) يبقى سلاح الفتوى والفتوى المضادة من الأسلحة الدعائية المؤثرة في الصراعات السياسية في الثورات، واستخدمت الفتاوى لإثبات مواقف القوى السياسية من خلال إسباغ شرعية دينية عليها ودعمها والترويج لها بين القطاعات المتدينة من المجتمع. وكان الطيب يراوح في مواقفه بين الدعوة إلى التعقل، ورفض التكفير كأداة سياسية، وتأييد العمل السلمي، وبين لجم المعارضة - ما دامت ضد من يواليه - بفتاوى وبيانات تناقض ما يعلنه. ظل مواليًا للرئيس المخلوع حسني مبارك خلال حوادث ثورة 25 يناير، وأصدر بيانًا في 3 شباط/ فبراير 2011 يدعو فيه شباب الثورة إلى التعقل بدلًا من «تفتيت مصر»، وطالبهم بالعودة إلى بيوتهم. وهو موقف تماهى مع خطاب نظام مبارك. وقبل إعلان التنحي بساعات صرح الطيب للتلفزيون الحكومي بأن التظاهرات باتت حرامًا بعد تنفيذ الرئيس مطالب الثورة، بحسب رأيه. ولم يتسق شيخ الأزهر في هذا الموقف مع مرسي، بل جاء في فتواه أن التظاهر السلمي حق. وهو أمر في ظاهره صحيح، لكن الموقف في الشارع كان قد دخل إلى حواف العنف البالغ. =

علمًا أن الجفاء بين الطيب ومرسي ظهر منذ بداية حكم الجماعة، وتجلى في عدم دعوة الطيب إلى حضور كثير من الخطب الرئاسية، على غير عادة بروتوكول الرئاسة المصرية. ونذكر هنا أن الطيب كان عضوًا في أمانة الحزب الوطني، وعيّنه مبارك شيخًا للأزهر.

جابهت فتوى الطيب الخطابات الدينية التي حرّمت الخروج على الحاكم (مرسي) من منطلق ديني، خلال التحضير لتظاهرات 30 حزيران/ يونيو 2013 المرتقبة، وأتت استجابةً لتساؤل قوى المعارضة عن جواز الخروج للتظاهر ضد مرسي، ردًا على بعض السلفيين والإخوان الذين أفتوا بتكفير من يشارك في تلك التظاهرات[20]. في 21 حزيران/ يونيو 2013، دعت جماعة الإخوان إلى المشاركة في تظاهرة شعارها «لا للعنف»، هوجم فيها شيخ الأزهر بسبب فتواه. وبعد ظهور شيخ الأزهر نفسه، إلى جانب شخصيات أخرى، ممثلًا المؤسسة الدينية على المنصة التي أذيع منها البيان الأول للانقلاب، يمكن أي محلل سياسي أن يفترض أن الطيب أصدر فتواه ضمن التحضير للانقلاب العسكري.

= في نهاية الأمر أظهر الرجل تأييده الكامل للنظام الانقلابي وكان جزءًا من مشهد الانقلاب في 3 تموز/ يوليو 2013. ومع تصاعد التظاهرات المناهضة للانقلاب، التي كان بعضها في الأزهر وجامعته، عاود الرجل وصف الدعوة إلى رفع المصاحف في التظاهرات بأنها «خدعة للاستحواذ على عقول البسطاء».

(20) عمومًا، لا يجيز الموقف السلفي الخروج على الحاكم، ما دام يقول بالشرع ولا يأمر بمعصية. وفي فترة الأزمة نُسبت فتاوى إلى ياسر البرهامي وسعيد رسلان وعمر عبد الكافي وعدد آخر من السلفيين، انظر: وليد عبد الرحمن، «سلفيون مصريون يحرمون الخروج على الرئيس مرسي في 30 يونيو،» الشرق الأوسط، 16/ 6/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=732680&issueno=12619#.VcVETfmqqko>.

كذلك للشيخ القرضاوي وجبهة علماء المسلمين. انظر: فيديو «الشيخ يوسف القرضاوي لايجوز الخروج على الرئيس محمد مرسي والمطالبة بسقوطه»، على يوتيوب، في 21/ 6/ 2013، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=_IT0kwOoPuI>.

والدعوة لقتل من يخرج خرجت بها فتاوى، ومنها فتوى لرئيس اتحاد علماء الأزهر وكان محسوبًا على الإخوان وهو هاشم إسلام. فيديو: «آخر فتاوى الإخوان»، على يوتيوب، في 18/ 8/ 2013، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=KfCkoTwGOPA>.

ربما من أكثر فتاوى الشيخ المثير للجدل أبو إسلام بهذا المعنى في وجه جبهة الانقاذ: مصطفى سليمان، «الداعية «أبو إسلام»: من يقرر الخروج على الرئيس مرسي يُقتل: مستشار المفتي ينفي إقرار الدكتور علي جمعة بجواز قتل المعارضين،» (العربية نت، 21/ 2/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/articles/2013/02/21/267461.html>.

في 26 حزيران/ يونيو 2013، نقلت وكالة رويترز للأنباء عن المجلس العسكري ملامح رؤية خريطة طريق تتضمّن تعليق العمل بالدستور، وحل مجلس الشورى، وإنشاء مجلس انتقالي مدني، ووضع دستور جديد للبلاد خلال شهور. وتواصل مرسي مع الإدارة الأميركية في شأن الموقف، وعدّلت السفارة الأميركية مضمون ما أعلن في ما يتعلق باتصال مرسي وأوباما، ونفت أن يكون أوباما دعم موقف مرسي، وحثت أطراف في الإدارة مرسي على الدعوة إلى إجراء انتخابات رئاسية مبكرة[21]، وهو مطلب حملة «تمرّد» المعلن. في اليوم نفسه، ألقى مرسي خطابًا مطولًا أمام حشد من ممثلي مؤسسات الدولة، بينهم وزيرا الدفاع والداخلية، ورئيس الوزراء هشام قنديل، وجمهور من مؤيديه. كانت نبرته هجومية، موجهة ضد المشكّكين في شرعيته والمتطاولين عليها، لكنه دافع عن الجيش بعبارات مديح على مسمع السيسي الذي جلس في الصف الأول، وعلقت منها في الأذهان عبارة «عندنا رجالة زي الذهب في القوات المسلحة».

في 28 حزيران/ يونيو 2013، بدأت جماعة الإخوان ومؤيدو مرسي اعتصامًا في ميدان رابعة العدوية، استباقًا لتظاهرات 30 حزيران/ يونيو 2013 المرتقبة، التي دعت إليها حركة «تمرّد» والقوى السياسية المعارضة لحكم مرسي. استمر هذا الاعتصام نحو شهر ونصف الشهر، إلى ما بعد إطاحة مرسي، وشهد ميدان رابعة خلال هذه المدة إقبالًا متزايدًا من المشاركين، تضاعف بعد الانقلاب على مرسي[22].

---

(21) تحدث السيسي في خطاب أمام القوات المسلحة عن أنه أملى على مرسي ملامح خطابه في ضوء مقترحات الجيش لحل الأزمة، لكن مرسي خالف ما طلبه السيسي. فيديو: «رد فعل السيسي على خطاب مرسي»، على يوتيوب، في 14/ 8/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 24/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=fm-ZVXryvU4>.

أكد هذا الأمر في لقاءات تلفزيونية خلال حملته الانتخابية بعد عام من الانقلاب، منها هذا اللقاء على قناة الحياة. انظر: «المشير السيسي: مرسي مين اللي يعمل مذبحة القلعة في قادة الجيش !! .. مرسى كان بيخاف من صوت الطائرات»، على يوتيوب، في 18/ 5/ 2014، تم الاطلاع عليه بتاريخ 24/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=M7PNkoonwaU>.

وفي هذا اللقاء أوضح أن مرسي كان تحت الحصار، وبين تحريك السلاح في تعليق له على تساؤل الرئيس عن الطائرات التي تدور في السماء. وبان فيه أن مرسي حرص على حضور خطابه قادة عسكريين آخرين بخلاف السيسي ليؤكد أن ما يقوله يسمعه الجيش ويقره.

(22) الاعتصام الذي انتهى بصورة دموية لم يسبق لها مثيل، في 14 آب/ أغسطس 2013 وأسفر =

انطلقت تظاهرات 30 حزيران/ يونيو 2013 الضخمة بمشاركة ملايين المصريين، وعمّت كثيرًا من مدن مصر، مطالبة مرسي بالتخلي عن السلطة. خطّطت لهذه التظاهرات، وفق المعلن طبعًا، حركة «تمرّد» بالتحالف مع فصائل المعارضة المختلفة. ويمكن القول إن هذه التظاهرات كانت من المحطات القليلة التي توحّدت فيها أجهزة الدولة مع المعارضة المصرية ضد جماعة الإخوان، على الرغم من أن أجهزة الدولة، ولا سيما القوات المسلحة والشرطة، ومعهم المؤسسات الدينية ممثلة بالأزهر والكنيسة، أعلنت ظاهريًا حيادها في الأزمة السياسية القائمة.

وقعت صدامات بين المتظاهرين وأنصار مرسي، وأُحرق بعض مقار جماعة الإخوان. وفي اليوم التالي، استمرت التظاهرات، وسقط عشرة قتلى أمام المقر الرئيس لمكتب الإرشاد في المقطم. وفي اليوم نفسه، استقال خمسة وزراء تضامنًا مع مطالب المتظاهرين، وتركزت التظاهرات بشكل رئيس في ميدان التحرير وفي محيط قصر الاتحادية، إضافة إلى عدد من الميادين الكبرى في عدد كبير من المدن المصرية.

انتهى المشهد بعزل الجيش مرسي واعتقاله في 3 تموز/ يوليو 2013، وتولي المستشار عدلي منصور، رئيس المحكمة الدستورية العليا، مباشرةً مهمات رئيس الجمهورية، وعيّن نائبًا له محمد البرادعي، مرشح القوى الثورية الذي رفض خوض الانتخابات الرئاسية، والذي لم يمانع في أن يحاول أنصاره إقناع المجلس العسكري تعيينه رئيسًا للجمهورية بعد الثورة، الأمر الذي رفضه المجلس الأعلى للقوات المسلحة، لكنه قبِل في النهاية تعيينه نائبًا للرئيس من دون انتخابات وبعد انقلاب عسكري[23]، ثم استقال بعد ستة شهور من تعيينه، في إثر مجزرة ميدان رابعة العدوية.

= عن مقتل 1500 مواطن. الاعتصام بدأه في الأساس مؤيدو مرسي في ما سمي بمليونية «الشرعية خط أحمر». انظر مشاهد من هذا الاعتصام في مقطع الفيديو: «إعلان القوى الإسلامية المؤيدة للرئيس الاعتصام في ميدان رابعة العدوية تحت شعار «الشرعية خط أحمر»»، على يوتيوب، في 28/ 6/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 24/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=ixqBFMUTyL4>.

(23) David Ottaway and Marina Ottaway, «Egypt's Leaderless Revolution,» *Cairo Review of Global Affairs*, no. 17 (Spring 2015), Retrieved on 6/6/2015, from the Web: <http://www.aucegypt.edu/gapp/cairoreview/pages/articleDetails.aspx?aid=791>.

في الأول من تموز/ يوليو 2013، غداة انطلاق التظاهرات المطالبة برحيل مرسي عن السلطة، وعلى خلفية فريّة أن مرسي أغرق البلاد في حرب أهلية، أصدر وزير الدفاع بيانًا باسم القوات المسلحة أمهل فيه «القوى السياسية» 48 ساعة للتوصل إلى حل للأزمة السياسية التي تشهدها البلاد، وأعلن أن في حال عدم اتفاقها على مخرج يلبي مطالب الشعب، ستعلن القوات المسلحة خريطة للمستقبل، وتدابير تشرف على تنفيذها. ويُلاحظ هنا أن وزير الدفاع كرّر التعامل مع الرئاسة كقوة سياسية.

ردّت الرئاسة المصرية في صباح 2 تموز/ يوليو 2013 على بيان القوات المسلحة ببيان أشارت فيه إلى أن عبارات بيان الجيش «تحمل من الدلالات ما يمكن أن يتسبب في حدوث إرباك في المشهد الوطني المركب». وفي وقت لاحق من اليوم نفسه، حكمت محكمة النقض ببطلان تعيين النائب العام، فازداد المشهد ارتباكًا.

توالت استقالات أعضاء الحكومة، ومنهم وزير الخارجية، وسامي عنان الذي عيّنه مرسي مستشارًا أمنيًا (وكان، في حقيقة الأمر، نوعًا من حفظ ماء وجهه بعد أن عزله مرسي، ولم يكلف في منصبه هذا بأي مهمات)، كما استقال ثلاثون عضوًا من أعضاء مجلس الشورى.

الغريب أنه حتى 2 تموز/ يوليو 2013، كان مرسي، ومكتبه على ما يبدو، متأكدًا من عدم وقوع انقلاب[24]. ففي مساء ذلك اليوم، ألقى مرسي خطابًا[25] بثه التلفزيون الحكومي، حاول فيه وقف ترتيبات الانقلاب التي أُحكمت من حوله، فتمسك برفض إملاءات السيسي، قائلًا: «متمسك بهذه الشرعية وأقف راعيًا لها»، وكرّرها في مواضع أخرى من خطابه: «لا بديل عن الشرعية الدستورية

---

(24) روى سيف الدين عبد الفتاح في شهادته للمؤلف أنه اتصل في الثاني من تموز/ يوليو 2013 بعد الظهر بمكتب الرئيس للاطمئنان، وسمع من مكتبه أن السيسي موجود هناك، وأن كل شيء على ما يرام، وأن اتفاقًا جرى التوصل إليه سيسمع به هذا المساء، وأنه سيذهب إلى قادة جبهة الإنقاذ لإبلاغهم إياه وأخذ موافقتهم عليه.

(25) «كلمة الرئيس مرسي للشعب المصري، 2 يوليو - خطاب الشرعية»، على قناة أو تي في على يوتيوب، في 2/ 7/ 2013، تم الاطلاع عليها بتاريخ 23/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=O0Uqap-cX8Y>.

والقانونية الانتخابية»، متوعدًا بأن «ثمن الحفاظ على الشرعية حياتي»، وبأن «من يبغي غير الشرعية يرتد عليه بغيه».

حاول مرسي صنع توازن يخفّف من وطأة الخطاب الذي تبناه الانقلابيون، ووجهوه إلى أفراد القوات المسلحة، متهمين جماعة الإخوان بأنها تهدف في المقام الأول إلى هدم الجيش، فقال: «أريد الحفاظ على الجيش الذي بنيناه بدمنا وعرقنا ومواردنا! احذروا من الإساءة إلى الجيش المصري! لا تواجهوا الجيش ولا تستخدموا العنف معه! حافظوا على الجيش لأنه رصيدنا الكبير! العنف وإراقة الدماء فخ يُسعد أعداءنا».

بدا مرسي أنه يرمي بتنازل أخير، فتحدث عن «مبادرة تبلورت من الحكومة والقوات المسلحة»، قوامها تغيير الحكومة وتأليف حكومة ائتلاف وطني ولجنة قانونية مستقلة لإعداد التعديلات الدستورية، ووضع ميثاق شرف إعلامي، ولم ينس لوم الإعلام قائلًا: «نقول للإعلام كفى»، معترفًا بأنه ارتكب الأخطاء خلال عهده: «أكدت أنني ارتكبت أخطاء... المشاكل سببها الماضي وبعض التقصير مني». لكن هذا الخطاب لم يوقف ما خُطِّط له في الشارع وعلى مستوى الجيش. فات الأوان، وبدا كل تنازل يقدمه مرسي في هذه المرحلة ضعفًا.

وقع الانقلاب في مساء 3 تموز/يوليو 2013. ففي عقب انتهاء المهلة المحددة، أعلن وزير الدفاع تولي رئيس المحكمة الدستورية العليا إدارة شؤون البلاد حتى إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، وتعطيل العمل بالدستور. ألقى السيسي البيان وهو محاط بكوكبة من السياسيين وقادة القوات المسلحة، على منصّة رتبت رموزها بعناية في مشهد جرى إخراجه ليمثل تأييد الفصائل السياسية والقطاعات الاجتماعية المختلفة لخطوة إطاحة مرسي[26].

---

(26) جرى ترتيب الجلوس بخلط قادة الجيش مع شيخ الأزهر وبابا الأقباط، وقادة سياسيين في مقدمهم محمد البرادعي ومحمود بدر ومحمد عبد العزيز من قادة حركة «تمرد»، وممثل حزب النور جلال المرة والكاتبة سكينة فؤاد.. يحيطون بالسيسي عن يمينه ويساره في صفين. وبدا قادة القوات المسلحة أنهم يشاطرون هؤلاء اللحظة، وكانت إشارة إلى أنهم سيشاطرونهم الحكم، لكنهم بعد فترة قصيرة انقضوا عليه منفردين. انظر المواقع الإلكترونية التالية: <http://www.youtube.com/watch?v=RovgWFfP3-M>; <http://www.youtube.com/watch?v=O0Uqap-cX8Y>; <https://www.youtube.com/watch?v=gj93wlRwxy0>; <http://www.youtube.com/watch?v=r6USefmXnp0>; <http://www.youtube.com/watch?v=z23WfE4pbf0>, and <http://www.youtube.com/watch?v=E3efgZwbRAM>.

تضمنت خريطة المستقبل التي أعلنها السيسي في بيان الانقلاب ما يأتي:

- تعطيل العمل بالدستور موقتًا.

- يؤدي رئيس المحكمة الدستورية العليا اليمين أمام الجمعية العامة للمحكمة.

- إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، على أن يتولى رئيس المحكمة الدستورية العليا إدارة شؤون البلاد خلال المرحلة الانتقالية، حتى انتخاب رئيس جديد.

- لرئيس المحكمة الدستورية العليا سلطة إصدار إعلانات دستورية خلال المرحلة الانتقالية.

- تأليف حكومة كفاءات وطنية قوية قادرة، تتمتع بالسلطات اللازمة لإدارة المرحلة الحالية.

- تأليف لجنة تضم الأطياف والخبرات كلها، لمراجعة التعديلات الدستورية المقترحة على الدستور الذي عُطّل موقتًا.

- مناشدة المحكمة الدستورية العليا لسرعة إقرار مشروع قانون انتخابات مجلس النواب والبدء بإجراءات الإعداد للانتخابات البرلمانية.

- وضع ميثاق شرف إعلامي يكفل حرية الإعلام ويحقق القواعد المهنية والصدقية والحياد وإعلاء المصلحة العليا للوطن.

- اتخاذ الإجراءات التنفيذية لتمكين الشباب ودمجه في مؤسسات الدولة، ليكون شريكًا في القرار، كمساعدين للوزراء والمحافظين، وفي مواقع السلطة التنفيذية المختلفة.

- تأليف لجنة عليا للمصالحة الوطنية من شخصيات تتمتع بصدقية وقبول النخب الوطنية كلها، على أن تمثل التوجهات المختلفة.

في عقب البيان، ألقى عدد من الحضور كلمات قصيرة، منهم شيخ الأزهر والبابا تواضروس ومحمد البرادعي وجلال المرة ومحمود بدر، عبّروا فيها عن رؤيتهم للتطورات ومبررات مساندتهم الانقلاب، كلٌّ بعدته المصطلحية: الإسلامية والمسيحية والليبرالية.

فور إعلان البيان، قُطع بث وسائل الإعلام الموالية للرئيس، وشُنت حملة اعتقالات واسعة في صفوف جماعة الإخوان المسلمين. ودخلت البلاد عهدًا جديدًا.

يُسأل سؤال بحق: لماذا يقوم الجيش بانقلاب على حكم مرسي الذي سلّم بامتيازاته ومنحه امتيازات إضافية، إذ كان الجيش أقوى من مؤسسة الرئاسة، وكان في إمكانه أن يملي عليها ما شاء في تلك المرحلة؟ لا يمكن أن تكون الإجابة عن مثل هذا السؤال إلا متعددة الأبعاد. فلا يمكن مثلًا تجاهل الطموح الشخصي لحكم البلاد عند شخص مثل السيسي حين سنحت له الفرصة، والإغراء قائم عند المجلس العسكري، فأعضاؤه جميعًا يشكّون في مقدرة المدنيين على إدارة البلاد، ويتملكهم نفور من جماعة الإخوان المسلمين، ولا يُمكن استبعاد قلق الجيش من حال الفوضى التي سادت في مصر في نهاية مرحلة مرسي كعامل في تحركه. لكن الجيش والشرطة كانا قد ساهما في نشوء هذه الحال، كما بيّنا سابقًا.

إجمالًا، انتهز الجيش فرصة سانحة للاستيلاء على السلطة في أجواء إخفاق القوى المدنية في إدارتها، وعجزها عن التعالي على خلافاتها، ولا حتى في حالة واحدة، كحالة الاحترام المشترك لمبادئ الديمقراطية ووحدة البلاد. كما أن قوى اجتماعية سياسية واسعة فضلت عودة حكم المجلس العسكري على حكم جماعة الإخوان.

في أول خطاب وطني ألقاه مرسي كرئيس، بدأ بتوجيه الشكر إلى القوات المسلحة، محييًا الجيش المصري، مؤكدًا: «الله وحده يعلم ما أحمله لكم من تقدير في قلبي». حافظ مرسي على وضع الجيش المتميز في الجهاز الإداري للدولة، من خلال توظيف وزراء ومحافظين وإداريين كبار آخرين من ضباط الجيش. لكنه أقال طنطاوي في آب/ أغسطس 2012، وعيّن الفريق عبد الفتاح السيسي بدلًا منه، ورقاه إلى رتبة مشير بعد حادثة سيناء التي قتلت فيها جماعات مسلحة عددًا من الجنود. تعاون السيسي بشكل وثيق مع حكومة مرسي، وانتشرت إشاعات عن أنه عضو مقرّب من جماعة الإخوان المسلمين، وهذا لم يكن صحيحًا بالطبع.

منح مرسي وحكومته العسكر مزايا كثيرة تجاوزت العلاقات المدنيّة - العسكريّة السليمة، وساعدت الهيئة التشريعية (مجلس الشورى) الجيش في توسيع أعمال إمبراطوريته التجارية غير الخاضعة للتدقيق والضريبة. نقلت لجنة

تنمية القوى البشرية في مجلس الشورى حقوق ملكية مصنع للسيارات مملوك من الدولة إلى وزارة الإنتاج الحربي، كما سُمِح للجيش أيضًا بالحصول على مزيد من الأراضي لبناء مراكز تسوق جديدة، وإنشاء كلية للطب لموظفي مستشفياتها الربحية التي تُعالج المدنيين. إضافةً إلى ذلك، بقيت ميزانيات المؤسسات التجارية الكثيرة التابعة للمؤسسة العسكرية سرية.

خلال حكم مرسي، مُنح الجيش امتيازات سياسية واقتصادية استثنائية، أدرجت في الدستور الجديد[27]، وكان السيسي راضيًا عنها، ودعا مرسي إلى كثير من الاحتفالات العسكرية، كتخريج الضباط الجدد وافتتاح مشروعات عسكرية جديدة. يأخذ بعض الباحثين على محمل الجد تأكيده في مناسبات عدة أن الجيش لن يتدخل في السياسة وسيستثمر جهده في حماية البلاد داخليًا وخارجيًا. ويستنتج باحثون في تبريرهم الانقلاب بأن وقوف الجيش ضد مرسي، إلى جانب الشباب والجماعات المعارضة التي كانت تهتف مرارًا ضد امتيازاته هذه، موقف مُجازف ضحى فيه الجيش بمصلحته من أجل مصلحة البلاد، وكان يمكن أن يكبّده خسائر فادحة في المستقبل، أي إن الجيش تخلى عن مصالحه لمصلحة البلاد بتخليه عن مرسي[28]. والحقيقة أن الشباب هم الذين جازفوا بالوقوف مع الجيش، لأنهم تنازلوا بذلك عن هويتهم وأفلتوا من يدهم زمام المبادرة، وانقلب الجيش عليهم في النهاية أيضًا. صحيح أنه بخياره الانقلاب على الرئيس المنتخب جازف الجيش موقتًا بفقدان المعونات الأميركية التي علقت إدارة أوباما جزءًا منها فترة قصيرة بعد الانقلاب[29]،

(27) يؤكد باحثون أهمية منح الجيش المتورط في السياسة امتيازات ومزايا، منها مكافآت مادية وحصانة قضائية على جرائم سابقة لإقناعه بالتخلي عن دوره السياسي والعودة إلى الثكنات. وربما يكون هذا صحيحًا كما في حالة إندونيسيا بعد الثورة. لكن الجيش في الحالة المصرية مُنح الامتيازات والمزايا التي أراد، لكنه استغل أول فرصة للعودة إلى الحكم في ظل فوضى اجتماعية سياسية. علاوة على أنه لم يثق برئيس مدني منتخب.

عن الحالة الإندونيسية انظر: Joshua Kurlantzick, «Indonesia,» in: Isobel Coleman and Terra Lawson-Remer, eds., *Pathways to Freedom: Political and Economic Lessons from Democratic Transitions* (New York: Council on Foreign Relations, 2013), p. 148.

(28) انظر مقالة زينب أبو المجد: Zeinab Abul-Magd, «The Egyptian Military in Politics and the Economy: Recent History and Current Transition Status,» *CMI Insight* (Chr. Michelsen Institute), no. 2 (October 2013), Retrieved from the Web: <http://www.cmi.no/publications/file/4935-the-egyptian-military-in-politics-and-the-economy.pdf>.

(29) تتلقى القوات المسلحة المصريّة معونات عسكرية من الولايات المتحدة؛ إذ إن معظم =

لكنه في الواقع أمسك بالبلاد كلها، وضمن مصالحه وحقق طموحه القديم بحكم مصر. فعل الجيش ذلك وهو يدرك جيدًا أن الولايات المتحدة لن تتخلى عنه، وأن علاقتها الاستراتيجية بمصر هي في الواقع علاقتها بالجيش المصري. لكن يرغب بعض الباحثين في التصديق أن الجيش المصري قرر المجازفة، وأنه صنّف جماعة الإخوان المسلمين منظمة إرهابية دولية، تهدّد مشاركتها في الحكم الأمن الوطني[30] (لكنهم ينسون أن هذا التصنيف كان بعد الانقلاب لا قبله).

تجدر الإشارة هنا إلى أن الجيش كان مستعدًا للتحالف مع جماعة الإخوان ضد الأحزاب العلمانية في بداية المرحلة الانتقالية، وأن قيادته الحالية نسّقت مع مرسي استبدال قيادة الجيش السابقة بنفسها. لكن الجيش تعالى على المدنيين عمومًا، وجماعة الإخوان خصوصًا، وشكّك في نياتهم، على الرغم من أنه لم يعد الإخوان حركة إرهابية في أي مرحلة؛ وهي لم تكن كذلك بأي تعريف للإرهاب. «جازف» الجيش بالجزء ليكسب الكل، لأن الفرصة أتيحت له[31]... «جازف» بالامتيازات ليحكم الدولة كلها؛ وبهذا المعنى لم يجازف بشيء.

= المعونات السنوية لمصر، التي تُقدّر بمليار ونصف المليار دولار أميركي، هي مساعدات عسكرية. وكانت الولايات المتحدة قد جمّدت هذه المساعدات في عقب الانقلاب العسكري في حزيران/ يوليو 2013 والتداعيات العنيفة التي تلته؛ إلاّ أن الكونغرس الأميركي استأنف المساعدات لمصر في عقب الانتخابات المصرية الأخيرة التي فاز فيها قائد الانقلاب بانتصار ساحق، واعتبرت هذه الانتخابات هزلية وغير شرعية على نطاق واسع شبيهة بالانتخابات التي شهدتها مصر خلال عهد مبارك. إن جزءًا كبيرًا من المعونات العسكرية الممنوحة لمصر هي في شكل معدّات مثل الدبابات والمقاتلات النفاثة، التي هي أصلًا فائض عن الحاجة المصرية ويحتفظ بها في المخازن. انظر: Walaa Ramadan, «The Egyptian Military Empire,» (Middle East Monitor (MEMO), 9 July 2014), Retrieved on 1/6/2015, from the Web: <https://www.middleeastmonitor.com/articles/africa/12653-the-egyptian-military-empire>.

(30) Abul-Magd, «The Egyptian Military in Politics and the Economy».

(31) يقول سامویر فاینر في كتابه الرجل على ظهر الحصان، أن الجيش كي يتدخل في السياسة (ضد الحكومة، بفعل أو بعد القيام بفعل مثل تنفيذ أمر) يجب أن تتوافر الفرصة لذلك، والميل أو النزعة (Disposition) أيضًا لهذا التدخل. والنزعة أو الميل أو الجاهزية للتدخل تتكوّن عنده من عنصرين: **الأول**، الدافع المفكر به (بمعنى ليس الدافع في اللاوعي)؛ والثاني، إرادة الفعل. ونعتقد أن الفرصة والاستعداد أو الجاهزية بمركبيها توافرا في حالة الفعل الانقلابي الذي قامت به قيادة الجيش، هذا إذا أردنا استخدام لغة فاينر. انظر: Samuel E. Finer, *The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics*, with a New Introduction by Jay Stanley (New Brunswick, NJ : Transaction, 2002), p. 23.

لا يمكن أي مؤرخ إلا أن يلتفت إلى أولئك الذين جلسوا خلف السيسي لحظة إلقائه بيان الانقلاب كشركاء في هذا الفعل. فبحضورهم مثلوا دور مكوّنات الإجماع الوطني المؤيدة لفعل الجيش بالانقلاب على رئيس منتخب، كما ساهموا أيضًا في التحضير لذلك بما اتخذوه من خطوات طوال الفترة الممتدة بين نشوء جبهة الإنقاذ والمطالبة الصريحة بخلع مرسي، وحتى فض اعتصام ميدان رابعة العدوية، فمنحوا الغطاء المدني للقيادة العسكرية لعمليات اعتقال مرسي وقمع مناصريه، بلغت أوجها في مشهد الدم في ميدان رابعة العدوية، وما تلاه من اعتقال سياسيين وناشطين ومن عنف مفرط ضد المتظاهرين، ومن اجتثاث قوة سياسية ذات قواعد شعبية واسعة.

ثالثًا: دور حزب النور

كان حزب النور السلفي حاضرًا في المشهد الانقلابي، ممثلًا بأمينه العام جلال المرة الذي أكمل ما قامت به القيادة الدينية في الدعوة السلفية من حملة واسعة لتسويق الانقلاب، وإقناع قواعد الإسلاميين السلفيين بضرورته. وكما سبق أن بيّنا في الجزء الأول من هذا الكتاب، كانت مشاركة القوى السلفية عمومًا، والدعوة السلفية خصوصًا، التي أصبح حزب النور ذراعها السياسية، في ميدان التحرير ضئيلة جدًا، حتى إن بعض القادة الدينيين الموجهين الحراك السياسي السلفي حاول ثني الجماهير عن التحرك ضد مبارك، معتبرًا ما يقع من انتفاضة شعبية «فتنة»، القاعد فيها خير من السائر[32].

مرت علاقة حزب النور بالإخوان المسلمين ورئاسة مرسي بثلاث مراحل. بدأت الأولى بفورة الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية، وسعي بعض القادة الدينيين ذات القبول العابر للجماعات إلى إنشاء صيغة تحالف تجعل من الكتلة الإسلامية رقمًا حاسمًا في معادلة السلطة الجديدة بعد خلع مبارك. ظهر ذلك جليًا في مرحلة الانتخابات البرلمانية والرئاسية[33]، وامتدت حتى المرحلة الثانية،

---

(32) فيديو «كلمة المهندس جلال مرة أمين عام حزب النور»، على يوتيوب، في 3/ 7/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=w1MY8FwMXyE>.

(33) آثر حزب النور إلا أن يدفع بمرشح في الانتخابات الرئاسية، أعلن في خلال المرحلة =

مرحلة خلافات الدستور التي نشبت بين القوى السياسية ومرسي، وفيها انتقلت العلاقة من صيغة التحالف مع جماعة الإخوان إلى المبادرة المنفردة للصراع مع المجلس العسكري و«القوى العلمانية» من الشباب الثوري والقوى الليبرالية واليسارية والتمايز الميداني والجماهيري، والاكتفاء بالتنسيق في ما يتهدد التيار الإسلامي ككل. في هذه المرحلة، اتبع السلفيون أسلوب المزايدة الدينية على جماعة الإخوان في البرلمان والجمعية التأسيسية، ودفعوهم إلى اتخاذ مواقف أكثر تشددًا من مواقف سبق أن تجاوزوها في حوارهم مع العلمانيين في شأن الدستور. وفي نهاية الفترة، انكشف الموقع الحقيقي لحزب النور على منصة الانقلاب؛ أما المرحلة الثالثة بعد الانقلاب فهي مرحلة مصادرة موقع جماعة الإخوان في الساحة السياسية، ومحاولة الحلول في مكانهم بصيغة حزب ديني مرضي عنه من الحكم العسكري الجديد.

لا يمكننا فهم تحولات حزب النور وموقعه من الخريطة الحزبية الإسلامية من دون فهم محددات حركته كتنظيم، يجمع بين الدعوة إلى «التسلفن» في المجتمع المصري والانكفاء السياسي وطاعة ولي الأمر؛ إذ طرحت عليه ثورة 25 يناير تحدي العمل في المجال العمومي الذي ما عاد ممكنًا الغياب عنه، وأتاحت له في الوقت نفسه فرصة إظهار طاعة ولي الأمر كنوع من الواقعية والبراغماتية السياسية.

يجب عدم التقليل من أهمية حزب النور الذي حظي بكتلة شعبية لا بأس بها[34]، وتصرف في المراحل الانتخابية بذكاء بتبنيه خطابًا بدا منفتحًا نسبة إلى ما كان متوقعًا منه، بسبب تراكم الصورة الذهنية عن انغلاق السلفيين وتشددهم.

= الأولى للانتخابات التي كانت ستجرى في أواخر أيار/مايو 2012 أنه سيرشح واحدًا ممن وصفهم بأصحاب المرجعية الإسلامية، وراوح بين المرشحين من التيار الإسلامي، وهم سليم العوا ومحمد مرسي وعبد المنعم أبو الفتوح وتردد معهم اسم حازم أبو إسماعيل الذي قيل إن الجبهة السلفية قد حسمت أمرها بترشيحه! وانتهى الحزب إلى اختيار الوقوف خلف أبو الفتوح، وفي المرحلة الثانية دعم محمد مرسي في مواجهة أحمد شفيق، لكن من دون أن يقطع الصلة بشفيق.

(34) «حزب النور يدفع بـ 229 مرشحًا على مقاعد الفردي و120 بنظام القوائم في الانتخابات المقبلة،» (أصوات مصرية، 19/2/2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 26/6/2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aswatmasriya.com/news/view.aspx?id=fe8c904d-fc71-4df8-bcd3-e87a40cac2b2>.

وقدّم بعض الوجوه السياسية التي حظيت بقبول جماهيري[35]، وصدّر خطابًا يقبل الديمقراطية المشروطة باحترام الشريعة، بعدما كانت الديمقراطية موسومة بـ «الحرام» في خطابه ما قبل 25 يناير. لكن الحزب لم يلتزم قيم الثورة ومبادئها، ولا حسب نفسه عليها بأي شكل يوحي أنه ملتزمها، حتى لفظيًا.

في شباط/ فبراير 2013، طرح حزب النور مبادرة للخروج من حالة الاستقطاب السياسي العنيف والأزمة السياسية التي واجهت مرسي، ظهر فيها أمام البيروقراطية الأمنية القوية التي تتحين فرصة القفز على الرئاسة والمؤسسات السياسية بمظهر البديل البراغماتي المحتمل لجماعة الإخوان ذي القوة الجماهيرية. تحرك الحزب دوليًا[36]، ما أثار ردات أفعال صاخبة، وصفه بعضهم في إثرها أنه صار غطاءً سياسيًا لجبهة الإنقاذ. صحيح أن حزب النور أدى دورًا أساسيًا في تأزيم وضع المؤسسات المنتخبة[37]، لكنه رفض علانية حراك 30 حزيران/ يونيو 2013، وترك بعض أقطابه يشكك في حركة «تمرّد»، ورأى خطابه أن مرسي هو ولي الأمر المنتخب. دار سجال واسع في شأن هذه النقطة بين عدد ممن يسمون

(35) نذكر منهم المتحدث باسم الحزب القيادي الشاب نادر بكار الذي كان أحد أصغر أعضاء مجلس النواب سنًّا في عام 2012، ويونس مخيون رئيس الحزب، وسلفه عماد عبد الغفور الذي انشق عن حزب النور وشكّل حزبًا جديدًا باسم حزب الوطن، وشغل منصب مساعد الرئيس في عهد مرسي.

(36) «نادر بكار يوضح تفاصيل زيارة حزب النور لأوروبا وأمريكا»، على يوتيوب، في 7/ 5/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 26/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=KwN1JxsV_FM>.

(37) أثار حزب النور قضية «أخونة الدولة» في تقرير معروف للحزب، وهيج الرأي العام أن الصحافة نسبت إلى مخيون قوله إن 13 ألف وظيفة، وهو عدد كبير، أُسندت إلى أعضاء في جماعة الإخوان (عاود نائب رئيس الحزب أشرف ثابت ونفى العدد، وقال إن أبرز الانتقادات في التقرير التي قال بها يونس مخيون رئيس حزب النور أن الحزب رصد تعيين موظفين تابعين لجماعة الإخوان في محافظات عدة، وحوى التقرير 13 محافظة لا 13 ألف وظيفة. يذكر أن في هذه الأجواء تسببت محاولة مرسي التقارب الحذر مع إيران في إثارة حملة عاصفة من القوى السلفية بقيادة الدعوة السلفية وحزب النور ضد هذه الخطوة. انظر: طارق صلاح [وآخرون]، ««المصري اليوم» تنشر تقرير «مخيون» للرئيس حول «الأخونة»،» المصري اليوم، 28/ 2/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 26/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=372820>.

انظر كذلك: محمود مسلم، «أشرف ثابت: مصر تسير من سيئ لأسوأ.. وشعبية تيارات الإسلام السياسي تراجعت بسبب أداء الرئاسة،» الوطن، 1/ 3/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.elwatannews.com/news/details/139416>.

برموز الدعوة من الشيوخ الذين يصفون الصراع من منظور الفسطاطين التقليدي، كإسلاميين في مواجهة علمانيين، أو الإسلام في مواجهة خصومه (وانتهى هؤلاء إلى الانسلاخ عن الحزب والدعوة إلى الانضواء إلى الائتلافات التي تساند شرعية مرسي)، وبين فصيل يقول بضرورة اتقاء ضرر الخروج في تظاهرات قد تنتهي إلى مواجهات واسعة، في ظل ضخامة الكتلة الشعبية التي جرى تعبئتها ضد مرسي، ويرى أن الصراع ليس ثنائيًا بين إسلام وخصوم، بين من يريدون الشريعة ومن يرفضونها (على نحو ما بدا في خطاب محسوب على جماعة الإخوان في لحظة الأزمة)، بل بين رؤى سياسية متباينة وقوى سياسية متنافسة في لحظة أزمة. ومن ثم، فإن مفاهيم ورؤى الفسطاطين التقليدية غير مفيدة. وهي رؤية تبدو أكثر عقلانية وواقعية، لكن هذه العقلانية استخدمت حال ظهورها ديباجةً لتمرير دعم الانقلاب.

راوح خطاب حزب النور في لحظة الانقلاب بين مطلب «حقن الدماء» وتجنيب مصر الحرب الأهلية الذي صبغ بيان جلال المُرّة، وهو تبرير كلاسيكي للانقلاب العسكري يستخدمه الجيش نفسه لأنه خطاب أمني بامتياز، يدّعي «انقاذ مصر» (الكلمة التي تكررت في خطاب المُرّة أكثر من مرة)[38] ويبني على أهوال الحالتين السورية والعراقية في تخويف المصريين من الديمقراطية. واقتضى التخويف من وقوع المفاسد وفتنة «هدم الدولة» الادعاء بأن جهد المصالحة التي قادها الحزب تحطّمت على صخرة المعاندة الإخوانية.

الأدهى هو وقوف السلفيين إلى جانب الكنيسة على منصة الانقلاب، وهم أصحاب الخطاب الطائفي الذي ساهم في ضرب الاستقرار في المرحلة الانتقالية، وبدا كأن الطائفيين يمشون في جنازة قتيلهم. المهم أنهم برروا حتى مشاركتهم هذه بشكل طائفي؛ إذ دعا خطاب أقطاب الدعوة السلفية إلى مواجهة دور «النصارى» ومزاحمة موقع الكنيسة المؤيد لما يقوم به الجيش في ظل موجة ضغط عاتية لا قدرة للإسلاميين على مواجهتها، وفي هذا عزفٌ على النغمة

---

(38) فيديو «كلمة المهندس جلال مرة أمين عام حزب النور»، على يوتيوب، في 3/ 7/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=w1MY8FwMXyE>.

ذاتها التي سمعت في خطاب جماعة الإخوان في معرض توصيفه حركة «تمرّد» وموجة العنف التي سبقت 30 حزيران/ يونيو 2013، التي أصرّت على أن هذا كله من تدبير الكنيسة[39]. تستّر مؤيدو «طاعة ولي الأمر» إلا إذا كان منتخبًا و«إمارة المتغلب» خلف زعم السعي إلى الحد من الضرر المحتمل وتقليل فرص الانحدار إلى سيناريو الحرب الأهلية والفتنة والسعي إلى لإصلاح، والوقوف إلى جانب الجيش، فلا تستفرد به الكنيسة.

كانت هذه أزمة في داخل حزب النور نفسه، وصارت منعطفًا انشق عنده كثير من الأعضاء[40]، وانهارت عنده تحالفات قديمة بين الجماعات والأحزاب في الطيف الإسلامي السلفي، وعلت أصوات وصفت موقف الدعوة السلفية في الإسكندرية أنه شق للصف وخروج عن المشروع[41]، بل وصل الأمر إلى اعتبار بعض أقطاب القيادة السلفية حزب النور «معسكرًا للمنافقين» و«شوكة في حلوق إخوانهم، عليهم من الله ما يستحقون»[42].

لم يكن حزب النور حزبًا بالمعنى الحديث، فقراره هو بيد مجموعة من الشيوخ، ونزعته الطبيعية استبدادية مع تأكيد ديماغوجي على بند واحد وحيد، هو مكانة الشريعة في القوانين والحياة الاجتماعية، وتأكيده الهوية الإسلامية التي تتخذ أشكالًا طائفية. لذلك، عندما حاول قادته طرح مبادرات الوئام والتوافق

---

(39) أحمد زغلول شلاطة، «حزب النور وتداعيات الثالث من يوليو،» (الإسلاميون - بوابة الطرق الصوفية والحركات الإسلامية، 7 تشرين الأول/أكتوبر 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://islamyun.net/index.php?option=com_k2&view=item&id=1720&Itemid=159>.

(40) استقال عدد من أعضاء الهيئة العليا في حزب النور وعدد من مسؤولي الدعوة في المحافظات، فيما احتجبت أصوات قادة دينيين محسوبين على الحزب لهم تأثير بالغ فيه. انظر: المصدر نفسه.

(41) حاول ياسر البرهامي وهو من أبرز قادة الحزب ويرئس الدعوة السلفية، طرح سيناريو أن قبول حزب النور لما جرى كان بعدما ثبت أن الجيش انتشر في عموم البلاد وحبس الرئيس بالفعل، وأن قادة الحزب لم يعرفوا بما حدث في هذا اشأن. وحاول الحزب ثني المستقيلين عن موقفهم، لكنه أخفق.

(42) حديث محمد عبد المقصود الداعية والقيادي في الدعوة السلفية، انظر فيديو «الشيخ محمد عبد المقصود : حزب النور هم معسكر المنافقون»، على يوتيوب، في 31/ 7/ 2013، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=t2fO9u5JtjM>.

والمصالحة، لم تأخذها القوى السياسية المختلفة على محمل الجد. فالحزب يتخذ الموقف ونقيضة: يتحدث عن الوحدة ويحرّض على الطائفية، ينسحب من تأييد خريطة الطريق على خلفية ارتكاب قوى الأمن المذابح في فض اعتصام مقابل مقر الحرس الجمهوري واعتصام ميدان رابعة العدوية، ثم يكون جزءًا من لجنة الخمسين التي صاغت الدستور الجديد بعد الانقلاب.

عشية الانقلاب وبعده، انتشرت حوارات في شأن «شرعية الشارع» في مقابل «شرعية النظام». والحقيقة أن الشارع هنا كان ضد الشعب، بمعنى أن الادعاء كان شعبويًا وليس شعبيًا، فالشعب في النظام الديمقراطي يعبر عن نفسه في انتخابات، مبكرة أو متأخرة. أما التظاهرات في الشارع، مهما تكن عظيمة، فعليها فرض انتخابات مبكرة، أو إسقاط مؤسسات منتخبة في انتخابات تجري في موعدها. أما الاستعانة بتحرك عسكري ضد تصويت الشعب نفسه في الصناديق فليس «شرعية الشارع»، بل هذا انقلاب عسكري. وإذا كان لا بد من اعتبارها ثورة، بسبب تضمّنها بعدًا شعبيًا عظيمًا من دون شك، فهي ثورة مضادة للتحول الديمقراطي[43]، وهذا ما ثبت في النهاية. بعد فترة وجيزة، اختفى الحديث عن «شرعية الشارع» و«شرعية يناير» و«الثورة الثانية»، وحلّ محلها التهليل للقائد المخلص، وتقديس الجيش والبزة العسكرية، والحط من قيمة ثورة 25 يناير، وزج رموزها في السجون، الأمر الذي فضح تمامًا الطبيعة الحقيقية للثورة المضادة، والطبيعة الأداتية للتحرك الشعبي في نظر قيادة الجيش وقوى الثورة المضادة.

كان تبرير من روّجوا للادعاء أن دفع مرسي إلى الاستقالة أو عزله بالقوة ليس انقلابًا، بل موجة ثانية من ثورة 25 يناير، وأن الجيش تحرك تضامنًا مع الشارع اتقاءً لحرب أهلية أطلت برأسها، وأن المسار الجديد محدد بضمانات تستعيد الديمقراطية والحياة المدنية، الأمر الذي ثبت كذبه بسرعة لاحقًا، وانتهى بهيمنة الزمرة العسكرية بقيادة السيسي على المؤسسات السياسية وتحكّمها المطلق بالمشهد السياسي، خصوصًا بعد فض اعتصام جماعة الإخوان في ميدان رابعة العدوية.

---

(43) عزمي بشارة، «الثورة ضد الثورة، والشارع ضد الشعب، والثورة المضادة»، في: بشارة، في الثورة والقابلية للثورة، ص 189-190.

بعد 3 تموز/ يوليو، لم يُبدِ المتحمسون للانقلاب تمسّكًا بإجراء الانتخابات المبكرة، ولا بخريطة طريق عُدّلت لتتلاءم مع أجندة القيادة العسكرية.

رابعًا: محاولة للوساطة ودعم دولي مستتر

في حوار أجري معه في تموز/ يوليو 2015، بيّن القيادي الإخواني أشرف عبد الغفار أن الولايات المتحدة، ممثلة بوزير خارجيتها جون كيري، أعطت الجماعة الضوء الأخضر للدفع بمرشحها في الانتخابات الرئاسية، حين التقى كيري خيرت الشاطر، وأخبره أن الولايات المتحدة لا تعترض على مرشح إخواني لشغل منصب الرئاسة. ويصف عبد الغفار موقف كيري هذا بأنه كان فخًا نُصب للجماعة، وشبّهه بالفخ الذي نُصب لصدام في قضية احتلال الكويت؛ كأن الجماعة كانت فاقدة الحواس وهي تسير في مسار إغواء السلطة بوضوح[44].

لا نميل إلى تصديق مسألة الفخ هذه، لكننا نرى في السياسة الأميركية براغماتية ضمان المصالح. فلم يكن يهمها الترشّح الإخواني بحد ذاته، بقدر ما كانت تهمها سياسات الرئيس المقبل. وهي بالتأكيد لم تعارض فكرة الترشيح، لكنها لا تؤيد أي رئيس منتخب كشخص، بل السياسات والقضايا التي يتبناها، ولا تهب إلى مساعدته إذا أخفق داخليًا. والجدير بالذكر هنا أن كيري نفسه اتهم جماعة الإخوان، في عقب الانقلاب على مرسي، بسرقة الثورة. فهو لم يعارض ترشّح إخواني للرئاسة عندما كانت الجماعة قوية، لكنه سارع إلى تبني لغة المعسكر المصري المضاد لها حين أصابها الضعف. كما عارض اعتبار الولايات المتحدة ما جرى في مصر في 3 تموز/ يوليو 2013 انقلابًا، وبرفض هذا التعريف مُنعت خطوات عقابية تُبنى عليه، فالإدارة الأميركية ملزمة بتعامل مختلف مع نظام تعتبره انقلابًا عسكريًا.

لا يتناول الحديث هنا مفاهيم علمية، بل مصطلحات سبق أن حاولنا تعريفها. فبعد نضالات مطوّلة في الرأي العام الغربي ضد انقلاب أوغستو

---

(44) «أشرف عبد الغفار: نتوقع تنفيذ أحكام الإعدام ..وحل الجماعة سيعجل بنهاية الانقلاب،» أجرى الحوار عبد الحميد قطب، الشرق، 22/ 7/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.al-sharq.com/news/details/356210#.Vbig_Pmqqkp>.

بينوشيه العسكري سيئ الصيت في تشيلي على الرئيس سلفادور أليندي المنتخب، وتجارب أخرى في دول العالم الثالث، حددت بعض قوانين الدول الغربية الانقلاب بأنّه انقلاب عسكري على حكومة منتخبة، ومنعت حكوماتها من تقديم أي مساعدة لفعل سياسي شبيه به. وبهذا التعريف، أصبح هذا المصطلح يثير تداعيات منفّرة بعد موجة التحول الديمقراطي. فحتى الاتحاد الأفريقي يقيّد نفسه في مسألة الاعتراف بالحكومات التي تنجم عن انقلابات، ولا يدرك بعض ممن ظلوا يعيشون بعقلية خمسينيات القرن الماضي مدى سلبية التداعيات التي يُثيرها انقلاب عسكري على نظام منتخب، خصوصًا في دول مرّت بتجارب شبيهة[45].

الحكومة الأميركية من الحكومات التي تعرّف الانقلاب العسكري وتحظر تقديم العون إليه، وكانت ضالعة في الماضي في تنظيم الانقلابات في عدد من البلدان، منها تشيلي. لذلك، يسعى الحكام الجدد في مصر إلى إقناعها أن ما حدث كان ثورة، لا انقلابًا، والدليل هو الحشد الجماهيري في 30 حزيران/ يونيو 2013، فلو كان ما جرى في مصر انقلابًا عسكريًّا على حكومة منتخبة، لا يجوز لحكومة الولايات المتحدة قانونًا أن تقدم إليه المساعدة[46].

في هذا الصدد، أعلن كيري في كلمة له خلال الاجتماع السنوي الثامن والعشرين للمجلس الأمني الاستشاري في واشنطن، أن «هؤلاء الشبان في ميدان التحرير لم يكن محرّكهم أي دافع ديني أو أيديولوجي، بل كان دافعهم الوحيد ما كانوا يرونه عبر هذا العالم المتصل. كانوا يريدون فرصة أمل، وفرصة للحصول على التعليم والعمل والمستقبل، وألا تكون هناك حكومة فاسدة تحرمهم من كل هذا وأكثر... غردوا وتحدثوا عبر الفيسبوك بعضهم مع بعض عن طرق التغيير، وهذا ما قاد الثورة التي سُرقت من قبل الجماعة الأكثر تنظيمًا في كل الدولة، والتي كانت الإخوان». ورأى أن الجيش المصري سعى من خلال ما قام به إلى «إعادة الديمقراطية» في البلاد[47]. ولا يلخص كيري بجمل قليلة التصورات الغربية

(45) بشارة، «الثورة ضد الثورة،» ص 167-168.

(46) المصدر نفسه، ص 168.

(47) «كيري يتهم الإخوان المسلمين بسرقة الثورة في مصر،» (روسيا اليوم، 21/ 11/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/Tb8RbD>.

الأكثر سطحية للثورة فحسب، بل يكشف أيضًا النفاق المعروف في السياسة الخارجية التي تقوم على حسابات المصالح الجافة.

بعد عامين من وقوع الانقلاب، أدلى محمد البرادعي بمعلومات مهمة خلال تبرير موقفه المؤيد له، بعد أن أصبح معارضًا لما يجري في مصر بعد فض اعتصام جماعة الإخوان في ميدان رابعة العدوية. أثارت معلوماته أكثر من تساؤل عن دور كاثرين آشتون، مفوض الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي، ومبعوثها لمصر برناردينو ليون[48]. قال البرادعي إنه قبل «خطة» وضعها مبعوث آشتون، «لكن الجيش تلاعب بالموقف وقام بإطلاق الرصاص على اعتصامات الإخوان المسلمين، على الرغم من أنه كانت هناك نوايا طيبة لإنهاء الصراع بشكل سلمي، وحينما تم للجوء للعنف، لم يكن أمامي المزيد لأقدمه»، وآثر الانسحاب[49]، وهذا ما ألمح إليه السيسي معيبًا ضعف البرادعي على الثبات في وقت الأزمة[50].

يبدو أن الخطة قضت بالإفراج عن المعتقلين في مقابل وقف التظاهرات، بما فيها اعتصام جماعة الإخوان في ميدان رابعة العدوية، وتقديم موعد الانتخابات ثم العودة إلى المسار الديمقراطي. لكن الجيش الذي كان أداة التنفيذ لم يقبل أن يكون مجرد أداة بعد أن أتاحت له هذه القوى فرصة العودة إلى الحكم، فلم يفوتها إرضاء للبرادعي أو غيره. غيّر الجيش رأيه في النهاية، ولا نستغرب أن يكون غيّره بتفاعل مع دول عربية داعمة له.

اعتبر بعض معارضي الانقلاب، خصوصًا جماعة الإخوان، أن هذه الاعترافات تكشف عن دور أوروبي (مثّلته آشتون ومبعوثها) في التحضير للانقلاب[51].

---

(48) فيديو تقرير للجزيرة عن دور ليون بعد اعتراف البرادعي، على يوتيوب، في 6/ 7/ 2015، تم الاطلاع عليه بتاريخ 24/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=hE9u9JSClJU>.

(49) انظر: ««البرادعي» السيسي استخدمني ستارًا لعزل مرسي!،» الشرق، 27/ 1/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://elsharq.net/node/146244>.

(50) فيديو «السيسي يمسح بكرامة البرادعي على هروبه بعد أحداث رابعة»، على يوتيوب، في 20/ 5/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=XxRtLgqmchA>.

(51) فيديو تقرير للجزيرة عن دور ليون بعد اعتراف البرادعي، على يوتيوب، في 6/ 7/ 2015، تم الاطلاع عليه بتاريخ 24/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=hE9u9JSClJU>.

والحقيقة أن وساطة أوروبية كانت جارية بالفعل قبل حدوث الانقلاب بفترة غير وجيزة، وحتى بعده، طُرحت فيها أفكار لتقديم موعد الانتخابات. وفي عقب الانقلاب عمّ الساحة الدولية احتجاجٌ على خلع رئيس منتخب بتحرك عسكري، ووُصف الأمر «انقلابًا» على مستوى الرأي العام العالمي. بعد ذلك، قام البرادعي وغيره من المسؤولين المصريين (والخليجيين)، وحتى بعض شباب الثورة المؤيدين لتحرك 30 حزيران/ يونيو 2013، باتصالات دولية وزيارات خارجية للتوضيح أن «انضمام الجيش للشارع» لا يختلف عن سلوكه إبان ثورة 25 يناير، وأنه في أسوأ تقدير «انقلاب إصلاحي»، إن لم يكن موقفًا ثوريًا من الجيش، دعمًا لإرادة الجماهير التي خرجت إلى الميادين في 30 حزيران/ يونيو 2013.

في هذه الأجواء، سعت آشتون إلى استطلاع الموقف، فزارت القاهرة والتقت مرسي في حبسه السري[52]، وطلبت لقاء أطراف عدة منها «التحالف الوطني لدعم الشرعية ورفض الانقلاب» الذي ضم رئيس الوزراء السابق هشام قنديل والقيادي في جماعة الإخوان المسلمين محمد علي بشر وآخرين (اعتقلوا لاحقًا). كما التقت بممثلين عن حركة «تمرّد» وحركة 6 أبريل، فضلًا عن السيسي وعدلي منصور.

حصلت هذه الزيارة بعد يومين فقط من سقوط أكثر من ثمانين متظاهرًا من أنصار مرسي برصاص قوات الأمن. أصرّت جماعة الإخوان ومناصروها على مطلب رفض الانقلاب، وإلغاء ما ترتب عنه من آثار، ووقف أعمال القمع والاعتقال، فيما سعت المجموعة المؤيدة للانقلاب (منها البرادعي نائب الرئيس آنذاك) إلى إقناع الأطراف الدولية بوجود بديل ديمقراطي ممكن، تمثل في ما سمي بخريطة الطريق، وزعمت بوجود ضمانات حقيقية لتنفيذها، والتزام سلطة الانقلاب تسليم البلاد إلى سلطة مدنية. مال الموقف الأوروبي إلى دعم هذا التوجه من منطلق براغماتي، على الرغم من أن آشتون ادّعت أمام مجلس الاتحاد الأوروبي أن مبادئ استعادة الديمقراطية ودعم المجتمع المدني هي التي حركّتها.

انتقدت أطراف أوروبية وأميركية أخرى سياسة مرسي قبل الانقلاب عليه.

---

(52) «آشتون تجري محادثات مع مرسي لساعتين،» (الجزيرة نت، 30/ 7/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/NtWNJM>.

وكانت آشتون قد التقته قبيل خلعه وأبلغته أنه ومصر في مأزق، وأن الفشل الاقتصادي والسياسي سيؤدي إلى قلاقل شعبية وانطلاق تظاهرات ضده(53)، وصدرت عنها تصريحات اعتبرت فيها أداءه جزءًا من الأزمة التي أفضت إلى ما جرى في 30 حزيران/ يونيو 2013. وأشارت الأخبار بعد الانقلاب إلى طرح آشتون مبادرةً لتجاوز الأزمة، تقضي بفض مؤيدي مرسي اعتصامهم في ميداني رابعة العدوية ونهضة مصر، ووقف نشاطهم الاحتجاجي في مقابل تأمين «خروج آمن» له (على الرغم من نفيها ذلك علانية)، مع وقف المتابعات القضائية والإفراج عن معتقلي جماعة الإخوان المسلمين وأقطاب التيار الإسلامي. لقيت مبادرة آشتون قبولًا من خيرت الشاطر في سجنه، وألغيت اجتماعات الوفد الأوروبي مع السيسي بعيد قبول الشاطر بها. لكن الجيش تنكر لاحقًا للاتفاق، واستخدم القمع الدموي في ميدان رابعة العدوية، وفي غيره من الساحات والميادين.

يبدو أن آشتون عوّلت على قبول أوروبا بما جرى وعلى تسليمها به أمرًا واقعًا عمليًا، مع الرهان على مرحلة انتقالية حددتها خريطة طريق تضمن سرعة التحول الديمقراطي في مصر، بحسب ما روّج البرادعي وغيره. خدع مؤيدو 30 حزيران/ يونيو 2013 من داخل معسكر ثورة 25 يناير أنفسهم حين اعتبروا الانقلاب تضامنًا من القوات المسلحة مع الثورة على مرسي، قبل أن يخدعوا الأوروبيين؛ أما الجيش فكان يعرف ما يريد، ويفرض الوقائع على الأرض، معتمدًا على تفضيل آشتون وأمثالها الخيارات العملية المتمثلة بقبول الوقائع وحكم القوي.

في هذا الشأن، أوضح عمرو دراج الذي كان مسؤولًا عن العلاقات الخارجية في حزب الحرية والعدالة أن آشتون حاولت في زياراتها المتكررة (أربع مرات) إقناع قادة الحزب بـ «أن كل شيء انتهى، والحقيقة الآن هي أن انتخابات ستجري وفقًا لخريطة الطريق». رفضت آشتون الكشف عن تفصيلات حوارها مع مرسي، إلا أن نجله الذي رافقها في الزيارة قال إنها سعت إلى اقناع والده بـ «قبول الوضع والتنحي لإجراء انتخابات جديدة»، وحاولت أن تعضد كلامها بأن الملايين خرجت ضده في حين يسانده 50 ألف شخص فقط في الشوارع. ردّ مرسي عليها

---

(53) «EU HR Ashton Statement on Egypt,» (EU Newsroom, 11/9/2013), Retrieved on 8/7/2015, from the Web: <http://tvnewsroom.consilium.europa.eu/event/eu-egypt/eu-hr-ashton-statement-on-egypt-part-11>.

قائلًا إنه لو كان هناك 50 ألف شخص فقط في الشوارع، لما استطاعت أن تقابله، في إشارة إلى ثقته بقوة ضغط القوى الرافضة للانقلاب في الشارع[54].

ساد تناغم بين الأميركيين والأوروبيين في الضغط لتمرير ما اعتبروه موقفًا براغماتيًا، مع أن هذا الموقف ساهم في الواقع بتمرير الانقلاب، في وقت كانت معارضته الشعبية تتعاظم. تلقف الأميركيون طرح آشتون، وتولى وليام بيرنز، المبعوث الأميركي إلى مصر، مهمة إحياء بنوده بعد تعثر جولات عدة للوساطة، فقام بجولة مشابهة لجولات آشتون وليون. والغريب أن الخطة ذاتها اصطدمت برفض صقور المكوّن الأمني الذي هيمن على القرار بعد الانقلاب؛ إذ هُمّش الذين ظهروا على المنصة مع السيسي وهو يتلو البيان الأول للانقلاب، ومنهم البرادعي الذي استُخدم «ستارًا» لتمرير خطتهم الانقلابية الكاملة، بحسب قوله. عاد ليون والأميركيون ليقولوا إن «الخطة» رُفضت، وأوضح ليون أنه قام بجولة أخيرة عسى أن يقتنع الجنرالات قبل فض اعتصام أنصار مرسي في ميدان رابعة العدوية بشكل دموي[55]. تلا رفض الخطة والمساعي الأوروبية والأميركية فض الاعتصام وقمع التظاهرات وموجة عنف واسعة. ويبدو لنا أن الانقلاب وجد هوًى أميركيًا وأوروبيًا مصدقًا صعوبة التحول الديمقراطي وتعقيده، والمجازفة الكامنة فيه لناحية القوى التي قد يأتي بها إلى السلطة. كانت ردة فعل الأوروبيين أخف بكثير مما أوحت دول الاتحاد الأوروبي بأنها ستتخذه حيال الانقلاب. فلم تصدر ردات فعل عقابية حقيقية للنظام الانقلابي الذي سارع إلى الكشف عن طبيعته الدموية بعد فض اعتصام رابعة الرهيب، وفي حوادث رمسيس الأولى والثانية، بعد ذلك بيومين.

---

(54) Robert Fisk, «Amr Darrag: Ex-Muslim Brotherhood Minister in Exile Still Believes Egypt's Military Regime Can Be Replaced with 'Moderate' Islamic Rule,» *Independent*, 5/5/2015, Retrieved on 7/7/2015, from the Web: <http://www.independent.co.uk/news/people/amr-darrag-exmuslim-brotherhood-minister-in-exile-still-believes-egypts-military-regime-can-be-replaced-with-moderate-islamic-rule-10227129.html>.

(55) Andrew Rettman, «EU Diplomat: Egyptian Army Rejected Peace Plan,» *EU Observer*, 15/8/2013, Retrieved on 7/7/2015, from the Web: <https://euobserver.com/foreign/121127>.

ومن الوجهة الأميركية يسرد هذا التقرير كيف باء الجهد الأميركي بالفشل: David D. Kirkpatrick, Peter Baker and Michael R. Gordon, «How American Hopes for a Deal in Egypt Were Undercut,» *New York Times*, 17/8/2013, Retrieved on 8/7/2015, from the Web: <http://www.nytimes.com/2013/08/18/world/middleeast/pressure-by-us-failed-to-sway-egypts-leaders.html?_r=0>.

دخل الأميركيون في جدال بيزنطي في شأن الطبيعة القانونية لما جرى في مصر: هل كان انقلابًا أم تحركًا عسكريًا لدعم ثورة شعبية؟ عمومًا، نمّ الموقف الأميركي عن تأييد مستتر للانقلاب، مع حثّ على تطبيق وعود خريطة الطريق (لا على إنهاء الانقلاب)؛ وبعد فض الاعتصام في ميدان رابعة وتهميش من سُمّوا بالفريق الديمقراطي في نخبة الانقلاب، قررت الولايات المتحدة تجميد معونتها العسكرية التي كانت قيد التسليم إلى مصر، وواصلت في الوقت ذاته حثّ الأطراف المصرية على تنفيذ خريطة الطريق واستكمال استحقاقاتها.

على الرغم من تدهور الوضع، وانكشاف خريطة الطريق كنوع من البلاغة العربية الخطابية للتغطية على الانقلاب، لم تُتَّخذ أي خطوات فعلية مضادة. ومع أول بادرة لاستهداف جماعات جهادية مسلحة المصالح الأميركية، تعالى مجددًا الخطاب الإمبريالي المعهود، القاضي بضرورة التضحية بالديمقراطية إذا كان ذلك ثمنًا لحماية المصالح الأميركية. وما لبثت أن رُفعت أشكال الضغط والعقاب الصورية، الأوروبية والأميركية، عن الانقلاب.

الفصل الثامن عشر

بعد الانقلاب: المكتوب يُقْرأ من العنوان

يفترض أن يتوقف هذا الكتاب عند الثالث من تموز/ يوليو 2013. لكن على الرغم من أن البحث انتهى عند هذا التاريخ. إلا أننا نجد، بعد الأخذ في الاعتبار محددات دراسة التاريخ الراهن، أن من الملائم تخصيص عدد من الصفحات للمؤشرات التي نُشرت في الأيام التي تلت الانقلاب. ففي تلك الأيام بانت الملامح الرئيسة للحكم الجديد.

في الرابع من تموز/ يوليو 2014 أقسم المستشار عدلي منصور اليمين الدستورية رئيسًا موقتًا للبلاد لحين انتخاب رئيس جديد، وفق ما نصت عليه خريطة المستقبل. وكان منصور عضوًا في المحكمة الدستورية منذ عام 1992، وأصبح رئيسًا لها في 30 حزيران/ يونيو 2013، أي في اليوم نفسه الذي انطلقت فيه التظاهرات المطالبة برحيل مرسي عن السلطة، وأدى اليمين الدستورية رئيسًا للمحكمة في الرابع من تموز/ يوليو 2013، قبل أدائه اليمين الدستورية رئيسًا للبلاد بدقائق معدودة. وشغل هذا المنصب حتى انتخاب عبد الفتاح السيسي رئيسًا للبلاد.

بعد عزل مرسي مباشرة، اندلعت أعمال عنف في عدد من محافظات مصر، أسفرت عن وقوع عشرات القتلى ومئات الجرحى، ونُسبت إلى أفراد من جماعة الإخوان وأطراف موالية لمرسي، حيث شهد ذلك اليوم هجمات مسلحة متزامنة على خمسة كمائن للجيش والشرطة في محافظة شمال سيناء، منها مطار العريش الجوي. ومن المعروف أن منظمات متطرفة مسلحة تناصب جماعة الإخوان المسلمين والدولة، مثل أنصار بيت المقدس، تنشط في سيناء. وعلاوة على ذلك وقعت اعتداءات على كنائس في نواحٍ مختلفة في البلاد، قامت بها جماعات مؤيدة لمرسي وجماعة الإخوان، أو صوِّرت على أنها كذلك.

ألقت قوات الأمن القبض على خيرت الشاطر (نائب مرشد جماعة الإخوان) وعلى حازم صلاح أبو إسماعيل وشقيقه. كما وقعت صدامات بين أنصار مرسي

وقوات الحرس الجمهوري بعد انطلاق مسيرات من ميدان رابعة العدوية. كما وقعت صدامات بين موالين لمرسي ومعارضين له في أماكن متفرقة في محيط ميدان التحرير. وجرت محاولات لاحتلال مباني بعض المحافظات والأجهزة الحكومية، ووقعت اشتباكات بين أفراد من جماعة الإخوان وبعض الأهالي وقوات الشرطة، أسفرت عن سقوط 12 قتيلًا في الإسكندرية وقتيل آخر في أسيوط، فضلًا عن محاولة اقتحام مقر المستشار العسكري في سيناء، ومهاجمة منازل بعض المواطنين الأقباط في المنيا[1].

في فجر الثامن من تموز/ يوليو 2013، أطلقت القوات المرابطة عند دار الحرس الجمهوري المصري التابع لوزارة الدفاع النار على محتجين كانوا يطالبون بعودة مرسي إلى منصبه، ظنًا منهم أنه كان معتقلًا في مقر الوحدة، ما أسفر عن مقتل 61 شخصًا وإصابة أكثر من 435، وفقًا لتقرير مصلحة الطب الشرعي. ومنذ هذه اللحظة تورط قادة الانقلاب في سفك الدماء والقتل بالجملة، وقرروا المضي في هذه الطريق حتى النهاية. فمع فجر كل يوم كانت تزداد حدة التحريض على جماعة الإخوان المسلمين وشيطنتها، وتصعيد العنف في قمع معارضي الانقلاب.

تعددت الشهادات والروايات التي وثّقت مجريات ما حدث في ذلك اليوم، أكان على مستوى الأطراف السياسية، أم على مستوى المواطنين الذين شهدوا الحادثة حين وقوعها[2]. فقوات الأمن «دافعت» عن القصر الجمهوري بإطلاق النار ضد مؤيدي مرسي وقتلت عشرات منهم، لكنها لم تدافع عنه ضد معارضيه

---

(1) «الإخوان تعلن الحرب على الشعب،» المصري اليوم، 2013/6/7، على الموقع الإلكتروني: <http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=388795>.

(2) فاطمة الدسوقي، «الطب الشرعي يكشف عن أحداث الحرس الجمهوري: 61 ضحية بينهم 15 قتلوا برصاص من الخلف و20 من الجانبين،» الأهرام، 21/ 7/ 2013، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/NewsQ/222121.aspx>.

وانظر أيضًا الموقع الإلكتروني: <http://wikithawra.wordpress.com/2013/07/15/%D8%AA%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%82-%D9%85%D8%B0%D8%A8%D8%AD%D8%A9-%D8%AF%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%89-8-%D9%8A%D9%88%D9%84%D9%8A%D9%88-2013>.

حين استلزم قيامهم بذلك إبان رئاسته. كانت هذه مقدمة لعودة القوى الأمنية إلى ممارسات سابقة على الثورة، وبشكل أعنف بكثير مما عُرف في عهد مبارك، حيث ارتفع سقف السماح بإطلاق النار باتجاه المتظاهرين بهدف القتل، واستخدام العنف في أثناء الاعتقال والتعذيب في السجون. كما لوحظ أن أجهزة الأمن كانت تنتقم من النقد والإهانة اللذين لحقا بها بعد ثورة يناير، وعادت إلى استخدام ممارسات أكثر فظاعة، بلا حسيب ولا رقيب، وذلك بوجود عامل مساعد لم يوجد في عهد مبارك، أي انقسام القوى السياسية إلى «نحن» و«هم»، بمعنى جدلية العدو والصديق (التي تكوّن جوهر السياسة عند شميت باعتبارها سياسة دولة ضد دولة أخرى في حالة حرب، حيث لا يمكن أن تسود معايير الاخلاق والقيم والثقافة نفسها للعدو والصديق)[3]. ونرى أن جدلية العدو والصديق تصبح أكثر ابتعادًا عن الأخلاق في حالة شق السياسة المجتمع إلى ثقافتين متخيلتين وهميتين في حالة الحرب الأهلية؛ ففي هذه الحالة يسود تبلّد المشاعر تجاه مذابح ضد أبناء الوطن نفسه، والتنكيل بهم بالتعذيب والاغتصاب والقتل. ولم يكن هذا سائدًا في عهد مبارك، إذ كانت هذه ثورة مضادة.

إن الثورة المضادة أكثر عنفًا وقمعًا من النظام القديم التي تدافع عنه، حيث تستخدم أدوات الثورة في تحشيد الشارع وتعبئته، لكن يغلب عليها عنصر الكراهية والانتقام. وجرت الثورة المضادة في مصر بحشد جمهور ضد آخر، بأدوات تجييش الجماهير والتعبئة الشعبية التي أوجدتها الثورة، لكن في خدمة المعركة ضد أهداف الثورة ذاتها.

في سياق الانقسام بين «نحن» و«هم» التي عبّرت عنها أغنية مصرية بعنوان «إحنا شعب، وإنتُو شعب» تبلّدت الأحاسيس تجاه قمع الخصم المختلف. ففيما سبق «تغاضي الإخوان عن جرائم أجهزة الأمن في حوادث مثل ماسبيرو وشارع محمد محمود. وفي مرحلة الخصومة السياسية نسي معارضو الإخوان أن من

(3) إذا أخذنا تحديد روبرت دال للحظة التحول عن النظام السلطوي، بأنها تلك اللحظة التي يتجاوز فيها ثمن القمع ثمن التسامح مع درجة من التعددية، فإننا نضيف إلى هذه الفرضية لروبرت دال أن سقف التسامح نفسه مع القمع وضد التعددية يرتفع حين ينقسم المجتمع إلى هويات «نحن» و«هم»، ويكون القمع موجهًا ضد «هم». انظر: Robert A. Dahl, *Polyarchy; Participation and Opposition* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1971), p. 15.

قام بالسحل والقتل في هذه المواقع هم أجهزة الأمن. ووجهوا أصابع الاتهام إلى الإخوان وحدهم، والأنكى أنّهم تحالفوا مع أجهزة الأمن القاتلة ذاتها ضد الإخوان. وكانت صورة حمل أفراد الشرطة على الأكتاف يوم 30 حزيران/ يونيو 2015 في ميدان التحرير معبرة (وربما تمثيلية معبرة نظمها أتباع أجهزة الأمن)، إذ أرادت الشرطة أن تفهمها اعتذارًا لها، وذلك من دون أن يجري إصلاحها. واعتبرتها الداخلية ضوءًا أخضر (تفويضًا بلغة المرحلة) للاستمرار في الممارسات نفسها، بل وتصعيدها ضد الإخوان والإسلاميين، وكل من يعارض الانقلاب أو يعترضه»[4]. وما لبث العنف أن تعمم، وكذلك محاولات «قتل الشخصية» لأي معارض أو مشكك في ما يجري منذ 3 تموز/ يوليو 2013، معارضًا كان أم لا.

في 16 تموز/ يوليو 2013 أدت حكومة حازم الببلاوي اليمين الدستورية أمام الرئيس الموقت عدلي منصور، خلفًا لحكومة هشام قنديل. وضمت حكومة الببلاوي عددًا من الوزراء المحسوبين على جبهة الإنقاذ الوطني التي مثّلت المظلة الرئيسة لقوى المعارضة قبل إطاحة مرسي، وهم: زياد بهاء الدين (نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التعاون الدولي) وحسام عيسى (وزير التعليم العالي) وأحمد البرعي (وزير التضامن الاجتماعي) وكمال أبو عيطة (وزير القوى العاملة) ومنير فخري عبد النور (وزير الصناعة) وطاهر أبو زيد (وزير الرياضة)، فضلًا عن خالد تليمة (نائب وزير الشباب). كما أبقى الببلاوي على خمسة وزراء من حكومة قنديل: وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي، وزير الداخلية محمد إبراهيم، وزير الكهرباء أحمد إمام، وزير السياحة هشام زعزوع، وزير الاتصالات عاطف حلمي. وتراجع نصيب المرأة في حكومة الببلاوي إلى ثلاث حقائب فقط، حيث تولّت مها الرباط وزارة الصحة، وليلى راشد وزارة البيئة، ودرية شرف الدين وزارة الإعلام[5].

---

(4) عزمي بشارة، «الثورة ضد الثورة، والشارع ضد الشعب، والثورة المضادة»، في: عزمي بشارة، في الثورة والقابلية للثورة، ط 2 مزيدة ومنقحة (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 180-181.

(5) محمد حسن شعبان، «حكومة الببلاوي تضم 35 وزيرًا وتؤدي اليمين الدستورية أمام الرئيس المؤقت،» الشرق الأوسط، 17/ 7/ 2013، على الموقع الإلكتروني: <http://classic.aawsat.com/details.asp?section=4&article=736561&issueno=12650#.VBuuDZSSzg5>.

إذا عدنا قليلًا إلى الوراء فسنجد أن المجلس العسكري كان قد عرض رئاسة مجلس الوزراء على حازم الببلاوي بعد استقالة حكومة شرف في 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011؛ إذ اتصل به سامي عنان (رئيس الأركان آنذاك) وعرض عليه رئاسة الحكومة، لكنّه اعتذر. ويروي الببلاوي أن صديقه حسام عيسى الناصري المعروف، اتصل به بعد استقالة حكومة عصام شرف بعد حوادث محمد محمود، وأبلغه أنه المرشح الوحيد لرئاسة مجلس الوزراء، وأن أحد أعضاء المجلس العسكري سيتصل به. وعندما سأله عن مصدر معلوماته أخبره أنه اللواء الرويني، وبعدها اتصل سامي عنان بحازم الببلاوي وعرض عليه رئاسة الحكومة[6]. وتشير هذه المعلومات التي نشرها الببلاوي قبل ترؤسه الحكومة الثانية إلى الاستمرارية في تفكير المجلس وقرارته، منها الشخصيات التي يراهن عليها لرئاسة الحكومة وقيادة الاقتصاد، والشخصيات التي يستشيرها. فحسام عيسى الذي كان على صلة مع المجلس العسكري منذ فترة حكمه في بداية المرحلة الانتقالية، أصبح وزيرًا في حكومة الببلاوي بعد الانقلاب، ما يدل على أن فئات من الناصريين راهنت منذ البداية على الجيش.

هكذا أُشرِكت المعارضة السياسية المؤيدة لثورة يناير في الحكومة الأولى (فحسب) للانقلاب الدموي على رئيس منتخب وعلى حكومة مؤلفة من زملاء لهم، ورضيت أن تكون غطاءً للانقلاب على التحول الديمقراطي. ورضي هؤلاء الوزراء بالمشاركة بحكومة تعتقل وتنتهك كرامة زملاء لهم شاركوهم طاولة الاجتماعات ذاتها خلال عام كامل.

نلاحظ هنا أن الانقلابيين كانوا أكثر ذكاء بعدم اكتفائهم بتأليف حكومة تكنوقراط، وضمهم سياسيين من المعارضة لتجنيد فئات واسعة منها في المعركة لتثبيت شرعية النظام الجديد. وربما كان بعض أعضائها واثقًا من أن هذه الخطوة هي مقدمة للعودة إلى المسار الديمقراطي بعد تصحيحه. لكن العسكر وقوى الأمن لم تمهله طويلًا في إيمانه هذا، حيث أحكم العسكر سلطته على البلاد، وعاد للاعتماد على رجالات عهد مبارك، وزج بالثوار العلمانيين أيضًا في السجون، وقمع أي

(6) حازم الببلاوي، أربعة شهور في قفص الحكومة (القاهرة: دار الشروق، 2012)، ص 157-158.

رأي مخالف... وما لبث أن استغنى عن جبهة الإنقاذ ووزرائها، وهمّش الحركات السياسية التي ازدهرت في معارضة مرسي. كما جرى تهميش رجال الأعمال أيضًا، فمنحوا حرية العمل في السوق لا في السلطة. وحتى السوق حُدّد بسقف احتكارات الجيش[7]. الحقيقة أن في الدكتاتوريات العسكرية «البونابرتية» من هذا النوع تستقل الدولة عن حركة المجتمع وطبقاته، ويستقيل المجتمع المدني (البرجوازية بالتحديد) من السياسة، وتترك شؤون الحكم للدكتاتور الذي يؤمن مصالحها من دون أن تحكم هي.

خلال كلمته في حفل تخريج طلاب كليتي البحرية والدفاع الجوي، طلب السيسي من المصريين في 24 تموز/ يوليو 2013 أن ينزلوا إلى الميادين لـ «منحه تفويضًا لمواجهة الإرهاب والعنف المحتمل»، على حد قوله. كان ذلك طلبًا غريبًا، لأن مكافحة الإرهاب تدخل في صلب عمل قوات الأمن، وهي ليست بحاجة إلى تفويض شعبي للقيام بواجبها في حال وجود إرهاب. كان هذا طلبًا سياسيًا لغطاء

(7) يصف ماركس صراع البرجوازية خارج البرلمان وتلك التي في البرلمان، ذلك الصراع الذي أطاح حكمها، بل جعلها تتنازل عنه لمصلحة نابليون الثالث وميليشياته، والذي انضم الجيش إليه بالقول: «وهكذا تهلل البرجوازية الصناعية بصيحات الاستحسان الذليلة لانقلاب الثاني من كانون الأول ولإبادة البرلمان ولسقوط حكمها هي - ولدكتاتورية بونابرت. إن هدير التهليل في 25 تشرين الثاني [نوفمبر] قد وجد جوابه في هدير المدافع في 4 كانون الأول [ديسمبر]، وكان بيت المسيو سالاندروز، الذي فاق الجميع بالتصفيق، أكثر البيوت تعرضًا للقصف». انظر: *Karl Marx, Friedrich Engels. Werke, Band 8: Der achtzehnte Brumaire des Louis Bonaparte* (Berlin: Dietz Verlag, 1986), p. 191.

لم يسلم حتى الذين هتفوا للدكتاتور، حيث كان ثمة شك في وجود طموحات سياسية من أي نوع لديهم. وتابع يقول شارحًا طبيعة البونابرتية التي تمثل انفصال الدولة عن المجتمع وتمثيلها ذاتها في مقابله، حيث يمكن أن تختار الدولة زعيمًا يمثلها، لم يصعد من المجتمع، أو صراعات قواه الاجتماعية كممثل لقوة اجتماعية طبقية ضد أخرى: «وفي عهد بونابرت الثاني فحسب، بدا أن الدولة جعلت نفسها مستقلة تمام الاستقلال. ووطّد جهاز الدولة مركزه إزاء المجتمع المدني حتى إنه أصبح ممكنًا أن يكون على رأسه رئيس جمعية العاشر من كانون الأول [ديسمبر]، وهو مغامر جاء من الخارج ورفعته على الترس أيدي الجند السكارى الذين اشتراهم بالخمر والمقانق وكان عليه أن يموّنهم على الدوام بالمقانق من جديد. ومن هنا كان اليأس الذليل وشعور الإذلال والامتهان الفظيع الذي يثقل صدر فرنسا ويحبس أنفاسها. إنها تشعر بالعار» (المصدر المذكور، ص 197).

لكن لهذا السبب بالذات، أي في مواجهة الشعور بالذل والعار، تعمل آليات الكبرياء الوطني والفخار والغرور والشوفينية والإغراق في سكرات الهذيان الشوفيني والتهليل لعبقرية الدكتاتور الفذة، كزعيم منتصر على المؤامرات والدول الكبرى (التي يتوسل رضاها في الواقع).

شعبي لاستخدام العنف في أمور لا تدخل ضمن وظيفة قوات الأمن، ولإعلان تبلّد المشاعر تجاه التنكيل بالخصوم السياسيين كأنهم إرهابيين، بل والاحتفاء به. وفي يوم الجمعة 26 تموز/ يوليو (2013) التي عُرِفت بـ «جمعة التفويض»، شهدت ميادين مصر حشودًا كبيرة من المواطنين استجابة لدعوة السيسي وكاستفتاء على شعبيته. كان ذلك تفويضًا له باستخدام العنف، باعتبار معارضيه من جماعة الإخوان المسلمين وغيرهم إرهابيين، في ظل غطاء من الهستيريا الشعبية التي تمجّد شخصية العسكري المنقذ[8] وتطالبه باستخدام المزيد من العنف. وشهد ذلك اليوم صدامات بين أنصار مرسي ومعارضيه، حيث قتل ستة أشخاص على الأقل وأصيب أكثر من 215 آخرين، منهم 50 مصابًا في محافظات القاهرة ودمياط والشرقية والإسكندرية. وفي عقب انتهاء «جمعة التفويض»، وقعت فجر اليوم التالي (27 تموز/ يوليو 2013) حوادث ما عرف بمجزرة المنصة التي بدأت صدامًا بين قوات الأمن وأنصار مرسي، وسرعان ما استخدمت فيها قوات الأمن العيارات النارية، ما أسفر عن مقتل 95 من المعتصمين. وكانت هذه الحوادث قد نشبت في إثر توجه بعض المعتصمين في ميدان رابعة العدوية

(8) افتتح ماركس كتابه الثامن عشر من برومير بالعبارات التالية: «يقول هيغل في مكان ما إن جميع الحوادث والشخصيات العظيمة في تاريخ العالم تظهر، إذا جاز القول، مرتين. ونسي أن يضيف: المرة الأولى كمأساة والمرة الثانية كمسخرة ... إن الناس يصنعون تاريخهم بأيديهم؛ لكنهم لا يصنعونه على هواهم من قطع متناثرة. إنهم لا يصنعونه في أحوال يختارونها هم بأنفسهم، بل في أحوال يواجهون بها وهي معطاة ومنقولة إليهم مباشرة من الماضي. إن تقاليد جميع الأجيال الغابرة تجثم كالكابوس على أدمغة الأحياء. وعندما يبدو هؤلاء منشغلين فحسب في تحويل أنفسهم والأشياء المحيطة بهم، في خلق شيء لم يكن له وجود من قبل، عند ذلك بالضبط، في فترات الأزمات الثورية كهذه على وجه التحديد، نراهم يلجأون خائفين إلى استحضار أرواح الماضي لتخدم مقاصدهم، ويستعيرون منها الأسماء والشعارات القتالية والأزياء كي يُمثلوا مسرحية جديدة على مسرح التاريخ العالمي في هذا الرداء التنكري الذي اكتسى بجلال القدم وفي هذه اللغة المستعارة. هكذا ارتدى لوثر قناع الرسول بولس واكتست ثورة 1789-1814 بثوب الجمهورية الرومانية تارة وثوب الإمبراطورية الرومانية تارة أخرى، ولم تجد ثورة 1848 شيئًا أفضل من التقليد الساخر لعام 1789 حينًا وللتقاليد الثورية لأعوام 1793 إلى 1795 حينًا آخر. وعلى هذا النحو يعمد دائمًا المبتدئ الذي تعلّم لغة جديدة إلى ترجمة هذه اللغة بالفكر إلى لغته الأصلية وهو يستعمل اللغة الجديدة». وهكذا ارتدى السيسي، أو ألبسه مؤيدوه المحرجون من كلامه وسلوكه قناع عبد الناصر ليقنعوا أنفسهم والآخرين بتقبله زعيمًا على خرائب الديمقراطية وجثث ضحايا الثورة المضادة. انظر: *Karl Marx, Friedrich Engels. Werke, Band 8: Der achtzehnte Brumaire des Louis Bonaparte*, p. 115.

إلى النصب التذكاري للجندي المجهول على طريق النصر. واستمرت الصدامات طوال ساعات الليل حتى صباح اليوم التالي(9).

اعتصم عشرات الآلاف من جماعة الإخوان المسلمين وعائلاتهم في ميدان رابعة العدوية أسابيع عدة، وأثبتوا قدرة هائلة على الصمود والتحشيد في بيئة معادية. وكانت المنصة مكانًا لسماع خطب قادتهم ومتضامنين من القطاعات الاجتماعية المختلفة. وصمدوا فترة مطوّلة. لكن ظهر أيضًا ضعف الجماعة، فما الفائدة السياسية من اعتصام مئات الآلاف إذا كانوا معزولين ضمن الملايين، وإذا كان جهاز الدولة مصطفًّا ضدهم، حيث ظهروا في ميدان رابعة بعائلاتهم كجماعة متماسكة أقرب إلى الطائفة من الحزب السياسي. ولم يكن ثمة أفق للاعتصام الذي كان بمنزلة ملجأ. وتضاءل بمرور كل يوم احتمال تحول الاعتصام من حالة دفاع عن النفس إلى هجوم لتحقيق إنجاز سياسي.

بعد صمود أسطوري دام شهرًا ونصف الشهر في ميدان مفتوح، جرى فضّ اعتصامي ميدان رابعة العدوية وميدان نهضة مصر في الرابع عشر من آب/ أغسطس 2013. بدأت عملية فض الاعتصامين في حوالى الساعة السادسة والنصف صباحًا، حيث أغلقت قوات الأمن الطرق المؤدية إلى الميدانين، واستخدمت الجرافات لإزالة الحواجز التي نصبها المعتصمون. واستخدمت الأسلحة النارية وقنابل الغاز المسيل للدموع، ما أوقع عددًا كبيرًا من القتلى والمصابين، على الرغم من إعلان قوات الشرطة بشكل مسبق أنها ستوفر ممرات آمنة لخروج المعتصمين.

راوحت التقديرات بشدة في شأن عدد القتلى والمصابين، حيث أعلن تقرير وزارة الصحة وقوع 670 قتيلًا ونحو 4400 مصاب من الجانبين، في حين قدّرت مصادر جماعة الإخوان المسلمين عدد القتلى من المعتصمين بنحو 2200 قتيل وآلاف المصابين. وكان معظم القتلى من المعتصمين. وفي مساء ذلك اليوم، عقد وزير الداخلية مؤتمرًا صحافيًا أعلن فيه، من دون أن يرف له جفن، مقتل 43 شرطيًا

---

(9) <http://wikithawra.wordpress.com/2013/08/09/%D9%85%D8%B0%D8%A8%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B5%D8%A9-27-%D9%8A%D9%88%D9%84%D9%8A%D9%88-2013>.

و149 مدنيًا على يد عناصر من جماعة الإخوان المسلمين[10]. جدير بالذكر وقوع أعمال عنف على نطاق واسع في محافظات عدة في الرابع عشر والخامس عشر من آب/ أغسطس 2013 في ردة فعل على عملية فض الاعتصامين؛ إذ ذكرت وسائل الإعلام حرق 21 قسمًا للشرطة و4 كنائس[11]. واعتبر تقرير هيومن رايتس ووتش (Human Rights Watch) أن ما جرى في ميدان رابعة العدوية جريمة ضد الإنسانية[12].

يشير تقرير المبادرة المصرية للحقوق الشخصية[13]، وهو أحد المعالجات الأقرب إلى الموضوعية من وجهة نظرنا بين ما صدر عن تلك الفترة، إلى ثلاثة أنماط رئيسة للعنف الذي شهدته الأسابيع الستة المأزومة التي سمّاها التقرير «أسابيع القتل»، واختار هذه التسمية عنوانًا لغلافه: **النمط الأول العنف الأهلي** الذي نشب بين مجموعات مدنية لا تنتمي إلى المؤسسات الرسمية، مجموعات مسلحة موالية لتيارات سياسية كانت أم مجموعات مأجورة ممن يشار إليهم بـ«البلطجية»، أم مجموعات أخرى غير منظمة. واعتبر التقرير نمط العنف هذا الذي شهدته شوارع القاهرة وميادينها وعدد من المحافظات منخفض الكثافة،

---

(10) يشير موقع ويكي ثورة، وهو أحد المواقع المتخصصة بتوثيق الثورة المصرية، إلى أن «خلال فض اعتصام رابعة بمحيط رابعة العدوية يوم 14 أغسطس [آب] 2013 تم حصر 932 قتيلًا من خلال جثامين كاملة التوثيق، و133 قتيلًا آخر بمبادرات حصر بلا وثائق رسمية، و29 قتيلًا مجهول الهوية بحصر أولي لجهات حقوقية به احتمال تكرار... أما في حصر المصابين، نظرًا لاستحالة التوصل إلى حصر كامل ودقيق لكل المصابين خلال الواقعة بسبب ظروفها المتشابكة، فتم الاعتماد مبدئيًا على حصر وزارة الصحة الذي يشمل 1492 مصابًا موزعين على 23 مستشفى». انظر: «تقرير شامل: حصر ضحايا فض اعتصام رابعة تفصيليًا، وآلية الحصر (مُحَدَّث)،» (ويكي ثورة، 3/ 9/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://wikithawra.wordpress.com/2013/09/03/rabiadisperal14aug>.

(11) «توثيق الاعتداءات على دور عبادة وممتلكات الأقباط ما بعد فض الاعتصامين،» (ويكي ثورة، 25/ 8/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://wikithawra.wordpress.com/2013/08>.

(12) «All According to Plan: The Rab'a Massacre and Mass Killings of Protesters in Egypt,» (Human Rights Watch, 12 August 2014), Retrieved on 25/6/2013, from the Web: <https://www.hrw.org/report/2014/08/12/all-according-plan/raba-massacre-and-mass-killings-protesters-egypt>.

(13) أسابيع القتل: عنف الدولة والاقتتال الأهلي والاعتداءات الطائفية في صيف 2013 (القاهرة: المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2014)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 22/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://eipr.org/sites/default/files/reports/pdf/weeks_of_killing_ara.pdf>.

لكنه، على الرغم من ذلك، أزهق أرواح العشرات وتسبب في جرح المئات وفقدان كثير ممتلكاتهم. وفي رأينا كان هذا العنف مدفوعًا في جانبه الأكبر من مؤسسات الأمن في مسعى إلى إيجاد الفوضى والتفزيع من نشوب حرب أهلية، حيث كان العنف الأهلي ينسب غالبًا إلى مجاهيل و«طرف ثالث» و«بلاك بلوك» وغيرها.

أما النمط الثاني فعنف الدولة المنظّم، لجأت إليه أجهزة أمنية وعسكرية بغية تفريق متظاهرين أو إخلاء مواضع للمعتصمين أو فض اشتباكات بين المدنيين. وهو النمط المسؤول عن الأغلبية العظمى لضحايا الأسابيع الدامية. إذ لجأت الأجهزة الأمنية إلى استخدام القوة المفرطة متسببة بمقتل عدد من مؤيدي مرسي أمام مقر نادي ضباط الحرس الجمهوري في مدينة نصر فجر الثامن من تموز/ يوليو 2013، مرورًا بحوادث المنصة وحوادث طريق النصر في 27 تموز/ يوليو 2013 التي قتل فيها العشرات، ونهاية بفض اعتصام ميدان النهضة في الجيزة وميدان رابعة العدوية في مدينة نصر في 14 آب/ أغسطس 2013 الذي شهد منفردًا أكثر عدد القتلى والجرحى، بكثرة فاقت بأضعاف ضحايا الحوادث الأخرى، حيث تشير التقديرات إلى سقوط نحو ألف قتيل وجرح مئات آخرين.

شدّد التقرير على اتهام قوات الأمن المركزي باستخدامها القوة المميتة بصورة مفرطة، وغير متناسبة مع ما يعتبر تهديدًا في هذا الاعتصام، ومن دون تمييز وبما أدى إلى مقتل المئات. ولم تخفق قوات الأمن في استخدام القوة بصورة مسؤولة وقانونية بقصر استخدام القوة المميتة على حالات الضرورة القصوى، بل تعمدت استخدامها للقمع والردع في تأسيس نمط تعامل جديد يذكر بسياسات بينوشيه ضد اليسار والقوى الديمقراطية في تشيلي بعد انقلابه. وتكامل القتل المنهجي الذي يشير إليه التقرير والمنسوب إلى الدولة وجهاز الشرطة مع العنف الذي حركته في رأينا أجهزة الأمن وأخذ الطابع الأهلي. وذهب الإخوان إلى اتهام المخابرات الحربية صراحة بتوجيه العنف بإشراف السيسي مباشرة[14].

---

(14) يرى محمد البلتاجي (القيادي في الجماعة) أن ما وقع من عنف حركّته أجهزة الاستخبارات في الوادي وفي سيناء «تريد أن تغطي على المشهد». انظر: فيديو «يقين: البلتاجي: ما حدث فى سيناء أمس نحن ندرك أن وراءه أجهزة المخابرات»، على قناة يقين على يوتيوب، في 15/ 7/ 2015، تم الاطلاع عليه بتاريخ 15/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: =

أما النمط الثالث فالعنف الطائفي الذي مارسته أطراف عدة من المنتمين إلى جماعات دينية بعينها على أساس هوياتها الدينية. وقصد مرتكبوه الانتقام من الضحايا اعتقادًا بمسؤوليتهم عن مواقف سياسية معينة (حقيقية كانت أم مفترضة) اتخذتها قادة هذه الجماعات والطوائف التي ينتمون إليها. إذ تعرض مصريون أقباط وكنائسهم وممتلكاتهم في تلك الفترة لاعتداء أطراف غير رسمية منوعة، منها مؤيدون لمرسي، ما أدى إلى مقتل 15 شخصًا وإصابة العشرات. وجاءت الاعتداءات على خلفية خطاب كراهية وتحريض ضد الأقباط والأقليات الدينية، صدر عن قادة دينيين وسياسيين بعد عزل مرسي.

نتيجة هذه التطورات، اتخذت الحكومة تدابير أمنية مشددة على مستوى الجمهورية، تمثّل أبرزها في إعلان الرئاسة حال الطوارئ مدة شهر، وحظر التجول في محافظات عدة منذ التاسعة مساءً وحتى السادسة صباحًا، كما أوقفت حركة القطارات في محافظات عدة. وبعدها فتحت الطريق تمامًا أمام قيادة الجيش، فشددت قبضتها على السياسة والاقتصاد، ووسعت نشاط الجيش الاقتصادي بالتعاون مع الدول الحليفة الداعمة لتحركه السياسي، مثل الكويت والإمارات والمملكة العربية السعودية، حيث وُجّه كثير من المساعدات الاقتصادية والمشروعات الإنمائية عن طريق الجيش أو شركاته.

تواصلت محاولات الجيش المصري تطوير نشاطه الاقتصادي ومصالح ضباطه منذ سقوط مبارك. ووحّد الجيش ممارسته وأعماله مع استلام عبد الفتاح السيسي منصب الرئيس في حزيران/ يونيو 2014؛ إذ مُنحت وزارة الدفاع عددًا من العقود بين نهاية عام 2013 والشهور الأولى من عام 2014، بلغت قيمتها الإجمالية مليار دولار أميركي، من وزارات الصحة والنقل والإسكان والشباب، لمشروعات بنية تحتية ضخمة، مثل بناء الطرق السريعة الجديدة وبناء المجمعات السكنية وإعادة بناء مستشفيات وبناء مراكز ترفيه للشباب. وأثار فوز شركة إنشاءات إماراتية (أرابتك) بعطاء مشروع إسكان بقيمة 40 مليون دولار أميركي يغطي مساحة تقدّر بنحو 160 مليون متر مربع بعض الجدل ولقى الموضوع اهتمامًا خاصًّا. كان هذا العطاء مثالًا على التعاون الوثيق والعلاقات الودية بين

= <https://www.youtube.com/watch?v=qOZ5mLc65Fg>.

القيادة المصرية الجديدة، المقرّبة من الجهاز العسكري، وبعض دول الخليج، ولا سيما دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية[15].

في أيار/ مايو 2014، قال مدير الهيئة الهندسية للقوات المسلحة إن الجيش نفّذ 473 مشروعًا استراتيجًا وخدميًا في السنة ونصف السنة الماضية. ووقعت شركة إعمار مصر، وهي شركة تابعة لشركة إعمار العقارية التي يقع مقرها في الإمارات، في شباط/ فبراير 2014 اتفاقًا مع وزارات الدفاع والإسكان والتنمية المحلية لبناء مركز تسوّق، إعمار سكوير، كجزء من مشروع الإسكان أب تاون كايرو. وفي آذار/ مارس 2014 أعقب هذا الاتفاق توقيع عقود مشروع الإسكان الثاني الخاص بمحدودي الدخل الذي تبلغ تكلفته 40 مليار دولار مع شركة بناء إماراتية أخرى هي أرابتك؛ حيث تنطوي الصفقة على بناء مليون شقة تغطي مساحة 160 مليون متر مربع (1722 مليون قدم مربع) في ثلاثة عشر موقعًا في مصر[16]. ويبدو أن هذا المشروع متعثر حاليًا.

كما سبق أن بيّنا لا يخضع الجيش لمساءلة أي هيئة. وتثير ثلاثة عقود حديثة أبرمها جهاز مشروعات الخدمة الوطنية من أجل بناء طرق سريعة جديدة مخاوف إضافية حيال المساءلة. تنص هذه الاتفاقات الموقعة بين وزارتي النقل والدفاع على أن الشركة التابعة لجهاز مشروعات الخدمة الوطنية المسؤولة عن إنشاء الطرق وتطويرها وإدارتها ستعمل على بناء طريقين وستديرهما وتؤجرهما لمدة تسعة وتسعين عامًا، وطريق ثالثة لمدة خمسين عامًا. في المقابل، فإن جهاز مشروعات الخدمة الوطنية سيدفع نحو 843 ألف دولار سنويًا للحكومة. وأُبرمت هذه الصفقات بعد صدور القانون المعدل على المناقصات، ما يوضح أن الجيش يستفيد بالفعل من هذه التغيرات، وسيكون محصنًا من أي طعن لهذه الصفقات[17].

---

(15) Silvia Colombo, «The Military, Egyptian Bag-snatchers,» *Insight Egypt* (Istituto Affari Internazionali), no. 5 (November 2014), Retrieved on 12/7/2015, from the Web: <http://www.iai.it/sites/default/files/inegypt_05.pdf>.

(16) Ahmed Morsy, «The Military Crowds Out Civilian Business in Egypt,» (Carnegie Endowment for International Peace, Washington, DC, 24 June 2014), Retrieved on 25/6/2015, from the Web: <http://carnegieendowment.org/2014/06/24/military-crowds-out-civilian-business-in-egypt>.

(17) المصدر نفسه.

كما سبق أن بيّنا تسيطر القوات المسلحة المصرية على الأراضي غير الزراعية وغير المستغلّة كلها في مصر، ما يعادل 87 في المئة من مساحة البلاد؛ وبهذا تحولت هذه المجموعة من الأراضي إلى قطع أراضٍ موحدة ذات مساحاتٍ شاسعة، بعضها في أماكن مربحة، ترصدها أبراج المراقبة مع وجود علامات تمنع فيها التصوير وتحددها كمناطق عسكرية. وبعد الانقلاب بدأت شركة إعمار الإماراتية ببناء مشروع سكني تجاري يطل على منطقة القاهرة الكبرى على واحدة من هذه الأراضي الشاسعة التابعة للقوات المسلحة، التي تبلغ مساحتها 4.5 مليون متر مربع، وذلك بعد التوصل إلى اتفاق خلال اجتماع اللجنة الوزارية الاقتصادية في شباط/ فبراير 2015[18].

لم يواجه توسعة الجيش نشاطه الاقتصادي أي معارضة جدّية، حتى من الأحزاب السياسية العلمانية التي طالبت بإقامة دولة مدنية خلال السنة التي أمضاها مرسي في الحكم، بل على العكس من ذلك، لقي دور الجيش الاقتصادي، ولا سيما في مجال البنى التحتية، ترحيبًا كبيرًا باعتباره عامل إنقاذ موثوقًا للاقتصاد المتعثّر والدولة الفاشلة.

إن التغيير الحقيقي نحو منظومة سياسية لا مكان فيها لتدخّل الجيش قد يقتضي كبح إمبراطوريته الاقتصادية[19].

بعد ذلك شهدت مصر عملية مراجعة إعلامية شاملة لثورة 25 يناير، وتحول تستر الانقلاب خلفها إلى تحريض عليها بعد أن أصبح النظام الجديد واثقًا من نفسه، وتحلّق حوله مثقفو النظام القديم وإعلاميوه. كما بدأت تصفية حساب مع قوى ثورة 25 يناير، ومنها شباب الثورة، ومن ضمنهم بعض من شاركوا في تظاهرات 30 حزيران/ يونيو 2013 ضد مرسي، وللمطالبة بتقديم موعد الانتخابات. وبدأت حملة تأهيل بعض رجالات النظام القديم، وللنظام نفسه

---

(18) Walaa Ramadan, «The Egyptian Military Empire,» (Middle East Monitor (MEMO), 9 July 2014), Retrieved on 12/7/2015, from the Web: <https://www.middleeastmonitor.com/articles/africa/12653-the-egyptian-military-empire>.

(19) Samer Atallah, «Seeking Wealth, Taking Power,» (Carnegie Endowment for International Peace, Washington, DC, 18 November 2014), Retrieved from the Web: <http://carnegieendowment.org/sada/index.cfm?fa=show&article=57252&solr_hilite>.

بوجوه جديدة. إذ انتصرت الثورة المضادة، وتحول الانقلاب من فعل سياسي وقع في لحظة تاريخية ملائمة، إلى نظام سياسي قائم، يتوقف مستقبل الحركة السياسية على كيفية تعاملها معه، وكيفية معارضته، لا على الموقف من الفعل السياسي الذي جاء به، وهو فعل غير شرعي من دون شك. لكن تحديد الموقف من عدم الشرعية في ذاته ليس ضمانة لمعارضة ناجحة وفاعلة ضد النظام السلطوي الذي أنتجه الانقلاب.

إن هذا الأمر خارج عن الموضوع الذي نحن في صدده، لكن التجربة التاريخية تعلّمنا أن المدنيين لا يواجهون جيشهم الوطني، وتنسحب التظاهرات السلمية من أمامه بالردع أو القمع، أو يحمل الناس السلاح في مواجهته (كما حصل في سورية وغيرها)، وأنه في حالة الجيوش القوية يدوم حكم الضباط مدة زمنية طويلة نسبيًا، إذا لم ينقلب عليهم عسكر مثلهم، أو بعد فترة إصلاح تدرجي نتيجة أزمات مختلفة، ما عاد بعدها الاستمرار في شكل الحكم القائم ممكنًا، واقتنع الجيش بذلك، كما حدث في الأرجنتين وغيرها. وربما يفقد الجيش زمام المبادرة بعد إصلاح كهذا، إذا كانت الحركة الشعبية منظمة وانتهزت الفرصة الملائمة لاختطاف المبادرة.

الفصل التاسع عشر

المواقف من الثورة والديمقراطية:
اتجاهات الرأي العام المصري
خلال المرحلة الانتقالية وبعد الانقلاب

نبحث في هذا الفصل في اتجاهات الرأي العام المصري عشية الثورة وخلال المرحلة الانتقالية وبعد الانقلاب، من قضايا مثل الديمقراطية والثورات العربية وغيرها من أبعاد المواقف السياسية ذات العلاقة بالثقافة السياسية والثقة بالعملية الديمقراطية وفهم أسباب تعثر مرحلة الانتقال. وتؤمن لنا المعطيات المتوافرة من أربعة استطلاعات متتالية في الدولة نفسها خلال فترة عاصفة تمر بها، فرصةً نادرة لفحص اتجاهات الرأي العام مباشرة في خلال أعوام عدة. وتمكن هذه الفرصة من إجراء مقارنات منهجية يصعب إجراؤها في حالة استطلاعات الرأي العابرة التي تجريها غالبًا مراكز تحليل السياسات ووسائل الإعلام.

للأسف يكاد الفحص المباشر والمتكرر والواسع النطاق للرأي العام يغيب عن البحوث التي تتطرق إلى المجتمعات العربية. ولا يجوز لبحث شامل عابر للتخصصات أن يعتمد على وسائل الإعلام وحدها في نقل صورة عن اتجاهات الرأي في المجتمع المعني. فثمة نخبة إعلامية وسياسية تعيش في العاصمة تمتلك القدرة على التعبير عن نفسها من خلال وسائل إعلام رسمية وخاصة، وعلى صنع الضجيج وإنتاج التقليعات والميول المفترض أنها قائمة عند الجمهور وتدعي أنها تعكس وجهات نظر الجمهور، لكنها في واقع الأمر تفرض وجهات نظرها في صيغ تلقينية على الجمهور. أما البحث الإحصائي المقارن فينتج صورة مختلفة تمامًا، عمّا توحي به الأجواء التي تثيرها هذه النخبة؛ لكن البحث لا يُهمل تأثير الدعاية الإعلامية التعبوية في الرأي العام، كما تظهر ذلك المقارنة. فمن أهم نتائج هذه الدراسة الكمية المُقارنة أن الرأي العام المصري تغير في مواقفه من الثورة والمرحلة الانتقالية نحو الديمقراطية بعد الانقلاب، وليس قبله، خلافًا لما تروّج له وسائل الإعلام التي أيّدت الانقلاب.

سنركز في هذا الفصل على اتجاهات الرأي العام المصري في القضايا المركزية التالية التي جرى استطلاع رأي العينة التمثيلية في شأنها لهذا البحث:

- أولًا، الثورة المصرية (ثورة 25 يناير) والثورات العربية والربيع العربي.

- ثانيًا، القيم الديمقراطية (مفهوم الديمقراطية، الموقف من الديمقراطية، تقويم مستوى الديمقراطية في مصر).

- ثالثًا، الحركات الإسلامية السياسية والحركات السياسة غير الإسلامية.

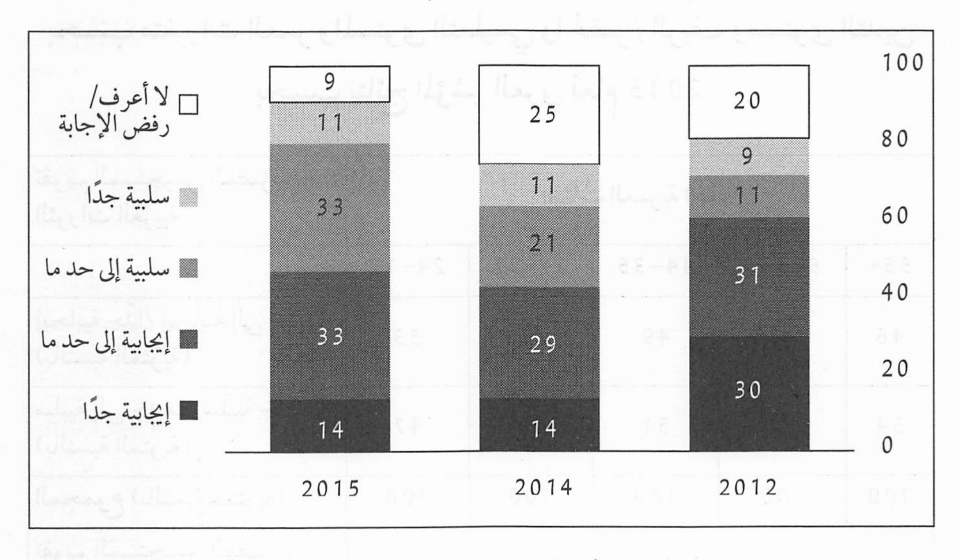
أولًا: اتجاهات الرأي العام المصري تجاه الثورة المصرية (ثورة 25 يناير) والثورات العربية والربيع العربي

عند سؤال المستجيبين عن موقفهم من الثورات العربية التي جرت في عام 2011، ومنها ثورة يناير المصرية، حدد 61 في المئة منهم موقفه كإيجابي أو إيجابي جدًا، وذلك في نهاية عام 2012 وبداية 2013، حين كانت الفوضى والقلاقل في أوجّها. وهذه أكثرية كبيرة مؤيدة للثورات في مقابل 20 في المئة فقط عرّفوا موقفهم من الثورات كسلبي أو سلبي إلى حدٍ ما. أما في عام 2014 (أي بعد الانقلاب العسكري وحل المؤسسات المنتخبة، وبدء التعبئة الإعلامية الشاملة) فانخفضت نسبة أصحاب الموقف الإيجابي من الثورة إلى 43 في المئة. وارتفعت نسبة أصحاب الموقف السلبي إلى 32 في المئة، وفي الوقت ذاته ارتفعت نسبة من أجابوا بـ «لا أعرف»، أو رفضوا الإجابة من 20 في المئة إلى 25 في المئة. وفي عام 2015 زاد الاستقطاب، فارتفعت نسبة أصحاب الموقف الإيجابي من ثورة يناير من 43 في المئة إلى 47 في المئة، وأصبحت نسبة أصحاب الموقف السلبي 44 في المئة بعد أن كانت 32 في المئة في العام السابق. وارتفعت نسبة هؤلاء على حساب المترددين الذين لم يبدوا رأيًا تجاه ذلك، والذين انخفضت نسبتهم إلى 9 في المئة في عام 2015 بعد أن كانت 25 في المئة في عام 2014. ويمكن اعتبار التحول في اتجاهات الرأي العام المصري نحو الثورات العربية، ومنها ثورة يناير، تغييرًا نوعيًا من ناحية إحصائية، ويتجلى هذا التحول في أن 30 في المئة في عام 2012 قوّموا الثورات بالإيجابية جدًا، بينما انخفضت هذه النسبة إلى 14 في المئة في استطلاعي عامي 2014 و2015. المهم أيضًا ملاحظة أن التغيير في موقف الرأي العام المصري في الاستطلاعات الثلاثة تجاه الثورات العربية

وثورة يناير كان في اتجاهين؛ وهو انخفاض نسبة الذين قوّموا الثورات بإيجابية جدًا لمصلحة الذين قوّموا الثورات بـ «السلبية إلى حدٍّ ما». في حين تظهر نتائج استطلاع عام 2015 بوضوح أن 14 في المئة من الرأي العام المصري منحاز برأي حاسم وغير مُتردد لتقويم الثورات العربية وثورة يناير بشكل إيجابي (الذين قوّموا الثورات بإيجابي جدًا)، في حين أن 11 في المئة من الرأي العام المصري منحاز بقوة لتقويم سلبي للثورات.

الشكل (19-1)

تقويم الرأي العام المصري للثورات العربية والربيع العربي بحسب نتائج المؤشر العربي للأعوام 2012 و2014 و2015



عند تحليل اتجاهات الرأي العام المصري نحو الثورات العربية وثورة يناير بحسب المتغيرات الديموغرافية للمستجيبين، تُظهر النتائج أن الذكور كانوا أكثر تأييدًا للثورة من النساء، وإن كانت هذه الفروقات غير جوهرية. في المقابل، يظهر أن تأييد الثورة يرتبط عكسيًا بعمر المستجيب؛ حيث إن الفئات الشابة ممن تراوحت أعمارهم بين 18 و34 عامًا أكثر تأييدًا للثورة مقارنة بالمستجيبين من الفئات العمرية الأخرى. وتزداد النظرة الإيجابية إلى الثورات بارتفاع المستوى التعليمي للمستجيب؛ حيث إن أكثر المستجيبين إيجابية تجاه الثورات هم من ذوي التعليم الجامعي فأعلى. ويتضح أن المستجيبين من المناطق الريفية أكثر

إيجابية من أولئك في المُدن في تقويمهم الثورة. وعند تحليل آراء المستجيبين بالتقاطع مع مستوى تديّن المستجيبين (بحسب تعريفهم الذاتي) يتضح أن الذين قالوا إنهم غير متدينين هم أكثر سلبية في تقويم الثورة، في حين كان الأكثر إيجابية ممن وصفوا أنفسهم أنهم متدينون إلى حدٍ ما، يليهم المتدينون جدًا. يُمثل متغيرا التعليم والعمر عاملين مُحددين لاتجاهات المصريين تجاه الثورة؛ فكلما ارتفع المستوى التعليمي وانخفض العمر زاد التأييد للثورة.

الجدول (19-1)

تقويم الرأي العام المصري للثورات العربية بحسب متغيرات العمر والمستوى التعليمي والحضر/ الريف ومستوى التدين بحسب نتائج المؤشر العربي لعام 2015

تقويم المستجيبين المصريين الثورات العربية	الفئات العمرية (عام)				
	18-24	25-34	35-44	45-54	55+
إيجابية جدًا/ إيجابية إلى حدٍ ما (بالنسبة المئوية)	53	55	49	48	46
سلبية إلى حدٍ ما/ سلبية جدًا (بالنسبة المئوية)	47	45	51	52	54
المجموع (بالنسبة المئوية)	100	100	100	100	100
تقويم المستجيبين المصريين الثورات العربية	المستويات التعليمة				
	أمّي/ مُلم	أقل من الثانوي	الثانوي	أعلى من الثانوي	
إيجابية جدًا/ إيجابية إلى حدٍ ما (بالنسبة المئوية)	44	50	54	62	
سلبية إلى حدٍ ما/ سلبية جدًا (بالنسبة المئوية)	56	50	46	38	
المجموع (بالنسبة المئوية)	100	100	100	100	

يتبع

تابع

تقويم المستجيبين المصريين للثورات العربية	حضر/ ريف	
	الحَضَر	الريف
إيجابية جدًا/ إيجابية إلى حدٍ ما (بالنسبة المئوية)	50	53
سلبية إلى حدٍ ما/ سلبية جدًا (بالنسبة المئوية)	50	47
المجموع (بالنسبة المئوية)	100	100

تقويم المستجيبين المصريين للثورات العربية	تعريف المستجيبين المصريين الذاتي لمستويات تدينهم		
	متدين جدًا	متدين إلى حدٍ ما	غير متدين
إيجابية جدًا/ إيجابية إلى حدٍ ما (بالنسبة المئوية)	52	53	44
سلبية إلى حدٍ ما/ سلبية جدًا (بالنسبة المئوية)	48	47	56
المجموع (بالنسبة المئوية)	100	100	100

عند سؤال المستطلعين من أصحاب المواقف المؤيدة للثورات العربية وثورة يناير عن سبب تأييدهم الثورة أو اعتبارها إيجابية، أجابت أغلبيتهم إجابات نعدّها سياسية داخلية متعلقة بمعارضة الظلم والاستبداد والفساد، وتأييد مطلب الديمقراطية والحريات. ففي عام 2015 زادت بشكل لافت نسبة من يعدّون الديمقراطية والحرية ورفض الظلم ومكافحة الفساد عوامل رئيسة في دعمهم الثورة على حساب من لم يحددوا سببًا الذين بلغت نسبتهم 14 في المئة و26 في المئة في استطلاعي عامي 2012 و2014 على التوالي. ومن المهم ملاحظة أن الذين اعتبروا الثورة إيجابية ركزوا في استطلاع المؤشر في نهاية عام 2012 على عوامل إطاحة الأنظمة الفاسدة وإنهاء الظلم ومنح المواطنين حرية التعبير عن الرأي، ثم ما لبثت نسب هذه العوامل أن انخفضت في استطلاع عام 2014 الذي أُجري بعد تسعة شهور من الانقلاب، لتعاود الارتفاع في استطلاع 2015 فتكون مقاربة لتلك النسب التي سُجِّلت في عام 2012، أي إن هناك تحوّلًا في

الرأي العام المصري بين عامي 2012 و2014 لمصلحة الذين قوّموا الثورات بالسلبية، لكن ما لبث أن انخفض هذا النمط في عام 2015. ومن المهم أيضًا ملاحظة أن المستجيبين الذي قوّموا الثورة بإيجابية في عام 2015 ردّوا ذلك إلى أسباب ونسب متقاربة مع إجابات أولئك في استطلاع عام 2012.

الجدول (19-2)

الأسباب التي أوردها المصريون الذين قوّموا الثورات العربية بأنّها إيجابية لتفسير ذلك بحسب نتائج المؤشر العربي للأعوام 2012 و2014 و2015

الأسباب الإيجابية	الذين أفادوا أن الثورات كانت إيجابية (بالنسبة المئوية)		
	2012	2014	2015
أطاحت الأنظمة الفاسدة وأسّست لمحاربة الفساد	19	14	24
أزاحت أنظمة الاستبداد وأرست قواعد الديمقراطية	15	13	15
مطالبة الشعوب بحرياتها وحقوقها واسترداد بعضها	0	5	12
أنهت الظلم وأسّست لتحقيق العدل والمساواة	15	9	11
منحت المواطنين حرية الرأي والتعبير عن الرأي	7	0	10
إيجابية لكنها لم تحقّق الطموحات كله	5	6	10
صحوة الشعوب واستعادتها إرادتها وكرامتها	8	6	8
سوف تغير العالم العربي نحو الأفضل	3	5	7
حقّقت مطالب الشعوب كلها أو بعضها	3	5	2
تحسين الأوضاع الاقتصادية	1	1	1

يتبع

تابع

منحت المواطنين حريتهم وحقوقهم	10	6	0
أسباب إيجابية أخرى	1	4	0
لا أعرف/ رفض الإجابة	14	26	0
المجموع	100	100	100

من ناحية أخرى شرح معارضو الثورة، أو أصحاب الموقف السلبي منها، موقفهم في الأغلب بظواهر سلبية مثل عدم الاستقرار و«انتشار الفوضى» و«إشاعة الخراب» وكل ما يتعلق بتوق الناس إلى الاستقرار والأمن؛ يضاف إليها الشك في قدرة الثورة على تحقيق أهدافها، أو اتخاذ موقف سلبي منها لأنها لم تحقق أهدافها. وهذه أسباب يمكن تعريفها أنها «كلاسيكية» يمتاز بها خطاب معارضي التغيير عمومًا. ولا شك في أن نسبة ما من هؤلاء تؤيد النظام القديم، أو كانت لها مصالح في بقائه. لكن، عمومًا، لا يُعبّر عن ذلك بشكل صريح، بل بالحديث عن الاستقرار والخوف من الفوضى. ومع ذلك نميل إلى الاعتقاد أن قسمًا كبيرًا ممّن يعارضون الثورة بعد تجربتها يتوق بالفعل إلى الاستقرار والأمن. وهذا دافع رئيس في سلوك الناس وعلاقتهم بالدولة عمومًا. وفي حالات عدم الاستقرار والخوف من الفوضى يصبح التوق إلى الأمن عاملًا رئيسًا في تحديد مواقف الناس وسلوكهم. إضافة إلى ما سبق، فإن التغير في تركيز المصريين على عوامل دون غيرها عبر الاستطلاعات المختلفة مؤشر آخر إلى مدى تأثر المواطنين بتطورات الحوادث من ناحية، والخطاب الرسمي والإعلامي السائد من ناحية أخرى. ففي عام 2015، كان 69 في المئة من أسباب التقويم السلبي للثورات يتعلق بالأمن والاستقرار (انتشار الفوضى وغياب الأمن والخسائر البشرية الكبرى وتأزم الأوضاع الداخلية)، في مقابل 43 في المئة في عام 2012. أما المؤشر الآخر المهم فهو حصول ارتفاع في نسبة الذين يفيدون أن الثورات العربية مؤامرة خارجية؛ إذ أصبحت نسبتهم 8 في المئة في استطلاع عام 2015 مقارنة بـ 1 في المئة في استطلاعي عامي 2012 و2014؛ فالذي يُعارض الثورة على أساس أنها مؤامرة خارجية أو مدفوعة من الخارج هو أقرب إلى مُعسكر المعارضين للثورة بقوة؛ إذ إن ادعاءه أنها مؤامرة من الخارج إغلاق لباب تقويم الثورة.

الجدول (3-19)

الأسباب التي أوردها المصريون الذين قوّموا الثورات العربية بأنها سلبية لتفسير ذلك بحسب نتائج المؤشر العربي للأعوام 2012 و2014 و2015

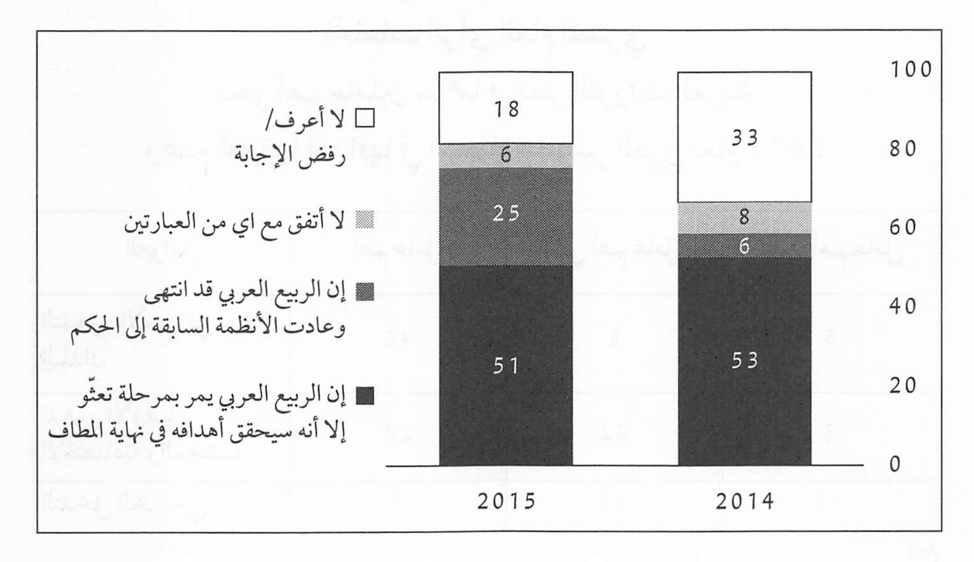
الأسباب السلبية	الذين أفادوا أن الثورات كانت سلبية (بالنسبة المئوية)		
	2012	2014	2015
انتشار الفوضى وغياب الأمن	22	20	25
الخسائر البشرة الكبرى	2	3	19
أدت إلى خراب دول ومؤسساتها ودمارها	4	14	14
عدم تحقيق الثورات أهدافها	16	25	11
تأزم الأوضاع في بعض البلدان وعدم استقرارها	15	6	11
تدهور الأوضاع الاقتصادية	24	13	10
لأنها مؤامرة خارجية أو مدفوعة من الخارج	1	1	8
ضد الثورة	2	0.2	2
كانت لمصلحة فئة معينة	0	1	1
سيطرة التيارات الدينية على الحكم	6	2	0
أسباب سلبية أخرى	0	3	0
لا أعرف/ رفض الإجابة	7	12	0
المجموع	100	100	100

نرى أن المواقف المبدئية اتضحت أكثر حين سئل المصريون أن يختاروا بين عبارتين تحمل كل منهما توصيف الثورات العربية التي جرت في عام 2011، الأولى تشير إلى أن الربيع العربي انتهى وعادت الأنظمة السابقة إلى الحكم، في حين نصّت العبارة الثانية على أن ثورات الربيع العربي تمر بمرحلة تعثر إلا أنها ستحقق أهدافها في النهاية؛ أي موقفهم مما يسمى «الربيع العربي» عمومًا، والثورات في الدول العربية المختلفة. هنا نجد أغلبية واضحة ترى أن هذه

الثورات تعثّرت، لكنها ستحقق أهدافها في النهاية. ونفترض أن لدى من يقول ذلك موقفًا إيجابيًا من الثورات العربية. وبلغت نسبة هؤلاء 51 في المئة، حتى في عام 2015، أي بعد مرور عامين على الانقلاب (وهي قريبة من نسبة الـ 47 في المئة التي قوّمت الثورات بالإيجابية)، على الرغم من الدعاية المكثفة التي تعرض لها المجتمع المصري ضد الثورات العربية من خلال وسائل إعلام مجندة يكاد يغيب فيها الرأي الآخر، مع ملاحظة أن في عام 2015 فحسب توصل 25 في المئة من المصريين إلى قناعة أن ما يسمى «الربيع العربي» أخفق وانتهى، وكانت نسبتهم 6 في المئة من المستطلعة آراؤهم حتى عام 2014. ويمكن القول إن ارتفاع نسبة الذين قالوا إن الربيع العربي انتهى وإن الأنظمة السابقة عادت إلى الحكم يُعبّر عن تحوّل مُهم في الرأي العام المصري، حيث يبدو أن المصريين كانوا غير متيقنين في عام 2014 في شأن مآلات ثورتهم وخيارات نظام الانقلاب وما زال لديهم أمل أن العام الأول للانقلاب عام انتقال ينتهي بإعادة التعددية السياسية، إلا أن هذا الرجاء ما لبث أن تبخّر، وحُسم الأمر بالنسبة إلى قطاع كبير من الجمهور المصري (نحو 20 في المئة) في عام 2015.

الشكل (2-19)

اتجاهات الرأي العام المصري تجاه مستقبل الربيع العربي بحسب نتائج المؤشر العربي لعامي 2014 و2015



في تفصيل أسباب تعثر الثورات العربية وعدم تحقيقها أهدافها رأى 60 في المئة من المستطلعين أن السبب الأول هو عدم الاستقرار الأمني وتدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، في حين رأى 7 في المئة منهم فقط أن التدخل الخارجي هو السبب الرئيس، على الرغم من انتشار الحديث عن المؤامرات الخارجية. واعتبره 15 في المئة من المستطلعين فقط سببًا ثانيًا في أهميته من حيث الترتيب لفهم تعثر الثورات. ويفاجئُ الجمهور، في رأينا، «صناعَ الرأي العام» من سياسيين وإعلاميين حين يحدّد 4 في المئة فقط منه سلوك الأحزاب الإسلامية كسبب أول في إخفاق الثورات العربية، في حين يرى 13 في المئة منه سلوكها سببًا ثانيًا للإخفاق من حيث الأهمية. كما يخالف الجمهور رأي الحركات الإسلامية التي تتهم الأحزاب غير الإسلامية التي تآمرت عليها حين كانت في الحكم، حيث يرى 2 في المئة فقط أن سلوك الأحزاب غير الإسلامية هو السبب الأول من أسباب تعثر الثورات العربية، فيما يحدده 7 في المئة كسببٍ ثانٍ. ولا يلتفت المستطلعون كثيرًا إلى «تحريض وسائل الإعلام» أيضًا (2 في المئة اعتبروها عاملًا أول و7 في المئة عاملًا ثانيًا)، بل يركزون كما قلنا على عوامل متعلقة بمعاش الناس وأمنهم.

الجدول (19-4)
اتجاهات الرأي العام المصري
نحو أهم عاملين ساهما في تعثّر الثورات العربية
وعدم تحقيقها أهدافها في استطلاع المؤشر العربي لعام 2015

العوامل	أهم عامل	ثاني أهم عامل	ثالث أهم عامل
التدهور الأمني في بعض البلدان	40	8	5
تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية	20	22	3
التدخل الخارجي	7	15	13

يتبع

تابع

تحريض بقايا قوى الأنظمة السابقة	7	10	11
ظهور الحركات المتطرفة	4	9	12
سلوك الأحزاب الإسلامية السياسية	4	13	7
سلوك الأحزاب غير الإسلامية	2	7	6
تحريض وسائل الإعلام	2	6	8
الصراع السياسي بين القوى الثورية	2	5	10
عدم وجود ثقافة ديمقراطية راسخة لدى الشعب	2	2	6
مواقف الجيوش العربية و/ أو أجهزة الأمن	1	2	5
كثرة الاعتصامات والإضرابات المطلبية والعمالية	0	1	6
الانقسامات المجتمعية من طائفية أو قبلية أو جهوية أو إثنية	0	1	4
لا أعرف/ رفض الإجابة	10	1	3
المجموع	100	100	100

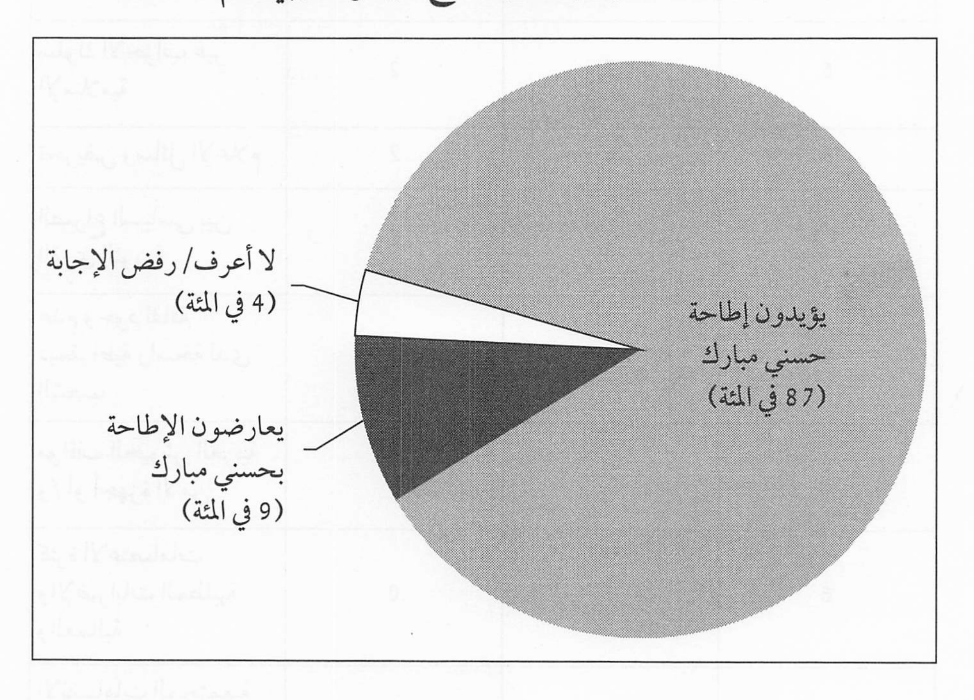
نذكّر هنا لأغراض المقارنة فحسب بالأجواء التي سادت في مصر في عام 2011 بعد الثورة بشهور قليلة، حين أيد 87 في المئة من المصريين المستطلعة آراؤهم إطاحة حسني مبارك.

الشكل (19-3)

اتجاهات الرأي العام المصري نحو الثورة المصرية

(ثورة 25 يناير 2011)

المستجيبون المصريون المؤيدون والمعارضون إطاحة حسني مبارك عن طريق الاحتجاجات الشعبية بحسب نتائج المؤشر العربي لعام 2011



ثانيًا: اتجاهات الرأي العام المصري تجاه القيم الديمقراطية

1- مفهوم الديمقراطية

اتضح لنا من الاستطلاعات أن أغلبية المصريين على بيّنة ذات محتوى معقول عن الديمقراطية، حيث لم يستطع أقل من خُمس المستجيبين تقديم تعريف مفهوم أو ذي محتوى للديمقراطية، أو إنهم أفادوا أنهم لا يعرفون ما هو أهم شرط للديمقراطية. إلا أن مقارنة أربعة استطلاعات تُظهر أن الرأي العام المصري يفهم الديمقراطية بربطها بالحريات السياسية والمدنية أو بفكرة العدالة والمساواة بين المواطنين، أو بنية نظام الحكم (تحديد صلاحيات السلطات الحاكمة والفصل

بينها واستقلال القضاء... وغيره)، أي إن عند أغلبية المصريين فكرة معقولة عن معنى الديمقراطية. إذ اتّجه 60 في المئة من المصريين في تعريفهم الديمقراطية إما من خلال ضمان الحريات السياسية والمدنية العامة (حريات التنظيم والتجمع وحرية التعبير عن الرأي والحريات الشخصية واحترام حقوق الإنسان) وإما ضمان المساواة والعدالة بين المواطنين (أكان ذلك من خلال دفع الظلم عنهم وإشاعة الحق بينهم أو ضمان المساواة في حقوق المواطنين وعدم التمييز بينهم) أو في بناء نظام حكم ديمقراطي. في المقابل، يرى 21 في المئة من المصريين أن الشرط الأساس الذي يجب توافره في بلد ما حتى يكون ديمقراطيًا هو تحقيق الرفاه الاقتصادي أو ضمان الأمن والأمان والاستقرار؛ في الواقع، إن توفير الرفاه الاقتصادي وضمان الأمن والاستقرار من وظائف الدولة أكان نظامها ديمقراطيًا أم لا.

عند مقارنة نتائج الاستطلاعات الأربعة، يظهر أن تحولًا طرأ على الرأي العام المصري عند تعريفه الديمقراطية، حيث انخفضت تباعًا نسبة الذين يعرّفون الديمقراطية بأنها ضمان الحريات السياسية والمدنية من 34 في المئة في عام 2011 إلى 20 في المئة في عام 2015، كما انخفضت نسبة الذين لم يقدموا تعريفًا للديمقراطية. وتُرجم هذا الانخفاض في زيادة الذين عرّفوا الديمقراطية بأنها المساواة والعدل بين المواطنين أو تحسين الأوضاع الاقتصادية أو ضمان الأمن والأمان والاستقرار. بينما لم تتغيّر نسبة الذين عرّفوا الديمقراطية بأنها إقامة نظام حكم ديمقراطي بُعيد ارتفاعها الملحوظ من 4 في المئة في عام 2011 إلى 13 في المئة في عام 2012 و11 في المئة في استطلاعي عامي 2014 و2015. إن ارتفاع نسبة الذين عرّفوا الديمقراطية من 4 في المئة في عام 2011 ورسوخه في الاستطلاعات اللاحقة حتى عام 2015 بحدود 11 في المئة من خلال مفردات مثل الفصل بين السلطات وضمان التوازن والرقابة بينها وتداول السلطة والتعددية السياسية، يعني أن هذه المفردات انتشرت في أعقاب ثورة يناير وبقيت مترسخة في المجتمع المصري إلى الآن. ومن المهم التأكيد ثانية أن تركيز المستجيبين على المساواة والعدل بين المواطنين كأهم شرط للديمقراطية في استطلاع عام 2015 هو تعبير على أن هذا الموضوع أصبح الأكثر أهمية في رؤيتهم لنظام الحكم الحالي.

الجدول (5-19)

أهم الشروط التي أوردها المصريون باعتبارها شروطًا يجب توافرها في بلد ما حتى يُعدّ ديمقراطيًا بحسب نتائج المؤشر العربي للأعوام 2011 و2012 و2014 (بالنسبة المئوية)

أهم شرط للديمقراطية	2011	2012	2014	2015
ضمان الحريات السياسية والمدنية والعامة	34	28	24	20
المساواة والعدل بين المواطنين	20	19	17	29
نظام حكم ديمقراطي	4	13	11	11
تحسين الأوضاع الاقتصادية	6	4	7	12
الأمن والأمان والاستقرار	10	6	5	9
تطبيق الأحكام الدينية	--	--	--	0.1
توصيف الديمقراطية من خلال قيم إيجابية	--	1	2	0.4
شروط أخرى	4	2	0	1
لا أعرف/ رفض الإجابة	22	27	34	18
المجموع	100	100	100	100

2- الموقف من الديمقراطية

عمومًا، نجد موقفًا إيجابيًا من الديمقراطية عند الأغلبية. ويتضح ذلك من خلال معارضة الأغلبية الساحقة المقولات الشائعة ضد الديمقراطية والمشككة فيها، مثل ربطها بالفوضى والمشاحنات والخصومات (رأي منتشر بين العسكر ومؤيدي النظام العسكري بشكل خاص)، أو الأداء الاقتصادي غير الجيد (رأي منتشر بين بعض أوساط اليسار المعادية للديمقراطية في العالم الثالث)، أو تعارضها مع الإسلام (موقف بعض الحركات الإسلامية وبعض العلمانيين المتطرفين). إذ إن ثمة أكثرية قوية مثابرة بين المصريين تعارض مثل هذه الآراء، وثمة أقلية صغيرة نسبيًا تؤيدها، ولا تتعدى ربع المستجيبين. وترتفع النسبة فحسب حين يسأَل المستجيبون عن جاهزية «مجتمعنا» للديمقراطية. هنا لا ينتقد المستطلعون الديمقراطية، بل المجتمع غير الجاهز لها حين يجيبون بالنفي.

ونستنتج ذلك من الموقف الإيجابي منها، الأمر الذي تبيّن من الأسئلة السابقة. عدم جهوزية المجتمع هذه التي تؤكدها الأغلبية، لا يمكن نسبها إلى الإسلام بحسب أكثرية قوية بشكل خاص بين المستطلعة آراؤهم، جاوزت الـ 70 في المئة في عام 2015، عارضت بشدة مقولة التعارض بين الإسلام والديمقراطية.

إن الاستنتاج أن كل من يوافق على إحدى هذه العبارات يعني أنه معادٍ للديمقراطية غير دقيق. لكن القول إن كلما زادت موافقة المستجيبين على عدد أكبر من هذه العبارات الخمس يعني أنهم يتقبلون المواقف المناوئة للديمقراطية ويصبحون أكثر ابتعادًا عنها. وبناء عليه، عند فحص نسب المستجيبين الذين وافقوا على العبارات الخمس كانت النسبة 1 في المئة فقط، في حين وافق 3 في المئة على أربع عبارات مع معارضة عبارة واحدة. وكانت نسبة الذين وافقوا على ثلاث عبارات ورفضوا اثنتين 10 في المئة، أي إن نحو 15 في المئة من المستجيبين وافقوا على ثلاث عبارات سلبية عن الديمقراطية من أصل خمس. ويمكن اعتبار هؤلاء في صلب معارضي النظام الديمقراطي. في المقابل نجد أن 27 في المئة عارضوا أربع عبارات ووافقوا على واحدة فحسب.

الجدول (19-6)

مدى تأييد المصريين أو معارضتهم لمقولات سلبية مناهضة للنظام الديمقراطي بحسب نتائج المؤشر العربي للأعوام 2011 و2012 و2014 و2015

إلى أي درجة تؤيد العبارة التالية		أوافق بشدة/ أوافق	أعارض/ أعارض بشدة	لا أعرف/ رفض الإجابة	المجموع
«إن الأداء الاقتصاد يسير بشكل سيئ في النظام الديمقراطي»	2015	24	63	13	100
	2014	12	59	29	100
	2012	19	66	15	100
	2011	21	53	26	100

يتبع

تابع

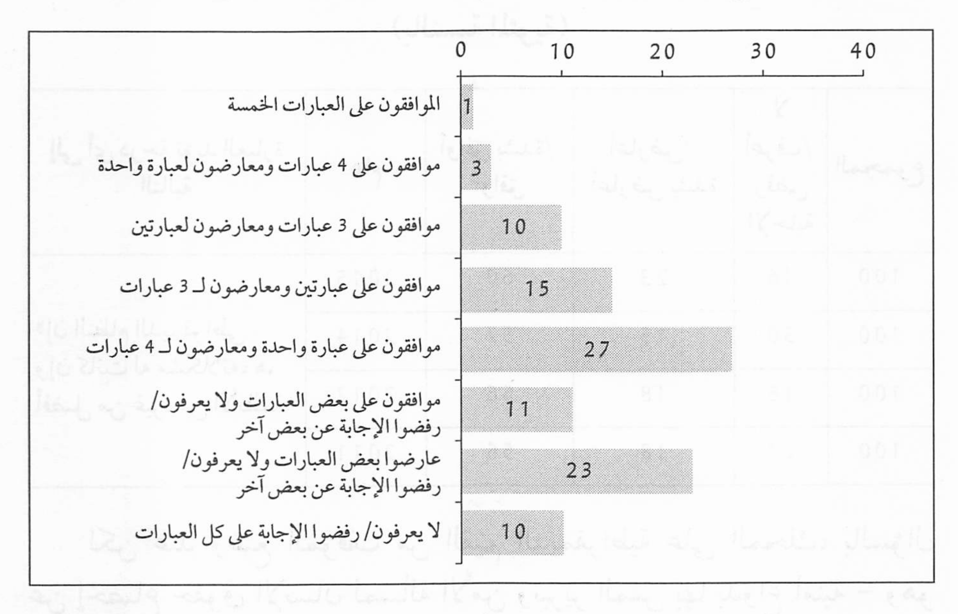
«إن النظام الديمقراطي غير جيد في الحفاظ على النظام»	2015	18	67	16	100
	2014	12	59	30	100
	2012	18	66	16	100
	2011	26	47	27	100
«إن النظام الديمقراطي يتميز بأنه غير حاسم ومليء بالمشاحنات»	2015	26	60	14	100
	2014	21	51	28	100
	2012	25	58	16	100
	2011	27	48	26	100
«النظام الديمقراطي يتعارض مع الإسلام»	2015	12	71	17	100
	2014	7	65	29	100
	2012	13	72	15	100
	2011(*)	--	--	--	--
«مجتمعنا غير مهيأ لممارسة النظام الديمقراطي»	2015	46	38	16	100
	2014	32	39	29	100
	2012	41	44	15	100
	2011(**)	--	--	--	--

(*) لم يُسأل هذا البند في استطلاع المؤشر العربي لعام 2011.

(**) لم يُسأل هذا البند في استطلاع المؤشر العربي لعام 2011.

الشكل (19-4)

مدى تأييد المصريين أو معارضتهم لمقولات سلبية مناهضة للنظام الديمقراطي بحسب نتائج المؤشر العربي للأعوام 2011 و2012 و2014 و2015



يتضح هذا «المزاج السياسي» مرة أخرى عند سؤال المستجيبين مباشرة عن موقفهم من النظام الديمقراطي. فثمة أغلبية مثابرة تعدّه أفضل من غيره من أنظمة الحكم، على الرغم من المشكلات الناجمة عنه، في حين أن أقلية صغيرة تعارض هذه المقولة.

يمكن القول إن أغلبية المصريين لم تتأثر بالأيديولوجيات المنتشرة ذات الموقف السلبي من الديمقراطية أو أن تأثرها بالإعلام المعادي للديمقراطية أو التعددية السياسية محدود، وأن ثمة تيارًا مركزيًا قويًا غير مؤدلج يتسم بموقف إيجابي منها، وموقف نقدي من عدم جهوزية المجتمع لها. ويبقى من المهم الإشارة إلى أن أعلى نسبة تأييد للنظام الديمقراطي في الرأي العام المصري سُجلت في استطلاع عام 2012 عندما وافق ثلثا المستجيبين على ذلك في مقابل معارضة 18 في المئة للنظام الديمقراطي آنذاك. كما أن أعلى نسبة معارضة للنظام الديمقراطي سُجلت في استطلاع عام 2015؛ إذ وافق على ذلك نحو ربع المستجيبين المصريين.

الجدول (19-7)

المصريون المؤيدون للنظام الديمقراطي ومعارضيه

بحسب نتائج المؤشر العربي للأعوام 2011 و2012 و2014 و2015

(بالنسبة المئوية)

إلى أي درجة تؤيد العبارة التالية	عام	أوافق بشدة/ أوافق	أعارض/ أعارض بشدة	لا أعرف/ رفض الإجابة	المجموع
«إن النظام الديمقراطي وإن كانت له مشكلاته، هو أفضل من غيره من الأنظمة»	2015	60	23	16	100
	2014	57	13	30	100
	2012	66	18	16	100
	2011	56	18	27	100

لكن عند وضع الموقف من القيم الديمقراطية على المحك، بالسؤال عن إخضاع حقوق الإنسان لمسألة الأمن وتبرير المس بها بدواع أمنية - وهو الامتحان الأصعب للموقف من القيم الديمقراطية، الذي تجد الأغلبية صعوبة في مواجهته حتى في دول ديمقراطية - نجد أن أغلبية ساحقة من المصريين تعارض المس بحقوق الإنسان من أجل الحفاظ على الأمن، أو تعارض ذلك بشدة. نجحت الأغلبية هنا حتى في زمن الانقلاب، أي إنها عارضت تبرير الانقلاب على الديمقراطية في الجوهر (على مستوى القيم)، حين عارض 67 في المئة من المصريين في استطلاع 2015 و62 في المئة في استطلاع 2014 المس بحقوق الإنسان بذريعة حفظ الأمن. وفي عام 2012 كانت النسبة 82 في المئة. وحتى حين تدهورت الأوضاع الأمنية بقيت هذه النسبة كبيرة (62 في المئة). وتهمنا الإشارة هنا إلى الإجماع الذي ساد في هذا الشأن في عهد مرسي، حين اتفق على ذلك مؤيدوه ومعارضوه. لكن يتضح من الاستطلاع في مرحلة ما بعد الانقلاب أن جزءًا من مؤيديه لم يكن مهتمًا كثيرًا بمسألة حقوق الإنسان، حين تنتهكها سلطةٌ تحظى بتأييدهم. وفي المحصلة النهائية، يمثل الذين لديهم موقف ثابت وغير مساوم على رفض المس بحقوق الإنسان من أجل الحفاظ على الأمن (أي

المعارضين بشدة) خمسة إلى ستة أضعاف المؤيدين بشدة لذلك في الاستطلاعين الذين أجريا بعد الانقلاب، بينما كانت تُمثّل أكثر من 27 ضعفًا في استطلاع عام 2013، قبل الانقلاب بستة شهور، أي إن الرأي العام المصري فقد 20 نقطة مئوية من موقف قيمي واضح غير مساوم (المعارضون بشدة) في إثر الانقلاب. وهذا تغيير جوهري، حيث يظهر أن الخطاب الإعلامي لنظام الانقلاب ومؤيديه نجح في التأثير في نحو 20 في المئة من الرأي العام المصري لغض الطرف عن انتهاكات حقوق الإنسان، إذا ما كان ذلك في خدمة الحفاظ على الأمن. ومن المهم التأكيد أن الذين أيدوا التعدي على حقوق الإنسان من أجل الحفاظ على الأمن في استطلاع عام 2015 يمثلون 25 في المئة من المستجيبين المصريين، وهي نسبة تكاد تكون مطابقة مع أولئك الذين يعارضون النظام الديمقراطي أو يوافقون على العبارات التي تنتقص من النظام الديمقراطي.

الجدول (8-19)

المصريون المؤيدون مقولة: «من أجل الحفاظ على الأمن، فإنه من المبرر التعدّي أو المسّ بحقوق الإنسان في مصر» ومعارضوها، بحسب نتائج استطلاعات المؤشر العربي للأعوام 2012 و2014 و2015

إلى أي درجة تؤيد أو تعارض العبارة التالية	عام	أؤيد بشدة	أؤيد	أعارض	أعارض بشدة	لا أعرف/ رفض الإجابة	المجموع
«من أجل الحفاظ على الأمن، فإنه من المبرر التعدّي أو المسّ بحقوق الإنسان في مصر»	2015	6	19	37	30	8	100
	2014	5	10	24	38	23	100
	2012	2	6	27	55	9	100

بقيت الأغلبية الساحقة من المصريين تعدّ النظام الديمقراطي ملائمًا لمصر: 80 في المئة رأوا ذلك في عام 2015، و60 في المئة في عام 2014، و82 في المئة في عام 2012. ومن الواضح أن الارتباك الرئيس حصل في عام 2014 في المرحلة التي تلت الانقلاب مباشرة، لكن الأغلبية استقرت مجدّدًا عند الـ 80

في المئة في عام 2015. واللافت أن أغلبية كبيرة ترفض نظامًا سياسيًا تتنافس فيه الأحزاب غير الدينية فحسب (65 في المئة في عام 2015)؛ وكانت هذه النسبة قد تراجعت إلى 46 في المئة في عام 2014 بعد أن كانت 60 في المئة في عام 2012.

في مقابل ذلك نجد أكثرية مثابرة ضد نظام يقتصر فيه التنافس على الأحزاب الدينية، مع وجود أقلية تصل إلى الثلث تعتقد أن نظامًا تشارك فيه الأحزاب الدينية فحسب هو الأفضل لمصر.

الجدول (19-9)

اتجاهات الرأي العام المصري نحو مدى ملاءمة النظام الديمقراطي ليكون نظامًا سياسيًا في مصر مقارنة بأنظمة حكم أخرى بحسب نتائج المؤشر العربي للأعوام 2012 و2014 و2015

الأنظمة	عام	ملائم	غير ملائم	لا أعرف/ رفض الإجابة	المجموع
نظام سياسي تعدّدي تتنافس فيه جميع الأحزاب مهما كان انتماؤها، من خلال الانتخابات الدورية (نظام ديمقراطي)	2015	80	9	11	100
	2014	59	9	32	100
	2012	82	12	13	100
نظام سياسي تتنافس فيه الأحزاب غير الدينية فقط في الانتخابات الدورية	2015	20	65	15	100
	2014	19	46	36	100
	2012	23	60	17	100
نظام سياسي تتنافس فيه الأحزاب الإسلامية فحسب	2015	31	56	12	100
	2014	10	56	35	100
	2012	33	51	15	100

يتبع

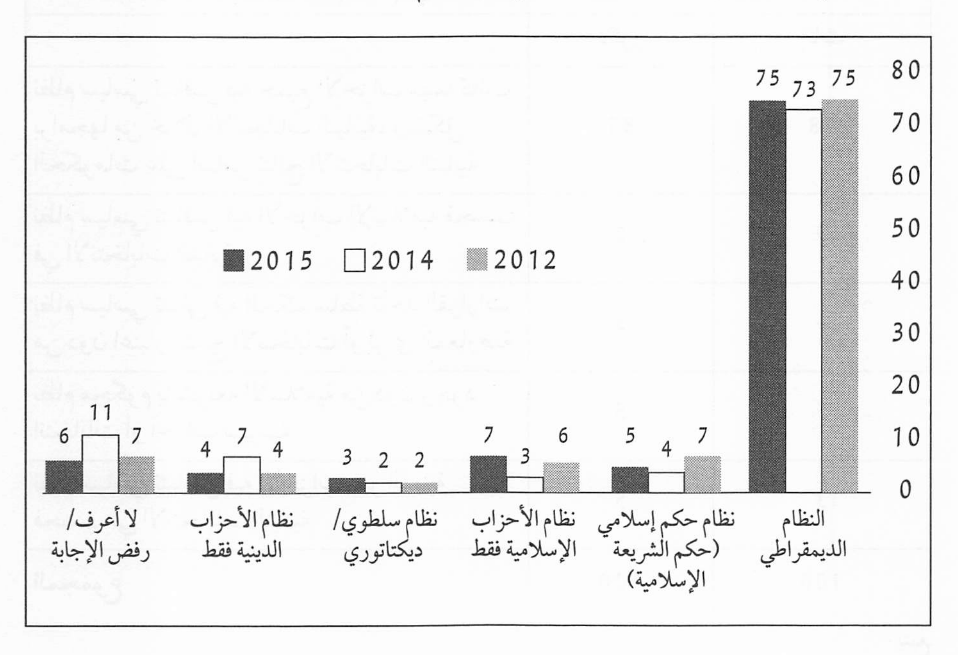
تابع

نظام محكوم بالشريعة الإسلامية، من دون وجود انتخابات أو أحزاب سياسة	2015	21	65	14	100
	2014	10	56	34	100
	2012	30	54	16	100
نظام سياسي تجري فيه انتخابات شكلية تتولى فيه الحكم سلطة غير ديمقراطية تأخذ القرارات من دون اعتبار لآراء المعارضة (نظام سلطوي)	2015	16	70	13	100
	2014	6	61	34	100
	2012	21	63	15	100

عندما عاود الاستبيان سؤال المشاركين عن النظام الذي يفضلون أن تُحكم به مصر، من خلال تسميته مباشرة، تلقى إجابة قاطعة أنه النظام الديمقراطي بأغلبية ساحقة صلبة تُمثل ثلاثة أرباع المجتمع المصري (75 في المئة) بشكل متكرر في الأعوام الثلاثة التي وجّه فيها الاستطلاع هذا السؤال.

الشكل (5-19)

نظام الحكم الأفضل لمصر بحسب اتجاهات الرأي العام المصري في استطلاعات المؤشر العربي للأعوام 2012 و2014 و2015



عند تحليل اتجاهات الرأي العام المصري في شأن النظام الأفضل اعتماده في مصر بحسب المتغيرات الديموغرافية، يظهر أن المستجيبين الذكور ينحازون إلى النظام الديمقراطي أكثر من الإناث، في حين تنحاز النساء إلى نظام سياسي مقصور على الأحزاب الدينية بنسب أعلى بقليل من الذكور؛ إلا أن هذه الفروق طفيفة وغير نوعية من الناحية الإحصائية. أما بالنسبة إلى عامل العمر، فمؤثر إلى حدٍّ ما، حيث إن أعلى نسبة تأييد للنظام الديمقراطي هي بين فئة الشباب ممن تراوح أعمارهم بين 18 و24 عامًا. ويزداد التأييد أيضًا بارتفاع المستوى التعليمي، كما أن نسبة مؤيدي النظام الديمقراطي بين مستجيبي الحضر أعلى من نسبة مؤيديه في الريف.

الجدول (19-10)

نظام الحكم الأفضل لمصر بحسب متغيرات: الجندر والعمر والمستوى التعليمي والحضر/ الريف بحسب نتائج المؤشر العربي لعام 2015

(بالنسبة المئوية)

الأنظمة الأكثر ملاءمة لتكون نظام حكم في مصر	الجندر	
	ذكور	إناث
نظام سياسي تتنافس فيه جميع الأحزاب مهما كانت برامجها من خلال الانتخابات النيابية، وتشكل الحكومات على أساس نتائج الانتخابات النيابية	81	78
نظام سياسي تتنافس فيه الأحزاب الإسلامية فحسب في الانتخابات النيابية	6	9
نظام سياسي تتولى فيه الحكم سلطة تأخذ القرارات من دون اعتبار لنتائج الانتخابات أو لرأي المعارضة	3	4
نظام محكوم بالشريعة الإسلامية من دون وجود انتخابات أو أحزاب سياسية	5	5
نظام سياسي تتنافس فيه الأحزاب غير الدينية فحسب في الانتخابات النيابية	5	3
المجموع	100	100

يتبع

تابع

الأنظمة الأكثر ملاءمة لتكون نظام حكم في مصر	الفئات العمرية (عامًا)				
	24-18	34-25	44-35	54-45	55+
نظام سياسي تتنافس فيه جميع الأحزاب مهما كانت برامجها من خلال الانتخابات النيابية، وتمثل الحكومات على أساس نتائج الانتخابات النيابية	82	79	78	79	79
نظام سياسي تتنافس فيه الأحزاب الإسلامية فحسب في الانتخابات النيابية	7	7	9	8	8
نظام سياسي تتولى فيه الحكم سلطة تأخذ القرارات من دون اعتبار لنتائج الانتخابات أو لرأي المعارضة	3	4	2	5	4
نظام محكوم بالشريعة الإسلامية من دون وجود انتخابات أو أحزاب سياسية	5	6	5	4	5
نظام سياسي تتنافس فيه الأحزاب غير الدينية فحسب في الانتخابات النيابية	3	3	6	4	4
المجموع	100	100	100	100	100

الأنظمة الأكثر ملاءمة لتكون نظام حكم في مصر	المستويات التعليمية			
	أمي/ مُلم	أقل من الثانوي	الثانوي	أعلى من الثانوي
نظام سياسي تتنافس فيه جميع الأحزاب مهما كانت برامجها من خلال الانتخابات النيابية، وتشكل الحكومات على أساس نتائج الانتخابات النيابية	79	83	78	81
نظام سياسي تتنافس فيه الأحزاب الإسلامية فحسب في الانتخابات النيابية	8	5	8	8
نظام سياسي تتولى فيه الحكم سلطة تأخذ القرارات من دون اعتبار لنتائج الانتخابات أو لرأي المعارضة	4	3	3	4
نظام محكوم بالشريعة الإسلامية من دون وجود انتخابات أو أحزاب سياسية	5	5	6	4
نظام سياسي تتنافس فيه الأحزاب غير الدينية فحسب في الانتخابات النيابية	4	4	4	3
المجموع	100	100	100	100

يتبع

تابع

الأنظمة الأكثر ملائمة لتكون نظام حكم في مصر	حضر/ ريف	
	الحَضَر	الريف
نظام سياسي تتنافس فيه جميع الأحزاب مهما كانت برامجها من خلال الانتخابات النيابية، وتشكل الحكومات على أساس نتائج الانتخابات النيابية	82	78
نظام سياسي تتنافس فيه الأحزاب الإسلامية فحسب في الانتخابات النيابية	5	10
نظام سياسي تتولى فيه الحكم سلطة تأخذ القرارات من دون اعتبار لنتائج الانتخابات أو لرأي المعارضة	3	4
نظام محكوم بالشريعة الإسلامية من دون وجود انتخابات أو أحزاب سياسية	6	5
نظام سياسي تتنافس فيه الأحزاب غير الدينية فحسب في الانتخابات النيابية	4	4
المجموع	100	100

3- تقويم مستوى الديمقراطية في مصر

تختلف الإجابات حين يتعلق سؤال الاستبيان بتقويم أوضاع الديمقراطية في مصر ذاتها. وفي رأينا تدخل عناصر مثل الكبرياء الوطني والخوف من عدم الاستقرار الذي سبق أن علّقنا على أهميته، وعوامل أخرى عند ترجمة الموقف المؤيد للديمقراطية إلى تقويم سلبي للأوضاع غير الديمقراطية في مصر. فنجد أن الأغلبية (وإن لم تكن أغلبية كبيرة) ترى أن الحريات السياسية مضمونة في مصر، باستثناء حرية مقاضاة الحكومة ومؤسساتها، وحرية تنظيم التظاهرات والاعتصامات السلمية. لكن في عام 2015 رأت الأغلبية أن هذه الحرية ما عادت قائمة في مصر. إن مقابلة اتجاهات الرأي العام المصري نحو مدى ضمان هذه الحريات في الاستطلاعات الثلاثة في عهدين سياسيين مختلفين، تظهر عدم وجود تحولات في مدى ضمان حرية الصحافة والانضمام إلى أحزاب أو منظمات مجتمع مدني. إلا أن هناك ارتفاعًا جوهريًا في نسبة الذين قالوا في استطلاع عام 2015 إن حرية مقاضاة الحكومة غير مضمونة مقارنة باستطلاعي عامي 2014 و2012. وينطبق الأمر ذاته على حرية التعبير عن الرأي؛ حيث إن نسبة الذين قالوا إنها غير مضمونة بلغت 42 في المئة في استطلاع عام 2015

مقارنة بـ 26 في المئة و25 في المئة في استطلاعي عامي 2012 و2014 على التوالي. والرأي العام المصري منقسم في شأن مدى ضمان حرية التظاهر، حيث أفاد 42 من المستجيبين أنها غير مضمونة، وهي نسبة تُمثل ارتفاعًا جوهريًا وذات دلالة مهمة مقارنة باستطلاع عام 2012 حين كانت النسبة 25 في المئة فقط.

غني عن القول إن اتجاهات الرأي العام نحو مدى ضمان هذه الحريات مرتبط بمدى حصول تماس بين المواطنين وممارسة هذه الحريات؛ فعلى سبيل المثال، يبقى تكوين رأي عام نحو احترام مبدأ تداول السلطة أو حرية الانضمام إلى أحزاب سياسية أو منظمات مجتمع مدنية سؤالًا مجرّدًا إذا لم يشهد المواطن حالة تداول لسلطة أو لم يحاول الانضمام إلى أحزاب أو منظمات مجتمع مدني. في المقابل، يكون الحكم على وجود ضمانات لمقاضاة الحكومة أو المشاركة في تظاهرات أو التعبير عن الرأي أكثر واقعية، حيث إنها إجراءات عملية يمكن أن يواجهها المواطن بشكل شبه يومي. وبناء عليه، لهذه المؤشرات أهمية أكبر من تلك التي يمكن التعامل معها كقضايا مجردة.

الجدول (19-11)

اتجاهات الرأي العام المصري نحو مدى ضمان مجموعة من الحريات السياسية والعامة بحسب نتائج المؤشر العربي للأعوام 2012 و2014 و2015

إلى أي مدى تعتقد أن الحريات التالية مضمونة في مصر؟		عام	مضمونة (بشكل كامل أو إلى حدٍ ما)	غير مضمونة (إلى حدٍ ما أو على الإطلاق)	لا أعرف/ رفض الإجابة	المجموع
مبادئ الديمقراطية	حرية مقاضاة الحكومة ومؤسساتها	2015	48	45	8	100
		2014	46	35	19	100
		2012	47	38	14	100

يتبع

تابع

مبادئ الديمقراطية	مبدأ إجراء انتخابات نيابية دورية حرة ونزيهة	2015	64	29	6	100
		2014	49	31	19	100
		2012	54	33	13	100
	احترام مبدأ تداول السلطة	2015	60	30	9	100
		2014	49	32	20	100
		2012	54	32	14	100
حريات التجمع والتنظيم	حرية الانضمام إلى أحزاب سياسية	2015	62	28	10	100
		2014	59	22	20	100
		2012	63	24	14	100
	حرية الانضمام إلى منظمات مجتمع مدني	2015	64	25	11	100
		2014	59	17	23	100
		2012	59	25	17	100
	حرية الاشتراك في تظاهرات واعتصامات سلمية	2015	48	42	10	100
		2014	57	26	17	100
		2012	65	25	11	100
حرية الرأي	حرية التعبير عن الرأي	2015	58	38	4	100
		2014	58	28	13	100
		2012	66	27	8	100
	حرية الصحافة	2015	68	26	6	100
		2014	64	22	15	100
		2012	63	28	9	100

نجد فرقًا كبيرًا في نتائج عامي 2012 و2014 في تقويم درجة حرية الناس في انتقاد الحكومة. ففي عام 2012 قال 88 إنهم قادرون على فعل ذلك من دون خوف، في مقابل 8 في المئة قالوا إنهم يخافون انتقاد الحكومة، في حين انخفضت هذه النسبة إلى 41 في عام 2015، حين بلغت النسبة 51 في المئة، أي الأغلبية. فيما تواصل الارتباك في عام 2014، أي العام الذي تلا الانقلاب

حين كانت مواقف الناس ما زالت تحت تأثير سلبيات المرحلة الانتقالية كمرحلة عدم الاستقرار، ولم يكن الانقلاب قد أحكم قبضته، لذلك نجد أن 51 في المئة اعتقدت أن انتقاد الحكومة من دون خوف أمر ممكن، كأن اعتبر المواطنون عام 2014 جزءًا من مرحلة انتقالية وعدهم خلالها نظام الانقلاب بتحقيق خريطة طريق للانتقال الديمقراطي. ويبدو أنهم اعتبروا تدابير هذه المرحلة استثنائية ما تلبث أن تتغير مع انتهاء تنفيذ خريطة الطريق.

يُظهر ارتفاع نسبة الذين يخافون انتقاد الحكومة في استطلاع عام 2015 إلى أكثر من نصف المجتمع تعبيرًا عن أنهم توصلوا إلى قناعة أن هذا هو النظام، وأن هذا أقصى ما يمكن أن يعطيه على صعيد إدارة العملية السياسية. وتمثل هذه النسبة في استطلاع عام 2015 ستة أضعاف ما كانت عليه في نهاية عام 2012 وبداية عام 2013، أي ستة شهور قبل الانقلاب. ومن المهم التأكيد أن السؤال كان عن انتقاد الحكومة ولم يكن عن انتقاد النظام الحاكم أو الحكم أو الرئيس، فالخوف من انتقاد هؤلاء هو أعلى من انتقاد الحكومة.

الجدول (12-19)

اتجاهات الرأي العام المصري نحو قدرة المصريين على انتقاد الحكومة بحرية من دون خوف بحسب استطلاعات المؤشر العربي للأعوام 2012 و2014 و2015

(بالنسبة المئوية)

برأيك، هل يستطيع الناس في هذه الأيام انتقاد الحكومة من دون خوف؟	نعم	لا	لا أعرف/ رفض الإجابة	المجموع
2015	41	51	8	100
2014	51	24	25	100
2012	88	8	5	100

في إطار التعرّف إلى التغيرات في اتجاهات الرأي العام المصري نحو الديمقراطية وتقويمهم مستوى الديمقراطية، يُمكن هنا عرض اتجاهات الرأي العام المصري نحو مدى تطبيق مبدأ المساواة بين المواطنين المصريين. ولعلّ

مثل هذه المقارنة مهمة، خصوصًا أن نحو ثلث المصريين عرّف الديمقراطية من خلال مفهوم المساواة والعدل. وتُظهر النتائج أن أغلبية المصريين ترى أن مبدأ المساواة بين المواطنين، بغض النظر عن نفوذهم السياسي أو مكانتهم الاجتماعية غير مطبّق في مصر. بينما ينقسم الرأي العام المصري في شأن مدى تطبيق مبادئ المساواة بين المواطنين بغض النظر عن ثرائهم أو جنسهم (نوعهم الاجتماعي) أو دينهم أو مناطقهم الجغرافية. وإجمالًا، ثمة قناعة عند نسبة تراوح بين 40 و50 في المئة من الرأي العام المصري أن تمييزًا يمارَس ضد فئات محددة من المجتمع المصري، بعضها يُمثل الأغلبية العظمى من السكان، مثل المواطنين المفتقرين إلى النفوذ السياسي والفقراء. ولا نعثر عند مقارنة اتجاهات الرأي العام المصري في استطلاع عام 2015 باستطلاع عام 2012 على أي فروقات تُذكر في إحساس المواطنين المصريين بسيادة أنماط التمييز (انظر الجدول (19-13)).

ثالثًا: اتجاهات الرأي العام المصري من الحركات الإسلامية السياسية والحركات السياسة غير الإسلامية

ما عدا نتائج عام 2014، وافقت أغلبية المستطلعة آراؤهم أن يحكمهم حزب يختلفون معه سياسيًا إذا وصل إلى الحكم في انتخابات حرة ونزيهة. وتنخفض هذه النسبة إلى ما دون 50 في المئة في عامي 2014 و2015 عند الإجابة عن سؤال حددت فيه هوية الحزب، إذا كان إسلاميًا أم غير إسلامي. ويتضح هنا أن قسمًا من مؤيدي الأحزاب الإسلامية لا يقبل أن يحكمه حزب غير إسلامي حتى لو وصل إلى الحكم في انتخابات حرة ونزيهة، كما يرفض جزءٌ من معارضي الأحزاب الإسلامية أن يحكمهم حزب إسلامي منتخب. وهذا دليل على حالة الاستقطاب التي سادت في المجتمع المصري في تلك المرحلة. في حين بقيت الأغلبية قائمة حتى بعد تعيين هوية الحزب في عام 2011، على الرغم من أنها انخفضت قليلًا حين تعلق الأمر بحزب إسلامي، أي إن جزءًا من معارضي الأحزاب الإسلامية رفض أن يحكمه حزب إسلامي منتخب حتى في عام 2011، أما مؤيدو الأحزاب الإسلامية فارتفعت بينهم نسبة رافضي حكم غير الإسلاميين بعد الانقلاب. (انظر الجدول (19-14)).

الجدول (19-13)

اتجاهات الرأي العام المصري نحو مدى تطبيق مبدأ المساواة بين المواطنين المصريين بحسب استطلاعات المؤشر العربي للأعوام 2012 و2014 و2015 (بالنسبة المئوية)

	2012				2014				2015			
	مطبق بشكل تام/ مطبق إلى حدٍ ما	غير مطبق إلى حدٍ ما/ غير مطبق على الإطلاق	لا أعرف/ رفض الإجابة	المجموع	مطبق بشكل تام/ مطبق إلى حدٍ ما	غير مطبق إلى حدٍ ما/ غير مطبق على الإطلاق	لا أعرف/ رفض الإجابة	المجموع	مطبق بشكل تام/ مطبق إلى حدٍ ما	غير مطبق إلى حدٍ ما/ غير مطبق على الإطلاق	لا أعرف/ رفض الإجابة	المجموع
مبدأ المساواة في الحقوق بين المواطنين في مصر بغض النظر عن غناهم أو فقرهم	38	54	8	100	28	61	11	100	44	52	4	100
مبدأ المساواة في الحقوق بين المواطنين في مصر بغض النظر عن جنسهم (ذكورًا - إناثًا)	47	45	8	100	52	36	12	100	52	43	5	100

يتبع

تابع

مبدأ المساواة في الحقوق بين المواطنين في مصر بغض النظر عن دينهم	48	44	9	100	53	34	12	100	51	44	5	100
مبدأ المساواة في الحقوق بين المواطنين في مصر بغض النظر عن مكانتهم الاجتماعية	36	54	9	100	29	58	13	100	32	61	7	100
مبدأ المساواة في الحقوق بين المواطنين في مصر بغض النظر عن أصولهم الثقافية/ اللغوية/ الإثنية/ العرقية	32	51	18	100	36	43	22	100	38	50	13	100
مبدأ المساواة في الحقوق بين المواطنين في مصر بغض النظر عن نفوذهم السياسي	31	56	13	100	27	57	16	100	29	61	10	100
مبدأ المساواة في الحقوق بين المواطنين في مصر بغض النظر عن مناطقهم الجغرافية/ جهاتهم	34	52	14	100	36	46	18	100	41	47	12	100

الجدول (19-14)

اتجاهات الرأي العام المصري نحو مدى موافقتهم أو معارضتهم تسلم السلطة حزبٌ سياسي لا يتفقون معه، وحزب سياسي إسلامي، وحزب سياسي غير إسلامي، في حال حصولهم على عدد أصوات في انتخابات حرة ونزيهة تؤهلهم الحكم

	عام	أوافق	أعارض	لا أعرف/ رفض الإجابة	المجموع
حزب سياسي لا يتفقون مع أفكاره وبرنامجه	2015	52	34	14	100
	2014	41	19	39	100
	2012	64	23	12	100
	2011	58	28	14	100
حزب سياسي إسلامي	2015	48	34	18	100
	2014	29	31	41	100
	2012 (لم يُسأل)	--	--	--	--
	2011(*)	51	35	14	100
حزب سياسي غير إسلامي	2015	40	42	18	100
	2014	32	24	44	100
	2012 (لم يُسأل)	--	--	--	--
	2011(*)	56	30	15	100

(*) في استطلاع المؤشر لعام 2011 كان السؤال عن حزب ديني بدلًا من حزب سياسي إسلامي.

ارتفعت نسبة الذي عندهم مخاوف من حكم حزب إسلامي للبلاد بشكل ملحوظ في استطلاعي عامي 2014 و2015، فبلغت 60 في المئة في استطلاع عام 2015، في حين عبّر 39 في المئة فقط من المصريين عن تخوفهم من الأحزاب الإسلامية في استطلاع عام 2014. في حين أن 52 في المئة من المستطلعين

أجابوا في عام 2012 عدم وجود مخاوف عندهم من حكم حزب إسلامي، في حين أكد 35 في المئة عكس ذلك.

الجدول (19-15)

المستجيبون المصريون الذين أفادوا أن عندهم مخاوف من زيادة نفوذ الحركات السياسة الإسلامية أو صعودها إلى الحكم وأولئك الذين أفادوا عدم وجود مخاوف عندهم

بحسب نتائج المؤشر العربي للأعوام 2012 و2014 و2015 (بالنسبة المئوية)

من النتائج التي برزت خلال وبعد الربيع العربي صعود الحركات الإسلامية السياسة، هل لديك مخاوف من هذه الحركات؟	نعم، لدي العديد من المخاوف	نعم، لدي بعض المخاوف	لا، ليس لدي أي مخاوف	لا أعرف/ رفض الإجابة	المجموع
2015	27	33	31	9	100
2014	17	22	20	41	100
2012	22	13	52	13	100

فصّل المتخوفون مخاوفهم بالإجابة عن سؤال خصص لهذا الغرض في استبيان عام 2015، فوجدنا أن 17 في المئة خشوا تفرد الإسلاميين بالحكم، في حين عزا 8 في المئة تخوفهم إلى عدم كفاءة الإسلاميين وقدرتهم على تحمل المسؤولية و9 في المئة تخوفهم من سعيهم إلى تحقيق مصالحهم الحزبية؛ أما أكبر كتلة من بين المتخوفين (نحو 48 في المئة) فيجتمع فيها الذين عبّروا عن خوف من التزمت والتشدد وفرض نمط العيش والآراء والمعتقدات وتقييد الحريات أو من أشكال مختلفة من التمييز ضد المرأة والأقباط.

تتشكل أسباب تخوف المصريين من وصول الحركات السياسية الإسلامية إلى الحكم بفعل عوامل عدة، منها عدم قدرة الحركات السياسية الإسلامية على تقديم خطاب مُقنع أنها تحولت إلى حركات ديمقراطية تحترم أنماط حياة المواطنين وتنوعهم الثقافي والاجتماعي في الأساس، وتلتزم بدرجة أقل قواعد اللعبة الديمقراطية؛ إضافة إلى عامل الدعاية التي ركزت على هذه المخاوف

بإسهاب، كما ركّزت على عدم كفاءتهم. وبغض النظر عن العوامل التي شكلت هذا الانطباع، إلا أنه موجود ويعكس آراء نحو 60 في المئة من المجتمع المصري. إن من شأن هذه المخاوف أن تترسخ وتزداد ما لم تتصدَّ الحركات الإسلامية لهذه المخاوف التفصيلية من خلال إحداث تغيير على الصعيد البرمجي والعملي من أجل تبديدها.

الجدول (19-16)

أهم المخاوف التي ذكرها المصريون ممن عندهم عدد أو بعض المخاوف من زيادة نفوذ الحركات السياسة الإسلامية بحسب نتائج استطلاع المؤشر العربي لعام 2015

المخاوف من زيادة نفوذ الحركات السياسية الإسلامية	النسبة المئوية
الاستبداد بالحكم والهيمنة على السلطة	17
التزمت والتعصب والتشدد	12
استخدام الدين من أجل تحقيق أهدافها ومصالحها	10
انتشار التطرف والفوضى	10
السعي إلى تحقيق مصالحهم الحزبية والشخصية على حساب المصلحة العامة	9
عدم الكفاءة وعدم القدرة على تحمل المسؤولية	8
فرض آرائهم ومعتقداتهم	6
التمييز بين المواطنين وعدم تطبيق العدل والمساواة	6
الانتقاص من حقوق النساء	6
عدم تطبيق الدين بصورة صحيحة	6
تقييد الحريات الشخصية للمواطنين	4
التمييز الطائفي والديني	4
التأثير سلبًا في العلاقات مع الدول الغربية	2
تبعيتها لجهات خارجية	1
لا أعرف/ رفض الإجابة	1
المجموع	100

عبّر 56 في المئة من المستجيبين المصريين أن عندهم مخاوف كثيرة أو بعض المخاوف من حكم أحزاب سياسية غير إسلامية (علمانية)، في مقابل 34 في المئة أفادوا في استطلاع عام 2015 عدم وجود مخاوف عندهم من هذه الأحزاب. اللافت أن نسب الذين أفادوا أن عندهم مخاوف من الحركات غير الإسلامية شبه مطابق للذين عندهم مخاوف من الحركات الإسلامية، فالفارق هو 4 في المئة فقط. وعند المقارنة بنتائج استطلاع عام 2014، نجد أن نسبة 24 في المئة من المصريين فقط عبّرت عن وجود مخاوف عندهم من الحركات السياسية غير الإسلامية؛ أي إن النسبة ارتفعت إلى نحو الضعف خلال عام وبضعة شهور. ربما يرجع هذا التغيير إلى ضعف فاعلية الأحزاب غير الإسلامية التي استمرت قائمة في مصر، لكن الانقلاب العسكري همّشها، علاوة على أن النظام (منذ الانقلاب) لم يكن موجّهًا ضد الأحزاب الإسلامية فحسب، بل ضد الأحزاب والتيارات السياسية كلها.

في المحصلة النهائية، يوافق 60 في المئة و56 في المئة من المصريين على تخوّفهم من الأحزاب السياسية الإسلامية والعلمانية على التوالي. الأمر الذي يعني باختصار انعدام الثقة بالأحزاب من ناحية، والنجاح في شيطنة الأحزاب على اختلافها الأيديولوجي.

الجدول (19-17)

المستجيبون المصريون الذين أفادوا أن عندهم مخاوف من زيادة نفوذ الحركات السياسية غير الإسلامية أو صعودها إلى الحكم وأولئك الذين أفادوا عدم وجود مخاوف عندهم منها بحسب نتائج المؤشر العربي لعامي 2014 و2015

من النتائج التي برزت خلال وبعد الربيع العربي صعود الحركات السياسة غير الإسلامية، هل لديك مخاوف من هذه الحركات؟	نعم، لدي العديد من المخاوف	نعم، لدي بعض المخاوف	لا، ليس لدي أي مخاوف	لا أعرف/ رفض الإجابة	المجموع
2015	17	39	34	10	100
2014	8	16	28	48	100

أما الخائفون من الأحزاب غير الإسلامية، فأبدى 42 في المئة منهم خوفًا من كون هذه الأحزاب غير دينية، حيث ارتبط الأمر عندهم بالهوية الإسلامية وإسقاط الشريعة وتغيير العادات والتقاليد والانحلال الأخلاقي وغير ذلك. أما الباقون، وهم أغلبية المتخوفة، فأبدوا أسبابًا يمكن أن يبديها أي مواطن في دولة ديمقراطية من الأحزاب والحزبية. ومن المهم ملاحظة أن المستجيبين عبروا عن أسباب تخوف متشابهة تجاه الحركات السياسية الإسلامية والعلمانية، بنسب متشابهة أيضًا، مثل الاستبداد والتمييز بين المواطنين وعدم الكفاءة للحكم والسعي إلى تحقيق مصالحهم الحزبية. ويمكن أن يمثل هذا التيار مواطنين يتوقون إلى بلدان ديمقراطية وقوى حاكمة فاعلة وغير فاسدة بغض النظر عن أطرها الأيديولوجية. ويمكن أن يُفسّر أن نظام الانقلاب عزز مخاوف المواطنين من الأحزاب عمومًا. وبطبيعة الحال، فإن سجل معظم الأحزاب القائمة يساهم في ترسيخ هذا الانطباع.

الجدول (19-18)

أهم المخاوف التي ذكرها المصريون ممن عندهم كثير أو بعض المخاوف من زيادة نفوذ الحركات السياسية غير الإسلامية بحسب نتائج استطلاع المؤشر العربي لعام 2015

المخاوف	النسبة المئوية
السعي إلى تحقيق مصالحهم الحزبية والشخصية على حساب المصلحة العامة	11
الانحلال والفساد الأخلاقي	10
الاستبداد بالحكم والهيمنة على السلطة	8
تدهور الوضع الأمني وانتشار الفوضى	8
عدم احترام الدين أو قيم الناس الدينية	8
التمييز بين المواطنين وعدم تطبيق العدل والمساواة بينهم	7
عدم الحفاظ على الهوية الإسلامية والعربية	7
تبعيتها لجهات خارجية	6
فرض أفكارهم وآرائهم على المجتمع	6
إسقاط الدين الإسلامي كأحد مصادر التشريع	5

يتبع

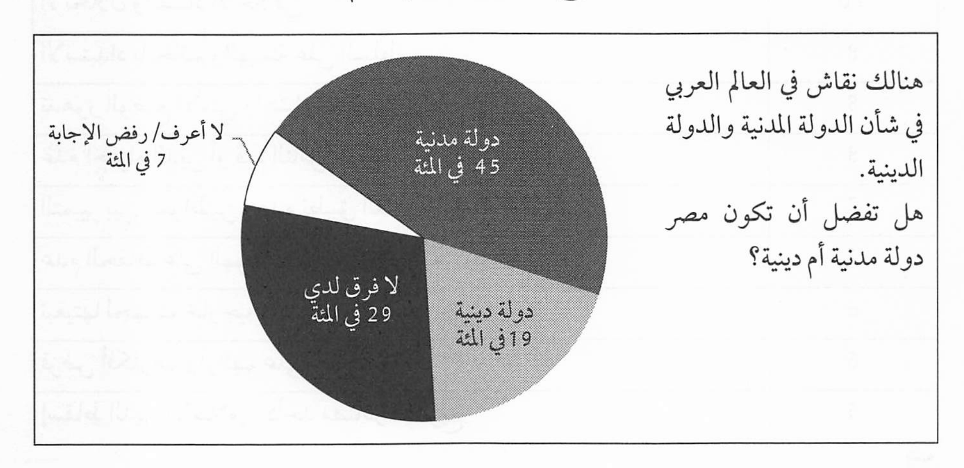
تابع

أهدافها وبرامجها غير واضحة	4
عدم الكفاءة والقدرة على الحكم	4
مواقفها ضد الإسلام وتعمل على تشويه صورته	4
تقييد الحريات، خصوصًا الحريات الدينية	3
لأنهم غير متدينين ويميزون ضد المتدينين	3
فرض قيم لا تتلاءم مع قيمنا وعاداتنا وتقاليدنا	2
لا أثق بها	4
لا أعرف/ رفض الإجابة	0
المجموع	100

في عام 2015 توجه استطلاع المؤشر العربي إلى المستجيب المصري بالسؤال المباشر: هل تؤيد دولة مدنية أم دينية. فقال 45 في المئة من المستجيبين بشكل واضح أنهم يريدون دولة مدنية، وقبلوا بهذا التمييز بينها وبين الدولة الدينية، في حين أيد 19 في المئة دولة دينية. في حين رأى 30 في المئة منهم عدم دقة هذا التمييز أو لم يروا فرقًا بينهما، حيث يبدو أن أمورًا أخرى تهمه غير كون الدولة دينية أو مدنية كي يحدد موقفًا من نظام الحكم فيها.

الشكل (19-6)

اتجاهات الرأي العام المصري نحو الدولة المدنية والدولة الدينية بحسب نتائج المؤشر العربي لعام 2015



عند تحليل خيارات الرأي العام المصري في شأن الدولة المدنية أو الدينية بحسب المتغيرات الديموغرافية، يؤيد الذكور الدولة المدنية بنسب أكبر من الإناث. ولا يوجد أثر لعامل العمر في خيارات المستجيبين، إلا أن أكثر من ثلث مستجيبي الفئة العمرية (18-24 عامًا) لا فرق عنده. ويزداد التأييد للدولة المدنية مع ارتفاع المستوى التعليمي للمستجيب، كما أن مستجيبي المدن أكثر تأييدًا للدولة المدنية من مستجيبي المناطق الريفية.

الجدول (19-19)

اتجاهات الرأي العام المصري نحو تفضيلهم أن تكون مصر دولة مدنية أم دينية بحسب متغيرات: الجندر والعمر والمستوى التعليمي والحضر/ الريف بحسب نتائج المؤشر العربي لعام 2015 (بالنسبة المئوية)

اتجاهات المصرين نحو أن تكون دولتهم مدينة أو دينية	الجندر				
	ذكور		إناث		
دولة مدنية	50		47		
دولة دينية	20		22		
لا فرق لدي	30		31		
المجموع	100		100		
اتجاهات المصرين نحو أن تكون دولتهم مدينة أو دينية	الفئات العمرية (عامًا)				
	24-18	34-25	44-35	54-45	55+
دولة مدنية	41	52	51	50	52
دولة دينية	21	19	25	18	20
لا فرق لدي	38	29	24	32	29
المجموع	100	100	100	100	100
اتجاهات المصرين نحو أن تكون دولتهم مدينة أو دينية	المستويات التعليمة				
	أمي/ مُلم	أقل من الثانوي	الثانوي	أعلى من الثانوي	
دولة مدنية	42	41	54	59	
دولة دينية	23	18	21	18	

يتبع

تابع

لا فرق لدي	34	41	25	24
المجموع	100	100	100	100
اتجاهات المصريين نحو أن تكون دولتهم مدنية أو دينية	حضر/ ريف			
	الحَضر		الريف	
دولة مدنية	52		46	
دولة دينية	17		23	
لا فرق لدي	30		31	
المجموع	100		100	

عند طرح السؤال عن تعريف الدولة الدينية في استطلاع عام 2015، وجدنا أن 43 في المئة من المستجيبين يعرفونها كدولة تعتمد في تشريعاتها المدنية والجنائية والتعاقدية كلها على الشريعة الإسلامية. وبين هؤلاء بالطبع عدد من معارضي الدولة الدينية. في حين اعتبر 33 في المئة أن الدولة الدينية هي الدولة التي تعد الإسلام مرجعية ثقافية وحضارية. ومن بين هؤلاء بالتأكيد بعض مؤيدي الدولة الدينية، أي إنهم يطمحون إليها بتعريفها هذا، ما يوجِد نقاط تقاطع كثيرة بين مؤيدي الدولة الدينية ومعارضيها، حالما يجري تعريفها.

الجدول (19-20)

أي من العبارات التالية أقرب إلى وجهة نظرك في شأن الدولة الدينية بحسب استطلاع المؤشر العربي لعام 2015

التعريف	النسبة المئوية
الدولة الدينية هي الدولة التي تعتمد جميع قوانينها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وقوانين العقوبات فيها على الشريعة الإسلامية	43
الدولة الدينية هي دولة يكون فيها مصدر السلطة للشعب ويسودها الدستور والقانون وتعلو فيها قيمة المواطنة ويشكل الإسلام المرجعية الحضارية والثقافية لها	33
الدولة الدينية هي الدولة التي تعتمد على تداول السلطة من خلال انتخابات، لكن بين الأحزاب الإسلامية فحسب	5
لا أعرف/ رفض الإجابة	18
المجموع	100

يتبين من الإجابات عن السؤال الذي تلاه. فحين سُئِل المستجيبون عن تعريفهم الدولة المدنية، وجدنا أن 26 في المئة منهم يعرفونها كدولة علمانية في الواقع، في حين يعرفها 48 في المئة منهم كدولة تعلو فيها قيمة المواطنة بمعزل عن الدين (وهذا تعريف علماني أو يقترب من العلمانية)، لكنهم يرون في الوقت ذاته أن الإسلام يشكل مرجعية ثقافية حضارية لهذه الدولة.

الجدول (19-21)

أي من العبارات التالية أقرب إلى وجهة نظرك في شأن «الدولة المدنية» بحسب استطلاع المؤشر العربي لعام 2015

التعريف	النسبة المئوية
الدولة المدنية هي دولة يكون فيها مصدر السلطة للشعب ويسودها الدستور والقانون وتعلو فيها قيمة المواطنة بمعزل عن الدين	26
الدولة المدنية هي دولة يكون فيها مصدر السلطة للشعب ويسودها الدستور والقانون وتعلو فيها قيمة المواطنة بمعزل عن الدين ويشكل الإسلام المرجعية الحضارية والثقافية لها	48
الدولة المدنية هي دولة يكون فيها مصدر السلطة للشعب ويسودها الدستور والقانون وتعلو فيها قيمة المواطنة بمعزل عن الدين وتشكل العلمانية محتواها الثقافي والحضاري	7
لا أعرف/ رفض الإجابة	19
المجموع	100

ملاحظات ختامية

يظهر الاستطلاع المنهجي للرأي العام المصري أن اتجاهاته بعيدة كل البعد عن التبسيط والاختزالية التي يخرج بها الباحث إذا اعتمد على وسائل الإعلام المصرية، أو إذا سجل انطباعات من مقابلات فردية كما يفعل بعض الباحثين الغربيين بدءًا من استجواب سائق سيارة الأجرة التي تقله من المطار إلى الفندق، وحتى جلسائه في المقهى من ناشطي المجتمع الأهلي والمجتمع السياسي.

الرأي العام المصري مركّب، وهو في أغلبيته مؤيد الديمقراطية ويفهم معناها. وعند امتحانه في أسئلة عينية متعلقة بمكونات الثقافة الديمقراطية ومكوّنات النظام الديمقراطي ذاته نجد أن النسب تتعدل سلبًا، لكنها لا تتغير جذريًا. ومن الواضح أن تجربة المرحلة الانتقالية العسيرة قللت بشكل جدي من قبول المواطنين الجارف وغير المشروط بحكم حزب يختلف المواطن معه بشكل جدي. إذ انتقلت أوساط من مؤيدي الأحزاب الدينية ومعارضيها، إلى مواقف ترفض الآخر. لكن الأكثرية هنا صغيرة، وبقيت أغلبية تؤيد النظام الديمقراطي، ولا ترى تعارضًا بينه بين الإسلام. كما تظهر الاستطلاعات بشكل واضح أن نسبة تأييد الثورة، ونسبة تأييد الديمقراطية ترتفع عند جيل الشباب، وعند ذوي الثقافة الجامعية ارتفاعًا نوعيًا مقارنة بالقطاعات الجيلية الأخرى.

إن الرأي العام المصري غير قابل للاستخدام في تبرير انقلاب عسكري، كما أنه مختلف تمامًا عن «الكليشيهات» التي راجت في وسائل الإعلام عن مرحلة التحول الديمقراطي وثورة يناير بعد الانقلاب العسكري. ومن الواضح أن أغلبية المصريين لم تؤثر في الإعلام، فهو لا ينطق باسمها، فهي أكثر ديمقراطية منه، ومن النخبة الثقافية (المستقطَبة بشكل حاد كما بيّن البحث في هذا الكتاب). لكن الإعلام هو الذي أثر سلبًا في المصريين في موضوع الديمقراطية، أي إنه بدلًا من أن يقود إلى التثقيف عليها، عمل على التعبئة ضدها والتخويف منها.

من الواضح أن الرأي العام يتأثر بالحوادث أكثر مما يؤثر فيها في حالات الدولة غير الديمقراطية (وربما في الدول الديمقراطية أيضًا). إذ وجدنا أن نسبة فاقت الـ 80 في المئة تؤيد عزل مبارك في ثورة. جاءت هذه الإجابات بعد الثورة مباشرة. ونعتقد أن النسب المتخوفة من التحول الديمقراطي، نشأت بتأثير الانقلاب، ولا سيما في استطلاع عام 2014، في حين كانت النسب مختلفة في عام 2012، كما أنها عادت واختلفت في عام 2015. كما لاحظنا ذلك بشكل واضح حين انخفضت نسبة من يرفعون قيمة حقوق الإنسان فوق الاعتبارات الأمنية من 80 إلى 60 في المئة بعد الانقلاب، وفي حالات أخرى بيناها أعلاه. كما يتضح من تقويم الرأي العام المصري مستويات الديمقراطية أو مدى تطبيق مبدأ المساواة في استطلاع عام 2015 (أي بعد عامين على الانقلاب ومقارنتها باستطلاع عام 2014 بعد عام من الانقلاب) أن الرأي العام المصري في عام

2015 أكثر تحررًا من التعبئة الإعلامية وأكثر ميلًا إلى وضع الأمور في نصابها، الأقرب إلى واقع الأمور من التوقعات المأمولة والتفكير الرغائبي.

ترى أغلبية المصريين أن العامل الرئيس لتعثر الثورات العربية، ومنها المصرية، هو عدم الاستقرار الأمني والمعيشي. وهذا يتوافق مع ما حددناه كعامل رئيس في سلوك المصريين تجاه الانقلاب العسكري، بقدر ما كان لهم دور مباشر في الحوادث، أي توقهم إلى الاستقرار بعد مرحلة انتقالية عاصفة ومرتبكة ومتعثرة[1].

---

(1) اعتمدنا في هذا الفصل على استطلاع أجراه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في مصر وشارك المؤلف في وضع أسئلته. وبدأ المركز استطلاعات المؤشر العربي في مصر ميدانيًا في عام 2011 بعد الثورة مباشرة، وبالتحديد في الفترة بين 30 أيار/مايو و7 حزيران/يونيو 2011، من خلال مقابلات وجاهية مع عيّنة من 1200 مستجيب ومستجيبة. ونُفّذ الاستطلاع الثاني في الفترة بين 26 كانون الأول/ديسمبر 2012 و10 كانون الثاني/يناير 2013، وسيشار إلى نتائج هذا الاستطلاع بـ«استطلاع المؤشر العربي لعام 2012». وبلغت العينة في هذا الاستطلاع 1970 مستجيبًا ومستجيبة. وفي عام 2014، نُفّذ الاستطلاع في الفترة بين 18 آذار/مارس و22 أيار/مايو 2014 على عينة بلغت 2297 مستجيبًا ومستجيبة. كما نُفذ الاستطلاع في مصر في عام 2015 في الفترة بين 13 أيار/مايو و3 حزيران/يونيو 2015، وبلغت العينة 2400 مستجيب ومستجيبة.

اعتُمِدت العينة العنقودية الطبقة (في المستويات) المتعددة المراحل، المنتظمة والموزونة ذاتًا والمتناسبة مع الحجم في استطلاعات المؤشر العربي كلها. وجرى الأخذ في الاعتبار عند سحب العينة المستويات التالية: الحضر والريف، والتقسيمات الإدارية الرئيسة في مصر بحسب الوزن النسبي الخاصّ بكل مستوى من مستويات جميع سكان مصر؛ حيث يكون لكل فرد في مصر احتمالية متساوية في الظهور بالعينة، وبهامش خطأ يراوح بين ±2 و3 في المئة. وصُممت العينة بطريقة يُمكن من خلالها تحليل النتائج على أساس الأقاليم والمحافظات والتقسيمات الإدارية الرئيسة في مصر.

منذ عام 2011، أطلق المركز مشروع استطلاعات «المؤشر العربي»؛ وهو مشروع بحث ينفّذه المركز في البلدان العربية التي يتاح فيها تنفيذ الاستطلاع، يهدف إلى التعرف إلى اتجاهات الرأي العام العربي في المنطقة العربية تجاه مجموعة من الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسة؛ ومنها اتجاهات الرأي العام نحو قضايا الديمقراطية وقيم المواطنة والمساواة والمشاركة المدنية والسياسة. كما يتضمّن تقويم المواطنين أوضاعهم العامة، والأوضاع العامة لبلدانهم، وكذلك تقويمهم المؤسسات الرئيسة الرسمية في هذه البلدان، والوقوف على مدى الثقة بهذه المؤسسات، واتجاهات الرأي العام في شأن المحيط العربي، والصراع العربي - الإسرائيلي. للاطلاع على تقارير استطلاعات المؤشر العربي، انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.dohainstitute.org/content/a5eae4c9-cdad-4323-aa8d-81e4b8187985>.

الفصل العشرون

المواقف الدولية من المرحلة الانتقالية والانقلاب



أولًا: الموقف الأميركي من المرحلة الانتقالية في مصر بعد ثورة يناير

من يراقب المواقف الأميركية خلال الثورة المصرية كما عرضناها في الجزء الأول من هذا الكتاب، يستنتج أنها ركزت على عدم إغضاب الشارع المصري، مع أنها لم تطالب مبارك بالتنحي في بداية الأمر. وبيّنا طبيعة الانقسام الذي ساد في الإدارة في شأن التخلي عن حليف موثوق، وعدم اليقين في شأن البدائل. وعندما وجدت أن مطالب الشعب المصري تفوق قدرة النظام المصري على معالجتها، بدأ أوباما يطالب مبارك بالتنحي عن الحكم بشكل غير صريح في البداية، ثم صراحة. وكانت الولايات المتحدة على اتصال يومي بقيادة الجيش في مصر، بحسب التصريحات التي أدلى بها المتحدث باسم الخارجية الأميركية فيليب كراولي في 4 شباط/ فبراير 2011 في مؤتمر صحافي في مقر وزارة الخارجية الأميركية[1]. وبعد الثورة، تناقلت وسائل الإعلام في 24 شباط/ فبراير 2011 تصريحات وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون في سياق ردها على سؤال عن موقف الولايات المتحدة إذا فازت جماعة الإخوان المسلمين بالسلطة عبر انتخابات ديمقراطية، في مقابلة صحافية مع موقع مصراوي الإلكتروني، حين قالت: إن «أي حزب يلتزم بنبذ العنف ويلتزم بالديمقراطية، ويلتزم بحقوق كل المصريين أيًا كان يجب أن تكون لديه الفرصة للمنافسة على أصوات المصريين»[2]. قبل الثورة وقفت كلينتون ضد التخلي عن مبارك. ومن المبررات التي ساقتها احتمال وصول جماعة الإخوان إلى

---

(1) «تسلسل زمني: الأصداء وردود الفعل الدولية على أحداث مصر،» (بي بي سي عربي، 11/2/2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/8/2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/mobile/middleeast/2011/02/110203_egypt_reactions.shtml>.

(2) «كلينتون تلمح للقبول بـ «الإخوان» في الحكم،» الاتحاد (الإمارات)، 25/2/2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 18/8/2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alittihad.ae/details.php?id=18976&y=2011>.

الحكم. أما بعد الثورة فلم تعبّر عن موقف من جماعة الإخوان المسلمين بما هي جماعة الإخوان المسلمين، بل بموجب برنامجها السياسي وممارساتها العملية.

اكتشف الأميركيون أهمية الإسلام في الوعي الجمعي للمنطقة العربية وحياتها السياسية منذ الحرب الباردة. ذلك أن علمانية النظام الأميركي ليست معادية للدين، كما أن التدين بأنماطه المختلفة منتشر في المجتمع الأميركي. كما لم تشهد الولايات المتحدة صراعًا من النوع الذي عرفه الأوروبيون ضد الكنيسة والدين، بل توجهت العلمانية عمومًا نحو فكرة تحييد الدولة في الشأن الديني والقبول بالتعددية الدينية (داخل المسيحية نفسها بداية). وخلافًا لما يحدث في أوروبا، حيث يتمثل «خطر الهجرة الوافدة» في المسلمين، نجد أن هجرة السكان الناطقين بالإسبانية من أميركا اللاتينية هي «الخطر الوافد» في الولايات المتحدة[3].

بعد الجولة الأولى من الانتخابات البرلمانية في 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011، هنأت هيلاري كلينتون في بيان صحافي في اليوم التالي الشعب المصري بالانتخابات، على الرغم من فوز أغلبية إسلامية[4]. واتسم الموقف الأميركي على صعيد الخطاب السياسي من المتغيرات السياسية الداخلية المصرية، خلال فترة حكم المجلس العسكري، ومن الرئيس محمد مرسي بموقف إرضائي للقوى السياسية المصرية المختلفة، حيث ركزت بيانات المسؤولين الأميركيين وتصريحاتهم على خطاب عمومي في دعم التحول الديمقراطي، ونبذ العنف من الأطراف كلها[5].

---

(3) فواز جرجس، «الأمريكيون والإسلام السياسي: تأثير العوامل الداخلية فى صنع السياسة الخارجية الأمريكية،» في: إدمون غريب (وآخرون)، الوطن العربي فى السياسة الأمريكية، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ 22، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 167.

(4) «كلينتون: أهنئ الشعب المصري على البداية السلمية والناجحة للعملية الانتخابية،» (بوابة الأهرام، 29/ 11/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 22/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://gate.ahram.org.eg/NewsContent/13/97/143787/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%A7%D8%AD%D8%B2%D8%A7%D8%A8/%D9%83%D9%84%D9%8A%D9%86%D8%AA%D9%88%D9%86-%D8%A3%D9%87%D9%86%D8%A6-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%86.aspx>.

(5) يمكن الرجوع في ذلك إلى بيانات السفارة الأميركية في القاهرة التي كانت تعلق على الحوادث المحلية في مصر، وتنشر تصريحات المسؤولين الأميركيين. لوحظ أن أغلبية البيانات كانت =

ويمكن الاستدلال على ذلك من إشارات عدة. فمثلًا، عندما اتصل الرئيس الأميركي باراك أوباما ليهنئ الرئيس الجديد المنتخب، حرص على أن يتصل أيضًا بالمرشح الخاسر أحمد شفيق، لحثه على العمل على مواصلة عمله السياسي والعمل على توحيد الشعب المصر، ودعم التحول الديمقراطي[6]. كما تواصل الدبلوماسيون الأميركيون مع القوى السياسية المصرية كلها بموازاة اتصالهم بالرئاسة المصرية بعد فوز محمد مرسي. ويمكن ملاحظة ذلك خلال زيارة نائب وزير الخارجية الأميركي وليام بيرنز إلى القاهرة بين السادس والثامن من تموز/ يوليو 2012، وزيارة وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون إلى مصر في 14 تموز/ يوليو 2012 [7]. ومع تصاعد الاستقطاب الداخلي في مصر، بعد أزمة الإعلان الدستوري (تشرين الثاني/ نوفمبر 2012)[8]، وتصاعد الاحتجاجات في الشارع المصري (المؤيدة للرئيس مرسي

= تساوي بين الطرفين: الشباب الثوريين/ القوى الأمنية أو محتجين معارضين ضد الرئيس مرسي/ محتجين مؤيدين للرئيس مرسي. يمكن الاطلاع عليها على الموقع التالي لعام 2011: <http://egypt.usembassy.gov/ar/2011-press.html>.

والموقع التالي لعام 2012: <http://egypt.usembassy.gov/ar/2012-press.html>.

(6) «أوباما يتعهد بالعمل مع مرسي «على أساس الاحترام المتبادل»... ويحث شفيق على عدم اعتزال السياسة،» (بي بي سي عربي، 24/ 6/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2012/06/120624_egypt_mursi_reaction.shtml>.

(7) التقى بيرنز عددًا من القادة والسياسيين وممثلي المجتمع المدني المصريين، إضافة إلى الرئيس محمد مرسي. انظر: «زيارة نائب وزير الخارجية الأمريكية بيرنز لمصر،» (سفارة الولايات المتحدة الأميركية، القاهرة، 7 تموز/ يوليو 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://egypt.usembassy.gov/apr070712.html>.

زارت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون مصر، بعد فوز محمد مرسي في الانتخابات الرئاسية (حزيران/ يونيو 2012)، والتقت خلالها أيضًا عددًا من رموز المجتمع المدني المصري. وهدفت الزيارة إلى الحصول على تطمينات مصرية بالتزام معاهدة السلام مع إسرائيل. انظر: «هيلاري كلينتون في القاهرة للقاء الرئيس محمد مرسي: تدشن قنصلية بلادها بالإسكندرية غدًا ثم تزور بعدها إسرائيل،» (العربية نت، 14/ 7/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/articles/2012/07/14/226284.html>.

(8) نشرت السفارة الأميركية في مصر بيانًا مقتضبًا عن موقف الولايات المتحدة من إصدار مرسي الإعلان الدستوري في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 جاء فيه: «إن القرارات والإعلانات التي صدرت بتاريخ 22 نوفمبر [تشرين الثاني] تثير اهتمام كثير من المصريين والمجتمع الدولي. إن أحد طموحات الثورة هو ضمان عدم تركيز السلطة في يد شخص واحد أو مؤسسة واحدة. إن الفراغ الدستوري الحالي في مصر يمكن أن يحل فقط عن طريق إصدار دستور ينص على التوازن بين السلطات والرقابة فيما =

والمعارض له)، زار وزير الخارجية الأميركي الجديد جون كيري القاهرة في 2 آذار/ مارس 2012، والتقى قادة من المعارضة والأحزاب السياسية، قبل لقائه مرسي[9]، ومن ثم وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي، وعددًا من قادة منظمات المجتمع المدني. وركز في الزيارة على ضرورة تأليف حكومة وحدة وطنية في مصر[10]. ويندرج نص المكالمة الهاتفية التي أجراها أوباما مع مرسي في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2012 بعد أزمة الإعلان الدستوري[11] ضمن هذه المحاولة الأميركية لاتخاذ موقف وسطي بين الأطراف في مصر.

= بينها، ويحترم الحريات والحقوق الأساسية للأفراد، ويتماشى مع التزامات مصر الدولية. إننا ندعو إلى الهدوء ونحث جميع الأطراف على العمل معًا ونحث جميع المصريين على حل خلافاتهم في شأن تلك القضايا المهمة سلميًا، عن طريق الحوار الديمقراطي». يمكن الرجوع في ذلك إلى: «تعليق الولايات المتحدة على قرارات الرئيس مرسي الصادرة يوم 22 نوفمبر» (سفارة الولايات المتحدة الأميركية، القاهرة، 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/8/2015، على الموقع الإلكتروني: <http://egypt.usembassy.gov/apr112312.html>.

(9) التقى كيري شخصيات معارضة قبل مرسي، بسبب اتهام المعارضة المصرية الولايات المتحدة بأنها منحازة إلى الرئيس المصري، ورفض بعض قادة المعارضة (محمد البرادعي وحمدين صباحي وآخرون) الاجتماع إليه. انظر: «كيري يدعو في مصر لتوافق بين القوى السياسية بشأن قرض صندوق النقد الدولي،» (بي بي سي عربي، 2/ 3/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/03/130302_egypt_position_kerry>.

(10) «وزير الخارجية الأمريكي يصل القاهرة.. وتشكيل «حكومة إنقاذ» يتصدر أجندته،» الشروق، 2/ 3/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=02032013&id=9dea3267-a9e8-4718-ac4e-560b18a7d013>.

كما التقى كيري وفدًا من رجال الأعمال المصريين والأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي، انظر: ««كيري» يلتقي مرسي و«عمرو» ويجتمع بقوى سياسية بالقاهرة في أول زيارة خارجية له،» المصري اليوم، 2/ 3/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/291974>.

(11) أعرب أوباما عن قلقه العميق لسقوط قتلى وجرحى من المتظاهرين في مصر. وأكد أن على القادة السياسيين في مصر أن يوضحوا لمؤيديهم أن العنف غير مقبول. ورحب بدعوة مرسي إلى الحوار مع المعارضة، لكنه شدد على أن هذا الحوار يجب أن يحدث من دون شروط مسبقة. وأشار إلى أن الولايات المتحدة حثت أيضًا زعماء المعارضة على المشاركة في هذا الحوار من دون شروط مسبقة. وأكد أوباما استمرار دعم الولايات المتحدة للشعب المصري وانتقاله إلى ديمقراطية تحترم حقوق جميع المصريين. وأكد أن على القادة المصريين من الأطياف السياسية كلها تنحية خلافاتهم جانبًا، والتوصل معًا إلى اتفاق على المسار الذي سيدفع مصر إلى الأمام. يمكن الرجوع في ذلك إلى: «قراءة في مكالمة الرئيس أوباما الهاتفية مع الرئيس المصري مرسي،» (سفارة الولايات المتحدة الأمريكية، القاهرة، 7 =

يمكن إجمال الموقف الأميركي من المرحلة الانتقالية خلال رئاسة مرسي بتصريحات للرئيس الأميركي باراك أوباما، في مقابلة له مع تلفزيون تيليموندو في أيلول/ سبتمبر 2012، بعد هجمات على مقري السفارة الأميركية في مصر وليبيا، في عقب قضية الفيلم المسيء للدين الإسلامي: «الولايات المتحدة لا تعتبر الحكومة التي يتزعمها إسلاميون في مصر حليفًا ولا عدوًا»[12]، الأمر الذي يعني تراجعًا جوهريًا في العلاقة مع الحكومة المصرية؛ إذ كانت الإدارات الأميركية المتعاقبة تعدّ حكومة مبارك حليفة للولايات المتحدة.

1- المساعدات الاقتصادية والعسكرية بعد الثورة

قررت الحكومة الأميركية في نهاية عام 2011 تأسيس صندوق أميركي، لمنح مصر والأردن وتونس معونات اقتصادية إضافية، لتحسين المستوى الاقتصادي، للدفع بتطوير عملية التحول الديمقراطي. وفي ما يخص مصر، أقرت الحكومة الأميركية تشكيل «الصندوق المصري الأميركي للمشاريع» الذي وافق عليه الكونغرس في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012. هدف الصندوق إلى تطوير القطاع الخاص، ولا سيما مجال الزراعة من خلال مشروعات صغيرة ومتوسطة وقروض ومساعدات تقنية. وخصصت الحكومة الأميركية لذلك في عام 2012 مبلغًا قدره 60 مليون دولار[13]. لكن الكونغرس الأميركي جمد الأموال المخصصة لعمل

= كانون الأول/ ديسمبر 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http:// egypt.usembassy.gov/apr120712.html>.

(12) «أوباما: مصر ليست عدوًا ولا حليفًا،» (رويترز عربي، 13/ 9/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE88C 0BX20120913?sp=true>.

(13) شراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، ترسل بموجبها أموال الاستثمارات من الحكومة الأميركية، وبالتحديد من وزارة المالية، في فرصة لاستثمار أموال دافع الضرائب الأميركي، في مشروعات صغيرة ومتوسطة في دول أجنبية في مقابل حصص وأسهم تدر أرباحًا بعد عقد من الزمن، وفي الوقت نفسه تدعم اقتصاد هذه الدول التي تمر بمراحل انتقالية في شكل من أشكال الدعم الأجنبي أو المساعدات الاقتصادية الخارجية للولايات المتحدة. ضم المجلس 3 أعضاء مصريين و3 أعضاء يحملون الجنسيتين المصرية والأميركية، إضافة إلى 3 أعضاء أميركيين. ورئس الصندوق الأميركي جيمس هارمون. انظر: محمد السعدني ولبنى صلاح الدين، «رئيس صندوق المشاريع «المصري - الأمريكي»: الاستثمار في مصر «فرصة ذهبية» (حوار)،» المصري اليوم، 25/ 3/ 2013، تم =

الصندوق، بعد عزل الجيش المصري محمد مرسي، ثم عاود رفع تجميدها في كانون الأول/ ديسمبر 2013، مع إقرار مسودة جديدة للدستور المصري والتصويت عليها. رفعت لجنة من داخل الكونغرس الأميركي في عام 2015 تقريرًا لتقويم هذه المساعدات الاقتصادية المخصصة من الصندوق المصري الأميركي. وأفادت أنه لم يحدث استثمار حقيقيٌ لهذه المبالغ في مصر، ولم تحقق النتائج المرجوّة منها[14].

استمر الكونغرس الأميركي في إقرار المعونة الاقتصادية لمصر بقيمة 250 مليون دولار من كل موازنة سنوية في عامي 2012 و2013[15]، بينما خصص مساعدات اقتصادية لمصر بقيمة 200 مليون دولار من موازنة عام 2014، لكنه خفضها في عام 2015 إلى 150 مليون دولار. وتطالب الإدارة الأميركية بالحفاظ على ذات المبلغ (150 مليون دولار)[16] من موازنة عام 2016[17]. لكن ثمة أصوات في الكونغرس الأميركي بقيت تطالب بتجميد المساعدات الاقتصادية أو خفضها، مع تعدد الأزمات السياسية الداخلية في مصر خلال فترة حكم المجلس العسكري ورئاسة مرسي، وبعد الانقلاب عليه. لكن لم يستجب لها في أي حال من الأحوال[18]. لم تخصص الولايات المتحدة أموالًا لدعم التحول الديمقراطي

= الاطلاع عليه بتاريخ 26/ 7/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/298075>.

(14) Jeremy M. Sharp, «Egypt: Background and U.S. Relations,» (CRS Report, Congressional Research Service, 24 July 2015), p. 21, Retrieved on 9/3/2015, from the Web: <https://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RL33003.pdf>.

(15) المصدر نفسه، ص 20.

(16) احتلت مصر في المرتبة الثامنة في المساعدات الأميركية لدول العالم في ميزانية عام 2015 بعد أفغانستان وباكستان والسلطة الفلسطينية (ترد في التقرير الضفة الغربية وغزة) والأردن وجنوب السودان وأوكرانيا والمعارضة السورية.

(17) Sharp, p. 20.

(18) من الأمثلة على ذلك قضية تمويل الولايات المتحدة منظمات أهلية أجنبية عاملة في القاهرة، حيث اعتقلت السلطات المصرية ناشطين من مصر والولايات المتحدة وجنسيات أخرى في 29 كانون الأول/ ديسمبر 2011، يعملون في المعهد الديمقراطي الوطني والمعهد الجمهوري الدولي والمركز الدولي الأميركي للصحافيين ومنظمات أخرى، منها منظمة ألمانية. لكن الأزمة انتهت مع إلغاء القضاء المصري قرار منع السفر عن المتهمين في القضية. انظر: «الوفد الأمريكي متفائل بحل أزمة "الجمعيات" مع مصر» (سي إن إن العربية، 16/ 3/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 7/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.arabic.cnn.com/2012/egypt.2011/2/20/NGOs.egypt/index.html>. =

في المرحلة الانتقالية، أو دعم الحكومة المنتخبة. وبقي الدعم المالي أقل مما كان في عهد مبارك. ولاحقًا، كان للوبي الإسرائيلي والدبلوماسية الإسرائيلية مباشرة دور أساسي في حث الولايات المتحدة على عدم التعامل مع حكم عبد الفتاح السيسي كانقلاب عسكري، وعدم محاصرته.

أما المساعدات العسكرية لمصر فلم تتغير في طبيعتها بعد ثورة 25 يناير، وبقيت كما هي كمًا ونوعًا. واستمرت الولايات المتحدة الأميركية في تقديم المعونة العسكرية السنوية بمبلغها الثابت المعتاد (1.3 مليار دولار)[19].

2- الانقلاب العسكري: 3 تموز/ يوليو 2013

تصاعد الاحتقان بين القوى السياسية المصرية على خلفية التنافس على السلطة والحكم، الذي اتخذ شكل استقطاب ديني - علماني، بدلًا من الاتفاق على مبادئ الانتقال إلى نظام سياسي ديمقراطي. فشهدت الميادين والجامعات المصرية بشكل شبه يومي تظاهرات واحتجاجات من القوى السياسية المصرية المختلفة. ولم يتحرك الجيش المصري لوقف هذا الصراع، متخذًا في العلن موقفًا محايدًا. لكنه كان يستعد في دوائره المغلقة لاستعادة السلطة، فأعلم وزير الدفاع المصري عبد الفتاح السيسي مسؤولًا عسكريًا أميركيًا كبيرًا في شهر آذار/ مارس 2013 في مقر وزارة الدفاع المصرية أن «حكم الإخوان في مصر قد انتهى»[20].

= انظر أيضًا: «مصر تلغي حظر سفر المتهمين بقضية التمويل الأجنبي،» (سي إن إن العربية، 30/ 3/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.arabic.cnn.com/2012/egypt.2011/2/29/egypt.court_stepaside/index.html>.

(19) Sharp, pp. 16-18.

(20) برزت هذه التصريحات في الحوار التلفزيوني الذي أجراه السيسي مع الإعلاميين لميس الحديدي وإبراهيم عيسى، في بث مشترك على قناة سي بي سي في برنامج «مصر تنتخب الرئيس» وقناة أون تي في في برنامج «الطريق إلى الاتحادية» في جزءين على مدار يومين متتاليين (6 و7 أيار/ مايو 2014). يمكن الاطلاع على تلك التصريحات في: «أول لقاء تلفزيوني مع مرشح الرئاسة عبد الفتاح السيسي،» (قناة أون تي في)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 12/ 8/ 2015، لمشاهدة المقابلة على الموقع الإلكتروني: <http://ontveg.com/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%B3%D9%8A-%D8%B6%D9%8A%D9%81-%D8%A5%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85-%D8%B9%D9%8A%D8%B3%D9%89-%D9%88%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF>.

وازداد تركيز العلاقات المصرية - الأميركية في هذه المرحلة على الجانب العسكري، فنقل ملف الأزمة المصرية إلى مسؤوليات وزير الدفاع الأميركي تشاك هاغل، الذي أصبح القناة الأهم في التواصل مع حكام مصر خلال هذه المرحلة[21]. فزار هاغل القاهرة في 24 نيسان/ أبريل 2013، والتقى السيسي وناقش معه حسبما نُشر قضايا مكافحة الإرهاب ومكافحة التهريب في منطقة سيناء بالتحديد، ومراحل التحول الديمقراطي في مصر. ومن ثم التقى الرئيس المصري محمد مرسي[22].

أيدت الولايات المتحدة الأميركية احتجاجات 30 حزيران/ يونيو 2013، لكنها بقيت تدعو إلى الحوار البنّاء بين القوى المصرية[23]. ففي مؤتمر صحافي للرئيس الأميركي باراك أوباما مع رئيس جنوب أفريقيا في 29 حزيران/ يونيو 2013 أوضح أن الولايات المتحدة «لا تتخذ موقفًا إلى جانب أي من الطرفين، سواء الحكومة أم المعارضة، في مصر»[24]. وكذلك علق الرئيس الأميركي على احتجاجات 30 حزيران/ يونيو، خلال لقائه الرئيس التنزاني جاكايا كيكويتي في 1 تموز/ يوليو 2013 «الرئيس محمد مرسي هو رئيس منتخب، لكن على حكومة مرسي الآن احترام المعارضة وجماعات الأقليات». وأضاف «الديمقراطية ليست إجراء الانتخابات فحسب، وإنما هي كيفية التعامل مع المعارضة، والتعامل مع الأصوات المعارضة، وعلى الرغم من أن السيد مرسي انتُخب ديمقراطيًا، فإن هناك

---

(21) محمد المنشاوي، «واشنطن والقاهرة: من ثورة يناير إلى انتخاب السيسي واقع المصالح وأوهام التغيير»، ورقة بحثية قدمها في مؤتمر «العرب والولايات المتحدة الأميركية: المصالح والمخاوف والاهتمامات في بيئة متغيرة» الذي عقده المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة 14-16 حزيران/ يونيو 2014. والورقة قيد النشر في كتاب يصدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

(22) «وزير الدفاع الأميركي يلتقي مرسي والسيسي،» (وكالة الأناضول للأنباء، 24/ 4/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 16/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aa.com.tr/ar/world/166525>.

(23) «بوابة الأهرام ترصد موقف واشنطن من مظاهرات 30 يونيو.. متى تنتهي الشراكة مع الإخوان وتوقيت تدخل الجيش؟،» (بوابة الأهرام، 30/ 6/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 16/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/News/365756.aspx>.

(24) «أوباما: نراقب تطورات مصر بقلق بالغ،» (سي إن إن العربية، 29/ 7/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 16/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.arabic.cnn.com/2013/middle_east/6/29/obama.egypt/index.html>.

المزيد الذي يتعين القيام به لاستحداث الأوضاع التي تؤكد للجميع أن أصواتهم مسموعة، وأن الحكومة تستجيب لهم وتمثلهم حقًا»[25]. وفي اليوم ذاته، كشف المتحدث باسم الخارجية الأميركية خلال مؤتمر صحافي للخارجية الأميركية عن اتصالات يجريها وزير الخارجية الأميركي جون كيري مع رموز من المعارضة المصرية (عمرو موسى ومحمد البرادعي). وأوضح أن «الإدارة الأميركية على اتصال دائم مع الجيش والحكومة المصرية، ونتعامل مع الرئيس مرسي، باعتباره الرئيس المنتخب لمصر». لكنه رفض التعليق على إعطاء الجيش المصري مهلة 48 ساعة للقوى المصرية لحل خلافاتها[26].

أجرى الرئيس الأميركي في مساء الأول من تموز/ يوليو 2013 مكالمة هاتفية مع الرئيس المصري، لم يتخذ فيها موقفًا واضحًا من الأزمة المصرية، حيث أكد لمرسي أن الولايات المتحدة ملتزمة العملية الديمقراطية، لكنها غير منحازة لأي طرف من الأطراف السياسية[27]. بينما نُقِل عن مصادر أميركية غير رسمية

---

(25) حدد أوباما أولويات الولايات المتحدة في مصر في هذا اليوم بحماية السفارة الأميركية في القاهرة؛ وهو ما اعتبره الأمر الأهم بالنسبة إلى الولايات المتحدة. يمكن الرجوع في ذلك إلى: White House, Office of the Press Secretary, «Remarks by President Obama and President Kikwete of Tanzania at Joint Press Conference,» (1 July 2013), Retrieved on 16/8/2015, from the Web: <https://www.whitehouse.gov/the-press-office/2013/07/01/remarks-president-obama-and-president-kikwete-tanzania-joint-press-confe>.

(26) هبة القدسي، «أوباما: مرسي هو الرئيس المنتخب ولن نختار لمصر رئيسها: المتحدث باسم الخارجية الأميركية: نتواصل مع الجيش والحكومة المصرية ولا نعلق على بيان الجيش،» الشرق الأوسط، 2/ 7/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 16/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12635&article=734721#.VdBaRtySylU>.

(27) نشرت السفارة الأميركية في مصر مقتطفات من نص المكالمة، جاء فيها: قال الرئيس أوباما للرئيس مرسي إن الولايات المتحدة ملتزمة العملية الديمقراطية في مصر، وإنها لا تدعم أي حزب واحد أو مجموعة. وشدد على أن الديمقراطية هي أكثر من مجرد انتخابات، بل هي أيضًا ضمان أن تكون أصوات جميع المصريين مسموعة وممثلة من قبل حكومتهم، وذلك يتضمن العديد من المصريين الذين يتظاهرون في جميع أنحاء البلاد. شجع الرئيس أوباما الرئيس مرسي على اتخاذ خطوات لإظهار استجابته لمخاوفهم، وأكد أن الأزمة الحالية لا يمكن حلها إلا من خلال العملية السياسية. كما أكد الرئيس أوباما ما قاله منذ قيام الثورة، وهو أن المصريين وحدهم يستطيعون أن يقرروا ما الذي يحدد مستقبلهم. كما أكد الرئيس أوباما على قلقه العميق إزاء العنف خلال المظاهرات، وخصوصًا الاعتداءات الجنسية ضد المواطنات. وكرر اعتقاده أنه على جميع المتظاهرين أن يقوموا بالتعبير عن أنفسهم بشكل سلمي، وحث الرئيس مرسي على أن يوضح لأنصاره أن جميع أشكال العنف غير مقبولة. وأخيرًا، =

تحذيرات للرئيس الأميركي للجيش المصري من إقدامه على انقلاب عسكري، حتى تستمر الولايات المتحدة في تقديم المعونات العسكرية إلى مصر[28]. أما وزير الدفاع الأميركي تشاك هاغل، فأجرى مكالمتين هاتفيتين مع وزير الدفاع المصري عبد الفتاح السيسي خلال يومين فقط، إحداهما قبل ساعات قليلة من الانقلاب، لم يكشف عن تفصيلاتها[29].

أصدر الرئيس الأميركي بيانًا مقتضبًا بعد الانقلاب العسكري، دعا فيه الأطراف المصرية إلى نبذ العنف، والعمل على عقد انتخابات سريعة لحكومة جديدة مدنية في مصر، وأعرب عن «قلقه العميق» من قرار الجيش المصري عزل محمد مرسي. لكنه طالبه بحماية حقوق المصريين. كما جاء في البيان أنه ينبغي أن تُسمع «أصوات كل الذين شاركوا في المظاهرات مع أو ضد مرسي»[30]. وألمح إلى ضرورة دراسة خطوة الجيش المصري في ما إذا كانت تعتبر انقلابًا عسكريًا وما يستدعيه ذلك[31].

انقسم المسؤولون الأميركيون في موقفهم من عزل مرسي، بين مؤيد يعتبره ثورة شعبية على غرار ثورة 25 يناير أو معارض يعتبره انقلابًا عسكريًا. ولم يأخذ

= نوّه الرئيس أوباما بالتزامه بسلامة الدبلوماسيين الأميركيين والمواطنين في مصر، وشدد على توقعاته بمواصلة الحكومة المصرية في حماية الموظفين والمنشآت الدبلوماسية الأميركية. انظر: «ملخص مكالمة الرئيس أوباما مع الرئيس مرسي من مصر،» (سفارة الولايات المتحدة الأمريكية، القاهرة، 2 تموز/ يوليو 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 16/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://egypt.usembassy.gov/apr07022013.html>.

(28) نقلت المصادر ذاتها عن السفيرة الأميركية في القاهرة آن باترسون، ومسؤولين آخرين في الخارجية الأميركية، أن المطالب التي يرفعها المصريون في احتجاجاتهم، تتطابق إلى حد كبير مع الإصلاحات التي تطالب بها واشنطن وحلفاؤها منذ أسابيع. انظر: «أوباما يحذر الجيش من «الانقلاب» على مرسي،» (سي إن إن العربية، 2 تموز/ يوليو 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 16/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.arabic.cnn.com/2013/middle_east/7/2/obama.morsy>.

(29) محمد المنشاوي، أمريكا والثورة المصرية من 25 يناير إلى ما بعد 3 يولية: شهادة من واشنطن (القاهرة: دار الشروق، 2014)، ص 309.

(30) «عزل مرسي: «قلق» غربي و«ترحيب» سعودي وسوري،» (بي بي سي عربي، 4/ 7/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 16/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/07/130703_egypt_crisis_hague_assad>.

(31) المنشاوي، أمريكا والثورة المصرية، ص 310-311.

الموقف من الانقلاب طابعًا حزبيًا لا في وسائل الإعلام ولا بين الدبلوماسيين والمسؤولين الأميركيين[32]. أصدرت لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس، باسم رئيسها الجمهوري إد رويس، والعضو الديمقراطي إليوت إنجل، في 5 تموز/ يوليو 2013 بيانًا عن الأوضاع في مصر، اعتبر أن جماعة الإخوان أخفقت في فهم الديمقراطية بشكل حقيقي، وطالب الجيش والحكومة الانتقالية بالبرهنة على نيتيهما تجاه التحول الديمقراطي، وإشراك قطاع عريض من الشعب في عملية كتابة الدستور، كما دعا الفصائل السياسية في مصر إلى نبذ العنف. وفي حين لم يعتبر ما حدث في مصر انقلابًا، اعتبره تطورًا إيجابيًا تجاه الديمقراطية، ولم يذكر شيئًا عن وقف المعونة أو معاودة النظر فيها[33]. أما الفريق الآخر من الأميركيين المعارضين الانقلاب، فقدّم اقتراحًا في الكونغرس الأميركي لإيقاف المعونة العسكرية لمصر، وأخفقت أول محاولة لوقف المساعدات من مجلس الشيوخ (قدم الاقتراح السيناتور الجمهوري راند بول) في 31 تموز/ يوليو 2013 بأغلبية 86 صوتًا في مقابل 13 صوتًا[34]، بعد أن أرسلت منظمة إيباك الصهيونية خطابات إلى كل أعضاء الكونغرس، تعارض اقتراح وقف الدعم أو خفضه، لأن ذلك سيؤدي إلى مزيد من تفاقم حالة عدم الاستقرار في مصر، ويهدد المصالح المهمة للولايات المتحدة وأمن إسرائيل[35].

استمر التواصل العسكري الأميركي - المصري على المستوى الدبلوماسي في محاولة من الولايات المتحدة تأليف حكومة وحدة وطنية، إضافة إلى وقف التصعيد الميداني في الشوارع المصرية. في هذا الصدد زار نائب وزير الخارجية الأميركي وليام بيرنز القاهرة في منتصف تموز/ يوليو وفي الثاني من آب/ أغسطس

---

(32) لمزيد من التفصيل، انظر: المصدر نفسه، ص 305-338.

(33) «أمريكا و30 يونيو: خطوة للأمام.. خطوتان للخلف،» (الأهرام الجديد الكندي، 30/ 6/ 2014)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 16/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram-canada.com/20187#.VdDbeNySylU>.

(34) «Senate Rejects Rand Paul-Backed Plan to End Egypt Aid,» (CNN, 31/7/2013), Retrieved on 17/8/2015, from the Web: <http://politicalticker.blogs.cnn.com/2013/07/31/senate-rejects-rand-paul-backed-plan-to-end-egypt-aid/>.

(35) «AIPAC Opposes Cuts in Egypt Aid,» (Jewish Telegraphic Agency (JTA), 1/8/2013), Retrieved on 17/8/2015, from the Web: <http://www.jta.org/2013/08/01/news-opinion/politics/aipac-in-senate-letter-opposes-cuts-in-egypt-aid>.

(2013)[36]، بينما استمر التنسيق العسكري بين وزيري الدفاع، حتى وصل عدد المكالمات الهاتفية بينهما إلى 30 مكالمة بين 3 تموز/ يوليو 2013 (الانقلاب) وحتى 19 كانون الأول/ ديسمبر 2013 (يوم وجه القضاء المصري تهمة التخابر ضد مرسي)[37]. لكن هذا كله لم يمنع قوات الأمن والجيش المصريين من فض اعتصامي ميدان رابعة العدوية وميدان النهضة في مذبحة مروعة. ولم تتخذ الولايات المتحدة الأميركية أي خطوات في شأن هذه الجرائم، حيث علق الرئيس الأميركي على هذه المذبحة في 15 آب/ أغسطس 2013 خلال عطلته الصيفية بالقول إن الولايات المتحدة تدين بقوة «الخطوات التي اتخذتها الحكومة المصرية ضد المدنيين»، ودعا السلطات في مصر إلى احترام الحقوق العالمية للإنسان وإلغاء حال الطوارئ، والبدء في حوار شامل، وكرر حياد بلاده تجاه ما يحدث في مصر، وقال: «نحن لسنا طرفًا في ما يحصل في مصر»، مشيرًا إلى أن كلا الطرفين يتهم أميركا بدعم الآخر. لكنه أعلن تعليق المناورات العسكرية المشتركة (النجم الساطع)[38] التي كانت متوقفة في الحقيقة منذ بدء الثورات العربية في عام 2011، بسبب تردي الأوضاع الأمنية في منطقة الشرق الأوسط[39].

تنص القوانين الأميركية والتشريعات البرلمانية على وجوب قطع الولايات المتحدة الأميركية المساعدات العسكرية عن أي جيش ينفذ انقلابًا عسكريًا على رئيس مدني منتخب ديمقراطيًا. لذلك تفادى المسؤولون الأميركيون استخدام

(36) «وصول وليام بيرنز نائب وزير الخارجية الأميركي إلى مصر،» صحيفة الشعب اليومية أونلاين (الصينية)، 3/ 8/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 18/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://arabic.people.com.cn/31662/8351638.html>.

(37) المنشاوي، أمريكا والثورة المصرية، ص 350.

(38) «أوباما يدين الأحداث بمصر ويلغي المناورات المشتركة،» (الجزيرة نت، 15/ 8/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 18/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/international/2013/8/15/%D8%A3%D9%88%D8%A8%D8%A7%D9%85%D8%A7-%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D8%AF%D8%A7%D8%AB-%D8%A8%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%88%D9%8A%D9%84%D8%BA%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%AA%D8%B1%D9%83%D8%A9>.

(39) جلعاد وانيج وأريك تراجر، «إعادة «النجم الساطع»،» (معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، 21 آب/ أغسطس 2015)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/bring-back-bright-star>.

لفظة انقلاب في وصف إقالة محمد مرسي من منصبة رئيسًا لمصر، على الرغم من انتقاداتهم المتكررة تصرفات الجيش المصري وأوضاع حقوق الإنسان في مصر[40]. غير أن تمادي القوات الأمنية والعسكرية في قمع التظاهرات والاحتجاجات في الشوارع المصرية، واعتقال الناشطين السياسيين، إسلاميين وغير إسلاميين، دفع الحكومة الأميركية في آب/ أغسطس 2013 إلى تعليق بنود رئيسة من المساعدات العسكرية، مثل تسليم طائرات أف 16 ومروحيات أباتشي ودبابات[41]. لكنها ما لبثت أن رفعت تجميدها هذه المساعدات في آذار/ مارس 2015، على الرغم من تردي أوضاع حقوق الإنسان في مصر[42].

لم يمنع استمرار القوى الأمنية والعسكرية في قمع الاحتجاجات في الشوارع المصرية من زيارة وزير الخارجية الأميركي جون كيري إلى القاهرة في 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013[43]، وإدلائه بتصريحات صحافية في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013 في واشنطن، اعتبر فيها أن جماعة الإخوان المسلمين سرقوا ثورة شباب 25 يناير، وأن الجيش المصري تحرك لاستعادة

---

(40) Dan Merica, «Obama: U.S. aid to Egypt no Longer 'Business as Usual',» (CNN, 23/8/2013), Retrieved on 17/8/2015, from the Web: <http://politicalticker.blogs.cnn.com/2013/08/23/obama-u-s-aid-to-egypt-no-longer-business-as-usual/>.

(41) «واشنطن تعلق مساعدات عسكرية واقتصادية لمصر،» (الجزيرة نت، 10/ 10/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2013/10/10/%D9%88%D8%A7%D8%B4%D9%86%D8%B7%D9%86-%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%82-%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1>.

(42) «أوباما يلغي تجميد المساعدات العسكرية لمصر،» (رويترز عربي، 31/ 3/ 2015)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKBN0MR2H120150331?sp=true>.

(43) «محللون: تقارب القاهرة مع موسكو يعجل زيارة كيري للقاهرة: الخارجية المصرية تنفي وجود علاقة بين حضور كيري ومحاكمة مرسي،» (العربية نت، 2/ 11/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 18/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/2013/11/02/%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%84%D9%88%D9%86-%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9-%D9%85%D8%B9-%D9%85%D9%88%D8%B3%D9%83%D9%88-%D9%8A%D8%B9%D8%AC%D9%84-%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D9%83%D9%8A%D8%B1%D9%8A-%D9%84%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9.html>.

الديمقراطية في مصر[44]. وعادت العلاقات إلى مسارها التقليدي كما كانت عليه قبل ثورة 25 يناير، حين التقى باراك أوباما بعبد الفتاح السيسي في 25 أيلول/ سبتمبر 2014 على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة. كان هذا أول اجتماع بين رئيس أميركي ومصري منذ لقاء باراك أوباما وحسني مبارك في عام 2010. فعلى الرغم من طلب مرسي مقابلة الرئيس الأميركي في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2012، فإن اللقاء لم يحدث[45]. كما أضاف الكونغرس الأميركي في كانون الأول/ ديسمبر 2014، صياغة جديدة للقانون الذي ينظم المساعدات العسكرية لمصر، سمح بموجبه لكيري بالتنازل عن شهادة الديمقراطية المطلوبة، إذا كان هذا في مصلحة الأمن القومي الأميركي[46]. وهي صلاحيات منحها الكونغرس الأميركي لوزيرة الخارجية السابقة كوندوليزا رايس في عام 2008.

إجمالًا، يمكن القول إن الولايات المتحدة لم تكترث بالمتغيرات الداخلية في مصر، إلا إذا كان لها تأثير في بنية النظام الإقليمي، وتهديد المصالح الأميركية والإسرائيلية، أي إنها اهتمت بها بقدر في المسائل الاستراتيجية التي تهمها. فالمتغيرات الداخلية المصرية لم تكن قضية في ذاتها، ولم تكن خاضعة لاعتبارات قيمية تشكل مبادئ في ذاتها أيضًا. وتساير الولايات المتحدة الجيش المصري في سياساته الداخلية، وإن وجهت إليه نقدًا على المستوى الدبلوماسي.

حافظت الولايات المتحدة الأميركية خلال المرحلة الانتقالية بعد الثورة المصرية على علاقات متباينة مع القوى السياسية المصرية، لكنها حافظت على الطابع الاستراتيجي للعلاقة مع الجيش المصري. فحليفها الاستراتيجي ليس قوة

---

(44) «كيري: الجيش المصري أعاد الديموقراطية والإخوان سرقوا الثورة،» (قناة الحرة، 20/ 11/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 18/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alhurra.com/content/muslim-brotherhood-john-kerry/237438.html#ixzz3j72pz192>.

(45) محمد المنشاوي، «خلفيات لقاء السيسي وأوباما،» الشروق، 26/ 9/ 2014، تم الاطلاع عليه بتاريخ 18/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=26092014&id=1f442dea-ef6a-4bf1-a176-932e773ab613>.

(46) «التقرير العالمي 2015: مصر، أحداث عام 2014،» (هيومن رايتس ووتش)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 16/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.hrw.org/ar/world-report/2015/country-chapters/268120>.

ليبرالية مصرية، وبالتأكيد ليس قوة إسلامية، بل الجيش. ويُستدل على ذلك بثبات المعونات العسكرية لمصر بأشكالها المختلفة في المراحل الانتقالية كلها، على الرغم من الخفض المستمر للمعونات الاقتصادية، كما هو مبيّن أعلاه، إضافة إلى نقل الحوار المصري - الأميركي من مستواه السياسي إلى المستوى العسكري بين القيادة العسكرية في كلا البلدين، على أعلى المستويات بشكل شبه يومي، لتدارس الأوضاع المصرية الداخلية وتداعياتها على الأمن الإقليمي. ولم تتخذ الولايات المتحدة الأميركية أي خطوات فعلية لمنع الانقلاب على رئيس مدني منتخب، على الرغم من معرفتها به قبل وقوعه، باستثناء الخطابات الإنشائية الداعية إلى الحوار السياسي بين القوى السياسية. واستمرت بهذه السياسة حتى بعد عزل مرسي وقمع الحريات والتظاهرات في مصر، ووافقت في النهاية على الخطوات التي اتخذها الجيش المصري.

توافق الموقف الأميركي مع الجيش المصري في الخطاب الإنشائي الذي دعا إلى توافق القوى السياسية في ما بينها في المرحلة الانتقالية بعد ثورة 25 يناير، في حين واصل الجيش المصري والإدارة الأميركية شراكتهما الاستراتيجية المستمرة منذ معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية في عام 1979، التي رسمت محددات السياسة في مصر. فعاد الجيش المصري لتسلم السلطة في مصر، بعد إطاحة أول رئيس مدني منتخب. واستمرت الولايات المتحدة في ضمان مصالحها بمواصلة ضمان أمن إسرائيل من خلال الاستمرار في حصار غزة وتدمير أنفاقها، إضافة إلى الحد من نفوذ الحركات الإسلامية الجهادية المتطرفة في سيناء وعلى الحدود الليبية - المصرية، وقضايا أخرى تخص أمن خليج عدن، وبنية النظام الإقليمي برمته.

ثانيًا: العلاقات الأوروبية - المصرية بعد ثورة 25 يناير

أدرك صناع السياسات في الاتحاد الأوروبي عدم جدوى محاولة الوقوف في وجه موجة التغيير، فسعوا إلى إعادة تنظيم موقفهم وتكييفه مع مطالب المحتجين المصريين بالحرية والديمقراطية والتغيير. فزارت مسؤولة العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي كاثرين آشتون القاهرة مرتين: **الأولى** في 22 شباط/ فبراير 2011، لمناقشة قرار قبول وزراء مالية الاتحاد الأوروبي دراسة تجميد أموال كبار

الشخصيات في نظام حسني مبارك[47]. والثانية في 18 حزيران/ يونيو 2011[48]. والتقت في خلالهما رئيس الوزراء ووزيري الخارجية والمالية وممثلي أحزاب المعارضة ومنظمات أهلية والشباب، إضافة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية. وطالبت الحكومة المصرية بتنفيذ التزاماتها رفع حال الطوارئ، وتقديم جدول زمني واضح وخطوات للإصلاح الدستوري[49]. كما أرسل رئيس المفوضية خوسيه مانويل باروسو رسالة إلى الشعب المصري قبل زيارته إلى القاهرة في 14 تموز/ يوليو 2011، جاء فيها: «إن الاتحاد الأوروبي ومصر الجديدة شركاء من أجل الحرية. تقف أوروبا جنبًا إلى جنب مع المتظاهرين في ميدان التحرير، وفي المنطقة بأكملها»[50]. والتقى باروسو خلال الزيارة رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة محمد حسين طنطاوي[51]، إضافة إلى ممثلين عن المنظمات غير الحكومية ومفتي الجمهورية علي جمعة والبابا شنودة، بابا الكنيسة القبطية[52].

أصدرت المفوضية الأوروبية تقريرًا عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل سياسة الجوار الأوروبية بين الاتحاد الأوروبي ومصر عن عام 2011. وأشار التقرير إلى أن فترة حكم المجلس العسكري حققت القليل من التقدم في مجال

---

(47) «مصر: آشتون تزور القاهرة ومنع مسؤولين سابقين من السفر،» (بي بي سي عربي، 16/ 2/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/02/110216_egypt_eu_visit.shtml>.

(48) «آشتون في القاهرة والعربي إلى أوروبا،» الاتحاد، 19/ 6/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alittihad.ae/details.php?id=58720&y=2011>.

(49) «تصريحات الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي كاثرين آشتون في ختام زيارتها لمصر،» (وفد الاتحاد الأوروبي في جمهورية مصر العربية، [د. ت.])، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://eeas.europa.eu/delegations/egypt/press_corner/all_news/news/2011/20110223_1_ar.htm>.

(50) «زيارة رئيس المفوضية الأوروبية خوسيه مانويل باروسو 14 يوليو/ تموز 2011، القاهرة،» (وفد الاتحاد الأوروبي في جمهورية مصر العربية، 14 تموز/ يوليو 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://eeas.europa.eu/delegations/egypt/press_corner/all_news/news/2011/20110714_1_ar.htm>.

(51) «المشير طنطاوي يلتقي رئيس المفوضية الأوروبية،» (وكالة أنباء البحرين، 14/ 7/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://bna.bh/portal/news/464976?date=2012-01-1>.

(52) «زيارة رئيس المفوضية الأوروبية خوسيه مانويل باروسو 14 يوليو/ تموز 2011، القاهرة».

الإصلاحات، في إطار خطة العمل بين الاتحاد الأوروبي ومصر؛ إذ جرى إصلاح النظام الانتخابي وتنظيم انتخابات برلمانية حرة على دورتين، إضافة إلى إعلان المجلس التزامه تسليم السلطة بعد الانتخابات الرئاسية. وفي المقابل، سجل التقرير أن احترام الجيش حقوق الإنسان الأساسية والمعايير الديمقراطية خلال الفترة الانتقالية لم تكن مرضية، بسبب استخدامه القوة المفرطة خلال التظاهرات، ولا سيما ضد المرأة، واستمرار الاعتقالات التعسفية لآلاف الناشطين، ومثول عدد منهم أمام المحاكم العسكرية، واستمرار التعذيب والمعاملة المهينة في السجون والمعتقلات. كما انتقد التقرير تحريض السلطات على منظمات المجتمع المدني التي تتلقى تمويلًا أجنبيًا، إضافة إلى عدم التقدم في إقامة منطقة تجارة حرة مشتركة بسبب عدم التزام السلطات المصرية[53].

دان الاتحاد الأوروبي أعمال العنف التي شهدتها مصر خلال حكم المجلس العسكري، ودأب على إصدار بيانات بشكل متكرر للتنديد بها، مع المطالبة بإلغاء قانون الطوارئ. وأصرّ في بياناته على أن وقف العنف يبدأ في نقل السلطة إلى المدنيين في أسرع وقت ممكن[54]. وأكد الاتحاد الأوروبي وبعض الدول الأوروبية ضرورة إجراء الانتخابات في موعدها المحدد، وأرسل بعثة أوروبية لمراقبتها[55]، لكنه لم يصدر بيانات تهنئة بحصولها، أو ترحيب بنتائجها. ومع انعقاد الجلسة الافتتاحية لمجلس الشعب المصري، أصدرت الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للعلاقات الخارجية كاثرين آشتون بيانًا في 23 كانون الثاني/ يناير 2012، تمنت أن يقود «البرلمان البلاد نحو إصلاحات ديمقراطية»[56]. ولم

(53) «مصر 2011: تقارير للاتحاد الأوروبي حول التقدم المسجل تسلط الضوء على التغييرات العميقة والتحديات الصعبة،» (مركز معلومات الجوار الأوروبي - مشروع في إطار الآلية الأوروبية للجوار والشراكة، 15/ 5/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.enpi-info.eu/mainmed.php?id=314&id_type=3&lang_id=470>.

(54) يمكن الاطلاع على هذه البيانات في الموقع الرسمي لوفد الاتحاد الأوروبي في مصر من خلال البيانات التي أصدرها في عام 2011. يمكن الرجوع إليها على الموقع الإلكتروني: <http://eeas.europa.eu/delegations/egypt/press_corner/archives/archive_2011_ar.htm>.

(55) «استجابة الاتحاد الأوروبي للربيع العربي،» (مركز معلومات الجوار الأوروبي - مشروع في إطار الآلية الأوروبية للجوار والشراكة، 7/ 8/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.enpi-info.eu/mainmed.php?id_type=3&id=297>.

(56) «بيان الممثلة العليا لمناسبة جلسة البرلمان المصري الافتتاحية،» (وفد الاتحاد الأوروبي =

يصدر عن الدول الأوروبية بيانات ترحيب بنتائج الانتخابات، بينما أبدت وزيرة الدولة للشباب في فرنسا، جانيت بوغراب، في 3 كانون الأول/ ديسمبر 2011 في تصريحات صحافية مخاوفها من فوز الإسلاميين في الانتخابات البرلمانية في مصر، وباقي دول الثورات العربية[57].

بارك الاتحاد الأوروبي وصول مرسي إلى الرئاسة، كونه أول رئيس منتخب ديمقراطيًا في مصر. فأرسل رئيس المفوضية الأوروبية خوسيه مانويل باروسو رسالة تهنئة في 25 حزيران/ يونيو 2010 إلى مرسي[58]. كما أشادت آشتون بالانتخابات المصرية، خلال مشاركتها في مؤتمر للاتحاد الأوروبي في القاهرة بعنوان: «المرأة المصرية: الطريق إلى الأمام» في 19 حزيران/ يونيو 2012. وأعربت خلالها عن تطلعها لقاء الرئيس الجديد محمد مرسي[59]. وأعلنت عن تخصيص الاتحاد الأوروبي 4 ملايين يورو إضافية لدعم حقوق المرأة في مصر، من أجل تقديم الدعم المالي إلى نحو 18.000 امرأة يعشن في المناطق الريفية، و3000 امرأة يعشن في المناطق الأكثر فقرًا في القاهرة، إضافة إلى العمل على الحد من العنف ضد المرأة، ولا سيما في المناطق الحضرية[60].

= في جمهورية مصر العربية، 23 كانون الثاني/ يناير 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 3/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://eeas.europa.eu/delegations/egypt/press_corner/all_news/news/2012/20120123_ar.htm>.

(57) «وزيرة فرنسية من أصل جزائري تقول إنه لا يوجد «إسلام معتدل»،» (فرانس 24، 23/ 1/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.france24.com/ar/20111203-%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85-%D8%AC%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%AA-%D8%A8%D9%88%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D8%A8-%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D9%86%D9%8A%D9%83%D9%88%D9%84%D8%A7-%D8%B3%D8%A7%D8%B1%D9%83%D9%88%D8%B2%D9%8A-%D9%84%D8%A7-%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85-%D9%85%D8%B9%D8%AA%D8%AF%D9%84>.

(58) «Message of Congratulations from President Barroso to Mr Mohamed Morsi, President of the Arab Republic of Egypt,» (European Commission, Brussels, 25 June 2012), Retrieved on 6/9/2015, from the Web: <http://europa.eu/rapid/press-release_MEMO-12-485_en.htm>.

(59) Catherine Ashton, ««Egyptian Women: The Way Forward»,» Paper Presented at: «Egyptian Women: The Way Forward,» (EU Conference, Cairo, 19 July 2012), Retrieved on 6/9/2015, from the Web: <http://europa.eu/rapid/press-release_SPEECH-12-567_en.htm>.

(60) «مصر: آشتون تعلن عن 4 ملايين يورو إضافية لبعث دعم الاتحاد الأوروبي لحقوق =

استقبل مرسي وزير الخارجية البريطاني وليام هيغ في القاهرة في 11 أيلول/ سبتمبر 2012. وتركز الاهتمام المصري على طلب استعادة الأموال المصرية المهربة إلى لندن، وتسليم الشخصيات المطلوبة من أتباع النظام السابق إلى القضاء المصري[61]. كما اختار مرسي أن تكون زيارة الاتحاد الأوروبي أولى زياراته الرسمية، فزار بروكسل في أيلول/ سبتمبر 2012 بهدف تعزيز الاستثمارات الأوروبية في مصر، ودعم الاتحاد الأوروبي مصر في مسيرة التحول الديمقراطي[62]. ومن ثم زار مرسي روما، واحتل التعاون الاقتصادي بين مصر وإيطاليا الجانب الأكبر من لقاءات مرسي مع المسؤولين الإيطاليين[63].

في 17 كانون الأول/ ديسمبر 2012 علقت ألمانيا المقترحات والحوارات مع الحكومة المصرية في شأن الإلغاء الجزئي للديون الألمانية على مصر بسبب تصاعد الاحتجاجات في مصر على خلفية أزمة الإعلان الدستوري. وأبدت تخوفها من إعادة إنتاج نظام دكتاتوري آخر تحت حكم مرسي[64]. فاستبق وزير الخارجية الألماني غيدو فيستر فيله زيارة مرسي إلى ألمانيا في 30 كانون الثاني/

= المرأة» (مركز معلومات الجوار الأوروبي - مشروع في إطار الآلية الأوروبية للجوار والشراكة، 20/ 7/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://enpi-info.eu/mainmed.php?id_type=1&id=29785>.

(61) «الأموال المهربة والمطلوبون للعدالة في مباحثات هيج ومرسي،» الشروق، 12/ 9/ 2012، ص 5.

(62) «مرسي يغادر القاهرة إلى بروكسل،» (وكالة الأناضول للأنباء، 12/ 9/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aa.com.tr/ar/news/80959>.

(63) «مرسي يصل إلى روما في زيارة تستغرق يومين،» المصري اليوم، 13/ 9/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/163528>.

(64) جاء الإعلان عن هذه المواقف على لسان وزير التنمية الألماني ديرك نيبل في حديث لصحيفة برلينر تسايتونغ الألمانية، يمكن الرجوع لها في: «وزير التنمية الألماني متخوف من دكتاتورية جديدة في مصر،» (دويتشه فيله (التلفزيون الألماني الناطق بالعربية)، 17/ 12/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dw.com/ar/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%85%D8%AA%D8%AE%D9%88%D9%81-%D9%85%D9%86-%D8%AF%D9%8A%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1/a-16458771>.

يناير 2013، بتصريحات صحافية لتلفزيون «آ آر دي» الألماني، ربط فيها بتلازم تطور المسار الديمقراطي مع المساعدات الاقتصادية الألمانية[65]، الأمر الذي لم يحصل حين زار السيسي ألمانيا بعد انقلابه العسكري. أما المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل فوضعت خلال المؤتمر الصحافي مع مرسي محدّدَين لرسم علاقات برلين مع القاهرة: التواصل مع التيارات السياسية المصرية كلها، واحترام الحكومة المصرية حقوق الإنسان والحريات، ولا سيما حرية ممارسة الشعائر الدينية للأقليات. ولم يحصل مرسي على أي وعود بشطب الديون الألمانية المستحقة على مصر أو خفضها[66]. ونظرًا إلى تفاقم الاحتجاجات في القاهرة ضد مرسي، اختصر زيارته إلى ألمانيا، وألغى زيارته المقررة إلى فرنسا وعاد إلى مصر[67]، لكنه استقبل وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس في القاهرة في 18 شباط/ فبراير 2013، الذي وعد بتعزيز الاستثمارات الفرنسية في مصر[68].

إجمالًا، حافظت العلاقات الأوروبية - المصرية بعد ثورة 25 يناير على

---

(65) «الرئيس المصري يصل إلى برلين في مسعى للحصول على مساعدات اقتصادية» (فرانس 24، 30/ 1/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.france24.com/ar/20130130-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%A3%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A-%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%8A%D9%86-%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1>.

(66) «انتقاد أسلوب تعامل ميركل مع مرسي» (الجزيرة نت، 31/ 1/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2013/1/31/%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%AF-%D8%A3%D8%B3%D9%84%D9%88%D8%A8-%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%84-%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%84-%D9%85%D8%B9-%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A>.

(67) «الاحتجاجات تدفع الرئيس المصري محمد مرسي لإلغاء زيارته إلى فرنسا» (فرانس 24، 29/ 1/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.france24.com/ar/20130129-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A-%D8%A5%D8%B1%D8%AC%D8%A7%D8%A1-%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D8%A7-%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B3-%D9%81%D8%B1%D8%A7%D9%86%D8%B3%D9%88%D8%A7-%D9%87%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AF>.

(68) «الرئيس مرسي يستقبل وزير خارجية فرنسا الثلاثاء المقبل» الدستور، 16/ 2/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dostor.org/61732>.

الأشكال البروتوكولية الرسمية. وركّز الجانب المصري على محاولة تطوير التعاون الاقتصادي لدعم الاقتصاد المصري في مرحلته الانتقالية. لكن قابله حذر وترقب أوروبيان ارتبطا بمآلات الأوضاع السياسية في مصر وتطوراتها.

1 - سياسة الجوار الأوروبية في مصر بعد ثورة 25 يناير

في سياق المد الثوري العربي في عام 2011، اعتمدت المفوضية الأوروبية في أيلول/ سبتمبر من العام نفسه برنامج «سبرينغ»، بهدف مساعدة دول الثورات العربية على مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية[69]. كما قامت المفوضية بمجموعة من التدابير الملموسة لدعم عملية الانتقال الديمقراطي وتعزيزها في دول الثورات العربية، حيث طرح الاتحاد مبادرة «الشراكة من أجل الديمقراطية والازدهار المشترك مع جنوب البحر الأبيض المتوسط»[70]، حدّد فيها التدابير التي يمكن أن تقوم بها أوروبا لدعم التحول الديمقراطي في دول الثورات العربية.

قدّم الاتحاد الأوروبي في عام 2011 رزمة مساعدات بقصد دعم المجتمع المدني بقيمة 20 مليون يورو[71]. وفي 17 آب/ أغسطس 2011، وافقت المفوضية الأوروبية على تخصيص 100 مليون يورو، للمساعدة في تحسين الأوضاع المعيشية للفقراء في القاهرة عن طريق تمويل المبادرات الرامية إلى تجميع النفايات، وإعادة تدوير النفايات الصلبة ونظم الطاقة الشمسية في العيادات الصحية والتخلص من مياه الصرف الصحي[72].

---

(69) «EU Response to the Arab Spring: the SPRING Programme,» (European Commission, Brussels, 27 September 2011), Retrieved on 8/9/2015, from the Web: <http://europa.eu/rapid/press-release_MEMO-11-636_en.htm>.

(70) «A Partnership for Democracy and Shared Prosperity with the Southern Mediterranean,» (European Commission, Brussels, 8/3/2011), Retrieved on 7/9/2015, from the Web: <http://eeas.europa.eu/euromed/docs/com2011_200_en.pdf>.

(71) «استجابة الاتحاد الأوروبي للربيع العربي،» (مركز معلومات الجوار الأوروبي - مشروع في إطار الآلية الأوروبية للجوار والشراكة، 7/ 8/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.enpi-info.eu/mainmed.php?id_type=3&id=297>.

(72) «الدعم الجديد للمفوضية يحسن الظروف المعيشية ويخلق فرص عمل في مصر،» (وفد الاتحاد الأوروبي في جمهورية مصر العربية، 17 آب/ أغسطس 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://eeas.europa.eu/delegations/egypt/press_corner/all_news/news/2011/20110821_3_ar.htm>.

كما تعهد الاتحاد الأوروبي في أيلول/ سبتمبر 2012 خلال زيارة مرسي إلى بروكسل بتقديم 500 مليون يورو من المؤسسات المالية في الاتحاد الأوروبي في شكل حزمة إضافية شاملة من المساعدات طويلة الأجل لدعم مصر في أطر مختلفة(73). وفي 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، استضافت القاهرة الاجتماع الأول لفريق العمل بين مصر والاتحاد الأوروبي، برئاسة مشتركة لكل من كاثرين آشتون الممثل الأعلى للشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي ووزير الخارجية المصري محمد عمرو(74). والتزمت المفوضية الأوروبية خلاله تقديم دعم مالي إضافي إلى مصر في شكل منح وقروض. فقدمت 300 مليون يورو في شكل منح، و90 مليون يورو في إطار برنامج سبرينغ، و50 مليون يورو منحة من المساعدة المالية الكلية، و160 مليون يورو للاستثمار(75). وأقرضت المفوضية الأوروبية مصر 450 مليون يورو في إطار المساعدة المالية الكلية المرتبطة بصندوق النقد الدولي. كما أعلن البنك الأوروبي للاستثمار عن قدرته على إقراض مصر مليار يورو سنويًا، مع إمكان وصول المبلغ إلى ملياري يورو سنويًا في الفترة بين عامي 2012 و2013. وقدم 200 مليون يورو لإصلاح محطة المترو في القاهرة، و45 مليون يورو للإصلاح الاجتماعي. بينما أعلن البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية عن خطط لزيادة الإقراض، ليصل إلى مليار يورو سنويًا في الفترة بين عامي 2012 و2013(76). كما اتفق الاتحاد الأوروبي ومصر خلال اجتماع فريق العمل على إمكان التفاوض في شأن اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة(77).

(73) José Manuel Durão Barroso, «Statement by President Barroso Following his Meeting with Mr Mohamed Morsi, President of Egypt,» (European Commission, Brussels, 13 September 2012), Retrieved on 8/9/2015, from the Web: <http://europa.eu/rapid/press-release_SPEECH-12-602_en.htm>.

(74) «First meeting of EU-Egypt Task Force to Support the on-Going Reforms in Egypt,» (European Commission, Brussels, 13 November 2012), Retrieved on 8/9/2015, from the Web: <http://europa.eu/rapid/press-release_IP-12-1202_en.htm>.

(75) Štefan Füle, «EU-Egypt: True Partnership for People and Transformation,» (European Commission, Cairo, 14 November 2012), Retrieved on 8/9/2015, from the Web: <http://europa.eu/rapid/press-release_SPEECH-12-820_en.htm>.

(76) «Egypt: EIB Lends EUR 200m for the Cairo Metro Line and EUR 45m for Community Development,» (European Commission, 14 November 2012), Retrieved on 8/9/2015, from the Web: <http://europa.eu/rapid/press-release_BEI-12-161_en.htm>.

(77) «استجابة الاتحاد الأوروبي «للربيع العربي»: تطور الوضع سنتين من بعد مصر،» (مركز معلومات الجوار الأوروبي - مشروع في إطار الآلية الأوروبية للجوار والشراكة، 11/2/2013)، =

وفي المجمل، حدد رئيس المجلس الأوروبي فان رومبوي هذه الاستثمارات خلال زيارته إلى القاهرة في 13 كانون الثاني/ يناير 2013، حيث أعلن عن تلك المساعدات الاقتصادية لمصر، التي قدّرها بـ 5 مليارات يورو في شكل منح وقروض في عامي 2012 و2013، مقدمة من الاتحاد الأوروبي والمؤسسات والدول الأوروبية[78]، حيث خصص بنك الاستثمار الأوروبي ملياري يورو، والبنك الأوروبي لإعادة الأعمار والتنمية ملياري يورو أخرى، فضلًا عن الدعم الذي تقدمه الدول الأوروبية إلى مصر بشكل أحادي، ويبلغ مليار يورو[79].

في المقابل، انخفضت حصة الاتحاد الأوروبي في مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الإجمالي في مصر من 81 في المئة في السنة المالية 2011/ 2012 إلى 52 في المئة في السنة المالية 2012/ 2013[80]. فتلقت مصر خلال عام 2011 استثمارات أجنبية مباشرة إجمالية من الاتحاد الأوروبي بقيمة قدرها 5.4 مليار يورو مقارنة بـ 3 مليارات يورو في عام 2010. لكن المبلغ خفض في عام 2012 (تقاسم هذا العام الحكم المجلس العسكري ومحمد مرسي)، ليصبح 4.1 مليار يورو كصافي تدفقات[81].

في 13 أيلول/ سبتمبر 2011 وقّعت ألمانيا مع مصر اتفاقين للتعاون المالي والتقاني: تضمن الأول تقديم الحكومة الألمانية 72 مليون يورو لتمويل عدد من

= تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.enpi-info.eu/mainmed.php?id=361&id_type=3&lang_id=470>.

(78) إدموند بلير وماريا جولوفنينا، «مقدمة 2-فان رومبوي: اتفاق صندوق النقد سيدعم الاقتصاد المصري المتداعي،» (رويترز عربي، 13/ 1/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/idARAL6N0AI0RK20130113?sp=true>.

(79) «5 مليارات دولار قروضًا ومنحًا من الاتحاد الأوروبي لمصر،» (وكالة الأناضول للأنباء، 13/ 1/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aa.com.tr/ar/world/121373>.

(80) «حول السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي،» (وفد الاتحاد الأوروبي في جمهورية مصر العربية، [د. ت.])، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://eeas.europa.eu/delegations/egypt/eu_egypt/trade_relation/index_ar.htm>.

(81) «حول السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي،» (وفد الاتحاد الأوروبي في جمهورية مصر العربية، [د. ت.])، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://eeas.europa.eu/delegations/egypt/eu_egypt/trade_relation/index_ar.htm>.

المشروعات التنموية في مصر[82]. وتقدم ألمانيا بموجب الاتفاق الثاني 17 مليون يورو منحة عينية لتمويل عدد من المشروعات التي تخص إصلاح الخدمات العامة في الدولة[83]. كما وقع وفد الاتحاد الأوروبي والوكالة الفرنسية للتنمية اتفاقًا بمبلغ 940 مليون يورو مع الحكومة المصرية في 23 أيلول/ سبتمبر 2012 لتمويل المرحلة الثالثة من الخط الثالث لمترو القاهرة الكبرى[84]. أما بريطانيا، فتعهد رئيس وزرائها ديفيد كاميرون في عام 2011 بدعم الاقتصادين المصري والتونسي، بمبلغ قدره 110 مليارات جنيه على مدار 4 أعوام. لكن وزير التنمية الدولي البريطاني أندرو ميتشل أفصح في تصريحات صحافية لقناة العربية أن أغلبية هذا المبلغ ستوزع من خلال المساعدة الفنية وتبادل الخبرات[85]. وفي

---

(82) يوزع المبلغ على الشكل التالي 28.5 مليون كقرض ميسر يسدد على 40 عامًا، وقرض تجاري بقيمة 28.5 مليون يورو، يسدد على 10 أعوام، إضافة إلى 15 مليون يورو منحة لا ترد، ويتم من خلال هذا الاتفاق تمويل عدد من المشروعات التنموية، منها برنامج تحسين خدمات مياه الشرب والصرف الصحي في محافظات المنيا وأسيوط وسوهاج وقنا، بمبلغ 59 مليون يورو، منها مليونان كمنحة لا ترد. إضافة إلى برنامج حماية البيئة في القطاعين العام والخاص الصناعي بمبلغ 8 ملايين يورو منحة لا ترد، وبرنامج جديد لتحسين كفاءة الطاقة بمبلغ مليوني يورو، منحة مالية لا ترد، والبرنامج القومي لإدارة المخلفات الصلبة بمبلغ 3 ملايين يورو.

(83) منها برنامج إدارة مياه الشرب والصرف الصحي بمبلغ 5 ملايين يورو، وإصلاح إدارة موارد المياه بمبلغ 4 ملايين يورو، وبرنامج اللجنة العليا المصرية الألمانية المشتركة للطاقة المتجددة بمبلغ 3 ملايين يورو، وبرنامج مبارك كول للتعليم الفني بمبلغ مليوني يورو، وبرنامج تشجيع حقوق المرأة بمبلغ مليوني يورو، وبرنامج التنمية بالمشاركة الأهلية في المناطق الحضرية بمبلغ مليون يورو.

انظر: سحر المليحي وسارة نور الدين، «ألمانيا تقدم 89 مليون يورو مساعدات لمصر،» المصري اليوم، 14/ 9/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.almasryalyoum.com/news/details/110583>.

(84) من الجدير بالذكر أن إجراءات هذا المشروع استكملت بعد الانقلاب في كانون الأول/ ديسمبر 2014: منصور كامل، «مساعدات فرنسية لمصر بقيمة 344 مليون يورو،» المصري اليوم، 18/ 2/ 2015، تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.almasryalyoum.com/news/details/660031>.

انظر أيضًا: «التوقيع على اتفاق تمويل أوروبي بمبلغ 940 مليون يورو لبناء المرحلة الثالثة من الخط الثالث لمترو القاهرة الكبرى،» (وفد الاتحاد الأوروبي في جمهورية مصر العربية، 27/ 9/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://eeas.europa.eu/delegations/egypt/press_corner/all_news/news/2012/20120927_ar.htm>.

(85) كارينا كامل، «خبراء: الأزمة الاقتصادية أكبر تحد للثورة المصرية،» (العربية نت، 25/ 1/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: =

الوقت ذاته، اعتبرت بريطانيا أن مساعداتها الاقتصادية لمصر تمر عبر البنك الأوروبي للإعمار والتنمية[86]، ولم تتحقق أغلبية هذه الوعود.

إجمالًا، لم تقف سياسات الاتحاد الأوروبي والدول الأوروبية عائقًا أمام التحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة. حيث قدمت دول الاتحاد مساهمات ومبادرات اقتصادية إيجابية من حيث المبدأ، تساهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي في مصر. لكن أوروبا تكيفت بسرعة مع انحسار التحول الديمقراطي، وتعاملت مع الانقلاب كأنه عودة الأمور إلى طبيعتها.

2- الاتحاد الأوروبي والانقلاب العسكري

لم يطلق الاتحاد الأوروبي على حوادث 3 تموز/ يوليو 2013 في مصر تسمية الانقلاب العسكري، على الرغم من الإجماع الأوروبي العلني في عدم الترحيب بالخطوة العسكرية. فجاء الموقف الأوروبي مشابهًا للموقف الأميركي، من حيث إصراره على مشاركة القوى السياسية في خريطة الطريق، لكنه لم يرفض تحرك العسكر ضد أول رئيس مدني منتخب لمصر من حيث المبدأ. أما ما رفضه فكان ممارسات القمع والإقصاء التي مارسها الجيش المصري بعد الانقلاب.

أصدرت مسؤولة السياسة الخارجية كاثرين آشتون في الاتحاد الأوروبي في 4 تموز/ يوليو 2013 بيانًا، حثت فيه «جميع الأطراف على العودة سريعًا إلى العملية الديمقراطية، بما في ذلك إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية حرة ونزيهة، والتوافق على دستور، وأن يتم ذلك بطريقة لا تستثني أحدًا، وبما يسمح للبلاد

= <http://www.alarabiya.net/articles/2012/01/25/190512.html>.

(86) محمد الجالي، «بريطانيا تقدم مساعدات لمصر عن طريق البنك الأوروبي للإعمار والتنمية.. و«عبد النور» يُطالب الحكومة البريطانية بتخفيض أسعار تذاكر الطيران إلى مصر.. و«شرف»: ملتزمون بإجراء انتخابات نزيهة في موعدها،» اليوم السابع، 20/ 10/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/story/2011/10/20/%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%85-%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%B9%D9%86-%D8%B7%D8%B1%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%89-%D9%84%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%85%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%A7/516833#.Ve86VtySylU>.

باستئناف وإتمام انتقالها إلى الديمقراطية»[87]. وفي السياق نفسه، صاغت الدول الأوروبية مواقفها من الانقلاب بعدم اعتبار التحرك العسكري انقلابًا عسكريًا، مع تأكيدها أن الحل يجب أن يضم القوى السياسية المصرية كلها، الأمر الذي يعني ضمنيًا الامتثال للأمر الواقع، وقبول إطاحة مرسي. فاعتبر وزير الخارجية الألماني في تصريحات صحافية على هامش زيارته إلى اليونان في 4 تموز/ يوليو 2013 أن ما حدث في مصر «فشل كبير للديمقراطية»، وطالب بالعودة إلى النظام الدستوري في أسرع وقت ممكن[88]. أما وزير الخارجية البريطاني وليام هيغ، فأصدر بيانًا في 4 تموز/ يوليو 2013، دعا فيه إلى «ضبط النفس وتجديد المرحلة الانتقالية الديمقراطية في مصر». لكنه أكد أن «المملكة المتحدة لا تدعم تدخلًا عسكريًا، ليكون وسيلة لحل نزاعات في نظام ديمقراطي»[89]. بينما لم يعلق وزير خارجية فرنسا لوران فابيوس على عزل مرسي، وركّز على إجراء الانتخابات المقبلة، فجاء في البيان الذي أصدره في 4 تموز/ يوليو 2013: «أخذنا علمًا بقرار إجراء انتخابات جديدة في مصر تسبقها فترة انتقالية، ندعو إلى تحضير هذه الاستحقاقات، في ظل احترام السلم الأهلي والتعددية والحريات الخاصة، وكذلك احترام مكتسبات مرحلة الانتقال الديمقراطي كي يستطيع الشعب المصري في المستقبل اختيار قادته بحرية»[90].

---

(87) «الاتحاد الأوروبي يدعو إلى عودة سريعة إلى الديمقراطية في مصر،» (رويترز عربي، 4/ 7/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE9B21IB20130704>.

(88) «برلين تعتبر عزل مرسي «انتكاسة للديمقراطية»،» (دويتشه فيله، 4/ 7/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dw.com/ar/%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D8%B9%D8%AA%D8%A8%D8%B1-%D8%B9%D8%B2%D9%84-%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%83%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9/a-16929171>.

(89) «أوباما يدعو لعودة سريعة للحكم المدني بمصر،» (سكاي نيوز عربية، 4/ 7/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.skynewsarabia.com/web/article/321157/%D8%A7%D9%94%D9%88%D8%A8%D8%A7%D9%85%D8%A7-%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%88-%D9%84%D8%B9%D9%88%D8%AF%D8%A9-%D8%B3%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A-%D8%A8%D9%85%D8%B5%D8%B1>.

(90) «السعودية: الجيش أخرج مصر من نفق مجهول الأبعاد: واشنطن أمرت بإخلاء سفارة الولايات المتحدة بالقاهرة،» (العربية نت، 4/ 7/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على =

في المقابل، انتقد وزيرا خارجية النرويج والسويد الانقلاب في مصر وموقف الاتحاد الأوروبي منه[91]. فصرح وزير خارجية السويد كارل بيلت في 7 تموز/ يوليو 2013 في تغريدة له على تويتر ممتدحًا موقف الاتحاد الأفريقي من الانقلاب ومنتقدًا موقف الاتحاد الأوروبي: «الاتحاد الأفريقي وقف إلى جانب المبادئ، بعد قرار تعليق العضوية، لذا ينبغي ألا يكون الاتحاد الأوروبي أقل اهتماما بالديمقراطية»[92]. كما صرح وزير الخارجية النرويجي أسبين بارث آيدي في 15 آب/ أغسطس 2013 أن ما حصل في مصر يحمل مواصفات الانقلاب العسكري، وأضاف أن «العسكريين يقولون إن لديهم خطة للعودة السريعة إلى حكومة مدنية. يقولون الأشياء الجيدة، إلا أن كل ما حدث تقريبًا منذ السيطرة على السلطة يسير في الاتجاه الخاطئ»[93]. هكذا نلاحظ أنه كلما ابتعدت دولة أوروبية ديمقراطية عن المصالح المباشرة في مصر، كلما زاد موقفها السلبي من الانقلاب وضوحًا. ولا يصح هذا بالطبع على دول بعيدة لا تتميز بعمق الثقافة الديمقراطية السائدة فيها.

حاول الاتحاد الأوروبي أن يطرح نفسه وسيطًا بين نظام الانقلاب وجماعة الإخوان المسلمين، من خلال لقاءات كاثرين آشتون مع القوى السياسية

= الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/2013/07/04/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%83-%D8%B9%D8%A8%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4-%D8%A3%D8%AE%D8%B1%D8%AC-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%85%D9%86-%D9%86%D9%81%D9%82-%D9%85%D8%AC%D9%87%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%A8%D8%B9%D8%A7%D8%AF.html>.

(91) «30 يونيو والعالم.. كيف تتغير المواقف؟،» الأهرام، 30/ 6/ 2015، تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/NewsPrint/411639.aspx>.

(92) «وزير خارجية السويد ينتقد موقف الاتحاد الأوربي تجاه الأحداث بمصر،» (شبكة رصد الإخبارية، 7/ 7/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://rassd.com/1-66519.htm>.

(93) «مجلس الأمن يناقش مصر وتنديد بـ «القمع الوحشي»،» (الجزيرة نت، 15/ 8/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2013/8/15/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%82%D8%B4-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%88%D8%AA%D9%86%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D8%A8%D9%80-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%AD%D8%B4%D9%8A>.

والعسكرية المصرية، خلال زيارتها القاهرة مرتين في غضون أسبوعين، إضافة إلى تصريحاتها التي دعت فيها إلى إشراك القوى السياسية كلها في الحكومة. لكن ليس بمعنى العودة إلى أوضاع ما قبل الانقلاب، وإنما بضرورة اقتناع أو إقناع جماعة الإخوان المسلمين بقبول سياسة الأمر الواقع، ودخولها في الحكومة المصرية والبرلمان. فزارت آشتون القاهرة في 16 تموز/يوليو 2013، والتقت الرئيس الموقت عدلي منصور ونائبه محمد البرادعي، ورئيس الحكومة حازم الببلاوي، ووزير الدفاع عبد الفتاح السيسي، وممثلين عن القوى السياسية المختلفة في مصر، منهم رموز من حزب الحرية والعدالة وجماعة الإخوان المسلمين. وطالبت آشتون السلطة الجديدة بسرعة العودة إلى حكومة مدنية منتخبة، ووضع جدول زمني لخريطة الطريق التي اقترحها وزير الدفاع (السيسي) آنذاك. كما حثت جماعة الإخوان المسلمين على العودة إلى الديمقراطية، وضرورة احترام الحقوق الأساسية والحريات وسيادة القانون[94]. أما في زيارتها الثانية في 29 تموز/يوليو 2013[95]، فكررت لقاء الممثلين أنفسهم الذين التقتهم في زيارتها السابقة[96]. وطلبت في خلال هذه اللقاءات السماح لها بلقاء مرسي من أجل رفع مستوى الوساطة بين النظام العسكري ومعارضيه. فالتقت مرسي مدة ساعتين، عرضت عليه مبادرة الإفراج عنه، ووقف الحملات الأمنية والقضائية ضد أعضاء الجماعة، في مقابل وقف الحركة الاحتجاجية في الشوارع المصرية، وإنهاء الاعتصامين في ميداني رابعة العدوية والنهضة[97].

---

(94) محمد فؤاد، «الاتحاد الأوروبي يؤكد دعمه الشعب المصري.. الإخوان للمسئولة الأوروبية: لا تفاوض قبل تحقيق مطالب الجماعة،» الأهرام، 18/ 7/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/NewsQ/221541.aspx>.

(95) «Catherine Ashton Visits Egypt,» (European Commission, Brussels, 29 July 2013), Retrieved on 8/9/2015, from the Web: <http://europa.eu/rapid/press-release_IP-13-752_en.htm>.

(96) «كاثرين آشتون في مصر تدعو للتهدئة عشية «مليونية» جديدة لـ «تحالف الشرعية»،» (Euronews، 29/ 7/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://arabic.euronews.com/2013/07/29/eu-s-ashton-in-cairo-calls-for-inclusive-transition-process>.

(97) أعلنت ذلك المتحدثة باسم مسؤولة السياسة الخارجية الأوروبية مايا كوسيانسيتش على حسابها في تويتر، الأمر الذي أكدته وكالة أنباء الأناضول، ولم تصدر كاثرين آشتون أي بيانات نفي. يمكن العودة في ذلك إلى: «آشتون التقت مرسي لساعتين،» (الجزيرة نت، 30/ 7/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2013/7/30/%D8%A2%D8%B4%D8%AA%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%AA- =

تفهّم الاتحاد الأوروبي الإجراءات العسكرية، ويمكن القول إنه أيد الانقلاب العسكري ضمنيًا، حيث كشف محمد البرادعي نائب الرئيس الموقت لاحقًا في ندوة لمعهد الجامعة الأوروبية في أيار/ مايو 2015، أن ممثل الاتحاد الأوروبي في جنوب المتوسط برناردينو ليون هو من وضع خطة خريطة الطريق التي أعلنها السيسي في 3 تموز/ يوليو 2013 [98]. وبغض النظر عن تقويم خطة خريطة الطريق كضريبة كلامية للتغطية على الانقلاب وكسب حلفاء له، وتفريغها من مضمونها في التطبيق مع نشوء دكتاتورية عسكرية في مصر، فإن ذلك يكشف دوره في صناعة القرارات داخل نظام الانقلاب، والحساسية الأوروبية من الإسلام السياسي، مع أنها قبلت على مضض بالعملية الديمقراطية بعد المد الثوري الذي اجتاح المنطقة.

أما في ما يخص المساعدات الاقتصادية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي، فلم يبد الاتحاد الأوروبي رغبة حقيقية في معاودتها أو تجميدها، ليجعلها أداة ضغط على النظام العسكري في مصر. وبعد حوادث الحرس الجمهوري في 8 يوليو/ تموز 2013، أكد المتحدث باسم وزيرة الخارجية الأوروبية مايكل مون في تصريحات صحافية في اليوم ذاته، أن الاتحاد الأوروبي لن يوقف أي مساعدات تقدّم إلى مصر، كما أنه سيواصل تقديم «المساعدة لإقامة الديمقراطية، وأنه لا يقدم مساعدات إلى ميزانية الدولة المصرية بسبب عدم تطور الإصلاحات، لكنه يساعد المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني»[99]. وعلى الرغم

%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A-%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D9%8A = %D9%86>.

في شأن المبادرة التي روتها وكالة أنباء الأناضول، يمكن الاطلاع عليها على: «آشتون تعرض على مرسي خروجًا آمنًا مقابل فض الاعتصامات،» (قناة العالم، 30/ 7/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alalam.ir/news/1500100>.

(98) يمكن الاطلاع على تصريح البرادعي على موقع اليوتيوب تاريخ النشر على صفحة كلنا خالد سعيد نسخة كل المصريين 4/ 7/ 2015، تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=oVQbf8Qb1Hg>.

وانظر كذلك: «التفاصيل الكاملة لتصريحات البرادعي عن خطة «برنارد».. ولماذا يهاجمه أنصار السيسي ومرسي؟،» (سي إن إن العربية، 7/ 7/ 2015)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://arabic.cnn.com/middleeast/2015/07/07/egypt-elbaradei-sisi-morsi>.

(99) «ألمانيا تدين حادث دار الحرس الجمهوري بمصر وتطلب توضيحًا،» (بي بي سي عربي، 8/ 7/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: =

من أن المؤسسات الأوروبية دانت فض الاعتصامين في ميداني رابعة العدوية والنهضة، من دون أن تتخذ إجراءات فعلية، للضغط على السلطة المصرية، لوقف العنف، أصدر الاتحاد الأوروبي بيانًا في 14 آب/ أغسطس 2013، دعا فيه السلطات المصرية إلى ضبط النفس[100]. كما طالبت آشتون في بيان لها في اليوم ذاته بإنهاء حال الطوارئ، واعتبرت أن العنف جعل مصر «تتجه إلى مستقبل غير مؤكد»[101]. كما دان وزير الخارجية الألماني في اليوم ذاته فض الاعتصامين، وطالب الحكومة المصرية بتهدئة الأوضاع ووقف العنف[102]. وفي السياق ذاته، أصدر وزير الخارجية الفرنسية لوران فابيوس بيانًا دعا فيه «جميع الأطراف من الأحزاب المصرية إلى رفض العنف، والبدء في الحوار لجميع القوى السياسية المصرية، لغرض إيجاد حل ديمقراطي لهذه الأزمة الخطرة»[103]. بينما دان وزير الخارجية البريطاني وليام هيغ في تصريحات صحافية استخدام القوة لإجلاء المتظاهرين، ودعا قوات الأمن المصرية إلى ضبط النفس، وأعرب عن قلقه وأسفه «لسقوط قتلى من الأطراف كلها»[104].

= <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/07/130708_egypt_killing_world_reactions>.

(100) «الاتحاد الأوروبي يدعو السلطات المصرية لضبط النفس،» (رويترز عربي، 14/ 8/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE9B2GWG20130814>.

(101) «أوروبا تدين العنف في مصر وكيري يطالب بإجراء انتخابات،» (دويتشه فيله، 14/ 8/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dw.com/ar/%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D8%A7-%D8%AA%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%81-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%88%D9%83%D9%8A%D8%B1%D9%8A-%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8-%D8%A8%D8%A5%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA/a-17021911>.

(102) المصدر نفسه.

(103) «المجتمع الدولي يدين فض اعتصام الإخوان بالقوة، واشنطن تنتقد إعلان حالة الطوارئ.. والاتحاد الأوروبي يدعو قوات الأمن لضبط النفس،» (العربية نت، 14/ 8/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/2013/08/14/%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D9%82%D8%B7%D8%B1-%D8%AA%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D9%81%D8%B6-%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AE%D9%88%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A9.html>.

(104) المصدر نفسه.

هذه التصريحات كلها التي صدرت في اليوم نفسه عن هؤلاء المسؤولين إنما كانت في رأينا تعبيرات عن حرج تجاه الخروقات الجمة لحقوق الإنسان، لكنها لم تعكس تغيرًا في العلاقة بمصر.

اكتفى الاتحاد الأوروبي في 21 آب/ أغسطس 2013 بتعليق تزويد مصر بتجهيزات أمنية وأسلحة يمكن استخدامها في قمع الاحتجاجات، ردًا على مجزرتي فض الاعتصامين في ميداني رابعة العدوية والنهضة. كما استمرت السويد بموقفها المناوئ للسلطة الانقلابية، فدان وزير الخارجية السويدي كارل بيلت العنف في مصر في 21 آب/ أغسطس 2013، قبل اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في بروكسل: «علينا أن ندين العنف بقوة شديدة. من المهم جدًا أن تتكلم أوروبا بلهجة قوية». كما دان وزير خارجية ليتوانيا ليناس لينكوفيسيوس على هامش الاجتماع الأوروبي العنف في مصر بقوله: «لم يتم الاستماع إلى دعوات وقف العنف؛ ولذلك فقد حان الوقت حقيقة لاتخاذ إجراءات إضافية»[105].

بعد إجراء الانتخابات الرئاسية في عام 2014 و«فوز» عبد الفتاح السيسي فيها، عاملته الدول الأوروبية بوصفه رئيسًا شرعيًا منتخبًا لمصر. وطُويت صفحة مجزرة ميدان رابعة العدوية، وما تلاها من قمع للاحتجاجات والاعتقالات

---

(105) «آشتون تدعو إلى «خريطة طريق».. وماكين لـ «استعراض عضلات أمريكي»: «الوزاري الأوروبي» يوافق على عدم تزويد مصر بأسلحة،» الخليج، 22/ 8/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.alkhaleej.ae/alkhaleej/page/d44bd228-59eb-487f-802f-5df163bf0599>.

في مناسبة ذكرى عام على مجزرة رابعة العدوية (2014) وإصدار منظمة هيومان رايتس واتش تقريرها في شأنها، كتب وزير الخارجية السويدي على تويتر «في ميدان رابعة، منذ عام مضى، نفذت السطات المصرية إحدى كبرى عمليات القتل الجماعي في عصرنا الحديث» وأرفق تقرير المنظمة للاطلاع عليه. انظر: «وزير خارجية السويد: عام مضى على أكبر مجزرة جماعية في عصرنا الحديث،» جريدة الشعب الجديد، [د. ت.]، تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.elshaab.org/news/128011/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1%D8%AE
%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D9%8A
%D8%AF-%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D9%85%D8%B6%D9%89-%D8%B9%D9%84%D9%89-
%D8%A3%D9%83%D8%A8%D8%B1-%D9%85%D8%AC%D8%B2%D8%B1%D8%A9-
%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9-
%D9%81%D9%8A-%D8%B9%D8%B5%D8%B1%D9%86%D8%A7-
%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AB>.

وأحكام الإعدام الجماعية، واستُقبل في معظم العواصم الأوروبية المركزية. وبذلك تحولت بيانات الاتحاد الأوروبي التي ركزت على ضرورة التحول الديمقراطي والالتزام الأوروبي دعمه (المذكورة أعلاه) إلى خطابات وإعلانات سياسية تبددت في الممارسة.

لم تعارض الدول الأوروبية التحول الديمقراطي في مصر، بل دعمته في ضوء المد الثوري في المنطقة العربية. لكنها في المقابل، قدمت الدعم للاستبداد بالصمت عن جرائمه، وعدم إثارتها في المؤسسات الدولية. كما بقيت السياسات المالية الأوروبية كما كانت خلال مرحلة التحول الديمقراطي وبعد الانقلاب عليها(106). فافتتح البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية أول مكتب دائم له في مصر في الرابع من تشرين الثاني/ نوفمبر 2014(107). واستمرت البرامج الأوروبية في دعم المؤسسات المصرية المعمول بها قبل الثورة، فوقعت الحكومة المصرية اتفاق قرض مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في القاهرة في 31 آذار/ مارس 2014، بلغ 190 مليون دولار أميركي، بهدف تحسين كفاءة قطاع الطاقة في مشروع محطة كهرباء الشباب وغرب دمياط(108). كما أقرض البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية الحكومة المصرية 126 مليون يورو لتحديث السكك الحديد(109).

---

(106) من الجدير الإشارة إلى أن المساعدات الاقتصادية الألمانية خلال الثورة لم تكن أمرًا مستجدًا، حيث قدمت ألمانيا مساعدات إنمائية بقيمة 4.330 مليار يورو، بين قروض ميسرة وتجارية ومنح لا ترد، إضافة إلى 425.657 مليون يورو منحًا عينية ودعم الخبرات الفنية، خلال الفترة بين عامي 1973 و2010. انظر: المليحي ونور الدين، «ألمانيا تقدم 89 مليون يورو مساعدات لمصر». وعند مراجعة الاتفاقات التجارية بين فرنسا ومصر، سيلاحظ أي مراقب عدم وجود فرق في التعاون الاقتصادي بين فرنسا ومصر، أكان قبل الثورة وبعدها أم بعد الانقلاب. يمكن الرجوع في ذلك إلى: «بيانات شركاء التنمية، نبذة تاريخية عن التعاون مع فرنسا،» (وزارة التعاون الدولي في مصر، [د. ت.])، تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.moic.gov.eg/MIC/DevPartnerDetails.aspx?ModID=3&PID=105>.

(107) «البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية يفتح أول مكتب دائم له في مصر،» الدستور، 28/ 10/ 2014، تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dostor.org/702572>.

(108) «الرئاسة توافق على قرض البنك الأوروبي للتنمية،» الدستور، 30/ 5/ 2014، تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dostor.org/422148>.

(109) «البنك الأوروبي يقرض مصر 126 مليون يورو لتحديث سكك الحديد،» الدستور، =

من الطريف أيضًا أن برنامج «سبرينغ» الذي سبق أن تطرقنا إليه، الخاص بدعم الديمقراطية في مصر وتونس، والذي حمل اسم «الربيع» (Spring) تيمنًا بالثورات العربية، بقي العمل به قائمًا بعد الانقلاب على الديمقراطية في مصر، حيث وقع الاتحاد الأوروبي بموجب هذا البرنامج مع الحكومة المصرية في 26 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013، اتفاقًا لتنفيذ برامج تعاون مشتركة تبلغ قيمتها 90 مليون يورو[110]. صحيح أنها لم تكن مساعدات سياسية، وإنما مشروعات تتعلق بتطوير البنية التحتية في مصر، لكنها حين أقرت كانت لتلبية متطلبات حاجات حكومة مصرية منتخبة، بهدف المساعدة في الانتقال الديمقراطي، أما تقديمها فكان إلى سلطة انقلابية، فساهمت بذلك في إعادة تمكين الاستبداد في مصر.

قدم الاتحاد الأوروبي بيانًا في الدورة الـ 27 لمجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في جنيف في أيلول/ سبتمبر 2014، انتقد فيه تدهور أوضاع حقوق الإنسان في مصر[111]، الأمر الذي يذكر بطريقة ما تعامل الأوروبيين مع حسني مبارك. فبينما دأب الاتحاد الأوروبي على تمرير انتقادات لواقع حقوق الإنسان ومسائل الحرية والديمقراطية في العلن بين الفينة والأخرى في مصر، كان مبارك يُستقبل بحفاوة في العواصم الأوروبية، والتزمت دول الاتحاد دعمه سياسيًا، وتجنبت استخدام أي أدوات ضغط فاعلة عليه، لتحقيق الإصلاح السياسي وبناء نظام ديمقراطي.

يمكن القول إن الدولة الأوروبية المركزية تفضل الاعتبارات الجيوستراتيجية في حوض المتوسط الذي تتشارك فيه، أو تعتبره قريبًا جدًا منها، على الاعتبارات

= 30/ 5/ 2014، تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dostor.org/420586>.

(110) عبد الله مصطفى، «بروكسل تشهد التوقيع على أول اتفاقية بين الاتحاد الأوروبي ومصر بعد عزل مرسي: السفير المصري لـ «الشرق الأوسط»: الاتفاقية تتعلق بتنفيذ برامج للتعاون المشترك بـ 90 مليون يورو،» الشرق الأوسط، 26/ 11/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=6&article=751620&issueno=12782#.VfGLWdySyIV>.

(111) إبراهيم منشاوي، «مواقف متناقضة: علاقة الاتحاد الأوربي بمصر بعد 30 يونيو،» (المركز العربي للبحوث والدراسات، 25 تشرين الأول/ أكتوبر 2014)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.acrseg.org/14325>.

المتعلقة بحقوق الإنسان والمواطن، وإن كانت تولي الأخيرة اهتمامًا على مستوى الرأي العام، حيث إنها مهتمة بالاستقرار وبمنع الهجرة غير الشرعية شمالًا عبر المتوسط وبـ «مكافحة الإرهاب» والسلام مع إسرائيل. وقلما فهمت الدول الأوروبية أن هذه القضايا مرتبطة بإحقاق حقوق الشعوب العربية والشعب الفلسطيني. فغالبًا ما غابت هذه المسألة المبدئية في خضم الحوادث وتسارعها والحاجة إلى اتخاذ مواقف تجاه القضايا الراهنة. كما أن تخوف الدول الأوروبية من وصول حركات التيار الإسلامي إلى الحكم يتغلب في كثير من الحالات على إدراكها المكتسب بالتجربة لضرورة عدم إقصاء الإسلاميين من العملية السياسية والفضاء العمومي.

ما عدا استثناءات بارزة كالسويد، عادت الدول الأوروبية إلى ما اعتادته من تعايش مع الدكتاتوريات التي تفرض الاستقرار على الشاطئين الشرقي والجنوبي للمتوسط. ولم تتخل عن عادتها تلك إلا عندما كانت مجبرة على ذلك بفعل حراك الشعوب. لكن القوى الديمقراطية العربية لم تعمل بما فيه الكفاية لمخاطبة الرأي العام في تلك الدول.

ثالثًا: روسيا والمرحلة الانتقالية

على الرغم من تصنيف روسيا جماعة الإخوان المسلمين منظمة إرهابية، فإن قنوات الاتصال بين الجانبين بدأت بعد ثورة يناير مباشرة، حين استقبل محمد مرسي رئيس حزب الحرية والعدالة ومحمد سعد الكتاتني الأمين العام للحزب، القائم بالأعمال في السفارة الروسية في القاهرة إيفان مولوتكوف في 10 آب/ أغسطس 2011[112]. وبشكل عام بقيت الاتصالات الروسية مع النخب السياسية المصرية محدودة. ولم تهتم روسيا على الصعيد الإعلامي والدبلوماسي كثيرًا بالتطورات الداخلية المصرية، حيث كان اهتمامها منصبًا على تطورات الثورة السورية. ولم ترسل موسكو أي موفد دبلوماسي إلى القاهرة خلال حكم المجلس العسكري، ما عدا زيارة قصيرة لوزير الخارجية الروسي في 10 آذار/ مارس

---

(112) «موجز مصر بعد ثورة 25 يناير،» الشرق الأوسط، 11/ 8/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11944&article=635246&feature=#.VfajiNySylU>.

2012، التقى فيها المشير محمد حسين طنطاوي، على هامش اجتماع روسي مع مسؤولين في جامعة الدول العربية، لبحث الأزمة السورية[113].

تكيفت روسيا مع صيرورة التحول الديمقراطي في مصر، ولم تستطع معارضة نتائج انتخابات رئاسية حرة ونزيهة، حيث لا يمكن لدولة صاعدة في بنية النظام الدولي، أن تبقى بمعزل عن التنسيق مع دولة إقليمية مثل مصر. فهنأ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في 25 حزيران/ يونيو 2012 مرسي لفوزه في الانتخابات الرئاسية المصرية[114]. ثم زار وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف مصر في الرابع والخامس من تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، التقى فيها محمد مرسي. وأهم ما تمخض عن هذه الاجتماعات، الاتفاق على ترتيب زيارة للرئيس المصري إلى موسكو[115]. كما تركزت المناقشات على الأزمة السورية، وأيدت خلالها روسيا مبادرة مصر الرباعية من حيث المبدأ وسيلة لحلها[116].

---

(113) «محاولة روسية فاشلة لاحتواء الغضب العربي... لافروف يدافع في الجامعة عن فيتو دعم الأسد ... وبن جاسم وفيصل يهاجمان موسكو ...واتفاق على 5 نقاط،» الشروق، 11/ 3/ 2012، ص 3.

(114) «بوتين يهنئ مرسي ويسعى لتعاون بناء معه،» الجمهورية، 25/ 6/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljoumhouria.com/pages/view/14043>.

(115) «الخارجية الروسية: سيرغي لافروف يزور مصر والأردن من 4 إلى 6 نوفمبر/ تشرين الثاني،» (روسيا اليوم، 26/ 10/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://arabic.rt.com/news/598086-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A9_%D8%B3%D9%8A%D8%B1%D8%BA%D9%8A_%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%B1%D9%88%D9%81_%D9%8A%D8%B2%D9%88%D8%B1_%D9%85%D8%B5%D8%B1_%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B1%D8%AF%D9%86_%D9%85%D9%86_4_%D8%A7%D9%84%D9%89_6_%D9%86%D9%88%D9%81%D9%85%D8%A8%D8%B1_%D8%AA%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A>/.

(116) «مراسل «روسيا اليوم»: لافروف سيلتقي مرسي والعربي والإبراهيمي في القاهرة لبحث الأزمة السورية،» (روسيا اليوم، 16/ 10/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://arabic.rt.com/news/597182-%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D9%84_%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7_%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%85__%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%B1%D9%88%D9%81_%D8%B3%D9%8A%D9%84%D8%AA%D9%82%D9%8A_%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A_%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A_%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85%D9%8A_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%87%D8%B1% =

زار مرسي موسكو في 18 نيسان/ أبريل 2013، وركز في زيارته على البعد الاقتصادي للعلاقات المصرية - الروسية وسبل تطويرها[117]. وطغى المناقشات والمباحثات الاقتصادية طابع قرارات غير مكتملة للتوقيع، أي الاتفاق على دراستها تمهيدًا لتنفيذها. واتُّفق على إمداد روسيا مصرَ بالغاز الطبيعي، وإمكان ربط خط الغاز الروسي بخط الغاز العربي، والاستعانة بالشركات الروسية في إعادة هيكلة شركات الحديد والفحم، ومتابعة إنشاء مجلس الأعمال المصري - الروسي المشترك، إضافة إلى دراسة مشروعات في مجال الطاقة والكهرباء والزراعة والنقل[118]. كما اتُّفق على التفاوض لإنشاء منطقة تجارة حرة بين مصر والاتحاد الجمركي (روسيا وكازاخستان وبيلاروسيا)[119]. أما في الشأن السوري، فبحث الطرفان القواسم المشتركة بينهما، وتجنبا الحديث عن القضايا الخلافية العميقة، فرفض كل منهما التدخل الأجنبي في الشؤون السورية، واتفقا على دفع جهد الحوار بين السوريين[120].

طغى العلاقات الروسية - المصرية خلال الفترة الانتقالية من الثورة وحتى الانقلاب الطابع البروتوكولي الدبلوماسي في العلاقات الدولية. وجرى التقارب

D8%A9_%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%AB_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D = 8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9>.

(117) «مرسي يزور روسيا لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري: سبل تدعيم العلاقات الثنائية بين البلدين أبرز ما ستتناوله الزيارة الرسمية،» (العربية نت، 18/ 4/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/2013/04/18/%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A-%D9%8A%D8%B2%D9%88%D8%B1-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D9%8A.html>.

(118) هشام الميناوي، «"بوابة الأهرام" تنشر تفاصيل مؤتمر نتائج زيارة مرسي لروسيا.. والرئاسة تنفي طلب موسكو إقامة قاعدة عسكرية بمصر،» (بوابة الأهرام، 22/ 4/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/News/337261.aspx>.

(119) المصدر نفسه.

(120) أنس زكي، «مرسي يزور روسيا لتعزيز التعاون،» (الجزيرة نت، 18/ 4/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2013/4/18/%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A-%D9%8A%D8%B2%D9%88%D8%B1-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86>.

بمبادرة مصرية، من خلال حرص مرسي زيارة الصين وروسيا أولًا لإظهار استقلالية في القرار الخارجي. وغض الرئيس المصري الطرف عن الموقف الروسي الذي يعتبر جماعة الإخوان المسلمين منظمة إرهابية، وعن موقف روسيا المؤيد لمبارك خلال الثورة، حتى تنتهج مصر سياسة خارجية مستقلة عن الولايات المتحدة الأميركية، وتكسر الجمود الذي أصابها في عهد مبارك. أما روسيا، فحاولت أن تلتقط هذه الإشارات، عسى أن يفتح ذلك نافذة على تحسين صورتها في العالم العربي والإسلامي، ما يخفف حدة التوتر في إقليمي الشيشان وداغستان الروسيين. ووجدت في الجانب الاقتصادي فرصة لحوار واختبار العلاقات المصرية - الروسية، مع الاحتفاظ بنقاط الاختلاف في المسائل الإقليمية والأيديولوجية. وعلى الرغم من ذلك، بقيت روسيا قلقة من التوجه الأيديولوجي لجماعة الإخوان المسلمين ومن التقارب المصري - التركي. وما إن أيقنت أن نظام الحكم في مصر عاد إلى الهيئة التي كان عليها إبان عهد مبارك بعد خلع مرسي واستقراره، حتى عادت روسيا إلى موقفها الذي كانت قد تبنته خلال الثورة.

الموقف الروسي من انقلاب 3 يوليو

أصدرت وزارة الخارجية الروسية في الخامس من تموز/ يوليو 2013 بيانًا كشفت فيه عن إجراء مكالمة هاتفية بين وزيري الخارجية المصري والروسي. أوضح فيها الوزير المصري أنه «يجب النظر إلى عزل مرسي عن السلطة على أنه إرادة الشعب المصري». بينما أكد الوزير الروسي «مبدأ روسيا الثابت النابع من تأييد تطلعات الشعب المصري القانونية، من أجل حياة أفضل في أوضاع الحرية والتحديث الديمقراطي». كما نص البيان على ضرورة حل «التناقضات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع المصري من دون عنف، وأن تمتنع الأطراف كافة عن استخدام القوة؛ وذلك في إطار حوار وطني شامل يأخذ في الاعتبار مصالح المجموعات الاجتماعية والطوائف كافة في البلاد»[121]. أما

(121) «وزير الخارجية المصري كامل عمرو يبلغ لافروف أن عزل مرسي يمثل تجسيدًا لإرادة الشعب،» (روسيا اليوم، 5/ 7/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://arabic.rt.com/news/620378-%D8%B9%D9%85%D8%B1%D9%88_%D9%8A%D8%A8%D9%84%D8%BA_%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%B1%D9%88%D9%81_%D8%A7%D9%=

فلاديمير بوتين، فحذر خلال لقاء مع الرئيس الكازاخستاني نور سلطان نزاربايف في اسطنبول في 7 تموز/ يوليو 2013 من خطر نشوب حرب أهلية في مصر، على غرار «الحرب الأهلية في سورية»[122]. كما لم تدِنْ موسكو العنف المفرط الذي استخدمته قوات الأمن والجيش المصرية في فض الاعتصامين في ميداني رابعة العدوية والنهضة، لكنها دعت القوى السياسية في مصر إلى ضبط النفس. فأصدرت الخارجية الروسية بيانًا في 14 آب/ أغسطس 2013، جاء فيه «في ظل الفترة الصعبة الحالية التي تعيشها مصر، نطالب مجددًا جميع القوى السياسية في مصر بالتحلي بضبط النفس، والعمل وفقًا لما تقتضيه المصلحة العليا للبلاد». كما دعت إلى بدء حوار وطني شامل في مصر، حيث «لا يمكن الحصول على التغيير الديمقراطي والإصلاحات الكبيرة التي تخدم مصلحة جميع المصريين، إلا من خلال فتح حوار شامل واستئناف العملية السياسية على أساس الوفاق الوطني»[123].

نلمس من الخطاب الروسي تجاه الانقلاب، تبنيًا روسيًا لرواية النظام العسكري، بإيحاءاتها ومفرداتها، على الرغم من لغة حذرة في المواقف العلنية. لكن السياسة الروسية في شأن مصر تطورت لاحقًا بما ينسجم مع تغيرات الخطاب الرسمي للجيش المصري، حتى وصلت إلى تطابق كامل في السرد والتوجهات والسياسات، حيث شهدت العلاقات الروسية - المصرية قفزة نوعية في مجالات

86_%D8%B9%D8%B2%D9%84_%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A_%D9%8A%D9%85%D8%A = B%D9%84_%D8%AA%D8%AC%D8%B3%D9%8A%D8%AF%D8%A7_%D9%84%D8%A5%D8%B 1%D8%A7%D8%AF%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8_%D8%A7%D9%84 %D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D 8%B1%D9%8A>.

(122) «بوتين يحذر من خطورة وقوع مصر في حرب أهلية،» (روسيا اليوم، 7/ 7/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://arabic.rt.com/news/620506-%D8 %A8%D9%88%D8%AA%D9%8A%D9%86_%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9_%D8% AA%D8%B9%D9%8A%D8%B4_%D8%AD%D8%B1%D8%A8%D8%A7_%D8%A7%D9%87%D9% 84%D9%8A%D8%A9_%D9%88%D9%85%D8%B5%D8%B1_%D8%AA%D8%B3%D9%8A%D8%B 1_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%87_%D9%8 6%D9%81%D8%B3%D9%87>.

(123) «روسيا تدعو إلى ضبط النفس في مصر،» صحيفة الشعب اليومية أونلاين، 14/ 8/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://arabic.people. com.cn/31662/8365500.html>.

عدة فاقت ما كانت عليه خلال عهد حسني مبارك. فأرسلت موسكو طرادًا حربيًا إلى ميناء الإسكندرية في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013[124]، أي قبل يومين من زيارة مشتركة لوزير الخارجية والدفاع الروسيين سيرغي لافروف وسيرغي شويغو القاهرة، وصفها المسؤولون المصريون بـ «التاريخية». واستبقها وزير الخارجية الروسي بمقابلة صحافية مع جريدة الأهرام المصرية، نُشرت يوم وصولهما إلى القاهرة، أكد فيها أن روسيا «حريصة على التمسك بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة، واحترام حقوق الشعوب في خيارها الحر والمستقل لسبل تطورها وأشكال نظام الدولة». وكرر خطاب الانقسام الاجتماعي في مصر، ولو كان بلغة الإشادة بالشعب المصري «الشعب المصري قادر ودون مساعدة أحد على العثور على حلول فعالة تراعي مصالح كل المجموعات والطوائف السياسية والإثنية الدينية دون تمييز»[125].

استكمل تطبيع العلاقات الروسية - المصرية في زيارة مصرية مماثلة لوزيري الدفاع والخارجية المصريين عبد الفتاح السيسي ونبيل فهمي إلى موسكو في 13 شباط/ فبراير 2014، بعد تجميد الولايات المتحدة الأميركية بعض المساعدات العسكرية التي تمنحها لمصر سنويًا[126]. واستُقبِل عبد الفتاح السيسي استقبال رؤساء الدول، حتى إن الرئيس الروسي بوتين خاطب السيسي علنًا «أعرف أنكم اتخذتم قرار الترشح للانتخابات الرئاسية في مصر، أتمنى لكم باسمي وباسم الشعب الروسي النجاح»[127]. كما تخلت روسيا في هذه

---

(124) مروة مدحت وأكرم سامي، ««طراد» روسي يصل الإسكندرية قبل زيارة وزيري الخارجية والدفاع،» الوطن، 13/ 12/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.elwatannews.com/news/details/354330>.

(125) «وزير الخارجية الروسي للأهرام: حريصون على عدم التدخل في شئون الآخرين واحترام حق الشعوب في اختيارها الحر،» الأهرام، أجرى الحوار سامي عمارة، 13/ 11/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/NewsPrint/242313.aspx>.

(126) «وزير الدفاع المصري عبد الفتاح السيسي يزور موسكو،» (بي بي سي عربي، 12/ 2/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/02/140212_egypt_sisi_travels_to_moscow>.

(127) «السيسي يزور موسكو وبوتين يدعم ترشحه لرئاسة مصر،» (دويتشه فيله، 13/ 2/ 2014)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dw.com/ =

المرحلة عن المجاملات الدبلوماسية في خطاباتها تجاه الأزمة في مصر. وأبدت انحيازها الكامل إلى الجيش المصري، من خلال الإشادة به في «حماية مصر، وضمان استقرارها». وجاء تبادل زيارات وزيري الخارجية والدفاع، بموجب اتفاق الشراكة الاستراتيجية الذي وُقِّع خلال زيارة الرئيس الروسي آنذاك ديمتري ميدفيدف القاهرة في حزيران/ يونيو 2009[128]، لكنه لم يُفعَّل إلا بعد الانقلاب العسكري.

زار عبد الفتاح السيسي بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية في حزيران/ يونيو 2014 موسكو 3 مرات حتى آب/ أغسطس 2015[129]. وارتقى التعاون الروسي - المصري، فامتد إلى المجالات العسكرية والطاقة النووية. فأعلنت روسيا في أيلول/ سبتمبر 2014 إبرام صفقة أسلحة روسية ضخمة لمصر، تقدر قيمتها بـ 3.5 مليارات دولار[130]. كما وقعت مصر وروسيا خلال زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى القاهرة في التاسع والعاشر من شباط/ فبراير 2015[131] مذكرة تفاهم لبناء محطة نووية لإنتاج الطاقة في منطقة الضبعة في شمال مصر[132]. وفي هذه الأثناء واصلت روسيا تصنيف جماعة الإخوان

= ar/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%B3%D9%8A-%D9%8A%D8%B2%D9%88%D8%B1-%D9%85%D9%88%D8%B3%D9%83%D9%88-%D9%88%D8%A8%D9%88%D8%AA%D9%8A%D9%86-%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D8%AA%D8%B1%D8%B4%D8%AD%D9%87-%D9%84%D8%B1%D8%A6%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D9%85%D8%B5%D8%B1/a-17428312>.

(128) علاء الجديدي، «مصالح لا محاور: فرص وقيود العلاقات الروسية - المصرية بعد 30 يونيو،» السياسة الدولية ([د. ت.])، تم الاطلاع عليه بتاريخ 15/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/3473.aspx>.

(129) زار السيسي موسكو في آب/ أغسطس 2014، وأيار/ مايو 2015 للمشاركة في الاحتفالات بمناسبة الذكرى السبعين للانتصار على النازية، وآب/ أغسطس 2015، انظر: «السيسي يزور موسكو الأربعاء المقبل،» السفير، 20/ 8/ 2015، تم الاطلاع عليه بتاريخ 15/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://assafir.com/Article/5/438670/SameChannel>.

(130) «موسكو تعلن عن صفقة سلاح لمصر بـ 3.5 مليار دولار،» الشروق، 17/ 9/ 2014، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=17092014&id=ea9e3c49-7d96-4e50-9def-84a52496683a>.

(131) حرص الرئيس المصري خلال زيارة بوتين مصر على إخراجها بمظاهر كرنفالية، وفق مشاهد وبرامج، تذكر بعصور الإمبراطوريات وتقاليد «القادة العظماء».

(132) «قمة السيسي - بوتين.. التعاون العسكري يتصدر المباحثات،» (قناة الحرة، 10/ 2/ 2015)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: =

المسلمين في مصر منظمة إرهابية في نسخة محدّثة من قائمة الإرهاب في روسيا في شباط/ فبراير 2015[133].

شمل التنسيق الروسي - المصري الملفات الإقليمية في المشرق العربي، ولا سيما الأزمة السورية؛ إذ بعد انتخاب السيسي اختلف الموقف المصري من الثورة السورية. فانطلق من أجندة داخلية يهيمن عليها التعاطف مع الأنظمة السلطوية في المنطقة ضد أي حراك شعبي، إضافة إلى هاجس الخوف من تيارات الإسلام السياسي بأنواعها المختلفة. وضغطت مصر لتشكيل معارضة سورية تكون بديلًا من الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، تقبل حلًا سياسيًا يتضمن قبول مبدأ بقاء نظام بشار الأسد. وكان من الطبيعي أن يرفض النظام المصري بعد الانقلاب حدوث أي تغيير في أنظمة الحكم العربية، فكيانه كله يقوم على ردة الفعل على ثورة في بلده، الأمر الذي يكاد يتطابق مع الموقف الروسي الذي يدعم نظام الأسد، ويسعى إلى التوصل إلى نوع من الوحدة الوطنية يستوعب فيها النظام جزءًا من المعارضة لمحاربة الجماعات الإسلامية كجزء من الحرب على الإرهاب[134].

بلغت العلاقات الروسية - المصرية بعد الانقلاب العسكري في مصر درجة عالية من التقارب والتعاون، لم تصل إليها خلال عهد مبارك، يمكن قراءتها وتحديدها، من خلال التقاء المصالح في لحظة زمنية محددة، وليست تجمعًا في محور واحد[135]. فالأطر الاستراتيجية لتحالف النخبة المصرية مع القوى الغربية، لم تتبدل، لكنها وجدت في روسيا شريكًا يدعم الاستبداد في جميع أنحاء العالم من دون تحفظ أو مواربة على غرار القوى الغربية. بينما

= <http://www.alhurra.com/content/putin-to-visit-egypt/266105.html>.

(133) كريم البكري، «سيف اليزل: روسيا فتحت صفحة جديدة مع الشرق الأوسط بعد تصنيف الإخوان كـ «إرهابية»،» الشروق، 28/ 2/ 2015، تم الاطلاع عليه بتاريخ 15/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=28022015&id=202e1635-c455-4f2a-9052-eb1419bdbb25>.

(134) «اتساع مساحة التنسيق الروسي - الإيراني، ودور مصري مساند،» (تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات، الدوحة، 27 كانون الثاني/ يناير 2015)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 15/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dohainstitute.org/release/4639768a-6692-4b46-9cbc-9bac8794bbaf>.

(135) يمكن الرجوع في ذلك إلى: الجديدي، «مصالح لا محاور».

وجدت روسيا في دعم نظام الانقلاب ضرورة ومصلحة وطنية عليا، لمنع عودة القوى الإسلامية إلى الحكم، إضافة إلى الحد من النفوذ التركي في المنطقة العربية.

يجمع الفراغ الأيديولوجي الممتلئ بالتشديد على العظمة الوطنية والشوفينية كغطاء للسلطوية بين نظامي بوتين والسيسي، إضافة إلى تخوف روسيا من التحول الديمقراطي في البلدان الإسلامية الواقعة في جنوب شرقها، باعتبارها تعدّ التحول الديمقراطي امتدادًا للنفوذ الغربي، مسقطة عليه تجربتها في شرق أوروبا والجمهوريات السوفياتية السابقة.

تتميز روسيا (والصين كذلك) بالقدرة على التصرف في السياسة الخارجية باستقلال عن رأي عام محلي ضاغط، حيث تمكن النظام الروسي في عهد بوتين من وقف تطور الرأي العام الروسي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي باتجاه تعددي ديمقراطي وإعادة تحشيده خلف شعارات وطنية شوفينية باستغلال الحنين لدور الدولة العظمى، الأمر الذي يمكّن روسيا من العمل في السياسة الخارجية بموجب اعتبارات جيوستراتيجية متحررة من الأيديولوجيات القديمة من جهة، وغير مقيدة باعتبارات رأي عام داخلي من جهة أخرى. وينطبق ذلك بدرجة كبيرة على السياسة الخارجية للصين، مع الفرق أن وزن الاعتبارات الاقتصادية في حالة الصين يعلو على الاعتبارات الجيوستراتيجية. لكن الأخيرة تزداد أهمية للصين في محيطها الإقليمي المتوسع باستمرار.

اعتبرت روسيا عودة الجيش إلى حكم مصر ضد التحول الديمقراطي تطورًا إيجابيًا، وانتكاسة للثورات العربية بشكل عام، كما اعتبرت هذا التحول مفيدًا لموقفها في سورية. ولاحقًا تعززت العلاقة الروسية - المصرية أكثر بسبب حاجة السيسي إلى الضغط على أميركا لاتخاذ موقف أكثر إيجابية من نظامه لا يقتصر على مواصلة الدعم العسكري. ولهذا توجه إلى موسكو في محاولة لتنويع تحالفاته، ادعاء منه بوجود بدائل للعلاقة مع أميركا. والتقت هذه النزعة مع محاولات روسيا في العقد الأخير استعادة دور الدولة العظمى من خلال التأثير في أقاليم فقدت أي تأثير فيها منذ انهيار الاتحاد السوفياتي.

رابعًا: الموقف الصيني من ثورة يناير ومرحلة المجلس العسكري

تلخصت خطوه الحكومة الصينية بعد سقوط نظام بن علي في تونس بتشديد الرقابة على مواقع التواصل الاجتماعي، وحجب استخدام كلمة الثورة التونسية، أو ثورة الياسمين، ولاحقًا بعد انطلاق الثورة المصرية «ميدان التحرير»[136]. ذلك أن الأنظمة الشمولية، مثل روسيا والصين، تخشى من «الثورات» الشعبية وتميل إلى مقاومتها، وتركز في خطابها السياسي الداخلي على مفردات الإصلاح الاقتصادي أو السياسي المتدرج، ومكافحة الفساد، في حين يطغى مبدأ «عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول» مفردات خطاب سياستها الخارجية. وعلى الرغم من أن بعض الثورات العربية جرى ضد أنظمة حليفة للغرب والولايات المتحدة، كما هي الحال في مصر، اتسم الموقف الصيني بالحذر الشديد تجاهها، وعدّها إخلالًا بالمبادئ والأسس التقليدية التي قام عليها النظام الدولي، وفي مقدمها مبدأ «السيادة». من جهة أخرى، لم تخفِ الصين قلقها من مشاركة التيارات الإسلامية في الثورات وصعودها في مرحلة لاحقة إلى سدة الحكم، ولا سيما أنها شهدت انتفاضات للأقلية المسلمة فيها، تمركزت في مقاطعات شينجيانغ وقانسو ونيغيشيا[137]. وضمن السياق ذاته، نظرت الحكومة الصينية بعين الريبة إلى الموقف التركي المؤيد الثورات العربية، ولا سيما المصرية، واعتبرت أن نجاح الثورات سيساهم في بروز الدور التركي في الشرق الأوسط؛ الأمر الذي ربما يكون له تداعيات على تنامي المشاعر القومية التركية، وامتدادها إلى إقليم «تركستان الشرقية» الذي شهد ظهور حركة انفصالية ومحاولات عدة لإعلان دولة مستقلة خلال النصف الأول من القرن العشرين[138].

أما في ما يتعلق بتتبع الموقف الصيني خلال أيام الثورة المصرية، فسُجّل موقف وحيد في العاشر من 10 شباط/ فبراير 2011 (قبل يوم واحد من تنحي

---

(136) بول سالم، «مستقبل النظام العربي والمواقف الإقليمية والدولية من الثورة،» المستقبل العربي، السنة 34، العدد 398 (نيسان/ أبريل 2012)، ص 152.

(137) محمد فايز فرحات، «السلوك الصيني الروسي في مواجهة موجة الربيع العربي: قراءة في ما وراء المصالح الاقتصادية،» سياسات عربية، العدد 1 (آذار/ مارس 2013)، ص 43.

(138) المصدر نفسه.

مبارك) للخارجية الصينية، رفضت فيه «التدخل الخارجي في شؤون مصر»، في رد مباشر على المواقف الغربية الداعية إلى تنحي مبارك[139]. وفي تعليقها الأول (12 شباط/ فبراير 2011) على تنحي مبارك، تجنبت الخارجية الصينية الترحيب بالخطوة، خلافًا لعدد من القوى الغربية والإقليمية، وجاء في بيانها أن الصين «ترى أن التطورات الأخيرة للوضع في مصر يمكن أن تساعد في عودة الاستقرار والنظام الاجتماعي في البلاد في أقرب وقت»[140]. لكن السلبية الصينية تجاه الثورة المصرية، لم تمنع المسؤولين الصينيين من التواصل مع المجلس العسكري، وتعزيز التعاون والتنسيق في المجالين السياسي والاقتصادي. فهي تعترف بالنظام القائم وتحرص على استمرارية الصادرات والاستثمارات الصينية في مصر؛ التي تشكل النسبة الأكبر من التبادل التجاري بين البلدين. وبناء عليه، زار وزير خارجية الصين يانغ جيه تشي القاهرة في 3 أيار/ مايو 2011 ورئيس المجلس العسكري المشير حسين طنطاوي. وعلى المستوى الاقتصادي أرسلت الصين إلى مصر وفدًا برئاسة نائب وزير التجارة ضم ممثلين عن 20 مؤسسة مالية واقتصادية لتعزيز التبادل الاقتصادي والتجاري بين بيجين والقاهرة[141]. في ذلك الوقت اعتبر السفير الصيني في القاهرة سونغ آيقو زيارة وزير الخارجية الصيني إلى مصر دليلًا على أن علاقات البلدين «لم تتغير، وسترتقي إلى مستوى أعلى بعد ثورة يناير»، وكشف السفير عن منحة مالية بقيمة 60 مليون يوان (نحو 9 ملايين دولار) قدمتها الحكومة الصينية إلى مصر[142]. كما رفعت الصين في أواخر أيار/ مايو 2011 الحظر

---

(139) شريفة فاضل محمد، «العلاقات المصرية الصينية بين الاستمرارية والتغير (2003-2013)،» المستقبل العربي، السنة 36، العدد 420 (شباط/ فبراير 2014)، ص 42.

(140) «المتحدث باسم وزارة الخارجية: الصين تأمل في عودة الاستقرار والنظام إلى مصر في أقرب وقت،» صحيفة الشعب اليومية أونلاين، 12/ 2/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://arabic.people.com.cn/31662/7285662.html>.

(141) «محطات مهمة في مسيرة العلاقات المصرية الصينية بعد ثورتي 25 يناير و30 يونيو،» (بوابة الأهرام، 1/ 9/ 2015)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/News/737767.aspx>.

(142) محمد عثمان، «المشير طنطاوي يلتقي وزير خارجية الصين اليوم،» الأهرام، 3/ 5/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/archive/Egypt/News/76005.aspx>.

على سفر السواح الصينيين إلى عدد من المدن المصرية: الغردقة وشرم الشيخ والأقصر وأسوان[143].

1 - الصين وفترة حكم مرسي

اتبع مرسي بعد وصوله إلى الرئاسة نهجًا جديدًا في سياسته الخارجية، قام على إعادة التوازن إلى علاقات مصر الخارجية، ضمن دوائرها الاستراتيجية الثابتة (العربية والأفريقية، الإسلامية، المتوسطية، الدولية). في ذلك الوقت، برز مبدأ «التوجه شرقًا» في مسعى إلى تعزيز علاقات مصر مع قوى دولية، وإقليمية صاعدة (الصين، الهند، باكستان)، وتقليص الاعتماد على الغرب. وفي هذا السياق، كانت الصين المحطة الأولى في زيارات مرسي خارج المنطقة العربية في 28 آب/ أغسطس 2013، حيث رئس وفدًا ضم عددًا من الوزراء، و80 من رجال الأعمال المصريين بهدف جذب الاستثمارات، وزيادة التبادل التجاري بين البلدين[144]. ونجم عن هذه الزيارة توقيع ثمانية اتفاقات، تضمنت «تقديم الصين منحة لا ترد بقيمة 70 مليون دولار، لإقامة مشروعات مشتركة في مجالات البنية التحتية والكهرباء والبيئة، ومنحة أخرى عبارة عن 300 سيارة شرطة لمصر، إضافة إلى مذكرة تفاهم لمعالجة المخلفات الصلبة، والتعاون في مجال حماية البيئة، واتفاق في مجال التعاون السياحي، وآخر في مجال البحوث الحقلية في الزراعة[145]، وكذلك اتفاقية تعاون للحصول على قرض ميسر قيمته 200 مليون

---

(143) «سفير مصر بيكين: ثورة 25 يناير تفتح آفاقًا جديدة لتمتين علاقات مصر والصين،» (بوابة الأهرام، 31/ 5/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://gate.ahram.org.eg/NewsContentPrint/13/71/76918.aspx>.

(144) «الصين ومصر توقعان اتفاقيات اقتصادية،» (الجزيرة نت، 28/ 8/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2012/8/28/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D9%88%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D9%88%D9%82%D8%B9%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9>.

(145) محمد علي، «مصر أول دولة عربية وأفريقية تعترف بالصين.. وطموحات لزيادة حجم التبادل التجاري إلى 11 مليار دولار،» (بوابة الأهرام، 22/ 12/ 2014)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/NewsContentPrint/24/196/575710.aspx>.

دولار من بنك التنمية الصيني لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما وُقِّعت مجموعة اتفاقات استثمارية بين رجال الأعمال المصريين ورجال الأعمال الصينيين بإجمالي استثمارات بلغت 4.9 مليار دولار، واتفاق إطار بين البنك الوطني للتنمية الصيني ووزارة البحث العلمي في مصر في شأن التعاون في مجال التخطيط والاستشارات، ومذكرة تفاهم للتعاون في مجال الاتصالات بين وزارة الاتصالات في مصر ووزارة الصناعة والمعلوماتية الصينية[146].

على الرغم من الاضطرابات التي شهدتها مصر خلال حكم مرسي، بلغ مقدار التجارة الثنائية بين مصر والصين في الشهور الأربعة الأولى لعام 2013 نحو 3.45 مليار دولار أميركي، محققًا نموًا بلغ 32 في المئة مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2012، بينما جاوزت الاستثمارات الصينية في القطاعات غير المالية في مصر 600 مليون دولار أميركي[147].

2- ما بعد الانقلاب

لم تتخذ الصين موقفًا واضحًا من انقلاب 3 يوليو، حيث أصدرت وزارة الخارجية الصينية بيانًا في الرابع من تموز/ يوليو 2013، أعلنت فيه احترامها «خيار الشعب المصري»، ودعت فيه إلى تجنب «جميع الأطراف المعنيين في مصر اللجوء إلى العنف، وأن يتمكنوا من حل خلافاتهم، من خلال الحوار والتشاور، بهدف تحقيق المصالحة والاستقرار الاجتماعي»[148]، الأمر الذي كررته حيال فض الاعتصامين في ميداني رابعة العدوية والنهضة، حين دعت في

(146) عصام عبد الشافي، «التوجه شرقًا: تحولات السياسة الخارجية المصرية تجاه الدول الآسيوية،» السياسة الدولية، 4/4/2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/10/2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/3009.aspx>.

(147) «دبلوماسي صيني: 3.45 مليار دولار أمريكي حجم التبادل التجاري بين الصين ومصر خلال الأربعة أشهر الأولى لهذا العام،» صدى البلد، 29/5/2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/10/2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.el-balad.com/504469>.

(148) «أنقرة تعتبر إزاحة مرسي «لا تعكس رغبة الشعب» وإسرائيل تلتزم الصمت ردود الفعل الغربية تركز على العودة بسرعة الى الحكم المدني،» المستقبل (لبنان)، 5/7/2013، ص 14، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/10/2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almustaqbal.com/v4/Article.aspx?Type=np&Articleid=577886>.

15 آب/ أغسطس 2013 السلطات المصرية إلى «ضبط النفس»، واللجوء إلى «الحوار لحل الأزمة»[149]، وحثت الأطراف المعنية على الحوار وتغليب مصلحة الوطن والشعب وعدم إراقة مزيد من الدماء[150].

بعد ترسخ سلطة الانقلاب، والانفتاح الدولي عليه، أظهرت الصين بالتدريج انحيازها إلى الحكم الجديد. ففي هذا السياق وجهت وزارة الخارجية الصينية دعوة إلى وزير الخارجية المصري آنذاك نبيل فهمي لزيارة بيجين 14 كانون الأول/ ديسمبر 2013[151]. وفتحت الزيارة الباب لإعادة الزخم في العلاقات الاقتصادية بين البلدين. وبناء عليه، زار في 22 شباط/ فبراير 2014 وفد من رجال الأعمال الصينيين مصر في أول زيارة رسمية بعد الانقلاب، وأبدى المستثمرون رغبتهم في «ضخ استثمارات جديدة في مصر في قطاعات المقاولات والبنية التحتية والديكور والاتصالات». وقبل ذلك دانت الصين تفجير مقر قيادة الشرطة المحلية في مدينة المنصورة في 24 كانون الأول/ ديسمبر 2013، حيث صرحت متحدثة باسم وزارة الخارجية هوا تشون يينغ في مؤتمر صحافي دوري «أن الصين تعارض العنف الإرهابي ضد المدنيين والهيئات الحكومية في مصر»[152].

بعد تسلم السيسي الرئاسة في مصر زار الصين مرتين، **الأولى في** 23 كانون الأول/ ديسمبر 2014، حيث التقى الرئيس الصيني شي جي بينغ، وجرى توقيع عدد من الاتفاقات[153] في مجال التعاون الفني والاقتصادي، واتفاق إطار

---

(149) «الصين تدعو الفرقاء في مصر لضبط النفس،» الراية (قطر)، 15/ 8/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.raya.com/news/pages/00dba08d-e9ad-464c-aac7-657bc490d0f8>.

(150) «تحذير من «حرب أهلية» بمصر ودعوات للتهدئة،» (الجزيرة نت، 15/ 8/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/home/print/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/070c97f7-0412-4fa0-9216-0435ffc88783>.

(151) «وزير الخارجية المصري نبيل فهمي يزور الصين،» (السفارة الصينية في جمهورية مصر العربية، القاهرة، 11/ 12/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://eg.china-embassy.org/ara/zxxx/t1108531.htm>.

(152) هاني الوزيري، «طبيعة العلاقات المصرية الصينية بعد 25 يناير وموقفها من 30 يونيو،» الوطن، 1/ 9/ 2015، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.elwatannews.com/news/details/796811>.

(153) «قمة مصرية - صينية اليوم.. ورفع مستوى العلاقات إلى «شراكة استراتيجية»: الرئيس =

للتعاون في مجال الطاقة المتجددة، واتفاق إطار للتعاون في مجال الفضاء بين هيئة الفضاء الوطنية الصينية (CNSA) والهيئة القومية المصرية للاستشعار عن بعد وعلوم الفضاء، ومذكرة تفاهم لإنشاء معمل مصري - صيني مشترك للطاقة المتجددة، بين وزارة البحث العلمي المصرية ووزارة العلوم والتكنولوجيا الصينية[154]. أما الزيارة الثانية، فكانت في مطلع أيلول/ سبتمبر 2015، بدعوة من الرئيس الصيني للمشاركة في احتفالات الذكرى السبعين لانتصار الصين في الحرب العالمية الثانية، وشهد الرئيسان في 2 أيلول/ سبتمبر 2015 توقيع اتفاق بين بنك التنمية الصيني والبنك الأهلي المصري، يقدم المصرف الصيني بموجبه قرضًا بقيمة مئة مليون دولار لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر[155].

خامسًا: علاقات دول مجلس التعاون الخليجي بمصر بعد الثورة

هاتف الملك السعودي آنذاك عبد الله بن عبد العزيز الرئيس المصري حسني مبارك في 29 كانون الثاني/ نوفمبر 2011[156]، وأيده قائلًا: «لا يمكن قبول العبث بأمن واستقرار مصر من قبل مندسين باسم حرية التعبير»[157]. كما طالب الملك السعودي الولايات المتحدة الأميركية خلال الثورة بمنع «إذلال مبارك»، وعرض تقديم مساعدات اقتصادية لمصر بدلًا من المساعدات الأميركية[158].

= المصري يصل إلى بكين،» الشرق الأوسط، 23/ 12/ 2014، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=799199&issueno=13174#.Vg6tpdySzXQ>.

(154) «العلاقات الاقتصادية والتجارية،» (الهيئة العامة للاستعلامات، 17/ 6/ 2015)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=5374#.VgutRPmqqko>.

(155) المصدر نفسه.

(156) «خادم الحرمين يجري اتصالًا هاتفيًا بالرئيس مبارك للاطمئنان على الأوضاع في مصر،» (وكالة أنباء الإمارات، 29/ 1/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.wam.ae/ar/news/arab/1395238508778.html>.

(157) «آخر الأصداء وردود الأفعال الدولية بشأن الاحتجاجات في مصر،» (بي بي سي عربي، 4/ 2/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/mobile/middleeast/2011/02/110204_reactions_egypt.shtml>.

(158) صلاح أحمد، «الملك عبد الله طالب أوباما بالامتناع عن إذلال مبارك،» إيلاف، =

عدّلت السعودية موقفها هذا بعد سقوط مبارك، ونشرت وكالة الأنباء السعودية بيانًا عن مصدر مسؤول جاء فيه أن «حكومة المملكة العربية السعودية ترحب بالانتقال السلمي للسلطة في جمهورية مصر العربية الشقيقة، وتعبر عن أملها في أن تكلل جهود القوات المسلحة المصرية في إعادة السلم والاستقرار والطمأنينة إلى جمهورية مصر العربية الشقيقة»[159]. وحرصت المملكة على إنشاء روابط جيدة بالجيش المصري، حيث بدا لها أن سلطته أهون من استلام قوى ثورية الحكم. وفي النهاية، كان في الإمكان اعتبار نقل السلطة إلى المجلس العسكري قرار مبارك نفسه، أي يمكن النظر إليه كخيار غير ثوري.

تبنت الإمارات العربية المتحدة سياسة مشابهة لسياسة المملكة العربية السعودية، فاعترف وزير الخارجية الإماراتي، في أثناء مؤتمر صحافي عقده في 3 شباط/ فبراير 2011 مع وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري في بغداد، بأحقية مطالب الإصلاح في مصر، لكنّه ندد باستغلال «بعض الأطراف» هذه المطالب، ووصف ما يحصل في مصر بأنه «استغلال مقيت ومخز»[160]. وفي 8 شباط/ فبراير 2011، أي خلال الثورة، سافر وزير الخارجية الإماراتي إلى القاهرة للقاء مبارك في القاهرة[161]. وبعد تنحي مبارك، أصدرت الإمارات بيانًا أكدت فيه «ثقتها في قدرة المجلس الأعلى للقوات المسلحة في إدارة شؤون البلاد في هذه الظروف الدقيقة، بطريقة من شأنها تحقيق تطلعات وآمال الشعب المصري»[162].

= 21/ 4/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://elaph.com/ Web/news/2011/2/630960.html>.

(159) «السعودية ترحب بالانتقال السلمي للسلطة،» البيان، 13/ 2/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.albayan.ae/one-world/ arabs/2011-02-13-1.1384288>.

(160) «تسلسل زمني: الأصداء وردود الفعل الدولية على أحداث مصر،» على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/mobile/middleeast/2011/02/110203_egypt_reactions.shtml>.

(161) «مبارك يستقبل وزير خارجية دولة الإمارات،» النهار الجديد، 8/ 2/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ennaharonline.com/ar/latestnews/ dernieres_nouvelles_monde/73086-%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%83-%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA.html>.

(162) «توالي ردود الفعل العربية والدولية على تنحي مبارك،» (سي إن إن العربية، آخر تحديث =

في إطار الزخم الثوري عقب ثورة 25 يناير، حاول محتجون مصريون اقتحام السفارة الإسرائيلية في القاهرة في 9 أيلول/ سبتمبر 2011[163]، لكن اشتباكات المحتجين مع القوى الأمنية امتدت إلى السفارة السعودية، فحاولوا إحراقها[164]. إلا أن المملكة لم تغلق سفارتها في القاهرة إلا بعد قضية أحمد الجيزاوي، المحامي المصري وناشط حقوق الإنسان الذي اعتقل في مطار الملك عبد العزيز في السعودية بتهمة حيازته حبوبًا ممنوعة في المملكة. اعتبر الناشطون المصريون أن سبب اعتقال الجيزاوي تقديمه شكوى ضد المملكة لسوء معاملتها المصريين في السجون السعودية، فتحول اعتقاله إلى قضية رأي عام في مصر، وأغلقت المملكة سفارتها في 29 نيسان/ أبريل 2012 بعد احتجاجات واسعة أمام مبناها في القاهرة، ولم يعد دبلوماسيوها إلى مزاولة نشاطهم إلا في الأول من حزيران/ يونيو 2012، بعد زيارة وفد مصري إلى الرياض لإصلاح ذات البين بين البلدين[165]. تبع ذلك توقيع السعودية اتفاق بروتوكول مع الحكومة المصرية، تُقدّم بموجبه حزمة مساعدات اقتصادية سعودية إلى مصر بقيمة 1.5 مليار دولار، خُصص منها مليار دولار وديعة في البنك المركزي المصري[166].

= للخبر 7/ 2/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 31/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.arabic.cnn.com/2011/egypt.2011/2/11/egypt.reaction>.

(163) «وفيات باقتحام سفارة إسرائيل بالقاهرة،» (الجزيرة نت، 10/ 9/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 22/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.aljazeera.net/news/arabic/2011/9/10/%D9%88%D9%81%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%85-%D8%B3%D9%81%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9>.

(164) «السفير السعودي لدى القاهرة يتهم «مندسين» بمحاولة إحراق سفارته،» الراية، 11/ 9/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 22/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.raya.com/home/print/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/fc949901-c089-4a4b-a090-1020b95fe8f2>.

(165) رئس الوفد رئيس مجلس الشعب سعد الكتاتني، ورئيس مجلس الشورى أحمد فهمي. انظر: «سفير الرياض يصل القاهرة منهيًا أزمة دبلوماسية،» (سي إن إن العربية، 1/ 6/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 22/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://archive.arabic.cnn.com/2012/middle_east/5/5/saudi.ambassador.back.egypt/index.html>.

(166) «حزمة مساعدات سعودية لمصر بقيمة 1.5 مليار دولار،» (سي إن إن العربية، 10/ 6/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.arabic.cnn.com/2012/business/5/11/egypt.saudi.financial.agreement>.

جهدت السفارة السعودية لطي ملفات فتحت في مصر بعد الثورة، يتورط فيها مسؤولون سعوديون، وذلك بمشاركة مندوب من الاستخبارات السعودية، خصوصًا ملف اتهام الأمير منصور بن مقرن بن عبد العزيز، نجل رئيس الاستخبارات السعودية، وشقيقته الأميرة لمياء بنت مقرن، بمساعدة رجل الأعمال المصري حسين سالم، المطلوب للقضاء المصري، في تهريب أمواله وممتلكاته من مصر إلى السعودية في أوائل عام 2011. فتحت السفارة السعودية في القاهرة قنوات اتصال مع القضاء المصري والاستخبارات المصرية لإغلاق هذا الملف. وعلى الرغم من تعثر جهدها في البداية، تمكنت في النهاية من إغلاقه[167].

لم تعلق الدول الخليجية على الانتخابات والمحطات الدستورية في فترة حكم المجلس العسكري، وفوز الإسلاميين في الانتخابات البرلمانية في جولتيها الأولى والثانية، وتركز اهتمام المملكة العربية السعودية، والملك السعودي آنذاك (الملك عبد الله) شخصيًا، على محاولة إخراج الرئيس المصري المعزول حسني مبارك من السجن. لذلك، قدمت المخابرات العامة المصرية مبادرة إلى الدول الخليجية تقضي بتقديم مساعدات اقتصادية لمصر بقيمة 10 مليارات دولار، في مقابل الإفراج عن مبارك. فاوض مراد موافي، رئيس المخابرات العامة المصرية، قياديًا في جماعة الإخوان المسلمين حول هذه الصفقة، ووافق عليها شرط أن يخصص مبلغ مليار دولار فدية لأهالي شهداء ثورة 25 يناير. لكن السعودية

---

(167) نشرت وثائق ويكيليكس تفصيلات هذه القضية في وثائق عدة. يمكن الرجوع إليها على موقع ويكيليكس، تم الاطلاع عليه بتاريخ 24/ 5/ 2015. ويمكن تحميلها من الموقعين الإلكترونيين التاليين: <https://www.wikileaks.org/saudi-cables/doc118521.html>, and <https://www.wikileaks.org/saudi-cables/doc117617.html>.

لمناقشة القضية بتفصيلاتها الدقيقة يمكن الرجوع إلى: حسام بهجت ولينا عطا الله، «ويكيليكس: كواليس إخراج نجل رئيس المخابرات السعودية من تحقيقات «حسين سالم»،» (مدى مصر، 24/ 6/ 2015)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 24/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.madamasr.com/ar/sections/politics/%D9%88%D9%8A%D9%83%D9%8A%D9%84%D9%8A%D9%83%D8%B3-%D9%83%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B3-%D8%A5%D8%AE%D8%B1%D8%A7%D8%AC-%D9%86%D8%AC%D9%84-%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%AD%D8%B3%D9%8A%D9%86-%D8%B3%D8%A7%D9%84%D9%85>.

رفضت هذه المبادرة لاعتقادها أن الجماعة غير قادرة على منع الشارع المصري من الانتفاض ضد إطلاق سراح مبارك، ونقله إلى إحدى دول الخليج العربي[168].

من جهة أخرى، ركزت المملكة العربية السعودية في هذه الفترة على تجميل صورتها في مصر، بعد موقفها من الثورة المصرية، فتقربت من إعلاميين نافذين في مصر وموّلتهم لإعداد برامج تمدح المملكة العربية السعودية ودورها في مصر[169]. كان همّ المملكة خلال الفترة الانتقالية قطع الطريق على الاستثمار الإيراني في المجالين الديني والإعلامي في مصر، فنقلت سفارتها في القاهرة طلبًا من الصحافي مصطفى بكري إلى وزارة الخارجية السعودية، يبدي فيه رغبته في إطلاق قناة فضائية تكون «صوتًا قويًا ضد الشيعة وتساند مواقف المملكة»[170]. ومصطفى بكري هذا هو نفسه الذي يعلن موقفًا متشنجًا في دعم النظام السوري.

---

(168) للاطلاع على الوثائق التي تروي هذه التفصيلات، يمكن الرجوع إلى موقع «مدى مصر» الذي نشرها بالتعاون مع ويكيليكس: حسام بهجت، «ويكيليكس: «فدية» إطلاق سراح مبارك.. اقتراح من المخابرات المصرية رفضته السعودية،» (مدى مصر، 21/ 7/ 2015)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 22/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.madamasr.com/ar/sections/politics/%D9%88%D9%8A%D9%83%D9%8A%D9%84%D9%8A%D9%83%D8%B3-%D9%81%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A5%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%AD-%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%83-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AD-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%B1%D9%81%D8%B6%D8%AA%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9>.

(169) نشر موقع «مدى مصر» بالاتفاق مع ويكيليكس عددًا من المراسلات بين الإعلاميين المصريين وسفارة المملكة في القاهرة. وتركز كلها على طلب التمويل مقابل مديح المملكة. ويمكن قراءة هذه الوثائق الخاصة بالإعلام مجتمعة في: حسام بهجت، «ويكيليكس: طابور طالبي التمويل السعودي «الإعلامي» في مصر،» (مدى مصر، 28/ 6/ 2015)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.madamasr.com/ar/sections/politics/%D9%88%D9%8A%D9%83%D9%8A%D9%84%D9%8A%D9%83%D8%B3-%D8%B7%D8%A7%D8%A8%D9%88%D8%B1-%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1>.

(170) الوثيقة موجودة على موقع ويكيليكس، تم الاطلاع عليها بتاريخ 23/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.wikileaks.org/saudi-cables/doc120797.html>.

واجتهدت السفارة السعودية في القاهرة في متابعات جهد التقارب الإيراني مع المؤسسات في مصر على المستوى الرسمي أو الديني؛ لذلك نسجت السفارة علاقات متينة مع رجال دين سلفيين لعقد مؤتمرات وندوات «لمواجهة المد الشيعي بنشر الكتب والدوريات الفقهية وعقد الندوات والمؤتمرات في النوادي والتجمعات الشبابية، للتحذير من هذا الخطر الطائفي»[171].

مارست دولة الإمارات العربية المتحدة ضغطًا على المجلس العسكري في مصر بعد الثورة، حتى لا يُحاكِم محمد حسني مبارك، وحتى لا يتهم عددًا من المستثمرين الإماراتيين بالشراكة مع النظام السابق. أوقفت الإمارات تصاريح العمل للمصريين العاملين في الإمارات، وتصاريح الزيارة[172]، كما أجّلت زيارة رئيس الوزراء المصري عصام شرف إلى أبو ظبي مرات عدة، إلى أن استقبلته الإمارات في 5 تموز/يوليو 2011، ووعدته بتقديم حزمة مساعدات اقتصادية للحكومة المصرية بقيمة 3 مليارات دولار[173]. لكن هذا لم يحصل. وتوتّر الموقف الإماراتي من جماعة الإخوان المسلمين في مصر، بعد تصريحات للشيخ يوسف القرضاوي بثّتها قناة الجزيرة القطرية في برنامج «الشريعة والحياة» انتقد فيها ترحيل الإمارات مواطنين سوريين شاركوا في تظاهرة خارج مقر القنصلية السورية في دبي من دون ترخيص.

---

(171) للاطلاع على الوثائق التي تخص تعامل السعودية مع السياسات الإيرانية في مصر: محمد حمامة وشادي زلط، «ويكيليكس: كيف رأى الأزهر والسعودية «المد الشيعي» في مصر،» (مدى مصر، 25/ 6/ 2015)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.madamasr.com/ar/sections/politics/%D9%88%D9%8A%D9%83%D9%8A%D9%84%D9%8A%D9%83%D8%B3-%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%B1%D8%A3%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%87%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%8A%D8%B9%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1>.

(172) من وثائق وزارة الخارجية السعودية التي سربها ويكيليكس. وهي وثيقة صادرة من السفارة السعودية في أبو ظبي إلى وزارة الخارجية السعودية برقم 124/ 33/ 1414 في تاريخ 9/ 7/ 1433 هجري. تم الاطلاع على الوثيقة بتاريخ 24/ 8/ 2015، يمكن تحميلها من الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.wikileaks.org/saudi-cables/doc83686.html>.

(173) «الإمارات تقدم حزمة مساعدات اقتصادية لمصر بقيمة 3 مليارات دولار: نصفها لتمويل صندوق خليفة لدعم المشاريع المتوسطة والصغيرة،» (العربية نت، 5/ 7/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/articles/2011/07/05/156152.html>.

اعتقلت الإمارات شخصيات إماراتية توصف بالإصلاحية في 21 نيسان/ أبريل 2012، منهم الشيخ سلطان بن كايد القاسمي، رئيس دعوة الإصلاح وابن عم حاكم إمارة رأس الخيمة[174]. واعتقلت كذلك شخصيات عربية، ومصرية بالتحديد، محسوبة على التيارات الإسلامية بحجة جمع تبرعات لجماعة الإخوان المسلمين ولقطاع غزة[175]. وفي إثر أزمة العلاقات الإماراتية مع الإخوان، توترت العلاقة مع المجلس العسكري في مصر، بسبب غياب «حماسة الجيش المصري لزجر الجماعة» بناءً على طلب الإمارات، كما ورد في وثائق ويكيليكس[176].

أما دولة قطر فاعتبرت أن المجلس العسكري حمى ثورة 25 يناير وانحاز إليها، وبدأت سلسلة من الخطوات لدعم التحول الديمقراطي في مصر، فزار أمير قطر آنذاك حمد بن خليفة آل ثاني القاهرة في 3 أيار/ مايو 2011 (كان أول حاكم عربي يزور القاهرة بعد الثورة)، والتقى المشير محمد حسين طنطاوي لدراسة تنفيذ مشروعات اقتصادية وتنموية مشتركة تدعم الاقتصاد المصري[177]. ثم زار ولي عهد قطر آنذاك (الأمير حاليًا) تميم بن حمد آل ثاني القاهرة في 30 حزيران/ يونيو 2011، والتقى طنطاوي. وعدت قطر الحكومة المصرية حينذاك بالاستثمار في مصر بقيمة 10 مليارات دولار[178]. كما التقى الشيخ تميم وفدًا من شباب ثورة 25 يناير وحاورهم. كما زار خيرت الشاطر، القيادي في جماعة الإخوان، العاصمة القطرية الدوحة في آذار/ مارس 2012، في إطار جولة شملت

---

(174) «الإمارات تعتقل رئيس «دعوة الإصلاح» ابن عم حاكم «رأس الخيمة»،» (البشير (الإسلام اليوم)، 21/ 4/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.islamtoday.net/albasheer/artshow-12-166522.htm>.

(175) من الوثيقة الصادرة عن السفارة السعودية في أبو ظبي إلى وزارة الخارجية السعودية، تم الاطلاع على الوثيقة بتاريخ 25/ 8/ 2015، على موقع ويكيليكس:
<https://www.wikileaks.org/saudi-cables/doc84947.html>.

(176) <https://www.wikileaks.org/saudi-cables/doc84947.html>.

(177) «بعد لقائه المشير طنطاوي..أمير قطر يغادر القاهرة عقب بحث الأوضاع على الساحتين الإقليمية والدولية،» الأهرام، 3/ 5/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/archive/Egypt/News/76090.aspx>.

(178) «طنطاوي يستقبل ولي عهد قطر،» (الجزيرة نت، 30/ 6/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2011/6/30/%D8%B7%D9%86%D8%B7%D8%A7%D9%88%D9%8A-%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D9%88%D9%84%D9%8A-%D8%B9%D9%87%D8%AF-%D9%82%D8%B7%D8%B1>.

بعض الدول الخليجية بعد الانتخابات البرلمانية، فطمأن الحكومة القطرية إلى أن «الاستثمارات القطرية التي ستُضَخ في مصر ستكون في أمان، من خلال قوانين الاستثمار التي سوف يشرعها المجلس المنتخب». والتقى كذلك شخصيات دينية مصرية كالشيخ يوسف القرضاوي، وطالبها بدعمه في الانتخابات أو عدم دعم المرشح الرئاسي عبد المنعم أبو الفتوح على الأقل(179).

تعددت الوعود الخليجية في دعم الاقتصاد المصري، عبر الاستثمارات في مصر أو تقديم مساعدات اقتصادية. لكن الإمارات أحجمت في هذه المرحلة عن الاستثمار المباشر في مصر، حتى تتضح لها نتائج الانتخابات الرئاسية المصرية(180). وكشفت تقارير البنك المركزي المصري منذ 25 كانون الثاني/يناير 2011 وحتى تموز/يوليو 2012، أي مع تسلم مرسي الرئاسة في مصر، عن زيادة نسبة الاستثمارات المباشرة القطرية في مصر بوتيرة متسارعة، في مقابل تراجع مستمر للاستثمارات المباشرة الإماراتية والسعودية. إلا أن الاستثمارات المباشرة القطرية بقيت طوال هذه المدة في المرتبة الرابعة عربيًا وخليجيًا بعد استثمارات الإمارات والسعودية والكويت من مراحل سابقة(181).

---

(179) الوثيقة موجودة على موقع ويكيليكس، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/5/2015، يمكن تحميلها من الموقع الإلكتروني: <https://www.wikileaks.org/saudi-cables/doc83201.html>.

(180) انظر: مصطفى محيي وحسام بهجت، «ويكيليكس: شفيق والإخوان.. بين الإمارات ومصر،» (مدى مصر، 27/6/2015)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/5/2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.madamasr.com/ar/sections/politics/%D9%88%D9%8A%D9%83%D9%8A%D9%84%D9%8A%D9%83%D8%B3-%D8%B4%D9%81%D9%8A%D9%82-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AE%D9%88%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D9%85%D8%B5%D8%B1>.

(181) جاءت الاستثمارات العربية في المرتبة الثالثة للمستثمرين في مصر، بعد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية. وكشف البنك المركزي المصري عن ارتفاع مقدار الاستثمارات القطرية التي دخلت إلى مصر بمعدل 74 في المئة خلال الربع الثالث من السنة المالية 2011/2012، بنحو 9.8 مليون دولار لتصل إلى 13.2 مليون دولار في مقابل 3.4 مليون دولار في الربع السابق عليه. تصدرت استثمارات الإمارات العربية المتحدة قائمة الدول العربية، وإن شهدت تراجعًا مقارنة بالربع الثاني، لتتراجع من 186 مليون دولار إلى 176.9 مليون دولار، تلتها المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية، والتي تراجعت مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 79.6 مليون دولار مقارنة بـ 109.2 مليون دولار، تلتها الاستثمارات الكويتية في المرتبة الثالثة بنحو 17.3 مليون دولار في مقابل 15.5 مليون دولار في الربع الثاني، تلتها الاستثمارات القطرية، التي شهدت قفزة قوية بنحو 9.8 مليون دولار، =

لكن قطر كانت الدولة الوحيدة، إضافة إلى السعودية، التي قدمت هبات مالية وودائع إلى مصر.

تواصلت السعودية مع المرشحين للانتخابات الرئاسية المصرية، فالتقى السفير السعودي عددًا منهم، ورفع وزير الخارجية السعودي آنذاك سعود الفيصل محضر الاجتماعات إلى الملك عبد الله بن عبد العزيز. لكن الاجتماعات كانت في أغلبيتها مع المرشحين الأقل حظًا في الفوز بالانتخابات باستثناء أحمد شفيق (أحمد شفيق وعمرو موسى ومحمد سليم العوا وهشام البسطويسي وحسام خير الله). واستُثني من الاجتماعات المرشحون محمد مرسي وحمدين صباحي وعبد المنعم أبو الفتوح. وتبيّن محاضر هذه الاجتماعات الصراع بين أحمد شفيق وعمرو موسى على كسب ود المملكة، حيث اتهم أحمد شفيق المرشحين مرسي وأبو الفتوح وموسى بتلقي الأموال من قطر، بينما اعتبر موسى أن فوز شفيق سيؤدي إلى كارثة لأنه محسوب على النظام السابق. أما المرشح محمد سليم العوا، فأكد للسفير السعودي أن فوزه في الانتخابات لن يسمح لإيران بالتمدد في مصر، على الرغم من علاقاته الطيبة مع إيران[182]. واستضافت الإمارات العربية

= لتصل إلى 13.2 مليون دولار في مقابل 3.4 مليون دولار، واحتلت الاستثمارات البحرينية المرتبة الخامسة بنحو 12.6 مليون دولار في مقابل 8 ملايين دولار في الربع السابق له. يمكن الرجوع في ذلك إلى: الطيب الصادق، «74٪ نمو الاستثمارات القطرية في مصر،» الراية، 13/ 7/ 2012، تم الاطلاع عليها بتاريخ 20/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.raya.com/home/print/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/9409790b-be2e-4e88-9ee1-3a147e59f887>.

انظر كذلك: محمد أمين، مصر: زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية إلى 3.13 مليار دولار خلال الربع الثالث: الدين الخارجي تراجع إلى 33.422 مليار دولار مع انخفاض أسعار العملات المقترض بها،» الشرق الأوسط، 11/ 7/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=6&article=685851&issueno=12279#.VdYwPNySylU>.

(182) يمكن الاطلاع على التفصيلات في موقع ويكيليكس، تم الاطلاع على الوثيقة بتاريخ 23/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.wikileaks.org/saudi-cables/doc36100.html>.

كذلك: حسام بهجت، «ويكيليكس: رسائل مرشحي الرئاسة 2012 إلى السعودية،» (مدى مصر، 6/ 7/ 2015)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.madamasr.com/ar/sections/politics/%D9%88%D9%8A%D9%83%D9%8A%D9%84%D9%8A%D9%83%D8%B3-%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D9%84-%D9%85%D8%B1%D8%B4%D8%AD%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D8%A7%D8%B3%D8%A9-2012-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9>.

المتحدة المرشح أحمد شفيق، وقدمت إليه دعمًا سياسيًا وإعلاميًا كبيرًا[183]. والتزمت الكويت والبحرين دعم سياسات السعودية تجاه مصر، بينما احتفظت سلطنة عُمان بمواقفها الحيادية تجاه مصر وأزمات المنطقة بشكل عام.

1- السياسات الخليجية تجاه حكم مرسي

رحّبت ردات الفعل الخليجية العلنية بانتخاب مرسي، لكنها تضمنت إيحاءات تعكس هواجسها ومخاوفها، حيث هنأت المملكة العربية السعودية الشعب المصري في رسالة من الملك السعودي للرئيس المصري الجديد محمد مرسي[184]. كما أصدرت وزارة الخارجية الإماراتية بيانًا رحبت فيه بفوز محمد مرسي، ودعت إلى ترسيخ الاستقرار في البلاد[185]. أما قطر، فأرسل أميرها ورئيس وزرائها برقيتي تهنئة إلى الرئيس مرسي، رحبت قطر فيهما بـ «النهج الديمقراطي في أول انتخابات رئاسية لمصر»، كما قدرت دور المجلس الأعلى للقوات المسلحة وقضاة مصر في صون التجربة وإنجاحها[186].

---

(183) انظر المقابلة الخاصة للمرشح أحمد شفيق مع قناة سكاي نيوز عربية في الأول من تموز/ يوليو 2012: «أحمد شفيق.. حوار خاص لسكاي نيوز عربية،» (سكاي نيوز عربية، 1/ 7/ 2012)، تم الاطلاع عليها بتاريخ 24/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.skynewsarabia.com/web/article/30881/%D8%A7%D9%94%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%B4%D9%81%D9%8A%D9%82-%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%B1-%D8%AE%D8%A7%D8%B5-%D9%84%D8%B3%D9%83%D8%A7%D9%8A-%D9%86%D9%8A%D9%88%D8%B2-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9>.

(184) «الرياض تهنئ مرسي وتأمل أن يقود مصر لدورها العروبي: الرئيس الجزائري أعلن حرص بلاده على توطيد العلاقات مع القاهرة،» (العربية نت، 25/ 6/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/articles/2012/06/25/222615.html>.

(185) «دول عربية تهنئ مرسي.. وواشنطن تدعوه إلى «احترام حقوق جميع المواطنين المصريين»: إسرائيل تحترم خيار المصريين وحماس تعتبرها لحظة تاريخية.. وإيران: المراحل النهائية للصحوة الإسلامية،» الشرق الأوسط، 25/ 6/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=683470&issueno=12263#.VdxZUdySylV>.

(186) «موجة ترحيب عربية وعالمية بفوز مرسي،» (الجزيرة نت، 25/ 6/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2012/6/25/%D9%85%D9%88%D8%AC%D8%A9-%D8%AA%D8%B1%D8%AD%D9%8A%D8%A8-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D9%81%D9%88%D8%B2-%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A>.

خلال هذه الفترة، حرصت الرئاسة المصرية على كسب ود دول الخليج، وطمأنتها إلى عدم وجود نية لتصدير الثورة، والتزام عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى[187]. وكانت المملكة العربية السعودية أول دولة يزورها مرسي في 11 تموز/ يوليو 2012 بعد انتخابه رئيسًا لمصر[188]. طغى الزيارة الطابع البروتوكولي والدبلوماسي التقليدي، ولم تستجب المملكة لمبادرات الرئاسة المصرية، ولم تتحمس لسياساتها تجاه الثورة السورية، على الرغم من تشاركهما الموقف ذاته من النظام السوري. فعندما أعلن الرئيس المصري مبادرة رباعية لحل الأزمة في سورية في آب/ أغسطس 2012، تضم السعودية ومصر وإيران وتركيا، لاقت المبادرة فتورًا سعوديًا[189]. كما بدت المملكة حساسةً تجاه مشاركة مرسي في قمة عدم الانحياز[190]، التي عقدت في طهران في 30 آب/ أغسطس 2012، مع أن مرسي حرص خلال الزيارة على توجيه إشارات ناقدة للسياسة الإيرانية في المشرق العربي.

لم تصدر السعودية مواقف رسمية من تطور الحوادث في مصر، لكن وسائل الإعلام التي كانت تموّلها تبنت مواقف واضحة ضد سياسات الرئاسة المصرية، وانحازت إلى المعارضة، خصوصًا مع احتجاجات الإعلان الدستوري في نهاية عام 2012[191]. دخلت العلاقات السعودية - المصرية في حالة سكون حتى قامت تظاهرات 30 حزيران/ يونيو 2013، لكنها

(187) صلاح عبد اللطيف، «التغييرات في النظام المصري وأثرها على العلاقات الخليجية،» (فكر أون لاين، قسم الأبحاث، 11/ 3/ 2015)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://fekr-online.com/ReadArticle.php?id=163>.

(188) «الرئيس محمد مرسي يصل إلى جدة،» الرياض، 11/ 7/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alriyadh.com/751183>.

(189) عبد اللطيف، «التغييرات في النظام المصري».

(190) من شهادة سيف الدين عبد الفتاح في مقابلة شخصية مع المؤلف في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في 5 أيلول/ سبتمبر 2015.

(191) يمكن الرجوع في ذلك إلى: «الإعلان الدستوري بالصحافة السعودية،» (الجزيرة نت، 7/ 12/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/12/7/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9>.

بقيت ترصد مواقف الجيش المصري تجاه الرئاسة واحتمالات التصعيد ضدها[192].

اتخذت دولة الإمارات العربية موقفين في بداية عهد مرسي: موقف رسمي إيجابي وموقف سلبي غير معلن، حيث أشاد وزير خارجيتها بخطاب مرسي في جامعة القاهرة في 30 حزيران/ يونيو 2012، وركز على إعلان مرسي أن مصر لن تتدخل في شؤون الدول الأخرى، ولا نية للحكومة المصرية تصدير الثورة[193]. وفي الوقت ذاته، شن ناشطون إماراتيون معروفون هجومًا عنيفًا على جماعة الإخوان المسلمين على وسائل التواصل الاجتماعي، ما دفع وزارة الخارجية المصرية إلى استدعاء السفير الإماراتي في القاهرة للاحتجاج على تصريحات بعضهم[194]. كما توقفت وعود الدعم الإماراتي للاقتصاد المصري بعد تولي مرسي الرئاسة، وصرح وزير المالية المصري ممتاز السعيد في 21 آب/ أغسطس 2012 أن «دولة الإمارات العربية المتحدة لن تقدم مساعدات مالية لمصر في هذه المرحلة»[195].

---

(192) ترصد إحدى برقيات وزارة الخارجية السعودية مواقف انزعاج الجيش المصري من الرئاسة المصرية وأسبابها في نهاية عام 2012. وحددتها بالشكل التالي: إفشال مؤسسة الرئاسة للحوار المجتمعي الذي دعا الجيش إليه في 11/ 12/ 2012، تصريحات مرشد جماعة الإخوان المسلمين محمد بديع في 21/ 12/ 2012، التي قال فيها: إن جنود مصر مطيعون، لكنهم يحتاجون إلى قيادة رشيدة توعيهم، بعد أن تولت أمرهم قيادة فاسدة. توضح الوثيقة أن أول بوادر ترجمة هذا الغضب إصدار وزير الدفاع المصري القرار رقم 203 لسنة 2012 بحظر تملك أو تأجير وحق انتفاع، أو التصرف في أي من الأراضي المتاخمة للحدود الشرقية للبلاد بمسافة (ج) كيلومترات غربًا، وأن تكون أي موافقة على أي مشروعات رهنًا بموافقة الجيش والداخلية والاستخبارات. يمكن الرجوع إلى الوثيقة على موقع ويكيليكس، تم الاطلاع عليها بتاريخ 27/ 8/ 2015: <https://www.wikileaks.org/saudi-cables/doc3839.html>.

(193) «النص الكامل لكلمة الرئيس مرسي بقاعة الاحتفالات بجامعة القاهرة،» (بوابة الأهرام، 30/ 6/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/News/226294.aspx>.

(194) «الإمارات تتطلع للتعاون مع مصر،» (الجزيرة نت، 3/ 7/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2012/7/3/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D8%AA%D8%B7%D9%84%D8%B9-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86-%D9%85%D8%B9-%D9%85%D8%B5%D8%B1>.

(195) «وزير مالية مصر: الإمارات لن تدعمنا ماليًا،» (وكالة الأناضول للأنباء، 21/ 8/ 2012)، =

إضافة إلى ذلك، أوقفت السلطات الإماراتية 60 مواطنًا إماراتيًا في أيلول/سبتمبر 2012، ووجّهت إليهم النيابة العامة اتهامات تتعلق بـ «إنشاء وإدارة تنظيم سرّي، وجناح عسكري يمسّ الأمن ومبادئ قيام الدولة، والارتباط بجهات خارجية وتلقّي تعليمات وأموال، من أجل الاستيلاء على السلطة، وإقامة حكومة دينية في الإمارات»(196). ثم شن وزير الخارجية الإماراتي الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان هجومًا على الجماعة وأفكارها في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2012، معتبرًا أن «فكر الإخوان المسلمين لا يؤمن بالدولة الوطنية، ولا يؤمن بسيادة الدول؛ ولهذا السبب ليس غريبًا أن يقوم التنظيم العالمي للإخوان المسلمين بالتواصل والعمل على اختراق هيبة الدول وسيادتها وقوانينها». ودعا إلى تعاون دول الخليج «لمنع جماعة الإخوان المسلمين من التآمر لتقويض الحكومات في المنطقة»(197).

دعمت الإمارات الاحتجاجات المصرية ضد الإعلان الدستوري (تشرين الثاني/نوفمبر 2012) إعلاميًا، وتحمست لها(198). واعتقلت في 2 كانون الثاني/يناير 2013 مواطنين مصريين واتهمتهم بالانتماء إلى جماعة الإخوان المسلمين، ومحاولتهم مع إماراتيين إنشاء تنظيم للجماعة في الإمارات(199). فأوفد

= تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/8/2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aa.com.tr/ar/news/74637>.

(196) عبد الله الرشيد، «الإخوان المسلمون في الإمارات.. القصة الكاملة: «الجماعة» بدأت «مخططها» في نهاية الستينات ومنذ 1988 أصبحت الصوت الأقوى في مؤسسات الدولة التعليمية،» الشرق الأوسط، 1/2/2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 26/8/2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/details.asp?article=715512&issueno=12484&section=4#.Vd2cLNySylU>.

(197) «الإمارات تدعو لتعاون خليجي لمواجهة الإخوان المسلمين،» (رويترز عربي، 8/10/2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 26/8/2015، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE8970F420121008?sp=true>.

(198) صرح أحد قادة حزب الحرية والعدالة محمد مسعد ياقوت في كانون الأول/ديسمبر 2012 أن «خلية خليجية» تعمل من أجل إسقاط الشرعية، وعزل مرسي من سدة الحكم، بالتعاون مع «جبهة الإنقاذ الوطنية» في مصر. ويعمل فيها أحمد شفيق والقيادي السابق في حركة «فتح» الفلسطينية محمد دحلان، إضافة إلى القائد العام لشرطة دبي، ضاحي خلفان، الأمر الذي أثار انتقادات حادة من الحكومة الإماراتية. انظر: «الإمارات تستنكر «افتراءات» بالتخطيط ضد مصر،» (سي إن إن العربية، 17/12/2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 26/8/2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.arabic.cnn.com/2012/middle_east/12/17/egypt.UAErelations>.

(199) عبد الرحمن أباظة، «أزمة بين أبو ظبي والقاهرة بعد إثارة قضية تشكيل تنظيم «إخواني»،» =

الرئيس المصري مسؤولين من الرئاسة المصرية ومدير المخابرات العامة محاولًا الإفراج عنهم[200]، إلا أن الزيارة لم تحقق أي تحسن في العلاقات[201]. وفي مطلع كانون الثاني/ يناير 2013، أُعلن ضبط خلية نسائية تابعة للجماعة في الإمارات.

استمر الهجوم في وسائل التواصل الاجتماعي ضد مرسي والإخوان في مصر بشكل عام، فعقد مجلس الشورى في الجماعة اجتماعًا في 10 كانون الثاني/ يناير 2013 لدراسة الأزمة مع الإمارات وسبل الخروج منها. وتباينت الآراء خلال الاجتماع بين الأعضاء، حيث ارتأى فريقٌ انتظار ما سيسفر عنه جهد مؤسستي الرئاسة والخارجية. بينما رأى فريق آخر ضرورة سفر نائب المرشد خيرت الشاطر إلى الإمارات، مع مبعوث من دولة قطر، ليكفل للمسؤولين الإماراتيين عدم تدخل الجماعة في شؤون الإمارات، وعدم نقل التجربة الديمقراطية المصرية إليها[202]. لكن خُفِّضَ مستوى التمثيل، فزار قيادي من المستويات المتوسطة الإمارات من دون أن تسفر زيارته عن تحقيق أي اختراق لتحسين العلاقات[203].

لم ترد أي تقارير عن دعم اقتصادي خليجي غير قطري للحكومة المصرية خلال عام من حكم مرسي[204]. واستكملت قطر سياسات دعم مصر في مرحلتها

= (قناة المنار، 2/ 1/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 26/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.almanar.com.lb/adetails.php?eid=388076&cid=21&fromval=1>.

(200) خالد الشامي، «أوفد مستشاره ومدير المخابرات إلى أبو ظبي.. وتكهنات باجراءات تصعيدية، مرسي يسعى لاحتواء أزمة «التنظيم الإخواني «في الإمارات: الجماعة اعتبرتها «مفتعلة ونتيجة للقلق من التطور الديمقراطي» في مصر،» القدس العربي، 3/ 1/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 26/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alquds.co.uk/pdfarchives/2013/01/01-02/qfi.pdf>.

(201) «مصر والإمارات... هل تطول الأزمة؟،» (الجزيرة نت، 22/ 1/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2013/1/22/%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%87%D9%84-%D8%AA%D8%B7%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9>.

(202) من وثيقة صادرة عن سفارة المملكة السعودية في القاهرة إلى وزارة الخارجية السعودية. يمكن قراءتها بالرجوع إلى: محيي وبهجت، «ويكيليكس: شفيق والإخوان».

(203) من شهادة سيف الدين عبد الفتاح في مقابلة شخصية مع المؤلف في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في 5 أيلول/ سبتمبر 2015.

(204) مريم عبد الغني، «المساعدات الخارجية لمصر ما بين 25 يناير و30 يونيو.. الاقتصاد في خدمة السياسة،» (أصوات مصرية، 23/ 1/ 2014)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 21/ 8/ 2015، =

الانتقالية، فأعلنت إيداع ملياري دولار في البنك المركزي المصري خلال زيارة أمير قطر آنذاك حمد بن خليفة آل ثاني إلى القاهرة، في 11 آب/ أغسطس 2012[205]، وصل منها 500 مليون دولار[206] خلال أيام معدودة. كما أعلنت قطر ضخ استثمارات بقيمة 18 مليار دولار خلال زيارة رئيس الوزراء القطري حمد بن جاسم آل ثاني إلى القاهرة في 6 أيلول/ سبتمبر 2012، وضع خلالها جداول زمنية أول مرة لتنفيذ الاتفاقات خلال 5 أعوام[207]. وتركزت هذه المشروعات في بناء محطات لتوليد الكهرباء والغاز الطبيعي المسال ومصانع في شرق التفريعة في محافظة بورسعيد، خصص لها 8 مليارات دولار، بينما خصصت المليارات العشرة الباقية لمشروعات سياحية في الساحل الشمالي الغربي[208].

تلقى البنك المركزي المصري دفعة من الوديعة القطرية في أوائل تشرين الأول/ أكتوبر 2012، فارتفع الاحتياطي النقدي في البنك المركزي المصري من 14.42 إلى 15.127 مليار دولار، بعد تراجعه 7 في المئة في

= على الموقع الإلكتروني: <http://aswatmasriya.com/news/view.aspx?id=6cdb10c5-d73b-4c4d-b62e-731c81c2095e>.

(205) «أمير قطر يغادر القاهرة بعد إيداع ملياري دولار في خزينة مصر،» (عرب 48 (موقع إلكتروني)، 12/ 8/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 21/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.arab48.com/?mod=articles&ID=93733>.

جاء في خبر صحيفة الأهرام عن زيارة أمير قطر الرسمية إلى مصر: «وصل إلى القاهرة بعد عصر اليوم الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر على رأس وفد في زيارة لمصر هي الأولى له بعد ثورة يناير». الأمر الذي يوحي أن أمير قطر لم يقرر زيارة مصر إلا بعد فوز جماعة الإخوان في الانتخابات، لكن الحقيقة أن الأمير القطري زار مصر في عهد المجلس العسكري كما بيّنا أعلاه. انظر: «أمير قطر يصل إلى القاهرة.. والرئيس مرسي يقيم مأدبة إفطار له،» الأهرام، 11/ 8/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 21/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/archive/Egypt/News/165145.aspx>.

(206) «وزير مالية مصر: الإمارات لن تدعمنا ماليًا،» على الموقع الإلكتروني: <http://www.aa.com.tr/ar/news/74637>.

(207) هشام المياني، «ابن جاسم: حريصون على استعادة مصر لدورها.. وناقشنا مشروعات اقتصادية جديدة مع مرسي،» (بوابة الأهرام، 6/ 9/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/NewsContentPrint/13/70/247954.aspx>.

(208) «قطر تعلن عن استثمارات بقيمة 18 مليار دولار في مصر،» (وكالة الأنباء الكويتية، 6/ 9/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=2261076&language=ar>.

بداية أيلول/ سبتمبر 2012[209]. كما أقرضت قطر الحكومة المصرية في 8 كانون الثاني/ يناير 2013 ملياري دولار إضافيين، ونصف مليار دولار أخرى، في دعم مباشر للمساعدة في احتواء تدهور أزمة العملة المصرية[210].

التزمت قطر تعهداتها ووعودها الاقتصادية كلها تجاه مصر، كما أكد وزير المالية المصري المرسي السيد حجازي في مؤتمر صحافي عقده في 20 كانون الثاني/ يناير 2013[211]، وبلغت حتى ذلك الحين خمسة مليارات دولار، وُزّعت كالآتي: مليار دولار منحة، و1.5 مليار وديعة، و2.5 مليار لشراء سندات[212].

أضافت قطر دعمًا اقتصاديًا إضافيًا إلى مصر قدره 3 مليارات دولار في شكل سندات أو وديعة في 10 نيسان/ أبريل 2013 خلال زيارة رئيس الوزراء المصري هشام قنديل إلى الدوحة. كما قررت قطر مساعدة مصر وتزويدها بالغاز الطبيعي لمواجهة العجز الذي تعانيه في صيف 2013، إضافة إلى السماح للشركات المصرية بالعمل في قطر مباشرة، من دون حاجة إلى نظام الكفيل[213].

تمازج الاستقطاب الداخلي في مصر مع التناقضات الخليجية المكتومة - إلى حد ما - في مواقفها وسياساتها، ولم تظهر المواقف الخليجية بشكلها العلني حتى النصف الأول من عام 2013، ثم أفصِح عنها بوضوح بعد الانقلاب العسكري في

---

(209) «مصر: احتياط النقد يتجاوز 15 مليارًا بعد وديعة قطر،» (سي إن إن العربية، 2/ 10/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 21/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.arabic.cnn.com/2012/business/9/3/egypt.central.bank.reserves>.

(210) «قطر تقدم مساعدات إضافية لمصر بقيمة 2.5 مليار دولار لدعم الجنيه،» (رويترز عربي، 8/ 1/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 21/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE9B21PH20130108?sp=true>.

(211) «القاهرة تدعو بعثة صندوق النقد إلى زيارتها بعد تعديل الخطة الاقتصادية: مصر تتلقى مساعدات قطرية بقيمة 5 مليارات دولار،» الاتحاد (القسم الاقتصادي)، 21/ 1/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 21/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alittihad.ae/details.php?id=7590&y=2013>.

(212) «وزير مالية مصر: مساعدات قطر 5 مليارات دولار دخلت المركزي بالفعل،» (رويترز عربي، 20/ 1/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 21/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARACAE9B270A20130120?sp=true>.

(213) «قطر تقدم دعمًا إضافيًا لمصر بقيمة 3 مليارات دولار،» الرياض، 10/ 4/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 21/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alriyadh.com/824968>.

3 تموز/ يوليو. وتبين خلال ذلك أن الموقف لم يكن ضد حكم الإسلاميين في مصر فحسب، بل ضد عملية التحول الديمقراطي بشكل عام.

2- المواقف الخليجية من انقلاب 3 يوليو

تكاملت مواقف حكومات دول الخليج العربي، باستثناء قطر، في تصعيد النبرة الخطابية ضد الحكومة المصرية ومحمد مرسي، مع إعلان حركة «تمرّد» عن تنظيم تظاهرات في 30 حزيران/ يونيو 2013، للمطالبة بانتخابات رئاسية مبكرة. لم تصدر بيانات رسمية تؤيد الاحتجاجات، لأن لدى حكومات الخليج حساسية من تأييد خروج الشعوب إلى المجال العام، إلا أن وسائل إعلامها انحازت بشكل واضح إلى المعارضة المصرية وحركة «تمرّد»، فصورت مرسي زعيمًا مستبدًا يواجه ثورة شعبية مشابهة لثورة 25 يناير. ومن المفارقات أن وسائل الإعلام ذاتها تحفّظت على ثورة 25 يناير، ولم تغطها بشكل واضح إلا بعد انتصارها، لكنها ساوت بين تظاهرات 30 حزيران/ يونيو 2013 و25 يناير لإضفاء شرعية على حوادث حزيران/ يونيو 2013 كأنها ثورة، كأن الثورة قيمة إيجابية بالنسبة إليها. لكن، في مرحلة الصراع السياسي بين المحاور في البلدان العربية بين ثورة وثورة مضادة، أصبح كل شيء مباحًا.

كشفت تسريبات من مكتب وزير الدفاع المصري عبد الفتاح السيسي في عام 2015 عن تمويل إماراتي لحركة «تمرّد» بالتنسيق مع المخابرات المصرية[214]، وسبق أن تناولنا ذلك. كما توحد الإعلام المصري المحلي الذي يملكه كبار رجال الأعمال في مصر والإعلام الخليجي، السعودي والإماراتي، في مطالبة الجيش بإسقاط مرسي، كما خلع مبارك، الأمر الذي لا يترك مجالًا للشك في وجود يد خليجية (مالية، إعلامية، سياسية) في التحضير للانقلاب على مرسي.

أرسل الملك السعودي آنذاك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود في 3 تموز/

---

(214) «70 دقيقة تسريبات: الإمارات موّلت «تمرّد»،» العربي الجديد، 1/ 3/ 2015، تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alaraby.co.uk/politics/2015/3/1/70-%D8%AF%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A9-%D8%AA%D8%B3%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%-D9%85%D9%88%D9%84%D8%AA-%D8%AA%D9%85%D8%B1%D8%AF>.

يوليو 2013 برقية تهنئة للمستشار عدلي منصور حين سمّي رئيسًا، وحيّى في الوقت ذاته «رجال القوات المسلحة كافة، ممثلة في شخص الفريق أول عبد الفتاح السيسي، الذين أخرجوا مصر في هذه المرحلة من نفق، الله يعلم أبعاده وتداعياته»[215].

هنأ القادة الخليجيون من دون استثناء عدلي منصور في 4 تموز/ يوليو 2013 بعد أدائه اليمين الدستورية. وزار القاهرة وفد إماراتي، ضم الشيخ عبد الله بن زايد وزير الخارجية، والشيخ هزاع بن زايد آل نهيان مستشار الأمن الوطني في 8 تموز/ يوليو 2013، لتقديم «المساندة التي لم تنقطع في أي ظرف، إذ نعتبر مصر داعمًا للإمارات، كما أن الإمارات تعد داعمًا لمصر»[216]. وحتى 9 أيلول/ سبتمبر 2013، زار القاهرة أربعة وفود إماراتية عالية المستوى[217].

أما قطر، فكانت وسائل إعلامها أول من وصف ما حدث في 3 تموز/ يوليو 2013 في مصر بالانقلاب العسكري، وعارضته معارضةً شديدة. لكن أميرها الشيخ تميم بن حمد آل ثاني هنأ الرئيس الجديد لمناسبة أدائه اليمين الدستورية، التزامًا منه البروتوكول بين قطر والدول العربية[218].

---

(215) «خادم الحرمين يهنئ المستشار عدلي منصور رئيس جمهورية مصر،» الرياض، 4/ 7/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alriyadh.com/849388>.

(216) هذا ما صرح به السفير الإماراتي في القاهرة محمد بن نخيرة الظاهري. وأوردناه فحسب لتبيان مقدار المغالطات في هذا التصريح، حيث انقطع الدعم الإماراتي عن مصر طوال حكم مرسي. انظر: «وصول وفد الإمارات إلى القاهرة.. وسفيرها يؤكد: سنقف بجوار مصر حتى تحتل مكانتها الرائدة بالمنطقة،» (بوابة الأهرام، 9/ 7/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/News/370759.aspx>.

(217) «ثاني وفد إماراتي رفيع المستوى يزور القاهرة خلال 9 أيام،» (السبيل نت، 9/ 9/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.assabeel.net/%D9%85%D8%B5%D8%B1/item/4400-%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%88%D9%81%D8%AF-%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A-%D8%B1%D9%81%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%88%D9%89-%D9%8A%D8%B2%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-9-%D8%A3%D9%8A%D8%A7%D9%85>.

(218) «قطر: نحترم خيارات المصريين،» (الجزيرة نت، 4/ 7/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 28/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2013/7/4/%D9%82% =

لا شك في أن من يقارن بين المواقف الخليجية من ثورة 25 يناير والمواقف الخليجية من الانقلاب العسكري سيجد أن الدول التي أيدت الثورة عارضت الانقلاب، والدول التي عارضت الثورة أيدت الانقلاب، ما يعني أن المسألة لا تتعلق بمعارضة الإسلاميين فحسب، وإنما معارضة التحول الديمقراطي بشكل عام.

تبنت دول الخليج العربية النظام العسكري في مصر، فأعلنت عن حزمة مساعدات اقتصادية عاجلة للاقتصاد المصري. وحتى يوم 11 تموز/ يوليو 2013، أعلنت دول خليجية عن تقديم مساعدات اقتصادية إلى مصر قيمتها 12 مليار دولار: قدمت السعودية منها 5 مليارات دولار، والكويت 4 مليارات، والإمارات 3 مليارات، من إجمالها 3 مليارات دولار مِنحًا لا ترد، بينما توزعت المبالغ الباقية ودائع في البنك المركزي المصري، وعلى شكل مشتقات نفطية[219].

كما وعدت مملكة البحرين، خلال زيارة نائب رئيس وزرائها الشيخ خالد بن عبد الله آل خليفة إلى القاهرة في 11 تموز/ يوليو 2013، بالمحافظة على الاستثمارات البحرينية في مصر، وتشجيع الاستثمار البحريني في مصر[220]، بينما نأت سلطنة عمان وقطر عن تقديم أي أموال إلى الحكومة الجديدة[221].

D8%B7%D8%B1-%D9%86%D8%AD%D8%AA%D8%B1%D9%85-%D8%AE%D9%8A%D8%A7=%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D9%8A%D9%86>.

(219) «12 مليار دولار دعمًا عربيًا لمصر بأسبوع،» (سي إن إن العربية، 11/ 7/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 28/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.arabic.cnn.com/2013/business/7/11/egypt.kuwait>.

(220) «وفد بحريني رفيع يجتمع مع الرئيس المصري ووزير الدفاع: إشادة بدور الجيش وتعزيز استثمارات البحرين،» الأيام (البحرين)، 12/ 7/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 28/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alayam.com/alayam/first/254313/%D8%A5%D8%B4%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A8%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4-%D9%88%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%86.html>.

(221) يمكن الرجوع إلى تفصيلات المساعدات الخليجية لمصر بعد الانقلاب إلى: مصطفى عبد السلام، «المساعدات الخليجية لمصر: التقديرات وسيناريوهات المستقبل،» (تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 26 نيسان/ أبريل 2015)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 28/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://studies.aljazeera.net/reports/2015/04/201542673483084l1.htm>.

في مؤتمر «تنمية الاقتصادي المصري» الذي عقد في شرم الشيخ في آذار/ مارس 2015، قدمت السعودية والكويت والإمارات 12 مليار دولار أخرى (4 مليارات دولار من كل دولة)[222]، في حين قدمت سلطنة عمان 500 مليون دولار فقط[223].

استمرت قطر في تنفيذ الاتفاقات المبرمة مع مصر (التي وقعت خلال حكم مرسي) فزوّدت مصر في 2 آب/ أغسطس 2013 بأول شحنة من الغاز الطبيعي بعد عزل مرسي. وحتى منتصف أيلول/ سبتمبر 2013، سلّمت قطر 5 شحنات من الغاز إلى الحكومة المصرية، كمساعدات لتحفيف أزمة المحروقات في مصر[224]، كما دخلت قطر طرفًا وسيطًا لحل الأزمة في مصر والحيلولة دون فض الاعتصامين في ميداني رابعة العدوية والنهضة[225].

بغض النظر عن المواقف الحقيقية للدول الإقليمية والدولية تجاه فض اعتصامي ميداني رابعة العدوية والنهضة في مصر في 14 آب/ أغسطس 2013، كان القاسم المشترك بينها تجاهل القضية والدعوة إلى ضبط النفس والحوار في مصر، باستثناء بعض الدول الخليجية التي أيدت فض الاعتصامين، واعتبرته

---

(222) «12 مليار دولار من المساعدات الخليجية في مؤتمر الاقتصاد المصري،» (بي بي سي عربي، 13/ 3/ 2015)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 28/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.bbc.com/arabic/business/2015/03/150313_egypt_economic_conference>.

(223) «سلطنة عمان تدعم الاقتصاد المصري بـ 500 مليون دولار،» الوسط (البحرين)، 13/ 3/ 2015، تم الاطلاع عليه بتاريخ 28/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.alwasatnews.com/4570/news/read/970727/1.html>.

(224) «قطر: الشحنة الخامسة من الغاز الطبيعي في طريقها إلى مصر،» البورصة (مصر)، 12/ 9/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 30/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alborsanews.com/2013/09/12/%D9%82%D8%B7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%AD%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D9%85%D8%B3%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D8%B9%D9%8A-%D9%81%D9%8A>.

(225) «وزير الخارجية القطري يمدد زيارته للقاهرة،» (الجزيرة نت، 4/ 8/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 30/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2013/8/4/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%B1%D9%8A-%D9%8A%D9%85%D8%AF%D8%AF-%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%87-%D9%84%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9>.

حقًا من حقوق «الدولة»، يتعلق بسيادتها. فأصدر الملك السعودي بيانًا في 16 آب/ أغسطس 2013، أكد فيه أن السعودية «شعبًا وحكومة تقف مع مصر ضد الإرهاب والضلال والفتنة، وتجاه كل مَنْ يحاول المساس بشؤون مصر الداخلية وعزمها وقوتها - إن شاء الله - وحقها الشرعي لردع كل عابث أو مضلل لبسطاء الناس من أشقائنا في مصر»[226]. كان البيان واضحًا في تأييده خطوات النظام في فض الاعتصام في ميدان رابعة العدوية، كما تشي سرعة إصداره ووضوحه وحدّته بوجود موافقة مسبقة على هذه الخطوات. وتبعه بيان إماراتي نشرته وكالة الأنباء الإماراتية، أبدت فيه الدعم «الكامل لتصريح خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية الشقيقة، حول الأحداث الجارية في جمهورية مصر العربية الشقيقة»، واعتبرته حقًا سياديًا لـ «الدولة المصرية»[227]. كما أصدرت البحرين بيانًا نشرته وكالة الأنباء البحرينية في اليوم ذاته، أيدت فيه مواقف المملكة، ودعت إلى «محاربة أعمال العنف والتطرف والإرهاب»[228].

أما دولة الكويت فنسبت وكالة أنبائها بيانًا إلى مصدر مسؤول في الخارجية الكويتية، أيدت فيه إجراءات الحكومة المصرية للحفاظ على الأمن والاستقرار، لكنها أبدت «أسفها لسقوط عدد كبير من القتلى بين أبناء الشعب المصري»، كما

---

(226) «العاهل السعودي يدعو العرب للتصدي لمن يمس بأمن بمصر: اعتبر التدخل في شأن مصر الداخلي إيقادًا للفتنة ومحاولة لضرب وحدة الصف واستقراره،» (العربية نت، 16/ 8/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 29/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/ar/saudi-today/2013/08/16/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%83-%D8%B9%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87-%D9%83%D9%84-%D9%85%D9%86-%D9%8A%D8%AA%D8%AF%D8%AE%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D8%B4%D8%A4%D9%88%D9%86-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%8A%D9%88%D9%82%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%AA%D9%86%D8%A9.html>.

(227) «الإمارات تعرب عن تأييدها لتصريح خادم الحرمين الشريفين حول أحداث مصر،» البيان، 16/ 8/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 29/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2013-08-16-1.1942507>.

(228) «مملكة البحرين تؤكد دعمها الكامل لما جاء في تصريحات خادم الحرمين الشريفين تجاه كل من يحاول المساس بشئون مصر الداخلية،» (وكالة أنباء البحرين، 16/ 8/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 29/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bna.bh/portal/news/575441>.

دعت إلى «التجاوب مع دعوات الحكومة المصرية المتكررة للشروع في حوار جاد بين أطياف المجتمع المصري كافة»، إضافة إلى تنفيذ خريطة الطريق وفق جداول زمنية محددة[229]، بينما التزمت سلطنة عُمان الصمت، ولم تعلق على فض الاعتصامين.

جاءت البيانات الخليجية متشابهة جدًا في مضمونها وانحيازها إلى المعسكر المؤيد للانقلاب، سمت البيانات الأربعة فض الاعتصامين «الأحداث الجارية في مصر»، لتوحي بأن هناك مواجهات أو عنفًا بين طرفين متكافئين في القوة، ما يتطلب من الدولة مواجهة هذا العنف. وركّز البيان الإماراتي على سيادة الدولة المصرية وعدم التدخل في شؤونها، لكنها في الحقيقة هي ذاتها كانت تتدخل للتحريض على العنف، حيث كشفت تقارير مسؤولين غربيين أن مسؤولين إماراتيين ألحوا على السلطات المصرية بضرورة فض الاعتصام[230].

دانت دولة قطر قمع الاحتجاجات في مصر بعد الانقلاب، واعتبرته تهديدًا لمنجزات ثورة 25 يناير، وطالبت بالإفراج عن مرسي[231]. وأصدرت الخارجية القطرية بيانًا في 14 آب/ أغسطس 2013 دانت فيه فض الاعتصامين، وتمنت على «من في يده السلطة والقوة أن يمتنع عن الخيار الأمني في مواجهات اعتصامات وتظاهرات سلمية»، ودعت إلى الحوار بين الأطراف في مصر[232].

---

(229) «الكويت تعرب عن ألمها لسقوط قتلى في مصر وتدعو إلى ضبط النفس،» (وكالة الأنباء الكويتية، 16/ 8/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 29/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<https://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=2328430&language=ar>.

(230) المنشاوي، أمريكا والثورة المصرية، ص 317.

(231) «قطر: احتجاز مرسي يهدد مكتسبات الثورة،» (الجزيرة نت، 23/ 7/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 30/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2013/7/23/%D9%82%D8%B7%D8%B1-%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B2-%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A-%D9%8A%D9%87%D8%AF%D8%AF-%D9%85%D9%83%D8%AA%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9>.

(232) «قطر تستنكر التعامل مع المعتصمين بمصر،» (الجزيرة نت، 14/ 8/ 2013)، تم الاطلاع عليه 30/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2013/8/14/%D9%82%D8%B7%D8%B1-%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D9%86%D9%83%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%84-%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%AA%D8%B5%D9%85%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D9%85%D8%B5%D8%B1>.

تجاوزت مواقف بعض الدول الخليجية من الانقلاب في مصر دعم نظام 3 يوليو إلى محاولة تجميل صورته، وغض النظر عن سياساته في أوروبا وأميركا، إذ زار وزير خارجية الإمارات الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان واشنطن في 24 تموز/ يوليو 2013 لإقناع المسؤولين الأميركيين بعدم قطع المعونات الأميركية عن مصر[233]. كما نشطت المملكة العربية السعودية في التسويق الدبلوماسي لنظام الانقلاب في أوروبا، فزار وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل فرنسا في 18 آب/ أغسطس 2013، بهدف «كشف الحقائق كاملة وتوحيد الجهود وتوفير الدعم لمصر»، من خلال تحميل جماعة الإخوان ومؤيدي مرسي مسؤولية أعمال العنف واستمرار الفوضى في مصر[234].

تصاعد التوتر المصري - القطري على خلفيات عدة، أهمها تغطية قناة الجزيرة القطرية أعمال العنف ضد المتظاهرين، فأعادت السلطات المصرية تباعًا الودائع القطرية لدى البنك المركزي المصري[235]، حين لم يطلب أي من الطرفين تمديدها. وكانت مصر أعادت 6 مليارات دولار حتى تشرين الثاني/ نوفمبر 2014، من أصل 6.5 مليارات دولار[236].

تحول التباين في السياسات الخارجية الخليجية تجاه مصر بين قطر من جهة، والسعودية والإمارات والبحرين من جهة أخرى، إلى أزمة داخلية في مجلس التعاون الخليجي نفسه، فلم يقبل الطرف الثاني وجود سياسة خارجية لدولة خليجية تؤيد التحول الديمقراطي في مصر، فسحبت السعودية والإمارات والبحرين سفراءها من الدوحة في مطلع آذار/ مارس 2014، بعد إخفاق ضغطها

---

(233) المنشاوي، أمريكا والثورة المصرية، ص 320.

(234) ربيع شاهين، «السفارة السعودية بالقاهرة: زيارة الفيصل إلى فرنسا استهدفت كشف الحقائق كاملة وتوحيد الجهود وتوفير الدعم لمصر» (بوابة الأهرام، 19/ 8/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: .<http://gate.ahram.org.eg/News/385455.aspx>

(235) «محافظ المركزي: مصر ترد وديعة 500 مليون دولار لقطر» (رويترز عربي، 11/ 10/ 2014)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 30/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKCN0I00852014101l>.

(236) «مصدر بالمركزي المصري: رد وديعة 2.5 مليار دولار لقطر بنهاية نوفمبر» (رويترز عربي، 6/ 11/ 2014)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 30/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKBN0IQ0JA20141106>.

لتغيير السياسة القطرية تجاه مصر[237]. يُشار هنا إلى أن السعودية والإمارات أدّتا دورًا مشهودًا في محاصرة النظام المنتخب وفي التعبئة الإعلامية التي حضَّرت للانقلاب من خلال إجراءات عدة، في مقدمها الاستثمار في الإعلام المصري، وتسامح الإعلام السعودي والإماراتي في استخدام لفظة «ثورة»، حتى لو أتت بمعنى إيجابي في وصف التحرك الشعبي الكبير في 30 حزيران/ يونيو 2013 وانقلاب 3 تموز/ يوليو 2013، مثلما تسامح هذا الاعلام في إبراز صُوَر جمال عبد الناصر، العدوِّ اللدود تاريخيًا للمملكة العربية السعودية، طالما وجد تشبيه السيسي به مفيدًا في الانقلاب على المسار الديمقراطي[238].

خلافًا لدورها غير المؤثر في مرحلة الثورة، أدّت دول الخليج العربي، خصوصًا المملكة العربية السعودية (وتحديدًا في عهد الملك عبد الله بن عبد العزيز) والإمارات دورًا بارزًا أعتقد أنه كان محوريًا في المرحلة الانتقالية. ففي حين دعمت قطر عملية التحول، قدمت دول الخليج دعمها للنظام القديم، واستثمرت في إعلامه لتقوية كل من يمثله ويعارض الجديد، وانتقلت لاحقًا إلى أداء دور بارز في محاصرة نظام مرسي ودعم الانقلاب عليه. كما اختلفت هذه الدول مع السياسة الأميركية التي تخلت عن مبارك، واعتبرتها نذيرًا لحصول تطور خطر في علاقة الولايات المتحدة مع حلفائها. ولم تخف هذه الدول معارضتها للتغيير وتخوفها منه، فهي لا تعارض وصول الإسلاميين إلى السلطة فحسب، بل تعارض العملية الديمقراطية في المنطقة العربية بشكل عام، وترى فيها خطرًا على الاستقرار. كما تعتبر مصر دولة محورية مهمة، ومن الضروري إفشال عملية التحول الديمقراطي فيها. وكان هذا الدور حاسمًا في تمويل الإعلام وتجنيده ضد

---

(237) «السعودية والإمارات والبحرين تسحب سفراءها من قطر،» الحياة، 6/ 3/ 2014، تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://alhayat.com/Articles/920213/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D8%B3%D8%AD%D8%A8-%D8%B3%D9%81%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D9%87%D8%A7-%D9%85%D9%86-%D9%82%D8%B7%D8%B1>.

(238) «خلفيات سحب ثلاث دول خليجية سفراءها من الدوحة: ثمن البقاء خارج المحاور وأفضليته،» (تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات، الدوحة، 9 آذار/ مارس 2014)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dohainstitute.org/release/8220f790-176c-4213-978a-5e53a0bca478>.

مرسي وضد ثورة 25 يناير عمومًا، وفي اقتصاد نظام الانقلاب في مرحلته الأولى، وفي الضغط على واشنطن وغيرها من العواصم الأوروبية لتقبّل الانقلاب.

سادسًا: موقف إيران في فترة المجلس العسكري

رأت إيران في ثورة 25 يناير فرصة لتطوير علاقاتها بمصر، لقناعتها أن الضغط الأميركي والإسرائيلي على النظام السابق حال دون ذلك في الماضي، وأن بناء علاقة جديدة ومتينة مع مصر يعزز مصلحتها القومية، نظرًا إلى أهمية مصر الجيوسياسية في الوطن العربي والمنطقة. إضافة إلى ذلك، ينعكس إسقاط مبارك، حليف الدول الخليجية، تداعيات إيجابية على نفوذها الإقليمي، ويغير موازين القوى القائمة في المنطقة لمصلحتها[239]. لذلك، عززت إيران دعم المقاومة الفلسطينية في غزة بالسلاح بعد الثورة المصرية، مستغلة غياب الدولة طوال أكثر من عام، قبل توقّفها عن دعم حركة حماس في منتصف عام 2011، بسبب رفض الحركة الوقوف إلى جانب النظام السوري[240].

كانت العلاقة المصرية - الإيرانية واحدة من أبرز القضايا الإشكالية التي واجهت السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة 25 يناير. حرص الحكم الانتقالي، ممثلًا بالمجلس العسكري، على الانفتاح على القوى الإقليمية والدولية المختلفة، والابتعاد عن سياسة المحاور والاستقطاب التي سادت في عهد مبارك. في هذا السياق، اجتمع وزير الخارجية المصري نبيل العربي في 4 نيسان/ أبريل 2011 إلى رئيس قسم رعاية المصالح الإيرانية في القاهرة مجتبي أماني، وأعلن خلال الاجتماع استعداد بلاده إعادة العلاقات الدبلوماسية مع طهران[241]. ثم هاتف

---

(239) فرح الزمان أبو شعير، «محددات الموقف الإيراني من مصر بعد الثورة،» (تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 8 كانون الثاني/ يناير 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 30/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://studies.aljazeera.net/reports/2013/01/20131810263881 4469.htm>.

(240) «العدوان الإسرائيلي على غزة يفشل في تحقيق أهدافه،» (تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات، الدوحة، 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 30/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dohainstitute.org/release/f30774db-0c35-4e8d-a50a-259614fb0f8d>.

(241) «مصر تبدي استعدادها لإعادة العلاقات الدبلوماسية مع إيران،» (بي بي سي عربي، =

وزير الخارجية الإيراني علي أكبر صالحي في 3 أيار/ مايو 2011 وزير الخارجية المصري، وصرح في مؤتمر صحافي خلال زيارته إلى قطر في 4 أيار/ مايو 2011 أن العلاقات المصرية - الإيرانية تتحسن بعد خلع مبارك، وأبدى رغبة إيران في تطويرها[242]، ما أعطى انطباعًا بتحول في السياسة الخارجية المصرية، خصوصًا أن ذلك جاء بعد فترة وجيزة من سماح المجلس العسكري لسفينتين حربيتين إيرانيتين بعبور قناة السويس، أول مرة منذ قطع العلاقات بين البلدين[243].

في المقابل، سارعت طهران إلى التقاط هذه الإشارات لتطبيع علاقاتها مع مصر، وأعلن صالحي نية بلاده تغيير اسم شارع «الإسلامبولي» في طهران إلى شارع «شهداء مصر»، وتطلعه إلى تبادل الزيارات الرسمية وغير الرسمية مع مصر. لكن قضايا عدة، في مقدمها خشية مصر من استفزاز الدول الخليجية بعد توتر العلاقات الخليجية - الإيرانية بسبب إرسال قوات درع الجزيرة إلى البحرين، حالت دون التقارب مع إيران. وجاء اتهام مصر قاسم الحسيني، أحد دبلوماسيي السفارة الإيرانية في القاهرة، بالتجسس ليعمق الشرخ بين البلدين، ويعيد العلاقات إلى منظورها الأمني الاستخباري القائم على الشك والعدوانية المتبادلة[244].

1- في فترة حكم مرسي

في عهد الحكم العسكري، عجزت الدبلوماسية الإيرانية عن إعادة تطبيع العلاقات مع مصر، وتجاهل المسؤولون المصريون - الراغبون في حث دول مجلس التعاون الخليجي على تقديم مساعدات اقتصادية تساعدهم في تجاوز المرحلة الانتقالية - الدعوات الإيرانية المتكررة لفتح صفحة جديدة في العلاقات.

= 4/ 4/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 30/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/04/110404_iarnegypt.shtml>.

(242) «أمير قطر يلتقي المشير طنطاوي وشرف في القاهرة: وزيرا خارجية إيران ومصر يبحثان في العلاقات الثنائية،» الوسط، 4/ 5/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alwasatnews.com/3161/news/read/559267/1.html>.

(243) المصدر نفسه.

(244) «اتهام الدبلوماسي الإيراني قاسم الحسيني بالتخابر ضد مصر،» (بوابة الأهرام، 29/ 5/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 30/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/News/76090.aspx>.

فلم يبق أمام إيران من طريق للعبور إلى مصر غير فوز رئيس قادر على صوغ سياسة خارجية جديدة.

في ظل التنافس الشديد بين مرشح النظام السابق أحمد شفيق ومرشح جماعة الإخوان المسلمين محمد مرسي، مالت طهران إلى مرسي لأسباب عدة. فشفيق سينتهج في حال نجاحه نهج مبارك في علاقاته معها، إضافة إلى رهانها على الصحوة الإسلامية المتمثلة بوصول أحزاب سياسية ذات خلفية دينية قريبة منها، وقناعتها أن جماعة الإخوان المسلمين في مصر لا تناصبها العداء، خصوصًا أنها رحبت بالثورة الإسلامية في إيران سابقًا، وحرصت على فتح قنوات اتصال بها. وتأسيسًا على ذلك، رحبت الخارجية الإيرانية في 24 حزيران/ يونيو 2012، بفوز محمد مرسي في الانتخابات الرئاسية المصرية، وأكدت في بيانها أن «الحركة الثورية للشعب المصري... ترمز إلى بداية حقبة جديدة من التغييرات في الشرق الأوسط»[245].

في المقابل، توافرت قناعة لدى مرسي وجماعة الإخوان وعدد من القوى السياسية والثورية أن تطبيع العلاقات مع إيران ضروري للدبلوماسية المصرية الرامية إلى استعادة دور مصر الإقليمي، لا يتعارض مع علاقات مصر الإقليمية، كما أن هذه العلاقة ليست بديلًا من علاقتها بدول الخليج العربي، فضلًا عن وجود سفارات لدول مجلس التعاون الخليجي في طهران. كما أن من غير الطبيعي أن تحتفظ مصر بعلاقات دبلوماسية بإسرائيل وتقطع علاقاتها بإيران، مع أن هذه الأخيرة عضو في منظمة التعاون الإسلامي، وتعد فاعلًا إقليميًا له تأثيره في عدد من ملفات المنطقة، أهمها القضية الفلسطينية، إضافة إلى أن تفعيل دور مصر الإقليمي في حل أزمات الشرق الأوسط، كالأزمة السورية، مستحيل من دون فتح قنوات تواصل مع إيران.

زار مرسي طهران مشاركًا في قمة دول عدم الانحياز، في 30 آب/ أغسطس

---

(245) «إسرائيل وإيران تباركان فوز مرسي» (روسيا اليوم، 24/ 6/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 30/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://arabic.rt.com/news/588174-%D8%A7%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84_%D9%88%D8%A7%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86_%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A7%D9%86_%D9%81%D9%88%D8%B2_%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A>.

2012، ضمن المحددات الواردة آنفًا. وعلى الرغم من انتقاد الصحف الإيرانية الحاد خطاب مرسي في القمة، خصوصًا في ما يتعلق بالأزمة السوريّة[246]، ساهمت هذه الزيارة في فتح كوة في الجدار، معبّدة مسار التقارب بين مصر وإيران، فمرسي أول رئيس مصري يزور طهران منذ الثورة الإسلامية في إيران (1979)[247]. وجاء إعلان القاهرة في مطلع أيلول/ سبتمبر 2012 عن تأليف لجنة الاتصال الرباعية في شأن سورية، ضمت مصر وإيران وتركيا والسعودية، خطوة إضافية في هذا المسار، وكانت بمنزلة «اعتراف» مصري رسمي بدور إيران الإقليمي، وحتمية التواصل معها للوصول إلى تفاهمات مشتركة في شأن أزمات المنطقة.

رحّبت طهران بالمبادرة، وكانت الأشد حماسة لحضور الاجتماع الأول للجنة الرباعية الذي عُقد في القاهرة في 17 أيلول/ سبتمبر 2012، وتغيّب عنه وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل[248]. وعلى الرغم من التباين الكبير في وجهات نظر الطرفين تجاه الأزمة السورية، وظّف المسؤولون الإيرانيون المبادرة الرباعية في شأن الأزمة السورية لتطوير علاقاتهم بالقاهرة، فواظبوا على حضور اجتماعاتها الدورية مع إدراكهم صعوبة تحقيق اختراق في مواقف أعضائها من شأنه أن يحقق هدفها المعلن؛ أي حل الأزمة السورية[249]. كما زار الرئيس الإيراني

---

(246) «تحريف إيران لخطاب مرسي يثير جدلًا،» (الجزيرة نت، 1/ 9/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/9/1/%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%81-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%84%D8%AE%D8%B7%D8%A7%D8%A8-%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A-%D9%8A%D8%AB%D9%8A%D8%B1-%D8%AC%D8%AF%D9%84%D8%A7>.

(247) إيمان عبد الحليم، «كسر الجمود: الدلالات السياسية لزيارة الرئيس مرسي إلى إيران،» السياسة الدولية، 28/ 8/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2668.aspx>.

(248) «مرسي: دور إيران حيوي لحل أزمة سوريا،» (سكاي نيوز عربية، 23/ 9/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.skynewsarabia.com/web/article/46729/%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A-%D9%88%D8%AC%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%95%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D8%AD%D9%8A%D9%88%D9%8A-%D9%84%D8%A7%D9%95%D9%86%D9%87%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%94%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7>.

(249) «صحيفة «كيهان».. وزير الخارجية يزور القاهرة اليوم،» (قناة العالم، 9/ 1/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alalam.ir/news/1434727>.

محمود أحمدي نجاد القاهرة في 5 شباط/ فبراير 2013، لحضور اجتماعات الدورة السابعة والخمسين لمنظمة التعاون الإسلامي[250]. وكان نجاد أول رئيس إيراني يزور القاهرة منذ 34 عامًا، حيث لم يسبق لمسؤول إيراني رفيع المستوى أن زار القاهرة قبل الثورة للمشاركة في مؤتمرات منظمات إقليمية أو دولية. وأوحت حفاوة الاستقبال المصرية بوجود أرضية مشتركة وتقارب في وجهات النظر، ربما تسمحان بتبادل السفراء وتطبيع العلاقات بين البلدين[251].

في هذه الزيارة، تداخل البعد السياسي بالديني، حيث حرص نجاد على أن يكون الأزهر محطته الثانية بعد اجتماعه بمرسي. لكن لقاءه بشيخ الأزهر أثار نقاط الاختلاف والتنافر أكثر من نقاط الالتقاء التي حاول الوفد الإيراني تأكيدها (المشتركات الثقافية والدينية)، فتغيّب شيخ الأزهر عن المؤتمر الصحافي مع نجاد، وأناب مستشاره حسن الشافعي ليعبّر صراحة عن موقف أزهري غاضب وقاطع مما وصفه «محاولات إيران نشر التشيّع في الدول السنية»، و«سب الصحابة»[252]، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، ما أثار اعتراض الرئيس الإيراني ومساعديه أمام كاميرات الإعلام بشكل مباشر[253].

ارتاب معظم دول الخليج، وفي مقدمه السعودية، من الانفتاح المصري على إيران، أكان في حكم المجلس العسكري أم في أثناء حكم مرسي. لم تصدر مواقف رسمية متحفظة، لكن الانزعاج الخليجي الرسمي بدا واضحًا في

---

(250) «أحمدي نجاد يصل إلى مصر في أول زيارة لرئيس إيراني،» (بي بي سي عربي، 5/ 2/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/02/130205_iran_egypt_nijad_visit>.

(251) «نجاد يبدأ مباحثاته في مصر،» (الجزيرة نت، 5/ 2/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2013/2/5/%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%AF-%D9%8A%D8%A8%D8%AF%D8%A3-%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AD%D8%AB%D8%A7%D8%AA%D9%87-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1>.

(252) الرئيس الإيراني نجاد يعترض على بيان الشافعي، على موقع يوتيوب، تاريخ التحميل 5/2/2015، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015: <https://www.youtube.com/watch?v=qDo6wzPvme0>.

(253) «لقاء نجاد وشيخ الأزهر.. مخاوف التشيع بين الإخوان والسلفيين،» *Egypt Independent* (6 February 2013)، 6/ 2/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.egyptindependent.com/node/1973946>.

وسائل الإعلام الخليجية. عدا عن ذلك، لم تتجاوب السعودية مع مبادرة مرسي الرباعية، وتغيبت أكثر من مرة عن حضور اجتماعاتها، كما أخفق مرسي في عقد اجتماع لقادة مبادرته خلال القمة الإسلامية بسبب الاعتذار السعودي عن عدم حضورها[254]. وبناءً عليه، ساهمت زيارة الرئيس الإيراني إلى القاهرة في إذكاء التوتر في العلاقات المصرية - الخليجية، خصوصًا أن الدبلوماسية المصرية راعت في بيان القمة الإسلامية الختامي «تحفظ إيران» على انتقاد النظام السوري، وتحميله مسؤولية العنف في سورية[255]، وضمنته بندًا داعمًا للمبادرة المصرية الرباعية في شأن سورية[256].

في البداية، عوّلت طهران على حكم جماعة الإخوان للانطلاق نحو علاقة جديدة ومتينة مع القاهرة. لكن الاضطرابات الداخلية قبل الانقلاب، وإقدام مرسي على قطع العلاقات الدبلوماسية مع سورية[257] في 13 حزيران/ يونيو 2013، وظهور دعوات في القاهرة تحض على «الجهاد» في سورية[258]، كانت عوامل

---

(254) «السعودية قاطعت اجتماعًا على هامش المؤتمر ضم مرسي ونجاد وغول بشأن الأزمة ..القمة الإسلامية في القاهرة: 'خطاب توافقي' بشأن سورية،» (حركة التوحيد الإسلامي، 7/ 2/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.altawhid.org/2013/02/07/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%82%D8%A7%D8%B7%D8%B9%D8%AA-%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%87%D8%A7%D9%85%D8%B4-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%AA>/.

(255) «وزير خارجية مصر: بيان القمة الإسلامية الختامي راعى تحفظ إيران على «إدانة النظام السوري»،» (سيريا نيوز، 8/ 2/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://syria-news.com/readnews.php?sy_seq=156620>.

(256) سوسن أبو حسين وصلاح جمعة، «بيان القاهرة الختامي يدعم مبادرة مرسي الرباعية لحل الأزمة السورية: دعا إلى حوار جاد بين قوى المعارضة وممثلي الحكومة لتحقيق التغيير الديمقراطي،» الشرق الأوسط، 8/ 2/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12491&article=716440#.Vf0-Hd-qqko>.

(257) أماني ماجد، «مصر تقطع العلاقات مع سوريا .. مرسي: بقايا الفلول يحلمون بإعادة النظام البائد وتحويل البلاد إلى الفوضى،» الأهرام، 13/ 6/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/NewsQ/215779.aspx>.

(258) «من القاهرة.. علماء المسلمين يدعون إلى الجهاد في سوريا... القرضاوي: تأييدي لبشار كذبة.. وصفوت حجازي يدعو إلى تشكيل ألوية قتالية،» (العربية نت، 13/ 6/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/ar/arab- =

أقلقت طهران من مستقبل علاقتها بمصر، وكانت مانعًا أمام تقارب وجهات النظر بين الجانبين. ومنذ بداية حزيران/ يونيو 2013، وجهت وسائل الإعلام الإيرانية، والعربية التابعة لها أو القريبة منها، نقدها إلى مرسي وجماعة الإخوان والإسلام السياسي، واتهام هذا الإسلام بالعمالة لأميركا وإسرائيل[259]، لا أقل. وتميزت في ذلك وسائل إعلام لبنانية موالية لطهران، دأبت على رمي من يخالفها الرأي بالعمالة لإسرائيل، حتى لو كان مقاومًا لإسرائيل ومعاديًا للسياسة الأميركية، فيما تجعل من يوافقها الرأي - ولو مرحليًا - مقاومًا، حتى لو كان تاريخه حافلًا بالتعاون مع إسرائيل.

2- ما بعد الانقلاب

أربكت حوادث مصر بعد 30 حزيران/ يونيو 2013 صانع القرار الإيراني، فتأخر عن إصدار موقف سريع وواضح من انقلاب 3 تموز/ يوليو. فهذا الانقلاب وقع ضد أول رئيس مصري منتخب ينتمي إلى التيار الإسلامي، ما مثّل إحراجًا لطهران التي دأبت على استخدام مصطلحات «الصحوة الإسلامية» في خطابها الدبلوماسي.

بدت طهران في أول وهلة مرتاحة للاحتجاجات المناوئة لمرسي الذي سبّب لها إزعاجًا كبيرًا قبل نهاية حكمه في الملف السوري، وكان منافسًا لها في القضية الفلسطينية، ولا سيما بعد احتضانه قادة حركة حماس التي غادرت سورية، وتجاهلها في الحراك الدبلوماسي الذي رافق العدوان الإسرائيلي على غزة في عام 2012، ونزوع مرسي إلى الانفراد - بالتنسيق مع قطر وتركيا - بإدارة الأزمة

---

and-world/syria/2013/06/13/%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%87%=D8%B1%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%84%D9%85%D9%8A%D9%86-%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%88%D9%86-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%AF-%D9%84%D9%86%D8%B5%D8%B1%D8%A9-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7.html>.

أو مؤتمر تحت عنوان «موقف علماء الأمة تجاه القضية السورية»، على يوتيوب، تاريخ التحميل 13/ 6/ 2013، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=A-5PiLCU2gI>.

(259) أمير طاهري، «ما سبب غضب إيران من مرسي؟،» الشرق الأوسط، 20/ 7/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/leader.asp?section=3&issueno=12288&article=687206#.Vf1cs9-qqko>.

في أثناء العدوان. وفي المقابل، كان مرسي أول رئيس مصري يرغب في تطوير العلاقات المصرية - الإيرانية، ويسعى إلى التواصل معها لحل الأزمات الإقليمية المعقدة، إضافة إلى حماسة السعودية والإمارات للانقلاب، ودعمه بالوسائل الاقتصادية والسياسية.

على هذه الخلفيات، أدلى عباس عراقجي، المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، في 7 تموز/يوليو 2013 (بعد أربعة أيام من الانقلاب) بتصريحات ضبابية تقبل التأويل وتنطوي على أكثر من معنى. فمن جهة، انتقد الانقلاب وتدخل الجيش في السياسة، وقال: «نرى أن من غير الملائم أن يتدخل الجيش في السياسية لإطاحة من تم انتخابه ديمقراطيًا»؛ ومن جهة أخرى، حمّل مرسي مسؤولية ما جرى، قائلًا: «مصر تواجه معضلتين رئيسيتين؛ الأولى مطالب الشعب التي يجب تحقيقها، والأخرى عدم كفاءة الرئيس مرسي في إدارة البلاد، خصوصًا الشؤون الخارجية»، وكأن سبب الانقلاب على مرسي خلافه مع طهران في السياسة الخارجية.

كما وجه عراقجي رسالة إلى الإسلاميين في مصر: «إن كل ربيع يتبعه صيف حار وشتاء بارد، ويجب احتمالهما، ولا ينبغي للإسلاميين والثوار تصور أن كل شيء انتهى، بل إن هذه القضية هي حركة مستمرة»، مكررًا مفردات الخطاب الإيراني ذاتها عن الصحوة الإسلامية، ومعبرًا عن أمله بأن «تترك التطورات التي تمر بها مصر تأثيرًا إيجابيًا اتجاه الصحوة الإسلامية، وأن بلاده تراقب عن كثب كيف ستؤثر التطورات المصرية في الساحة السورية»[260].

على الرغم من أن بيان الخارجية الإيرانية كان أقل حدة من بيانات دولية أخرى (أميركا والأمم المتحدة وبريطانيا)، فإن الخارجية المصرية، رغبة منها في التقرب أكثر من الداعمين الخليجيين، دانت في 11 تموز/يوليو 2013 «تدخل إيران في شؤون مصر الداخلية»، وعدّته «غير مقبول»[261]. في ذلك الحين،

---

(260) «إيران تنتقد الإطاحة بمرسي ومصر ترفض التدخل في شؤونها،» (بي بي سي عربي، 7/7/2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/10/2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/07/130707_iran_egypt_overthrow>.

(261) «مصر تدين "تدخل" إيران في شؤونها بعد عزل مرسي،» (رويترز عربي، 11/7/2013)، =

خشيت إيران من أن يساهم بيانها السابق في عودة علاقاتها بمصر كما كانت عليه قبل الثورة، فاتصل علي أكبر صالحي، وزير خارجيتها آنذاك، في 13 تموز/ يوليو 2013 بمحمد البرادعي، النائب السابق للرئيس المصري الموقت عدلي منصور، مؤكدًا احترامه لما سماه مواقف الشعب المصري ومطالبه في ما يتعلق بمستقبله السياسي، ودعا إلى مشاركة القوى والنخب السياسية في العملية السياسية الوطنية في البلاد، لتحقيق مطالب الشعب المصري[262].

أثّر اعتماد النظام العسكري في مصر على المساعدات الخليجية بشكل مباشر في توجهات سياساته الخارجية، وانعكس سلبًا على العلاقات الإيرانية - المصرية، فانقطعت الاتصالات بين البلدين بشكل شبه كامل، خصوصًا بعد الموقف الإيراني الحاد من فض الاعتصامين في ميداني رابعة والنهضة، حيث اعتبرت الخارجية والبرلمان الإيرانيين أن فضّ الاعتصامين «مجزرة» بحق الشعب المصري، واتهما الجيش المصري بـ «تقتيل المسلمين» بدعم وغطاء أميركيين[263]. في عهد الرئيس الانتقالي عدلي منصور، تكرر الاشتباك الدبلوماسي بين القاهرة وطهران، بعدما دأبت هذه الأخيرة على إدانة سلوك الجيش المصري وقمعه المتظاهرين. في المقابل، أصدرت الخارجية المصرية بيانات عدة استنكرت فيها التدخل الإيراني في شؤون مصر الداخلية، واستدعت مرارًا القائم بالأعمال الإيراني في القاهرة[264].

= تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE9B24ON20130711>.

(262) «صالحي للبرادعي: الشعب المصري هو سيد الموقف،» (قناة العالم، 13/ 7/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alalam.ir/news/1494352>.

(263) «إيران: فض اعتصام مؤيدي مرسي مجزرة بحق الشعب المصري: البرلمان الإيراني يندد بقتل المسلمين على يد الجيش الذي يحظى بالدعم الأميركي،» (العربية نت، 14/ 8/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/2013/08/14/%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%81%D8%B6-%D8%A5%D8%B9%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D9%85-%D9%85%D8%A4%D9%8A%D8%AF%D9%8A-%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A-%D9%85%D8%AC%D8%B2%D8%B1%D8%A9-%D8%A8%D8%AD%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A.html>.

(264) «مصر تستدعي القائم بالأعمال الإيراني احتجاجًا على تصريحات،» (بي بي سي عربي، 6/ 1/ 2014)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/01/140106_egypt_iran_protest>.

من جهة أخرى، استحوذت العلاقة مع إيران حيزًا واسعًا في تصريحات السيسي بعد ترشحه للانتخابات الرئاسية، وخلال لقاءاته المتكررة مع بعض القنوات الإخبارية الخليجية (العربية وسكاي نيوز وغيرهما)، اعتبر فيها «أمن الخليج» بمنزلة بوابة العبور والمحدد الذي يتحكم بالعلاقات الإيرانية - المصرية سلبًا أو إيجابًا[265]، واستمر في هذا النهج بعد تبوؤه الرئاسة في مصر.

يمكن ملاحظة تأثير البعد الخليجي (السعودي - الإماراتي) في العلاقات المصرية - الإيرانية بعد الانقلاب، من خلال مؤشرات عدة، في مقدمها دعوة الرئيس الإيراني إلى حضور حفل تنصيب السيسي رئيسًا في 8 حزيران/ يونيو 2014، الأمر الذي فاجأ كثيرًا من المراقبين، ولا سيما بعد التصريحات والتصريحات المضادة التي حكمت العلاقة بين البلدين في عهد عدلي منصور، حيث شهدت العلاقات الخليجية - الإيرانية في تلك الفترة انفراجًا بعدما زار وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف عددًا من العواصم الخليجية، في مسعى لتقريب وجهات النظر، ونزع فتيل التوتر من ملفات شائكة وأزمات إقليمية عدة، وكذلك بعدما زار أمير الكويت صباح الأحمد الصباح طهران في 2 حزيران/ يونيو 2014، والتقى المرشد الأعلى للثورة الإيرانية علي خامنئي، والرئيس الإيراني حسن روحاني. وفي استجابة لمتغيرات العلاقات الخليجية - الإيرانية، دعت مصر روحاني إلى زيارة مصر، وبدأ الخطاب الدبلوماسي المصري يتحدث عن تطلع القاهرة إلى إقامة علاقات «عادلة» مع طهران، أسوة بباقي دول الخليج[266].

---

(265) «السيسي لإيران: علاقتنا معكم تمر عبر دول الخليج،» (العربية نت، 21/ 5/ 2014)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/2014/05/21/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%B3%D9%8A-%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D9%86%D8%A7-%D9%85%D8%B9%D9%83%D9%85-%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D8%B9%D8%A8%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC.html>.

(266) إسلام أبو العز، «دلالات دعوة «روحاني» للقاهرة وأفق العلاقات المصرية - الإيرانية في عهد «السيسي»،» البديل، 8/ 6/ 2014، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://elbadil.com/2014/06/08/%D8%AF%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%AF%D8%B9%D9%88%D8%A9-%D8%B1%D9%88%D8%AD%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9-%D9%88%D8%A3%D9%81%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84>.

صحيفة البديل التي أسست كصحيفة ديمقراطية بداية، قبل الثورة المصرية، تحولت إلى استثمار =

رحبت طهران بالدعوة المصرية للمشاركة في حفل تنصيب السيسي رئيسًا، وعدتها «خطوة إيجابية» في المسار الشائك للعلاقات بين البلدين[267]، لكن روحاني لم يلبّ الدعوة المصرية، وأناب عنه مجتبى أماني، القائم بالأعمال الإيراني في القاهرة، لحضور الحفل[268].

حملت ردة الفعل الإيرانية على الدعوة المصرية عددًا من الرسائل، منها رفض طهران المقاربة المصرية للعلاقات الثنائية، واستمرارها في سياسة الإمساك بالعصا من الوسط تجاه ما يجري في مصر، وعدم منح الانقلاب «الشرعية» التي يبحث عنها إقليميًا ودوليًا، على الرغم من اعترافها بالأمر الواقع. من ناحيته، استغل السيسي العلاقة غير الواضحة مع طهران لابتزاز دول الخليج العربي، مهددًا بتوثيقها إن لم يتلق دعمًا ماليًا خليجيًا يراه كافيًا.

رغبت إيران في تحسين علاقتها بمصر، بوضع حد للتوتر والعداء بينهما، وبناء علاقات طبيعية تُخرجها من المحور المضاد لها في النظام الإقليمي، بما يساهم في إضعافه ويعزز دورها في سورية والعراق. لذلك سعت إلى التقرّب إلى مصر خلال الفترة الانتقالية، ورحبت بانتصار الحركات الإسلامية في الانتخابات المصرية ما دام أن هناك مجالًا للحوار والتفاعل معها، بعيدًا عن سياسات الجيش المصري - المدعوم خليجيًا - المتشددة تجاهها.

يبدو أن العلاقات الإيرانية - الخليجية تبقى المحدد الرئيس لتطور العلاقات المصرية - الإيرانية، على الرغم من تقارب وجهات النظر بين البلدين تجاه عدد من القضايا والأزمات الإقليمية، أبرزها الملف السوري، حيث تميل مصر، خلافًا للدول الخليجية، إلى الانفتاح على النظام السوري بهدف التوصل إلى

= لأموال إيرانية بوساطة عربية، وأصبحت جريدة لشبيحة النظام السوري. وكان الراحل محمد السيد سعيد قد أسسها كجريدة تعبر عن موقف ديمقراطي ليبرالي. لكن انقلاب الصحف المصرية بتغيير ملكيتها والاستثمار فيها من الأمور الرائجة في مصر بعد ثورة يناير.

(267) «المقابلة - أمير عبد اللهيان،» الأخبار (لبنان)، 10/ 6/ 2014، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.al-akhbar.com/node/208244>.

(268) «وكالة أنباء فارس: الرئيس الإيراني لن يشارك في حفل تنصيب السيسي،» (البوابة نيوز، 7/ 6/ 2014)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.albawabhnews.com/623367>.

حل سياسي يضمن «بقاء الدولة السورية ومؤسساتها»، وتنظر بعين الريبة إلى المعارضة السورية، وتراها امتدادًا للإسلام السياسي الذي تواجهه سياسيًا وأمنيًا. تقترب مصر في هذه النقطة من الموقف الإيراني، وهذا يفتح مجالًا للتعاون الأمني والسياسي بين البلدين، مع بقاء قضايا الخلاف الاستراتيجية قائمة، ما دام لم يحدث أي تغيير في توجهاتهما الإقليمية.

سابعًا: الموقف التركي في فترة حكم المجلس العسكري

مثّل تنحي مبارك فرصة لحصول تغيرات مهمة في توجهات السياسة الخارجية. فالأوضاع الاقتصادية الصعبة التي كانت تمر بها البلاد، وعدم الاستقرار السياسي، دفعا المجلس العسكري إلى مد اليد لمن يرغب في التعاون، متجاوزًا تحفظات النخب السياسية والثقافية القديمة، الأمر الذي ساهم في الانفتاح على دول اتسمت علاقاتها السابقة مع مصر بالتوتر، كتركيا وقطر.

رأى صانع القرار المصري في التقارب مع تركيا فرصة لزيادة التعاون بين الدولتين في المجالات المختلفة، ولا سيما الاقتصادية، ووجد في تركيا بوابة مصر على أوروبا. في المقابل، كانت مصر بوابة تركيا على العالم العربي وأفريقيا والشرق الأوسط[269]. ترجمت زيارة الرئيس التركي السابق عبد الله غُل إلى مصر في 17 آذار/ مارس 2011 هذا التوجه الجديد بشكل عملي[270]، حيث استقبله رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة آنذاك، وتباحث معه في سبل تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية بين البلدين[271].

في الشهور الأولى من المرحلة الانتقالية، سعت تركيا إلى فتح صفحة جديدة في علاقاتها مع القاهرة، وإلى إحداث قطيعة كاملة مع مراحل تاريخية سابقة

---

(269) «المحور المصري- التركي الجديد.. تحول جيوسياسي وطموحات إقليمية كبيرة: أنقرة استبدلت دمشق بالقاهرة،» المشاهد السياسي، العدد 864 (17/ 11/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 4/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almushahidassiyasi.com/home/detail/OTE4OQ>.

(270) تجدر الإشارة إلى أن عبد الله غل كان أول رئيس دولة يزور مصر بعد الثورة.

(271) سعيد الحاج، «التقارب التركي - المصري: الأسباب والعوائق،» (تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 11 كانون الثاني/ يناير 2015)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 4/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://studies.aljazeera.net/reports/2015/01/201511011013474139.htm>.

غلب عليها التوتر أو الفتور، ورفع مستوى التبادل التجاري، وزيادة الاستثمارات التركية في مصر وتنويعها، مستفيدة من الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي مرت بها البلاد بعد الثورة. بعد اندلاع الثورة السورية، وتوتر العلاقات السورية – التركية الرسمية، وإلغاء دمشق مجلس التعاون الاستراتيجي واتفاقها الاقتصادي مع أنقرة في مطلع كانون الأول/ ديسمبر 2011، وفرضها رسومًا جمركية على البضائع التركية، وتقييدها حركة البضائع التركية عبر الأراضي السورية إلى الأردن ودول الخليج العربي، تعززت أهمية القاهرة في توجهات تركيا الخارجية، وبدأت أنقرة خطواتها لاستبدال القاهرة بدمشق، نقطة انطلاق في علاقاتها بالعالم العربي، وممرًا لبضائعها نحو الخليج. فوقعت وزارة النقل المصرية ووزارة الاقتصاد التركية مذكرة تفاهم في شأن عبور البضائع التركية إلى دول الخليج العربية عبر الموانئ المصرية، عُرفت باتفاق الـ «رورو»، ودخلت حيز التنفيذ في 23 نيسان/ أبريل 2012[272].

في هذا السياق، خالف رئيس الوزراء التركي السابق رجب طيب إردوغان العرف الدبلوماسي السائد في تركيا، واختار القاهرة في 12 أيلول/ سبتمبر 2011 محطةً أولى لجولاته الخارجية بدلًا من قبرص وأذربيجان[273]، واصطحب معه في زيارته تلك ستة من وزرائه، وعددًا كبيرًا من المستشارين والدبلوماسيين، وما يزيد على 250 من رجال الأعمال والمستثمرين، بهدف تعزيز التعاون بين تركيا ومصر في المجالات المختلفة[274]. وعُقد المنتدى الاقتصادي المصري – التركي بمشاركة نحو 500 من رجال الأعمال، بهدف زيادة التبادل التجاري بين البلدين إلى خمسة مليارات دولار في عامي 2012 و2013[275].

---

(272) «تركيا تستعين بالموانئ المصرية لنقل بضائعها إلى الخليج،» (سي إن إن العربية، 25/ 4/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.arabic.cnn.com/2012/business/3/26/eygpt.Shipping>.

(273) سيد عبد المجيد، «إردوغان يزور القاهرة ومخاوف إسرائيلية من تأييد دولي لتركيا،» الأهرام، 5/ 9/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 4/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/archive/The-First/News/99143.aspx>.

(274) «قراءة في العلاقات التركية – المصرية بعد ثورة 25 يناير،» *Egypt Independent* (22 November 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 4/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.egyptindependent.com/node/1976511>.

(275) المصدر نفسه.

جاءت محاولات صانع القرار التركي تطوير العلاقات مع مصر بدوافع مصلحية بحت، وسبقت وصول جماعة الإخوان المسلمين إلى السلطة، مع أن العلاقات بين البلدين عاشت مرحلتها الذهبية إبان حكم مرسي، الأمر الذي يدحض تحليلات أكاديمية قاصرة تنتشر في مراكز بحوث مصرية حاولت اختزال علاقات البلدين بعد الثورة إلى البعد الأيديولوجي.

1- في فترة حكم مرسي

أولى مرسي في فترة حكمه السياسة الخارجية أهمية كبرى، وبشكل مبالغ فيه، مقارنة بالأوضاع الصعبة التي عصفت بالبلاد في مرحلة ما بعد مبارك. ووضع «استعادة دور مصر الإقليمي» في مقدم أولوياته، متّبعًا في سبيل ذلك سياسة خارجية ناشطة ترجمها في جولاته الخارجية التي شملت السعودية (12 تموز/ يوليو 2012)، وإيران (12آب/ أغسطس 2012)، والصين (28 آب/ أغسطس 2012). لكن آمال مرسي اصطدمت بمجموعة من المعوّقات، فلم ينجح بكسر العداء السعودي للثورات العربية ومخرجاتها. وفيما كانت الدول الغربية تراقب ما يجري في مصر قبل انفتاحها ودعمها الحكم الجديد بشكل فاعل، لم يجد مرسي إلا دولتين راغبتين في دعم مصر خلال فترة رئاسته: قطر وتركيا.

بناء عليه، زار مرسي تركيا في 30 أيلول/ سبتمبر 2012، وأجرى محادثات مع المسؤولين الأتراك تركزت بشكل رئيس على الجانب الاقتصادي، تمخض عنها تقديم مساعدات مالية تركية لمصر بقيمة ملياري دولار، مليار في شكل وديعة لمدة خمسة أعوام قابلة للزيادة دعمًا للاحتياطي النقدي المصري، ومليار لتمويل الواردات المصرية من تركيا ومشروعات البنية التحتية[276].

فتحت زيارة مرسي القصيرة باب التعاون بين البلدين في مجالات عدة، أهمها الطاقة والتموين والتجارة الداخلية. فاتفق الجانبان في أيلول/ سبتمبر

---

(276) «مستقبل العلاقات الاقتصادية المصرية التركية،» (الجزيرة نت، 28/ 7/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2013/7/28/%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9>.

2012 على تفعيل مذكرة التفاهم بينهما لتنمية استخدام الطاقة المتجددة، ودعم الاستثمار في مجال الكهرباء، والاستفادة من الخبرة التركية في إنشاء محطات إنتاج الكهرباء بمشاركة القطاع الخاص[277]. وعلى الرغم من أن هدف الزيارة كان اقتصاديًا بالدرجة الأولى، فإنها انطوت على قيم رمزية عمقت الاستقطاب الإقليمي، وزادت حدة الانقسام داخل مصر، حيث ألقى مرسي كلمة أمام المؤتمر العام للعدالة والتنمية تعرض فيه لمواقف بلاده من الأزمات الإقليمية، وفي مقدمها الأزمة السورية، وعرض رؤيته في شأن مسائل داخلية وأخرى تخص طبيعة العلاقة بين الجانبين[278].

منذ ذلك الحين وحتى وقوع الانقلاب، توالت الزيارات المتبادلة والاجتماعات ومذكرات وبروتوكولات التعاون بين مصر وتركيا. وزار إردوغان القاهرة[279] في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012. ومع أن العدوان الإسرائيلي على غزة والأزمة السورية كانا محور اهتمام الطرفين، نوقش في الزيارة مشروع تسيير خط ملاحي تركي إلى مصر، وتسهيل خدمات النقل والترانزيت، لتصبح مصر بوابة التجارة الخارجية التركية على دول الخليج وآسيا. كما أعلنت الرئاسة المصرية توقيع 27 اتفاقًا مع تركيا في مجالات الصحة والنقل والحفاظ على الآثار والتعاون التجاري والاقتصادي وتوفير معلمين مصريين للطلاب السوريين في مخيمات اللاجئين على الأراضي التركية، وأعلن إردوغان نية بلاده مضاعفة الاستثمارات التركية في مصر، لتصل إلى عشرة مليارات دولار في غضون ثلاثة أعوام[280].

---

(277) «قراءة في العلاقات التركية - المصرية».

(278) «كلمة الرئيس مرسي في تركيا يوم الأحد 30/ 9/ 2012»، على يوتيوب، تاريخ التحميل 30/ 9/ 2012، تم الاطلاع عليها بتاريخ 6/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<https://www.youtube.com/watch?v=pHayGWDf6Xo>.

(279) «تقرير: العلاقات المصرية التركية في تنامي مستمر» (شبكة الإعلام العربية، 26/ 11/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.moheet.com/2013/11/26/1849170/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%C3%99.html#.Ve2QHhGqpBc>.

(280) محمود النوبي [وآخرون]، «مرسي: توقيع 27 اتفاقية بين مصر وتركيا وجهود للتهدئة =

استمرت المحاولات التركية - المصرية في تطوير العلاقات الاقتصادية، فافتتح الرئيس التركي عبد الله غُل منطقة «بولاريس» الصناعية المصرية - التركية في مدينة 6 أكتوبر في مصر في 8 نيسان/ أبريل 2013[281]. كما زار رئيس مجلس الوزراء هشام قنديل أنقرة في 10 أيار/ مايو 2013، ليبحث في تشجيع الصادرات المصرية إلى تركيا، بعدما صارت تركيا ثاني مستورد للصادرات المصرية، بعد السعودية[282]. وامتدت أوجه التعاون إلى المجالات العسكرية، فشارك وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي في فاعليات معرض اسطنبول للأسلحة الذي عُقد بين 7 و10 أيار/ مايو 2013، والتقى خلاله وزير الدفاع التركي عصمت يلمظ[283].

2- ما بعد الانقلاب

عارضت تركيا الانقلاب العسكري في مصر بشدة، وعدّته انقلابًا عسكريًا على رئيس شرعي منتخب ديمقراطيًا، حيث رفض وزير الخارجية التركي آنذاك أحمد داود أوغلو، في تصريحات صحافية أطلقها في 4 تموز/ يوليو 2013، عزل الجيش المصري محمد مرسي، واعتبره انقلابًا عسكريًا[284].

= في غزة،» الأهرام، 18/ 11/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 11/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/archive/The-First/News/183493.aspx>.

(281) «أرشيف الوسم: افتتاح المنطقة الصناعية المصرية التركية «بولاريس» بمدينة 6 أكتوبر،» (موقع مدينة 6 أكتوبر، 8/ 4/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.6october.net/tag/%D8%A7%D9%81%D8%AA%D8%AA%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1>.

(282) مروة الحداد، «الصادرات المصرية تحقق رقمًا قياسيًا جديدًا فى 9 أشهر بقيمة 112.3 مليار جنيه» (بوابة الأهرام، 8/ 10/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 11/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/News/404289.aspx>.

(283) «السيسي يشارك في افتتاح معرض اسطنبول الدولي للأسلحة،» الوطن، 8/ 5/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 11/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.elwatannews.com/news/details/177906>.

(284) «تركيا تعتبر ما حدث بمصر انقلابًا عسكريًا،» (الجزيرة نت، 4/ 7/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 11/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2013/7/4/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%B9%D8%AA%D8%A8%D8%B1-%D9%85%D8%A7-%D8%AD%D8%AF%D8%AB-%D8%A8%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8%D8%A7-%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A7>.

في السياق ذاته، هاجم رئيس الوزراء التركي في 5 تموز/ يوليو 2013 خطوة الجيش المصري، ودعا إلى الاستفادة من التجربة التاريخية للانقلابات العسكرية في تركيا، موضحًا أن مرسي يدفع ثمن أخطائه في صناديق الانتخابات، ومنتقدًا بشدة المواقف الغربية التي لم توصّف الحدث انقلابًا عسكريًا[285].

استمرت الانتقادات التركية للقادة المصريين مع تكرار عنف القوات المصرية الأمنية ضد المحتجين. وردًا على مجزرة ميدان رابعة العدوية، أصدر إردوغان بيانًا في 14 آب/ أغسطس 2013 دعا فيه مجلس الأمن الدولي وجامعة الدول العربية إلى وقف «المجزرة» التي اعتبرها نتيجة موقف الأسرة الدولية من «الانقلاب»[286]. كما دان الرئيس التركي فض الاعتصامين في تصريحات صحافية أطلقها في اليوم نفسه، معبرًا عن خشيته من تحول الوضع في مصر إلى نزاع مماثل لما يحدث في سورية[287].

دخلت العلاقات المصرية - التركية مرحلة من التوتر والاضطراب، واتخذت الحكومة المصرية في 23 تشرين الأول/ نوفمبر 2013 قرارًا يقضي بخفض مستوى العلاقات الدبلوماسية مع تركيا من مستوى سفير إلى مستوى قائم

---

(285) «إردوغان منتقدًا موقف الغرب من عزل مرسي: الغرب فشل مجددًا في امتحان النزاهة،» (روسيا اليوم، 5/ 7/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 9/ 2013، على الموقع الإلكتروني: <http://arabic.rt.com/news/620386-%D8%A7%D8%B1%D8%AF%D9%88%D8%BA%D8%A7%D9%86_%D9%85%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%AF%D8%A7_%D9%85%D9%88%D9%82%D9%81_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84_%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9_%D9%85%D9%86_%D8%B9%D8%B2%D9%84_%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A8_%D9%81%D8%B4%D9%84_%D9%85%D8%AC%D8%AF%D8%AF%D8%A7_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%86_%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B2%D8%A7%D9%87%D8%A9>.

(286) «تركيا وقطر وإيران وحماس تدين فض اعتصامي الإخوان: الجماعة الإسلامية في لبنان تنظم احتجاجًا أمام السفارة المصرية،» الشرق الأوسط، 15/ 8/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12679&article=740041#.VfVXcdySylU>.

(287) «تنديد دولي بالفض الدموي للاعتصامات بمصر،» (الجزيرة نت، 14/ 8/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2013/8/14/%D8%AA%D9%86%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%85%D9%88%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D9%85%D8%B5%D8%B1>.

بالأعمال، ونقل السفير المصري في تركيا نهائيًا إلى ديوان عام وزارة الخارجية في القاهرة، واستدعي السفير التركي في مصر إلى مقر وزارة الخارجية، وطُلب منه مغادرة البلاد باعتباره «شخصًا غير مرغوب فيه»[288]. دأب رئيس الوزراء التركي منذ ذلك الحين على انتقاد النخبة الحاكمة في مصر، ورفض تطبيع العلاقات معها[289]، وأخذ التوتر منحى شخصيًا من خلال لجوء إردوغان (الرئيس التركي في ما بعد) إلى انتقاد السيسي شخصيًا و«تذكيره» بمصير الانقلابيين في تركيا، في إشارة إلى قضية «أرغنيكون».

من جهة أخرى، تحولت اسطنبول إلى مقر أغلبية قادة المعارضة المصرية «الإسلامية» ومؤسساتها، وانخرطت أنقرة عبر دبلوماسيتها في محاولات عزل سلطة «الانقلاب»، ونزع الشرعية منه، ورفع دعاوى ضد قادته لمحاكمتهم في تركيا وخارجها[290].

يُعزى الموقف التركي المتصلب من النظام الجديد في مصر إلى جملة أسباب، لعل أبرزها حساسية تركيا وحزب العدالة والتنمية من مسألة تدخل الجيش في السياسة، حيث شهدت تركيا في النصف الثاني من القرن الماضي خمسة انقلابات عسكرية (1960، 1971، 1980، 1993، 1997)، بتدخل مباشر من المؤسسة العسكرية أم بتدبير منها. كما واجه حزب العدالة والتنمية في عهده محاولات انقلابية عدة كُشف عنها كلها (مثل أرغينكون والمطرقة). فالانقلابات العسكرية، وتدخل الجيش في السياسة عمومًا، هي الخطر الرئيس على العملية الديمقراطية ومؤسساتها المنتخبة في تركيا. من جهة أخرى، كانت قناعة حزب

---

(288) محمد حسن شعبان، «مصر تخفض التمثيل الدبلوماسي مع تركيا وتطرد سفيرها.. وأنقرة ترد بالمثل: المتحدث باسم الخارجية المصرية لـ «الشرق الأوسط»: العلاقات بين البلدين مستمرة،» الشرق الأوسط، 24/ 11/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=751413&issueno=12780#.VfVekNySylU>.

(289) محمد عبد القادر خليل، «المواجهة الحتمية: العلاقات المصرية - التركية بعد ثورة 30 يونيو،» (تقدير موقف، المركز العربي للبحوث والدراسات، 29 كانون الأول/ ديسمبر 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.acrseg.org/2232/bcrawl>.

(290) محمود سمير الرنتيسي، «تركيا ومصر بعد فوز السيسي: سيناريوهات العلاقات،» (تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 30 حزيران/ يونيو 2014)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://studies.aljazeera.net/reports/2014/06/201463082151704148.htm>.

العدالة والتنمية أن انقلاب 3 تموز/ يوليو 2013، هو جزء من «مؤامرة خارجية» بأذرع لا تستهدف مصر وحدها، بل المحور الداعم للثورات الذي سمّاه أوغلو «محور الديمقراطية»[291]. وبناء عليه، ربط إردوغان بين ما جرى في مصر في 30 حزيران/ يونيو واحتجاجات حديقة «غازي»، حيث عد الأخيرة «محاولة انقلابية» تشبه تطورات مصر في السياقات والدوافع»[292].

أضر التغيير السياسي في مصر بالعلاقات التركية - المصرية على صُعُد مختلفة، حيث ألغت الحكومة المصرية في 15 آب/ أغسطس 2013 المناورات البحرية المشتركة مع تركيا[293]، بعدما كانت محددة بموعد دوري في شهر تشرين الأول/ أكتوبر من كل عام، وجمدت معظم الاتفاقات الاقتصادية الموقعة، أبرزها اتفاق خط الرورو الملاحي[294] الذي جمدته الحكومة المصرية في 23 نيسان/ أبريل 2015، ما أفقد أنقرة طريقًا مهمة لنقل بضائعها إلى دول الخليج العربي.

ثامنًا: العلاقات المصرية -الإسرائيلية بعد ثورة 25 يناير

تخوّفت إسرائيل من الثورة المصرية ونتائجها، مثلما تتخوف من أي ثورة شعبية عربية. لكن علاقات مصر بإسرائيل ذات حساسية خاصة. ومن يراقب تصريحات المسؤولين الإسرائيليين وخطاباتهم وكتاباتهم في أثناء الثورة وما بعدها، سيتفاجأ من هلع النخبة الإسرائيلية الحاكمة من مآلات التغيير في مصر[295].

---

(291) الحاج، «التقارب التركي - المصري».

(292) المصدر نفسه.

(293) «مصر تلغي مناورات بحرية مشتركة مع تركيا،» (الجزيرة نت، 16/ 8/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2013/8/16/%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D9%84%D8%BA%D9%8A-%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B4%D8%AA%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D9%85%D8%B9-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7>.

(294) رأفت إدوار، «موانئ البحر الأحمر تعلن رسميًا انتهاء اتفاقية الرورو مع تركيا،» الدستور، 23/ 4/ 2015، تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dostor.org/812914>.

(295) يمكن الرجوع في ذلك إلى: محمود محارب، «إسرائيل والثورة المصرية،» (تقييم حالة، =

نتج من ثورة 25 يناير انقلابًا بالتدريج على سياسات نظام مبارك، شمل السياسة الخارجية. فقررت الحكومة المصرية في 28 أيار/ مايو 2011 فتح معبر رفح مع قطاع غزة أمام حركة النساء والأطفال والرجال الذين تجاوزا الأربعين عامًا، الأمر الذي عارضته إسرائيل بشدة، وأبدت انزعاجها الشديد منه[296].

تعددت حالات قتل إسرائيل جنودًا مصريين على الحدود المصرية مع قطاع غزة قبل الثورة، حيث قتلت ثلاثة عناصر من قوات الأمن المركزي في 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 2004، وضابطين في الجيش المصري في 2 حزيران/ يونيو 2006[297]. لكن هذه الجرائم الإسرائيلية لم تتفاعل في الداخل المصري آنذاك، وعالجها النظام بمزيد من التنسيق مع إسرائيل، وتحميل المسؤولية للمقاومة الفلسطينية في غزة. بعد الثورة، ما عادت الجرائم الإسرائيلية بحق الجنود المصريين تمر من دون ردة فعل شعبية مناهضة بشكل واقعي ملموس في المجال العام، متفاعلة مع الموقف الشعبي الثوري الرافض للعلاقات المصرية – الإسرائيلية. فعندما قتل سلاح الجو الإسرائيلي 5 جنود مصريين في 18 آب/ أغسطس 2011 على الحدود مع غزة، في أثناء تعقب مسلحين مجهولين في سيناء[298]، خرجت تظاهرات أمام السفارة الإسرائيلية دامت أيامًا، طالبت بطرد السفير الإسرائيلي ووقف تصدير الغاز إلى إسرائيل[299]. غير أن الرد الرسمي كان مخيبًا آمال المصريين، حيث اكتفت الخارجية المصرية في 20 آب/ أغسطس 2011 باستدعاء السفير الإسرائيلي في القاهرة للاحتجاج على العدوان الإسرائيلي

= المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 21 نيسان/ أبريل 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 22/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dohainstitute.org/release/0e05903f/117f/4759/b44a/a4b287223c13>.

(296) «تسلسل زمني لأهم الأحداث على الحدود المصرية – الإسرائيلية،» (بي بي سي عربي، 6/ 8/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 24/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2012/08/120806_egypt_israel_incidents.shtml>.

(297) المصدر نفسه.

(298) جاءت هذه العملية بعد قتل 8 إسرائيليين على أيدي مسلحين مجهولين في اليوم ذاته في هجومين على حافلتين إسرائيليتين قرب إيلات جنوب إسرائيل بالقرب من الحدود مع مصر.

(299) «مطالبات شعبية بإغلاق السفارة الإسرائيلية: مصر تحتج لدى إسرائيل وتطالب بتحقيق في مقتل جنودها على الحدود،» (العربية نت، 18/ 8/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/articles/2011/08/18/162901.html>.

واختراق الطيران الإسرائيلي الأجواء المصرية، الأمر الذي يعدّ خرقًا لمعاهدة السلام بين البلدين[300]. وعززت الحادثة التنسيق الأمني المصري - الإسرائيلي، فاتفق الطرفان على زيادة عدد قوات الجيش المصري في سيناء في نهاية آب/ أغسطس 2011، وبدء عملية أمنية واسعة ضد «المسلحين» في المنطقة[301].

على المستوى الشعبي المشحون ثوريًا، اقتحم المحتجون السفارة الإسرائيلية في 9 أيلول/ سبتمبر 2011 خلال تظاهرات جمعة «تصحيح المسار»، وأتلفوا أوراقها ووثائقها الدبلوماسية، ولم يُفك الحصار عن السفارة إلا بعد تدخل قوات مصرية خاصة في إثر محاصرة المحتجين ستة عناصر من الأمن الإسرائيلي، وبعد تدخلات أميركية وضغط من الرئيس الأميركي باراك أوباما ووزير دفاعه ليون بانيتا على المسؤولين المصريين[302]، أجلي في إثرها جميع الدبلوماسيين والإداريين الإسرائيليين العاملين في السفارة، البالغ عددهم 80 شخصًا، ولم يبق في القاهرة إلا نائب السفير[303].

شنّت إسرائيل أول عدوان لها على قطاع غزة بعد الثورة المصرية في 9 آذار/ مارس 2012، استمر أربعة أيام، وأسفر عن مقتل عشرات المدنيين الفلسطينيين[304]. بعد يوم من بدء العدوان، سعت مصر إلى عقد اتفاقٍ لوقف

---

(300) «طالبت بوقف الغارات على غزة وحذرت من انهيار الهدنة وباراك يعلن أسفه ويعد بتحقيق مشترك: مصر تحتج لدى إسرائيل على مقتل جنودها،» الاتحاد، 21/ 8/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alittihad.ae/details.php?id=77840&y=2011>.

(301) «اتفاق مبدئي بين مصر وإسرائيل على زيادة القوات في سيناء،» الدستور، 27/ 8/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.addustour.com/16224/اتفاق+مبدئي+بين+مصر+واسرائيل+على+زيادة+القوات+في+سيناء.html>.

(302) «تفاصيل جديدة حول حادث اقتحام السفارة الإسرائيلية في القاهرة،» (بي بي سي عربي، 10/ 9/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/09/110910_israel_security_egypt_details.shtml>.

(303) «مصر: استنفار أمني حول السفارة الإسرائيلية والمجلس العسكري يرفض استقالة شرف،» (بي بي سي عربي، 10/ 9/ 2011)، تم الاطلاع عليها بتاريخ 25/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/09/110910_egypt_embassy_army.shtml>.

(304) «مقتل 15 فلسطينيًا في غارات إسرائيلية على غزة ونتنياهو يتعهد بتعزيز منظومة «القبة الحديدية»،» (بي بي سي عربي، 10/ 3/ 2012)، تم الاطلاع عليها بتاريخ 26/ 9/ 2015، على الموقع =

إطلاق النار بين إسرائيل وفصائل المقاومة الفلسطينية، فأجرى جهاز المخابرات العامة المصرية اتصالات مكثفة مع حركة حماس والأطراف الفلسطينية الأخرى، ومع رئيس الهيئة الأمنية/ السياسية في وزارة الدفاع الإسرائيلية عاموس جلعاد، ورئيس قسم التخطيط في هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي أمير إيشل.

نجحت الوساطة المصرية في التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بين الجانبين، ابتداءً من فجر 13 آذار/ مارس 2012. وعلى الرغم من الخلافات بين طرفَي الصراع في شأن شروط الاتفاق، ومنها وقف إسرائيل اغتيال المقاومين الفلسطينيين، أوقفت هذه الهدنة العدوان الإسرائيلي موقتًا[305].

تغير الموقف المصري من الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة بعد الثورة إلى حد ما. فعلى المستوى الأمني، انتقلت مصر من أداء دور الوسيط غير النزيه المنحاز إلى إسرائيل إلى أداء دور الوسيط المحايد، الأمر الذي لم يقلق إسرائيل كثيرًا. لكن ما أثار قلقها كان البيان الذي أصدرته لجنة الشؤون العربية في مجلس الشعب المصري في 12 آذار/ مارس 2012 في شأن العدوان على غزة، الذي طالب بطرد السفير الإسرائيلي من مصر، ووقف التطبيع مع إسرائيل[306]. كما تضمن هذا البيان تصورًا لما يجب أن تكون عليه الخطوط العامة للسياسة المصرية تجاه إسرائيل، حيث طالب الدوائر السياسية في مصر بعدِّ إسرائيل «العدوّ المركزي الذي يهدّد الأمن القومي المصري»، وشدّد على رفض الاعتراف بشرعية إسرائيل، فضلًا عن دعوته إلى مساعدة الشعب الفلسطيني في نضاله المسلَّح ضدها[307].

= الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2012/03/120310_israel_gaza_raids_killed.shtml>.

(305) «العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة،» (تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات، الدوحة، 17 آذار/مارس 2012)، تم الاطلاع عليها بتاريخ 26/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dohainstitute.org/release/47867b42/dcb1/4cb2/8e55/ede8df44fb94>.

(306) «احتجاجًا على الغارات الدامية على غزة: البرلمان المصري يطالب بطرد السفير الإسرائيلي،» البيان، 13/ 3/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 26/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.albayan.ae/one-world/2012-03-13-1.1610680>.

(307) «مجلس الشعب المصري يطالب بطرد السفير الإسرائيلي ووقف تصدير الغاز،» (شفا - شبكة فلسطين للأنباء، 12/ 3/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 26/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://shfanews.net/index.php/2012-02-13-06-11-09/2012-02-13-11-27-03/429-2012-03-12-16-22-57>.

في الجانب الاقتصادي، وبحسب معطيات معهد التصدير الإسرائيلي، انخفضت الصادرات المصرية إلى إسرائيل في عام 2011 إلى نصف ما كانت عليه في عام 2010، بقيمة إجمالية بلغت 180 مليون دولار تقريبًا. في المقابل، ارتفعت الصادرات الإسرائيلية إلى مصر بالتدريج بعد الثورة المصرية. فبعدما كان حجمها 12 مليون دولار في عام 2010، بلغت 46 مليون دولار في عام 2011، ثم 210 ملايين دولار[308]، أي إن التبادل التجاري انخفض بين الجانبين، لكنه مال إلى مصلحة إسرائيل بعدما كان يميل إلى مصلحة مصر. كان التراجع في تصدير الغاز المصري إلى إسرائيل، بسبب التدمير المتكرر لأنابيب الغاز، السبب الرئيس لانخفاض الصادرات المصرية إلى إسرائيل، بينما تعزى زيادة الواردات المصرية من إسرائيل إلى التزام مصر اتفاقية الكويز لضرورة تضمينها مكونات إسرائيلية في منتوجاتها، لتصديرها إلى الولايات المتحدة، وذلك في القطاعات الكيميائية والغذائية والنسيجية. وعند مراقبة الواردات المصرية من إسرائيل، نجد أنها تتركز في القطاعات المنصوص عليها في اتفاقية الكويز.

فجّرت مجموعات مسلحة في سيناء خط الأنابيب الذي ينقل الغاز المصري إلى إسرائيل 15 مرة حتى 22 تموز/ يوليو 2012[309]. وفرضت الثورة المصرية على النخبة العسكرية والسياسية الحاكمة في مصر أن تهتم بالرأي العام المصري، فاتخذت قرارًا بإلغاء صفقة الغاز مع إسرائيل في 22 نيسان/ أبريل 2012[310]. حاول رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الترويج أن إلغاء الاتفاق يعود إلى خلافات تجارية، لكن أكد الوزير الإسرائيلي السابق بنيامين بن إليعازر الذي وقع الاتفاق حين كان وزيرًا للإنشاءات في عام 2005، أن أسباب الإلغاء سياسية

---

(308) محمد البحيري، «50 ٪ انخفاضًا في الصادرات المصرية إلى إسرائيل.. وارتفاع الواردات 42٪،» المصري اليوم، 3/ 5/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/176271>.

(309) «تسلسل زمني لأهم الأحداث على الحدود المصرية - الإسرائيلية».

(310) زياد حلبي وشواق محمد، «مصر تلغي "نهائيًا" اتفاقية تصدير الغاز إلى إسرائيل: ليبرمان: صفقة الغاز ليست جزءًا من اتفاق السلام ولكنها صفقة اقتصادية،» (العربية نت، 22/ 4/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 24/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/articles/2012/04/22/209569.html>.

تتعلق بانعطافات مصرية في العلاقة بإسرائيل، وحذّر من عودة الصراع المسلح بين الجيشين المصري والإسرائيلي(311).

حقّقت إسرائيل مكاسبَ اقتصادية هائلة بفعل تدفّق الغاز الطبيعي المصري إليها. فمنذ باشرت مصر تصديره إلى إسرائيل في عام 2008، عملًا بالاتفاق الذي وُقع بينهما في عام 2005، وفّرت الخزانة الإسرائيلية مليارات الدولارات بفضل الفرق الكبير بين سعر الغاز المصري الذي تحصل عليه وسعره في الأسواق العالمية، حيث كانت إسرائيل تشتري المتر المكعّب من الغاز المصري بثلاثة دولارات، في حين كان سعره العالمي 12 دولارًا(312).

رأى صناع القرار في إسرائيل إلغاء صفقة الغاز أحد التحوّلات الاستراتيجية المنذرة بفتح صفحة جديدة في العلاقات المصرية - الإسرائيلية، فقبل ساعات من صدور القرار المصري، كُشف النقاب في إسرائيل عن اتجاهٍ داخل الحكومة الإسرائيلية - يقوده وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان - يدعو إلى التعامل مع مصر بعد الثورة على أنها مصدر خطر يفوق الخطر الذي يمثّله البرنامج النووي الإيراني. ونُقل عن ليبرمان آنذاك قوله إن الأوضاع على صعيد العلاقات مع مصر ستصبح اشد خطورة، إلى درجة تستدعي إعادة بناء الجيش الإسرائيلي من جديد، ويتضمّن ذلك منْح الأفضلية لقيادة المنطقة الجنوبية في الجيش، وتشكيل فيلقٍ جديد يضمّ أربعة ألوية تخصص للتمركز على الحدود مع مصر، والحرص على تخصيص الموازنات اللازمة لذلك(313). كانت هذه إنذارات

---

(311) وديع عواودة، «صدمة بإسرائيل بعد قطع الغاز المصري،» (الجزيرة نت، 24/ 4/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 24/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/4/23/%D8%B5%D8%AF%D9%85%D8%A9/%D8%A8%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84/%D8%A8%D8%B9%D8%AF/%D9%82%D8%B7%D8%B9/%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%B2/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A>.

(312) «الموقف الإسرائيلي من إلغاء صفقة الغاز المصري: تداعيات ودلالات،» (تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات، الدوحة، 2 أيار/ مايو 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http: / /www.dohainstitute.org/release/cd85262e-bf25-4ce0-b3e8-ddcef168d22f>.

(313) بن كاسبيت، «ليبرمان يحذّر نتنياهو: مصر تثير القلق أكثر من إيران،» معاريف، 22/ 4/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/360/472.html?hp=1&cat=404>.

كاذبة لإثارة الهلع، إذ كانت إسرائيل واثقة من التزام قيادة الجيش المصري الاتفاقات الموقّعة معها.

1 - في فترة حكم مرسي

دأبت الرواية الإسرائيلية على التحذير من الحركات الإسلامية في الوطن العربي، باعتبار أن زوال أنظمة الاستبداد سيتبعه بالضرورة وصول الإسلاميين إلى الحكم، الأمر الذي يعني استبدال مستبد صديق بمستبد غير صديق[314]. لذلك خشيت إسرائيل من فوز مرسي في الانتخابات الرئاسية المصرية في منتصف عام 2012. لكن كان عليها أن تتعامل مع واقع جديد في مصر، فأشادت بالعملية الديمقراطية، ودعت الرئيس الجديد إلى الحفاظ على معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية[315]. وفي الوقت ذاته، حافظت على المنافذ الأخرى في علاقتها مع مصر، أي على العلاقة مع المؤسسات الأمنية والعسكرية[316]. فأوفد نتنياهو موفده الخاص يتسحاق مولخو إلى القاهرة في مطلع تموز/ يوليو 2012، فور فوز مرسي في الانتخابات، لإبلاغ المسؤولين الأمنيين المصريين معارضة إسرائيل تعديل الملحق العسكري في معاهدة السلام، إذ قرر الرئيس الجديد ذلك[317].

بعيد انتخاب مرسي رئيسًا لمصر، تفاعلت وجهتا نظر في دائرة متّخذي القرار في إسرائيل في شأن تأثير ذلك في الحد من «حرية» إسرائيل في الاعتداء على قطاع غزة. شدّدت وجهة النظر الأولى على أن الحفاظ على حدٍّ أدنى من العلاقات

---

(314) صالح النعامي، العقل الاستراتيجي الإسرائيلي؛ قراءة في الثورات العربية واستشراف لمآلاتها (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات؛ بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013)، ص 24.

(315) «بريطانيا وفرنسا يبديان استعدادهما للعمل مع الرئيس الجديد: إسرائيل وإيران ترحبان بفوز مرسي،» الرياض، 24/ 6/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alriyadh.com/746647>.

(316) إبراهيم خطيب، «دراسة: تبعات انتخاب مرسي في عيون إسرائيلية،» (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تموز/ يوليو 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alzaytouna.net/permalink/21280.html>.

(317) «موفد نتنياهو زار القاهرة سرًا لتأكيد معارضة إسرائيل تعديل الملحق العسكري لاتفاقية كامب ديفيد،» (عرب 48، 3/ 7/ 2012)، تم الاطلاع عليها بتاريخ 27/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.arab48.com/?mod=articles&ID=92718>.

مع مصر، وعدم الوصول إلى قطيعةٍ سياسية معها، يستدعيان التزام إسرائيل سياسة «ضبط النفس» والامتناع عن القيام بعملياتٍ عسكرية كبيرة ضد قطاع غزة، على شاكلة الحرب التي شنّتها على القطاع في أواخر عام 2008. أمّا وجهة النظر الأخرى فأقرت بالضرورة القصوى للحفاظ على علاقات إيجابيةٍ مع مصر، لكنها دعت في الوقت ذاته إلى محاولة تعويد النظام المصري الجديد على ميزان القوى على أرض الواقع. وكان العدوان على غزة مناسبة لفحص مدى تكيف هذا النظام الجديد مع ميزان القوى من دون الوصول إلى قطيعة مع مصر، فشنت إسرائيل عدوانًا جديدًا على قطاع غزة في 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012[318].

كان الحصار الإسرائيلي - المصري على القطاع محْكمًا في أثناء العدوان على قطاع غزة في نهاية عام 2008، كما كان النظام العربي الرسمي غير مبالٍ بالرأي العام العربي، ولم ينجح العرب حتى في الاتفاق على عقد اجتماعٍ لإدانة العدوان، حيث سعت دول عربية رئيسة، في مقدمها مصر، علنًا إلى إفشالِ مؤتمر قمة ضد العدوان عُقد في الدوحة بعنوان «قمّة غزة». بعد الثورات العربية، صارت الحكومات العربية تأخذ في الاعتبار الرأي العام العربي، ولا سيما في الدول التي نجحت فيها الثورات العربية. فخلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، زارت وفود عربية غزة خلال العدوان بتعاونٍ واضحٍ أظهرته الإدارة المصرية وجامعة الدول العربية، بدأها رئيس الحكومة المصريةَ هشام قنديل في 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012[319]، ثم وزير الخارجية التونسي رفيق عبد السلام في اليوم التالي[320]، ثمّ وفد وزراء الخارجية العرب والأمين

(318) «العدوان الإسرائيلي على غزة يفشل في تحقيق أهدافه،» تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dohainstitute.org/release/f30774db-0c35-4e8d-a50a-259614fb0f8d>.

(319) «قنديل: نسعى لوقف العدوان على غزة،» (الجزيرة نت، 16/11/2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://aljazeera.net/news/arabic/2012/11/16/%D9%82%D9%86%D8%AF%D9%8A%D9%84-%D9%86%D8%B3%D8%B9%D9%89-%D9%84%D9%88%D9%82%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D9%88%D8%A7%D9%86-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%BA%D8%B2%D8%A9>.

(320) «وزير الخارجية التونسي يزور غزة السبت تضامنًا مع حماس،» (رويترز عربي، 16/ 11/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE8AF05E20121116>.

العام لجامعة الدول العربية، إضافة إلى وزير الخارجية التركي في العشرين من الشهر نفسه[321].

في الماضي، كانت إسرائيل تعول في كل عدوان على تعاون نظام مبارك من خلال استخدامه أوراقه الكثيرة على حدود قطاع غزة، للضغط على المقاومة الفلسطينية وجعلها تقبل الشروط الإسرائيلية. لكن ردة الفعل المصرية على العدوان كانت مختلفة اختلافًا جذريًا هذه المرة، حيث رفضت مصر العدوان الإسرائيلي، ووقفت سياسيًا ومعنويًا إلى جانب المقاومة، ونشطت دبلوماسيًا وسياسيًا على المستويات العربية والإقليمية والدولية من أجل وقف العدوان الإسرائيلي، والتوصُّل إلى اتفاق تهدئة يضمن الشروط والمطالب الأساس في غزة ويحققها[322]. كما سحبت مصر سفيرها من إسرائيل، وفتحت معبر رفح على مدار الساعة، وسمحت بعبور المساعدات الغذائية والطبية إلى القطاع، وفتحت مستشفيات مدينة العريش المصرية لعلاج الجرحى الفلسطينيين، إضافة إلى السماح للتحركات الشعبية المؤيدة للقضية الفلسطينية بالنشاط داخل مصر، بعدما كان ذلك محظورًا[323].

على الصعيد الاقتصادي، استمر التبادل التجاري المصري - الإسرائيلي في التراجع خلال عام 2013 بشكل متزامن في الصادرات والواردات، على الرغم من بقائه لمصلحة إسرائيل. لكن شهد عام 2012 قفزة نوعية في الواردات المصرية من إسرائيل، في مقابل تراجع الصادرات المصرية إليها. بلغت قيمة إجمالي الصادرات الإسرائيلية لمصر خلال عام 2013 ما قيمته 120 مليون دولار، في مقابل 80 مليونًا من الصادرات المصرية إلى إسرائيل[324]. وفي ما يخص اتفاقية

---

(321) «وفد من وزراء الخارجية العرب ووزير خارجية تركيا يزورون غزة،» الشرق الأوسط، 2012/11/21، تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12412&article=705319#.Vgec99ySzXQ>.

(322) «العدوان الإسرائيلي على غزة يفشل في تحقيق أهدافه».

(323) عبد الرحمن أبو العلا، «غزة بين مبارك ومرسي،» (الجزيرة نت، 20/ 11/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/11/20/%D8%BA%D8%B2%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%83-%D9%88%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A>.

(324) «مكتب الإحصاء الإسرائيلي: 140 مليون دولار حجم التبادل التجاري بين مصر =

«الكويز»، طلبت الحكومة المصرية من إسرائيل في مطلع تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 خفض المكون الإسرائيلي في المنتوجات المصرية[325]، الأمر الذي دأبت إسرائيل على رفضه في الأعوام السابقة[326].

2- العلاقات المصرية - الإسرائيلية بعد الانقلاب

حافظت إسرائيل خلال فترة حكم مرسي على علاقات جيدة بمصر، لكنها اقتصرت على البعد الأمني، بتنسيق مباشر بين المسؤولين الأمنيين المصريين والإسرائيليين. وعلى الرغم من عدم اتباع حكومة مرسي سياسة ثورية في شأن العلاقة مع إسرائيل، تحمست إسرائيل لانقلاب الجيش المصري عليه. وعند رصد مواقف النخبة السياسية والإعلامية في إسرائيل من المتغيرات الداخلية في مصر، يجد المراقب مدى الاحتفاء الإسرائيلي بالانقلاب العسكري في مصر والإجماع على أن خيار الحكم العسكري في مصر هو الأنسب لإسرائيل[327]. لذلك سارعت إسرائيل إلى المساعدة في تأمين الغطاء الشرعي الدولي للنظام العسكري في مصر، والوقوف في وجه الأصوات المندِّدة به، التي طالبت باتخاذ خطوات عملية لإعادة الشرعية الدستورية إلى مصر، حيث ضغطت منظمة «إيباك» على الكونغرس الأميركي لإيقاف تجميد المعونات العسكرية إلى مصر[328]، وإلى سعي دبلوماسي عالي المستوى، قاده نتنياهو ووزير دفاعه موشيه يعلون ومستشار

= و«إسرائيل»،» (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 21 آب/ أغسطس 2014)، تم الاطلاع عليها بتاريخ 27/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alzaytouna.net/permalink/75994.html>.

(325) أميرة صالح، «وزير التجارة: قدمنا طلبًا لخفض المكون الإسرائيلي بـ «الكويز».. والرد الشهر المقبل،» المصري اليوم، 2/ 11/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/233532>.

(326) قدمت الحكومة المصرية هذا الطلب مرات متعددة قبل الثورة، دون أي نتيجة. مثلًا: انظر: «مصر: مفاوضات لتخفيض المكون الإسرائيلي بمنتجات الكويز،» (أرابيان بيزنس (Arabian Business)، 23 آذار/ مارس 2010)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://arabic.arabianbusiness.com/business/retail/2010/mar/23/37802/#.Vgf1E9ySzXQ>.

(327) للاطلاع على توثيق شامل للمواقف الإسرائيلية من الانقلاب العسكري وما بعده، انظر: الموقف الإسرائيلي من الأحداث والتغيرات في مصر في عام.. منتصف يونيو 2013 - منتصف يوليو 2014، ملف معلومات؛ 21 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2014).

(328) المنشاوي، أمريكا والثورة المصرية، ص 350.

الأمن القومي يعكوف عامي مع المسؤولين الأميركيين، إلى ضمان الاعتراف الأميركي بالانقلاب[329].

من جهة أخرى، زاد التنسيق الإسرائيلي الأمني مع الجيش المصري على الحدود مع غزة، فوافقت إسرائيل في تشرين الأول/ أكتوبر 2013 على تحليق الطيران الحربي المصري فوق الحدود مع غزة، أول مرة منذ توقيع معاهدة «السلام» المصرية - الإسرائيلية، الأمر الذي لم تسمح به حتى في عهد مبارك[330]. ويمكن ردّ حماسة إسرائيل للانقلاب في مصر إلى رغبتها في العودة إلى زمن ما قبل الثورة المصرية، أي إلى ما هو أفضل لها.

يبقى الموقف المصري من الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة المؤشر الأساس لقياس طبيعة العلاقات المصرية - الإسرائيلية وتطورها، كونه يؤثر بشكل مباشر في فعل حدوث العدوان ومساره ونتائجه، الأمر الذي رصدناه أعلاه، وفق المتغيرات السياسية الداخلية في مصر (عهد مبارك، حكم المجلس العسكري، حكم مرسي)، فكيف تحول الموقف المصري من أول عدوان إسرائيلي على قطاع غزة (7 تموز/ يوليو - 24 آب/ أغسطس 2014) بعد الانقلاب العسكري؟

شنت إسرائيل عدوانها على قطاع غزة في 7 تموز/ يوليو 2014، وتشابه من حيث بعده الإقليمي مع عدوان كانون الأول/ ديسمبر 2008 - كانون الثاني/ يناير 2009، حين أعلنت وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني العدوان من القاهرة وهي تقف بجوار نظيرها المصري أحمد أبو الغيط، كما ذكرنا أعلاه، الأمر الذي تكرر في عدوان تموز/ يوليو 2014. اندلع العدوان الإسرائيلي مساء الإثنين 7 تموز/ يوليو، بُعيد ساعات فقط من مغادرة محمد التهامي، وزير المخابرات المصرية، تل أبيب. لم يبد النظام المصري بعد الانقلاب حماسة للتوسط من أجل وقف إطلاق النار، لأنه شارك إسرائيل أهدافها في جعل قطاع غزة يدفع ثمنًا أعلى؛ لذلك، وجهت طلبات التهدئة من الولايات المتحدة والأمين العام للأمم المتحدة إلى حماس عبر قطر، لا عن طريق مصر[331].

---

(329) صالح النعامي، «ما وراء الاحتفاء الإسرائيلي بالانقلاب العسكري في مصر،» سياسات عربية، العدد 4 (أيلول/ سبتمبر 2013)، ص 43.

(330) الموقف الإسرائيلي من الأحداث والتغيرات في مصر في عام، ص 82.

(331) «العدوان الإسرائيلي الجديد على غزة،» (تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة =

شكل الموقف المصري من العدوان الإسرائيلي على غزة (2014) سابقة تاريخية في الصراع العربي - الإسرائيلي. فلأول مرة، وقفت مصر الرسمية مع إسرائيل ضد الولايات المتحدة في ما يتعلق باتفاقات التهدئة المقترحة لإيقاف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، حيث اصطدمت محاولات وزير الخارجية الأميركي جون كيري، خلال جولة في المنطقة شملت الدوحة وتل أبيب والقاهرة في 22 تموز/ يوليو 2014، من أجل التوصل إلى هدنة أو تهدئة بين المقاومة الفلسطينية وإسرائيل[332]، بالرفض الإسرائيلي لأفكاره ومقترحاته، حيث أعلن نتنياهو في لقاءاته بمحطات التلفزة الإخبارية الأميركية في 27 تموز/ يوليو، أن المبادرة الوحيدة التي تقبل بها إسرائيل هي المبادرة المصرية[333]. وكانت المفارقة الأهم إعلان الرئاسة والخارجية المصريتين أكثر من مرة، في تناغم واضح مع الموقف الإسرائيلي، أنهما لا تقبلان أي تعديلات على مبادرتهما الأصلية لوقف إطلاق النار[334].

على الصعيد الاقتصادي، أُعيد طرح المشروعات المشتركة الاقتصادية بين مصر وإسرائيل. ففي خطوة معاكسة ومضادة لإنجاز ثورة 25 يناير بإلغاء صفقة تصدير مصر الغاز الطبيعي إلى إسرائيل، أعيد طرح التعاون في مجال الطاقة بين البلدين، لكن باتجاه معاكس هذه المرة، أي باستيراد مصر الغاز من إسرائيل،

=السياسات، وحدة تحليل السياسات، الدوحة، 10 تموز/يوليو 2014)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 29/ 9/ 2015، عل الموقع الإلكتروني: <http://www.dohainstitute.org/release/3ead9cf9-cf5c-4416-aa62-45f903c0ce7b>.

(332) «مساع دولية لوقف إطلاق النار في غزة،» (سكاي نيوز عربية، 22/ 7/ 2014)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 29/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.skynewsarabia.com/web/article/676216/%D8%AC%D9%87%D9%88%D8%AF-%D8%AF%D8%A8%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AA%D9%87%D8%AF%D9%8A%D9%94%D8%A9-%D8%BA%D8%B2%D8%A9>.

(333) «العدوان الإسرائيلي على غزة: امتحان خارجي جديد فشلت إدارة أوباما في اجتيازه،» (تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات، الدوحة، 7 آب/ أغسطس 2014)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 29/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.dohainstitute.org/release/380c63d0-5107-4d03-9720-88453b91b7f9>.

(334) «كيري في القاهرة.. وشكري: لا تعديل في المبادرة المصرية حول غزة،» (قناة الحرة، 21/ 7/ 2014)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 29/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.alhurra.com/content/international-effort-gaza/253802.html#ixzz3n8qt5okS>.

الأمر الذي وافقت عليه الحكومة المصرية في عام 2014[335]، وما زال يخضع لإجراءات التفاوض في شأنه مع الحكومة الإسرائيلية وشركات النفط العالمية العاملة في مصر[336]. كما تطرح إسرائيل إمكان إنشاء معمل في مصر لتشغيل 5000 عامل، للمساهمة في تقوية الاقتصاد المصري[337].

رأت إسرائيل في ثورة 25 يناير تهديدًا لأمنها ومستقبلها في المنطقة، لأنها خسرت رئيس نظام يضمن أمنها، في حين نرى أن إسرائيل تعادي عمومًا التحول الديمقراطي في مصر منذ توقيع اتفاقات كامب ديفيد وتخشاه.

---

(335) «انفراد: مصر توافق على استيراد الغاز من إسرائيل ... مصدر بهيئة البترول: وزير البترول وقع على العقد والمدة 15 عامًا، (المستقبل البترولي (موقع إلكتروني)، 31 تموز/ يوليو 2014)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 29/ 9/ 2015: <http://www.petroleumfuture.com/archives/4150>.

(336) علا عبد الله، «وزير البترول: مصر توافق على استيراد الغاز من إسرائيل «بشروط»،» المصري اليوم، 4/ 3/ 2015، تم الاطلاع عليه بتاريخ 29/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.almasryalyoum.com/news/details/670739>.

انظر أيضًا: خالد المصري، «مصر تستورد الغاز الإسرائيلي تحت ضغوط إسبانية،» العربي الجديد، 24/ 6/ 2015، تم الاطلاع عليه بتاريخ 29/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.alaraby.co.uk/economy/2015/6/24/%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A-%D8%AA%D8%AD%D8%AA-%D8%B6%D8%BA%D9%88%D8%B7-%D8%A5%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9>.

(337) «معاريف: إسرائيل تنشئ مصنعًا في مصر لتشغيل 5 آلاف عامل،» (شبكة الإعلام العربية، 12/ 7/ 2015)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 29/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.moheet.com/2015/07/12/2289707/%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D9%81-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D8%AA%D9%86%D8%B4%D8%A6-%D9%85%D8%B5%D9%86%D8%B9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%BA%D9%8A%D9%84.html#.Vgq31NySzXQ>.

المراجع

1- العربية

كتب

اتحاد شباب ماسبيرو. تقرير عن أحداث العنف الطائفي في مصر 2011. [القاهرة: الاتحاد، 2012].

أسابيع القتل: عنف الدولة والاقتتال الأهلي والاعتداءات الطائفية في صيف 2013. القاهرة: المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2014. تم الاطلاع عليه بتاريخ 22/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://eipr.org/sites/default/files/reports/pdf/weeks_of_killing_ara.pdf>.

الأشقر، جلبير. الشعب يريد: بحث جذري في الانتفاضة العربية. ترجمة عمر الشافعي. بيروت: دار الساقي، 2013.

الأقباط في مصر بعد الثورة. دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2012.

الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا). التقرير السنوي، 2014. بيروت: الأمم المتحدة، 2014.

الببلاوي، حازم. أربعة شهور في قفص الحكومة. القاهرة: دار الشروق، 2012.

بشارة، عزمي. في الثورة والقابلية للثورة. ط 2 مزيدة ومنقحة. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

______. في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

______. هل من مسألة قبطية في مصر؟. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

البشري، طارق. ثورة 25 يناير والصراع حول السلطة. القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم، 2014.

______. من أوراق ثورة 25 يناير. القاهرة: دار الشروق، 2012.

جدل الدستور والمرحلة الانتقالية في مصر: بين 25 يناير و30 يونيو. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

جمعيات الأعمال فى مصر والمشاركة في التحول نحو الديمقراطية الاقتصادية. القاهرة: مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، 2012. تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.cipe-arabia.org/files/pdf/Bussiness_Associations/Report_on_Status_of_Democracy_in_Business_Arabic.pdf>.

جمهورية مصر العربية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. الكتاب الإحصائي السنوي. القاهرة: [الجهاز]، 2014.

جيل، غرايم. ديناميات السيرورة الديمقراطية والمجتمع المدني. ترجمة شوكت يوسف. دمشق: دار التكوين، 2009.

الربيع العربي في مصر: الثورة وما بعدها. إشراف وتحرير بهجت قرني. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2012.

رمضان، عبد العظيم. الجيش المصري في السياسة، 1882-1936. القاهرة: دار المعارف، 1977.

السلمي، علي. التحول الديمقراطي وإشكالية وثيقة المبادئ الدستورية. القاهرة: مؤسسة المصري للصحافة، 2012. (كتاب المصري اليوم)

سليمان، هاني. العلاقات المدنية - العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

صندوق النقد العربي. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014. أبو ظبي: الصندوق، 2014.

عيسى، صلاح. دستور في صندوق القمامة. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2011.

غريب إدمون [وآخرون]. **الوطن العربي في السياسة الأمريكية**. ط 2 . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ 22)

فاروق، عبد الخالق. **أزمة القضاء المصري وحرية الصحافة وحقوق الإنسان**. القاهرة: مركز دال للأبحاث والإنتاج الإعلامي؛ مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، 2014.

فرحات، محمد نور وعمر فرحات. **التاريخ الدستوري المصري: قراءة من منظور ثورة يناير 2011**. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون؛ الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2011.

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان. **الإعلام والانتخابات البرلمانية في مصر: تقييم أداء وسائل الإعلام خلال الانتخابات البرلمانية، 12 أكتوبر 2011 - 15 يناير 2012**. القاهرة: المركز، 2012. (قضايا حركية؛ 28)

المنشاوي، محمد. **أمريكا والثورة المصرية من 25 يناير إلى ما بعد 3 يولية: شهادة من واشنطن**. القاهرة: دار الشروق، 2014.

الموقف الإسرائيلي من الأحداث والتغيرات في مصر في عام.. منتصف يونيو 2013 - منتصف يوليو 2014. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2014. (ملف معلومات؛ 21)

نصار، آية [وآخرون]. **الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

النعامي، صالح. **العقل الإستراتيجي الإسرائيلي؛ قراءة في الثورات العربية واستشراف لمآلاتها**. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات؛ بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013.

يوسف، يوسف حسن. **أسرار القضية 250 أمن دولة**. القاهرة: دار سما، 2015.

دوريات

«30 يونيو والعالم.. كيف تتغير المواقف؟.» **الأهرام**: 30/ 6/ 2015. تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/NewsPrint/411639.aspx>.

«70 دقيقة تسريبات: الإمارات موّلت «تمرّد».» العربي الجديد: 1/ 3/ 2015. تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alaraby.co.uk/politics/2015/3/1/70-%D8%AF%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A9-%D8%AA%D8%B3%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D9%88%D9%84%D8%AA-%D8%AA%D9%85%D8%B1%D8%AF>.

«آشتون تدعو إلى «خريطة طريق».. وماكين لـ«استعراض عضلات أمريكي»: «الوزاري الأوروبي» يوافق على عدم تزويد مصر بأسلحة.» الخليج: 22/ 8/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alkhaleej.ae/alkhaleej/page/d44bd228-59eb-487f-802f-5df163bf0599>.

«آشتون في القاهرة والعربي إلى أوروبا.» الاتحاد: 19/ 6/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alittihad.ae/details.php?id=58720&y=2011>.

«آلاف الإسلاميين يتظاهرون في التحرير لتطبيق الشريعة.» الشرق الأوسط: 10/ 11/ 2012. تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12401&article=703669&feature=#.VcHKcfmqqkp>.

إبراهيم، أميرة. «المجلس العسكري يصدر قرارًا بإنشاء المجلس الاستشاري ويحدد اختصاصاته.» التحرير: 8/ 12/ 2011. نسخة مؤرشفة على موقع مصرس، تم الاطلاع عليه بتاريخ 30/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.masress.com/tahrirnews/92387>.

أبو حسين، سوسن وصلاح جمعة. «بيان القاهرة الختامي يدعم مبادرة مرسي الرباعية لحل الأزمة السورية: دعا إلى حوار جاد بين قوى المعارضة وممثلي الحكومة لتحقيق التغيير الديمقراطي.» الشرق الأوسط: 8/ 2/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12491&article=716440#.Vf0-Hd-qqko>.

أبو شادي، خليل. «ائتلاف شباب الثورة يدعو لاستمرار مظاهرات الجمعة المليونية حتى تتحقق مطالب الثورة.» البديل: 28/ 2/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 12/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://elbadil.com/2011/02/28/17229>.

أبو شال، نبيل. «مظاهرة للسلفيين في الإسكندرية احتجاجًا على قتل «سلوى» واستمرار احتجاز «وفاء وكاميليا».» المصري اليوم: 24/ 4/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www. almasryalyoum.com/news/details/127474>.

أبو ضيف، محمد. «محمود بدر في مؤتمر «تمرد» بجريدة «الوطن»: حانت ساعة النصر.. وعلى الشعب أن يملأ الميادين لفرض إرادته.» الوطن: 3/ 7/ 2013. على الموقع الإلكتروني: <http://www.elwatannews.com/news/details/217826>.

أبو العز، إسلام. «دلالات دعوة «روحاني» للقاهرة وأفق العلاقات المصرية - الإيرانية في عهد «السيسي».» البديل: 8/ 6/ 2014. تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://elbadil.com/2014/06/08/%D8%AF%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%AF%D8%B9%D9%88%D8%A9-%D8%B1%D9%88%D8%AD%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9-%D9%88%D8%A3%D9%81%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84>.

«اتفاق مبدئي بين مصر وإسرائيل على زيادة القوات في سيناء.» الدستور: 27/ 8/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<https://www.addustour.com/16224/اتفاق+مبدئي+بين+مصر+واسرائيل+على+زيادة+القوات+في+سيناء+.html>.

«احتجاجًا على الغارات الدامية على غزة: البرلمان المصري يطالب بطرد السفير الاسرائيلي.» البيان: 13/ 3/ 2012. تم الاطلاع عليه بتاريخ 26/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.albayan.ae/one-world/2012-03-13-1.1610680>.

أحمد، صلاح. «الملك عبد الله طالب أوباما بالامتناع عن إذلال مبارك.» إيلاف: 21/ 4/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://elaph.com/Web/news/2011/2/630960.html>.

«الإخوان تعلن الحرب على الشعب.» المصري اليوم: 7/ 6/ 2013. على الموقع الإلكتروني: <http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=388795>.

««الإخوان» تعلن رفض التعديلات الوزارية.. وتطالب حكومة «شفيق» بالتنحي واستبدالها بـ«تكنوقراط».» المصري اليوم: 22/ 2/ 2011.

إدوار، رأفت. «موانئ البحر الأحمر تعلن رسميًا انتهاء اتفاقية الرورو مع تركيا.» الدستور: 23/ 4/ 2015. تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dostor.org/812914>.

أديب، منير. «3000 «جهادي» يعودون إلى مصر من أفغانستان والشيشان والبوسنة والصومال وإيران.» المصري اليوم: 31/ 3/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 11/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/122653>.

«أشرف عبد الغفار: نتوقع تنفيذ أحكام الإعدام ..وحل الجماعة سيعجل بنهاية الانقلاب.» أجرى الحوار عبد الحميد قطب. الشرق: 22/ 7/ 2015. على الموقع الإلكتروني: <http://www.al-sharq.com/news/details/356210#.Vbig_Pmqqkp>.

«أضواء على أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة.» الشروق: 27/ 2/ 2011. ثمة نسخة منها مؤرشفة على الموقع الإلكتروني: <http://www.masress.com/shorouk/397990>.

«إعلان العصيان المدني في بورسعيد ومتظاهرون يحطمون سيارات للشرطة.» الرياض: 18/ 2/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alriyadh.com/811275>.

«الأعلى للآثار يرفض بالإجماع تأجير المناطق الاثرية الشهيرة بمصر.» الأهرام: 28/ 2/ 2013. على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/NewsQ/133999.aspx>.

«الإمارات تعرب عن تأييدها لتصريح خادم الحرمين الشريفين حول أحداث مصر.» البيان: 16/ 8/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 29/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2013-08-16-1.1942507>.

إمبابي، أحمد ووليد عبد الرحمن. «حرب كر وفر بين الثوار والإخوان في «موقعة جمل» جديدة بالتحرير.» الشرق الأوسط: 13/ 10/ 2012. تم الاطلاع

عليه بتاريخ 7/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://classic.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12373&article=699456&feature=#.VASQvcWSzg4>.

«الأموال المهربة والمطلوبون للعدالة في مباحثات هيج ومرسي.» **الشروق**: 12/ 9/ 2012.

«أمير قطر يصل إلى القاهرة.. والرئيس مرسي يقيم مأدبة إفطار له.» **الأهرام**: 11/ 8/ 2012. تم الاطلاع عليه بتاريخ 21/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/archive/Egypt/News/165145.aspx>.

«أمير قطر يلتقي المشير طنطاوي وشرف في القاهرة: وزيرا خارجية إيران ومصر يبحثان في العلاقات الثنائية.» **الوسط**: 4/ 5/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alwasatnews.com/3161/news/read/559267/1.html>.

أمين، محمد. «مصر: زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية إلى 3.13 مليار دولار خلال الربع الثالث: الدين الخارجي تراجع إلى 33.422 مليار دولار مع انخفاض أسعار العملات المقترض بها.» **الشرق الأوسط**: 11/ 7/ 2012. تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=6&article=685851&issueno=12279#.VdYwPNySylU>.

«انتهاء فعاليات جمعة دعم الجيش وفتح الطريق كليا أمام حركة السيارات.» **الشروق**: 1/ 3/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 15/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=01032013&id=c0e6dea8-457f-4b09-a8bc-bad37dd2e37a>.

«أنقرة تعتبر إزاحة مرسي «لا تعكس رغبة الشعب» وإسرائيل تلتزم الصمت ردود الفعل الغربية تركز على العودة بسرعة الى الحكم المدني.» **المستقبل (لبنان)**: 5/ 7/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almustaqbal.com/v4/Article.aspx?Type=np&Articleid=577886>.

«ائتلاف القوى الوطنية يحذر من محاولات الوقيعة بين الجيش والشعب.» **الشروق الجديد**: 9/ 4/ 2011. نسخة مؤرشفة على موقع مصرس الإلكتروني، تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 4/ 2015: <http://www.masress.com/shorouk/427880>.

أيمن، أروى. «نصوص الإعلان الدستوري المكمل في اليوم الأول للعمل به.» الوطن: 17/ 6/ 2012. تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.elwatannews.com/news/details/17978>.

الببلاوي، حازم. «محاكمة مبارك من منظور تاريخي.» المصري اليوم: 19/ 4/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/206401>.

البحيري، محمد. «50 ٪ انخفاضًا في الصادرات المصرية إلى إسرائيل.. وارتفاع الواردات 42 ٪.» المصري اليوم: 3/ 5/ 2012. تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/176271>.

البدري، يسري. «ثاني أكبر حركة تنقلات في جهاز الشرطة بجميع أنحاء الجمهورية.» المصري اليوم: 29/ 7/ 2012. تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 7/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/150830>.

««البرادعي» السيسي استخدمني ستارًا لعزل مرسي!.» الشرق: 27/ 1/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://elsharq.net/node/146244>.

«بريطانيا وفرنسا يبديان استعدادهما للعمل مع الرئيس الجديد: إسرائيل وإيران ترحبان بفوز مرسي.» الرياض: 24/ 6/ 2012. تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alriyadh.com/746647>.

البشري، طارق. «الخائفون من الديمقراطية.» الشروق: 17/ 3/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=17032011&id=233e1157-d3e2-4933-be88-933cb697ac64>.

______. «مصر وماذا يراد بها.» الشروق الجديد: 15/ 11/ 2011.

«بعد بيانين شديدي اللهجة من الإخوان وحزب الحرية والعدالة: العسكري، مُهددًا (إحدى القوى السياسية): نطالب الجميع أن يعوا دروس التاريخ.» الشروق: 25/ 3/ 2012، على الموقع الإلكتروني: <http://shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=25032012&id=4c513ba8-8c82-450d-9dfe-5ac41b3c841d>.

«بعد لقائه المشير طنطاوى..أمير قطر يغادر القاهرة عقب بحث الأوضاع على الساحتين الإقليمية والدولية.» **الأهرام**: 3/ 5/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/archive/Egypt/News/76090.aspx>.

البكري، كريم. «سيف اليزل: روسيا فتحت صفحة جديدة مع الشرق الأوسط بعد تصنيف الإخوان كـ «إرهابية».» **الشروق**: 28/ 2/ 2015. تم الاطلاع عليه بتاريخ 15/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=28022015&id=202e1635-c455-4f2a-9052-eb1419bdbb25>.

بكري، مصطفى. «ماذا وراء تصاعد الأزمة بين الجيش والإخوان؟ (1).» **الوطن**: 10/ 4/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.elwatannews.com/news/details/162247>.

______. «مصطفى بكري يكتب: لغز حادث رفح «الحلقة الأولى».» **الوطن**: 28/ 2/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.elwatannews.com/news/details/138846>.

«بلاغ للنائب العام يكشف سر تضخم ثروة محمد الأمين.» **النهار (مصر)**: 20/ 5/ 2012. تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alnaharegypt.com/t~73241>.

«البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية يفتح أول مكتب دائم له في مصر.» **الدستور**: 28/ 10/ 2014. تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dostor.org/702572>.

«البنك الأوروبي يقرض مصر 126 مليون يورو لتحديث سكك الحديد.» **الدستور**: 30/ 5/ 2014. تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dostor.org/420586>.

«بوتين يهنئ مرسي ويسعى لتعاون بناء معه.» **الجمهورية**: 25/ 6/ 2012. تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljoumhouria.com/pages/view/14043>.

«تركيا وقطر وإيران وحماس تدين فض اعتصامي الإخوان: الجماعة الإسلامية في لبنان تنظم احتجاجًا أمام السفارة المصرية.» الشرق الأوسط: 15/ 8/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12679&article=740041#.VfVXcdySylU>.

«تعديل وزاري بحكومة قنديل .. 10 وزراء جدد بينهم 3 ينتمون للإخوان.. واليمين الدستورية أمام مرسي غدًا.» صدى البلد: 5/ 1/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.el-balad.com/359324.aspx>.

«تعديل وزاري في حكومة قنديل يشمل 9 حقائب بينهم اثنان من «الإخوان».» الشروق الجديد: 7/ 5/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 22/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=07052013&id=f87d4f99-9aaf-41bc-ac3a-62b1007addb7>.

تعلب، ابتسام. «البرادعي: الثقة بين الجيش والشعب «خط أحمر» لا يجب تجاوزه.» المصري اليوم: 10/ 4/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 12/ 4/ 2015 على الموقع الإلكتروني: <http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=293187>.

______. «البرادعي: وثيقة المبادئ فوق الدستورية «مكملة لاستفتاء 19 مارس».» المصري اليوم: 26/ 7/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/145864>.

الجالي، محمد. «بريطانيا تقدم مساعدات لمصر عن طريق البنك الأوروبى للإعمار والتنمية.. و«عبد النور» يُطالب الحكومة البريطانية بتخفيض أسعار تذاكر الطيران إلى مصر.. و«شرف»: ملتزمون بإجراء انتخابات نزيهة فى موعدها.» اليوم السابع: 20/ 10/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/story/2011/10/20/%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%85-%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%B9%D9%86-%D8%B7%D8%B1%D9%8A%D9%82-

%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%A7%D9
%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%89-
%D9%84%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%85%D8%A7%D8%B1-
%D9%88%D8%A7/516833#.Ve86VtySylU>.

جاويش، محمود [وآخرون]. «مليونية جديدة بميدان التحرير تطالب بمحاكمة مبارك وعائلته ورموز الفساد.» **المصري اليوم**: 9/ 4/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 15/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=293083>.

«جبهة الإنقاذ تقرر الانضمام لحملة «تمرد» لسحب الثقة من مرسي.» **وقائع الحدث**: 9/ 5/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.elhadasnews.com/19773.html#ixzz3aTikdGfh>.

الجديدي، علاء. «مصالح لا محاور: فرص وقيود العلاقات الروسية - المصرية بعد 30 يونيو.» **السياسة الدولية** ([د. ت.]). تم الاطلاع عليه بتاريخ 15/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/3473.aspx>.

جلال، عمرو وبهاء مهدي. «وزير الدفاع خلال لقاء مع طلبة الكلية الحربية: استمرار الصراع على إدارة شئون البلاد قد يؤدي إلى انهيار الدولة.» **الأخبار**: 29/1/ 2013.

جمال، محمد. «5 تفسيرات وراء عودة عنف «بلاك بلوك» لمصر بعد اختفائها عقب الانقلاب.» **التقرير**: 29/ 5/ 2015. تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/Uu7r3p>.

جمال، وائل. «خمسة ملاعيب اقتصادية للاستيلاء على ثورتنا.» **الشروق**: 22/5/2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 12/4/2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=22052011&id=82cc68db-70be-4c21-9513-c4f0fa6cd877>.

«حذَّر من هز صورة القوات المسلحة وأكد انحيازه للشعب: المجلس العسكري الحاكم: لن يحكم مصر «خميني آخر».» **الرياض**: 5/ 4/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alriyadh.com/620609?print=1>.

حمزة، أيمن، محسن سميكة وأحمد عبد. «مظاهرة أمام مقر حوار المجلس العسكري.. والمنسحبون: الحضور من «الإخوان والوطني».» **المصري اليوم**: 1/ 6/ 2011. على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/135727>.

«خادم الحرمين يهنئ المستشار عدلي منصور رئيس جمهورية مصر.» **الرياض**: 4/ 7/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alriyadh.com/849388>.

الخطيب، أحمد. «رفع أسماء مرشد الإخوان وقيادات الجماعة الإسلامية من قوائم الممنوعين من السفر.» **المصري اليوم**: 7/ 4/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 11/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/124209>.

________. ««الزعفراني»: تقدمت مع «أبو الفتوح» باستقالتنا الرسمية من «الإخوان».» **المصري اليوم**: 1/ 4/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/122868>.

«دبلوماسي صيني: 3.45 مليار دولار أمريكي حجم التبادل التجاري بين الصين ومصر خلال الأربعة أشهر الأولى لهذا العام.» **صدى البلد**: 29/ 5/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.el-balad.com/504469>.

الدسوقي، فاطمة. «الطب الشرعي يكشف عن أحداث الحرس الجمهوري: 61 ضحية بينهم15 قتلوا برصاص من الخلف و20 من الجانبين.» **الأهرام**: 21/ 7/ 2013، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/NewsQ/222121.aspx>.

«دول عربية تهنئ مرسي.. وواشنطن تدعوه الى «احترام حقوق جميع المواطنين المصريين»: إسرائيل تحترم خيار المصريين وحماس تعتبرها لحظة تاريخية.. وإيران: المراحل النهائية للصحوة الإسلامية.» **الشرق الأوسط**: 25/ 6/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=683470&issueno=12263#.VdxZUdySylV>.

«رجل الأعمال محمد الأمين يرد على أسئلة جريدة «الرحمة»: ليس لي علاقة بأي مسئول في هذه الدنيا.. أموالي «حلال مصفى» وكل الجهات الرقابية في مصر

«تعرف أسراري» وأملك أكبر شركات المقاولات في المنطقة.» حوار أحمد سمير. **اليوم السابع**: 2/ 12/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/story/0000/0/0/-/545820#.VcMk2fmqqko>.

«رحيل حكومة شفيق دليل على أن الحكومة حكومة الشعب.» **الشروق الجديد**: 4/ 3/ 2011.

رخا، هيثم فوزي. «اشتباكات بين الإخوان والبلاك بلوك في جمعة تطهير القضاء.» **الأهرام**: 20/ 4/ 2013. على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/NewsQ/205417.aspx>.

الرشيد، عبد الله. «الإخوان المسلمون في الإمارات.. القصة الكاملة: «الجماعة» بدأت «مخططها» في نهاية الستينات ومنذ 1988 أصبحت الصوت الأقوى في مؤسسات الدولة التعليمية.» **الشرق الأوسط**: 1/ 2/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 26/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/details.asp?article=715512&issueno=12484&section=4#.Vd2cLNySylU>.

«رؤساء الأحزاب يطرحون مشاكلهم على المجلس الأعلى للقوات المسلحة.» **الأهرام**: 6/ 3/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/archive/Egypt/News/66058.aspx>.

«روسيا تدعو إلى ضبط النفس في مصر.» **صحيفة الشعب اليومية أونلاين (الصينية)**: 14/ 8/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: .<html.8365500/http://arabic.people.com.cn/31662>

«الرئاسة توافق على قرض البنك الأوروبي للتنمية.» **الدستور**: 30/ 5/ 2014. تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dostor.org/422148>.

«رئيس محكمة جنايات الإسكندرية يفجر مفاجأة: لدينا قانونان لمحاكمة رئيس الجمهورية السابق والوزراء بتهم الفساد السياسي.» أجرى الحوار محمد رضوان. **المصري اليوم**: 21/ 4/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=294263>.

«الرئيس محمد مرسي يصل إلى جدة.» الرياض: 11/ 7/ 2012. تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alriyadh.com/751183>.

«الرئيس مرسي يستقبل وزير خارجية فرنسا الثلاثاء المقبل.» الدستور: 16/ 2/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dostor.org/61732>.

«الزند: نواب البرلمان يهاجمون القضاة.» صوت البلد: 27 شباط/ فبراير 2012. تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.baladnews.com/article.php?cat=2&article=26498#.VbyEFfmqqko>.

زين الدين، بسنت. «ائتلاف شباب الثورة: لا نمثل إلا خمس جبهات سياسية.. ونبحث ابتكار أساليب جديدة للضغط.» المصري اليوم: 28/ 3/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=291841>.

««السابعة» الإسرائيلية: مرسي وعد هنية بغطاء أمني استراتيجي لحكومة حماس.» الوطن: 31/ 10/ 2012. تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.elwatannews.com/news/details/69082>.

سالم، بول. «مستقبل النظام العربي والمواقف الإقليمية والدولية من الثورة.» المستقبل العربي: السنة 34، العدد 398، نيسان/ أبريل 2012.

السعدني، محمد ولبنى صلاح الدين. «رئيس صندوق المشاريع «المصري - الأمريكي»: الاستثمار في مصر «فرصة ذهبية» (حوار).» المصري اليوم: 25/ 3/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 26/ 7/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/298075>.

«السعودية ترحب بالانتقال السلمي للسلطة.» البيان: 13/ 2/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.albayan.ae/one-world/arabs/2011-02-13-1.1384288>.

«السعودية والإمارات والبحرين تسحب سفراءها من قطر.» الحياة: 6/ 3/ 2014. تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://alhayat.com/Articles/920213/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-

%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%
B1%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A8%-
D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%86-
%D8%AA%D8%B3%D8%AD%D8%A8-%D8%B3%D9%81%D
8%B1%D8%A7%D8%A1%D9%87%D8%A7-%D9%85%D9%86-
%D9%82%D8%B7%D8%B1>.

«السفير السعودي لدى القاهرة يتهم «مندسين» بمحاولة إحراق سفارته.» **الراية**: 11/ 9/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 22/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.raya.com/home/print/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/fc949901-c089-4a4b-a090-1020b95fe8f2>.

سلامة، عبد الناصر. «مرسي من البرازيل: مصر ستنتج غذاءها ودواءها وسلاحها.» **الأهرام**: 10/ 5/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 11/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/NewsQ/209081.aspx>.

«السلطة الفلسطينية تحتج على استقبال هنية في مصر.» **الأخبار**: 19/ 9/ 2012. نسخة مؤرشفة على موقع مصرس، تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.masress.com/elakhbar/185140>.

«سلطنة عمان تدعم الاقتصاد المصري بـ 500 مليون دولار.» **الوسط (البحرين)**: 13/ 3/ 2015. تم الاطلاع عليه بتاريخ 28/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alwasatnews.com/4570/news/read/970727/1.html>.

««السلمي» يعدل وثيقته لجعلها استرشادية.. والقوات المسلحة تلتزم بالضوابط الدستورية.» **المصري اليوم**: 19/ 11/ 2011 تم الاطلاع عليه بتاريخ 15/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/126941>.

سليمان، محمود. «ننشر المقالة التي أزعجت مالك قنوات سي بي سي مهندس الثورة المضادة.» **الأيام المصرية**: 29/ 12/ 2012. نسخة مؤرشفة على موقع مصرس، تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.masress.com/alayamalmasria/17191>.

السيد، سمير، علي محمد علي وسامح لاشين. «مئات الألوف يحتشدون بالتحرير للمطالبة بإقالة أحمد شفيق ومحاكمة مبارك.» **الأهرام**: 26/ 2/ 2011. نسخة

مؤرشفة على موقع مصرس، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.masress.com/ahram/64598>.

السيد، هالة ومحمد العجرودي. «الوزراء الجدد في حكومة أحمد شفيق.» **الأهرام**: 22/ 2/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 22/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/archive/Egypt/News/63944.aspx>.

«السيسي يزور موسكو الأربعاء المقبل.» **السفير**: 20/ 8/ 2015. تم الاطلاع عليه بتاريخ 15/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://assafir.com/Article/5/438670/SameChannel>.

«السيسي يشارك في افتتاح معرض إسطنبول الدولي للأسلحة.» **الوطن**: 8/ 5/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 11/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.elwatannews.com/news/details/177906>.

الشامي، خالد. «أوفد مستشاره ومدير المخابرات إلى أبو ظبي.. وتكهنات باجراءات تصعيدية، مرسي يسعى لاحتواء أزمة «التنظيم الاخواني» في الإمارات: الجماعة اعتبرتها «مفتعلة ونتيجة للقلق من التطور الديمقراطي» في مصر». **القدس العربي**: 3/ 1/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 26/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alquds.co.uk/pdfarchives/2013/01/01-02/qfi.pdf>.

شبلي، أحمد. «مصادر أمنية: التحريات سبب تأخر التحقيقات في «250 أمن دولة».» **المصري اليوم**: 28/ 6/ 2015. تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/763166>.

الشرقاوي، هبة وفاطيما أوناني. «قدم استقالته 3 مرات فى عهد مبارك.. شرف من الهندسة إلى رئاسة الوزراء.» **الأهرام**: 3/ 3/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 22/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/ISUxmb>.

الشريف، غادة محمد. «خبراء: «العوا» مرشح «الإخوان» السري.. والجماعة تدعمه نكاية في «أبو الفتوح».» **المصري اليوم**: 26/ 6/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 4/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=301699>.

شعبان، محمد حسن. «إخوان مصر يرفضون «جمعة الغضب الثانية» ويعتبرونها انقلابا على الشرعية.» **الشرق الأوسط**: 26/ 5/ 2011. تم الاطلاع عليه

بتاريخ 4/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=623579&issueno=11867#.VaM3Uvmqqkp>.

______. «حكومة الببلاوي تضم 35 وزيرًا وتؤدي اليمين الدستورية أمام الرئيس المؤقت.» الشرق الأوسط: 17/ 7/ 2013. على الموقع الإلكتروني: <http://classic.aawsat.com/details.asp?section=4&article=736561&issueno=12650#.VBuuDZSSzg5>.

______. «مصر تخفض التمثيل الدبلوماسي مع تركيا وتطرد سفيرها.. وأنقرة ترد بالمثل: المتحدث باسم الخارجية المصرية لـ «الشرق الأوسط»: العلاقات بين البلدين مستمرة.» الشرق الأوسط: 24/ 11/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=751413&issueno=12780#.VfVekNySylU>.

______. «المظاهرات تلاحق مرسي في صعيد مصر وتجبره على إلغاء زيارته للجامعة.» الشرق الأوسط: 17/3/2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 16/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://classic.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12528&article=721228#.VBYfeJSSzg5>.

الصادق، الطيب. «74٪ نمو الاستثمارات القطرية في مصر.» الراية: 13/ 7/ 2012. تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.raya.com/home/print/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/9409790b-be2e-4e88-9ee1-3a147e59f887>.

صالح، أميرة. «وزير التجارة: قدمنا طلبًا لخفض المكون الإسرائيلي بـ «الكويز».. والرد الشهر المقبل.» المصري اليوم: 2/ 11/ 2012. تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/233532>.

صدقة، حسام. ««السادات» يدين حديث «ماضي» عن «بلطجية» المخابرات ويدعو مرسي لـ «تخير صحبته».» المصري اليوم: 27/ 3/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/298487>

صلاح، طارق [وآخرون]. ««المصري اليوم» تنشر تقرير «مخيون» للرئيس حول «الأخونة».» المصري اليوم: 28/2/2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 26/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=372820>.

«الصين تدعو الفرقاء في مصر لضبط النفس.» الراية (قطر): 15/ 8/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.raya.com/news/pages/00dba08d-e9ad-464c-aac7-657bc490d0f8>.

«طالبت بوقف الغارات على غزة وحذرت من انهيار الهدنة وباراك يعلن أسفه ويعد بتحقيق مشترك: مصر تحتج لدى إسرائيل على مقتل جنودها.» الاتحاد: 21/ 8/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alittihad.ae/details.php?id=77840&y=2011>.

طاهري، أمير. «ما سبب غضب إيران من مرسي؟.» الشرق الأوسط: 20/ 7/ 2012. تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/leader.asp?section=3&issueno=12288&article=687206#.Vf1cs9-qqko>.

طنطاوي، محمد أحمد. «غليان فى الجيش بعد إشاعة أنباء عن إقالة «السيسى».. مصدر: المؤسسة العسكرية لن تسمح بتكرار سيناريو طنطاوي وعنان.. والمساس بالقادة فى الفترة الراهنة «انتحار».. وحالة من السخط بين القادة والضباط.» اليوم السابع: 18/ 2/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/zJqDVJ>.

______ وعزوز الديب. «القوات المسلحة: الجيش لن يسمح بالعنف ويدعو الجميع للالتزام بالحوار.. ولا ننحاز إلا لشعب مصر العظيم ونحرص على وحدته.. وعدم الوصول إلى توافق لن يكون في صالح أي من الأطراف والوطن سيدفع الثمن.» اليوم السابع: 8/ 12/ 2012. تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/y1Vnfg>.

عامر، عصام. «حركة كفاية تدعو لتوقيعات سحب الثقة من الرئيس تحت شعار «تمرد».» الشروق الجديد: 28/ 4/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 11/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=28042013&id=f69c99ef-f49c-407f-8693-06ed4189e808>.

عبد الحفيظ، صبري. «غضب شعبي بسبب حضور قتلة السادات إحتفالات حرب أكتوبر.» إيلاف: 7/ 10/ 2012. تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://elaph.com/Web/news/2012/10/766452.html>.

عبد الحليم، إيمان. «كسر الجمود: الدلالات السياسية لزيارة الرئيس مرسي إلى إيران.» السياسة الدولية: 28/ 8/ 2012. تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2668.aspx>.

عبد الحليم، هشام عمر. «جمعة الغضب الثانية تنتهى بإعلان العشرات اعتصامهم فى «التحرير».. ومشادات بين المارة والمحتجين على فض الاعتصام.» **المصري اليوم**: 28/ 5/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 4/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/134697>.

عبد الخالق، محمد. «قوات الشرطة تطارد «الصيرفى» مؤسس «البلاك بلوك» بالمحلة.. ويفر هاربًا من أسطح المنازل.» **صدى البلد**، 19/ 4/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.el-balad.com/463260>.

عبد الرحمن، وليد. «سلفيون مصريون يحرمون الخروج على الرئيس مرسي في 30 يونيو.» **الشرق الأوسط**: 16/ 6/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=732680&issueno=12619#.VcVETfmqqko>.

______. «مصر: المجلس العسكري يصدر مرسومًا بقانون مباشرة الحقوق السياسية.» **الشرق الأوسط**: 20/ 5/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 7/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=622576&issueno=11861#.VboCtPmqqko>.

______ ومحمود محسن. «مصر: القوى السياسية تندد بواقعة الحدود وتطالب المجلس العسكري برد قوي.» **الشرق الأوسط**: 20/ 8/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11953&article=636637&feature=#.VaNeV_mqqkp>.

عبد الرحيم، سعيد. «الأمن يرهب المصريين بـ«بلاك بلوك» لتعويم السيسي.» **العربي الجديد**: 29/ 5/ 2015. تم الاطلاع عليه بتاريخ 22/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/gLKmWzhgHlk>.

عبد الرؤوف، محمد ومحمد أحمد. «مرسي: ما نشر عن طنطاوي وعنان مرفوض وأنا على اتصال دائم بهما.» الشرق الأوسط: 19/ 10/ 2012. تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 7/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=700427&issueno=12379#.Va3Xx_mqqko>.

عبد الشافي، عصام. «التوجه شرقًا: تحولات السياسة الخارجية المصرية تجاه الدول الآسيوية.» السياسة الدولية: 4/ 4/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/3009.aspx>.

عبد العزيز، حبيبة. «"تمرّد" جمعت 8 ملايين توكيل ضدّ مرسي لا 30.» العربي الجديد: 22/ 5/ 2014. تم الاطلاع عليه بتاريخ 22/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/4lJTft>.

عبد العليم، دينا. «دولة خليجية تطلب تأجير الآثار المصرية بالكامل لمدة خمس سنوات مقابل 200 مليار دولار.» اليوم السابع: 27/ 2/ 2013. على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/VqSjp9>.

عبد الغني، شريف. «عاجل.. قطع طريق طنطا بعد إعلان استقلال المحلة.» الدستور: 17/ 2/ 2014. تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dostor.org/109294>.

عبد الله، علا. «وزير البترول: مصر توافق على استيراد الغاز من إسرائيل "بشروط".» المصري اليوم: 4/ 3/ 2015. تم الاطلاع عليه بتاريخ 29/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/670739>.

عبد المجيد، سيد. «إردوغان يزور القاهرة ومخاوف إسرائيلية من تأييد دولي لتركيا.» الأهرام: 5/ 9/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 4/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/archive/The-First/News/99143.aspx>.

عبد الملاك، جون. «استمرار الاحتجاجات على أحداث المريناب .. مئات الأقباط يتظاهرون للمطالبة بإقالة محافظة أسوان وتهديدات بالدخول في اعتصام مفتوح.» المصريون: 3/ 10/ 2011. نسخة مؤرشفة على موقع مصرس، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 7/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.masress.com/almesryoon/80334>.

عثمان، داليا. «انقسام بين الشباب حول «الدستور» في الحوار مع المجلس العسكري ... و«الإخوان» الحاضر الأكبر.» **المصري اليوم**: 2/ 6/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/135850>.

______ [وآخرون]. «رسالة الجيش وصلت الاتحادية.» **المصري اليوم**: 19/ 2/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 16/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=371693>.

عثمان، محمد. «المشير طنطاوي يلتقي وزير خارجية الصين اليوم.» **الأهرام**: 3/ 5/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/archive/Egypt/News/76005.aspx>.

عدلي، أحمد. ««الشروق» تنشر تحقيقات النيابة في أحداث مجزرة بورسعيد.» **الشروق الجديد**: 3/ 4/ 2012. نسخة مؤرشفة على مصرس، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.masress.com/shorouk/572716>.

عزب، أحمد. «الثورة المضادة «تتباهى» بالتآمر على مرسي.» **العربي الجديد**: 19/ 4/ 2015. تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/gnbNix>.

علي، وائل. ««المصري اليوم» تنشر نص تقرير «القومي لحقوق الإنسان» عن «فتنة إمبابة».» **المصري اليوم**: 13/ 5/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/131666>.

عمر، سعيد وأيمن محمود. «مصدر مسؤول يؤكد السماح بمتابعة دولية للانتخابات، مصر: الإخوان إلى التصعيد بسبب قانون العزل السياسي.. ورموز مبارك يعتبرونه عبثًا.» **الرياض**: 15/ 4/ 2012. تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alriyadh.com/727259>.

العناني، خليل. «جماعة الإخوان المسلمين في مرحلة ما بعد مرسي.» **سياسات عربية**: العدد 4، أيلول/ سبتمبر 2013.

فرحات، محمد فايز. «السلوك الصيني الروسي في مواجهة موجة الربيع العربي: قراءة في ما وراء المصالح الاقتصادية.» **سياسات عربية**: العدد 1، آذار/ مارس 2013.

فرغلي، شيرين. «الإفراج عن باقي «ضباط 8 أبريل».» **الوفد**: 9/ 1/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 4/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.masress.com/alwafd/348645>.

فضل، بلال. «ردود وتعليقات.» **المصري اليوم**: 20/ 3/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/205159>.

فؤاد، محمد. «الاتحاد الأوروبي يؤكد دعمه الشعب المصري.. الإخوان للمسئولة الأوروبية: لا تفاوض قبل تحقيق مطالب الجماعة.» **الأهرام**: 18/ 7/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/NewsQ/221541.aspx>.

قاسم، عالية وصلاح الدين شعبان. «نادي القضاة يرفض الإشراف على استفتاء الدستور.. وتصويت المغتربين بالخارج يبدأ اليوم.» **الشرق الأوسط**: 12/12/ 2012. تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=708364&issueno=12433#.VcB2Tfmqqkp>.

«القاهرة تدعو بعثة صندوق النقد إلى زيارتها بعد تعديل الخطة الاقتصادية: مصر تتلقى مساعدات قطرية بقيمة 5 مليارات دولار.» **الاتحاد (القسم الاقتصادي)**: 21/ 1/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 21/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alittihad.ae/details.php?id=7590&y=2013>.

القدسي، هبة. «أوباما: مرسي هو الرئيس المنتخب ولن نختار لمصر رئيسها: المتحدث باسم الخارجية الأميركية: نتواصل مع الجيش والحكومة المصرية ولا نعلق على بيان الجيش.» **الشرق الأوسط**: 2/ 7/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 16/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12635&article=734721#.VdBaRtySylU>.

«قراءة في العلاقات التركية - المصرية بعد ثورة 25 يناير.» *Egypt Independent* 22 November 2012. تم الاطلاع عليه بتاريخ 4/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.egyptindependent.com/node/1976511>.

القرنشاوي، شيماء. «الحيثيات الكاملة لحل «الوطني»: الحزب أفسد الواقع المصرى وانفرد بشؤون الحكم.» المصري اليوم: 17/ 4/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 11/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/126169>.

««القضاء العسكري»: لن ننفذ حكم وقف كشوف «العذرية» لأنها غير موجودة.» المصري اليوم: 27/ 12/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/137733>.

«قطر تقدم دعمًا إضافيًا لمصر بقيمة 3 مليارات دولار.» الرياض: 10/ 4/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 21/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alriyadh.com/824968>.

«قطر: الشحنة الخامسة من الغاز الطبيعي في طريقها إلى مصر.» البورصة (مصر): 12/ 9/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 30/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alborsanews.com/2013/09/12/%D9%82%D8%B7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%AD%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D9%85%D8%B3%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%BA-%D8%A7%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D8%B9%D9%8A-%D9%81%D9%8A>.

«قمة مصرية – صينية اليوم.. ورفع مستوى العلاقات إلى «شراكة استراتيجية»: الرئيس المصري يصل إلى بكين.» الشرق الأوسط: 23/ 12/ 2014. تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=799199&issueno=13174#.Vg6tpdySzXQ>.

قنديل، وائل. «معاهدة «فيرمونت» بين الرئيس والقوى الوطنية.» الشروق: 7/ 7/ 2012. على الموقع الإلكتروني: <http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=06072012&id=a87dcc81-d96c-42f1-afe4-d2b5db538938>.

كاسبيت، بن. «ليبرمان يحذّر نتنياهو: مصر تثير القلق أكثر من إيران.» معاريف: 22/ 4/ 2012. تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/360/472.html?hp=1&cat=404>.

كامل، منصور. «مساعدات فرنسية لمصر بقيمة 344 مليون يورو.» **المصري اليوم**: 18/ 2/ 2015. تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/660031>.

«كلينتون تلمح للقبول بـ «الإخوان» في الحكم.» **الاتحاد**: 25/ 2/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 18/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alittihad.ae/details.php?id=18976&y=2011>.

««كيري» يلتقي مرسي و«عمرو» ويجتمع بقوى سياسية بالقاهرة في أول زيارة خارجية له.» **المصري اليوم**: 2/ 3/ 2012. تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/291974>.

«اللواء حمدي بدين قائد الشرطة العسكرية يتحدث فى أول حوار صحفي: هناك محاولات للوقيعة بين الشعب والجيش.» **الشروق الجديد**: 7/ 3/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.masress.com/shorouk/410822>.

«اللواء ممدوح شاهين: أمسكنا بزمام البلاد قبل التنحي بيوم... ومن حق القبطي الترشح للرئاسة» **الشروق**: 30/ 3/ 2011. نسخة مؤرشفة على موقع مصرس الإلكتروني، تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 7/ 2015: <http://www.masress.com/shorouk/410864>.

ماجد، أماني. «مصر تقطع العلاقات مع سوريا .. مرسي : بقايا الفلول يحلمون بإعادة النظام البائد وتحويل البلاد إلى الفوضى.» **الأهرام**: 13/ 6/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/NewsQ/215779.aspx>.

«مبارك يستقبل وزير خارجية دولة الإمارات.» **النهار الجديد**: 8/ 2/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ennaharonline.com/ar/latestnews/dernieres_nouvelles_monde/73086-%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%83-%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA.html>.

«المتحدث باسم وزارة الخارجية: الصين تأمل في عودة الاستقرار والنظام إلى مصر في أقرب وقت.» **صحيفة الشعب اليومية أونلاين**: 12/ 2/ 2011. تم الاطلاع

عليه بتاريخ 2/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://arabic.people.com.cn/31662/7285662.html>.

«المجلس الأعلى للقوات المسلحة يناقش المشكلات الراهنة مع رؤساء الأحزاب.» **الشروق الجديد**: 6/ 3/ 2011. نسخة مؤرشفة على موقع مصرس، تم الاطلاع عليه بتاريخ 11/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.masress.com/shorouk/402992>.

«مجلس شورى الإخوان: الجماعة لن ترشح رئيسًا للجمهورية.» **الأهرام**: 1/ 5/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/archive/Al-Mashhad-Al-Syiassy/News/75561.aspx>.

«المجلس العسكري: لن يحكم مصر «خميني» آخر ولن نسمح بسيطرة المتطرفين.» **المصري اليوم**: 4/ 4/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 12/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/123568>.

«المجلس العسكري يحدد جدولًا زمنيًا لانتقال السلطة والانتخابات الرئاسية خلال شهر أغسطس.» **الشروق الجديد**: 28/ 2/ 2011. نسخة مؤرشفة على موقع مصرس، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.masress.com/shorouk/399064>.

«المجلس العسكري يعلن صدور قانون تكوين وتشكيل الأحزاب.» **النهار (مصر)**: 28/ 3/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alnaharegypt.com/t~29803>.

«محاولة روسية فاشلة لاحتواء الغضب العربي... لافروف يدافع في الجامعة عن فيتو دعم الأسد ... وبن جاسم وفيصل يهاجمان موسكو ...واتفاق على 5 نقاط.» **الشروق**: 11/ 3/ 2012.

محمد، شريفة فاضل. «العلاقات المصرية الصينية بين الاستمرارية والتغير (2003-2013).» **المستقبل العربي**: السنة 36، العدد 420، شباط/ فبراير 2014.

«المحور المصري - التركي الجديد.. تحول جيوسياسي وطموحات إقليمية كبيرة: أنقرة استبدلت دمشق بالقاهرة.» **المشاهد السياسي**: العدد 864 (17/ 11/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 4/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almushahidassiyasi.com/home/detail/OTE4OQ>.

مدحت، مروة وأكرم سامي. «"طراد" روسي يصل الإسكندرية قبل زيارة وزيري الخارجية والدفاع.» الوطن: 13/ 12/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.elwatannews.com/news/details/354330>.

مدكور، منى. «القضاء المصري يأمر بوقف "كشوف العذرية" على المحتجزات بالسجون العسكرية.» الشرق الأوسط: 28/ 12/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=656358&issueno=12083#.VbxtfPmqqkp>.

«مرسي يصل إلى روما في زيارة تستغرق يومين.» المصري اليوم: 13/ 9/ 2012. تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/163528>.

«مرشد الإخوان: لا توجد صفقة بين الإخوان والقوات المسلحة.. والقائمة الموحدة في الانتخابات البرلمانية هي الحل الأنسب.» الشروق الجديد: 13/ 4/ 2011. نسخة مؤرشفة على موقع مصرس، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.masress.com/shorouk/430976>.

«مستشار "أبو مازن" لـ "الوطن": دعم مصر لـ"حماس" لا يجب أن يكون على حساب المشروع الفلسطيني.» الوطن: 20/ 9/ 2012. تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.elwatannews.com/news/details/51319>.

مسلم، محمود. «أشرف ثابت: مصر تسير من سيئ لأسوأ.. وشعبية تيارات الإسلام السياسى تراجعت بسبب أداء الرئاسة.» الوطن: 1/ 3/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.elwatannews.com/news/details/139416>.

المصري، خالد. «مصر تستورد الغاز الإسرائيلي تحت ضغوط إسبانية.» العربي الجديد: 24/ 6/ 2015. تم الاطلاع عليه بتاريخ 29/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alaraby.co.uk/economy/2015/6/24/%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A-%D8%AA%D8%AD%D8%AA-%D8%B6%D8%BA%D9%88%D8%B7-%D8%A5%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9>.

مصطفى، عبد الله. «بروكسل تشهد التوقيع على أول اتفاقية بين الاتحاد الأوروبي ومصر بعد عزل مرسي: السفير المصري لـ «الشرق الأوسط»: الاتفاقية تتعلق بتنفيذ برامج للتعاون المشترك بـ 90 مليون يورو.» **الشرق الأوسط**: 26/ 11/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=6&article=751620&issueno=12782#.VfGLWdySylV>.

«المظاهرات تجتاح القاهرة و10 محافظات للمطالبة بتحسين الأجور وتثبيت المؤقتين.» **المصري اليوم**: 12/ 9/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 7/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=310386&IssueID=2256>.

«المعتقلون السابقون يتجولون في أمن دولة (الفسطاط) ويجلسون على مقاعد الضباط.» **الشروق الجديد**: 7/ 3/ 2011. نسخة مؤرشفة على موقع مصرس، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.masress.com/shorouk/403898>.

«المقابلة - أمير عبد اللهيان.» **الأخبار (لبنان)**: 10/ 6/ 2014. تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.al-akhbar.com/node/208244>.

المليحي، سحر وسارة نور الدين. «ألمانيا تقدم 89 مليون يورو مساعدات لمصر.» **المصري اليوم**: 14/ 9/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/110583>.

المنشاوي، محمد. «خلفيات لقاء السيسي وأوباما.» **الشروق**: 26/ 9/ 2014. تم الاطلاع عليه بتاريخ 18/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=26092014&id=1f442dea-ef6a-4bf1-a176-932e773ab613>.

«موجز مصر بعد ثورة 25 يناير.» **الشرق الأوسط**: 11/ 8/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11944&article=635246&feature=#.VfajiNySylU>.

«موسكو تعلن عن صفقة سلاح لمصر بـ 3.5 مليار دولار.» الشروق: 17/ 9/ 2014. تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http:// www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=17092014&id=ea9e3c49-7d96-4e50-9def-84a52496683a>.

«نص الإعلان الدستوري الجديد الذي أصدره الرئيس مرسي.» الشروق: 9/ 12/ 2012. تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=09122012&id=ac870987-0412-4dd8-ace9-a21b83213115>.

النعامي، صالح. «ما وراء الاحتفاء الإسرائيلي بالانقلاب العسكري في مصر.» سياسات عربية: العدد 4، أيلول/ سبتمبر 2013.

النوبي، محمود [وآخرون]. «مرسي: توقيع 27 اتفاقية بين مصر وتركيا وجهود للتهدئة في غزة.» الأهرام: 18/ 11/ 2012. تم الاطلاع عليه بتاريخ 11/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/archive/The-First/News/183493.aspx>.

هويدي، فهمي. «العسكر في موقف الدفاع.» الشروق: 9/ 4/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 11/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=09042011&id=8e3c7d34-7939-4bf9-91ed-727d2f2005e3>.

«وفد بحريني رفيع يجتمع مع الرئيس المصري ووزير الدفاع: إشادة بدور الجيش وتعزيز استثمارات البحرين.» الأيام (البحرين): 12/ 7/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 28/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http:// www.alayam.com/alayam/first/254313/%D8%A5%D8%B4%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A8%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4-%D9%88%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%86.html>.

«وفد من وزراء الخارجية العرب ووزير خارجية تركيا يزورون غزة.» الشرق الأوسط: 21/ 11/ 2012. تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12412&article=705319#.Vgec99ySzXQ>.

«وزير الخارجية الأمريكي يصل القاهرة.. وتشكيل «حكومة إنقاذ» يتصدر أجندته.» **الشروق**: 2/ 3/ 2012. تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=02032013&id=9dea3267-a9e8-4718-ac4e-560b18a7d013>.

«وزير الخارجية الروسي للأهرام: حريصون على عدم التدخل في شئون الآخرين واحترام حق الشعوب في اختيارها الحر.» أجرى الحوار سامي عمارة. **الأهرام**: 13/ 11/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/NewsPrint/242313.aspx>.

«وزير خارجية السويد: عام مضى على أكبر مجزرة جماعية في عصرنا الحديث.» **جريدة الشعب الجديد**: [د. ت.]. تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.elshaab.org/news/128011/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%AF-%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D9%85%D8%B6%D9%89-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A3%D9%83%D8%A8%D8%B1-%D9%85%D8%AC%D8%B2%D8%B1%D8%A9-%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B9%D8%B5%D8%B1%D9%86%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AB>.

«وزير العدل المصري أحمد الزند... قائد أعداء ثورة يناير.» **العربي الجديد**: 20/ 5/ 2015. تم الاطلاع عليه بتاريخ 21/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/mkdD04>.

الوزيري، هاني. «طبيعة العلاقات المصرية الصينية بعد 25 يناير وموقفها من 30 يونيو.» **الوطن**: 1/ 9/ 2015. تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.elwatannews.com/news/details/796811>.

«وصول وليام بيرنز نائب وزير الخارجية الأميركي إلى مصر.» **صحيفة الشعب اليومية أونلاين**: 3/ 8/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 18/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://arabic.people.com.cn/31662/8351638.html>.

«الوطن تنشر نص استقالة مكي من منصبه كنائب لرئيس الجمهورية.» **الوطن**: 22/ 12/ 2012. تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.elwatannews.com/news/details/101197>.

يعقوب، أحمد. ««المركزي»: احتياطي النقد الأجنبي يتراجع لـ 27 مليار دولار في مايو.» اليوم السابع: 7/ 6/ 2011. على الموقع الإلكتروني: ‎<http://goo.gl/NLjCNk>‎.

«اليوم.. اعتصام مفتوح لنادي القضاة احتجاجًا على مناقشة «السلطة القضائية».» الشروق: 31/ 5/ 2013. على الموقع الإلكتروني: ‎<http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=31052013&id=0602f581-3260-455a-b6de-ead1f602567f>‎.

وثائق

«5 مليارات دولار قروضًا ومنحًا من الاتحاد الأوروبي لمصر.» (وكالة الأناضول للأنباء، 13/ 1/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: ‎<http://www.aa.com.tr/ar/world/121373>‎.

«12 مليار دولار دعمًا عربيًا لمصر بأسبوع.» (سي إن إن العربية، 11/ 7/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 28/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: ‎<http://archive.arabic.cnn.com/2013/business/7/11/egypt.kuwait>‎.

«12 مليار دولار من المساعدات الخليجية في مؤتمر الاقتصاد المصري.» (بي بي سي عربي، 13/ 3/ 2015). تم الاطلاع عليه بتاريخ 28/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: ‎<http://www.bbc.com/arabic/business/2015/03/150313_egypt_economic_conference>‎.

«آخر الأصداء وردود الأفعال الدولية بشأن الاحتجاجات في مصر.» (بي بي سي عربي، 4/ 2/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: ‎<http://www.bbc.com/arabic/mobile/middleeast/2011/02/110204_reactions_egypt.shtml>‎.

آدم، محمد سلامة. «وزارة الداخلية ومبدأ عدم التأكد: تغير مستمر في التحالفات في ظل صراع قوة بين الأمن ومؤسسات الدولة.» (مدى مصر، 16/ 12/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: ‎<http://goo.gl/EqtXPJ>‎.

«آشتون التقت مرسي لساعتين.» (الجزيرة نت، 30/ 7/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: ‎<http://www.

aljazeera.net/news/arabic/2013/7/30/%D8%A2%D8%B4%D8%AA%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%AA-%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A-%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D9%8A%D9%86>.

«آشتون تجري محادثات مع مرسي لساعتين.» (الجزيرة نت، 30/ 7/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/NtWNJM>.

«آشتون تعرض على مرسي خروجًا آمنًا مقابل فض الاعتصامات.» (قناة العالم، 30/ 7/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alalam.ir/news/1500100>.

أباظة، عبد الرحمن. «أزمة بين أبو ظبي والقاهرة بعد إثارة قضية تشكيل تنظيم «إخواني».» (قناة المنار، 2/ 1/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 26/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almanar.com.lb/adetails.php?eid=388076&cid=21&fromval=1>.

أبو العلا، عبد الرحمن. «غزة بين مبارك ومرسي.» (الجزيرة نت، 20/ 11/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/11/20/%D8%BA%D8%B2%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%83-%D9%88%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A>.

«أبو العلا ماضي: المخابرات أنشأت تنظيمًا من 300 ألف «بلطجي»: رئيس حزب «الوسط» أكد أن الرئيس مرسي أخبره عن التنظيم الذي شارك باشتباكات الاتحادية.» (العربية نت، 27/ 3/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/2013/03/27/%D8%A3%D8%A8%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7-%D9%85%D8%A7%D8%B6%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A3%D9%86%D8%B4%D8%A3%D8%AA-%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85%D8%A7%D9%8B-%D9%85%D9%86-300-%D8%A3%D9%84%D9%81-%D8%A8%D9%84%D8%B7%D8%AC%D9%8A-.html>.

أبو شعير، فرح الزمان. «محددات الموقف الإيراني من مصر بعد الثورة.» (تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 8 كانون الثاني/ يناير 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 30/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://studies.aljazeera.net/reports/2013/01/201318102638814469.htm>.

«الاتحاد الأوروبي يدعو إلى عودة سريعة إلى الديمقراطية في مصر.» (رويترز عربي، 4/ 7/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE9B21IB20130704>.

«الاتحاد الأوروبي يدعو السلطات المصرية لضبط النفس.» (رويترز عربي، 14/ 8/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE9B2GWG20130814>.

«اتساع مساحة التنسيق الروسي – الإيراني، ودور مصري مساند.» (تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات، الدوحة، 27 كانون الثاني/ يناير 2015). تم الاطلاع عليه بتاريخ 15/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dohainstitute.org/release/4639768a-6692-4b46-9cbc-9bac8794bbaf>.

«اتهام الدبلوماسي الإيراني قاسم الحسيني بالتخابر ضد مصر.» (بوابة الأهرام، 29/ 5/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 30/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/News/76090.aspx>.

«اجتماع طارئ للجامعة العربية غدًا لبحث الهجمات على غزة: مصر تسحب سفيرها من تل أبيب.. وإسرائيل تبدأ التحقيق في حادث سيناء.» (العربية نت، 20/ 8/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/articles/2011/08/20/163156.html>.

«الاحتجاجات تدفع الرئيس المصري محمد مرسي لإلغاء زيارته إلى فرنسا.» (فرانس 24، 29/ 1/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.france24.com/ar/20130129-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A-%D8%A5%D8%B1%D8%AC%D8%A7%D8%A1-

%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D8%A7-%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B3-%D9%81%D8%B1%D8%A7%D9%86%D8%B3%D9%88%D8%A7-%D9%87%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AF>.

«أحمد شفيق.. حوار خاص لسكاي نيوز عربية.» (سكاي نيوز عربية، 1/ 7/ 2012). تم الاطلاع عليها بتاريخ 24/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.skynewsarabia.com/web/article/30881/%D8%A7%D9%94%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%B4%D9%81%D9%8A%D9%82-%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%B1-%D8%AE%D8%A7%D8%B5-%D9%84%D8%B3%D9%83%D8%A7%D9%8A-%D9%86%D9%8A%D9%88%D8%B2-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9>.

«أحمدي نجاد يصل إلى مصر في أول زيارة لرئيس إيراني.» (بي بي سي عربي، 5/ 2/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/02/130205_iran_egypt_nijad_visit>.

«أخطر 7 فيديوهات توثق مجزرة مجلس الوزراء.» (شبكة رصد الإخبارية، 13/ 12/ 2014). تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://rassd.com/7-124819.htm>.

««الإخوان المسلمون» يعلنون فوز مرشحهم محمد مرسي بمنصب رئيس مصر.» (فرانس 24، 18/ 6/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 26/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/gbmgcs>.

«ارتياح في غزة من لقاء مرسي وهنية.» (الجزيرة نت، 27/ 7/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/W2jAlG>.

«إردوغان منتقدًا موقف الغرب من عزل مرسي: الغرب فشل مجددًا في امتحان النزاهة.» (روسيا اليوم، 5/ 7/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 9/ 2013، على الموقع الإلكتروني: <http://arabic.rt.com/news/620386-%D8%A7%D8%B1%D8%AF%D9%88%D8%BA%D8%A7%D9%86_%D9%85%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%AF%D8%A7_%D9%85%D9%88%D9%82%D9%81_

%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84_%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9_%D9%85%D9%86_%D8%B9%D8%B2%D9%84_%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A8_%D9%81%D8%B4%D9%84_%D9%85%D8%AC%D8%AF%D8%AF%D8%A7_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%86_%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B2%D8%A7%D9%87%D8%A9>.

«أرشيف الوسم: افتتاح المنطقة الصناعية المصرية التركية «بولاريس» بمدينة 6 أكتوبر.» (موقع مدينة 6 أكتوبر، 8/ 4/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.6october.net/tag/%D8%A7%D9%81%D8%AA%D8%AA%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1>./

«استجابة الاتحاد الأوروبي للربيع العربي.» (مركز معلومات الجوار الأوروبي - مشروع في إطار الآلية الأوروبية للجوار والشراكة، 7/ 8/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.enpi-info.eu/mainmed.php?id_type=3&id=297>.

«استجابة الاتحاد الأوروبي «للربيع العربي»: تطور الوضع سنتين من بعد - مصر.» (مركز معلومات الجوار الأوروبي - مشروع في إطار الآلية الأوروبية للجوار والشراكة، 11/ 2/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.enpi-info.eu/mainmed.php?id=361&id_type=3&lang_id=470>.

«الاستفتاء الشعبي على التعديلات الدستورية في مصر.» (تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات، الدوحة، 18 آذار/ مارس 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dohainstitute.org/release/003466b6-5305-49fb-bac1-e992779b0d86>.

«استمرار أجواء التوتر في قنا حول تعيين محافظ قبطي.» (بي بي سي عربي، 21/ 4/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 5/ 2015، على الموقع

الإلكتروني: <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/04/110421_egypt_
qena.shtml>.

«إسرائيل وإيران تباركان فوز مرسي.» (روسيا اليوم، 24/ 6/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 30/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://arabic.rt.com/
news/588174-%D8%A7%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84_%D9%88%D8%A7%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86_%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A7%D9%86_%D9%81%D9%88%D8%B2_%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A>.

«الإعلان الدستوري بالصحافة السعودية.»(الجزيرة نت، 7/ 12/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.
net/news/reportsandinterviews/2012/12/7/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%-B5%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9>.

«اقتصاد مصر في عهد مرسي.» (الجزيرة نت، 27/ 6/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/wGTeKV>.

«ألمانيا تدين حادث دار الحرس الجمهوري بمصر وتطلب توضيحًا.» (بي بي سي عربي، 8/ 7/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/07/130708_egypt_
killing_world_reactions>.

«الإمارات تتطلع للتعاون مع مصر.» (الجزيرة نت، 3/ 7/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.aljazeera.net/news/arabic/2012/7/3/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D8%AA%D8%B7%D9%84%D8%B9-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86-%D9%85%D8%B9-%D9%85%D8%B5%D8%B1>.

«الإمارات تدعو لتعاون خليجي لمواجهة الإخوان المسلمين.» (رويترز عربي، 8/ 10/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 26/ 8/ 2015، على الموقع

الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE8970F42012 1008?sp=true>.

«الإمارات تستنكر «افتراءات» بالتخطيط ضد مصر.» (سي إن إن العربية، 17/12/2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 26/8/2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.arabic.cnn.com/2012/middle_east/12/17/egypt. UAErelations>.

«الإمارات تعتقل رئيس «دعوة الإصلاح» ابن عم حاكم «رأس الخيمة».» (البشير (الإسلام اليوم)، 21/4/2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/8/2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.islamtoday.net/albasheer/artshow-12-166522. htm>.

«الإمارات تقدم حزمة مساعدات اقتصادية لمصر بقيمة 3 مليارات دولار: نصفها لتمويل صندوق خليفة لدعم المشاريع المتوسطة والصغيرة.» (العربية نت، 5/7/2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/8/2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/articles/2011/07/05/156152.html>.

«أمريكا و30 يونيو: خطوة للأمام.. خطوتان للخلف.» (الأهرام الجديد الكندي، 30/6/2014). تم الاطلاع عليه بتاريخ 16/8/2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram-canada.com/20187#.VdDbeNySylU>.

«أمير قطر يغادر القاهرة بعد إيداع ملياري دولار في خزينة مصر.» (عرب 48 (موقع إلكتروني)، 12/8/2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 21/8/2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.arab48.com/?mod=articles&ID=93733>.

«انتبهوا أيها المواطنون إنها جرائم إبادة جماعية.» (صفحة مركز النديم على فيسبوك، 30/11/2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 30/5/2015، على الموقع الإلكتروني: <https://goo.gl/25zTA5>.

«انتقاد أسلوب تعامل ميركل مع مرسي.» (الجزيرة نت، 31/1/2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/9/2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera. net/news/reportsandinterviews/2013/1/31/%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%AF-%D8%A3%D8%B3%D9%84%D9%88%D8%A8-%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%84-%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%84-%D9%85%D8%B9-%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A>.

«انعقاد أولى جلسات مجلس الشعب المصري.» (روسيا اليوم، 23/ 1/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/zrLkDB>.

«انفراد: مصر توافق على استيراد الغاز من إسرائيل ... مصدر بهيئة البترول: وزير البترول وقع على العقد والمدة 15 عامًا.» (المستقبل البترولي (موقع إلكتروني)، 31 تموز/ يوليو 2014). تم الاطلاع عليه بتاريخ 29/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.petroleumfuture.com/archives/4150>.

«أهم الخروقات على الحدود المصرية... وحوادث استهداف جنود مصريين منذ توقيع كامب ديفيد.» (ساسة بوست، 25/ 7/ 2014). تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.sasapost.com/egyptian-border-violations>.

«أوباما: مصر ليست عدوًا ولا حليفًا.» (رويترز عربي، 13/ 9/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE88C0BX20120913?sp=true>.

«أوباما: نراقب تطورات مصر بقلق بالغ.» (سي إن إن العربية، 29/ 7/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 16/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.arabic.cnn.com/2013/middle_east/6/29/obama.egypt/index.html>.

«أوباما يتعهد بالعمل مع مرسي «على أساس الاحترام المتبادل»... ويحث شفيق على عدم اعتزال السياسة.» (بي بي سي عربي، 24/ 6/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2012/06/120624_egypt_mursi_reaction.shtml>.

«أوباما يحذر الجيش من «الانقلاب» على مرسي.» (سي إن إن العربية، 2/ 7/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 16/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.arabic.cnn.com/2013/middle_east/7/2/obama.morsy>.

«أوباما يدعو لعودة سريعة للحكم المدني بمصر.» (سكاي نيوز عربية، 4/ 7/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.skynewsarabia.com/web/article/321157/%D8%A7%D9%94%D9%88%D8%A8%D8%A7%D9%85%D8%A7-%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%88-%D9%84%D8%B9%D9%88%D8%AF%D8%A9-

%D8%B3%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A-%D8%A8%D9%85%D8%B5%D8%B1>.

«أوباما يدين الأحداث بمصر ويلغي المناورات المشتركة.» (الجزيرة نت، 15/ 8/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 18/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/international/2013/8/15/%D8%A3%D9%88%D8%A8%D8%A7%D9%85%D8%A7-%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D8%AF%D8%A7%D8%AB-%D8%A8%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%88%D9%8A%D9%84%D8%BA%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%AA%D8%B1%D9%83%D8%A9>.

«أوباما يلغي تجميد المساعدات العسكرية لمصر.» (رويترز عربي، 31/ 3/ 2015). تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKBN0MR2H120150331?sp=true>.

«أوروبا تدين العنف في مصر وكيري يطالب بإجراء انتخابات.» (دويتشه فيله (التلفزيون الألماني الناطق بالعربية)، 14/ 8/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dw.com/ar/%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D8%A7-%D8%AA%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%81-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%88%D9%83%D9%8A%D8%B1%D9%8A-%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8-%D8%A8%D8%A5%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA/a-17021911>.

«إيران تنتقد الإطاحة بمرسي ومصر ترفض التدخل في شؤونها.» (بي بي سي عربي، 7/ 7/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/07/130707_iran_egypt_overthrow>.

«إيران: فض اعتصام مؤيدي مرسي مجزرة بحق الشعب المصري: البرلمان الإيراني يندد بقتل المسلمين على يد الجيش الذي يحظى بالدعم الأميركي.» (العربية نت، 14/ 8/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع

الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/2013/08/14/%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%81%D8%B6-%D8%A5%D8%B9%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D9%85-%D9%85%D8%A4%D9%8A%D8%AF%D9%8A-%D9%85%D8%B1%D8%-B3%D9%8A-%D9%85%D8%AC%D8%B2%D8%B1%D8%A9-%D8%A8%D8%AD%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A.html>.

البحيري، أحمد كامل. «ائتلاف شباب الثورة... الأزمة البنيوية وحتمية الحل.» (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، [د. ت.]). على الموقع الإلكتروني: <http://acpss.ahramdigital.org.eg/News.aspx?Serial=97>.

«البرادعي وموسى وصباحي يعلنون إنشاء جبهة إنقاذ وطني: أعلنت رفض الحوار مع مرسي وتريد إدارة المرحلة الحالية سياسيًا وشعبيًا.» (العربية نت، 24/ 11/ 2012). على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/articles/2012/11/24/251572.html>.

«برلين تعتبر عزل مرسي «انتكاسة للديمقراطية».» (دويتشه فيله، 4/ 7/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dw.com/ar/%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D8%B9%D8%AA%D8%A8%D8%B1-%D8%B9%D8%B2%D9%84-%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%83%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9/a-16929171>.

«بعد إعلانها خوض الانتخابات المصرية عقب تعديل القانون: مصر .. «شباب الثورة» و«الوطنية للتغيير» يرفضان اتفاق الأحزاب مع المجلس العسكري.» (العربية نت، 3/ 10/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 7/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/articles/2011/10/03/169916.html>.

«بعد ثلاثة أيام من العنف الوحشي ضد المتظاهرين: منظمات حقوقية مصرية تطالب بتقديم قيادات الداخلية والشرطة العسكرية إلى المحاكمة الجنائية.» (المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 30/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://eipr.org/pressrelease/2011/11/22/1287>.

بلير، إدموند وماريا جولوفنينا. «مقدمة -2فان رومبوي: اتفاق صندوق النقد سيدعم الاقتصاد المصري المتداعي.» (رويترز عربي، 13/ 1/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/idARAL6N0AI0RK20130113?sp=true>.

«بالمستندات: تفاصيل قضية الـ «250» ومفاجآت في قائمة المتهمين.» (بوابة الحرية والعدالة، 2/ 7/ 2015). تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.fj-p.com/Our_news_Details.aspx?News_ID=72389>.

بهجت، حسام. «ويكيليكس: رسائل مرشحي الرئاسة 2012 إلى السعودية.» (مدى مصر، 6/ 7/ 2015). تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.madamasr.com/ar/sections/politics/%D9%88%D9%8A%D9%83%D9%8A%D9%84%D9%8A%D9%83%D8%B3-%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D9%84-%D9%85%D8%B1%D8%B4%D8%AD%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D8%A7%D8%B3%D8%A9-2012-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9>.

______. «ويكيليكس: طابور طالبي التمويل السعودي «الإعلامي» في مصر.» (مدى مصر، 28/ 6/ 2015). تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.madamasr.com/ar/sections/politics/%D9%88%D9%8A%D9%83%D9%8A%D9%84%D9%8A%D9%83%D8%B3-%D8%B7%D8%A7%D8%A8%D9%88%D8%B1-%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1>.

______. «ويكيليكس: «فدية» إطلاق سراح مبارك.. اقتراح من المخابرات المصرية رفضته السعودية.» (مدى مصر، 21/ 7/ 2015). تم الاطلاع عليه بتاريخ 22/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.madamasr.com/ar/sections/politics/%D9%88%D9%8A%D9%83%D9%8A%D9%84%D9%8A%D9%83%D8%B3-%D9%81%D8%AF%D9%8A%D8%A9-

%D8%A5%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-
%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%AD-%D9%85-
%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%83-%D8%A7%D9%82%D8%AA
%D8%B1%D8%A7%D8%AD-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84
%D9%85%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%AA-
%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-
%D8%B1%D9%81%D8%B6%D8%AA%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%
B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9>.

ـــــــ ولينا عطا الله. «ويكيليكس: كواليس إخراج نجل رئيس المخابرات السعودية من تحقيقات «حسين سالم».» (مدى مصر، 24/ 6/ 2015). تم الاطلاع عليه بتاريخ 24/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.
madamasr.com/ar/sections/politics/%D9%88%D9%8A%D9%83%D9%8A%
D9%84%D9%8A%D9%83%D8%B3-%D9%83%D9%88%D8%A7%D9%
84%D9%8A%D8%B3-%D8%A5%D8%AE%D8%B1%D8%A7%D8%AC-
%D9%86%D8%AC%D9%84-%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-
%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D
8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%
B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86-
%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A7%D8%AA-
%D8%AD%D8%B3%D9%8A%D9%86-
%D8%B3%D8%A7%D9%84%D9%85>.

«بوابة الأهرام ترصد موقف واشنطن من مظاهرات 30 يونيو.. متى تنتهى الشراكة مع الإخوان وتوقيت تدخل الجيش؟.» (بوابة الأهرام، 30/ 6/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 16/ 8/ 2015، على الموقع الإكتروني: <http://gate.
ahram.org.eg/News/365756.aspx>.

««بوابة الأهرام» تنشر صور اجتماع مرسي وأعضاء مجلس الدفاع الوطني.» (بوابة الأهرام، 26/ 1/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/News/300675.aspx>.

«بوتين يحذر من خطورة وقوع مصر في حرب أهلية.» (روسيا اليوم، 7/ 7/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://
arabic.rt.com/news/620506-%D8%A8%D9%88%D8%AA%D9%8A%D9%86
_%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9_%D8%AA%D8%B9%D
9%8A%D8%B4_%D8%AD%D8%B1%D8%A8%D8%A7_%D8%A7%D9%
87%D9%84%D9%8A%D8%A9_%D9%88%D9%85%D8%B5%D8%B1_%D

8%AA%D8%B3%D9%8A%D8%B1_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%8
4%D8%A7%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%87_%D9%86%D9%81%D8
%B3%D9%87>./

«البيان الأول لجماهير ثورة مصر.» (الجزيرة نت، 12/ 12/ 2011). على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/G0KDvf>.

«بيان الممثلة العليا لمناسبة جلسة البرلمان المصري الافتتاحية.» (وفد الاتحاد الأوروبي في جمهورية مصر العربية، 23 كانون الثاني/ يناير 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 3/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://eeas.europa.eu/delegations/egypt/press_corner/all_news/news/2012/20120123_ar.htm>.

«بيان من جماعة الإخوان المسلمين حول لقاء المجلس العسكرى برؤساء الأحزاب.» (مدونة دكتور أبو مروان، 5 تشرين الأول/ أكتوبر 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 7/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://goo.gl/DHW8Ba>.

«بيانات شركاء التنمية، نبذة تاريخية عن التعاون مع فرنسا.» (وزارة التعاون الدولي في مصر، [د. ت.]). تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.moic.gov.eg/MIC/DevPartnerDetails.aspx?ModID=3&PID=105>.

«تحذير من «حرب أهلية» بمصر ودعوات للتهدئة.» (الجزيرة نت، 15/ 8/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/home/print/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/070c97f7-0412-4fa0-9216-0435ffc88783>.

«تحريف إيران لخطاب مرسي يثير جدلًا.» (الجزيرة نت، 1/ 9/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/9/1/%D8%AA%D8%AD%D8
%B1%D9%8A%D9%81-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-
%D9%84%D8%AE%D8%B7%D8%A7%D8%A8-
%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%-
8A-%D9%8A%D8%AB%D9%8A%D8%B1-
%D8%AC%D8%AF%D9%84%D8%A7>.

«تحقيق المبادرة المصرية للحقوق الشخصية في اعتداءات قرية وكنيسة المريناب

بإدفو - أسوان.» (المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 5/ 10/ 2011).
على الموقع الإلكتروني: <http://eipr.org/sites/default/files/pressreleases/pdf/sectarianviolence_luxor_october2011.pdf>.

«تركيا تستعين بالموانئ المصرية لنقل بضائعها إلى الخليج.» (سي إن إن العربية، 25/ 4/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.arabic.cnn.com/2012/business/3/26/eygpt.Shipping>.

«تركيا تعتبر ما حدث بمصر انقلابًا عسكريًا.» (الجزيرة نت، 4/ 7/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 11/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2013/7/4/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%B9%D8%AA%D8%A8%D8%B1-%D9%85%D8%A7-%D8%AD%D8%AF%D8%AB-%D8%A8%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8%D8%A7-%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A7>.

«تسلسل زمني: الأصداء وردود الفعل الدولية على أحداث مصر.» (بي بي سي عربي، 11/ 2/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/mobile/middleeast/2011/02/110203_egypt_reactions.shtml>.

«تسلسل زمني لأهم الأحداث على الحدود المصرية - الإسرائيلية.» (بي بي سي عربي، 6/ 8/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 24/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2012/08/120806_egypt_israel_incidents.shtml>.

«تصريحات الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي كاثرين آشتون في ختام زيارتها لمصر.» (وفد الاتحاد الأوروبي في جمهورية مصر العربية، [د. ت.]). تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://eeas.europa.eu/delegations/egypt/press_corner/all_news/news/2011/20110223_1_ar.htm>.

«التظاهرات المحاصرة لمقر الدستورية بين التأييد والتحفظ والتنديد.» (أصوات مصرية، 2/ 12/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://aswatmasriya.com/news/view.aspx?id=d83caacb-e026-4e8b-8272-c45bf7c1f06c>.

«التعديلات الدستورية بمصر بين المؤيدين والرافضين والمتحفظين.» (الفجر نيوز، 17/ 3/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.turess.com/alfajrnews/46443>.

«تعليق الولايات المتحدة على قرارات الرئيس مرسي الصادرة يوم 22 نوفمبر.» (سفارة الولايات المتحدة الأميركية، القاهرة، 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://egypt.usembassy.gov/apr112312.html>.

«تفاصيل جديدة حول حادث اقتحام السفارة الإسرائيلية في القاهرة.» (بي بي سي عربي، 10/ 9/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/09/110910_israel_security_egypt_details.shtml>.

«التفاصيل الكاملة لتصريحات البرادعي عن خطة «برنارد».. ولماذا يهاجمه أنصار السيسي ومرسي؟.» (سي إن إن العربية، 7/ 7/ 2015). تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://arabic.cnn.com/middleeast/2015/07/07/egypt-elbaradei-sisi-morsi>.

«تقرير تقصي الحقائق في أحداث بورسعيد الدامية يدين الأمن والجهات الرياضية والإعلام.» (بي بي سي عربي، 12/ 2/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2012/02/120212_egypt_portsaid>.

«تقرير حول استعمال غاز السيطرة على الشغب أثناء أحداث نوفمبر 2011.» (المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، القاهرة، كانون الثاني/ يناير 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 30/ 5/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://eipr.org/sites/default/files/pressreleases/pdf/report_teargas_novermber2011clashes.pdf>.

«تقرير شامل: حصر ضحايا فض اعتصام رابعة تفصيليًا، وآلية الحصر (مُحَدَّث).» (ويكي ثورة، 3/ 9/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://wikithawra.wordpress.com/2013/09/03/rabiadisperal14aug>.

«التقرير العالمي 2015: مصر، أحداث عام 2014.» (هيومن رايتس ووتش). تم

الاطلاع عليه بتاريخ 16/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: .<https://www.hrw.org/ar/world-report/2015/country-chapters/268120>.

«تقرير: العلاقات المصرية التركية في تنامي مستمر.» (شبكة الإعلام العربية، 26/ 11/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.moheet.com/2013/11/26/1849170/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%C3%99.html#.Ve2QHhGqpBc>.

«تقرير عن أحداث ماسبيرو.» (المجلس القومي لحقوق الإنسان، 2/ 11/ 2011). على الموقع الإلكتروني: <http://www.nchregypt.org/index.php/activities/2010-02-07-16-18-44/2010-03-09-13-06-01/500-2011-11-02-19-51-28.html>.

«تقرير المبادرة المصرية للحقوق الشخصية حول الأحداث الطائفية بمدينة الخصوص ومحيط الكاتدرائية المرقسية بالعباسية.» (المبادرة المصرية للحقوق الشخصية). على الموقع الإلكتروني: .<http://eipr.org/report/2013/04/11/1683>.

«تنديد دولي بالفض الدموي للاعتصامات بمصر.» (الجزيرة نت، 14/ 8/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2013/8/14/%D8%AA%D9%86%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%85%D9%88%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D9%85%D8%B5%D8%B1>.

«توالي ردود الفعل العربية والدولية على تنحي مبارك.» (سي إن إن العربية، آخر تحديث للخبر 7/ 2/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 31/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.arabic.cnn.com/2011/egypt.2011/2/11/egypt.reaction>.

«توثيق الاعتداءات على دور عبادة وممتلكات الاقباط ما بعد فض الاعتصامين.» (ويكي ثورة، 25/ 8/ 2013). تم الاطلاعع عليه بتاريخ 27/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://wikithawra.wordpress.com/2013/08>.

«توثيق لأحداث العباسية 3 مايو (بالفيديوهات).» (مدونة دماغستان على بلوجسبوت، 20/ 5/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 26/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://mella5er.blogspot.com/2012/05/4-2012.html>.

«توثيق مذبحة قصر الاتحادية 5 ديسمبر 2012 بقيادة ميليشيات الأخوان المسلمين ضد الشعب المصري.» (مدونة «م الآخر»، 6 كانون الأول/ ديسمبر 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http:// mella5er.blogspot.com/2012/12/5-2012.html>.

«التوقيع على اتفاق تمويل أوروبي بمبلغ 940 مليون يورو لبناء المرحلة الثالثة من الخط الثالث لمترو القاهرة الكبرى.» (وفد الاتحاد الأوروبي في جمهورية مصر العربية، 27/ 9/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://eeas.europa.eu/delegations/egypt/press_corner/all_news/news/2012/20120927_ar.htm>.

«تويتر: مرسي قد يبيع الأهرامات والسد العالي والسويس.» (سي إن إن العربية، 24/ 12/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 7/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.arabic.cnn.com/2012/twitter/11/26/Morsi.Egypt>.

«ثاني وفد إماراتي رفيع المستوى يزور القاهرة خلال 9 أيام.» (السبيل نت، 9/ 9/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.assabeel.net/%D9%85%D8%B5%D8%B1/item/4400-%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%88%D9%81%D8%AF-%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A-%D8%B1%D9%81%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%88%D9%89-%D9%8A%D8%B2%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-9-%D8%A3%D9%8A%D8%A7%D9%85>.

«الجمعية التأسيسية للدستور المصري: سؤال وجواب.» (بي بي سي عربي، 19/ 11/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 4/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2012/11/121119_egypt_costitution_questions.shtml>.

الحاج، سعيد. «التقارب التركي-المصري: الأسباب والعوائق.» (تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 11 كانون الثاني/ يناير 2015). تم الاطلاع عليه

بتاريخ 4/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://studies.aljazeera.net/reports/2015/01/2015110110134741 39.htm>.

«حبس العادلي وعز والمغربي وجرانة واقتيادهم والأغلال في أيديهم 15 يومًا على ذمة التحقيق.» (العربية نت، 18/ 2/ 2011). على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/articles/2011/02/17/138066.html>.

الحداد، مروة. «الصادرات المصرية تحقق رقمًا قياسيًّا جديدًا فى 9 أشهر بقيمة 112.3 مليار جنيه.» (بوابة الأهرام، 8/ 10/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 11/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/News/404289.aspx>.

«حريق المجمع العلمي المصري خسارة لمصر وللتاريخ.» (دويتشه فيله، 18/ 12/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 30/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/WMNIVp>.

«حزب النور يدفع بـ 229 مرشحًا على مقاعد الفردي و120 بنظام القوائم في الانتخابات المقبلة.» (أصوات مصرية، 19/ 2/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 26/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aswatmasriya.com/news/view.aspx?id=fe8c904d-fc71-4df8-bcd3-e87a40cac2b2>.

«حزمة مساعدات سعودية لمصر بقيمة 1.5 مليار دولار.» (سي إن إن العربية، 10/ 6/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.arabic.cnn.com/2012/business/5/11/egypt.saudi.financial.agreement>.

«الحكم بالبراءة على جميع المتهمين في موقعة الجمل: في مقدمتهم الشريف وسرور وكامل وأبو العينين وعائشة عبد الهادي.» (العربية نت، 10/ 10/ 2012). على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/articles/2012/10/10/242997.html>.

«حل مباحث أمن الدولة بمصر.» (الجزيرة نت، 15/ 3/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/5WEIm3>.

حلبي، زياد وشواق محمد. «مصر تلغي «نهائيًا» اتفاقية تصدير الغاز إلى إسرائيل: ليبرمان: صفقة الغاز ليست جزءًا من اتفاق السلام ولكنها صفقة اقتصادية.» (العربية نت، 22/ 4/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 24/ 9/ 2015، على

الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/articles/2012/04/22/209569.html>.

حمامة، محمد وشادي زلط. «ويكيليكس: كيف رأى الأزهر والسعودية «المد الشيعي» في مصر.» (مدى مصر، 25/ 6/ 2015). تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.madamasr.com/ar/sections/politics/%D9%88%D9%8A%D9%83%D9%8A%D9%84%D9%8A%D9%83%D8%B3-%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%B1%D8%A3%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%87%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%8A%D8%B9%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1>.

«حوار مع رجل أعمال مصري.» (إسلام ويب، 22 أيار/ مايو 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://articles.islamweb.net/media/index.php?page=article&lang=A&id=167923>.

«حول السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي.» (وفد الاتحاد الأوروبي في جمهورية مصر العربية، [د. ت.]). تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://eeas.europa.eu/delegations/egypt/eu_egypt/trade_relation/index_ar.htm>.

«خادم الحرمين يجري اتصالًا هاتفيًا بالرئيس مبارك للاطمئنان على الأوضاع في مصر.» (وكالة أنباء الإمارات، 29/ 1/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.wam.ae/ar/news/arab/1395238508778.html>.

«الخارجية الروسية: سيرغي لافروف يزور مصر والأردن من 4 الى 6 نوفمبر/ تشرين الثاني.» (روسيا اليوم، 26/ 10/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://arabic.rt.com/news/598086-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A9_%D8%B3%D9%8A%D8%B1%D8%BA%D9%8A_%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%B1%D9%88%D9%81_%D9%8A%D8%B2%D9%88%D8%B1_%D9%85%D8%B5%D8%B1_%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B1%D8%AF%D9%86_%D9%85%D9%86_4_%D8%A7%D9%84%D9%89_6_

%D9%86%D9%88%D9%81%D9%85%D8%A8%D8%B1_%D8%AA%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A>.

خطيب، إبراهيم. «دراسة: تبعات انتخاب مرسي في عيون إسرائيلية.» (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تموز/ يوليو 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alzaytouna.net/permalink/21280.html>.

«خلفيات سحب ثلاث دول خليجية سفراءها من الدوحة: ثمن البقاء خارج المحاور وأفضليته.» (تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات، الدوحة، 9 آذار/ مارس 2014). على الموقع الإلكتروني: <http://www.dohainstitute.org/release/8220f790-176c-4213-978a-5e53a0bca478>.

خليل، محمد عبد القادر. «المواجهة الحتمية: العلاقات المصرية - التركية بعد ثورة 30 يونيو.» (تقدير موقف، المركز العربي للبحوث والدراسات، 29 كانون الأول/ ديسمبر 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.acrseg.org/2232/bcrawl>.

الدريني، أحمد. «باحث المبادرة المصرية المختطف يحكي رحلته من الشرطة العسكرية للمخابرات العامة لقسم الوايلي... عمرو غربية: مجهولون خطفوني بحجة أنني جاسوس..وذهبوا بي للأجهزة الأمنية تحت تهديد مطواة قرن غزال!.» (مدونة المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 28/ 7/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 26/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://eipr.org/blog/post/2011/07/28/1206>.

«الدعم الجديد للمفوضية يحسن الظروف المعيشية ويخلق فرص عمل في مصر.» (وفد الاتحاد الأوروبي في جمهورية مصر العربية، 17 آب/ أغسطس 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://eeas.europa.eu/delegations/egypt/press_corner/all_news/news/2011/20110821_3_ar.htm>.

«رسالة إلى المجلس العسكري.» (الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، 7/ 4/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://anhri.net/?p=28691>.

الرنتيسي، محمود سمير. «تركيا ومصر بعد فوز السيسي: سيناريوهات العلاقات.» (تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 30 حزيران/ يونيو 2014). تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://studies.aljazeera.net/reports/2014/06/201463082151704148.htm>.

«الرئيس المصري يصل إلى برلين في مسعى للحصول على مساعدات اقتصادية.» (فرانس 24، 30/ 1/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.france24.com/ar/20130130-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%A3%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A-%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9-%8A%D9%86-%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1>.

«رئيس الوزراء المصري المكلف: استمد شرعيتي من ميدان التحرير.» (دويتشه فيله، 4/ 3/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 12/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/ZHwgfW>.

«الرياض تهنئ مرسي وتأمل أن يقود مصر لدورها العروبي: الرئيس الجزائري أعلن حرص بلاده على توطيد العلاقات مع القاهرة.» (العربية نت، 25/ 6/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/articles/2012/06/25/222615.html>.

زكي، أنس. «مرسي يزور روسيا لتعزيز التعاون.» (الجزيرة نت، 18/ 4/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2013/4/18/%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A-%D9%8A%D8%B2%D9%88%D8%B1-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86>.

«زيارة رئيس المفوضية الأوروبية خوسيه مانويل باروسو 14 يوليو/تموز 2011، القاهرة.» (وفد الاتحاد الأوروبي في جمهورية مصر العربية، 14 تموز/يوليو 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 9/ 2015، على الموقع

الإلكتروني: <http://eeas.europa.eu/delegations/egypt/press_corner/all_news/news/2011/20110714_1_ar.htm>.

«زيارة نائب وزير الخارجية الأمريكية بيرنز لمصر.» (سفارة الولايات المتحدة الأميركية، القاهرة، 7 تموز/يوليو 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://egypt.usembassy.gov/apr070712.html>.

«السعودية: الجيش أخرج مصر من نفق مجهول الأبعاد: واشنطن أمرت بإخلاء سفارة الولايات المتحدة بالقاهرة.» (العربية نت، 4/ 7/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/2013/07/04/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%83-%D8%B9%D8%A8%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4-%D8%A3%D8%AE%D8%B1%D8%AC-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%85%D9%86-%D9%86%D9%81%D9%82-%D9%85%D8%AC%D9%87%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%A8%D8%B9%D8%A7%D8%AF.html>.

«السعودية قاطعت اجتماعًا على هامش المؤتمر ضم مرسي ونجاد وغول بشأن الأزمة ..القمة الإسلامية في القاهرة: 'خطاب توافقي' بشأن سورية.» (حركة التوحيد الإسلامي، 7/ 2/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.altawhid.org/2013/02/07/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%82%D8%A7%D8%B7%D8%B9%D8%AA-%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%87%D8%A7%D9%85%D8%B4-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%AA>./

«سفير الرياض يصل القاهرة منهيًا أزمة دبلوماسية.» (سي إن إن العربية، 1/ 6/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 22/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.arabic.cnn.com/2012/middle_east/5/5/saudi.ambassador.back.egypt/index.html>.

«سفير مصر ببكين: ثورة 25 يناير تفتح آفاقًا جديدة لتمتين علاقات مصر والصين.» (بوابة الأهرام، 31/ 5/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/NewsContentPrint/13/71/76918.aspx>.

سليمان، مصطفى. «الداعية «أبو إسلام»: من يقرر الخروج على الرئيس مرسي يُقتل: مستشار المفتي ينفي إقرار الدكتور علي جمعة بجواز قتل المعارضين.» (العربية نت، 21/ 2/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/articles/2013/02/21/267461.html>.

سيد، تغريد. «فيديو.. نص استقالة أحمد مكي.» (بوابة الوفد، 21/ 4/ 2013). على الموقع الإلكتروني: <http://www.alwafd.
org/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88
%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/13-
%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D8%B9%20
%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%-
D8%A7%D8%B3%D9%8A/448823-
%D9%81%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D9%88-%D9%86%D8%B5-
%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A9-
%D8%A3%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D9%85%D9%83%D9%89>.

«السيسي لإيران: علاقتنا معكم تمر عبر دول الخليج.» (العربية نت، 21/ 5/ 2014). تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/2014
/05/21/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%B3%D9%8A-
%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D8
%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D9%86%D8%A7-
%D9%85%D8%B9%D9%83%D9%85-%D8%AA%D9%85%D8%B1-
%D8%B9%D8%A8%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84-
%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC.html>.

«السيسي يزور موسكو وبوتين يدعم ترشحه لرئاسة مصر.» (دويتشه فيله، 13/ 2/ 2014). تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dw.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B3%
D9%8A%D8%B3%D9%8A-%D9%8A%D8%B2%D9%88%D8%B1-
%D9%85%D9%88%D8%B3%D9%83%D9%88-%D9%88%D8%
A8%D9%88%D8%AA%D9%8A%D9%86-%D9%8A%D8%AF-
%D8%B9%D9%85-%D8%AA%D8%B1%D8%B4%D8%AD%D9%87-
%D9%84%D8%B1%D8%A6%D8%A7%D8%B3%D8%A9-
%D9%85%D8%B5%D8%B1/a-17428312>.

شاهين، ربيع. «السفارة السعودية بالقاهرة: زيارة الفيصل إلى فرنسا استهدفت

كشف الحقائق كاملة وتوحيد الجهود وتوفير الدعم لمصر.» (بوابة الأهرام، 19/ 8/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/News/385455.aspx>.

«الشرطة العسكرية المصرية تطلب من المحتجين إخلاء ميدان التحرير.» (رويترز عربي، 13/ 2/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE71C04620110213>.

شلاطة، أحمد زغلول. «حزب النور وتداعيات الثالث من يوليو.» (الإسلاميون – بوابة الطرق الصوفية والحركات الإسلامية، 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://islamyun.net/index.php?option=com_k2&view=item&id=1720&Itemid=159>.

«صالحي للبرادعي: الشعب المصري هو سيد الموقف.» (قناة العالم، 13/ 7/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alalam.ir/news/1494352>.

«صحيفة «كيهان».. وزير الخارجية يزور القاهرة اليوم.» (قناة العالم، 9/ 1/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alalam.ir/news/1434727>.

«الصين ومصر توقعان اتفاقيات اقتصادية.» (الجزيرة نت، 28/ 8/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2012/8/28/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D9%88%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D9%88%D9%82%D8%B9%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9>.

«طالت حشدًا من رموز 30 يونيو من التيار اليساري والعلماني: قضية 250 بمصر تتسع.. ورموزها يردون على الاتهامات.» (عربي 21 (موقع إلكتروني)، 28/ 6/ 2015). تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/ 9/ 2015: <http://arabi21.com/story/841182/%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9-250-%D8%A8%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D8%AA%D8%B3%D8%B9-%D9%88%D8%B1%D9%85%D9%88%D8%B2%D9%87%D8%A7-%D9%8A%D8%B1%D8%AF%D9%88%D9%86-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%87%D8%A7%D9%85%D8%A7%D8%AA>.

«طنطاوي يستقبل ولي عهد قطر.» (الجزيرة نت، 30/ 6/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2011/6/30/%D8%B7%D9%86%D8%B7%D8%A7%D9%88%D9%8A-%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D9%88%D9%84%D9%8A-%D8%B9%D9%87%D8%AF-%D9%82%D8%B7%D8%B1>.

عاشور، عمر. «هل سقط حكم العسكر في مصر؟.» (الجزيرة نت، 15/ 8/ 2012). على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2012/8/15/%D9%87%D9%84-%D8%B3%D9%82%D8%B7-%D8%AD%D9%83%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1>.

«العاهل السعودي يدعو العرب للتصدي لمن يمس بأمن بمصر: اعتبر التدخل في شأن مصر الداخلي إيقادًا للفتنة ومحاولة لضرب وحدة الصف واستقراره.» (العربية نت، 16/ 8/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 29/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/ar/saudi-today/2013/08/16/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%83-%D8%B9%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87-%D9%83%D9%84-%D9%85%D9%86-%D9%8A%D8%AA%D8%AF%D8%AE%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D8%B4%D8%A4%D9%88%D9%86-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%8A%D9%88%D9%82%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%AA%D9%86%D8%A9.html>.

عبد الستار، هبة. «"بوابة الأهرام" تفتح ملف خلافات "تمرد" (1-3).. بديع يفجر مفاجأة: مازلت عضوا بالحملة ومن هاجمتهم أساءوا لها.» (بوابة الأهرام، 13/ 10/ 2013). على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/News/406139.aspx>.

عبد السلام، مصطفى. «المساعدات الخليجية لمصر: التقديرات وسيناريوهات المستقبل.» (تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 26 نيسان/ أبريل 2015). تم الاطلاع عليه بتاريخ 28/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://studies.aljazeera.net/reports/2015/04/201542673483084 11.htm>.

عبد الغني، كريمة. «اللجنة العليا تعلن النتائج النهائية لانتخابات مجلس الشعب بمراحلها الثلاث.» (بوابة الأهرام، 2/ 1/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ

15/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/News/162896.aspx>.

عبد الغني، مريم. «المساعدات الخارجية لمصر ما بين 25 يناير و30 يونيو.. الاقتصاد في خدمة السياسة.» (أصوات مصرية، 23/ 1/ 2014). تم الاطلاع عليه بتاريخ 21/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://aswatmasriya.com/news/view.aspx?id=6cdb10e5-d73b-4e4d-b62e-731c81c2095e>.

عبد اللطيف، صلاح. «التغييرات في النظام المصري وأثرها على العلاقات الخليجية.» (فكر أون لاين، قسم الأبحاث، 11/ 3/ 2015). تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://fekr-online.com/ReadArticle.php?id=163>.

عبد المجيد، أحمد. «الرئاسة: مرسي يقبل استقالة العقدة.» (محيط - شبكة الإعلام العربية، 10/ 1/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/F65iMm>.

عبيد، محمد. «رئيس وزراء مصر للمحتجين بالتحرير: انتهى جهاد «التغيير» وبدأ جهاد «البناء».» (العربية نت، 4/ 3/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 22/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/articles/2011/03/04/140158.html>.

عدلي، عمر. «أزمة اليمين في مصر: من مبارك إلى الإخوان.» (جدلية، 8 آب/ أغسطس 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/Lh9Cax>.

______. «هل يطلق مؤتمر مارس عملية التعافي الاقتصادي المصري.» (مقالة، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، 5 آذار/ مارس 2015). تم الاطلاع عليه بتاريخ 11/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://carnegie-mec.org/publications/?fa=59256>.

«العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.» (تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات، الدوحة، 17 آذار/ مارس 2012). تم الاطلاع عليها بتاريخ 26/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dohainstitute.org/release/47867b42/dcb1/4cb2/8e55/ede8df44fb94>.

«العدوان الإسرائيلي على غزة: امتحان خارجي جديد فشلت إدارة أوباما في اجتيازه.» (تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات، الدوحة، 7 آب/ أغسطس 2014). تم الاطلاع عليه بتاريخ 29/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dohainstitute.org/release/380c63d0-5107-4d03-9720-88453b91b7f9>.

«العدوان الإسرائيلي على غزة يفشل في تحقيق أهدافه.» (تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات، الدوحة، 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 30/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dohainstitute.org/release/f30774db-0c35-4e8d-a50a-259614fb0f8d>.

«العدوان الإسرائيلي الجديد على غزة.» (تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات، الدوحة، 10 تموز/ يوليو 2014). تم الاطلاع عليه بتاريخ 29/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dohainstitute.org/release/3ead9cf9-cf5e-4416-aa62-45f903c0ce7b>.

عز العرب، خالد. «خريطة الأحزاب السياسية في مصر بعد الثورة.» (بي بي سي عربي، 23/ 6/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 11/ 7/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/06/110623_egypt_partymap.shtml>.

«عزل مرسي: «قلق» غربي و«ترحيب» سعودي وسوري.» (بي بي سي عربي، 4/ 7/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 16/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/07/130703_egypt_crisis_hague_assad>.

«عضو بالمجلس العسكري يحذر من «ديكتاتور جديد» إذا انتخب الرئيس أولًا: دعا إلى التصويت بـ «نعم» على الاستفتاء.» (العربية نت، 22/ 3/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 12/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/articles/2011/03/14/141511.html>.

«العلاقات الاقتصادية والتجارية.» (الهيئة العامة للاستعلامات، 17/ 6/ 2015). تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=5374#.VgutRPmqqko>.

علي، محمد. «مصر أول دولة عربية وأفريقية تعترف بالصين.. وطموحات لزيادة حجم التبادل التجاري إلى 11 مليار دولار.» (بوابة الأهرام، 22/ 12/ 2014). تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/NewsContentPrint/24/196/575710.aspx>.

عواودة، وديع. «صدمة بإسرائيل بعد قطع الغاز المصري.» (الجزيرة نت، 24/ 4/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 24/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/4/23/%D8%B5%D8%AF%D9%85%D8%A9/%D8%A8%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84/%D8%A8%D8%B9%D8%AF/%D9%82%D8%B7%D8%B9/%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%B2/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A>.

عياد، سميرة علي. «النائب العام يقرر استدعاء مبارك ونجليه للتحقيق معهم.» (بوابة الأهرام، 10/ 4/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 4/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/UI/Front/Inner.aspx?NewsContentID=58939>.

«غزلان: الإخوان ستشارك بمليونية 20 أبريل.. وقد تنزل الميدان قبلها.» (بوابة أخبار اليوم، 15/ 4/ 2012). نسخة مؤرشفة على مصرس، تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.masress.com/akhbarelyomgate/24405>.

«فشل مليونية اسقاط الإخوان المسلمين في مصر: القوى المؤيدة للجماعة تطلق مليونية «حماية الشرعية» ردًا على «24 أغسطس».» (العربية نت، 24/ 8/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 4/ 7/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/articles/2012/08/24/233888.html>.

«قبول استقالة أحمد شفيق وتكليف عصام شرف بتشكيل حكومة مصرية جديدة: «شرف» تقدم مسيرة لأساتذة الجامعات خلال ثورة الـ25 من يناير.» (العربية نت، 3/ 3/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 12/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/articles/2011/03/03/140006.html>

«قراءة في مكالمة الرئيس اوباما الهاتفية مع الرئيس المصري مرسي.» (سفارة الولايات المتحدة الأمريكية، القاهرة، 7 كانون الأول/ ديسمبر 2012). تم

الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://egypt.usembassy.gov/apr120712.html>.

«قطر: احتجاز مرسي يهدد مكتسبات الثورة.» (الجزيرة نت، 23/ 7/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 30/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2013/7/23/%D9%82%D8%B7%D8%B1-%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B2-%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A-%D9%8A%D9%87%D8%AF%D8%AF-%D9%85%D9%83%D8%AA%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9>.

«قطر تستنكر التعامل مع المعتصمين بمصر.» (الجزيرة نت، 14/ 8/ 2013). تم الاطلاع عليه 30/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2013/8/14/%D9%82%D8%B7%D8%B1-%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D9%86%D9%83%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%84-%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%AA%D8%B5%D9%85%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D9%85%D8%B5%D8%B1>.

«قطر تعلن عن استثمارات بقيمة 18 مليار دولار في مصر.» (وكالة الأنباء الكويتية، 6/ 9/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=2261076&language=ar>.

«قطر تقدم مساعدات إضافية لمصر بقيمة 2.5 مليار دولار لدعم الجنيه.» (رويترز عربي، 8/ 1/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 21/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE9B21PH20130108?sp=true>.

«قطر: نحترم خيارات المصريين.» (الجزيرة نت، 4/ 7/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 28/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2013/7/4/%D9%82%D8%B7%D8%B1-%D9%86%D8%AD%D8%AA%D8%B1%D9%85-%D8%AE%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D9%8A%D9%86>.

«قمة السيسي – بوتين.. التعاون العسكري يتصدر المباحثات.» (قناة الحرة، 2015/2/10). تم الاطلاع عليه بتاريخ 2015/9/14، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alhurra.com/content/putin-to-visit-egypt/266105.html>.

«قنديل: نسعى لوقف العدوان على غزة.» (الجزيرة نت، 2012/11/16). تم الاطلاع عليه بتاريخ 2015/9/27، على الموقع الإلكتروني: <http://aljazeera.net/news/arabic/2012/11/16/%D9%82%D9%86%D8%AF%D9%8A%D9%84-%D9%86%D8%B3%D8%B9%D9%89-%D9%84%D9%88%D9%82%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D9%88%D8%A7%D9%86-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%BA%D8%B2%D8%A9>.

كاثرين آشتون في مصر تدعو للتهدئة عشية «مليونية» جديدة لـ «تحالف الشرعية».» (Euronews 2013/7/29). تم الاطلاع عليه بتاريخ 2015/9/10، على الموقع الإلكتروني: <http://arabic.euronews.com/2013/07/29/eu-s-ashton-in-cairo-calls-for-inclusive-transition-process>.

كامل، كارينا. «خبراء: الأزمة الاقتصادية أكبر تحد للثورة المصرية.» (العربية نت، 2012/1/25). تم الاطلاع عليه بتاريخ 2015/9/2، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/articles/2012/01/25/190512.html>.

«كلينتون: أهنئ الشعب المصري على البداية السلمية والناجحة للعملية الانتخابية.» (بوابة الأهرام، 2011/11/29). تم الاطلاع عليه بتاريخ 2015/8/22، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/NewsContent/13/97/143787/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%A7%D8%AD%D8%B2%D8%A7%D8%A8/%D9%83%D9%84%D9%8A%D9%86%D8%AA%D9%88%D9%86-%D8%A3%D9%87%D9%86%D8%A6-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%86.aspx>.

«الكويت تعرب عن ألمها لسقوط قتلى في مصر وتدعو إلى ضبط النفس.» (وكالة الأنباء الكويتية، 2013/8/16). تم الاطلاع عليه بتاريخ 2015/8/29،

على الموقع الإلكتروني: <https://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=2328430&language=ar>.

«كيري: الجيش المصري أعاد الديموقراطية والإخوان سرقوا الثورة.» (قناة الحرة، 20/ 11/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 18/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alhurra.com/content/muslim-brotherhood-john-kerry/237438.html#ixzz3j72pz192>.

«كيري في القاهرة.. وشكري: لا تعديل في المبادرة المصرية حول غزة.» (قناة الحرة، 21/ 7/ 2014). تم الاطلاع عليه بتاريخ 29/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alhurra.com/content/international-effort-gaza/253802.html#ixzz3n8qt5okS>.

«كيري يتهم الإخوان المسلمين بسرقة الثورة في مصر.» (روسيا اليوم، 21/ 11/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/Tb8RbD>.

«كيري يدعو في مصر لتوافق بين القوى السياسية بشأن قرض صندوق النقد الدولي.» (بي بي سي عربي، 2/ 3/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/03/130302_egypt_position_kerry>.

«لقاء نجاد وشيخ الأزهر.. مخاوف التشيع بين الإخوان والسلفيين.» *Egypt Independant*: 6 February 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.egyptindependent.com/node/1973946>.

«المجتمع الدولي يدين فض اعتصام الإخوان بالقوة، واشنطن تنتقد إعلان حالة الطوارئ.. والاتحاد الأوروبي يدعو قوات الأمن لضبط النفس.» (العربية نت، 14/ 8/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/2013/08/14/%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D9%82%D8%B7%D8%B1-%D8%AA%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D9%81%D8%B6-%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AE%D9%88%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A9.html>.

«مجلس الأمن يناقش مصر وتنديد بـ «القمع الوحشي».» (الجزيرة نت، 15/ 8/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2013/8/15/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%82%D8%B4-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%88%D8%AA%D9%86%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D8%A8%D9%80-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%AD%D8%B4%D9%8A>.

«مجلس الشعب المصري يطالب بطرد السفير الإسرائيلى ووقف تصدير الغاز.» (شفا - شبكة فلسطين للأنباء، 12/ 3/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 26/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://shfanews.net/index.php/2012-02-13-06-11-09/2012-02-13-11-27-03/429-2012-03-12-16-22-57>.

محارب، محمود. «إسرائيل والثورة المصرية.» (تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 21 نيسان/ أبريل 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 22/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dohainstitute.org/release/0e05903f/117f/4759/b44a/a4b287223c13>.

«محافظ المركزي: مصر ترد وديعة 500 مليون دولار لقطر.» (رويترز عربي، 11/ 10/ 2014). تم الاطلاع عليه بتاريخ 30/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKCN0I008520141011>.

«محاكمة مصر في الكونجرس الأمريكي بعد عامين من مرسي.» (التقرير (موقع إلكتروني)، 22 أيار/ مايو 2015). تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/K2w2m3>.

«محسوب: الانقلاب كان مخططا تنفيذه في ديسمبر، ج 13.» (الجزيرة نت، 27/ 4/ 2014). تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/JKBo1U>.

«محسوب: البرلمان تجنب مواجهة مؤسسات الدولة، ج 5.» (مقابلة في برنامج شاهد على العصر، الحلقة 5، الجزيرة نت، 2/ 3/ 2014). تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/PpWvGJ>.

«محطات مهمة في مسيرة العلاقات المصرية الصينية بعد ثورتي 25 يناير و30 يونيو.» (بوابة الأهرام، 1/ 9/ 2015). تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/News/737767.aspx>.

«محطات هامة في مشوار التأسيسية.» (شبكة رصد الإخبارية، 3/ 12/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://rassd.com/7-50544.htm>.

«محللون: تقارب القاهرة مع موسكو يعجل زيارة كيري للقاهرة: الخارجية المصرية تنفي وجود علاقة بين حضور كيري ومحاكمة مرسي.» (العربية نت، 2/ 11/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 18/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/2013/11/02/%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%84%D9%88%D9%86-%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9-%D9%85%D8%B9-%D9%85%D9%88%D8%B3%D9%83%D9%88-%D9%8A%D8%B9%D8%AC%D9%84-%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D9%83%D9%8A%D8%B1%D9%8A-%D9%84%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9.html>.

««محمد محمود» جريمة دولة.» (وراكم بالتقرير لمتابعة تقرير تقصي الحقائق، الجماعة الوطنية لحقوق الإنسان والقانون، تشرين الثاني/ نوفمبر 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/TkNxlq>.

محيي، مصطفى وحسام بهجت. «ويكيليكس: شفيق والإخوان.. بين الإمارات ومصر.» (مدى مصر، 27/ 6/ 2015). تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.madamasr.com/ar/sections/politics/%D9%88%D9%8A%D9%83%D9%8A%D9%84%D9%8A%D9%83%D8%B3-%D8%B4%D9%81%D9%8A%D9%82-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AE%D9%88%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D9%85%D8%B5%D8%B1>.

«مراسل «روسيا اليوم»: لافروف سيلتقي مرسي والعربي والإبراهيمي في القاهرة لبحث الأزمة السورية.» (روسيا اليوم، 16/ 10/ 2012). تم الاطلاع عليه

بتاريخ 14/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://arabic.rt.com/
news/597182-%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D9%84_%D8%B1
%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7_%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9
%88%D9%85__%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%B1%D9%88%D9%81_
%D8%B3%D9%8A%D9%84%D8%AA%D9%82%D9%8A_%D9%85%D8%
B1%D8%B3%D9%8A_%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D
8%A8%D9%8A_%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%A8%D8%B1
%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85%D9%8A_%D9%81%D9%8A_%D8
%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9_%D9%84%
D8%A8%D8%AD%D8%AB_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%
85%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D
8%A9>/

«مرسي: دور إيران حيوي لحل أزمة سوريا.» (سكاي نيوز عربية، 23/ 9/ 2012).
تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني:<http://
www.skynewsarabia.com/web/article/46729/%D9%85%D8%B1%D8%B3%
D9%8A-%D9%88%D8%AC%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%95%D9%
8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D8%AD%D9%8A%D9%88%D9%8A-
%D9%84%D8%A7%D9%95%D9%86%D9%87%D8%A7%D8%A1-
%D8%A7%D9%94%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%B3%D9%88%D8%
B1%D9%8A%D8%A7>.

«مرسي: السيسي والمجلس العسكري يتحملون مسؤولية «قتل المتظاهرين بعد ثورة يناير».» (بي بي سي عربي، 18/ 1/ 2015). تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/
middleeast/2015/01/150118_egypt_morsi_trial>.

«مرسي يزور روسيا لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري: سبل تدعيم العلاقات الثنائية بين البلدين أبرز ما ستتناوله الزيارة الرسمية.» (العربية نت، 18/ 4/ 2013).
تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://
www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/2013/04/18/%D9%85%D
8%B1%D8%B3%D9%8A-%D9%8A%D8%B2%D9%88%D8%B1-
%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D9%84%D
8%AA%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2-%D8%A7%D9%-
84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84
%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-
%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D9%
8A.html>.

«مرسي يغادر القاهرة إلى بروكسل.» (وكالة الأناضول للأنباء، 12/ 9/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aa.com.tr/ar/news/80959>.

«المرشد العام: تمسك العسكري بحكومة فاشلة دفعنا لترشيح الشاطر.» (إخوان أونلاين (موقع إلكتروني)، 1 نيسان/ أبريل 2012). على الموقع الإلكتروني: <http://ikhwanonline.com/Article.aspx?ArtID=104958&SecID=470>.

«مساع دولية لوقف إطلاق النار في غزة.» (سكاي نيوز عربية، 22/ 7/ 2014). تم الاطلاع عليه بتاريخ 29/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.
skynewsarabia.com/web/article/676216/%D8%AC%D9%87%D9%88%D8%
AF-%D8%AF%D8%A8%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%B3%D
9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%87
%D8%B1%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AA%D9%87%D8%AF%D9%
8A%D9%94%D8%A9-%D8%BA%D8%B2%D8%A9>.

«مستقبل العلاقات الاقتصادية المصرية التركية.» (الجزيرة نت، 28/ 7/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.
aljazeera.net/news/ebusiness/2013/7/28/%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%
82%D8%A8%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D
9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA
%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9
%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%
D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9>.

«مسلحون يخطفون سبعة جنود مصريين بسيناء.» (الجزيرة نت، 16/ 5/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 22/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/mxW2vS>.

«المشير طنطاوي يلتقي رئيس المفوضية الأوروبية.» (وكالة أنباء البحرين، 14/ 7/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://bna.bh/portal/news/464976?date=2012-01-1>.

«مصدر بالمركزي المصري: رد وديعة 2.5 مليار دولار لقطر بنهاية نوفمبر.» (رويترز عربي، 6/ 11/ 2014). تم الاطلاع عليه بتاريخ 30/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKBN0IQ0JA20141106>.

«مصر 2011: تقارير للاتحاد الأوروبي حول التقدم المسجل تسلط الضوء على التغييرات العميقة والتحديات الصعبة.» (مركز معلومات الجوار الأوروبي - مشروع في إطار الآلية الأوروبية للجوار والشراكة، 15/ 5/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.enpi-info.eu/mainmed.php?id=314&id_type=3&lang_id=470>.

«مصر: آشتون تزور القاهرة ومنع مسؤولين سابقين من السفر.» (بي بي سي عربي، 16/ 2/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/02/110216_egypt_eu_visit.shtml>.

«مصر: آشتون تعلن عن 4 ملايين يورو إضافية لبعث دعم الاتحاد الأوروبي لحقوق المرأة.» (مركز معلومات الجوار الأوروبي - مشروع في إطار الآلية الأوروبية للجوار والشراكة، 20/ 7/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://enpi-info.eu/mainmed.php?id_type=1&id=29785>.

«مصر: احتياط النقد يتجاوز 15 مليارًا بعد وديعة قطر.» (سي إن إن العربية، 2/ 10/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 21/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.arabic.cnn.com/2012/business/9/3/egypt.central.bank.reserves>.

«مصر: استنفار أمني حول السفارة الإسرائيلية والمجلس العسكري يرفض استقالة شرف.» (بي بي سي عربي، 10/ 9/ 2011). تم الاطلاع عليها بتاريخ 25/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/09/110910_egypt_embassy_army.shtml>.

«مصر إقالة مدير المخابرات العامة مراد موافي.» (إيجي برس، 8/ 8/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.egy-press.com/storydetails.aspx?StoryID=16354#.Vb3pbPmqqko>.

«مصر: اقتحام المقر الرئيسي لمباحث أمن الدولة، ووزير جديد للداخلية.» (بي بي سي عربي، 5/ 3/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 11/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/03/110305_security_demos_egypt.shtml>.

«مصر تبدي استعدادها لإعادة العلاقات الدبلوماسية مع إيران.» (بي بي سي عربي، 4/ 4/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 30/ 9/ 2015، على الموقع

الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/04/110404_iarnegypt.shtml>.

«مصر.. تداعيات الاعتداء على النشطاء والصحفيين أمام مكتب الإرشاد للإخوان.» (روسيا اليوم، 17/ 2/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 16/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/X1myHm>.

«مصر تدين «تدخل» إيران في شؤونها بعد عزل مرسي.» (رويترز عربي، 11/ 7/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE9B24ON20130711>.

«مصر تستدعي القائم بالأعمال الإيراني احتجاجًا على تصريحات.» (بي بي سي عربي، 6/ 1/ 2014). تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/01/140106_egypt_iran_protest>.

«مصر تفعّل تجريم الاعتصامات.» (الجزيرة نت، 9/ 6/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 11/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/ySuIGL>.

«مصر تلغي حظر سفر المتهمين بقضية التمويل الأجنبي.» (سي إن إن العربية، 30/ 3/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.arabic.cnn.com/2012/egypt.2011/2/29/egypt.court_stepaside/index.html>.

«مصر تلغي مناورات بحرية مشتركة مع تركيا.» (الجزيرة نت، 16/ 8/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2013/8/16/%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D9%84%D8%BA%D9%8A-%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B4%D8%AA%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D9%85%D8%B9-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7>.

«مصر: تواصل التظاهرات المعارضة والمؤيدة للمجلس العسكري.» (بي بي سي عربي، 25/ 11/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 6/ 2015، على الموقع

الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/11/111125_tahrir_latest.shtml?print=1>.

«مصر: حصار «إخواني» يمنع انعقاد المحكمة الدستورية.» (سي إن إن العربية، 1/1/2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/6/2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.arabic.cnn.com/2012/middle_east/12/2/egypt.constitutionCourt>.

«مصر... حظر النشر في القضية 250 أمن دولة.» (العربية نت، 28/6/2015). تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/9/2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/2015/06/28/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%A6%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A-%D9%8A%D8%AD%D8%B8%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B4%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9-250-%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-.html>.

«مصر: القضاء الإداري يقرر حل المجالس الشعبية المنتخبة.» (بي بي سي عربي، 28/6/2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 11/5/2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/06/110628_egypt_councils_.shtml>.

«مصر: المجلس العسكري يحل البرلمان ويعطل الدستور.» (بي بي سي عربي، 1/2/2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/5/2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/02/110213_egypt_army_parliament.shtml>.

«مصر: مفاوضات لتخفيض المكون الاسرائيلي بمنتجات الكويز.» (أرابيان بيزنس (Arabian Business) 236 آذار/مارس 2010). تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/9/2015، على الموقع الإلكتروني: <http://arabic.arabianbusiness.com/business/retail/2010/mar/23/37802/#.Vgf1E9ySzXQ>.

«مصر: مقتل 4 بينهم «زعيم الشيعة» في هجوم جنوبي القاهرة.» (بي بي سي عربي، 23/6/2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/6/2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2013/06/130623_egypt_giza_salafist_shite_assault>.

«مصر: الموافقة رسميًا على إجازة «حزب الحرية والعدالة».» (بي بي سي عربي، 6/ 6/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 7/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/06/110606_egypt_muslim_brotherhood_party.shtml>.

«مصر والإمارات... هل تطول الأزمة؟.» (الجزيرة نت، 22/ 1/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2013/1/22/%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%87%D9%84-%D8%AA%D8%B7%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9>.

«مطالبات شعبية بإغلاق السفارة الإسرائيلية: مصر تحتج لدى إسرائيل وتطالب بتحقيق في مقتل جنودها على الحدود.» (العربية نت، 18/ 8/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/articles/2011/08/18/162901.html>.

«مظاهرات جديدة في بورسعيد، وبدء حملة توكيلات شعبية.» (أصوات مصرية، 1/ 3/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://aswatmasriya.com/news/view.aspx?id=abbcaf05-942a-4498-b7c3-e9de08cde5f9>.

«معاريف: إسرائيل تنشئ مصنعًا في مصر لتشغيل 5 آلاف عامل.» (شبكة الإعلام العربية، 12/ 7/ 2015). تم الاطلاع عليه بتاريخ 29/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.moheet.com/2015/07/12/2289707/%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D9%81-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D8%AA%D9%86%D8%B4%D8%A6-%D9%85%D8%B5%D9%86%D8%B9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%BA%D9%8A%D9%84.html#.Vgq31NySzXQ>.

«مقتل 15 فلسطينيًا في غارات إسرائيلية على غزة ونتنياهو يتعهد بتعزيز منظومة «القبة الحديدية».» (بي بي سي عربي، 10/ 3/ 2012). تم الاطلاع عليها بتاريخ 26/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2012/03/120310_israel_gaza_raids_killed.shtml>.

«مقتل 16 جنديًا مصريًا بهجوم في رفح.» (سي إن إن العربية، 6/ 8/ 2012). تم

الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 7/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.arabic.cnn.com/2012/middle_east/8/6/Egypt-Violence>.

«مكتب الإحصاء الإسرائيلي: 140 مليون دولار حجم التبادل التجاري بين مصر و«إسرائيل».» (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 21 آب/ أغسطس 2014). تم الاطلاع عليها بتاريخ 27/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alzaytouna.net/permalink/75994.html>.

«ملخص مكالمة الرئيس أوباما مع الرئيس مرسي من مصر.» (سفارة الولايات المتحدة الأمريكية، القاهرة، 2 تموز/ يوليو 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 16/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://egypt.usembassy.gov/apr07022013.html>.

«مملكة البحرين تؤكد دعمها الكامل لما جاء في تصريحات خادم الحرمين الشريفين تجاه كل من يحاول المساس بشئون مصر الداخلية.» (وكالة أنباء البحرين، 16/ 8/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 29/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bna.bh/portal/news/575441>.

«من القاهرة.. علماء المسلمين يدعون إلى الجهاد في سوريا... القرضاوي: تأييدي لبشار كذبة.. وصفوت حجازي يدعو إلى تشكيل ألوية قتالية.» (العربية نت، 13/ 6/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/syria/2013/06/13/%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%84%D9%85%D9%8A%D9%86-%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%88%D9%86-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%AF-%D9%84%D9%86%D8%B5%D8%B1%D8%A9-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7.html>.

منشاوي، إبراهيم. «مواقف متناقضة: علاقة الاتحاد الأوربي بمصر بعد 30 يونيو.» (المركز العربي للبحوث والدراسات، 25 تشرين الأول/ أكتوبر 2014). تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.acrseg.org/14325>.

«مؤسس منشق بتمرد يكشف تعامل الحركة مع «حسين سالم».» (شبكة رصد الأخبارية، 11/ 10/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <www.rassd.com/1-73838.htm>.

«موجة ترحيب عربية وعالمية بفوز مرسي.» (الجزيرة نت، 25/ 6/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2012/6/25/%D9%85%D9%88%D8%AC%D8%A9-%D8%AA%D8%B1%D8%AD%D9%8A%D8%A8-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D9%81%D9%88%D8%B2-%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A>.

«موفد نتنياهو زار القاهرة سرًا لتأكيد معارضة إسرائيل تعديل الملحق العسكري لاتفاقية كامب ديفيد.» (عرب 48، 3/ 7/ 2012). تم الاطلاع عليها بتاريخ 27/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.arab48.com/?mod=articles&ID=92718>.

«الموقف الإسرائيلي من إلغاء صفقة الغاز المصري: تداعيات ودلالات.» (تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات، الدوحة، 2 أيار/ مايو 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dohainstitute.org/release/cd85262e-bf25-4ce0-b3e8-ddcef168d22f>.

المياني، هشام. «بن جاسم: حريصون على استعادة مصر لدورها.. وناقشنا مشروعات اقتصادية جديدة مع مرسي.» (بوابة الأهرام، 6/ 9/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/NewsContentPrint/13/70/247954.aspx>.

______. ««بوابة الأهرام» تنشر تفاصيل مؤتمر نتائج زيارة مرسى لروسيا.. والرئاسة تنفي طلب موسكو إقامة قاعدة عسكرية بمصر.» (بوابة الأهرام، 22/ 4/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/News/337261.aspx>.

«النائب العام عبد المجيد محمود يرفض قرار مرسي تعيينه سفيرا لدى الفاتيكان.» (فرانس 24، 12/ 10/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/bFwzgk>.

«نجاد يبدأ مباحثاته في مصر.» (الجزيرة نت، 5/ 2/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2013/2/5/%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%AF-%D9%8A%D8%A8%D8%AF%D8%A3-%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AD%D8%AB%D8%A7%D8%AA%D9%87-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1>.

«نص بيان مجلس الدفاع الوطني المصري بشأن الاضطرابات.» (رويترز عربي، 26/ 1/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE9B29QZ20130126?sp=true>.

«نص الحكم في قضية وقف إجراء فحوص العذرية.» (المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 27 كانون الأول/ ديسمبر 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 4/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://eipr.org/pressrelease/2011/12/27/1327>.

«النص الكامل لكلمة الرئيس مرسي بقاعة الاحتفالات بجامعة القاهرة.» (بوابة الأهرام، 30/ 6/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/News/226294.aspx>.

«نص وثيقة الأزهر الشريف لنبذ العنف.» (الهيئة العامة للاستعلامات، 31/ 1/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=2515#.U_uFM_mSyPw>.

«نص وثيقة علي السلمي للمبادئ فوق الدستورية.» (أون إسلام، 3/ 11/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/special-folders-pages/new-egypt/egypt-after-the-january-25/135048-2011-11-03-13-15-42.html>.

«هيلاري كليتون في القاهرة للقاء الرئيس محمد مرسي: تدشن قنصلية بلادها بالإسكندرية غدًا ثم تزور بعدها إسرائيل.» (العربية نت، 14/ 7/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/articles/2012/07/14/226284.html>.

«واشنطن تعلق مساعدات عسكرية واقتصادية لمصر.» (الجزيرة نت، 10/ 10/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 8/ 2015،

على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2013/10/10/%D9%88%D8%A7%D8%B4%D9%86%D8%B7%D9%86-%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%82-%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1>.

وانيج، جلعاد واريك تراجر. «إعادة «النجم الساطع».» (معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، 21 آب/أغسطس 2015). تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/bring-back-bright-star>.

ودنان، معتز. «القبض على 129 من «البلاك بلوك» وتورط جبهة الإنقاذ بتمويلها.» (بوابة الحرية والعدالة، 29/ 1/ 2013). نسخة مؤرشفة على مصرس، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.masress.com/fjp/43197>.

«وزير التنمية الألماني متخوف من دكتاتورية جديدة في مصر،» (دويتشه فيله، 17/ 12/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dw.com/ar/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%85%D8%AA%D8%AE%D9%88%D9%81-%D9%85%D9%86-%D8%AF%D9%8A%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1/a-16458771>.

«وزير الخارجية التونسي يزور غزة السبت تضامنًا مع حماس.» (رويترز عربي، 16/ 11/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE8AF05E20121116>.

«وزير خارجية السويد ينتقد موقف الاتحاد الأوربي تجاه الأحداث بمصر.» (شبكة رصد الإخبارية، 7/ 7/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://rassd.com/1-66519.htm>.

«وزير الخارجية القطري يمدد زيارته للقاهرة.» (الجزيرة نت، 4/ 8/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 30/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http:// www.aljazeera.net/news/arabic/2013/8/4/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%B1%D9%8A-%D9%8A%D9%85%D8%AF%D8%AF-%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%87-%D9%84%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9>.

«وزير خارجية مصر: بيان القمة الإسلامية الختامي راعى تحفظ إيران على «إدانة النظام السوري».» (سيريا نيوز، 8/ 2/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://syria-news.com/readnews.php?sy_seq=156620>.

«وزير الخارجية المصري كامل عمرو يبلغ لافروف أن عزل مرسي يمثل تجسيدًا لإرادة الشعب.» (روسيا اليوم، 5/ 7/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://arabic.rt.com/news/620378-%D8%B9%D9%85%D8%B1%D9%88_%D9%8A%D8%A8%D9%84%D8%BA_%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%B1%D9%88%D9%81_%D8%A7%D9%86_%D8%B9%D8%B2%D9%84_%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A_%D9%8A%D9%85%D8%AB%D9%84_%D8%AA%D8%AC%D8%B3%D9%8A%D8%AF%D8%A7_%D9%84%D8%A5%D8%B1%D8%A7%D8%AF%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A>.

«وزير الخارجية المصري نبيل فهمي يزور الصين.» (السفارة الصينية في جمهورية مصر العربية، القاهرة، 11/ 12/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://eg.china-embassy.org/ara/zxxx/t1108531.htm>.

«وزير الدفاع الأميركي يلتقي مرسي والسيسي.» (وكالة الأناضول للأنباء، 24/ 4/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 16/ 8/ 2015، على الموقع الإكتروني: <http://www.aa.com.tr/ar/world/166525>.

«وزير الدفاع المصري عبد الفتاح السيسي يزور موسكو.» (بي بي سي عربي، 12/ 2/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 9/ 2015، على الموقع

الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/02/140212_egypt_sisi_travels_to_moscow>.

«وزير مالية مصر: الإمارات لن تدعمنا ماليًا.» (وكالة الأناضول للأنباء، 21/ 8/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aa.com.tr/ar/news/74637>.

«وزير مالية مصر: مساعدات قطر 5 مليارات دولار دخلت المركزي بالفعل.» (رويترز عربي، 20/ 1/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 21/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARACAE9B270A20130120?sp=true>.

«وزيرة فرنسية من أصل جزائري تقول إنه لا يوجد «إسلام معتدل».» (فرانس 24، 23/ 1/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.france24.com/ar/20111203-%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85-%D8%AC%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%AA-%D8%A8%D9%88%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D8%A8-%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D9%86%D9%8A%D9%83%D9%88%D9%84%D8%A7-%D8%B3%D8%A7%D8%B1%D9%83%D9%88%D8%B2%D9%8A-%D9%84%D8%A7-%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85-%D9%85%D8%B9%D8%AA%D8%AF%D9%84>.

الوزيري، هاني. «"الوطن" تنشر نص مذكرة شباب الإخوان عن كواليس عدم مشاركة الجماعة يوم 25 يناير 2011.» (بوابة الوطن، 24/ 1/ 2013). على الموقع الإلكتروني: <http://www.elwatannews.com/news/details/118898>.

«وصول وفد الإمارات إلى القاهرة.. وسفيرها يؤكد: سنقف بجوار مصر حتى تحتل مكانتها الرائدة بالمنطقة.» (بوابة الأهرام، 9/ 7/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/News/370759.aspx>.

«الوفد الأمريكي متفائل بحل أزمة «الجمعيات» مع مصر.» (سي إن إن العربية، 16/ 3/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 7/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.arabic.cnn.com/2012/egypt.2011/2/20/NGOs.egypt/index.html>.

«وفيات باقتحام سفارة إسرائيل بالقاهرة.» (الجزيرة نت، 10/ 9/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 22/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http:// www.aljazeera.net/news/arabic/2011/9/10/%D9%88%D9%81%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%85-%D8%B3%D9%81%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9>.

«وقف الانتخابات البرلمانية في مصر بقرار من القضاء الإداري.» (بي بي سي عربي، 6/ 3/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 16/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2013/03/130306_egypt_decree_morsi_elections.shtml>.

«وكالة أنباء فارس: الرئيس الإيراني لن يشارك في حفل تنصيب السيسي.» (البوابة نيوز، 7/ 6/ 2014). تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.albawabhnews.com/623367>.

يوسف، هدير. «حيثيات حكم حل اللجنة التأسيسية.» (بوابة الوفد، 10/ 4/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/Ek3Gsh>.

2- الأجنبية

Books

Arato, Andrew. *Civil Society, Constitution and Legitimacy*. Lanham, MD: Rowman and Littlefield Publishers, 2000.

Clinton, Hillary Rodham. *Hard Choices: A Memoir*. New York: Simon and Schuster, 2014.

Coleman, Isobel and Terra Lawson-Remer (eds.). *Pathways to Freedom: Political and Economic Lessons from Democratic Transitions*. New York: Council on Foreign Relations, 2013.

Dahl, Robert A. *Democracy and its Critics*. New Haven, Conn.: Yale University Press, 1989.

______. *Polyarchy; Participation and Opposition*. New Haven, Conn.: Yale University Press, 1971.

Elster, Jon and Rune Slagstad (eds.). *Constitutionalism and Democracy*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1993. (Studies in Rationality and Social Change)

Ethier, Diane (ed.). *Democratic Transition and Consolidation in Southern Europe, Latin America and Southeast Asia*. London: Macmillan, 1990. (Macmillan International Political Economy Series)

Finer, Samuel E. *The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics*. With a New Introduction by Jay Stanley. New Brunswick, NJ: Transaction, 2002.

Friend, Theodore. *Indonesian Destinies*. Cambridge, MA: Belknap Press of Harvard University Press, 2003.

Gill, Graeme. *The Dynamics of Democratization: Elites, Civil Society, and the Transition Process*. New York: St. Martin's Press, 2000.

Henry, Clement and Jang Ji-Hyang (eds.). *The Arab Spring: Will it Lead to Democratic Transitions?*. New York: Palgrave Macmillan, 2013.

Huntington, Samuel P. *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*. Norman: University of Oklahoma Press, 1991. (Julian J. Rothbaum Distinguished Lecture Series; 4)

Kaldor, Mary and Ivan Vejvoda (eds.). *Democratization in Central and Eastern Europe*. London: Continuum, 2002.

Karl Marx, Friedrich Engels. Werke, Band 8: Der achtzehnte Brumaire des Louis Bonaparte. Berlin: Dietz Verlag, 1986.

Lijphart, Arend. *Democracies: Patterns of Majoritarian and Consensus Government in Twenty-One Countries*. New Haven, CT: Yale University Press, 1984.

Linz, Juan J. and Alfred Stepan. *Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1996.

Noueihed, Lin and Alex Warren. *The Battle for the Arab Spring: Revolution, Counter-Revolution and the Making of a New Era*. New Haven: Yale University Press, 2012.

O'Donnell, Guillermo and Philippe C. Schmitter. *Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1986.

Rutherford, Bruce K. *Egypt after Mubarak: Liberalism, Islam, and Democracy in the Arab World*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2008. (Princeton Studies in Muslim Politics)

Sadiki, Larbi (ed.). *Routledge Handbook of the Arab Spring: Rethinking Democratization*. London; New York: Routledge, 2015.

Periodicals

Abul-Magd, Zeinab. «The Egyptian Military in Politics and the Economy: Recent History and Current Transition Status.» *CMI Insight* (Chr. Michelsen Institute): no. 2, October 2013. Retrieved from the Web: <http://www.cmi.no/publications/file/4935-the-egyptian-military-in-politics-and-the-economy.pdf>.

Al-Anani, Khalil and Maszlee Malik. «Pious Way to Politics: The Rise of Political Salafism in Post-Mubarak Egypt.» *DOMES* (*Digest of Middle East Studies*): vol. 22, no. 1, Spring 2013.

Albrecht, Holger and Dina Bishara. «Back on Horseback: The Military and Political Transformation in Egypt.» *Middle East Law and Governance*: vol. 3, nos. 1-2, 2011. On the Web: <http://dx.doi.org/10.1163/187633711X591396>.

Colombo, Silvia. «The Military, Egyptian Bag-Snatchers.» *Insight Egypt* (Istituto Affari Internazionali): no. 5, November 2014. Retrieved on 12/5/2015, from the Web: <http://www.iai.it/sites/default/files/inegypt_05.pdf>.

El-Hennawy, Noha. «Military-Civilian Relations on the Brink?.» *Egypt Independent*: 11 April 2011. Retrieved on 12/4/2015, from the Web: <http://www.egyptindependent.com/news/military-civilian-relations-brink>.

Fisk, Robert. «Amr Darrag: Ex-Muslim Brotherhood Minister in Exile Still Believes Egypt's Military Regime Can Be Replaced with 'Moderate' Islamic Rule.» *Independent*: 5/5/2015. Retrieved on 7/7/2015, from the Web: <http://www.independent.co.uk/news/people/amr-darrag-exmuslim-brotherhood-minister-in-exile-still-believes-egypts-military-regime-can-be-replaced-with-moderate-islamic-rule-10227129.html>.

Henry, Clement M. and Robert Springborg. «A Tunisian Solution for Egypt's Military: Why Egypt's Military Will Not Be Able to Govern.» *Foreign Affairs*: 21 February 2011. Retrieved on 30/6/2015, from the Web: <https://www.foreignaffairs.com/articles/tunisia/2011-02-21/tunisian-solution-egypt-s-military>.

Heydemann, Steven and Ellen Laipson. «Beyond Cairo: Prospects for Change in the Middle East.» *Hill*: 16/2/2011, Retrieved on 12/4/2015, from the Web: <http://thehill.com/blogs/congress-blog/foreign-policy/144449-beyond-cairo-prospects-for-change-in-the-middle-east>.

Kirkpatrick, David D., Peter Baker and Michael R. Gordon. «How American Hopes for a Deal in Egypt Were Undercut.» *New York Times*: 17/8/2013. Retrieved on 8/7/2015, from the Web: <http://www.nytimes.com/2013/08/18/world/middleeast/pressure-by-us-failed-to-sway-egypts-leaders.html?_r=0>.

Lipset, Seymour Martin. «Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy.» *American Political Science Review*: vol. 53, no. 1, March 1959.

Marshall, Shana and Joshua Stacher. «Egypt's Generals and Transnational Capital.» *Middle East Report* (*MER*): vol. 42, no. 262, Spring 2012. On the Web: <http://www.merip.org/mer/mer262/egypts-generals-transnational-capital>.

Ottaway, David and Marina Ottaway. «Egypt's Leaderless Revolution.» *Cairo Review of Global Affairs*: no. 17, Spring 2015. Retrieved on 6/6/2015, from the Web: <http://www.aucegypt.edu/gapp/cairoreview/pages/articleDetails.aspx?aid=791>.

Rettman, Andrew. «EU Diplomat: Egyptian Army Rejected Peace Plan.» *EU Observer*: 15/8/2013. Retrieved on 7/7/2015, from the Web: <https://euobserver.com/foreign/121127>.

Schiff, Rebecca L. «Civil-Military Relations Reconsidered: A Theory of Concordance.» *Armed Forces and Society*: vol. 22, no. 1, Fall 1995.

Conference

«Egyptian Women: The Way Forward,» (EU Conference, Cairo, 19 July 2012), Retrieved on 6/9/2015, from the Web: <http://europa.eu/rapid/press-release_SPEECH-12-567_en.htm>.

Documents

«AIPAC Opposes Cuts in Egypt Aid.» (Jewish Telegraphic Agency (JTA), 1/8/2013). Retrieved on 17/8/2015, from the Web: <http://www.jta.org/2013/08/01/news-opinion/politics/aipac-in-senate-letter-opposes-cuts-in-egypt-aid>.

«All According to Plan: The Rab'a Massacre and Mass Killings of Protesters in Egypt.» (Human Rights Watch, 12 August 2014). Retrieved on 25/6/2013, from

the Web: <https://www.hrw.org/report/2014/08/12/all-according-plan/raba-massacre-and-mass-killings-protesters-egypt>.

«A Partnership for Democracy and Shared Prosperity with the Southern Mediterranean.» (European Commission, Brussels, 8/3/2011). Retrieved on 7/9/2015, from the Web: <http://eeas.europa.eu/euromed/docs/com2011_200_en.pdf>.

Atallah, Samer. «Seeking Wealth, Taking Power.» (Carnegie Endowment for International Peace, Washington, DC, 18 November 2014). Retrieved from the Web: <http://carnegieendowment.org/sada/index.cfm?fa=show&article=57252&solr_hilite>.

Barroso, José Manuel Durão. «Statement by President Barroso Following his Meeting with Mr Mohamed Morsi, President of Egypt.» (European Commission, Brussels, 13 September 2012). Retrieved on 8/9/2015, from the Web: <http://europa.eu/rapid/press-release_SPEECH-12-602_en.htm>.

Bello, Walden. «The Arab Revolutions and the Democratic Imagination: Will Activists in the Arab World Bring about a New Stage of Democracy?.» (Foreign Policy in Focus, 16/3/2011). Retrieved on 1/5/2015, from the Web: <http://fpif.org/the_arab_revolutions_and_the_democratic_imagination/>.

«Catherine Ashton Visits Egypt.» (European Commission, Brussels, 29 July 2013). Retrieved on 8/9/2015, from the Web: <http://europa.eu/rapid/press-release_IP-13-752_en.htm>.

«Egypt: EIB Lends EUR 200m for the Cairo Metro Line and EUR 45m for Community Development.» (European Commission, 14 November 2012), Retrieved on 8/9/2015, from the Web: <http://europa.eu/rapid/press-release_BEI-12-161_en.htm>.

El-Fegiery, Moataz. «Crunch Time for Egypt's Civil-Military Relations.» (Policy Brief; no. 134, Foundation for International Relations and Foreign Dialogue (FRIDE), August 2012). Retrieved on 7/7/2015, from the Web: <http://fride.org/descarga/pb_134_crunch_time_for_egypts_civil_military_relations.pdf>.

«EU HR Ashton Statement on Egypt.» (EU Newsroom, 11/9/2013). Retrieved on 8/7/2015, from the Web: <http://tvnewsroom.consilium.europa.eu/event/eu-egypt/eu-hr-ashton-statement-on-egypt-part-11>.

«EU Response to the Arab Spring: the SPRING Programme.» (European Commission, Brussels, 27 September 2011). Retrieved on 8/9/2015, from the Web: <http://europa.eu/rapid/press-release_MEMO-11-636_en.htm>.

«First Meeting of EU-Egypt Task Force to Support the on-Going Reforms in Egypt,» (European Commission, Brussels, 13 November 2012). Retrieved on 8/9/2015, from the Web: <http://europa.eu/rapid/press-release_IP-12-1202_en.htm>.

Füle, Štefan. «EU-Egypt: True Partnership for People and Transformation.» (European Commission, Cairo, 14 November 2012). Retrieved on 8/9/2015, from the Web: <http://europa.eu/rapid/press-release_SPEECH-12-820_en.htm>.

Hellyer, H. A. «Military or President: Who Calls the Shots in Egypt.» (Commentary, Royal United Services Institute (RUSI), 24 August 2012). Retrieved on 28/6/2015, from the Web: <https://www.rusi.org/analysis/commentary/ref:C50379EA7E956C/#.VY_YmfmqpBd>.

Jaraba, Mahmoud. «The Egyptian Military's Economic Channels of Influence.» (Middle East Institute, 14 May 2014). Retrieved on 12/5/2015, from the Web: <http://www.mei.edu/content/map/egyptian-military%E2%80%99s-informal-channels-influence>.

Kinninmont, Jane. «New Socio-Political Actors: The Brotherhood and Business in Egypt.» (Policy Brief, German Marshall Fund of the United States, 18 July 2012). Retrieved on 15/6/2015, from the Web: <http://www.gmfus.org/publications/new-socio-political-actors-brotherhood-and-business-egypt>.

Merica, Dan. «Obama: U.S. Aid to Egypt no Longer 'Business as Usual'.» (CNN, 23/8/2013). Retrieved on 17/8/2015, from the Web: <http://politicalticker.blogs.cnn.com/2013/08/23/obama-u-s-aid-to-egypt-no-longer-business-as-usual/>.

«Message of Congratulations from President Barroso to Mr Mohamed Morsi, President of the Arab Republic of Egypt.» (European Commission, Brussels, 25 June 2012), Retrieved on 6/9/2015, from the Web: <http://europa.eu/rapid/press-release_MEMO-12-485_en.htm>.

Morsy, Ahmed. «The Military Crowds Out Civilian Business in Egypt.» (Article, Carnegie Endowment for International Peace, Washington, DC, 24 June 2014). Retrieved on 12/5/2015, from the Web: <http://carnegieendowment.org/publications/?fa=55996>.

Ramadan, Walaa. «The Egyptian Military Empire.» (Middle East Monitor (MEMO), 9 July 2014). Retrieved on 1/6/2015, from the Web: <https://www.middleeastmonitor.com/articles/africa/12653-the-egyptian-military-empire>.

«Senate Rejects Rand Paul-Backed Plan to End Egypt Aid.» (CNN, 31/7/2013). Retrieved on 17/8/2015, from the Web: <http://politicalticker.blogs.cnn.com/2013/07/31/senate-rejects-rand-paul-backed-plan-to-end-egypt-aid/>.

Sharp, Jeremy M. «Egypt: Background and U.S. Relations.» (CRS Report, Congressional Research Service, 24 July 2015). Retrieved on 9/3/2015, from the Web: <https://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RL33003.pdf>.

Wellen, Russ. «Last Thing Washington Needs Is to Share Blame if Egypt Becomes Another Pakistan.» (Foreign Policy in Focus, 17 February 2011). Retrieved on 14/5/2015, from the Web: <http://www.ips-dc.org/last_thing_washington_needs_is_to_take_the_rap_if_egypt_becomes_another_pakistan/>.

White House, Office of the Press Secretary. «Remarks by President Obama and President Kikwete of Tanzania at Joint Press Conference.» (1 July 2013). Retrieved on 16/8/2015, from the Web: <https://www.whitehouse.gov/the-press-office/2013/07/01/remarks-president-obama-and-president-kikwete-tanzania-joint-press-confe>.

Williams, Ian. «Ordinary Egyptians Have Little to Show for U.S. Military Aid to Egypt.» (Foreign Policy in Focus, 13/2/2011). Retrieved on 12/5/2015, from the Web: <http://fpif.org/ordinary_egyptians_have_little_to_show_for_us_military_aid_to_egypt/>.

فهرس عام

-ج-

-ش-

-م-

هذا الكتاب

إذا كان الجزء الأول "من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير" من هذا الكتاب تناول الخلفيات التاريخية للثورة المصرية منذ أواسط القرن العشرين حتى اندلاعها، فيتناول هذا الجزء الثاني "من الثورة إلى الانقلاب" المرحلة التي تلت تنحّي مبارك، وصولًا إلى الانقلاب العسكري يوم 3 تموز/يوليو 2013، ويوثّق لتلك المرحلة، محاولًا فهم تعثّر مسار التحوّل الديمقراطي في عملية بحث وتحليل للتاريخ الراهن تتناول الظاهرة بشموليتها، ولا تغفل طبعًا البنى الاجتماعية والاقتصادية والقوى السياسية والعوامل الثقافية؛ من خلال التحقيق الاستقصائي المنهجي من أجل جمع المعطيات والمعلومات من مصادر منوّعة. والهدف هو إبقاء مستقبل هذا الفصل من تاريخ الشعب المصري والأمة العربية مفتوحًا، سليمًا من التشويه والتجاهل في الوقت ذاته.

السعر: 26 دولارًا

ISBN 978-614-445-092-5



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies